**حاصل على جائزة ذكرى بول سويزي وبول باران**

# الامبرياليـــــة

## في القرن الواحد والعشرين

**عولمة الإنتاج، الاستغلال المفرط،**
**وأزمة الرأسمالية | جون سميث**

ترجمة: عبد السلام أديب



## جائزة بول أ باران - بول إم سويزي التذكارية

---

كتاب جون سميث ، الإمبريالية في القرن الحادي والعشرين ، هو الفائز الأول بجائزة بول باران وبول سويزي التذكارية. هذه الجائزة ، التي تم تأسيسها في عام 2014، تكرم مساهمات مؤسسي تقليد المراجعة الشهرية: بول سويزي، وبول باران، وهاري ماجدوف. وهي تدعم النشر باللغة الإنجليزية لدراسات متميزة تركز على الاقتصاد السياسي للإمبريالية. والهدف من ذلك هو إتاحة الأعمال المهمة المكتوبة باللغة الإنجليزية وفقًا لتقليد بول سويزي، وينطبق أيضًا على الكتابات التي لم تُنشر سابقًا باللغة الإنجليزية، ويتضمن ترجمات لكل عمل جديد نُشر لأول مرة بلغات أخرى غير الإنجليزية.

---

شارك بول إم سويزي في تأسيس "مجلة شهرية" في عام 1949، وقام مع بول أ. باران بتطوير التحليل الأساسي للتراكم في ظل الرأسمالية الاحتكارية. وضع باران الاقتصاد السياسي للنمو، الذي نُشر عام 1957، نموذجًا لفهم الإمبريالية في الجزء الأخير من القرن العشرين، وهو حجة كان من المقرر تطويرها في كتاب باران وسويزي لرأس المال الاحتكاري (1966). هاري ماغدوف، الذي سيصبح المحرر المشارك للمجلة الشهرية، دفع هذا المشروع إلى الأمام في عصر الإمبريالية (1969) من خلال التحقيق في المسار التاريخي للإمبريالية وتتبع ملامح الرأسمالية الاحتكارية كنظام عالمي للاستغلال. ساعد جهدهم الجماعي في تشكيل تيار من الفكر الاشتراكي المستقل ذي الأهمية المتزايدة على نطاق عالمي.

# الامبرياليـــــة

## في القرن الواحد والعشرين

### عولمة الإنتاج، الاستغلال المفرط، وأزمة الرأسمالية

جون سميث

ترجمة: عبد السلام أديب

Library of Congress Cataloging-in-Publication Data
Smith, John Charles, 1956–
Title: Imperialism in the twenty-first century : globalization,
super-exploitation, and capitalism's final crisis / John Smith.
Description: New York : Monthly Review Press, [2016] | Includes
bibliographical references and index.
Identifiers: LCCN 2015046537 (print) | LCCN 2015050017 (ebook) | ISBN
9781583675779 (pbk.) | ISBN 9781583675786 (hardcover) | ISBN
9781583675793
(trade) | ISBN 9781583675809 (institutional)
Subjects: LCSH: Capitalism—Poltical aspects. | Neoliberalism. |
International trade. | Globalization—Economic aspects. |
Imperialism—Economic aspects.
Classification: LCC HB501 .S636155 2016 (print) | LCC HB501 (ebook) |
DDC
330.12/2—dc23
LC record available at http://lccn.loc.gov/2015046537

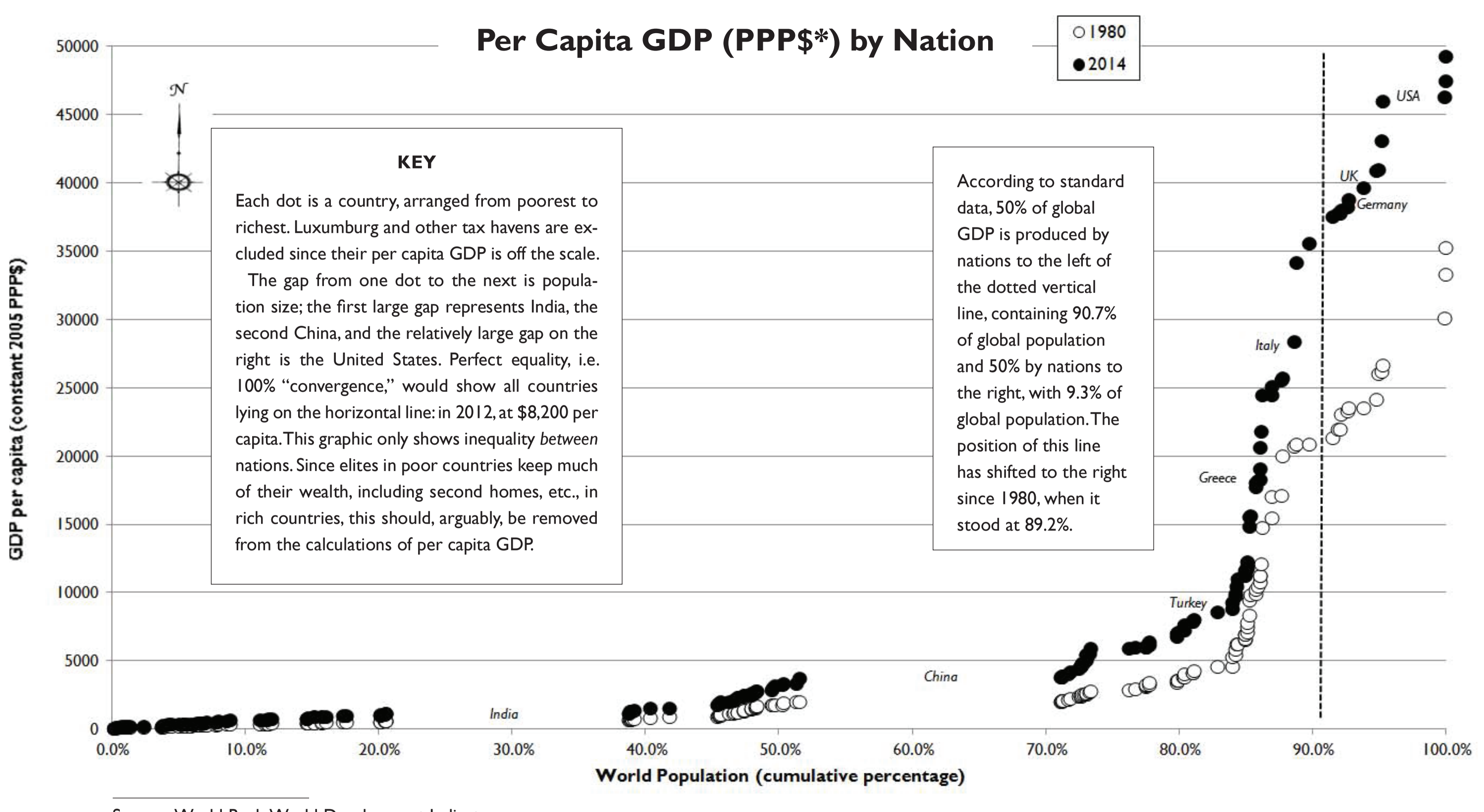
Monthly Review Press
146 West 29th Street, Suite 6W
New York, New York 10001
monthlyreview.org

Typeset in Minion Pro

5 4 3 2 1

# المحتويات

## قائمة الأشكال وعلامات التبويب




Source: World Bank, World Development Indicators.
*Purchasing Power Parity.

**من أجل استبدال الشعار المحافظ،**

**"أجر يوم عادل مقابل عمل يوم عادل!" . . .**

**بالشعار الثوري "إلغاء نظام الأجور"**

# 1

## السلعة العالمية[1]

في 24 أبريل 2013 حدث انهيار في مبنى رانا بلازا، المكون من ثمانية طوابق والذي يضم عدة مصانع للنسيج، وبنك وبعض المحلات التجارية والموجود في منطقة صناعية شمال دكا، عاصمة البانغلاديش. وهو الحادث الذي أسفر عن مقتل 1133 عامل وجرح 2500 آخرين، وهو ما شكل أسوأ الكوارث حسب التاريخ المعروف، التي حدثت في أماكن العمل[2]. وقد اثارت هذه الكارثة، حزن العمال وغضبهم ومطالبتهم بالعدالة، مما حرك مشاعر التعاطف والتضامن من طرف العمال في جميع أنحاء العالم – كما وجهت دعوات محمومة للشركات العملاقة التي تعتمد على المصانع البنغلاديشية في منتجاتها، والتي لا تتحمل أي مسؤولية تجاه الأجور الفظيعة وظروف المعيشة وظروف عمل أولئك الذين يصنعون جميع حاجياتهم، للحد من الأضرار. ومما زاد من الإحساس بالغضب الذي يشعر به الكثيرون هو أنه، في اليوم السابق للحادثة، ظهرت شقوق في هيكل المبنى وأسفر التفتيش الأولي عن ضرورة إخلائه والتوصية بإبقائه مغلقًا. وفي صباح اليوم التالي، أطاع بنك ومتاجر في الطابق الأرضي هذه النصيحة، لكن طُلب من الآلاف من عمال الملابس العودة إلى العمل تحت طائلة الفصل. وعندما تم تشغيل المولدات التي تم تركيبها بشكل غير قانوني في الطابق العلوي، انهار المبنى. وقد أطلق جيركي راينا، السكرتير العام لنقابة IndustriALL، وهو اتحاد نقابي دولي، على ما حدث اسم "المجزرة الصناعية الجماعية".

اطلق صراخ الآلاف من المحاصرين والمسحوقين، عند تساقط الخرسانة والآلات فوقهم، موجة صدمة كاملة المواصفات، ثم تضخمت بسبب تأوهات الملايين من الألم في جميع أنحاء العالم. كما تصدرت الكارثة عناوين الأخبار الفورية. وواجه مستهلكو الملابس المصنوعة في مصانع البنغلاديش بعلاقتهم المباشرة بالأشخاص الذين صنعت تلك الملابس على أيديهم، وبوضعهم البائس في تلك المنطقة. ومثل الأشعة السينية المكثف، أضاءت موجة الصدمة من رانا بلازا الهيكل الداخلي للاقتصاد العالمي، مما أدى إلى بروز حقيقة أساسية حول الرأسمالية العالمية والتي عادة ما تبقى بعيدة عن الأنظار والعقل: تعتمد صحتها المؤكدة على المعدلات القصوى لاستغلال العمال في البلدان ذات الأجور المنخفضة حيث يتم نقل إنتاج السلع الاستهلاكية والمدخلات الوسيطة. كما لفتت انتباه العالم بشكل خاص إلى أجور الفقر في بنغلاديش - وهي أدنى أجور لأي مصنع رئيسي في العالم، حتى بعد زيادة الأجور بنسبة 77٪ في نوفمبر 2013. في فخ مصانع الموت هذا، أسفر حريق في مصنع أزياء تزرين المجاورة، قبل خمسة أشهر فقط، عن مقتل 112 عاملاً، لكونهم يظلون محاصرين خلف نوافذ ذات قضبان وأبواب مغلقة أثناء العمل لوقت طويل في الليل. توجيه القمع العنيف ضد الحقوق النقابية مع الضرب والاعتقال التعسفي، ووضع النشطاء النقابيين بشكل روتيني على القائمة السوداء. انتشار العلاقات الزبونية بين أصحاب المصانع والسياسيين ورؤساء الشرطة في بنغلاديش – حيث لم تتم إدانة أي صاحب معمل في صناعة الملابس في بنغلادش بسبب انتهاكه لقوانين الصحة والسلامة[3]. كل هذه الحقائق وثيقة الصلة بهذه

---

[1] - Karl Marx, [1865] 1987 "Value, Price and Profit," in Marx and engels, Collected Works, volume 20 (Moscow: Progress Publishers) 149.

[2] - أشار تقرير صادر عن برلمانيين بريطانيين إلى أن "المبنى، الذي كان يضم ما مجموعه ثلاثة مصانع للملابس، تم بناؤه لأغراض البيع بالتجزئة البحتة. بذل تحويله الى مكان تواجد الآلاف من العمال والمولدات الكهربائية وهي أثقالاً تقدر بنحو ستة أضعاف ما كان من المفترض أن يتحمله المبنى. وقد تم العثور على أعمدة دعم تحمل أحمالا تم نصبها عشوائياً ويشتبه الخبراء في أن مواد البناء وطرقها كانت دون المستوى ". المجموعة البرلمانية لجميع الأحزاب في البنغلاديش، 2013، بعد رنا بلازا: تقرير عن صناعة الملابس الجاهزة في بنغلاديش، 18، متاح على الرابط التالي:

http://www.annemain.com/pdf/aPPG_Bangenhagen_Garment_industry_report.pdf.

[3] - في ديسمبر 2013، بعد ثلاثة عشر شهرًا من الحريق الذي أودى بحياة 112 عاملاً، اتُهم مالكو أزياء تزرين، محمود عكتر، وزوجها، دلوار حسين، وأحد عشر من مدرائهم بارتكاب جرائم "القتل العمد" - وهي المرة الأولى في تاريخها التي تعمل فيه الدولة البنغلاديشية على مقاضاة رؤساء المصانع لانتهاكهم تشريعات الصحة والسلامة. حيث يواجهون، في حالة إدانتهم، السجن لمدة تتراوح بين سبع سنوات ومدى الحياة. في 3 سبتمبر 2015، أُعلن أن محاكمتهم يمكن أن تبدأ في أكتوبر من ذلك العام. في 1 يونيو 2015، وجهت إلى سهيل رنا، مالك رنا بلازا، و 41 مديرًا تهمة القتل العمد، وأقصى عقوبة في بنغلاديش هي الإعدام. في وقت كتابة هذا التقرير، لم يتم تحديد تاريخ لمحاكمتهم.

الدراسة وتؤكد أن صناعة الملابس تشكل "المثال الجوهري لسلسلة السلع التي يقودها المشتري... حيث يحدد المشترون العالميون، ما سيتم إنتاجه؟ وأين؟، ومن قبل من؟، وبأي ثمن؟.[4]" فعلى هذا النحو، تعمل صناعة الملابس في بنغلاديش على تلخيص استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير التي تتبعها الحكومات الرأسمالية عبر بلدان جنوب الكرة الأرضية. وكما قالت الأمينة العامة للمؤتمر النقابي البريطاني فرانسيس أوجرادي ردًا على كارثة ران بلازا، "تثبت هذه الخسارة المروعة في الأرواح أنه في اطار السباق العالمي نحو القاع في ظروف العمل، فإن خط النهاية هو البنغلاديش"[5].

تمثل أجور المجاعة ومصانع فخ الموت والأحياء الفقيرة النتنة في البنغلاديش الظروف التي يعاني منها مئات الملايين من العمال في جميع أنحاء جنوب الكرة الأرضية، ومصدر فائض القيمة الذي يحافظ على ارتفاع معدلات الأرباح ويغذي الاستهلاك المفرط غير المستدام في البلدان الإمبريالية. كما أن شعب البنغلاديش يقف أيضًا في خط المواجهة لنتيجة مأساوية أخرى للاستغلال المتهور للرأسمالية للعمال والطبيعة الحية: "فوصف تغير المناخ بدقة أكبر هو التدمير الرأسمالي للطبيعة. ومعظم أراضي البنغلاديش منخفضة، ومع ارتفاع مستوى سطح البحر، أصبحت الرياح الموسمية أكثر نشاطًا، وأصبحت الأراضي الزراعية تغمرها المياه المالحة بشكل متزايد، مما أدى إلى تسريع الهجرة نحو المدن. ونتيجة لذلك، تضاعف عدد سكان دكا، عاصمة البنغلاديش، في السنوات العشرين الماضية، وهي بالفعل واحدة من أكبر المدن وأكثرها كثافة سكانية في العالم، حيث تنمو بأكثر من 600.000 شخص كل عام[6] . ويؤدي الاستخراج المفرط للمياه العذبة إلى استنفاد طبقات المياه الجوفية في دكا، والأسوأ من ذلك، أنها تتعرض للتلوث بمياه البحر. وللتغلب على ذلك كله، فإن دكا تجلس على قمة منطقة نشطة منطقة الزلازل. يحذر علماء الزلازل من أن زلزالًا بقوة 7.5 درجة ريختر سيحول دكا إلى أنقاض وأن 80.000 مبنى يمكن أن تتعرض لمثل التدمير الذي حدث في رانا بلازا. كان الدمار مرتفعًا، نظرًا لأن الكثير من التوسع الفوضوي وغير المخطط له في دكا، التي تحيط بها المستنقعات، كان عموديًا وليس أفقيًا، وعادةً ما يكون بنفس معيار البناء في رانا بلازا[7]. لا توجد أي مؤشرات من هذه النتائج السلبية في أرقام التنمية الرأسمالية في حسابات الناتج المحلي الإجمالي للبنغلاديش، ومع ذلك فهي حقيقة ملموسة، ويتحملها عمالها ومزارعوها وبيئتها الطبيعية. إنهم يدفعون الثمن، ولكن من الذي يربح؟ يغذي جزء من الاستغلال الحاصل التطور الرأسمالي في البنغلاديش، ويغذي الجزء الأكبر منه التراكم الرأسمالي في البلدان الإمبريالية؟

حاول العديد من المعلقين اجراء مقارنة بين كارثتي تزرين ورانا بلازا والكوارث السيئة السمعة التي حدثت في الولايات المتحدة وأوروبا منذ أكثر من قرن مضى، بحجة أنه من خلال تحفيز العمل المتضافر لمعالجة الأسباب الكامنة، يمكن أن تجبر هذه المآسي الأخيرة رؤساء مصانع الملابس في البنغلاديش على تنظيف أفعالهم. وهكذا جادلت آمي كازمين، في جريدة الفاينانشيال تايمز:

أثبتت الكوارث الصناعية في جميع أنحاء العالم أنها محفزات فعالة للتغيير. كحادثة حريق Triangle Shirtwaist في مدينة نيويورك عام 1911، والذي نجم عنه مُقتل 146 عاملاً من عمال الملابس - معظمهم من النساء – وكان ذلك جزئيًا بسبب إغلاق مخارج الحريق، وقد ساعد على تحفيز نمو الاتحاد الدولي لعمال الملابس للسيدات، والذي ناضل بنجاح من أجل ظروف أفضل لعمال المصانع، بما في ذلك شروط السلامة. يقول الكثيرون الآن إن كارثة رانا بلازا - التي جاءت بعد خمسة أشهر من اندلاع حريق في مصنع بنجلادش آخر، أزياء تزرين، أودى بحياة 112 شخصًا - يمكن أن تبدأ في فرض تغيير مماثل[8].

ليس هناك شك في أن كارثة رانا بلازا ستحفز النضال من أجل توحيد صناعة الملابس في البنغلاديش. لكن صحفي "فاينانشيال تايمز" ينسى أمرين. كانت استجابة أرباب العمل في مجال صناعة الملابس لصعود ILGWU هي نقل الإنتاج إلى الدول غير النقابية في جنوب الولايات المتحدة، وفي النهاية، من الولايات المتحدة تمامًا، إلى دول مثل

[4] - ك.فرنانديز-ستارك، إس.فريديريك، وجيريفي، 2011، سلسلة القيمة العالمية للملابس: التطوير الاقتصادي وتنمية القوى العاملة (دورهام، إن سي: مركز العولمة والحوكمة والقدرة التنافسية، جامعة ديوك)، 7.

[5] - "انهيار مصنع في بنغلاديش نتيجة ظروف العمل المروعة، كما يقول TUC [مؤتمر نقابات العمال في بريطانيا]." بيان صحفي، 25 أبريل 2013.

[6] - أفاد حسن قمرول أن الحكومة البنغلاديشية تنفق حاليًا بالكامل نصف ميزانيتها السنوية لإصلاح الطرق والقنوات والجسور التي تضررت من الفيضانات الموسمية التي "تهددنا جميعًا"، داكا تريبيون، 9 نوفمبر 2009، http: //www.dhakatribune. com / op-ed / 2013 / nov / 09 / التهديدات-us-all # sthash.dGhBxoan.dpuf.

[7] - تم بناء رنا بلازا نفسها على مستنقع تم إصلاحه.

[8] - amy Kazmin, “Bangladesh factory collapse a catalyst for workers’ rights,” Financial Times, May 3, 2013.

البنغلاديش. حيث، يتم اليوم صنع 2 في المائة فقط من الملابس التي يتم ارتداؤها في الولايات المتحدة هناك. ويشير بيتر كاسترز إلى الضعف الآخر في الرؤية الليبرالية الساذجة التي عبرت عنها إيمي كازمين:

"من الضروري . . . لتكون على دراية بالاختلافات الهيكلية بين الصناعات البريطانية في القرن التاسع عشر وتلك الموجودة في البنغلاديش حاليا. فعلى عكس الملاكين السابقين، فإن ملاكي الملابس في البنغلاديش يقعون في الطرف الأدنى من السلسلة الدولية في علاقات المسالك الفرعية، وتمتد من وحدات الإنتاج في البنغلاديش، عبر وسطاء، إلى شركات تجارة التجزئة في بلدان الشمال. . . . حيث تم نقل إنتاج الملابس إلى العالم الثالث، وإعادة توطينه فيه، من أجل الاستفادة من المصادر الرخيصة للعمال المأجورين. بينما يحصل رواد الأعمال المحليون على جزء من فائض القيمة الناتج، إلا أنهم لا يحصلون على الحصة الأكبر. وهكذا، في حين أن استباحة فائض القيمة ينظمه الملاك البنغلاديشيون، فإن الشركات في الشمال هي من تجني ثمارها بشكل ساحق"[9].

لم يسلط انهيار مبنى رانا بلازا الضوء فقط على الاستغلال القاسي والمفرط للعمال البنغلاديشيين. كما سلط في نفس الوقت الضوء على الهيكل الخفي للاقتصاد الرأسمالي العالمي، مما كشف إلى أي مدى انتقلت علاقة رأس المال بالعمل الى علاقة بين رأس المال لدول الشمال بالعمل بدول الجنوب. وحيث شكلت صناعة الملابس أول قطاع صناعي يحول انتاجه إلى البلدان ذات الأجور المنخفضة، ومع ذلك تظل القوة والأرباح في قبضة الشركات في البلدان الإمبريالية. هذا الواقع يختلف تمامًا عن الأوهام التي ظل ينشرها المدافعون عن النيوليبرالية. وهناك قلة من المراقبين المطلعين كانوا قد جادلوا في أن JCPenney Primark في الولايات المتحدة و Walmart و M&S وغيرها من تجار التجزئة الرئيسيين في المملكة المتحدة والولايات المتحدة يحققون أرباحهم من استغلال عمال الملابس البنغاليين. ولماذا تسابقوا من أجل الاستعانة بمصادر خارجية لإنتاج ملابسهم نحو البلدان ذات الأجور المنخفضة؟ وبقليل من التفكير يمكن الكشف عن المستفيدين الآخرين من هذه العملية: الرأسماليون التجاريون الذين يمتلكون المباني المؤجرة من قبل تجار التجزئة هؤلاء، والشركات التي لا تعد ولا تحصى التي تزودهم بالإعلانات والأمن وغيرها من الخدمات؛ وكذلك الحكومات التي تفرض ضريبة على أرباحها وأجور موظفيها وتحصيل ضريبة القيمة المضافة على كل عملية بيع. ومع ذلك، ووفقًا للبيانات التجارية والمالية، لا يتم استخلاص فلس واحد من أرباح الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية أو من عائدات الضرائب الحكومية من العمالة المرهقة للعمال الذين يصنعون سلعهم. وبدلاً من ذلك، تدخل العلاوات الضخمة في تكاليف الإنتاج على أنها "ذات قيمة مضافة" في المملكة المتحدة وفي البلدان الأخرى التي تُستهلك فيها هذه السلع، والنتيجة العكسية هي أن كل وحدة من الملابس توسع الناتج المحلي الإجمالي للبلد الذي نستهلك فيه أكثر بكثير من البلد الذي تم إنتاجه فيه[10]. فأي خبير اقتصادي يعتقد أنه لا حرج في هذا!

تشير جميع البيانات والخبرات، باستثناء البيانات الاقتصادية، إلى مساهمة كبيرة لعمال يعملون لفترة طويلة وشاقة وبأجور منخفضة لانتاج سلع تحقق أرباح شركات مثل Primark و Walmart وغيرها من الشركات الغربية. ومع ذلك، لا تسجل بيانات التجارة والناتج المحلي الإجمالي والتدفقات المالية أي أثر لأية مساهمة من هذا القبيل؛ بدلاً من ذلك، يبدو أن الجزء الأكبر من القيمة المحققة في بيع هذه السلع وجميع الأرباح التي تجنيها شركات التجزئة العملاقة تنشأ في البلد الذي يتم استهلاكها فيه. ان استكشاف وحل هذا اللغز هو مهمة مركزية لهذا الكتاب. خطوتنا الأولى هي فحص العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين العمال وأرباب العمل والتي يتم نسجها في نسيج كل قطعة ملابس منتجة في البلدان منخفضة الأجر مثل بنغلاديش وتباع في مراكز التسوق في جميع أنحاء العالم الإمبريالي، حيث يتم بيع أكثر من 80 في المائة من الملابس المصنوعة في بنغلاديش. وسيزداد التأكد من ذلك من خلال دراسة اثنين من "السلع العالمية" النموذجية الأخرى: الآيفون آبل Apple iPhone وفنجان قهوة.

## القميص أو التي شيرت

[9] - Peter Custers, 2012 [1997], Capital Accumulation and Women's Labor in Asian Economies (new york: Monthly review Press), 162.

[10] - يستشهد بيتر كاسترز بمقابلة مع مايكل شوسودوفسكي، الذي أشار إلى أنه "مقابل كل قميص يتم إنتاجه في بنغلاديش وبيعه في السوق العالمية بثلاثة دولارات، يرتفع الناتج القومي الإجمالي لدول OCDE المستوردة بنحو 32 دولارًا. المرجع نفسه، 141 ن.

في تشاينا برايس The China Price، يروي توني نورفيلد قصة التيشيرت الذي صنع في بنغلاديش وتم بيعه في ألمانيا مقابل 4.95 يورو من قبل تاجر التجزئة السويدي Hennes & Mauritz (H&M[11]) . فشركة ال H&M تدفع للمصنع البنغلاديشي 1.35 يورو لكل تي شيرت، وهو ما يمثل 28 بالمائة من سعر البيع النهائي، 40 سنتيم ¢ منها تغطي تكلفة 400 جرام من مادة القطن الخام المستوردة من الولايات المتحدة؛ يضيف الشحن إلى هامبورغ 6 سنتيم ¢ أخرى لكل قميص. وهكذا تبقى 0.95 يورو من سعر البيع النهائي في بنغلاديش، ليتم تقاسمها بين مالك الشركة والعمال وموردي المدخلات والخدمات والحكومة البنغلاديشية، مما يوسع الناتج المحلي الإجمالي لبنغلاديش بهذا المبلغ. يتم احتساب 3.54 يورو المتبقية في الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا، البلد الذي يتم فيه استهلاك القميص، ويتم تقسيمه على النحو التالي: 2.05 سنتيم ¢ تغطي تكاليف وأرباح شركات النقل وتجار الجملة وتجار التجزئة والمعلنين الألمان، إلخ، التي ستعود إلى الدولة من خلال ضرائب مختلفة. تحقق شركة ال H&M ربحًا قدره 60 سنتيم ¢ لكل قميص؛ وتستحوذ الدولة الألمانية على 79 سنتيم ¢ من سعر البيع من خلال ضريبة القيمة المضافة بنسبة 19 في المائة؛ 16 سنتيم ¢ تغطي "عناصر أخرى!" وهكذا، على حد تعبير نورفيلد، "يذهب جزء كبير من عائدات سعر البيع إلى الدولة كضرائب وإلى قطاع عريض من العمال والمديرين التنفيذيين وأصحاب العقارات والشركات في ألمانيا. القمصان الرخيصة، ومجموعة واسعة من السلع المستوردة الأخرى، هي في متناول المستهلكين ومصدر مهم للدخل للدولة ولجميع الناس في البلدان الغنية ".

لا يمكن التأكيد على النقطة المركزية التي يطرحها نورفيلد بما فيه الكفاية، لأن الكثير من الليبراليين والاشتراكيين في البلدان الإمبريالية يحاولون بشدة إخراجها من أذهانهم. تحقق شركة H&M أرباحًا جيدة، بالتأكيد، لكن هذه الأرباح تتضاءل بسبب ما تقوم به الدولة، بمجرد إضافة الضرائب على أجور وأرباح شركة H&M وموردي الخدمات إليها إلى إيصالات ضريبة القيمة المضافة. في عام 2013، تجاوزت التعريفات الجمركية التي فرضتها الحكومة الأمريكية على وارداتها من الملابس من بنغلاديش وحدها إجمالي الأجور التي يتقاضاها العمال الذين صنعوا هذه السلع. وتستخدم الدولة هذه الأموال، كما نعلم، لتمويل الحروب الخارجية، والرعاية الصحية، والضمان الاجتماعي، وحتى تعيد بضعة قروش للدول الفقيرة على شكل "مساعدات خارجية". كما يجادل توني نورفيلد، بأن الأجور المنخفضة في بنغلاديش تساعد في تفسير "لماذا يمكن أن يكون لدى البلدان الأغنى الكثير من مساعدي المتاجر وسائقي التوصيل والمديرين والإداريين والمحاسبين ومديري الإعلانات التنفيذيين ومجموعة واسعة من مدفوعات الرعاية الاجتماعية وغير ذلك الكثير"[12]. الاستنتاج: هو أن "معدلات الأجور في بنغلاديش منخفضة بشكل خاص، ولكن حتى مضاعفاتها التي شوهدت في البلدان الفقيرة الأخرى تشير إلى نفس النتيجة: اضطهاد العمال في البلدان الفقيرة هو فائدة اقتصادية مباشرة لجماهير الناس في البلدان الغنية. "

في حساب نورفيلد، ينتج المصنع البنغلاديشي 125 ألف قميص يوميًا، ويُباع نصفها لشركة H&M، والباقي لتجار التجزئة الغربيين الآخرين. ويكسب العامل في المصنع 1.36 يورو في اليوم، لمدة 10-12 ساعة، وينتج 250 تيشيرت في الساعة، أو 18 تيشيرت مقابل كل سنت يورو يُدفع في الأجور. ومصنعها هو واحد من 5000 مصنع للملابس في بنغلاديش يعمل به 4 ملايين شخص، 85 في المائة منهم من النساء. ووفقًا لمنظمة العمل الدولية، يبلغ متوسط أجر "مشغلات ومجمعات الآلات" من الإناث 73 بالمائة من نظرائهن من الذكور[13] . وعلى الرغم من التدفق الهائل للنساء إلى مصانع الملابس، تظل مشاركة النساء في القوى العاملة في بنغلاديش ككل واحدة من الأدنى في العالم. في عام 2010، تم توظيف 33.9 في المائة من النساء في سن العمل، مقارنة بـ 79.2 في المائة من الرجال في سن العمل.

كما هو مذكور أعلاه، فإن أجور المصانع في بنغلاديش هي الأدنى في العالم. فقد أفاد تحقيق أجرته لجنة برلمانية بريطانية في الظروف السائدة في صناعة الملابس في بنغلادش عقب كارثة رانا بلازا أن "الميزة النسبية لبنغلاديش، وهي قيمة أصولها الوحيدة، هي العمالة الرخيصة وتكاليف الوحدة المنخفضة المقابلة لها"[14]. تقرير متعمق

[11] - Tony norfield, 2011, The China Price, available at http://economicsofimperialism. blogspot.com/2011/06/what-china-price-really-means.html. his source: “das welthemd” (The world Shirt), die Zeit, 17 december 2010, http://www.zeit. de/2010/51/Billige-T-Shirts.

[12] - ibid.

[13] - ilo, 2013, decent Work Country Profile—bangladesh (Geneva: ilo).

[14] - المجموعة البرلمانية لجميع الأحزاب في بنغلاديش، 2013، بعد رانا بلازا: تقرير عن صناعة الملابس الجاهزة في بنغلاديش، http://www.annemain.com/pdf/aPPG_Bangenhagen_Garment_industry_report.pdf ،26.

أعدته شركة McKinsey & Co للاستشارات الإدارية الرائدة ومقرها في الولايات المتحدة الأمريكية في نمو صادرات الملابس البنغلاديشية مسحًا شاملاً لسلوك الاستعانة بمصادر خارجية لتجار التجزئة الأمريكيين، حيث أفادت بأن "مستوى الأسعار التنافسية لبنغلاديش هو الميزة الرئيسية بالنسبة لجميع [كبار مسؤولي المشتريات] المشاركة في الدراسة المسماة CPOs حيث جاذبية السعر باعتبارها السبب الأول والأهم للشراء في بنغلاديش.[15] "السعر الذي تجده مكاتب الشراء جذابة للغاية، بالطبع، هو سعر قوة العمل، لكن شركة McKinsey & Co.، لا ترغب في ذلك. مما يسيء إلى حساسيات عملائهم من الشركات الكبيرة، ولا يذكرون الأجور المنخفضة في أي مكان في دراستهم. وبعد أشهر من كارثة رانا بلازا، تعرضت صناعة الملابس الجاهزة في بنجلاديش لموجات من الإضرابات والمظاهرات التي تركزت على الطلب على زيادة الأجور (أو دفع الأجور المستحقة)، والحق في تشكيل النقابات، وتطبيق القانون. حيث يتم تجاهل تشريعات الصحة والسلامة على نطاق واسع. كان رد الحكومة البنغلاديشية، وكثير من كبار مسؤوليها أصحاب المصانع، بنفس الطريقة على الانتفاضات السابقة في 2006 و 2010 و 2012 - بقمع عنيف، باستخدام الشرطة النظامية والأنصار (ميليشيات في القرى) و" كتيبة "التدخل السريع" المناهضة للإرهاب - بالإضافة إلى الشرطة الصناعية، التي تشكلت في خضم موجة الإضراب عام 2010، ومهمتها الوحيدة مراقبة أحياء الملابس وقمع احتجاجات العمال. ويتناقض ضباطها البالغ عددهم 2900 مع العدد الإجمالي للمفتشين البالغ 51 مفتشًا، والذين تم تكليفهم، وقت وقوع كارثة رانا بلازا، بإنفاذ قوانين الصحة والسلامة والحد الأدنى للسن والحد الأدنى للأجور في جميع ورش العمل والمصانع في بنغلاديش البالغ عددها 200.000، بما في ذلك 5.000 في قطاع الملابس[16].

ومع ذلك، مع تنامي التشدد العمالي ومع تسليط الضوء على اهتمام العالم بهم، في تشرين الثاني (نوفمبر) 2013، أقرت الحكومة زيادة بنسبة 77 في المائة في الحد الأدنى للأجور. شكل طلك انتصارًا كبيرًا، لكنه كان أقل بكثير من زيادة الأجور بنسبة 170 في المائة التي طالب بها العمال والتي استمروا في النضال من أجلها. فهي تترك أجورهم أقل بكثير من كل التقديرات لما هو مطلوب لإطعام أسرهم وكسوتهم وإيوائهم. وفقًا لتصريح ل Asia Floor Wage Alliance، وهو تحالف من النقابات العمالية الآسيوية والجماعات الناشطة مثل حملة الملابس النظيفة، فإن الأجر الأساسي الجديد بالكاد يبلغ خُمس ما هو ضروري لتغذية وإسكان وكساء عامل الملابس، شخص بالغ واحد، واثنان من الأطفال المعالين[17] . كانت الزيادة في الأجور في عام 2013 هي أول زيادة منذ عام 2010، ومنذ ذلك الحين أدى التضخم إلى رفع الأسعار الإجمالية بنسبة 28 في المائة، والضروريات الأساسية مثل الطعام وزيت الطهي بأكثر من ذلك بكثير.

الأجور المنخفضة تجعل هوامش الربح الكبيرة ممكنة. في هذا المثال، يبلغ إجمالي هامش الربح بالنسبة لتكلفة إنتاج التي شيرت "للأزياء السريعة" 152 في المائة. يمكن العثور على هوامش أسعار أعلى بكثير على المنتجات الأكثر تكلفة؛ أحد الأمثلة المشهورة على ذلك هو القميص المقلد لكرة القدم، "وهو عبارة عن لعبة غزل كبيرة للمال بنسبة 80 في المائة من تلك المباعة في المملكة المتحدة في الشرق الأقصى بحوالي 5 جنيهات إسترلينية. ويرسلها المصنع بعد ذلك إلى شركات الملابس الرياضية بسعر يصل إلى حوالي 50 في المائة. ولدورهم يقومون بترقيتها بنسبة 100 في المائة وبيعها لتجار التجزئة بحوالي 14 جنيهًا إسترلينيًا. ويضيف تجار التجزئة علاماتهم الخاصة بنسبة 150 في المائة على الأقل لرفع السعر إلى سعر التجزئة الموصى به والذي لا يقل عن 35 جنيهًا إسترلينيًا. حيث يزيد ذلك بنسبة 700 في المائة عن تكلفة التصنيع "[18]. ويقدر محلل آخر أن قميص بولو KP MacLane المصنوع في بنجلاديش، والذي يتم بيعه بالتجزئة في الولايات المتحدة مقابل 175 دولارًا أمريكيًا، مما يولد زيادة رائعة بنسبة 718 في المائة على تكلفة إنتاجه، كما أن بيع قميص بولو هيرميس للبيع بالتجزئة بسعر 455 دولارًا يتميز بارتفاع يزيد عن 1800 في المائة[19] . وتتناقض هذه العلامات التجارية المذهلة مع هوامش الرقائق المتبقية للموردين البنغلاديشيين. في صحيفة وول ستريت جورنال، تدعي

[15] - McKinsey & Co., 2011, bangladesh's Ready-Made Garments Landscape: The Challenge of Growth, http://www.mckinsey.de/sites/mck_files/files/2011_McKinsey_Bangladesh.pdf, 7.

[16] - See http://www.thedailystar.net/beta2/news/factory-watch-just-farcical/.

[17] - See https://www.cleanclothes.org/livingwage/calculating-a-living-wage and http://www.cleanclothes.org/livingwage/living-wage-versus-minimum-wage.

[18] - rhian nicholson, 2011, The 5 biggest retail markups, yahoo! Finance uK, http://uk.finance.yahoo.com/news/The-5-biggest-retail-mark-ups-yahoofinanceuk-2638718762.html.

[19] - See Practical Stock Investing, a blog by dan duane, at http://practicalstockinvesting. com/2013/05/21/pricing-out-a-low-end-shirt-investment-implications/.

روبانا هوك، مالكة مصنع ملابس في بنغلاديش، أنها تربح 12.5 سنتيم ¢ على كل قميص، وتبلغ تكلفة إنتاجه 6.62 دولارًا، بزيادة قدرها 2 في المائة[20]. مالكة المصنع البنغلاديشي هذه ليست طرفًا نزيهًا، ويجب أن تؤخذ ادعاءاتها بقليل من الجدية، لكن التلاعب في الأسعار بلا رحمة من قبل المشترين العالميين هو حقيقة لا جدال فيها، كما أقر تقرير صادر عن البرلمانيين البريطانيين: "في العرض الذي يحركه المشتري هوامش السلسلة ضعيفة والخوف من التقويض قوي. وعلى هذا النحو، فإن ممارسات الشراء للعلامات التجارية يمكن أن تحفز على انتهاكات الصحة والسلامة من خلال التعاقد من الباطن غير المعلن عنه، وساعات العمل الطويلة، والتوسيعات غير المصرح بها في المصانع "[21].

أدلى صاحب المصنع علي أحمد بشهادة بليغة عن الضغوط التي ركزت على الشركات الموردة من قبل الشركات عبر الوطنية، وذلك بعد أن قُتل 289 عاملاً من عمال الملابس في حريق بمصنع في كراتشي في سبتمبر 2012:

"لديك إضرابات، وفصل أحمال، انقطاع التيار الكهربائي، ومافيا محلية تفرض عليك أموالاً لحماية العشب - سمها ما شئت. . . . بالإضافة إلى أن لديك مشترين لا يرحمون في الولايات المتحدة ولا يهتمون بما تفعله طالما أنك تفعل ذلك في الوقت المحدد. . . . نتلقى ضربة موجعة في كل مرة نتأخر فيها. هذا يعني خسارة الهوامش. هذا يعني أننا نفعل ما يتعين علينا القيام به لتقديم طلباتنا بسرعة. ربما كان مالك المصنع هذا يعمل في نوبات إضافية لهذا الغرض فقط[22].

وفقًا لجون بيكلز، وهو سلطة رائدة في صناعة الملابس العالمية، فإن المشترون العالميون نجحوا في خفض الأجور إلى درجة أنهم حولوا اهتمامهم مؤخرًا إلى مكان آخر: "فقد انخفضت المكاسب الهامشية الناتجة عن الضغط على تكاليف العمالة بشكل كبير في السنوات الأخيرة. وعندما أصبحت المستويات أقل من تكاليف المعيشة، ولم يعد من الممكن دفعها نحو المزيد من الانخفاض، سعى المشترون والموردون إلى تحقيق وفورات في مجالات أخرى في سلسلة القيمة (تكاليف المدخلات، وتكاليف المعاملات، واللوجستيات، وتكاليف التنسيق، وإدارة الطلب، وما إلى ذلك) .. [23]" والنتيجة هي تكثيف الضغط على الموردين لخفض النفقات العامة، وتجاهل تشريعات الصحة والسلامة، وفرض العمل الإضافي القسري، والتعاقد من الباطن مع المصانع الأخرى في أسفل الترتيب، حيث أصبحت ظروف العمل أسوأ مما كانت عليه في المستوى الأول. فالمورّدين، أو كما جاء في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013 الصادر عن الأونكتاد: "في القطاعات كثيفة العمالة (مثل المنسوجات والملابس) حيث يمكن للمشترين العالميين ممارسة المساومة لخفض التكاليف، غالبًا ما يؤدي هذا الضغط إلى انخفاض الأجور. . . . بالإضافة إلى الضغط النزولي على الأجور، غالبًا ما يؤدي السعي إلى خفض التكاليف إلى انتهاكات جسيمة للسلامة والصحة المهنية[24]".

ومع ذلك، يمكن "للمشترين العالميين" الاعتماد على بعض الشهود الأكاديميين لحمايتهم من اتهامهم بالجرم. فقد أفادت دراسة رئيسية أجرتها سارة لابويتز ودوروثي باومان باولي لمدرسة Stem للأعمال في نيويورك بأنه: "يواجه أصحاب المصانع خسائر فادحة إذا لم يتمكنوا من إتمام الطلب وعقوبات مالية قاسية إذا لم يكملوها في الوقت المحدد"[25]. ومع ذلك، يلقي هذا التقرير باللوم على الأجور المنخفضة وأماكن العمل المميتة على فساد الحكومة البنغلاديشية، وإمدادات الطاقة المتقطعة، والاكتظاظ السكاني - أي شيء عدا السياسات الواعية والمتعمدة للشركات متعددة الجنسيات. تخلى لابويتز وبومان بولي عن مجرد التظاهر بالموضوعية، في البداية فدراستهما "كتبت في سياق.. رغبة مشتركة في تحديد معايير أعلى .... تبدأ من فرضية أن قطاع الملابس لديه الكثير في إفادة الناس والاقتصاد في بنغلاديش ... و هذا

---

[20] - rubana huq, “The economics of a $6.75 Shirt,” Wall Street Journal, May 16, 2013, http://online.wsj.com/article/SB10001424127887323582904578485300080843278.html.

[21] - المجموعة البرلمانية لجميع الأحزاب في بنغلاديش، بعد رنا بلازا، 15.

[22] - دارا براون، "كنا محاصرين بالداخل": حرائق مصنع باكستان تقتل 261 على الأقل، nBCnews.com، 12سبتمبر 2012 . http://worldnews.nbcnews.com/_ اخبار / 13819640/12/09/2012-كنا-محاصرين-داخل-باكستان-مصنع-حرائق-قتل-على الاقل -261؟ لايت

[23] - جون بيكلز، 2013، التحديث الاقتصادي والاجتماعي في سلاسل القيمة العالمية للملابس: الإدارة العامة وسياسة التجارة، http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm؟abstract_id=2209720، 104-5. كان عام 2004 هو العام الأخير لترتيب الألياف المتعددة، الذي فرض منذ عام 1974 قيودًا على واردات الملابس إلى البلدان الإمبريالية من أجل حماية صناعات الملابس المحلية.

[24] - UNCTAD, World Investment Report 2013, 158–62.

[25] - Sarah labowitz and dorothée Baumann-Pauly, 2014, business as Usual Is Not an option: Supply Chains and Sourcing after Rana Plaza (new york: nyu leonard n. Stern School of Business), 25, http://www.stern.nyu.edu/cons/groups/content/documents/webasset/con_047408.pdf.

يمكن لذلك أن يعمل لصالح المجتمع ويفعله، فنحن ندعم هدف الأعمال لخلق القيمة مع التأكيد على المعايير العالية لاحترام حقوق الإنسان ..[26] " مع هذا الخطاب المزيف- تتناقض النغمة مع التوبيخ القاسي الذي وجهه المؤلفان إلى "حكومة بنغلاديش التي تفتقر إلى الإرادة السياسية، والى القدرة التقنية، والى الموارد اللازمة لحماية الحقوق الأساسية لعمالها. وتحتل بنغلاديش المرتبة الأدنى أو بالقرب منها. عبر جميع تدابير الحكم الرشيد، بما في ذلك العدالة المدنية والإنفاذ التنظيمي وغياب الفساد "[27].

كما قفز البروفيسور جاغديش باجواتي من جامعة كولومبيا للدفاع عن الشركات الكبرى، والذي يعتبر من بين أبرز المنظرين في التجارة الدولية والذي يعترف بأنه يشعر بالانزعاج لأنه لم يحصل بعد على جائزة نوبل في الاقتصاد[28] . " إن المقتنيات مملوكة ومدارة محليًا، يعود اللوم بالتأكيد على مالكيها ومديريها، وليس لعملائهم أكثر من أولئك الذين اشتروا الملابس في الداخل أو الخارج"[29]. فبمثل هذه النظرية الرائعة، من الواضح أنه يستحق شيئًا!

قبل كارثة رانا بلازا، أثار سجل بنغلاديش السيئ من حرائق المصانع وانهيارات المباني نقاشات مكثفة بين المنظمات غير الحكومية واتحادات النقابات الدولية IndustriAll والاتحاد العالمي UNI وممثلي عمالقة الملابس الغربية. ففي غضون أسبوعين من انهيار المبنى، أعلنت الأطراف عن "اتفاق بشأن الحريق وسلامة المباني في بنغلاديش": تمثل محورها في تشكيل مفتشية مصنع جديدة تشرف عليها لجنة توجيهية، برئاسة منظمة العمل الدولية، وتتألف من ثلاثة ممثلين من الاتحادات الدولية وثلاثة من الشركات الدولية[30]. أدت عدة أشهر من الضغط على عمالقة البيع بالتجزئة في الولايات المتحدة وأوروبا إلى تأييد الاتفاقية من قبل أكثر من أربعين علامة تجارية رائدة، مع استثناءات ملحوظة لـ GAP و Walmart. وافق طرفا الاتفاق على بذل "كل الجهود المعقولة لضمان إجراء فحص أولي لكل مصنع تغطيه هذه الاتفاقية خلال العامين الأولين"، ووعدوا بنشر تقارير السلامة، والعلاج، والتدريب على السلامة. وقد طلب من الشركات الموردة تشكيل لجان للصحة والسلامة مكونة من مديرين وعمال، ويتم اختيار هؤلاء من قبل النقابات أو عن طريق "انتخابات ديمقراطية" حيث لا يوجد نقابة. ووصف الاتفاق بأنه "ملزم قانونًا"، إلا أنه ينص على فرض عقوبات - أي فقدان الأوامر - ضد الشركات المندرجة. سيتم تمويل البرنامج بأكمله من قبل "العلامات التجارية" الغربية، من خلال اشتراك يتعلق بحجم أعمالها في الدولة.

كما رأينا، فإن القوة الدافعة الأساسية للسباق نحو القاع والأمراض المصاحبة له - أجور المجاعة، والمباني المتهالكة، والظروف المعيشية الفظيعة - هي التلاعب بالأسعار من قبل الشركات الرائدة. كيف يعالج الاتفاق هذه الاشياء؟ يستجيب القسم 22 للشكاوى المقدمة من طرف أصحاب المصانع بأن الضغط المستمر من تجار التجزئة الدوليين لخفض تكاليف الإنتاج يجبرهم على قطع الطريق: "من أجل حث المصانع على الامتثال لمتطلبات التحديث والمعالجة للبرنامج، وسوف تتفاوض العلامات التجارية وتجار التجزئة المشاركون حول شروط التجارة مع مورديها والتي تضمن أنه من المجدي ماليًا للمصانع الحفاظ على أماكن عمل آمنة والامتثال لمتطلبات الترقية والمعالجة التي وضعها مفتش السلامة". لكن لا أحد ولا هيئة إدارية مكلفة بتنفيذ أو مراقبة هذا البند. ولا يمكن تفعيلها إلا من قبل مالك المصنع الذي يعتقد أنه لا يتلقى "شروطًا تجارية" من مشترٍ عالمي ويقرر إحالة المشتري العالمي إلى لجنة توجيه الاتفاق المبرم. إذا لم يوافق أي من الطرفين على قرار اللجنة التوجيهية، فيجوز له إحالة النزاع إلى التحكيم الملزم قانونًا. لحماية صاحب المصنع من خطر إلغاء الطلبات، يُلزم الاتفاق الشركات المشترية بالحفاظ على العقود الحالية لمدة عامين. لكن الضمانات القانونية لا تغير من عدم تناسق القوة الشديد - فالخوف من الانتقام من مشتريهم وإدراج الآخرين في القائمة السوداء يعني أن أصحاب المصانع سيترددون في اتخاذ هذا المسار. وتشرك آليات الاتفاق ممثلي النقابات الدولية في منح موافقتهم على "الشروط التجارية" التي لا تنص على دفع أجور لعمال صناعة الملابس.

---

[26] - ibid., 6.

[27] - ibid., 9.

[28] - "كلمة الغضب قوية جدًا. . . . لا يوجد شيء في التجارة الدولية لم أكتب عنه ببعض النجاح. لا ينبغي أن أقول ذلك بنفسي لكن الكثير من الناس يقولون ذلك ". ديفيد بيلينج، "الغداء مع FT: Jagdish Bhagwati"، الفايننشيال تايمز، 17 أبريل 2014.

[29] - Jagdish Bhagwati, “responsibility is local, not Global,” New York Times, May 2, 2013, http://www.nytimes.com/roomfordebate/2013/05/02/when-does-corporate-responsibility-mean-abandoning-ship/responsibility-for-sweatshops-is-local-not-global.

[30] - available from http://www.cleanclothes.org/img/pdf/accord-on-fire-and-building-safety-in-bangladesh/at_download/file.

تحمل المسؤولية عن اندلاع الحريق والانهيار بعيدًا عن كونها قضايا سلامة المباني الوحيدة في بنغلاديش. معظم الوفيات والإصابات في العام الذي أعقب كارثة رانا بلازا نتجت عن التدافع الذي اندلع بسبب اندلاع حرائق صغيرة، مما يكشف عن عدم وجود مخارج وسلالم[31] . على الرغم من مناخ بنغلاديش القاسي، حيث تصل درجات الحرارة غالبًا إلى منتصف التسعين درجة والرطوبة مرتفعة على مدار العام، يعد الافتقار إلى التهوية، والذي غالبًا ما يتفاقم بسبب الأبخرة الكيميائية من الأصباغ والمدخلات الأخرى، من بين ظروف العمل غير الصحية وغير الآمنة التي لا يغطيها "اتفاق بشأن الحريق وسلامة المباني". كما لم يرد أي ذكر في الاتفاق عن العمل الإضافي المفرط والقسري، وهو قضية رئيسية تتعلق بالصحة والسلامة؛ ولا يُطلب من مصانع الموردين السماح للنقابات العمالية بالتنظيم - على الرغم من أن التنظيم النقابي على مستوى المحل هو أهم خط دفاع ضد ممارسات العمل الخطرة. ومع ذلك، وصف جيركي راينا الاتفاقية بأنها "تاريخية". وقد عرّفها فيليب جينينغز، الأمين العام لـ UNI، بأنها "نقطة تحول" تمثل "نهاية السباق نحو القاع في سلسلة التوريد العالمية"؛ وبيان صحفي مشترك من IndustriALL و UNI وصفوا بسخاء شركائهم متعددي الجنسيات بأنهم "أكثر العلامات التجارية العالمية للأزياء تقدمًا[32].

بعد رانا بلازا، تعهد جيركي راينا "باستخدام القوة العالمية لشركة IndustriALL لتهيئة ظروف مستدامة لعمال الملابس، مع الحق في الانضمام إلى نقابة، بأجور معيشية، وظروف عمل آمنة وصحية!" ومع ذلك، قامت النقابات في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بالاستعانة بمصادر خارجية لتنظيم الاحتجاجات للناشطين المناهضين للأعمال الشاقة والجمعيات الخيرية ولم تفعل شيئًا لتعبئة أعضائها تضامناً. وأضافت النقابات في أمريكا الشمالية أسماءها إلى "يوم دولي للعمل لإنهاء شراك الموت "في يونيو 2013، ولكن لا يوجد دليل على وجود أي جهد جاد لبناء هذا الإجراء. وبدلاً من ذلك، كان رد فعلهم هو العمل بالشراكة مع الحكومات الإمبريالية والعلامات التجارية الدولية. أصدرت نقابتا العمال البريطانية Unite و United Steelworkers في أمريكا الشمالية، وكلاهما تابعة لشركة IndustriALL، بيانًا مشتركًا بعد أيام قليلة من كارثة رانا بلازا حثت فيه الحكومات الأمريكية والأوروبية على "تعليق وصول بنغلاديش على الفور إلى الأسواق بموجب نظام الأفضليات المعمم" و "سن قوانين. . . من شأنها أن تفرض حظرا على استيراد السلع المنتجة في ظل ظروف العمل الشاق.[33] " ويسمح نظام الأفضليات المعمم (GSP) بالواردات المعفاة من الرسوم الجمركية إلى أمريكا الشمالية وأوروبا من" أقل البلدان نمواً ". وفي الولايات المتحدة، نجح مسؤولو النقابات في تقديم التماس حيث قامت الحكومة الأمريكية بإلغاء وصول بنغلاديش المعفى من الرسوم الجمركية إلى السوق الأمريكية، مما دفع الرئيس باراك أوباما إلى التصريح أمام الكونجرس الأمريكي في 27 يونيو 2013، أن بنغلاديش "تتخذ الآن خطوات لمنح حقوق للعمال معترف بها دوليًا". ريتشارد ترومكا، الرئيس من AFL-CIO، رحب بالقرار، وأعلن أن "قرار ربط التجارة بالحقوق يبعث برسالة مهمة إلى شركائنا التجاريين. . . . وأن البلدان التي تتسامح مع ظروف العمل الخطرة - وحتى المميتة - وتنكر حقوق العمال الأساسية، لا سيما الحق في حرية تكوين الجمعيات، ستخاطر بفقدان الوصول التفضيلي إلى السوق الأمريكية[34]. "

كانت هذه الخطوة رمزية إلى حد كبير - بسبب الضغط الحمائي من قبل أرباب العمل الأمريكيين ومسؤولي النقابات، فإن أقل من 1 في المائة من الواردات من بنغلاديش تدخل الولايات المتحدة بدون رسوم جمركية. إلى أن ألغى أوباما حتى هذا، كان التبغ المستفيد الأكبر، يليه الأكياس البلاستيكية، ومعدات الجولف، والأواني الفخارية في الفنادق. في عام 2013، تلقت حكومة الولايات المتحدة 809.5 مليون دولار من الرسوم الجمركية على 4.9 مليار دولار من صادرات الملابس من بنغلاديش، بمتوسط تعريفة 16.5 في المائة[35]. "متوسط أجر 4 ملايين عامل في صناعة RMG في بنغلاديش في عام كارثة رانا بلازا، قبل الزيادة في تشرين الثاني (نوفمبر) 2013، كانت 780 دولارًا سنويًا، بإجمالي

---

[31] - See “detailed list of 2012–2014 garment factory fire incidents,” compiled by the aFl-Cio’s Solidarity Centre in dhaka, at http://www.aflcio.org/Blog/Global-action/1-year-after-rana-Plaza-Survivors-Families-Struggle-to-Survive.

[32] - See http://www.industriall-union.org/we-made-it-global-breakthrough-as-retailbrands-sign-up-to-bangladesh-factory-safety-deal; http://www.industriall-union.org/industriall-uni-and-ituc-visit-bangladesh.

[33] - See http://www.unitetheunion.org/news/workersunitingstatementonbangladesh/.

[34] - See http://www.aflcio.org/Press-room/Press-releases/Statement-by-aFl-Cio-President-richard-Trumka-on-news-that-u.S.-Government-Plans-to-Suspend-Bangladesh-s-Trade-Benefits.

[35] - “u.S. suspends GSP for Bangladesh,” daily Star, 28 June 2013, http://archive.thedailystar.net/beta2/news/us-set-to-suspend-bangladeshs-gsp/.

فاتورة أجور قدرها 3.1 مليار دولار "[36]. تستورد الولايات المتحدة 22 في المائة من صادرات الملابس من بنغلادش، لذلك يمكن تقدير أن 22 في المائة من 3.1 مليار دولار، أو 690 مليون دولار، تم دفعها في شكل أجور للعمال الذين أنتجوا سلعًا متجهة إلى الولايات المتحدة. بعبارة أخرى، تجاوزت الرسوم الجمركية التي فرضتها الحكومة الأمريكية في عام 2013 على وارداتها من الملابس من بنغلاديش وحدها إجمالي الأجور التي يتقاضاها العمال الذين صنعوا هذه السلع. وهذه السياسة الحمائية العقابية تنفذ بأمر من مسؤولي النقابات الذين يدعون أنهم قلقون بشأن محنة العمال البنغلاديشي!

تعارض النقابات العمالية والنشطاء العماليون في بنغلادش السياسات الحمائية التي يدعمها مسؤولو النقابات في البلدان الإمبريالية بشدة، ولهذا السبب لا يتم الترويج لها من قبل IndustriALL أو UNI، والتي تشمل النقابات العمالية البنجلاديشية. فقد ندد الدكتور سوباتشاي بانيتشباكدي، الأمين العام للأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، بالدعوات إلى فرض رسوم جمركية باعتبارها "تهديدًا خطيرًا لنظام التجارة العالمي القائم على القواعد"، مضيفًا أنه بدلاً من معاقبة أرباب العمل البنغلاديشيين والأفراد. يجب على العمال باسم "حقوق العمل" في البلدان المستوردة "أن ينظروا إلى الممارسات التجارية في صناعة التجزئة والجملة لأن المشكلة مع سلاسل القيمة العالمية هي الطريقة التي يستغلون بها المصانع المستغلة للعمال في البلدان الفقيرة التي توفر عمالة رخيصة[37]."

هذه القضايا ليست جديدة. فلطالما سعى مسؤولو النقابات والسياسيون الاشتراكيون الديمقراطيون في البلدان الإمبريالية إلى حماية عمالهم من "المنافسة غير العادلة" من العمال في البلدان الفقيرة، متخفين وراء مخاوف زائفة بشأن حقوق الإنسان في الدول المضطهدة. وقد تم الكشف عن نفاقهم من قبل بالاش بارال، ممثل UBINI G (أبحاث السياسات من أجل بدائل التنمية)، وهي منظمة غير حكومية بنجلاديشية، في ملاحظاته أمام ندوة في لندن نظمتها الحملة الخيرية في المملكة المتحدة حول الحرب على العوز في منتصف التسعينيات:

"لقد أثيرت قضايا "معايير العمل" و "حقوق العمال" من منطلق عدم الاهتمام بعمالنا، كما أنها لا تشكل أي اهتمام بحقوق الإنسان. إنها شعارات حمائية جديدة وتعكس محاولات الطبقة الحاكمة في الشمال لإخفاء السبب الحقيقي للأزمة الاقتصادية التي يمر بها الشمال. حيث يخلق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الظروف لـ "الإغراق الاجتماعي". . . كما تقترح بعض المنظمات غير الحكومية وكذلك بعض النقابات العمالية "حضارتنا" ... عن طريق لف أذرعنا عندما نأتي لبيع منتجاتنا في أسواقهم. وليس لديهم ما يقولونه ضد البنك الدولي، وليس لديهم شكاوى حول التقويم الهيكلي ولا محاولة لفهم الشركات عبر الوطنية وسلوكهم ... إذا كان المرء جادًا حقًا بشأن معايير العمل وحقوق العمال، فيجب على المرء أن يتعاون مع عمال بنغلاديش[38]

## الآيفون

على عكس القميص المتواضع، فإن أجهزة الآيفون iPhone وأجهزة الكمبيوتر المحمولة هي سلع معقدة تقنيًا. يمكن لتطورها المبهر ومكانتها المميزة للعلامة التجارية أن تعمي بسهولة المراقب عن الطابع الاستغلالي والإمبريالي للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي تجسدها. ومع ذلك، فإن نفس العلاقات الأساسية التي يمكن رؤيتها في مقالة الملابس البسيطة يمكن رؤيتها أيضًا في أحدث الأدوات عالية التقنية. يمكن أيضًا طرح نفس السؤال الذي طرحناه عن القميص المتدلي من كتفيك عن الهاتف الذكي في جيبك أو أي سلعة عالمية أخرى، أي منتج آخر لعمليات الإنتاج المعولمة. ويمكن أيضًا طرح السؤال الذي طرحناه عن القميص على الايفون iPhone: ما هي مساهمة 1,23 مليون عامل وظفتهم شركة Foxconn International في Shenzhen، الصين، والذين يجمعون أجهزة كمبيوتر Dell

[36] - ilo, 2013, decent Work Country Profile: bangladesh (Geneva: ilo).

[37] - رافي كانث ديفراكوندا، معايير العمل الجديدة يمكن أن تؤذي بنغلاديش، 13 يوليو 2013، إنتر برس سيرفس، http://www.source.ly/10SwJ#.Vizzbh7hBQi

[38] - بالاش بارال، بدون تاريخ uBiniG، بحث السياسات من أجل التنمية البديلة، التكيف الهيكلي وشروط التجارة العالمية: وجهات نظر من الحركة العمالية في بنغلاديش، ورقة مقدمة إلى ندوة نظمتها الحرب على العوز.

المحمولة وأجهزة iPhone من Apple - وعشرات الملايين من العمال الآخرين في البلدان منخفضة الأجور حول العالم الذين ينتجون مدخلات وسيطة وسلع استهلاكية رخيصة للأسواق الغربية - يحققون أرباحًا من Dell و Apple وغيرها من الشركات الغربية الرائدة؟ أم إلى دخل وأرباح شركات الخدمات التي توفر مبانيها، وتجزئة سلعها، إلخ؟ وفقًا لإحصائيات الناتج المحلي الإجمالي والتجارة والتدفقات المالية، ووفقًا للنظرية الاقتصادية السائدة، لا شيء على الإطلاق. لا تمتلك Apple منشآت الإنتاج الصينية والماليزية وغيرها من المنشآت التي تصنع وتجمع منتجاتها. على النقيض من علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلية التي اعتادت تصنيف الشركات عبر الوطنية، لم يتم توليد أي تدفق سنوي للأرباح المعاد إلى الوطن من قبل موردي Apple "البعيدين". تمامًا كما هو الحال مع القميص، يفترض التفسير القياسي للبيانات المتعلقة بالإنتاج والتجارة أن شريحة سعر البيع النهائي لجهاز iPhone التي حصلت عليها كل شركة أمريكية وصينية وشركات وطنية أخرى متطابقة مع "القيمة المضافة" التي ساهمت بها كل شركة . فهي لا تكشف عن أي علامة على أي تدفقات أرباح عبر الحدود أو تحويلات للقيمة تؤثر على توزيع الأرباح لشركة Apple ومورديها المختلفين. الجزء الوحيد من أرباح Apple الذي يبدو أنه نشأ في الصين هو تلك الناتجة عن بيع منتجاتها في ذلك البلد. كما في حالة القميص المصنوع في بنغلاديش، كذلك مع أحدث أداة إلكترونية: أصبح تدفق الثروة من الصينيين وغيرهم من العمال ذوي الأجور المنخفضة للحفاظ على أرباح وازدهار الشركات والدول الشمالية غير مرئي في البيانات الاقتصادية وفي عقول الاقتصاديين.

يتم تجميع منتجات APPLE، وتلك الخاصة بشركات DELL و Motorola وغيرها من الشركات الأمريكية والأوروبية والكورية الجنوبية واليابانية - التي تقدر بـ 40 بالمائة من الأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية في العالم، وفقًا لصحيفة New York Times - بواسطة FoxConn، الشركة الفرعية الرئيسية في شركة Hon Hai Precision Industries ومقرها تايوان[39]. "اشتهر مجمعها المكون من أربعة عشر مصنعًا في Shenzhen في جنوب الصين بحجمه الهائل وبحالات الانتحار الأربعة عشر بين عمالها في عام 2010 - وبسبب محاولات الإدارة لإظهار اهتمامها، من خلال إقامة شبكات للقبض على العمال الذين يقفزون من نوافذ صالات النوم المشتركة. بلغت القوة العاملة في FoxConn في Shenzhen ذروتها في ذلك العام عند حوالي 430،000 عامل ثم تم تقليصها لصالح المصانع في أماكن أخرى في الصين. معظم هؤلاء هم من العمال المهاجرين الشباب الذين يحق لهم الإقامة في المدينة التي تعتمد على عملهم، والذين لا يمكنهم الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة من البلدية، والذين لا يستطيعون إحضار عائلاتهم للعيش معهم. في عام 2013، وفقًا للحكومة الصينية بالأرقام، تم تعريف 260 مليون عامل رسميًا على أنهم مقيمون في مناطقهم الريفية الأصلية، مما يحرمهم من الحقوق القانونية ومن الوصول إلى مجموعة واسعة من المزايا في المدن التي يعيشون ويعملون فيها الآن[40]. هذا هو نظام هوكو، الذي من خلاله سعت حكومة الحزب الشيوعي الصيني إلى السيطرة على تدفق العمالة من الريف وإنشاء قوة عمل أسيرة رخيصة للشركات عبر الوطنية ومورديها. يعد هوكو مصدر انقسامات وتوترات اجتماعية عميقة، حيث يعد النظام بإصلاحه لكنه يقاوم المطالب المتزايدة بإلغائه.

نقلاً عن دراسة استقصائية أجريت عام 2012 على "عشرة مصانع تنتج منتجات Apple في الصين، بما في ذلك مصنع Foxconn:" تقرير Marty Hart-Landsberg:

الأجور المنخفضة تجبر العمال على قبول ساعات العمل الإضافية الطويلة. تدفع معظم المصانع راتباً أساسياً يساوي الحد الأدنى للأجور المنصوص عليه في القانون المحلي (حوالي 200 دولار شهرياً)، وهي نسبة منخفضة لدرجة أن العمال يضطرون إلى العمل لساعات طويلة لإعالة أنفسهم. . . . كان متوسط العمل الإضافي في معظم المصانع ما بين 100 و 130 ساعة شهريًا، وبين 150 و 180 ساعة شهريًا خلال موسم ذروة الإنتاج، وهو أعلى بكثير من الحدود القانونية للصين. في معظم المصانع، يعمل العمال عمومًا 11 ساعة يوميًا، بما في ذلك عطلات نهاية الأسبوع والعطلات

[39] - Charles duhigg and Keith Bradsher, “how u.S. lost out on iPhone work,” New York Times, January 21, 2012, http://www.nytimes.com/2012/01/22/business/apple-america-and-a-squeezed-middle-class.html.

[40] - هذه القوة العاملة المهاجرة الضخمة، نتيجة لأكبر حركة سكانية في التاريخ من حيث الأعداد الهائلة، هي 40 في المائة من إجمالي القوى العاملة في الصين وأكثر عددًا من جميع العمال في أوروبا ،

خلال مواسم الذروة. عادة يمكنهم أخذ يوم عطلة كل شهر فقط، أو في مواسم الذروة قد يمرون عدة أشهر دون يوم عطلة[41].

في إحدى الدراسات التي استشهد بها هارت-لانسبيرج، جمع بون نجاي وجيني تشان شهادات من العمال في مصانع فوكسكون في شينزين والتي تقدم العديد من الأفكار حول نظام العمل الوحشي الذي يعد جزءًا من السعر الخفي لأرباح أبل الفائقة ووصول المستهلكين الغربيين إلى أحدث الأدوات عالية التقنية:

لا يسمح بالدخول إلا في رحلات العمل - فكل مصنع من مصانع Foxconn ومبنى سكني به نقاط تفتيش أمنية مع حراس يقفون على مدار 24 ساعة في اليوم. لدخول أرضية المحل، يجب على العمال المرور عبر طبقات من البوابات الإلكترونية وأنظمة التفتيش. أعرب الأشخاص الذين تمت مقابلتهم مرارًا وتكرارًا عن شعورهم بأن نظام الدخول إلى الدخول جعلهم يشعرون كما لو أن العمل في Foxconn يفقد حرية الفرد تمامًا ... أثناء الاستعداد لبدء العمل في خط الإنتاج، ستسأل الإدارة العمال: "كيف حالك؟ " يجب أن يرد العمال بالصراخ في انسجام تام: "جيد! جيد جدًا! جيد جدًا!" يقال إن هذا الحفر العسكري يدرب العمال كعمال منضبطين. . . . يتذكر العمال كيف عوقبوا عندما تحدثوا على الخط، وفشلوا في مواكبة سرعة العمل العالية، وارتكبوا أخطاء في إجراءات العمل[42].

لا يقتصر دور يوم العمل وأسبوع العمل على اختبار حدود التحمل البشري فحسب، بل يضطر العمال إلى العمل بكثافة كبيرة طوال ساعات عملهم الطويلة:

"لا يمكننا التوقف عن العمل لمدة دقيقة. نحن أسرع من الآلات." وأضافت عاملة شابة: "إن ارتداء القفازات سيؤدي إلى زيادة الكفاءة، ولدينا عبء عمل ضخم كل يوم، وارتداء القفازات سيؤثر على الكفاءة." في أحد خطوط التجميع في مصنع Shenzhen Longhua، وصفت عاملة عملها في ثوانٍ دقيقة: " خذ اللوحة الأم من الخط، امسح الشعار، ضعها في حقيبة مقاومة للكهرباء الساكنة، ألصقها على ملصق وضعها على الخط. تستغرق كل مهمة من هذه المهام ثانيتين. كل عشر ثوانٍ أنتهي من خمس مهام. "

تذكر هذه الشهادات بأن الأجور المنخفضة للغاية ليست العامل الوحيد الذي يجذب الشركات الغربية المتعطشة للربح إلى البلدان الصناعية الحديثة. كما في حالة صناعة الملابس في بنغلاديش، فإنهم ينجذبون أيضًا إلى مرونة العمال، وغياب النقابات المستقلة، والسهولة النسبية التي يمكن أن يجبروا بها على الخضوع لأيام العمل طالما وصفها ماركس وإنجلز في منتصف القرن التاسع عشر في إنجلترا، والشدة التي يمكن أن تعمل بها. يقدم تشارلز دوهيج وكيث برادشير، في دراسة نُشرت على نطاق واسع في صحيفة نيويورك تايمز، توضيحًا حيًا لهذا:

وصف أحد المديرين التنفيذيين السابقين كيف اعتمدت [أبل] على مصنع صيني لتجديد تصنيع iPhone قبل أسابيع فقط من طرح الجهاز على الرفوف. أعادت شركة Apple تصميم شاشة iPhone في اللحظة الأخيرة، مما أجبر على إصلاح خط التجميع. بدأت الشاشات الجديدة وصولها إلى مصنع قرب منتصف الليل. وفقًا للمدير التنفيذي، قام رئيس العمال بإيقاظ 8000 عامل على الفور داخل مهاجع الشركة. حصل كل موظف على قطعة من البسكويت وكوب من الشاي، وتم إرشادهم إلى محطة العمل، وفي غضون نصف ساعة بدأوا العمل لمدة 12 ساعة في تركيب الشاشات الزجاجية في إطارات مشطوفة. في غضون 96 ساعة، كان المصنع ينتج أكثر من 10000 جهاز iPhone يوميًا[43].

أثار تيري جو، رئيس مجلس إدارة شركة Hon Hai، الشركة الأم لشركة FoxConn، عاصفة من الانتقادات في يناير 2012 بملاحظته، خلال زيارة إلى حديقة حيوان تايبيه، أنه "نظرًا لأن البشر حيوانات أيضًا، فإن إدارة مليون حيوان يمنحني صداع، "متابعة هذا مع طلب إلى حارس الحديقة للحصول على المشورة بشأن أفضل السبل لإدارة"

---

[41] - Marty hart-landberg، 2012، Apple and the Labour Process، http://blogs.lclark.edu/hart-landsberg/. بموجب قانون العمل الصيني، فإن الحد القانوني للعمل الإضافي هو 36 ساعة في الشهر.

[42] - Pun ngai and Jenny Chan, 2012, “Global Capital, the State, and Chinese workers: The Foxconn experience,” Modern China 38/4: 383–410, available at http://burawoy.berkeley.edu/Public percent20Sociology, percent20live/Pun percent-20ngai/ModernChinaPun percent20and percent20Chan2012.pdf.

[43] - duhigg and Bradsher, “how u.S. lost out on iPhone work.”

حيواناته ". علقت تريد تشاينا تايمز، "كان من الممكن اختيار كلمات غو بعناية أكبر ... في مصانعها الضخمة في الصين ... ظروف العمل والمعيشة لدرجة أن العديد من موظفيها الصينيين قد يوافقون على معاملتهم مثل الحيوانات[44]:

من الجدير بالوقوف عند هذه النقطة أن نرى كيف يبرر منظرو الليبرالية الجديدة أنظمة العمل الوحشية التي ترعاها السياسات التي صمموها وعززوها. يجادل Jagdish Bhagwati بأن الشركات عبر الوطنية توفر فرص عمل للعمال المتحمسين بمعدلات أجور أعلى من الوظائف البديلة، وبالتالي لا يمكن القول إنها تستغل أي شخص: "إذا كانت الأجور المتلقاة أعلى بالفعل من تلك المتاحة في وظائف بديلة، حتى لو كانت منخفضة وفقًا إلى النقاد ... بالتأكيد يبدو من الغريب أن نقول إن الشركات متعددة الجنسيات تستغل العمال الذين توظفهم![45] " تبدو مثل هذه الاتهامات سخيفة بالنسبة له لأنه، بغض النظر عن مستوى الأجور السائد داخل بلد ما، إذا كانت تحددها السوق إذن هذا هو ما يستحقه هؤلاء العمال، ولا يمكن اتهام الشركات عبر الوطنية التي تدفع أكثر بقليل بالاستغلال. سواء كانت هذه الأجور تفي بالحد الأدنى من الاحتياجات البيولوجية للعامل أم لا، ومدى صعوبة أو طول العمل لكسب هذا الأجر، لا صلة لهما بالموضوع. علاوة على ذلك، "من خلال زيادة الطلب على العمالة في البلدان المضيفة، من المرجح أيضًا أن تحسن الشركات متعددة الجنسيات الأجور بشكل كبير، وبالتالي تحسين دخول العمال في هذه البلدان ..[46]" ومع ذلك، كما سنستكشف في الفصلين 4 و 5 في أي مكان، ولا حتى في الصين، كانت الوظائف التي تم إنشاؤها من خلال التصنيع الموجه للتصدير مواكبة لنمو القوى العاملة، مما حد إلى حد كبير من هذه الآثار المفيدة المزعومة.

بطريقة متعجرفة بالمثل، يرفض Bhagwati التهم القائلة بوجود أي مشكلة في ظروف العمل الخطرة وانتهاكات قانون العمل في البلدان الفقيرة - أو، إذا كان هناك، لا ينبغي للشركات متعددة الجنسيات تحمل المسؤولية عن:

من المستبعد جدًا أن تنتهك الشركات متعددة الجنسيات القوانين التنظيمية المحلية، والتي لا تتطلب عمومًا الكثير. نظرًا لأن القوانين غالبًا لا تكون مرهقة في البلدان الفقيرة، فمن الصعب العثور على دليل على أن الانتهاكات تحدث بطريقة فظيعة وحتى جوهرية. . . . المصانع المستغلة للعمال عادة ما تكون ورش عمل صغيرة الحجم وليست شركات متعددة الجنسيات. إذا كان المتعاقدون من الباطن الذين يزودون الشركات متعددة الجنسيات بقطع الغيار، على سبيل المثال، عبارة عن شركات صغيرة، فمن المحتمل أنهم، مثل رواد الأعمال المحليين، ينتهكون التشريعات من وقت لآخر. ولكن بما أن المشكلة تكمن في عدم وجود تطبيق فعال في البلد المضيف، فهل نحاسب الشركات متعددة الجنسيات على أي شيء تشتريه من هذه البلدان، حتى لو لم يتم إنتاجه مباشرة من قبل الشركات متعددة الجنسيات؟[47]

يلخص الأونكتاد بإيجاز الواقع الذي يرفضه بهاغواتي بلا مبالاة:

سلاسل القيمة العالمية التي يحركها المشترون [سلاسل القيمة العالمية] تركز عادةً على خفض تكاليف التوريد، و. . . وهذا يعني ضغوطًا كبيرة نحو الانخفاض على تكاليف العمالة وتكاليف الإدارة البيئية. يحقق بعض الموردين خفض تكاليف العمالة من خلال انتهاكات معايير العمل الوطنية والدولية وقوانين حقوق الإنسان. ممارسات مثل العمل الجبري، وعمالة الأطفال، وعدم دفع الحد الأدنى للأجور والعمل الإضافي غير القانوني هي تحديات نموذجية في عدد من الصناعات. بالإضافة إلى الضغط النزولي على الأجور، غالبًا ما يؤدي السعي إلى خفض التكاليف إلى انتهاكات كبيرة للسلامة والصحة المهنية. . . . أدى ضغط التسعير النزولي إلى خلق حوافز اقتصادية لانتهاك اللوائح البيئية وأفضل الممارسات الصناعية، مما أدى إلى زيادة إطلاق الملوثات المسببة للأمراض والانبعاثات المرتبطة بتغير المناخ. خفض التكاليف عن طريق الانخراط في الممارسات الاجتماعية والبيئية السلبية هو اتجاه حاد بشكل خاص في البلدان النامية[48].

حتى أن بهاجواتي يستخدم حجة نسوية للدفاع عن شركاته المتعددة الجنسيات المحبوبة، وكان واحدًا من القلائل الذين نزلوا إلى الدفاع عن الصناعات بعد كارثة رانا بلازا. بحثًا عن أدلة على "التأثير التحريري [على] الفتيات الصغيرات في بنغلاديش" للعمل في مصانع الملابس، يقتبس دراسة عن مراهقة الفتيات في البلدان النامية:

---

[44] - “Foxconn Chairman likens his workforce to animals,” Want China Times, January 21, 2012, http://www.wantchinatimes.com/news-subclass-cnt.aspx-?id=20120119000111&cid=1102.

[45] - Jagdish Bhagwati, In defence of Globalization (oxford: ouP), 172.

[46] - ibid., 173.

[47] - ibid.

[48] - unCTad، World Investment Report 2013، 162. ويضيف، بسخرية غير مقصودة، "في حين أن هناك إجماعًا قويًا على البعد المعياري لما يجب القيام به، فإن التنفيذ العملي لمعايير المسؤولية الاجتماعية للشركات هو التحدي الرئيسي".

"قد تتحمل الفتيات غير المتزوجات العاملات في مصانع الملابس هذه ظروف عمل مرهقة، لكنهن أيضًا يشعرن بالفخر بأرباحهن، ويحافظن على مستوى أعلى من اللباس مقارنة بنظرائهن العاطلات عن العمل، والأهم من ذلك، تطوير هوية بصرف النظر عن كونهن طفلة أو زوجة. . . . يمكن للعمل المشروع المدر للدخل أن يغير طبيعة تجربة الفتيات في سن المراهقة. يمكن أن يمنحهم درجة من الاستقلالية واحترام الذات والتحرر من العمل التقليدي في مجال النوع الاجتماعي[49]":

هذا، على أقل تقدير، ضحل ومن جانب واحد. إنه يرفض عرضًا استنتاجات عقود من البحث المستوحى من النسوية حول "الطرق التي استندت بها منظمة المصنع الحديثة على ما يبدو إلى المعايير الثقافية للأنوثة، والتي عززتها بالفعل، والتي ساعدت على إضفاء الشرعية على" الاستغلال الفائق "لأصحاب العمل للقوى العاملة التي يغلب عليها الطابع الأنثوي. [50]. " وتنسى أن الشركات عبر الوطنية وموردیها يوظفون "فتيات غير متزوجات" للاستفادة من اضطهادهن، وليس لتحريرهن منه؛ ويتبع ذلك من نظريات Bhagwati الخاصة عن سلوك المصلحة الذاتية وتعظيم الأرباح أن أرباب العمل والسياسيين، الذين هم في بنغلاديش غالبًا نفس الأشخاص، لديهم كل الاهتمام في الحفاظ على الاضطهاد المزدوج للمرأة - الذي يستفيدون منه بشكل مباشر، من خلال حتى أقل الأجور، وبشكل غير مباشر، عن طريق ترسيخ الانقسامات بين الجنسين بين العمال. ولتحقيق هذه الغاية، فإنهم يتصدون للتأثير التحريري المحتمل لتوظيف الإناث في المصانع من خلال استخدام كل سلاح في متناول اليد لإدامة خضوع الإناث - بما في ذلك العنف المستشري، والإذلال، والاعتداء الجنسي على العاملات من قبل المشرفين الذكور، وعدم إنفاذ القوانين المتعلقة بإجازة الأمومة ورعاية الأطفال.، واستخدام تعريفات "المهارة" لتقليل عمل المرأة[51]. ناهيك عن الهجوم الأيديولوجي الأوسع نطاقاً، حيث يهدف الترويج للأيديولوجية الدينية الظلامية، التي تتخذ في بنغلاديش شكل الأصولية الإسلامية، إلى منع العاملات من رؤية أنفسهن، ومن أن ينظر إليهن الآخرون على أنهن عاملات بدلاً من أن يراهن الآخرون. ربات البيوت، بصفتهن أعضاء كاملين ومتساوين في المجتمع بدلاً من كونهم ممتلكات وملحقات لأزواجهم الحاليين أو المستقبليين.

سيتم تحليل التدفق الهائل للنساء في العمل في المصانع، حتى في بلدان مثل بنغلاديش حيث تم احتجازهن تقليديًا داخل المنزل، بمزيد من التفصيل في فصل لاحق؛ وكذلك العلاقة بين الاستغلال الرأسمالي للعمل المأجور واضطهاد المرأة وأدائها للعمل المنزلي غير المأجور.

إن APPLE IPHONE والمنتجات ذات الصلة هي سلع عالمية نموذجية، نتيجة تصميم الرقصات لتنوع هائل من العمالة الملموسة للعمال في خمس قارات. يحتوي كل جهاز محمول باليد على العلاقات الاجتماعية للرأسمالية العالمية المعاصرة.

يُعد البحث الذي أجري على جهاز Apple iPod الذي نُشر في عام 2007 بواسطة Greg Linden و Jason Dedrick و Kenneth Kraemer ذا قيمة خاصة لأنه يقوم بشيء لم تتم تجربته في الدراسات الأحدث المذكورة هنا. يحاول هؤلاء الباحثون تحديد العمالة الحية المشاركة بشكل مباشر في تصميم وإنتاج ونقل وبيع منتج Apple هذا، وكذلك الإبلاغ عن الأجور المختلفة إلى حد كبير التي تتلقاها هذه المجموعات المتنوعة من العمال[52].

في عام 2006، تم بيع جهاز آبل آي باد سعة 30 غيغابايت بسعر 299 دولارًا، في حين أن التكلفة الإجمالية للإنتاج، التي تتم في الخارج بالكامل، بلغت 144.40 دولارًا، مما أعطى هامش ربح إجمالي بنسبة 52 في المائة. ما

[49] - ibid., 85.

[50] - naila Kabeer, 2000, The Power to Choose—bangladeshi Women and Labor Market decisions in London and dhaka (london: Verso).

[51] - يوضح مثال الملابس البنغلاديشية جيدًا كيف يتم تطبيق التقسيم الأبوي للعمل من خلال تعريف المهارة. . . . من خلال تعريف عملهم بأنه "شبه ماهر"، يتأكد الملاك من أن القوة العاملة منضبطة، وأن أجورهم تظل أقل بكثير من أجور الموظف الذكر العادي ". الكاسترز وتراكم رأس المال وعمل المرأة في الاقتصادات الآسيوية، 153–54.

[52] - Greg linden, Kenneth l. Kraemer, and Jason dedrick, 2007, Who Captures Value in a Global Innovation System? The Case of Apple's iPod (irvine: university of California irvine), http://www.signallake.com/innovation/appleiPod.pdf, 7.

Linden et al. إجمالي أرباح المكالمة، وهو 154.60 دولارًا، مقسمًا بين شركة Apple وتجار التجزئة والموزعين، و- من خلال الضرائب على المبيعات والأرباح والأجور- الحكومة الأمريكية. كل هذا، 52 في المائة من سعر البيع النهائي، يُحسب كقيمة مضافة متولدة داخل الولايات المتحدة ويساهم في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة. ليندن وآخرون. وجدت أن "iPod ومكوناته استحوذت على حوالي 41000 وظيفة في جميع أنحاء العالم في عام 2006، منها حوالي 27000 كانت خارج الولايات المتحدة و 14000 في الولايات المتحدة. معظم الوظائف الخارجية في الصناعات ذات الأجور المنخفضة، في حين أن الوظائف في الولايات المتحدة أكثر توازناً مقسمة بين المهندسين والمديرين ذوي الأجور المرتفعة وعمال التجزئة ذوي الأجور المنخفضة والعمال غير المهنيين ..[53] "

كان 30 فقط من أصل 13920 عاملًا أمريكيًا من عمال الإنتاج (يتلقون، في المتوسط، 47640 دولارًا سنويًا)، و 7789 عاملًا من "البيع بالتجزئة وغيرهم من غير المهنيين" (متوسط الأجور، 25.580 دولارًا في السنة)، و 6101 من العمال "المحترفين"، وذلك هو، المديرين والمهندسين المشاركين في البحث والتطوير. استحوذت الفئة الأخيرة على أكثر من ثلثي إجمالي فاتورة الأجور في الولايات المتحدة، حيث تلقت، في المتوسط، 85000 دولار سنويًا. وفي الوقت نفسه، تلقى 12250 عامل إنتاج صيني 1540 دولارًا سنويًا، أو 30 دولارًا في الأسبوع - 6 في المائة فقط من متوسط أجور العمال الأمريكيين في تجارة التجزئة، و 3.2 في المائة من أجور عمال الإنتاج في الولايات المتحدة، و 1.8 في المائة من رواتب العمال المحترفين في الولايات المتحدة[54]. كان عدد العمال العاملين في الأنشطة المتعلقة بجهاز iPod مشابهًا في الولايات المتحدة والصين، ومع ذلك بلغ إجمالي فاتورة الأجور في الولايات المتحدة 719 مليون دولار، وبلغ إجمالي فاتورة الأجور الصينية 19 مليون دولار.

أفادت دراسة نشرها بنك التنمية الآسيوي (ADB) في عام 2010 عن الإصدار الأول من منتج Apple الكبير التالي، وكشفت عن ترميز أكثر إثارة: "تم تقديم أجهزة iPhone إلى السوق الأمريكية في عام 2007 في ضجة كبيرة، حيث بيعت ما يقدر بنحو 3 ملايين وحدة في الولايات المتحدة في عام 2007، 5.3 مليون في عام 2008، و 11.3 مليون في عام 2009: "بلغت تكلفة التصنيع الإجمالية لكل iPhone 178.96 دولارًا أمريكيًا وتم بيعها مقابل 500 دولار أمريكي، محققة ربحًا إجماليًا بنسبة 64 بالمائة يتم تقاسمه بين Apple، ومورديها في أمريكا الشمالية والموزعين، والحكومة الأمريكية، تظهر جميعها على أنها ذات قيمة مضافة تم إنشاؤها داخل الولايات المتحدة. وكان التركيز الرئيسي لدراسة بنك التنمية الآسيوي هو تأثير إنتاج iPhone على العجز التجاري بين الولايات المتحدة والصين، حيث وجدت أن "معظم قيمة الصادرات و يُعزى العجز الناتج عن iPhone إلى استيراد قطع غيار ومكونات من دول ثالثة. . . . العمال الصينيون. . . تساهم فقط بـ 6.50 دولارات أمريكية لكل iPhone، أي حوالي 3.6 بالمائة من إجمالي تكلفة التصنيع.[55]" وبالتالي، فإن أكثر من 96 بالمائة من قيمة تصدير iPhone تتكون من مكونات معاد تصديرها مصنعة في مكان آخر، وكلها تهم صادرات الصين ولكن لا شيء مهم بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للصين[56]. لا يحقق المؤلفون بالتفصيل في كيفية مشاركة هذه الأرباح الإجمالية بين Apple وموردي الخدمات والحكومة الأمريكية، لكنهم بالكاد يستطيعون تجنب التعليق على حجمها المذهل:" تنافسية، سيكون هامش الربح المتوقع أقل بكثير. . . . ارتفاع المبيعات وهامش الربح المرتفع يشير إلى ذلك. . . تحتفظ شركة Apple بمركز احتكار نسبي. . . . إن سلوك تعظيم الأرباح

[53] - Greg linden, Jason dedrick, Kenneth l. Kraemer, 2009, Innovation and Job Creation in a Global Economy: The Case of Apple’s iPod (irvine: university of California irvine), http://pcic.merage.uci.edu/papers/2008/innovationandJobCreation.pdf, 2.

[54] - يذكّر توزيع الأرباح الناتجة بالكلمات التي كتبها لينين منذ أكثر من قرن: "البرجوازية البريطانية. . . تجني أرباحًا من الملايين العديدة من سكان الهند والمستعمرات الأخرى ربحًا أكبر من ربح العمال البريطانيين. في بعض البلدان يوفر هذا الأساس المادي والاقتصادي لإصابة البروليتاريا بالشوفينية الاستعمارية ". السادس. لينين، 1907، "المؤتمر الاشتراكي الدولي في شتوتغارت"، في معركة لينين من أجل أممية ثورية، أد. جون ريدل (نيويورك: باثفايندر)، 76-77.

[55] - yuqing xing and neal detert, 2010, How the iPhone Widens the United States Trade deficit with the People’s Republic of China, adBi working Paper Series no. 257, May 2011, 4–5. http://www.adbi.org/files/2010.12.14.wp257.iphone.widens.us.trade.deficit.prc.pdf.

[56] - القيمة الإجمالية لصادرات الدولة هي مجموع القيمة المضافة المتولدة محليًا بالإضافة إلى تكلفة المدخلات المستوردة. تجمع الناتج الداخلي الإجمالي GDP الأول ولا تحسب الواردات، والتي تم إنتاجها بالطبع في بلدان أخرى وتحسب ضمن إجمالي الناتج المحلي.

لشركة Apple بدلاً من المنافسة هو الذي يدفع شركة Apple إلى تجميع جميع أجهزة iPhone في جمهورية الصين الشعبية ..[57] "

يقود هذا باحثي بنك التنمية الآسيوي إلى تخيل سيناريو نقلت فيه شركة Apple مجموعة iPhone إلى الولايات المتحدة. إنهم يفترضون أن الأجور في الولايات المتحدة أعلى بعشر مرات مما هي عليه في الصين وأن عمال التجميع الأمريكيين المفترضين سيعملون بشكل مكثف مثل العمال الحقيقيين في FoxConn، بحساب أنه "إذا تم تجميع أجهزة iPhone في الولايات المتحدة، فإن تكلفة التجميع الإجمالية سترتفع إلى 65 دولارًا أمريكيًا" وسيظلون يتركون هامش ربح بنسبة 50٪ لشركة[58] " .. Apple وينتهون بمناشدة Apple لإظهار بعض" المسؤولية الاجتماعية للشركات "من خلال" التخلي عن جزء صغير من الأرباح ومشاركتها مع العمال الأمريكيين ذوي المهارات المنخفضة "وإعادة - تجميع iPhone على الشاطئ في الولايات المتحدة[59]. لا يعتبر الباحثون "المسؤولية الاجتماعية للشركات" لشركة Apple تجاه العمال الصينيين الذين يتقاضون أجرًا زهيدًا مقابل عملهم والذين سيتم تسريحهم إذا اتبعت Apple نصيحة بنك التنمية الآسيوي. وتجدر الإشارة إلى أنه سواء كان هامش الربح 64 في المائة أو 50 في المائة، فهو ليس مجرد "ربح لشركة آبل" - يجب على شركة آبل مشاركة هذه الزيادة مع موردي الخدمات والحكومة الأمريكية.

كان الإصدار الأول من iPhone هو أيضًا أول هاتف ذكي على الإطلاق، لذلك قد يُنظر إلى ترميز Apple الأولي، جزئيًا على الأقل، على أنه انعكاس لحالته الفريدة[60]. منذ ذلك الحين، أطلقت Samsung و HTC و Nokia ومنتجون آخرون هواتفهم الذكية الخاصة بهم - في الواقع، في الربع الأول من عام 2014، انخفضت حصة Apple من سوق الهواتف الذكية العالمية إلى 15 بالمائة فقط من خلال الوحدات المباعة، أي نصف حصة Samsung. قال أحد المحللين في هذا المجال: "لا تزال شركة Apple قوية في قطاع الهواتف الذكية المتميزة، لكن الافتقار إلى التواجد في فئة المبتدئين لا يزال يكلفها خسائر كبيرة في الأسواق الناشئة سريعة النمو مثل أمريكا اللاتينية"[61]. ومع ذلك، بعد سبع سنوات من إطلاق أول iPhone، نجحت Apple على نطاق واسع في الحفاظ على هذه العلامات الباهظة. وفقًا لتقرير صادر عن باحثي UBS نُشر في سبتمبر 2013، كانت تكلفة إنتاج iPhone 5C سعة 16 جيجابايت 156 دولارًا أمريكيًا، وارتفعت إلى 213 دولارًا أمريكيًا لمنتدى 16 جيجابايت iPhone5S، في حين أن سعر التجزئة لكل هاتف مفتوح هو 549 دولارًا و 649 دولارًا على التوالي، مما أدى إلى تحقيق هوامش ربح إجمالية قدرها 61. في المئة و 67 في المئة[62]. ومع ذلك، وفقًا لعمود Financial Times Lex، "أصبحت الهواتف، حتى هواتف Apple، سلعة. تبيع Apple المزيد من الهواتف، ولكنها تجني أموالًا أقل: ذهب كل جهاز iPhone مقابل 41 دولارًا في المتوسط أقل مما كان عليه في الربع السابق حيث تصدرت الطرز الأقدم الأرخص دفع الأسواق الناشئة "[63].

من المفيد بشكل خاص مقارنة أرباح Apple وسعر سهمها بأرباح موردها الرئيسي. في العام المنتهي في مايو 2013، حققت Hon Hai أرباحًا بقيمة 10.7 مليار دولار (على مبيعات 132.1 مليار دولار)، والتي تصل إلى 8685 دولارًا لكل موظف من موظفيها البالغ عددهم 1.232.000، مقارنة بأرباح Apple البالغة 41.7 مليار دولار (على

[57] - xing and detert, How the iPhone Widens the United States Trade deficit, 8.
[58] - ibid.
[59] - ibid., 9.
[60] - إن الاتجاه المتمثل في زيادة هوامش الربح على واردات البلدان الإمبريالية من البلدان ذات الأجور المنخفضة هو سمة بارزة للعصر الليبرالي الجديد. تقرير ويليام ميلبرج وديبورا وينكلر: "كانت الانخفاضات في أسعار الواردات [بالنسبة إلى سعر البيع النهائي، أي الزيادة] أكبر في تلك القطاعات التي تتميز بخصائص التكنولوجيا وخصائص سلسلة القيمة المحددة مع التعهيد الخارجي المربح - أجهزة الكمبيوتر والمنتجات الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية . لكن العديد من قطاعات التصنيع غير الإلكترونية أظهرت انخفاضًا كبيرًا ومستمرًا في أسعار الواردات، لا سيما تلك ذات سلاسل القيمة العالمية المتطورة [سلاسل القيمة العالمية]. . . . الملابس والأحذية والمنسوجات والأثاث والمصنوعات المتنوعة (بما في ذلك الألعاب) والمواد الكيميائية التي شهدت انخفاضًا في أسعار الواردات (بالنسبة إلى أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة(على مدى عقدين من الزمان بأكثر من 1 في المائة سنويًا في المتوسط ، أو 40 في المائة خلال الفترة 1986-2006 ".
Milberg and Winkler ،2010 ،Economic and Social Upgrade in Global Production Network: Problems of theory and Measure ،Capturing the Lising ،Working Paper 10 ،13 ،available at: http://ssrn.com/abstract=1987682.
[61] - neil Mawston, executive director at Strategy analytics, quoted in Steven Musil, 2014, “apple, Samsung see drop in global smartphone market share,” http://www.cnet.com/uk/news/apple-samsung-see-declining-shares-in-global-smartphonemarket/.
[62] - Ben rooney, 2013, “what does it Cost to Make an iPhone?,” http://blogs.wsj.com/tech-europe/2013/09/30/how-much-does-it-cost-to-make-an-iphone/.
[63] - lex, “China: an apple a day helps Profits decay,” Financial Times, april 24, 2014.

مبيعات 164.7 مليار دولار)، أو ربح 572.800 دولار. لكل من موظفيها البالغ عددهم 72.800 موظف (47000 منهم في الولايات المتحدة). في مايو 2013، قدر سعر سهم هون هاي الشركة بـ 32.1 مليار دولار؛ بينما بلغت قيمة آبل، مع مصنع nota باسمها، 416.6 مليار دولار[64]. منذ أن تجاوزت شركة Exxon في عام 2011، احتلت شركة Apple المرتبة الأولى باعتبارها الشركة الأكثر قيمة في العالم. خلال ذلك العام، كان نمو أرباح شركة Apple كبيرًا بما يكفي لإلغاء الانخفاض في أرباح جميع الشركات الأمريكية الأخرى، وبالتالي توفير دعم حاسم للاقتصاد الأمريكي حيث كان يكافح للخروج من انهيار ما بعد ليمان[65]. ولزيادة تعزيز سعر سهمها، تراكمت لديها مخزون نقدي ضخم - بلغ 146.8 مليار دولار في بداية عام 2014، على الرغم من إعادة مليارات الدولارات للمساهمين في خطة إعادة شراء الأسهم - التي ليس لها استخدام منتج[66].

في هذه الأثناء، في ما وصفته إحدى الدراسات بـ "مفارقة بؤس المجمّع وثروة العلامة التجارية"، تم القبض على أرباح Hon Hai وسعر سهمها في كماشة ارتفاع الأجور الصينية، وتم التنازل عنها في مواجهة تصاعد نضال العمال، ومن خلال المتطلبات التعاقدية المرهقة المتزايدة، نظرًا لأن التطور المتزايد لمنتجات Apple والشركات الأخرى يزيد من الوقت المطلوب للتجميع[67] . بينما ارتفع سعر سهم Apple بأكثر من عشرة أضعاف منذ عام 2005، انخفض سعر سهم Hon Hai بأكثر من 80 بالمائة خلال نفس الفترة. ذكرت صحيفة فاينانشيال تايمز في أغسطس 2011 أن "التكاليف لكل موظف [ارتفعت] بنسبة الثلث بالضبط، على أساس سنوي، لتصل إلى ما يقل قليلاً عن 2900 دولار أمريكي. وبلغ إجمالي فاتورة الموظفين 272 مليون دولار: أي ضعف إجمالي الربح ... تقريبًا.... ساعد ارتفاع الأجور في البر الرئيسي على دفع هامش التشغيل الموحد لأكبر مصنع تعاقد للأجهزة الإلكترونية في العالم ... من 4-5 في المائة قبل 10 سنوات إلى نطاق 1-2 في المائة الآن.[68] "

تسعى الشركة إلى عمالة أرخص وتقليل الاعتماد على القوى العاملة المضطربة بشكل متزايد في Shenzhen، وكما أفاد كاتب العمود في FT Robin Kwong، Hon Hai" ... استثمرت بكثافة في تحويل الإنتاج من المناطق الساحلية في الصين إلى مناطق داخلية أخرى وهي في طور هذه العملية لزيادة الأتمتة في مصانعها. ونتيجة لذلك، شهدت Hon Hai العام الماضي تقلص هوامشها الضئيلة بالفعل حتى في الفراء "[69]. قامت شركة FoxConn، التي قيل أنها اعتمدت في عام 2013 على أجهزة iPod و iPhones لما لا يقل عن 40 في المائة من إيراداتها، على نقل مجموعة iPhone 5 الخاصة بها إلى Zhengzhou في شمال الصين، حيث يوجد 100 خط تجميع، لكل منها ثلاث نوبات عمل لـ 600 عامل حول قفص الاتهام ومشغول حصريًا في تجميع iPhone، ينتج 500000 جهاز كل يوم[70]. جنبًا إلى جنب مع الآلاف الآخرين العاملين في إنتاج الأغلفة المعدنية والموظفين المساعدين، هناك ما مجموعه 300000 عامل مكرسين لتلبية طلبات Apple من iPhone. يعد اعتماد Apple على Hon Hai نقطة ضعف ومصدر للإيرادات والأرباح؛ أفاد محللو الصناعة في أبريل 2014 أن شركة آبل تستعد لتخفيف اعتمادها على FoxConn والاستعانة بمصادر خارجية لجزء من إنتاج iPhone 6 إلى شركة تصنيع إلكترونيات أخرى مقرها تايوان، Pegatron، والتي تحقيقا لهذه الغاية تقوم ببناء مصنع عملاق بالقرب من شنغهاي.

إن الجمع بين الأجور المتزايدة بشكل حاد، والإنفاق الرأسمالي الثقيل، وخفض التكاليف الذي لا هوادة فيه من قبل شركة Apple هو أمر سيئ بما فيه الكفاية، ولكن الأسوأ من ذلك كله هو المرض المزمن الذي سقطت فيه أسواق

---

[64] - Source for hon hai, apple's profits, market capitalization and workforce: Forbes' list of "2000 world's Biggest Companies," http://www.forbes.com/global2000/list.

[65] - John authers, "apple Core to earnings Growth," Financial Times, april 20, 2012.

[66] - anousha Sakoui, "huge Cash Pile Puts recovery in hands of the Few," Financial Times, January 21, 2014.

[67] - Julie Froud, Sukhdev Johal, adam leaver, and Karel williams, 2012, Apple business Model—Financialization Across the Pacific, CreSC [Centre for research in Socio-Cultural Change, university of Manchester] working Paper no. 111, 20.

[68] - lex, "hon hai / Foxconn: wage Slaves," Financial Times, august 30, 2011.

[69] - robin Kwong, "hon hai Bracing for recession," Financial Times, January 10, 2012.

[70] - lorraine luk, "iPhone 5S wait Time drops as Foxconn Boosts Production," Wall Street Journal blog, november 27, 2013, http://blogs.wsj.com/digits/2013/11/27/iphone-5s-wait-time-drops-as-foxconn-boosts-production/.

التصدير الرئيسية لشركة Hon Hai و الصين. ويخلص Kwong إلى أنه "ليس من الصعب أن نرى لماذا آخر شيء يحتاجه Gou الآن، وهو تغيير بناء كل تلك المصانع الداخلية، هو تباطؤ في الطلب"[71].

## فنجان قهوة

تكتمل صورتنا بإضافة سلعة عالمية أيقونية ثالثة - فنجان القهوة. من المحتمل أن يكون لديك أحد المشابك في يدك - لا تسكب أي شيء على قميصك أو هاتفك الذكي أثناء قراءة هذا! تعتبر القهوة فريدة من نوعها بين السلع الزراعية الرئيسية المتداولة دوليًا حيث لا يتم زراعة أي منها، باستثناء الكميات الصغيرة المزروعة في هاواي، في البلدان الإمبريالية، ولهذا السبب لم تخضع للإعانات الزراعية المشوهة للتجارة مثل تلك التي تؤثر على القطن والسكر. ومع ذلك، كان أداء مزارعي البن في العالم سيئًا إن لم يكن أسوأ من منتجي السلع الأساسية الآخرين. يُزرع معظم البن في العالم في مزارع عائلية صغيرة، مما يوفر فرص عمل في جميع أنحاء العالم لـ 25 مليون مزارع قهوة وعائلاتهم، بينما تهيمن شركتان أمريكيتان وشركتان أوروبيتان، سارة لي وكرافت، ونستله وبروكتر آند جامبل، على تجارة البن العالمية.

كما هو الحال مع السلع العالمية الأخرى، فإن جزء السعر النهائي للكيس أو فنجان القهوة الذي يُحسب كقيمة مضافة داخل البلدان التي تشرب القهوة قد ارتفع بشكل مطرد بمرور الوقت. وفقًا لمنظمة البن الدولية، بلغ متوسط سعر القهوة في السوق العالمية لتسع دول إمبريالية التي تمثل أكثر من ثلثي الواردات العالمية 235 في المائة بين عامي 1975 و 1989، و 382 في المائة بين عامي 1990 و 1999، و 429 في المائة بين 2000 و 2009[72]. وكما يشير هذا التقرير، فإن هذه الأرقام المثيرة للإعجاب تقلل بشكل كبير من حجم الزيادة وأيضًا وتيرة زيادتها، حيث إنها تستند إلى افتراض أن جميع البن المستورد يباع للمستهلكين بأسعار السوق، في حين أنه تحدث نسبة متزايدة من استهلاك القهوة في المقاهي المحلية، حيث يكون الترميز أعلى بكثير. يمكن تقدير المبلغ الأعلى من خلال الأخذ في الاعتبار أن صانع القهوة يحصل عادةً على 60 جرعة من الإسبريسو لكل رطل من القهوة، أي ما يقرب من 15 جنيهًا لكل جرعة. بإضافة e15 أخرى للحليب والسكر وكوب يمكن التخلص منه، يمثل سعر التجزئة 3 دولارات زيادة بنسبة 900 بالمائة على تكلفة مكوناته[73].

من الجدير بالذكر أن الاتجاه نحو هوامش الربح المتزايدة قد استمر سواء كان سعر القهوة في السوق العالمية يرتفع أو ينخفض. تميزت الفترة بين 1975 و 1989 بزيادة الإنتاج المفرط وانخفاض الأسعار العالمية، على الرغم من تفعيل اتفاقية البن الدولية، التي أُنشئت في عام 1962، والتي حاولت حماية المنتجين والمستهلكين من التقلبات الشديدة في أسعار البن من خلال نظام معقد من الحصص والحصص. استخدام المخزونات الاحتياطية. وبدافع من المعارضة الأيديولوجية للتدخل في الأسواق الحرة، نسفت الدول المليئة بالقهوة الاتفاقية في عام 1989. وشهدت الفترة من 1990 إلى 1999 على النحو الواجب تقلبات شديدة في أسعار البن في السوق العالمية، والتي أنهت العقد أقل مما كانت عليه في البداية، ووصلت إلى حالة من الصعوبة. أدنى مستوى في عام 2002، 83 في المائة أقل من مستواه عام 1980. في عام 2002، كسب مصدرو البن ما مجموعه 5.5 مليار دولار، يتم تقاسمها بين شركات التصدير والحكومات وما يقدر بنحو 125 مليون مزارع بن وعائلاتهم. وبغض النظر عن الشريحة التي اتخذها المصدرون والحكومات، فإن هذا يصل إلى 44 دولارًا للفرد سنويًا، وهو أقل بكثير من 1.25 دولار في اليوم التي يعرّفها البنك الدولي على أنها "الفقر المدقع". ذكرت منظمة أوكسفام أنه "لم يكن هناك مثل هذا الانهيار الدراماتيكي في سوق القهوة:" وحثت على اتخاذ إجراءات

[71] - Kwong, “hon hai Bracing for recession.”

[72] - يتجلى الانخفاض الحاد في حصة المزارعين من القيمة النهائية في "السلع الخفيفة" الأخرى. وفقًا لإدوارد جورج، رئيس أبحاث السلع الخفيفة في بنك إيكوبانك، تلقى مزارعو الكاكاو في عام 2012 6 في المائة من قيمة قطعة شوكولاتة قياسية 0.79 يورو، بانخفاض عن 16 في المائة في عام 1980. إدوارد جورج، 2013، "نظرة عامة علىGlobal Cocoa ، Coffeeوأسواق السكر، "
http://www.globalgrainevents.com/pdfs/Geneva percent202013 / edwardGeorgeecobankoverview.pdf.

[73] - سعر "التجارة العادلة" لبن أرابيكا يزيد بمقدار 20 سنت عن سعر السوق العالمي، مع أرضية 1.40 دولار. على الرغم من أن قدر "التجارة العادلة" من القهوة يخفف من آثار الهيمنة الإمبريالية على اقتصاد البن العالمي على مزارعي البن، فإن هذا لا يتم التعبير عنه بعلامات تجارية منخفضة من قبل تجار التجزئة الشماليين وسلاسل البن، الذين غالبًا ما يستخدمون علاوة تكلفة "التجارة العادلة" الصغيرة كذريعة. للحصول على زيادات أكبر بكثير في أسعار التجزئة.

فورية للتخفيف من الآثار المدمرة على منتجي البن والدول المنتجة للبن، وهي مناشدات تم تجاهلها تمامًا[74] . خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، تعافت أسعار البن من أدنى مستوياتها التاريخية، حيث تضاعفت ثلاث مرات في نهاية العقد، ومع ذلك استمرت الزيادة في الدول الإمبريالية وبالتالي مساهمة البن في الناتج المحلي الإجمالي لها في الارتفاع. بحلول عام 2010، كانت القهوة قد اكتسحت في "دورة السلع الفائقة"، التي يغذيها الطلب المتزايد في الصين والمستهلكين الجدد الآخرين وأيضًا بالتدفقات المالية المضاربة التي تحركها معدلات الفائدة المنخفضة للغاية في الاقتصادات الإمبريالية الرئيسية. بعد أن تضاعف ثلاث مرات بين عامي 2002 و 2010، في غضون أشهر، تضاعف سعر القهوة في السوق مرة أخرى، ووصل إلى أعلى مستوى له منذ أربعة وثلاثين عامًا في مارس 2011، لينخفض بنسبة 60 في المائة بحلول نوفمبر 2013 عندما أخذ المضاربون أرباحهم. تسبب الجفاف غير المسبوق في البرازيل، أكبر منتج في العالم، في ارتفاع أسعار السوق العالمية بنسبة 85 في المائة في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2014، وسط أدلة متراكمة على أن تغير المناخ الناجم عن الرأسمالية يعيث بالفعل فسادًا في الزراعة الاستوائية والنظم البيئية. هذه التحولات الجامحة لها عواقب وخيمة على منتجي البن، لكنها تخلق فرصًا هائلة للمضاربة والربح لاحتكارات القهوة الإمبريالية والمضاربين الماليين.

ومع ذلك، لا يمكن فهم التكلفة البشرية الحقيقية لسوق البن العالمي الذي يهيمن عليه الإمبرياليون من خلال مجرد الإحصائيات. لعب تدمير اتفاقية البن الدولية في عام 1989 دورًا حاسمًا ولكنه غير معترف به تمامًا في تهيئة الظروف للإبادة الجماعية في رواندا. اعتمدت هذه الدولة الأفريقية الفقيرة بشكل شبه حصري على القهوة في عائدات صادراتها. مع انخفاض أسعار القهوة في السوق العالمية، انخفض الاقتصاد الرواندي، مما أدى إلى المجاعة والتضخم المفرط وانهيار الحكومة على رؤوس الشعب الرواندي. عندما توسلت الحكومة الرواندية إلى صندوق النقد الدولي للحصول على مساعدة طارئة، استجاب الأخير على النحو الواجب بفرض حظر بخيل وبرنامج تعديل هيكلي وحشي أدى فقط إلى تفاقم البؤس وانعدام الأمن للشعب الرواندي[75]. يضيف إسحاق كامولا، الذي يحمل اسم "اقتصاد البن العالمي وإنتاج الإبادة الجماعية في رواندا"، أن "هذه الضغوط الاقتصادية خلقت الظروف التي أفلست فيها المؤسسات المملوكة للدولة، وانهارت خدمات الصحة والتعليم، وازداد سوء تغذية الأطفال وحالات الملاريا، بنسبة 21 في المائة "[76]. يعلق ميشيل شوسودوفسكي، في كتابه "عولمة الفقر"، على أنه "لم يتم التعبير عن أي حساسية أو قلق [من قبل صندوق النقد الدولي] بشأن التداعيات السياسية والاجتماعية المحتملة للعلاج بالصدمة الاقتصادية المطبق على بلد على شفا حرب أهلية ..... لقد أدى التلاعب المتعمد لقوى السوق إلى تدمير النشاط الاقتصادي ومعيشة الناس، وأدى إلى البطالة، وخلق حالة من المجاعة واليأس الاجتماعي "[77]. بصرف النظر عن هذه الاستثناءات وبعض الاستثناءات الأخرى، فإنه يصدم الدرجة التي تم بها تجاهل الدور السببي الذي لعبه تدمير اتفاقية البن الدولية وفرض صندوق النقد الدولي للتقشف الوحشي في الإبادة الجماعية في رواندا، سواء في التغطية الإعلامية الغربية الغزيرة، من الأحداث الرهيبة لعام 1994 وفي الأدبيات الأكاديمية التي ولّدتها.

تختلف القهوة عن التي شيرت وجهاز iPhone في أحد الجوانب المهمة: على عكس الأعضاء الآخرين في هذا الثالوث الدنيوي، لا تصل القهوة إلى الدول المستهلكة كسلعة نهائية، معبأة بالفعل ومُصنَّفة وجاهزة للبيع. وبالتالي، فإن جزءًا من إجمالي القيمة المضافة التي يحصل عليها تجار القهوة بالتجزئة داخل البلدان الإمبريالية يتوافق مع تحميص وطحن الكرز الجاف، وأيضًا، في حالة القهوة المستهلكة في المقاهي، العمل الإنتاجي لباريستا. لكن هذا لا يغير الصورة العامة. تحميص وطحن حبوب البن، على عكس زراعتها، ليس عملاً كثيفًا، وهو أحد الأسباب التي جعلت الاحتكارات الإمبريالية التي تهيمن على اقتصاد القهوة العالمي لا تميل إلى الاستعانة بمصادر خارجية لمهمة الإنتاج هذه. سبب آخر هو التأكد من أن قوة الاحتكار تظل مركزة في أيديهم: فالأرباح الكبيرة والأرباح الأكثر عصارة هي في معالجة الحبوب الخام، على عكس صناعة الملابس، حيث يتم الحصول على العلامات التجارية الكبيرة من تجارة الملابس الجاهزة أو

---

[74] - oxfam, 2003, Europe and the Coffee Crisis, oxfam Briefing Paper, 9, http://www.oxfam.org/en/policy/pp030226-eucoffee10.

[75] - "لم يتم تصميم قروض التكيف مع صندوف النقد الدولي والبنك الدولي للحد من الفقر بشكل مباشر، ولذا فليس من المستغرب أنهم لم يكونوا فعالين بشكل غير عادي في القيام بذلك." وليام إيسترلي، 2003، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبرامج التكيف الهيكلي والفقر، http://www.nber.org/chapters/c9656.

[76] - isaac Kamola, 2007, "The Global Coffee economy and the Production of Genocide in rwanda," Third World Quarterly 28/3: 571–92, quote at 584.

[77] - Michel Chossudovsky, 1997, The Globalization of Poverty: Impacts of IMF and World bank Reforms (Goa: other india Press), 120.

الهواتف الذكية.، حيث تنشأ أرباح Apple الضخمة من التكنولوجيا الحاصلة على براءة اختراع وكذلك العلامات التجارية والبيع بالتجزئة. أولئك الذين يزرعون ويحصدون البن يحصلون على أقل من 3 في المائة من سعر التجزئة النهائي[78]. في عام 2009، وفقًا لمنظمة البن الدولية، أضاف تحميص البن وتسويقه وبيعه 31 مليار دولار إلى الناتج المحلي الإجمالي لأهم تسع دول مستوردة للبن، أي أكثر من ضعف ما كسبته جميع الدول المنتجة للبن من النمو وتصديرها - وكما لوحظ أعلاه، فإن هذا لا يشمل القيمة المضافة التي تحصل عليها المقاهي والمطاعم.

تمامًا كما يقول الاقتصاديون والمحاسبون، لا يأتي سنت واحد من أرباح Apple من العمال الصينيين، وكما أن صافي أرباح H & M لا يدين بأي شيء للعمال البنغاليين المستغلين بشكل كبير، كذلك يبدو أن جميع أرباح Starbucks ومقرها لندن Caffè Nero ينشأون من عبقرية التسويق والعلامات التجارية والبيع بالتجزئة الخاصة بهم، ولا يمكن إرجاع فلس واحد إلى مزارعي البن الفقراء الذين يختارون الكرز الطازج يدويًا. في جميع السلع العالمية النموذجية الثلاثة، فإن الأرباح الإجمالية، أي الفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر التجزئة، تتجاوز بكثير 50 في المائة، مما يرضي ليس فقط أرباح الشركات الشمالية ولكن أيضًا الناتج المحلي الإجمالي لدولهم[79].

يسمح ضغط الأجور بزيادة هوامش الربح. وهكذا أفاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأن "الملابس والأحذية والمنسوجات والأثاث والمصنعين المتنوعين (بما في ذلك الألعاب) والمواد الكيميائية شهدت انخفاضًا في أسعار الواردات (بالنسبة إلى أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة) على مدى عقدين من الزمن بأكثر من 1٪ في السنة في المتوسط، أو 40٪ خلال الفترة 1986-2006 "[80].

ينتج عن التحقيق الذي أجراه هذا الفصل في العلاقات الاجتماعية المتجسدة في ثلاث سلع عالمية بعض التناقضات والمفارقات المهمة التي تتطلب مزيدًا من التحليل وسلسلة من الأبعاد المتميزة التي تحتاج إلى التحقيق بشكل منفصل قبل أن يتم جمعها معًا في تركيب، وهي نظرية لأحدث مرحلة من التطور الإمبريالي للرأسمالية. يشكلون معًا الهيكل العام للكتب، ويمكن حلها في سبعة مواضيع سيتم تناولها في التسلسل التالي:

### 1 - التحويل العالمي للإنتاج إلى البلدان منخفضة الأجور.

يمثل القميص، و iPhone، وكوب القهوة أمثلة تمثيلية لعالم السلع العالمية، أي منتجات سلاسل القيمة العالمية وشبكات الإنتاج المعولمة. الفصلان 2 و 3 يقلبان التلسكوب، إذا جاز التعبير، ويستعرضان التحول والتحول العالمي للإنتاج الذي تمثله هذه السلع النموذجية. الفصل 2، "الاستعانة بمصادر خارجية، أو عولمة الإنتاج:" يحلل أهم تحول في العولمة النيوليبرالية: عولمة عمليات الإنتاج، واكتشاف أسلافها، ونسبها، وخصائصها، وديناميتها، وقوتها الدافعة: جوع الرأسماليين الشماليين إلى تجميع العمالة منخفضة الأجر في دول الجنوب. ويواصل الفصل 3، "شكلا علاقة الاستعانة بمصادر خارجية"، دراسة الاستعانة بمصادر خارجية عالمية من خلال تحليل ثلاثة جوانب ذات أهمية خاصة: الاختلافات والتشابهات بين شكلي علاقة الاستعانة بمصادر خارجية - " العلاقات الداخلية "والمفضلة بشكل متزايد" مع مورد مستقل؛ البنية المميزة للتجارة العالمية، حيث تتنافس الشركات في الدول ذات الأجور المنخفضة مع بعضها البعض في أسواق التصدير، كما تفعل الشركات في الدول الإمبريالية، لكن العرائض بين الشركات في الدول الإمبريالية وذات الأجور المنخفضة غائبة إلى حد كبير، وعلاقتها تكاملية وليست تنافسية؛ والتباين بين الحصة المتزايدة للدول ذات الأجور المنخفضة في تجارة التصنيع والنمو الأقل إثارة للإعجاب في حصتها من القيمة المضافة للتصنيع العالمي.

#### 2 - الشروط في أسواق العمل لا تقل أهمية عن الظروف في أسواق المنتجات ورأس المال.

---

[78] - Karen St Jean-Kufuor, 2002, Coffee Value Chain, http://www.maketradefair.com/en/assets/english/CoffeeValueChain.pdf.

[79] - حسبت غالينا هيل وبارت هوبين أنه "في المتوسط، من كل دولار يتم إنفاقه على عنصر يسمى" صنع في الصين "، يذهب 55 سنتًا للخدمات المنتجة في الولايات المتحدة". Galina hale and Bart hobijn، 2011، The US Content of "Made in China"، Federal Reserve Bank of San Francisco Economic letter، http://www.frbsf.org/publications/economics/letter/2011/el2011-25.html.

[80] - william Milberg and deborah winkler, 2010, Economic and Social Upgrading in Global Production Networks: Problems of Theory and Measurement, Capturing the Gains, working Paper 10, 13, available at http://ssrn.com/abstract=1987682

سلط هذا الفصل الأول الضوء على الأهمية الحاسمة للظروف في أسواق العمل، وكذلك المنتجات والأسواق المالية، لأي فهم للقوى التي تشكل الاقتصاد السياسي العالمي. الفصل 4، "العمل الجنوبي: لم يعد المحيطي ؛" يفحص الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد الشروط التي يمكن للعمال الجنوبيين أن يبيعوا بموجبها قوة عملهم، مع إيلاء اهتمام خاص للبطالة الهيكلية الهائلة والعمالة الناقصة في الدول ذات الأجور المنخفضة والقمع العنيف لحركة العمال الحرة عبر الحدود بين البلدان الإمبريالية والبلدان ذات الأجور المنخفضة، بحجة أن هذا يكمن في جذور الفوارق الشاسعة في الأجور. إن دور هذه السمات المميزة لما يسمى بالتنمية في تعزيز أنظمة العمل غير الرسمية والمرنة والمتهورة هو ما تم تحليله، ويختتم الفصل بدراسة تقاطع النظام الأبوي، والطبقة، والإمبريالية الذي يؤدي إلى ظهور سمة بارزة أخرى للتحول العالمي للإنتاج، وهو ما يبرز بشكل خاص من خلال صناعة الملابس الجاهزة في بنغلاديش: التدفق الهائل للنساء في العمل المأجور بشكل عام والإنتاج الصناعي بشكل خاص.

## 3 - الفروق العالمية في الأجور وأسطورة التقارب.

كما كشف الفصل الأول - وكما سيؤكد الفصلان الثاني والثالث - فإن شهوة الرأسماليين إلى قوة العمل الرخيصة للغاية هي أحد المحددات الأساسية للتحول العالمي للإنتاج. يحاول الفصل 5، "اتجاهات الأجور العالمية في العصر الليبرالي الجديد"، التركيز على اتجاهات الأجور العالمية، مع تحديد ثلاثة جوانب لتولي اهتمامًا خاصًا: الفروق الدولية في الأجور، وتزايد عدم المساواة في الأجور داخل البلد، والانخفاض المتسارع في نصيب العمالة من المواطنين. الإيرادات. على طول الطريق، فإن دقة البيانات المتعلقة بالأجور وموثوقيتها موضع تساؤل ووجدت أنها غير كافية، لا سيما في البلدان منخفضة الأجور. يتطلب حساب الأجور الحقيقية المدفوعة بالعملة المحلية تحويلها إلى "تعادل القوة الشرائية" - دولارات معدلة - وبالتالي تصحيح فشل أسعار الصرف في السوق لمعادلة القوة الشرائية للعملات "الصعبة" و "الناعمة". نظرًا لأن هذا التعديل كبير ويؤثر على جميع المقارنات الدولية للأجور ومستويات المعيشة وغير ذلك الكثير، فسيتم فحصه بشيء من التفصيل.

## 4 - الأجور والمفارقات الساطعة للإنتاجية التي لا يمكن أن توضحها النظرية الاقتصادية الرئيسية وغير التقليدية.

يشير الفصل 6، "شذوذ القوة الشرائية ومفارقة الإنتاجية"، إلى الانتقال من تحليل البيانات التجريبية التي تشغل الفصول الخمسة الأولى إلى التطوير النظري والنقد المقدم في الفصول من 7 إلى 9. ويبدأ الفصل 6 بالسؤال عن سبب الشراء. يوجد شذوذ في القوة، ويكتشف أن موضوعين متكررين في هذا الكتاب متورطان بشكل مركزي: الاختلافات الدولية في إنتاجية العمل (كما هو محدد ومقاس تقليديًا) والقيود المفروضة على التنقل الدولي الحر للعمال. كما اكتشفنا في الفصل الأول وتمت مناقشته بمزيد من التفصيل في الفصلين الثاني والثالث، فإن الاختلافات الدولية المفترضة في إنتاجية العمل يستخدمها الاقتصاديون السائدون والمدافعون عن الليبرالية الجديدة لشرح وتبرير الفروق العالمية في الأجور. هذه النظرة المعيارية، وهي اعتقاد أيديولوجي مع القليل من الأساس في البيانات التجريبية، تؤدي إلى سلسلة من المفارقات والسخافات، على سبيل المثال أن "إنتاجية" عمال الملابس البنغلاديشيين هم جزء ضئيل من عمال أوروبا وأمريكا الشمالية الذين يضعون البضائع على رفوف المتاجر. على الرغم من أهميتها المركزية للأيديولوجية النيوليبرالية، فإن حجة "الأجر يعكس الإنتاجية" لم يتم انتقادها بشكل منهجي من قبل النقاد غير الأرثوذكس والماركسيين للنيوليبرالية.

يضيف فحص النظريات السائدة التي تدعي تفسير شذوذ القوة الشرائية مجموعة أخرى من المفارقات والسخافات إلى هذه القائمة. يحدد الجزء المتبقي من الفصل السادس مصدر المشكلة: فشل النظرية الاقتصادية الحاكمة في التمييز بين قيمة الاستخدام وقيمة التبادل، وهو تمييز هو أساس نظرية القيمة لكارل ماركس. وبالتالي فإن ضرورة إعادة الارتباط بهذه النظرية مستمدة من تحليل البيانات التجريبية ومن فشل النظرية الاقتصادية الرئيسية في شرح نتائجها الرئيسية.

## 5 - فروق الأجور والاختلافات في معدل الاستغلال.

الحقيقة الأكثر أهمية التي كشف عنها تحليلنا لثلاث سلع عالمية هي مركزية الفروق الهائلة في الأجور الدولية في قيادة وتشكيل التحول العالمي للإنتاج خلال الحقبة النيوليبرالية. يحلل الفصول 2-6 الأبعاد المختلفة لذلك، ويضع الأساس لتطوير مفهوم نظري له في الفصلين 7 و 8، حيث يُنظر إلى الفروق الدولية في الأجور على أنها مظهر سطحي

وانعكاس مشوه للاختلافات الدولية في درجة الاستغلال. . الفصل السابع، "التحكيم العالمي للعمالة: المحرك الرئيسي لعولمة الإنتاج"؛ يأخذ في الاعتبار محاولات الاقتصاديين العاديين لفهم أهمية الاستعانة بمصادر خارجية للإنتاج المدفوع بالأجور. وعندما نجد أن هذه، في أحسن الأحوال، وصفية بحتة، ننتقل إلى الدراسات الماركسية المعاصرة، ونجد هذا، مع استثناءات قليلة ولكنها مهمة، غير مبال بشكل مذهل و قبول حجة الاقتصاديين البرجوازيين بأن الفروق الدولية في الأجور تعكس فقط الاختلافات الدولية في إنتاجية العمل. ويواصل الجزء المتبقي من الفصل السابع البحث عن مفهوم الاختلافات الدولية في معدل الاستغلال من خلال زيارة النقاش حول "التبعية" الذي صاحب الحركة القومية المناهضة للاستعمار. حركات التحرر في الستينيات والسبعينيات، بينما يكمل الفصل الثامن، "الإمبريالية وقانون القيمة" البحث عن طريق اختبار قدرة نظرية ماركس للقيمة، كما هو معروض في مجلدات رأس المال الثلاثة، لشرح الواقع القديم والحديث للاستغلال الفائق. .

## 6 - كيف يُفترض الاستغلال الإمبريالي من خلال التفسيرات التقليدية للبيانات الاقتصادية.

يشرح الفصل التاسع، "وهم الناتج المحلي الإجمالي:" واحدة من أكثر المفارقات اللافتة للنظر التي تم الكشف عنها في التحليل في الفصل الأول من السلعة العالمية: السلع المنتجة في الغالب أو كليًا في البلدان منخفضة الأجور والمستهلكة في الغالب أو بالكامل في البلدان الإمبريالية توسع الناتج المحلي الإجمالي لـ الدول التي يتم استهلاكها فيها أكثر بكثير من الناتج المحلي الإجمالي للدول التي يتم إنتاجها فيها. تم العثور على مصدر هذا الوهم البصري في مغالطة تقع في قلب النظرية الاقتصادية البرجوازية السائدة ومتغيراتها غير التقليدية: القيمة المتولدة في إنتاج سلعة بالسعر الذي يتحقق ببيعها.

## 7- أصل وطبيعة ومسار الأزمة الاقتصادية العالمية - لماذا تكمن جذور "الأزمة المالية" في الإنتاج الرأسمالي.

تحلل الفصول التسعة الأولى من هذا الكتاب التحول المحدد للعصر الليبرالي الجديد، أي الاستعانة بمصادر خارجية والتحول العالمي للإنتاج. يوضح الفصل العاشر، "كل الطرق تؤدي إلى الأزمة"، لماذا مهد هذا التحول، وهو بحد ذاته استجابة لأزمة تهدد النظام في السبعينيات، الأرضية لعودة ظهور الأزمة النظامية في عام 2007. على عكس توافق آراء الاقتصاديين، يناقش هذا الفصل الختامي أن هذه أزمة مالية في الشكل فقط، وأنه لا يمكن فهم أصل وطبيعة ومسار الأزمة الاقتصادية العالمية ما لم يُنظر إليها على أنها نتيجة حتمية للتناقضات المتفجرة في قلب الرأسمالية المعولمة. إنتاج. ويختتم الفصل بالقول إن الأزمة الحالية هي الأكثر عمقًا في قرنين من وجود الرأسمالية - وهذا قبل أن ندرج، كما يجب علينا، البعد الإضافي لتغير المناخ، وهو تعبير ملطف عن التدمير الرأسمالي للطبيعة. الكساد الاقتصادي المستمر منذ عقود، والذي تتخلله الحروب والثورات بشكل متزايد، أصبح الآن أمرًا لا مفر منه. هناك نتيجتان محتملتان: إما أن تستأنف الإنسانية الانتقال إلى الاشتراكية التي أطلقتها الثورة الروسية قبل قرن من الزمان، أو تنزل إلى الهمجية.

# 2

## الاستعانة بمصادر خارجية، أو عولمة الإنتاج

موضوع هذا الكتاب هو كيفية تطور علاقة رأس المال والعمل خلال العصر النيوليبرالي. تم تكبير الفصل الأول لثلاث سلع عالمية تمثيلية؛ يغير هذا الفصل النطاق عن بُعد، ويقدم نظرة تاريخية وبانورامية للتحول العالمي للإنتاج والمنتجين، وطبقة العمل العالمية. الغرض من هذا والفصل التالي هو تطوير مفهوم ثري ومركّز بشكل حاد لعولمة الإنتاج. لتطوير الأدوات اللازمة لتحليل هذه الظاهرة، سنقوم بفحص دقيق للتعريفات المعيارية لـ "الإنتاج!" و"الصناعة" و "الخدمات!"

### أسلاف الاستعانة بمصادر خارجية عالمية

من أجل معارضة عمالهم، يقوم أصحاب العمل إما بإحضار عمال من الخارج أو نقل التصنيع إلى البلدان التي توجد فيها قوة عاملة رخيصة. بالنظر إلى هذا الوضع، إذا رغبت الطبقة العاملة في مواصلة نضالها مع بعض فرص النجاح، يجب أن تصبح المنظمات الوطنية دولية. دع كل عامل ينظر بجدية إلى هذا الجانب الجديد من المشكلة[81]. 1

- كارل ماركس، 1867، خطاب المجلس العام أمام مؤتمر لوزان للأممية الثانية

إن الحرائق الهائلة لانتشار الاستعانة بمصادر خارجية خلال العقود الثلاثة الماضية هي استمرار، على نطاق واسع إلى حد كبير، في سعي رأس المال الأبدي في البحث عن مصادر جديدة لقوى عاملة أرخص وقابلة للاستغلال بسهولة. ما بدأ كتقطير في منتصف القرن التاسع عشر في أوروبا وأصبح تيارًا ثابتًا في أمريكا الشمالية في أوائل القرن العشرين، أصبح، بحلول نهاية ذلك القرن، مدًا فيضانًا، وصفته كيت برونفنبرينر وستيفاني لوس بأنه "نظام منهجي" نمط إعادة هيكلة الشركة الذي ينقل الوظائف من منشآت نقابية إلى منشآت غير نقابية داخل البلد، وكذلك إلى منشآت غير نقابية في بلدان أخرى. [82]" يمكن العثور على أسلاف حديثة من تعهيد الإنتاج المدفوع بالأجور والمراجحة في فروع متنوعة من اقتصاد القرن التاسع عشر. تقدم الملابس والمنسوجات، التي لعبت دورًا مهمًا في جميع مراحل التنمية الرأسمالية، العديد من الأمثلة المبكرة على الاستعانة بمصادر خارجية للإنتاج المدفوع بالأجور والموازنة التي حذر منها كارل ماركس منذ حوالي 150 عامًا.

تحتوي قصة الجوت، "الألياف الذهبية" الأصلية في بنغلاديش والمستخدمة في الرصف وألواح القماش، على عناصر مهمة ومميزات تنذر بإنتاج حديث يبحث عن أجور منخفضة. في أوائل القرن التاسع عشر، عمل الصناعيون في دندي على كيفية تعديل آلات غزل الكتان لمعالجة الجوت، مما أدى إلى زوال صناعة الغزل اليدوي في الهند. بحلول عام 1860، تمكنت مصانع الجوت الستين في دندي من توظيف حوالي 50.000 عاملة معظمهم من النساء، وكثير منهن من المهاجرين الأيرلنديين الذين فروا من المجاعة الكبرى للعثور على عمل في قطاع اشتهر بأنه منخفض الأجر من الاقتصاد. لقد كانوا أغلى ثمناً من العمال الهنود، مما دفع بارونات الجوت في دندي إلى تحويل الإنتاج إلى البنغال. أفاد Chhabilendra Roul أن أول مصنع لغزل الجوت الميكانيكي في الهند تم إنشاؤه في عام 1855 على ضفاف نهر Hoogli بالقرب من كولكاتا بواسطة رجل إنجليزي جورج أوكلاند، "بآلات مستوردة من John Kerr of Douglas Foundry، ثم الشركة الرائدة في تصنيع آلات الكتان في دندي[83]. "بحلول العقد الأول من القرن العشرين، تحول الجزء

---

[81] - Karl Marx, 1867, on the Lausanne Congress, http://www.marxists.org/archive/marx/iwma/documents/1867/lausanne-call.htm.

[82] - Kate Bronfenbrenner and Stephanie luce, 2004, The Changing Nature of Corporate Global Restructuring: The Impact of Production Shifts on Jobs in the U.S., China and Around the Globe (washington, dC: u.S.-China economic and Security review Commission), 37–38, http://digitalcommons.ilr.cornell.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1017&context=cbpubs.

[83] - Chhabilendra roul, 2009, The International Jute Commodity System (delhi: new Book Centre).

الأكبر من الإنتاج إلى الهند، ومع ذلك ظل في حوزة بارونات الجوت الاسكتلنديين، الذين نجحوا في منع دخول الرأسماليين الهنود والذين استمروا في تقديم المساعدة. مليار كيس رمل لخنادق بريطانيا في أول شمع العالم[84].

في "تاريخ العمل المرتبط"، دراسة للتطور المشترك للحركات العمالية في نيو إنجلاند وكولومبيا منذ أواخر القرن العشرين، يجادل أفيفا تشومسكي بأن تعهيد المودم "يواصل نمطًا بدأته الصناعة الأولى في الدولة، صناعة النسيج، قبل قرن من الزمان[85]، 'ويسرد كيف أن الهروب "من النقابات العمالية القوية ونحو العمالة الرخيصة" قد أدى إلى قيام مصانع النسيج في نيو إنجلاند بدور رائد في الاستعانة بمصادر خارجية للإنتاج الدولي في الأمريكتين، حيث انتقلت أولاً إلى ولاية كارولينا الشمالية في العقود الأولى من القرن العشرين، ثم إلى بورتوريكو في الثلاثينيات، وكولومبيا وما بعدها في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية.

ساعد غياب الحدود الدولية على حركة رأس المال في أمريكا الشمالية، حيث، كما يروي غاري جيريفي، بحلول أوائل القرن العشرين، "بدأت العديد من الصناعات ... في الانتقال إلى جنوب الولايات المتحدة بحثًا عن موارد طبيعية وفيرة وعمالة أرخص، غالبًا في" الحق في العمل "التي جعلت من الصعب إنشاء نقابات عمالية. نفس القوى التي تقف وراء الزخم لتحويل الإنتاج إلى مناطق منخفضة التكلفة داخل الولايات المتحدة قادت في النهاية الشركات المصنعة الأمريكية عبر الحدود الوطنية"[86].

بدأ التعهيد العالمي للإنتاج الصناعي بشكل جدي في الستينيات والسبعينيات، مع هجرة وظائف الإنتاج في الأحذية والملابس والألعاب والتجميع الإلكتروني إلى البلدان منخفضة الأجور، مما وفر جيلًا جديدًا من الرأسماليين التجاريين مثل Tesco و Walmart و كارفور مع الكباش والمنجنيق التي ساعدتهم على إنهاء عهد "سعر التجزئة الموصى به من قبل الشركة المصنعة" وترسخت هيمنة رأس المال التجاري في أسواق السلع الاستهلاكية. كما لاحظ مؤرخ العمل الأمريكي نيلسون ليختنشتاين:

لأكثر من قرن من الزمان، من عام 1880 إلى عام 1980 تقريبًا، وقفت المؤسسة التصنيعية في مركز ترابط الإنتاج / التوزيع للاقتصاد الأمريكي .. .. ومع ذلك، يقف تجار التجزئة اليوم في قمة سلاسل التوريد العالمية ... بدأ النمو الهائل في قوة قطاع البيع بالتجزئة الأمريكي في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي عندما بدأ كل من Sears و K-Mart وبعض صانعي / موزعي الملابس الأمريكيين في الاستفادة من العمالة الرخيصة والتطور المتزايد لمصنعي الضوء، مرحبًا بالنمور الآسيوية البحرية، وخاصة هونغ كونغ وتايوان وكوريا الجنوبية[87].

غير قادر على إملاء الأسعار على موزعيها بعد الآن، أدى التحول في القوة نحو رأس المال التجاري إلى زيادة الضغط على احتكارات المنتجين لإلغاء الاتفاقيات مع نقاباتهم العمالية وإلغاء النقابات و"مرونة" القوى العاملة المحلية لديهم - واتباع المسار الذي أطلقته عمالقة البيع بالتجزئة وتعهيد عمليات الإنتاج كثيفة العمالة إلى البلدان ذات الأجور المنخفضة. تضمن ذلك إعادة توزيع الأرباح من الرأسماليين الصناعيين إلى الرأسماليين التجاريين وتوزيع بعض مكافآت الاستعانة بمصادر خارجية لقطاعات واسعة بشكل متزايد من الطبقة العاملة من خلال انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية.

| ملاحظة حول إحصاءات التجارة |
| --- |
| 11 – احتساب إحصاءات التجارة التقليدية المدخلات المستوردة مرتين |

[84] - أنتوني كوكس، 2013، الإمبراطورية والصناعة والطبقة: الرابطة الإمبراطورية للجوت، 1840-1940. بعد الاستقلال والتقسيم في عام 1948، أنشأ الرأسماليون البنغلاديشيون مصانع الجوت الخاصة بهم لمعالجة الجوت الخام. تعد بنغلاديش اليوم أكبر مصدر لمنتجات الجوت، حيث كسبت مليار دولار بين يوليو 2012 ويونيو 2013، مقارنة بـ 21.5 مليار دولار من صادرات الملابس خلال نفس الفترة. "صادرات الجوت البنجلاديشية تنمو بنسبة 6.54 في المائة في السنة المالية 2013 ،

" http://www.fibre2fashion.com/news/jute-news/newsdetails.aspx ؟news_id = 148556.

[85] - aviva Chomsky, 2008, Linked Labor Histories (durham, nC: duke university Press), 294.

[86] - Gary Gereffi, 2005, The New offshoring of Jobs and Global development, ilo Social Policy lectures (Geneva: ilo Publications), 4.

[87] - nelson lichtenstein, 2007, “Supply-Chains, workers’ Chains and the new world of retail Supremacy,” Labor 4/1:17–31. http://www.law.yale.edu/documents/pdf)/lichtenstein_SupplyChains_workersChains.pdf, pp 3–4.

تحسب إحصاءات التجارة التقليدية المدخلات المستوردة مرتين - على سبيل المثال، تشمل أرباح بنغلاديش من صادرات الملابس تكلفة المنسوجات المستوردة التي يصنعها عمال الملابس البنغلاديشيون. نظرًا لأن حصة المدخلات الوسيطة في إجمالي التجارة تزيد، وقد نما هذا التشويه بشكل أكبر. قام الإحصائيون في منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بصياغة أدوات تحليلية ومجموعات بيانات جديدة قادرة على قياس كمية صادرات بلد معين التي تم توليدها بالفعل في ذلك البلد، قطاعًا بقطاع. وترد نتائج هذه العمالة الهائلة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013 الصادر عن الأونكتاد والذي يقدر أن "اليوم، يتكون حوالي 28 في المائة من إجمالي الصادرات من القيمة المضافة التي تستوردها البلدان أولاً فقط لتدمج في المنتجات أو الخدمات التي يتم تصديرها بعد ذلك مرة أخرى. بعضها تم احتساب 5 تريليونات دولار من إجمالي الصادرات العالمية البالغ 19 تريليون دولار (في أرقام 2010) مرتين:[88] "

لتوضيح ذلك، لا يكون أداء الصادرات الصينية مذهلاً تمامًا عندما يتم وضع حساب كامل لنظام معالجة الصادرات، والذي يسمح للواردات للمعالجة وإعادة التصدير بالدخول معفاة من الرسوم الجمركية. تمثل هذه التجارة أكثر من نصف صادرات الصين، ويتم إجراؤها في الغالب من قبل الشركات عبر الوطنية الأمريكية والأوروبية والتايوانية وكوريا الجنوبية. وجدت أن الواردات المصنعة في عام 2005 شكلت 90 في المائة من قيمة صادرات الصين عالية التقنية، مقارنة بـ 50 في المائة في فئة التكنولوجيا المتوسطة والعالية و 30 في المائة في فئة التكنولوجيا المنخفضة. بعبارة أخرى، كلما زاد تعقيد السلع المصدرة، قل الجزء من قيمة الصادرات المضافة بالفعل في الصين. لتصحيح هذا التشويه، كانت حصة الصين من التجارة العالمية في عام 2005 4.9 في المائة، أي أقل من الثلث بنسبة 7.7 في المائة التي أبلغت عنها بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. Van Assche et al. تعليقًا، «لقد تحولت الصين إلى منصة تجميع عالمية مصدر مدخلات المعالجة من جيرانها في شرق آسيا بينما ترسل بضائعها النهائية إلى البلدان ذات الدخل المرتفع. نظرًا لأن الصين غالبًا ما تكون مسؤولة فقط عن التجميع النهائي لمنتجاتها التصديرية، فإن هذا يضع موضع تساؤل مسؤولية الصين عن العجز التجاري المتزايد للولايات المتحدة "[89].

منذ أوائل الستينيات، بينما كانت عمالقة البيع بالتجزئة الناشئة رائدة في الاستعانة بمصادر خارجية للألعاب والملابس والسلع الاستهلاكية الأخرى، كانت شركات الإلكترونيات البارزة مثل Cisco و Sun Microsystems و AT&T تطلق العنان لما أصبح قريبًا سيلًا من الاستعانة بمصادر خارجية عالية صناعة التكنولوجيا. لم يكن محركها هو المعركة المحلية مع رأس المال التجاري ولكن المنافسة بين الشركات الأمريكية واليابانية. إلى أن تعلم المصنعون كيفية طباعة الدوائر الإلكترونية، كان تصنيع لوحات الدوائر الإلكترونية يتطلب عمالة مكثفة للغاية؛ ساعد الاستعانة بمصادر خارجية لتايوان وكوريا الجنوبية شركات الإلكترونيات الأمريكية على خفض تكاليف الإنتاج وأعطت دفعة قوية للتصنيع الموجه للتصدير فيما أصبح يُعرف باسم "البلدان الصناعية الحديثة[90]". موجة الاستعانة بمصادر خارجية - كما وجدت دراسة للأونكتاد، "من اللافت للنظر أن معدلات نمو الصادرات من البلدان النامية تتجاوز معدلات الصادرات العالمية بهامش أعلى، كلما زادت كثافة المهارة والتكنولوجيا في فئة المنتج. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني رفع مستوى تكنولوجي سريع ومستدام في صادرات البلدان النامية "بعيدًا عن ذلك -" تقتصر مشاركة البلدان النامية في العادة على المراحل كثيفة العمالة في عملية الإنتاج[91] ".

وحدثت علامة الاستعانة بمصادر خارجية للإنتاج عالية المستوى، وليس من قبيل الصدفة، في الفترة التي سبقت اندلاع الأزمة العالمية في عام 2007، أو كما قال الأونكتاد، "منذ حوالي عام 2000، نما كل من التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير، متجاوزين بشكل كبير نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مما يعكس التوسع

[88] - unCTad, World Investment Report 2013, xxi.
[89] - ari Van assche, Chang hong, and and Veerle Slootmaekers, 2008, China's International Competitiveness: Reassessing the Evidence, http://www.econ.kuleuven.ac.be/licos/dP/dP2008/dP205.pdf, 13.
[90] - لم يكن من قبيل المصادفة أن هذين الرائعين هما دولتان في الخطوط الأمامية في الولايات المتحدة. جهود الإمبريالية لاحتواء الصين وتطويقها. نحن. كانت لشركات الإلكترونيات علاقات وثيقة جدًا مع الولايات المتحدة. الجنرالات والسياسيون حصلوا على تراخيص خاصة لنقل ما كان يعتبر تقنيات إستراتيجية لهاتين الديكتاتوريتين العميلتين. انظر جيفري هندرسون، 1989، عولمة إنتاج التكنولوجيا العالية: المجتمع والفضاء وأشباه الموصلات في إعادة هيكلة العالم الحديث (لندن: روتليدج).
[91] - Jörg Mayer, arunas Butkevicius, and ali Kadri, 2002. dynamic Products In World Exports. unCTad discussion Paper no. 159, 20, http://ideas.repec.org/p/unc/dispap/159.html.

السريع في الإنتاج الدولي في الشبكات المنسقة بين الشركات عبر الوطنية[92]". ركزت التفسيرات الرئيسية والجذرية للأسباب الجذرية للأزمة العالمية بشكل شبه حصري على تضخم الديون، وانفجار المشتقات، وهيجان التغذية المالية التي سبقت اندلاعها، لكنها لم تولي سوى القليل من الاهتمام للتحول المصاحب للإنتاج والتحول العالمي. تقدر كيت برونفنبرينر وستيفاني لوس أنه في كل عام من عام 1992 إلى عام 2001، تحول ما بين 70.000 و 100.000 وظيفة إنتاج "من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى التصنيع الراقي للآلات الصناعية ومكونات الإلكترونيات إلى التصنيع منخفض الأجور في معالجة الأغذية والمنسوجات" من الولايات المتحدة إلى المكسيك والصين[93].تسارع هذا بشكل حاد في بداية الألفية الجديدة، عندما "ارتفع العدد الإجمالي للوظائف التي تغادر الولايات المتحدة إلى بلدان في آسيا وأمريكا اللاتينية من 204000 في عام 2001 إلى ما يصل إلى 406000 في عام 2004.[94]. كان التحول التاريخي هو القرار الذي اتخذته العلامة التجارية الشهيرة "صنع في الولايات المتحدة" ليفي شتراوس، التي كانت تدير في الستينيات 63 مصنعًا في جميع أنحاء الولايات المتحدة، لطرد 800 عامل في آخر مصنع لها في الولايات المتحدة في عام 2004 ونقل الإنتاج إلى المكسيك والصين[95] .

## الاستعانة بمصادر خارجية والهجرة

تربط أفيفا تشومسكي ارتباطًا مهمًا: "تعالج معظم حسابات الهجرة وهروب رأس المال بشكل منفصل. ويصر أسلوبي على أنهما تتم دراستهما معًا بشكل مثمر للغاية، كجوانب من نفس ظاهرة إعادة الهيكلة الاقتصادية[96]" 16 وتضيف أن "هروب رأس المال [الذي هو هنا وسائل الاستعانة بمصادر خارجية] كان أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت صناعة النسيج تظل واحدة من أقل الصناعات تنظيماً في أوائل القرن العشرين وحتى منتصفه، وكانت أحد الأسباب الرئيسية لانحدار النقابات في جميع الصناعات في نهاية القرن.[97]" في بداية العصر النيوليبرالي، أقام جيفري هندرسون وروبن كوهين نفس الصلة: "في حين أن بعض أجزاء رؤوس الأموال الحضرية هربت إلى مناطق منخفضة الأجور، جزئيًا استجابةً للنضالات الطبقية للعمال الحضريين، فإن الأقسام الأقل حركة زاد رأس المال الغربي بشكل كبير من اعتماده على العمالة المهاجرة المستوردة لتقليل تكلفة العمالة وخفض تكاليف إعادة إنتاج العمالة في البلدان المتقدمة[98] .

تقدم بنغلاديش مثالاً حياً على كيف أن التعهيد والهجرة، خلال حقبة الليبرالية الجديدة، أصبحا جانبين من نفس التحول المدفوع بفرق الأجور للإنتاج العالمي. تحدثت تسنيم صديقي عن بنغلادش في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، قائلة إن "التدفق المستمر للأشخاص في سن العمل. لعب دورًا رئيسيًا في الحفاظ على استقرار معدل البطالة.[99]" كما أصبح مصدرا أساسيا للدخل للأسر الفقيرة. وفقًا للمنظمة الدولية للهجرة، عمل 5.4 مليون بنغلادشي في الخارج في عام 2012، أكثر من نصفهم في الهند، وحوالي مليون في المملكة العربية السعودية، والباقي منتشر بين دول أخرى في الشرق الأوسط، وأوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية، و أستراليا. لقد أرسلوا 14 مليار دولار من رواتبهم إلى عائلاتهم في الوطن، أي ما يعادل 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. في نفس العام، تلقت بنغلاديش 19 مليار

---

[92] - unCTad, World Investment Report 2013, 122.

[93] - Bronfenbrenner and luce, The Changing Nature of Corporate Global Restructuring, 80. in 2000 Mexico and China were the first- and second-most important destinations for U.S. outsourcers.

[94] - ibid., 56.

[95] - ibid., 35.

[96] - Chomsky, Linked Labor Histories, 294.

[97] - تلفت أفيفا تشومسكي الانتباه إلى صفة أخرى محددة تشترك فيها الهجرة والاستعانة بمصادر خارجية: "الهجرة وهروب رأس المال ... إعفاء أصحاب العمل من دفع تكاليف إعادة إنتاج قوتهم العاملة" (المرجع نفسه، 3) من خلال منح أصحاب العمل إمكانية الوصول إلى دليل جاهز. القوى العاملة في دول الجنوب. يتم دعم هؤلاء العمال جزئيًا من خلال تحويلات العمال المهاجرين في الاقتصادات الإمبريالية، والمساعدات الخارجية والدين العام، وليس أقلها العمل غير المأجور الذي يتم إجراؤه في الأسرة أو الاقتصاد غير الرسمي. يطرح ويليام روبنسون نفس النقطة: "يسمح استخدام العمالة المهاجرة لأرباب العمل في البلدان المستقبلة للفصل بين التكاثر والحفاظ على العمل، وبالتالي" إضفاء الطابع الخارجي "على تكلفة إعادة الإنتاج الاجتماعي". روبنسون، 2008، أمريكا اللاتينية والرأسمالية العالمية: منظور العولمة الحرجة (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز)، 204.

[98] - جيفري هندرسون وروبن كوهين، 1982، "حول إعادة إنتاج علاقات الإنتاج ،" في الاقتصاد السياسي الحضري والنظرية الاجتماعية، أد. راي فورست وجيف هندرسون وبيتر ويليامز (ألدرشوت: جاور).

[99] - Tasneem Siddiqui, 2003, Migration as a Livelihood Strategy of the Poor: The Bangladesh Case, refugee and Migratory Movements research unit, dhaka university, Bangladesh, http://r4d.dfid.gov.uk/PdF/outputs/MigrationGlobPov/wP-C1.pdf,2.

دولار لصادراتها من الملابس الجاهزة، 80 في المائة من إجمالي الصادرات البنغلاديشية، منها 4 مليارات دولار دفعت في شكل أجور لنحو 3 ملايين عامل في RMG. تشمل عائدات الصادرات الإجمالية تكلفة القطن المستورد والأقمشة الأخرى، التي تمثل عادة 25 في المائة من تكلفة الإنتاج، وبالتالي فإن التحويلات المالية من البنغلاديشيين العاملين في الخارج تساوي تقريبًا إجمالي صافي الأرباح من صادرات الملابس. وفقًا للبنك الدولي، في عام 2013، قام كل من العمال المهاجرين البنغاليين البريطانيين البالغ عددهم 210 آلاف بتحويل ما متوسطه 4058 دولارًا، أي ثلاثة أضعاف الأجر السنوي لزوجته أو أخته أو ابنته (معظم العمال المهاجرين البنغاليين من الذكور) التي تعمل في مصنع للملابس في الوطن. لماذا لم يوفر التصنيع الموجه للتصدير وظائف كافية لاستيعاب نمو القوة العاملة، مما أجبر الكثيرين على الهجرة بحثًا عن عمل، فسوف يتم النظر فيه في الفصل 4.

## الاستعانة بمصادر خارجية وإعادة إنتاج قوة العمل في الدول الإمبريالية

لقد غيرت العولمة النيوليبرالية إنتاج جميع السلع، بما في ذلك قوة العمل، حيث أن المزيد والمزيد من السلع الاستهلاكية المصنعة التي تعيد إنتاج قوة العمل في البلدان الإمبريالية ينتجها عمال مستغلون للغاية في الدول ذات الأجور المنخفضة. تؤثر عولمة عمليات الإنتاج على العمال في الدول الإمبريالية بطريقتين أساسيتين. يُمكِّن الاستعانة بمصادر خارجية الرأسماليين من استبدال العمالة الداخلية ذات الأجور المرتفعة بعمالة جنوبية منخفضة الأجر، مما يعرض العمال في الدول الإمبريالية للمنافسة المباشرة مع العمال ذوي المهارات المماثلة ولكن بأجور أقل بكثير في الدول الجنوبية، بينما تنخفض أسعار الملابس والطعام وغيرها من المواد الجماعية. يحمي الاستهلاك مستويات الاستهلاك من هبوط الأجور ويضخم تأثير زيادة الأجور. حاول تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2007 الصادر عن صندوق النقد الدولي أن يوازن بين هذين التأثيرين، وخلص إلى: "على الرغم من انخفاض حصة العمالة [من الناتج المحلي الإجمالي]، فإن عولمة العمالة كما تجلى في الواردات الأرخص في الاقتصادات المتقدمة زادت من" حجم الكعكة "التي يجب تقاسمها بين جميع المواطنين، مما يؤدي إلى ربح صافٍ في إجمالي تعويضات العمال بالقيمة الحقيقية.[100] " بعبارة أخرى، يتم تقاسم وفورات التكلفة الناتجة عن الاستعانة بمصادر خارجية مع العمال في البلدان الإمبريالية. هذه ضرورة اقتصادية واستراتيجية واعية للطبقة العاملة وممثليها السياسيين وهي ضرورية للحفاظ على السلام الطبقي المحلي. إن قمع الأجور في الداخل، وليس في الخارج، من شأنه أن يقلل الطلب ويطلق العنان لقوى ركود كامنة. تفرض المنافسة في الأسواق على السلع الاستهلاكية للعمال بعض التخفيضات في التكاليف الناتجة عن زيادة استخدام العمالة ذات الأجور المنخفضة ليتم نقلها إليهم.

ربما كان أكثر الأبحاث المتعمقة حول هذا التأثير قد أجراها أستاذان من شيكاغو، كريستيان برودا وجون روماليس، اللذان أسسا "توافقًا" بين قاعدتي بيانات عملاقتين، إحداهما تتبع الكميات وتحركات الأسعار بين عامي 1994 و 2005 لمئات الآلاف استهلكت 55000 أسرة أمريكية سلعًا مختلفة، وصُنفت الواردات الأخرى إلى 16800 فئة منتجات مختلفة. استنتاجهم المركزي: "بينما يؤدي توسع التجارة مع البلدان ذات الأجور المنخفضة إلى انخفاض الأجور النسبية لغير المهرة في الولايات المتحدة، فإنه يؤدي أيضًا إلى انخفاض أسعار السلع التي يستهلكها الفقراء بكثرة. ونبين أن ومن المحتمل أن يؤدي هذا التأثير المفيد للسعر إلى تعويض التأثير النسبي السلبي القياسي للأجور ". ويقدرون أن الصين وحدها تمثل أربعة أخماس تأثير خفض التضخم الإجمالي للواردات الرخيصة، وقد ارتفعت حصتها من إجمالي

[100] - iMF، World Economic Outlook 2007، 179. أكد هذا الحكم السابق الصادر عن UNCTad بأن "الواردات المصنعة الأرخص سعراً في البلدان الصناعية ... ساعدت بشكل كبير في الحفاظ على مستويات الدخل وتقليل التضخم" (تقرير التجارة والتنمية 1999، 11)، وهو استنتاج ينص على المزيد بصراحة بقلم جين إم غروسمان وإستيبان روسي هانسبيرغ: "كانت زيادة النقل إلى الخارج قوة تعويضية دعمت الأجور الأمريكية." انظر صعود النقل إلى الخارج: إنه ليس نبيذًا للقماش بعد الآن (برينستون: مطبعة جامعة برينستون، 2006)، http://www.kc.frb.org/publicat/sympos/2006/pdf/grossman-rossi-hansberg.paper.0728.pdf، 28.
في دراسته لشركة وول مارت، يقول نيلسون ليشتنشتاين: "تجادل شركة وول مارت في أن ضغط الشركة الهبوطي على الأسعار يرفع مستوى المعيشة لجميع سكان الولايات المتحدة، مما يوفر للمستهلكين ما يزيد عن 100 مليار دولار كل عام، وربما ما يصل إلى 600 دولار سنويًا عند مكتب الخروج للأسرة العادية ... "هذه المدخرات هي شريان الحياة لملايين الأسر ذات الدخل المتوسط والمنخفض الذين يعيشون من يوم الدفع إلى payday، "يجادل Wal-Mart Ceo h. لي سكوت. "في الواقع، يمنحهم زيادة في كل مرة يتسوقون معنا". ليشتنشتاين، 2005، وول مارت: وجه رأسمالية القرن الحادي والعشرين (نيويورك: نيو برس).

واردات الولايات المتحدة خلال العقد من 6 إلى 17 في المائة، وأن "صعود التجارة الصينية ... وحدها يمكن أن تعوض حوالي ثلث الزيادة في عدم المساواة الرسمية التي شهدناها خلال هذه الفترة "[101].

والنتيجة التي يمكن استخلاصها من هذا المسح الموجز هي أن عولمة إنتاج المدخلات الوسيطة والسلع النهائية من ناحية وعولمة إنتاج قوة العمل من ناحية أخرى هما بعدين لظاهرة الاستعانة بمصادر خارجية. إنها تنتج تأثيرات متناقضة وتتفاعل بطرق معقدة. يجب دراستها بشكل منفصل وجماعي. إن الطابع العالمي المتزايد لعلاقات الإنتاج الاجتماعية والاعتماد المتبادل المتزايد بين العمال في مختلف البلدان والقارات يقوي بشكل موضوعي الطبقة العاملة العالمية ويسرع ظهورها كطبقة "لذاتها" وكذلك "بذاتها" تكافح من أجل ترسيخ سيادتها. ومع ذلك، لمواجهة هذا، يعتمد الرأسماليون بشكل متزايد على الانقسامات الإمبريالية ويستخدمونها لممارسة فرق تسد، لإجبار العمال في البلدان الإمبريالية على الدخول في منافسة مباشرة متزايدة مع العمال في البلدان ذات الأجور المنخفضة، مع استخدام الواردات الرخيصة التي تنتجها الشركات الكبرى. - عمالة جنوبية مستغلة لتشجيع الأنانية والاستهلاك وتقويض التضامن.

## عولمة عمليات الإنتاج

في المراحل الأولى من الثورة الصناعية، قبل الإدخال الواسع لآلات الطاقة، كانت المراحل المختلفة في معالجة المواد الخام إلى سلع نهائية تتم عادةً داخل مصنع واحد، وغالبًا ما تدعمها جيوش من العمال المحليين الذين يعملون على تجهيز المواد الخام للمعالجة النهائية. حفزت موجات الميكنة على مدى المائة عام التالية التركيز والتخصص، وعززت النمو داخل الحدود الوطنية لشبكات الإنتاج الأكثر تعقيدًا. بالنسبة لمعظم هذين القرنين، كانت التجارة الدولية تتكون من المواد الخام والسلع النهائية. لقد غيرت العولمة النيوليبرالية، من خلال توسيع الروابط في سلسلة الإنتاج وخلق القيمة عبر الحدود الوطنية، هذه الصورة بشكل عميق. كما أشار ويليام ميلبيرج في دراسة لمنظمة العمل الدولية، "بسبب عولمة الإنتاج، يختلف التصنيع اليوم عن السلع النهائية، والعملية التي تقودها الصادرات منذ 20 عامًا فقط"[102]. الاختلاف الكبير، "تحديد صناعة الإنتاج المعولم"؛ ليس أقل من ذلك، هو "الارتفاع في السلع الوسيطة في التجارة الدولية الشاملة، سواء تم ذلك داخل الشركات نتيجة للاستثمار الأجنبي المباشر أو من خلال التعاقد من الباطن على أساس تجاري." هذا لا يعني، مع ذلك، أن الاستعانة بمصادر خارجية يمكن تقليصها إلى التجارة في المدخلات الوسيطة - يجب أن يشمل مفهومنا أيضًا تصدير السلع التامة الصنع من البلدان ذات الأجور المنخفضة إلى الشركات والمستهلكين في البلدان الإمبريالية.

النظرية السائدة لم تجهز المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتصور ظاهرة التعهيد وقياسها. في أواخر عام 2007، قدر صندوق النقد الدولي أن "كثافة النقل إلى الخارج"، والتي تُعرَّف على أنها "حصة المدخلات الخارجة في الناتج الإجمالي:" زادت بشكل معتدل فقط منذ أوائل الثمانينيات. وتتراوح حصة المدخلات التي يتم نقلها إلى الخارج في الناتج الإجمالي من 12 في المائة في هولندا إلى حوالي 2-3 في المائة في الولايات المتحدة واليابان ..[103] " ومع ذلك فإن هذا التعريف يغفل تصدير المدخلات الوسيطة إلى الدول ذات الأجور المنخفضة للتجميع النهائي. يستثني أيضًا السلع التامة الصنع الموجهة للاستخدام كمدخلات من قبل الشركات الشمالية، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر والسلع الإلكترونية الأخرى، ويستثني السلع التامة الصنع الموجهة إلى العمال للاستهلاك[104] . وفقًا لتعريف صندوق النقد الدولي، لا يوجد أي من السلع العالمية الثلاث التي فحصتها في الفصل الأول سيُحسب في كثافة النقل إلى الخارج للدول التي تقدم شركاتها ومواطنوها الطلب النهائي. والنتيجة هي تقدير منخفض بشكل سخيف لمدى ووتيرة عولمة عمليات الإنتاج. ومما يزيد بشكل خاص تقدير صندوق النقد الدولي لكثافة النقل إلى الخارج للمصانع اليابانية - الفترة. يُعرف شكل التوقيع الياباني للاستعانة بمصادر خارجية باسم "التجارة الثلاثية"، حيث "تنتج الشركات اليابانية التي يقع مقرها الرئيسي في اليابان أجزاء معينة عالية التقنية في اليابان، قم بشحنها إلى مصانع في دول شرق آسيا لمراحل

---

[101] - Christian Broda and John romalis, 2008, Inequality and Prices: does China benefit the Poor in America?, http://faculty.chicagogsb.edu/christian.broda/website/research/unrestricted/Broda_Tradeinequality.pdf, 3.

[102] - william Milberg, 2004, The Changing Structure of International Trade Linked to Global Production Systems: What Are the Policy Implications? working Paper no. 33 (Geneva: Policy integration department, world Commission on the Social dimension of Globalization, international labor office), 38.

[103] - iMF 2007, World Economic outlook, 165.

[104] - السلع الاستهلاكية هي مدخلات في الإنتاج المحلي لسلعة خاصة جدًا: قوة العمل. إن الاستعانة بمصادر خارجية لإنتاج السلع الاستهلاكية يعني عولمة إنتاج قوة العمل، وهي حقيقة بالغة الأهمية لنظرية القيمة للإمبريالية. نوقشت جوانب مختلفة من هذه الظاهرة في فصول مختلفة من هذا الكتاب.

الإنتاج كثيفة العمالة بما في ذلك التجميع ثم شحن المنتجات النهائية إلى الأسواق الغربية أو العودة إلى اليابان[105]. تطور هذا النمط بعد اتفاق بلازا عام 1985، عندما استجاب المصنعون اليابانيون للانخفاض الحاد في القدرة التنافسية الناتج عن ارتفاع قيمة الين عن طريق نقل عمليات الإنتاج كثيفة العمالة إلى البلدان المجاورة ذات الأجور المنخفضة[106]، "يشار إليها غالبًا باسم" التفريغ " من الصناعة اليابانية، ومع ذلك، فإن صندوق النقد الدولي يحسب أن كثافة النقل إلى الخارج في اليابان لا تكاد تذكر بنسبة 2-3 في المائة.

عيب آخر في نهج صندوق النقد الدولي هو أنه لا يأخذ في الحسبان من أين تأتي هذه المدخلات المستوردة. يكتشف نسبة مستقرة إلى حد ما من المدخلات المستوردة إلى إجمالي المدخلات، لكن هذا يخفي تحولًا كبيرًا نحو الموردين ذوي التكلفة المنخفضة في البلدان منخفضة الأجور. أفاد ثلاثة باحثين في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أنه "في حين أن الواردات الوسيطة إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ككل من الصين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا قد ارتفعت بشكل حاد (كنسبة من إجمالي واردات التصنيع)، فقد تم تعويض ذلك بتخفيضات في الواردات الوسيطة من بلدان أخرى" - " البلدان الأخرى "كونها دولاً غنية أخرى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[107]. صناعة السيارات الأمريكية، التي تستورد أكثر من 25 في المائة من مدخلاتها، أكثر من أي قطاع صناعي آخر، تقدم مثالاً واضحًا على ذلك[108]. تكشف قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة (TiVA) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أنه في عام 1995 استوردت صناعة السيارات الأمريكية أربعة أضعاف القيمة المضافة للسيارات من كندا من المكسيك، وزادت بنسبة 10 في المائة فقط في عام 2005، وبحلول عام 2009، وهو آخر عام استوردت فيه حسب البيانات المتوفرة، فقد تفوقت المكسيك على كندا لتصبح مصدرًا لقيمة مضافة للسيارات تزيد بنسبة 48 في المائة عن جارتها الشمالية للولايات المتحدة - وهو مؤشر مذهل على الكيفية التي أدت بها الأزمة الاقتصادية العالمية إلى تسريع التحول نحو الجنوب للإنتاج[109]. أكثر وضوحًا ولكن للسلوك الغريب لشركات السيارات غير الأمريكية التي أقامت نفسها في الولايات المتحدة للفوز بحصة من السوق الأمريكية. كما أشارت دراسة للبنك الدولي، "الحساسية السياسية ... تفسر سبب عدم تركيز شركات صناعة السيارات اليابانية والألمانية والكورية في أمريكا الشمالية إنتاجها في المكسيك، على الرغم من انخفاض تكاليف التشغيل واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة ،" في حين أن عمالقة السيارات في الولايات المتحدة، والذين من الواضح أنهم أقل وطنية من المستهلكين الأمريكيين، ينقلون المزيد والمزيد من إنتاجهم إلى الجانب الآخر من ريو غراندي[110].

من الطرق البديلة والمستخدمة على نطاق واسع لتقدير حجم الاستعانة بمصادر خارجية قياس حصة التجارة داخل الشركة في إجمالي التجارة الدولية. هذا هو نقيض نهج صندوق النقد الدولي، لأنه يلتقط كلاً من المدخلات الوسيطة والسلع التامة الصنع، لكن لا مكان له للعلاقات طويلة المدى التي تزداد أهمية بين الشركات الشمالية ومورديها الجنوبيين[111]. يعلق بيتر ديكن قائلاً: "للأسف لا توجد إحصائيات شاملة وموثوقة عن التجارة داخل الشركة. الرقم التقريبي هو أن ما يقرب من ثلث إجمالي التجارة العالمية داخل الشركة على الرغم من ... قد يكون هذا أقل تقديرًا بدرجة

[105] - richard Baldwin, 2006, Globalization: The Great Unbundling(s), economic Council of Finland, http://appli8.hec.fr/map/files/globalizationthegreatunbundling(s).pdf, 23.

[106] - اشتملت اتفاقية بلازا على موافقة منافسي الولايات المتحدة على المساعدة في هندسة انخفاض القيمة النسبية للدولار، وبالتالي تحفيز الولايات المتحدة الصادرات الانتعاش الاقتصادي. وعود الحكومة بتعزيز النمو وزيادة الوصول إلى سوق الولايات المتحدة. في العامين التاليين لاتفاقية بلازا، تضاعفت قيمة الين الياباني تقريبًا، مما أدى إلى تدمير القدرة التنافسية اليابانية وخلق الظروف للانهيار الاقتصادي الياباني في عام 1990. وبالتالي ساعد اتفاق بلازا في إرساء الأساس لظهور اقتصاد الولايات المتحدة. الاقتصاد ولأزمة الانكماش التي فرضت اليابان في قبضتها منذ ذلك الحين.

[107] - Margit Molnar, nigel Pain, and daria Taglioni, 2007, The Internationalization of Production, International outsourcing and Employment in the oECd, economics department working Paper no. 561, 11.

[108] - Milberg and winkler, Economic and Social Upgrading in Global Production Networks, 41.

[109] - بيانات من قاعدة بيانات "التجارة في القيمة المضافة" التابعة لمنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي توضح قيمة الصادرات وصافي المدخلات المستوردة، وبالتالي توفر صورة أكثر دقة للتجارة بين الدول.

[110] - Johannes Van Biesebroeck and Timothy J. Sturgeon, 2010, “effects of the 2008-09 Crisis on the automotive industry in developing Countries,” in Global Value Chains in a Post-Crisis World, A development Perspective (washington, dC: world Bank), 214.

[111] - للحصول على مراجعة مفيدة للأدبيات حول طرق تقدير مدى الاستعانة بمصادر خارجية، انظر João amador and Sónia Cabral، 2014، Global Value Chains: Surveying Drivers، Measures and Impacts، Working Paper 3/214، Banco de Portugal، http: // www.bportugal.pt/pt-PT/BdP percent20Publicaes percent20de percent20investigao / wp20143.pdf

كبيرة .. [112]" اقتصاديي برينستون، جين غروسمان وإستيبان روسي هانسبيرغ، أكثر فائدة، حيث أفادوا أنه" في عام 2005، شكلت تجارة الأطراف ذات الصلة [أي داخل الشركة] 47 في المائة من واردات الولايات المتحدة ... وقد ارتفع هذا الجزء بشكل متواضع منذ عام 1992، عندما كانت 45 في المائة بالفعل ..[113] " هذا الارتفاع المتواضع يخفي إعادة توجيه مثيرة لهذه التجارة نحو الاقتصادات ذات الأجور المنخفضة:" شكلت الواردات من الأطراف ذات الصلة [أي الشركات التابعة] 27 في المائة من إجمالي واردات الولايات المتحدة من كوريا في عام 1992، و 11 في المائة من إجمالي واردات الولايات المتحدة من الصين. وبحلول عام 2005، ارتفعت هذه الأرقام إلى 58 في المائة و 26 في المائة على التوالي ".

بمراجعة هذه المحاولات لتحديد حجم الاستعانة بمصادر خارجية للإنتاج، أشار ويليام ميلبرج إلى أن "معظم المحاولات لقياس حجم ظاهرة التفكك الرأسي قد استحوذت على أجزاء فقط من العملية. ويركز بعض المحللين على الواردات داخل الشركة والبعض الآخر على استيراد المواد الوسيطة. البضائع سواء كانت داخل الشركة أو بطول الذراع[114] . ومع ذلك، فإن الصورة الإجمالية للاستعانة بمصادر خارجية يتم التقاطها من خلال مجموعة واحدة من البيانات الشاملة والمتاحة بسهولة - الصادرات المصنعة من الدول ذات الأجور المنخفضة إلى الدول الإمبريالية ككل. يشرح Milberg و Winkler، في دراسة عن تأثير الأزمة على شبكات الإنتاج العالمية، المنطق البسيط والقوي وراء هذا النهج:

مقاييس النقل إلى الخارج القياسية تلتقط مدخلات التجارة فقط. . . [حتى الآن] معظم نشاط الاستيراد في سلاسل التوريد العالمية يتعلق بالسلع التامة الصنع. في الواقع، إن الغرض من نقل الشركات إلى الخارج، سواء كان ذلك عن بُعد أو من خلال شركات تابعة أجنبية، هو على وجه التحديد السماح للشركة بالتركيز على "اختصاصها الأساسي"، مع ترك الجوانب الأخرى من العملية، بما في ذلك الإنتاج في كثير من الأحيان، للآخرين. العديد من شركات "التصنيع" الآن لا تصنع أي شيء على الإطلاق. أنها توفر تصميم المنتج والعلامة التجارية، والتسويق، والخدمات اللوجستية لسلسلة التوريد، وخدمات الإدارة المالية. وبالتالي، فإن البديل للنقل إلى الخارج قد يكون ببساطة الواردات من البلدان النامية[115].

وفقًا لهذا المقياس الواسع لنقل البضائع إلى الخارج، "تشكل واردات البلدان النامية أكثر من نصف إجمالي واردات اليابان (68 في المائة) والولايات المتحدة (54 في المائة)، بينما تتراوح البلدان الأوروبية من 23 في المائة في المملكة المتحدة إلى 13 في المائة فقط في الدنمارك"[116]: يجب أن يكون مؤهلاً بطريقتين: أولاً، تعكس واردات المواد الخام والمواد الغذائية من البلدان النامية النمط التقليدي لما قبل الليبرالية الجديدة للتجارة بين الشمال والجنوب، ولا تتوافق بشكل عام مع العمالة الرخيصة - البحث عن الاستعانة بمصادر خارجية. ثانيًا، لا ينشأ جزء صغير ولكن مهم من الصادرات المصنعة للدول النامية من علاقات الاستعانة بمصادر خارجية التي تسيطر عليها الشركات الإمبريالية الرائدة ولكن من التنمية الصناعية المحلية. صناعة الطيران البرازيلية وصناعات الألواح الشمسية وتوربينات الرياح في الصين أمثلة على هذا. ولكن، كما سنرى بمزيد من التفصيل في الفصل التالي الذي يناقش هيكل التجارة العالمية، فإن هذه الصادرات ذات القيمة المضافة الأعلى تشكل جزءًا صغيرًا من (و) التجارة الشاملة بين الجنوب والشمال. مع هذه المحاذير، إذن، يمكننا أن نتفق مع Milberg و Winkler ونعتبر الواردات المصنعة من قبل البلدان الإمبريالية من

---

[112] - Peter dicken, 2007, Global shift—mapping the changing contours of the world economy (fifth edition) (london: Sage Publications ltd.), 38.

[113] - "واردات الأطراف ذات الصلة. . . تمثل أكثر من 60 في المائة من إجمالي وارات الولايات المتحدة. الواردات من المكسيك في عام 1992. " غروسمان وروسي هانسبيرغ، صعود النقل إلى الخارج: إنه ليس نبيذًا من أجل القماش بعد الآن، 8-9. تشمل واردات الأطراف ذات الصلة تلك إلى الشركات التابعة في الولايات المتحدة من خارج الولايات المتحدة. الشركات، على سبيل المثال الولايات المتحدة. الشركات التابعة لشركات السيارات اليابانية. ظلت أمريكا اللاتينية تتميز باستخراج الموارد بدلاً من الاستعانة بمصادر خارجية، مع استثناء هام لبرنامج Maquiladora الأمريكي المكسيكي.

[114] - ويليام ميلبرج، 2008، "تغيير مصادر واستخدامات الأرباح: استدامة الولايات المتحدة. الأمولة مع سلاسل القيمة العالمية، "الاقتصاد والمجتمع 3/37: 420-51. يستخدم "التفكك العمودي" أو "التفكك الرأسي" أحيانًا للإشارة إلى الاستعانة بمصادر خارجية لمهام الإنتاج الداخلية سابقًا، والفكرة هي أن الروابط الرأسية داخل الشركة يتم استبدالها بروابط أفقية بين شركات مستقلة متساوية رسميًا.

[115] - ويليام ميلبرج وديبورا وينكلر، 2012، "التجارة والأزمة والانتعاش: إعادة هيكلة سلاسل القيمة العالمية"، في سلاسل القيمة العالمية في عالم ما بعد الأزمة، منظور إنمائي (واشنطن العاصمة: البنك الدولي)، 29؛ تركيزي. اقترح Milberg هذا لأول مرة في عام 2008 ("تغيير مصادر واستخدامات الأرباح"): "العديد من شركات" التصنيع "الآن لا تقوم بأي تصنيع على الإطلاق، وتقدم فقط تصميم العلامة التجارية والتسويق وسلسلة التوريد وخدمات الإدارة المالية. وبالتالي فإن المقياس الأفضل للاستعانة بمصادر خارجية قد يكون ببساطة هو الواردات من البلدان ذات الأجور المنخفضة "(425).

[116] - ميلبيرج ووينكلر، "التجارة والأزمة والانتعاش"، 30. ترجع حصة الدول الأوروبية المنخفضة نسبيًا، جزئيًا، إلى حقيقة أن التجارة بين الدول الأوروبية تُحسب كتجارة خارجية، ولكن ليس كذلك التجارة بين الشركات في مختلف الولايات المتحدة.

البلدان ذات الأجور المنخفضة ككل مجموعة من العلاقات المتنوعة بين التعهيد والتوريد إلى الخارج، والتي تتجلى في أنواع مختلفة من سلاسل القيمة العالمية. ارتفعت حصة البلدان النامية من واردات الدول الإمبريالية المصنعة منذ عام 1980، أي أكثر من ثلاثة أضعاف نصيبها من الكعكة التي تضاعفت أربع مرات في العقود الثلاثة اللاحقة. في دراسة نشرتها الأونكتاد في عام 2013، وجد راشمي بانجا أن 67 في المائة من إجمالي القيمة المضافة المتولدة في سلاسل القيمة العالمية يتم التقاطها من قبل الشركات الموجودة في الدول الغنية؟[117]

إن الشركات عبر الوطنية، التي يقع مقر معظمها في البلدان الإمبريالية ويملكها الرأسماليون المقيمون في تلك البلدان، هي المحرك الأعلى لعولمة الإنتاج. تأخذ علاقتها بعمليات الإنتاج في البلدان منخفضة الأجور شكلين أساسيين: علاقة "داخلية" بين الشركة الأم وفرعها في الخارج، كما هو الحال في الاستثمار الأجنبي المباشر، أو علاقة "على أسس تجارية" مع الموردين المستقلين رسميًا - وهو أمر مهم. التمييز الذي سيتم فحصه في الفصل التالي. أشكالها المتنوعة، ومشاكل التعريف، وعدم توافر البيانات تعني أن الحصول على قياس دقيق لحجم الاستعانة بمصادر خارجية محفوف بالصعوبات. ومع ذلك، يقدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن "حوالي 80 في المائة من التجارة العالمية (من حيث إجمالي الصادرات) مرتبطة بشبكات الإنتاج الدولية للشركات عبر الوطنية ..[118]" ويشير تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013 الصادر عن الأونكتاد إلى مدى هذا التحول، والذي يقدر أن " حوالي 60 في المائة من التجارة العالمية .. تتكون من تجارة السلع والخدمات الوسيطة التي يتم دمجها في مراحل مختلفة من عملية إنتاج السلع والخدمات للاستهلاك النهائي[119].

في الختام، يجب التفكير في تصدير السلع المصنعة بين الجنوب والشمال ككل ليس كتجارة ولكن كتعبير عن عولمة الإنتاج، وهذا بدوره لا يجب أن يُنظر إليه على أنه إعادة ترتيب تقني للآلات و مدخلات أخرى، ولكن كتطور للعلاقة الاجتماعية، أي علاقة الاستغلال بين رأس المال والعمل. تستمر المنافسة الدولية بين الشركات لزيادة الأرباح وحصة السوق وقيمة المساهمين، لكن مصير كل عامل لم يعد مرتبطًا بثروات صاحب العمل؛ على العكس من ذلك، فإن أرباب العمل الباقين على قيد الحياة هم أولئك الذين يستبدلون موظفيهم بعمالة أجنبية أرخص.

يمكن التفكير في عملية الإنتاج على أنها تسلسل أو تصميم رقصات لأعمال خرسانية مختلفة، حيث تعني "المهمة" مهمة إنتاج؛ مثل العمل الذي ينفق في إنتاج السلع، فإن "الصناعة" هي المكان الذي يحدث فيه ذلك. من السمات اللافتة للنظر لعولمة الإنتاج النيوليبرالية الاستعانة بمصادر خارجية للقطاعات الفردية وروابط عمليات الإنتاج، مما يؤدي بالمحللين إلى الحديث عن تجزئة الإنتاج، أو "تشتيت سلسلة القيمة"، كما وصفها بول كروغمان في كثير من مقال علق عليه[120]. المفهوم القديم لتجارة المواد الخام للسلع التامة الصنع بين الشمال والجنوب بحاجة ماسة إلى التحديث. تصور فكرة بالدوين عن "تجارة المهام" تغيرًا في طبيعة المنافسة العالمية، "التي كانت في السابق بين الشركات والقطاعات في دول مختلفة، [ولكن] تحدث الآن بين العمال الأفراد الذين يؤدون مهام مماثلة في دول مختلفة ..[121]" هذا يظهر تطورًا في علاقة رأس المال والعمل، والتي تأخذ بشكل متزايد شكل العلاقة بين رأس المال الشمالي والعمل الجنوبي. قبل تحولات العصر النيوليبرالي، عندما كانت المنافسة تتكون من شركات تنتج سلعًا نهائية مختلفة، كانت الأجور النسبية وأمن توظيف العمال في البلدان الإمبريالية تعتمد على دفاع صاحب العمل عن حصتها في السوق ومشروطًا بخطر التكرار الناتج عن الإدخال. من التكنولوجيا الموفرة للعمالة. قبل عصر الليبرالية الجديدة، كلما كانت الشركات عبر الوطنية أكثر نجاحًا وهيمنة، زاد عدد الموظفين المباشرين الذين تركزت عليهم في المصانع المحلية. تشير "تجارة المهام" إلى أن أصحاب العمل الآن لديهم طريقة بديلة لجعل موظفيهم زائدين عن الحاجة، وهي طريقة بديلة لخفض تكاليف الإنتاج، من خلال الاستعانة بمصادر خارجية للمهام الفردية، أي الوظائف، حيث تكون الأجور أقل بكثير. الآن، الشركة عبر الوطنية الناجحة هي التي قامت بالاستعانة بمصادر خارجية للإنتاج للبلدان ذات الأجور المنخفضة ولا تفعل سوى أقل قدر ممكن. لقد حلت شركة Apple محل جنرال موتورز من حيث القيمة السوقية من خلال المضي قدمًا في الطريق الذي تسير فيه

---

[117] - rashmi Banga, 2013, Measuring Value in Global Value Chains, unCTad Background Paper no. rvc-8, 14.

[118] - استمرارًا لذلك، يسرد UNCTAD ثلاثة أشكال: "إما كتجارة داخل الشركة، من خلال NEMs [الأساليب غير المتعلقة بالأسهم] (والتي تشمل، من بين أمور أخرى، التصنيع التعاقدي، والترخيص، والامتياز)، أو من خلال المعاملات التجارية التي تنطوي على TnC. " تقرير الاستثمار العالمي 2013، 135.

[119] - ibid., 122.

[120] - Paul Krugman, 1995, Growing World Trade: Causes and Consequences, Brookings Papers on economic activity, http://www.brookings.edu/~/media/Projects/BPea/1995-1/1995a_bpea_krugman_cooper_srinivasan.PdF, 327–77.

[121] - Baldwin, Globalization: The Great Unbundling(s), 5.

جنرال موتورز نفسها. وبالتالي، فإن المنافسة بين العمال تزداد حدة وتصبح أكثر مباشرة، وهي أقل وأقل وظيفة بسيطة لقدرة الشركة التنافسية.

## التصنيع الموجه نحو التصدير: انتشار واسع أم قليل التركيز؟

منذ ما يقرب من نصف قرن، كان التصنيع الموجه للتصدير هو الخيار الرأسمالي الوحيد للبلدان الفقيرة التي لا تمتلك موارد طبيعية وفيرة[122]. ومع ذلك، هناك وجهة نظر واسعة الانتشار مفادها أن النمو في البروليتاريا الصناعية الجنوبية يتركز بشكل كبير في عدد صغير من الدول الجنوبية، وتحديداً الصين، "المورد المفضل في جميع سلاسل القيمة العالمية كثيفة العمالة تقريبًا ،[123]" وحفنة من الآخرين. يجادل أجيت غوس، كبير الاقتصاديين في منظمة العمل الدولية، بأن "ما يبدو أنه تغيير في نمط التجارة بين الشمال والجنوب هو في جوهره تغيير في نمط التجارة بين البلدان الصناعية ومجموعة من 24 دولة نامية... . وعلى النقيض من ذلك، ظل باقي العالم النامي يعتمد بشكل كبير على تصدير السلع الأولية[124]. ويواجه "الباقي"، الذين يضمون أكثر من 107 بلدان نامية "، استبعادًا عالميًا بمعنى أنهم أصبحوا على نحو متزايد جهات فاعلة غير ذات أهمية في السوق العالمية. ..[125] "ومع ذلك، فإن الـ 24 دولة التي ذكرت تقارير Ghose "حولت قاعدة صادراتها من السلع الأولية إلى المصنوعات" تشمل ثمانية من الدول الجنوبية العشر الأكثر اكتظاظًا بالسكان، والتي تضم 76 بالمائة من إجمالي سكان الجنوب العالمي. من بين الدول الجنوبية العشر الأكثر اكتظاظًا بالسكان، تتلقى نيجيريا فقط من صادرات السلع الأولية أكثر مما تحصل عليه من المصنوعات[126] . بالإضافة إلى ذلك، بذلت العديد من الدول الأصغر الأخرى جهودًا شجاعة لإعادة توجيه الاقتصادات لتصدير المصنوعات واستضافة جيوب التصنيع، والمعروفة أيضًا باسم مناطق معالجة الصادرات، والتي تمارس تأثيرًا قويًا ومشوهًا على اقتصاداتها الوطنية.

تم تصوير تحول الإنتاج باتجاه الجنوب خلال حقبة الليبرالية الجديدة بشكل لافت للنظر في الأشكال 2.1 و 2.2 و 2.3. يوضح الخط الثابت في الشكل 2.1 أن حصة دول الجنوب من الصادرات العالمية للسلع المصنعة بدأت في الارتفاع المطرد في أواخر الستينيات. ازداد صعودها في النصف الثاني من السبعينيات، حيث ارتفعت من حوالي 5 في المائة في فترة ما قبل العولمة إلى 30 في المائة بحلول العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. يحلل الشكل 2.2 هذا التتبع لإظهار حصة الدول النامية في أوروبا واليابان وواردات الولايات المتحدة المصنعة. تظهر الآثار بالنسبة لليابان والولايات المتحدة زيادة كبيرة في وارداتهما المصنعة من البلدان ذات الأجور المنخفضة، حيث ارتفعت من حوالي 10 إلى 45 في المائة في حالة الولايات المتحدة وإلى ما يقرب من 60 في المائة في حالة اليابان، وهي نتائج تجعل تقديرات صندوق النقد الدولي لكثافة الاستعانة بمصادر خارجية ثابتة في اليابان المذكورة أعلاه تبدو سخيفة[127].

يظهر التتبع الثاني في الشكل 2.1 (الخط المكسور) أن حصة السلع المصنعة في إجمالي صادرات الدول النامية قد بدأت في صعودها المذهل حوالي عام 1980، حيث ارتفعت من 20 في المائة في ذلك العام إلى أكثر من 60 في المائة في عقد واحد بالكاد. ثم استقر عند هذا المستوى الأعلى بكثير، وانحدر منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مما يعكس ازدهار أسعار السلع الأولية وتدهور شروط التبادل التجاري. الشكل 2.3 (صفحة 54) يقسم هذا إلى مناطق مختلفة، ويكشف عن الطابع الواسع الانتشار والمتفاوت للتحول من تصدير المواد الخام والمواد الغذائية إلى

---

[122] - أثبتت كوبا وجود الخيار الاشتراكي، حيث نجت ثورتها أكثر من نصف قرن من الحروب الاقتصادية والإرهاب والتخريب التي دبرتها حكومات الولايات المتحدة الأمريكية المتعاقبة. لقد دفع الكوبيون ثمناً باهظاً لتحديهم، ومع ذلك فهم يتمتعون بمتوسط عمر متوقع أعلى، ووفيات أطفال أقل، وإمكانية أكبر للحصول على التعليم والثقافة من جارهم القوي في الشمال. للحصول على وصف ممتاز لقوة الثورة الكوبية، انظر إميلي موريس، 2014، "كوبا غير متوقعة" New Left Review 88: 5–45، متاح على -http://newleftreview.org/ii/88/emily-morris unlimited -كوبا.

[123] - Gary Gereffi، 2005، النقل الجديد للوظائف والتنمية العالمية، محاضرات ilo Social Policy. (جنيف: منشورات ilo)، متاح على http://library.fes.de/pdffiles/gurn/00062.pdf، 18. تغير الوضع إلى حد ما في العقد الذي أعقب نشر هذا الكتاب - سعت شركات التكنولوجيا الوطنية بشكل متزايد إلى تحقيق أجور أقل حققت الدول المضيفة مثل فيتنام وكمبوديا وبنجلاديش والصين بعض النجاحات المحدودة في جهودها للانتقال إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى.

[124] - ajit K. Ghose, 2005, Jobs and Incomes in a Globalizing World (new delhi: Bookwell), 12.

[125] - ibid., 14.

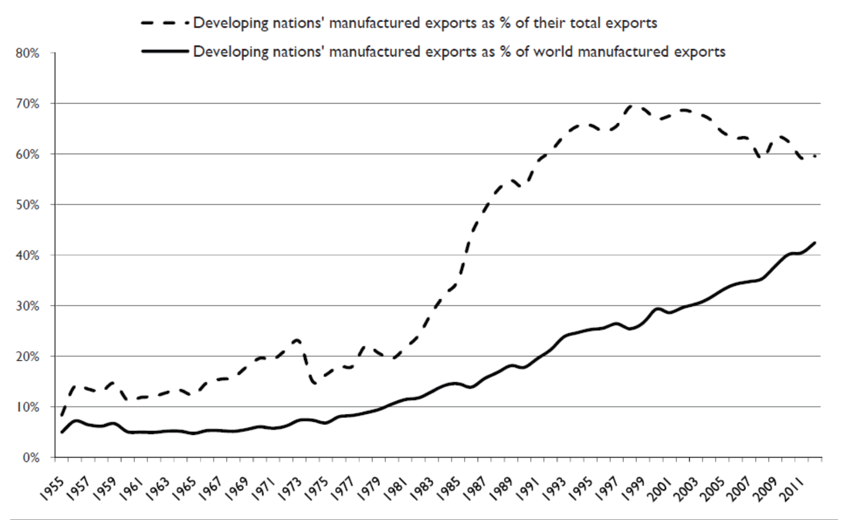
[126] - بعد نيجيريا، فإن الدول النامية الثلاث التالية الأكثر اكتظاظًا بالسكان والتي تقل صادراتها المصنعة عن نصف إجمالي الصادرات هي إثيوبيا وإيران وميانمار.

[127] - تم الحصول على تتبع أوروبا من خلال طرح الواردات المصنعة داخل منطقة اليورو من إجمالي منطقة اليورو.

السلع المصنعة. إذا تم تقسيم المناطق المختلفة إلى دول فردية، فسنجد، كما يقول جوس، أن العديد من الدول الصغيرة لم تتبع هذا النمط من التنمية، ومع ذلك فإن الصورة العامة واضحة[128].

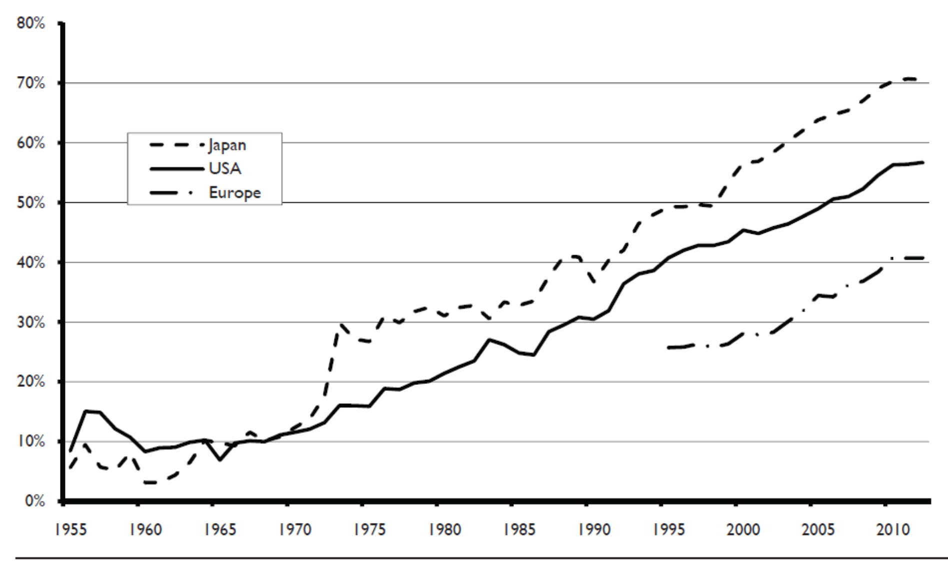
يظهر صعود الصين في تتبع منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، والتي تعد أكبر مكوناتها إلى حد بعيد. هناك تفاصيل أخرى مثيرة للاهتمام في الرسم البياني - على سبيل المثال، كانت الصادرات المصنعة كحصة من إجمالي الصادرات من جنوب آسيا، والتي تشمل الهند وباكستان وبنغلاديش وسريلانكا، مرتفعة حتى في عام 1980. أثر أفريقيا (البيانات فقط من عام 1996) يوضح أن القارة لم تقم بالانتقال إلى التصنيع الموجه للتصدير - على العكس من ذلك، فقد تعرضت صناعاتها الخفيفة المحلية للدمار بسبب المنافسة من الصين والدول الآسيوية الأخرى ويُفسَّر أثر الشرق الأوسط، الذي يُسهم فيه المصنّعون بأصغر مساهمة في إجمالي الصادرات، من خلال وزن النفط في إجمالي صادرات المنطقة - وبالتالي فإن درجته المنخفضة هي علامة على وفرة الثروة (وهذا ليس بالطبع، يتم تقاسمها بالتساوي بين مختلف دول الشرق الأوسط)، وليس، كما في حالة إفريقيا، علامة على الفقر.

**الشكل 2.1: تنمية تجارة المصنوعات في الاقتصادات**




Source: UNCTAD Handbook of Statistics.

**الشكل 2.2: حصة الدول النامية من واردات الدول المتقدمة المصنعة**

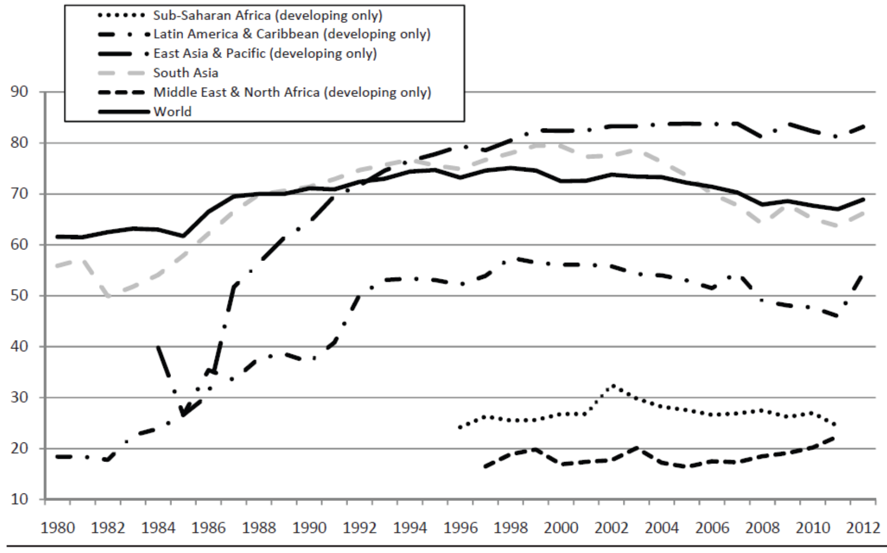



Source: UNCTAD, Handbook of Statistics Archive: Network of exports by region and commodity group, historical series (available at http://stats.unctad.org/handbook/ReportFolders/ReportFolders.aspx).

---

[128] - تذكر، أثناء دراستك للشكل 2.4، أنه يُظهر التكوين المتغير لصادرات دول الجنوب ولا يكشف عن أي شيء عن حجمها المطلق، والذي، بصرف النظر عن الانخفاض في عام 2008، نما بقوة طوال الفترة بأكملها.

**شكل 2.4 : الصادرات المصنعة كنسبة مئوية من صادرات البضائع، ب**




Source: World Bank, World Development Indicators, July 2015.

مناطق تجهيز الصادرات (EPZs)

يوفر انتشار مناطق تجهيز الصادرات، الموجود الآن في أكثر من 130 دولة، دليلاً آخر على أنه على الرغم من أن التنمية الصناعية في الجنوب العالمي قد تكون غير متساوية التوزيع، إلا أنها منتشرة على نطاق واسع. كما أنه يضيف مزيدًا من التفاصيل إلى روايتنا عن الشهية النهمة للشركات عبر الوطنية الإمبريالية للتوظيف فائق المرونة والأجور المنخفضة حيث يتم وضع جميع احتياجاتهم على السجادة و"عبء الطبيعة الدورية للطلب يقع على عاتق العمال. "[129]

وفقًا للبنك الدولي، فإن منطقة معالجة الصادرات (EPZs) هي "منطقة صناعية، عادة ما تكون منطقة مسيجة من 10 إلى 300 هكتار، وتتخصص في التصنيع للتصدير. فهي توفر للشركات ظروف التجارة الحرة وبيئة تنظيمية ليبرالية.[130]"

تظهر منطقة تجهيز الصادرات الخصائص التالية: "الواردات المعفاة من الرسوم الجمركية من المدخلات الأولية والمتوسطة والسلع الرأسمالية. . . يتم تبسيط الروتين. . . غالبًا ما تكون قوانين العمل أكثر مرونة من. . . في السوق المحلية. . . امتيازات ضريبية سخية وطويلة الأجل. . . البنية التحتية أكثر تقدما مما كانت عليه في أجزاء أخرى من البلاد. . . . دعم المرافق والإيجارات أمر شائع"[131]. قائمة طويلة، لكنها غير مكتملة بشكل غريب - "قوانين العمل المرنة" هي تعبير ملطف عن العداء شبه الشامل للنقابات العمالية. لم يُذكر ميل المستثمرين في مناطق تجهيز الصادرات إلى عمالة الإناث - فالغالبية العظمى من القوى العاملة من النساء على الدوام (انظر الفصل 4 لمزيد من المعلومات حول هذا)، ولا يعتبر أي منهما العامل الأكثر أهمية على الإطلاق، بل سبب وجود مناطق تجهيز الصادرات -انخفاض الأجور.

لعبت مناطق تجهيز الصادرات بأشكالها المختلفة ولا تزال تلعب دورًا رئيسيًا في السباق التنافسي للتصنيع الموجه للتصدير. لم يتم العثور عليها الآن في الغالبية العظمى من الدول الجنوبية فحسب، بل أصبحت سماتها الكلاسيكية معممة: لقد قطعت العولمة النيوليبرالية شوطًا طويلاً نحو تحويل الجنوب العالمي بأكمله إلى منطقة معالجة تصدير واسعة. كما علق ويليام ميلبيرج، "لقد تضاءل التمييز بين النشاطات خارج منطقة تجهيز الصادرات في العديد من البلدان حيث

[129] - dostani Madani, 1999, A Review of the Role and Impact of Export Processing Zones, Policy research working Paper 2238 (washington, dC: world Bank), 44.
[130] - world Bank, 1992, Export Processing Zones, PrS 20, industry development division (washington, dC: world Bank), 7.
[131] - world Bank, 1998, Export Processing Zones, Premnotes 11, http://www1.worldbank.org/prem/PreMnotes/premnote11.pdf, 1.

اتسعت سياسات التحرير في منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الإقليمية[132]! ومع ذلك، فإن مناطق تجهيز الصادرات قد شهدت نموًا متسارعًا بعيدًا عن الانخفاض في الأهمية، أي أن الأعداد المستخدمة تضاعفت ثلاث مرات تقريبًا بين عامي 1997 و 2006، وهو آخر عام توجد به إحصاءات، عندما تم توظيف 63 مليون عامل في مناطق تجهيز الصادرات الواقعة في 132 دولة. وتشير دراسة ميلبيرج عن مناطق تجهيز الصادرات إلى مجموعة مختارة من الاقتصادات، وكشفت أن مناطق تجهيز الصادرات كانت مسؤولة في عام 2006 عن 75 في المائة أو أكثر من عائدات الصادرات في كينيا وماليزيا ومدغشقر وفيتنام وجمهورية الدومينيكان وبنغلاديش، بينما حصلت الفلبين والمكسيك وهايتي والمغرب على 50 إلى 60 في المائة من الصادرات من مناطق تجهيز الصادرات. ومع ذلك، لا تزال هناك فوارق كبيرة بين المناطق . تشير قاعدة بيانات العمالة في مناطق تجهيز الصادرات التابعة لمنظمة العمل الدولية إلى أن منطقة آسيا البالغ عددها 900+ توظف 53 مليون عامل، 40 مليون منهم في الصين و 3.25 مليون. ن بنغلاديش. تم توظيف 10 ملايين عامل آخر في مناطق تجهيز الصادرات في أماكن أخرى من العالم، و 5 ملايين في المكسيك وأمريكا الوسطى، ومليون آخر أو نحو ذلك في كل من إفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا الوسطى. أمريكا الجنوبية متأخرة، حيث يعمل نصف مليون عامل في مناطق تجهيز الصادرات.

على الرغم من أن الصين لا تزال الدولة المضيفة الأكثر أهمية، إلا أن مناطق تجهيز الصادرات كانت تنمو بشكل أسرع في البلدان الأخرى ذات الأجور المنخفضة: 80 في المائة من العمالة في مناطق تجهيز الصادرات كانت من نصيب الصين في عام 1997، وانخفضت إلى 63 في المائة في 2005-2006.[133] "بعد الصين، أكبر منطقة تجهيز الصادرات. صاحب العمل هو بنغلاديش، مع 3.25 مليون موظف في 2005-2006.

منذ إنشائها، كانت مناطق تجهيز الصادرات محط جدل حاد، وتم تحديدها من قبل العلماء والناشطين المتأثرين بالقسم الدولي الجديد لمدرسة العمل باعتبارها مثالًا للاستغلال الجامح للعمالة منخفضة الأجر من قبل الشركات عبر الوطنية[134]. في دراسة استقصائية لمنظمة العمل الدولية نُشرت في عام 2007، خلص ميلبرغ إلى أنه "على الرغم من وجود مناطق تجهيز الصادرات - لأكثر من 30 عامًا في بعض الحالات - هناك حالات قليلة جدًا لعبت فيها مناطق تجهيز الصادرات دورًا مهمًا في تحقيق ... أهداف التنمية المباشرة"[135]، وحذر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) في عام 2004 من أن تصنيع مناطق تجهيز الصادرات يعيد إنتاج أشكال استعمارية من "النمو الذي يقوده الجيوب" حيث يوجد "قطاع غني نسبيًا لتصدير السلع الأساسية، مرتبط جيدًا بالطرق والموانئ ويدعمه الخدمات الإضافية، جنبًا إلى جنب مع المناطق النائية الكبيرة غير المطورة. حيث يعيش غالبية السكان "[136].

أثار الفشل العام لمناطق تجهيز الصادرات في تحفيز التنمية الاقتصادية خارج المناطق، والتي عادة ما تستورد جميع المدخلات باستثناء العمالة ودفع ضرائب قليلة أو معدومة للحكومات المضيفة، مزيدًا من الجدل. كما تلقت مناطق تجهيز الصادرات الكثير من الانتقادات لأن إعانات دعم الصادرات وغيرها من المكافآت المشوهة للتجارة التي تلوح بها الحكومات المضيفة لإغراء الشركات عبر الوطنية التي تقوم بالاستعانة بمصادر خارجية تربك الجهود التي تبذلها منظمة التجارة العالمية لخلق "تكافؤ الفرص". بالنظر إلى الجدل الدائر حول مناطق تجهيز الصادرات ومساهمتها التافهة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمضيفيها، يطرح السؤال، لماذا يستمرون في الانتشار؟ الإجابة هي أن مناطق تجهيز الصادرات توفر للحكومات في البلدان ذات الأجور المنخفضة طريقة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل والارتباط بسلاسل القيمة العالمية، بعد أن انضمت إلى الاستراتيجية التي يروج لها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

---

[132] - william Milberg, 2007, Export Processing Zones, Industrial Upgrading and Economic development (Geneva: international labor organization), 7.

[133] - ilo, 2003, Employment and social policy in respectof export processing zones (EPZs), Committee on employment and Social Policy, http://www.ilo.org/public/english/standards/relm/gb/docs/gb286/pdf/esp-3.pdf, 2; number of countries with ePzs in 2005–6, http://www.wepza.org/.

[134] - F. Fröbel, J. heinrichs, and o. Kreye, 1980, The New International division of Labor: Structural Unemployment Industrialized Countries and Industrialization in developing Countries (Cambridge: Cambridge university Press), 313.

[135] - Milberg, Export Processing Zones, 6.

[136] - UNCTAD, 2004, The Least developed Countries Report 2004—Linking International Trade with Poverty Reduction (Geneva: UNCTAD), 119.

للتصنيع الموجه للتصدير. بالإضافة إلى ذلك، ما "قد يكون أهم عامل سياسي"؛ ووفقًا لميلبرج، فإن "الحكومات ترى أن خلق فرص العمل في مناطق تجهيز الصادرات ضروري لاستيعاب العمالة الزائدة[137]".

## الخدمات وعولمة الإنتاج

حتى مطلع الألفية، ارتبطت الاستعانة بمصادر خارجية بروابط أو "مهام" كثيفة العمالة في تصنيع السلع. وقد حدث ذلك على نطاق واسع، على الرغم من التكاليف الكبيرة والتأخيرات التي ينطوي عليها نقل السلع لمسافات طويلة. إن اندلاع هذا إلى "الخدمات"، ولا سيما أي خدمة يمكن تقديمها على الفور إلى شاشة كمبيوتر بدون تكاليف نقل، أصبح مجرد إمكانية عملية لمعظم الشركات منذ أواخر التسعينيات. توقع ريتشارد فريمان أنه "إذا كان العمل رقميًا - والذي يغطي ربما 10 في المائة من العمالة في الولايات المتحدة [حوالي 14 مليون عامل] - فيمكن في نهاية المطاف نقله إلى الخارج إلى العمال ذوي الأجور المنخفضة المتعلمين بدرجة عالية في البلدان النامية ،" على نطاق واسع ذكرت في وسائل الإعلام الأمريكية[138]. كذلك هناك مقال في فورين أفيرز في عام 2006 بقلم آلان بلايندر، أستاذ الاقتصاد البارز في جامعة برينستون، بعنوان "النقل إلى الخارج: الثورة الصناعية التالية؟"، وحذر من "أننا بالكاد رأينا حتى الآن غيض من فيض من الخارج، قد تكون أبعاده في نهاية المطاف مذهلة.[139]" وفجأة بدأت طبقة من العمال المحترفين من الطبقة الوسطى تشعر بأنفاس المنافسة العالمية الباردة. كما لاحظ جاري جيريفي، "في حين أن الإنتاج المنخفض التكلفة في الخارج كان يحل محل وظائف المصانع والمزارع الأمريكية لعقود، فإن فكرة أن العمل المكتبي من الطبقة الوسطى والعديد من المهن ذات الأجور المرتفعة تخضع الآن للمنافسة الدولية كانت بمثابة صدمة[140]. " تحت العنوان الفرعي" هذه المرة الأمر شخصي "، خلص بليندر إلى أن" العديد من الناس يفترضون بصراحة أن التمييز الحاسم في سوق العمل هو وسيظل بين الأشخاص المتعلمين تعليماً عالياً (أو ذوي المهارات العالية) والأشخاص الأقل تعليماً (أو الأقل مهارة ) الناس ... قد يكون الانقسام الحرج في المستقبل بدلاً من ذلك بين تلك الأنواع من العمل التي يمكن تسليمها بسهولة من خلال الأسلاك ... وتلك التي لا يتم تسليمها "[141].

شكلت الخدمات 75 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي "للبلدان ذات الدخل المرتفع" في عام 2013، ولكن 22 في المائة فقط من إجمالي صادراتها [142]، ولكن هذا يقلل من مساهمتها لأن الخدمات تشكل أيضًا جزءًا من القيمة المضافة للسلع المصنعة المصدرة. "بينما تبلغ حصة الخدمات في إجمالي الصادرات في جميع أنحاء العالم حوالي 20 في المائة فقط:" تشير تقارير الأونكتاد "، فإن ما يقرب من نصف (46 في المائة) من القيمة المضافة في الصادرات تساهم بها أنشطة قطاع الخدمات، حيث تتطلب معظم الصادرات الصناعية خدمات من أجلها إنتاج "[143].

من الواضح أن مفهوم عولمة الإنتاج الذي يركز حصريًا على التصنيع ويتجاهل ما يسمى بالخدمات سيكون ناقصًا بشكل خطير. تصنف المفاهيم السائدة للصناعة والخدمات الأنشطة الاقتصادية وفقًا للخصائص الفيزيائية لمخرجاتها، وبالتالي الطبيعة المحددة لمهام العمالة الملموسة التي تولدها. تُعرَّف الخدمات تقليديًا على أنها سلع غير ملموسة ناقصة الوزن؛ لا يمكن تخزينها ونقلها، وبالتالي يجب استهلاكها في الموقع وفي لحظة إنتاجها، كما في حالة قص

[137] - Milberg, Export Processing Zones, 6.

[138] - richard B. Freeman, 2005, “what really ails europe (and america): The doubling of the Global workforce,” The Globalist, June 3, 2005, http://www.theglobalist.com/Storyid.aspx?Storyid=4542.

[139] - alan S. Blinder, 2006, “offshoring: The next industrial revolution?’ Foreign Affairs 85/2: 114.

[140] - Gereffi, The New offshoring of Jobs, 15.

[141] - بليندر، "نقل إلى الخارج"، 117-18. انتقد أساتذة آخرون بليندر بسبب المبالغة والاستيلاء على العناوين الرئيسية، مستشهدين بمجموعة من الاختناقات والعقبات والتكاليف الخفية التي ستبطئ وتيرة تعهيد الخدمات. أرفيند باناجاريا من جامعة كولومبيا، في رد مباشر على بليندر، الذي ادعى أنه يمثل "وجهة نظر أقلية" بين "المحللين المطلعين"، حتى جادل بأن الفروق العالمية في الأجور هي ظاهرة مؤقتة. وهو يعتقد أنه خلال نصف القرن المقبل، "هناك فرص ممتازة في أن تتحول الهند والصين إلى دولتين غنيتين. . . . ربما يكون خوف [بليندر] من الاضطرار إلى التنافس ضد العمال ذوي الأجور المنخفضة في هذه البلدان مبالغًا فيه ". آرفيند باناجاريا، 2007، الاستعانة بمصادر خارجية: هل الثورة الصناعية الثالثة قريبة حقًا؟

http://www.columbia.edu/~ap2231/Policy%20Papers/Tokyo%20club%20outsourcing%20november%2013-14%202007.pdf, 33.

[142] - Source: word development indicators.

[143] - الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2013، 135.

الشعر أو رحلة الحافلة، على سبيل المثال. وبالتالي، وفقًا لمجلة الإيكونوميست، فإن الخدمات هي "نتاج نشاط اقتصادي تسقطه قيراطًا على قدمك"[144].

ومع ذلك، فإن الملموس ليست ثابتا بما يكفي ليكون بمثابة معيار لفصل الصناعة عن الخدمات. في المقام الأول، يشمل تقديم الخدمة غير الملموسة بشكل ثابت أيضًا استهلاك منتج ملموس من "الصناعة"، كما هو الحال في المقص المستخدم لقص الشعر أو الحافلة المستخدمة لنقل ركابها. لا يمكن لمس الأداء الموسيقي، لكنه يمس طبلة الأذن البشرية عن طريق اضطراب ملموس في الهواء. يتم تصنيف الاتصالات السلكية واللاسلكية أيضًا كخدمة: كما هو الحال مع الأداء الموسيقي، يتم استهلاك محادثة هاتفية في لحظة تسليمها ولا يمكن تخزينها لاستخدامها لاحقًا[145]. لكن هذا أيضًا ينطوي على تغيير مادي ملموس للمادة. حتى النقل، المصنف أيضًا كخدمة، ينطوي على تغيير في الموقع المادي للمنتج إن لم يكن في خصائصه المادية.

على النقيض من التعريف الفيزيائي الخالص، فإن ما هو حاسم من منظور ماركسي ليس طبيعة العمل المحدد ولكن العلاقات الاجتماعية لتوظيفه - سواء تم توظيفه في إنتاج السلع أو كخدمة شخصية، وإذا كان السابق، سواء تم تنفيذ العمل في الإنتاج أو في التداول. لتطوير مفهوم صالح وملموس ومفيد للتمييز بين الصناعة والخدمات، من الضروري بالتالي مراعاة التمييز بين إنتاج السلع وتداولها.

## إنتاج وتداول السلع

أبسط شكل من أشكال علاقة السوق هو المقايضة. يمكن التعبير عن تجارة المقايضة، التي يتم فيها تبادل سلعة واحدة (على سبيل المثال، زوج من البنطلونات) مباشرة بأخرى (على سبيل المثال، كيس دقيق) بالتعبير C-C. بافتراض التبادل المتساوي، C، التي تمثل القيمة التبادلية للسلعة، هي نفسها على جانبي الصيغة. لا تتحدد القيمة التبادلية لسلعة ما بالرغبات الذاتية للمشترين والبائعين، كما تؤكد النظرية الاقتصادية الأرثوذكسية وغير التقليدية[146] ، ولكن من خلال مقدار الجهد المبذول لتحقيقها. على سبيل المثال، إذا استغرق إنتاج زوج من البنطلون ضعف الوقت الذي يستغرقه كيس الدقيق، فإن القيمة التبادلية المتوازنة للزوج ستكون عبارة عن كيسين من الدقيق.

مع توسع علاقات السوق، تصبح سلعة واحدة هي السلعة النقدية (عادة الذهب)، والتي يتم قياس جميع السلع الأخرى مقابلها. هنا، مرة أخرى، بافتراض التبادل المتساوي، تصبح الصيغة الآن C-M-C. في هذه الحالة، يبيع المشاركون في السوق شيئًا لا يحتاجون إليه لشراء شيء يفعلونه. يتداخل المال (M) الآن بين بائعي البنطلونات وبائعي الدقيق، وبفضل ذلك لا يحتاجون إلى لقاء وجهاً لوجه.

على عكس منتجي السلع البسيطة، الذين يبيعون من أجل الشراء، فإن التجار يشترون من أجل البيع. هدفهم ليس الحصول على شيء يحتاجونه، ولكن الحصول على المال. لا تبدأ نقطتا البداية والنهاية بحرف "ج"، بل تبدأ بالحرف "م" حيث يشترون بعض السلع ثم يبيعونها بسعر أعلى. تصبح الصيغة الآن M-C-M’ حيث تشير الفاصلة العليا إلى أنه ينتهي بمزيد من المال ثم بدأ بـ؛ وبعبارة أخرى M <' M. لكي يكون الأمر كذلك، يجب أن تكون واحدة على الأقل من هذه المعاملات ( M – C أو C - M’) تبادلًا غير متكافئ، وهو انتهاك لقانون القيمة، حيث يستفيد التاجر من التخفيضات أو النقص الذي يتسبب في ابتعاد الأسعار عن القيم.

جون ماينارد كينز، الذي تفاخر بجهله بنظريات ماركس الاقتصادية، علق قائلاً:

"علاقات التبادل الحقيقي. . . تحمل بعض الشبه بملاحظة حامل من قبل كارل ماركس. . . . وأشار إلى أن طبيعة الإنتاج في العالم الفعلي ليست، كما يفترض الاقتصاديون في كثير من الأحيان، حالة C–M–C’ ، أي تبادل سلعة (أو جهد) مقابل نقود من أجل الحصول على سلعة أخرى (أو جهد) . قد يكون هذا هو وجهة نظر المستهلك الخاص. ولكن

[144] - See http://www.economist.com/economics-a-to-z/.

[145] - يشترك البناء في خاصية مهمة واحدة مع الخدمات: عدم وجود قابلية للنقل. يجب استهلاك المبنى في المكان الذي تم بناؤه فيه - ولهذا السبب غالبًا ما يتم منحه فئة خاصة به، على سبيل المثال، مكتب الإحصاء الوطني في المملكة المتحدة.

[146] - تتساءل النظريات الاقتصادية غير التقليدية عما إذا كانت قوى السوق، في العالم الحقيقي، تؤدي بكفاءة إلى اكتشاف التوازن، وأسعار مقاصة السوق. إنهم يتحدون النظرية الكلاسيكية الجديدة على أساس أنها تفتقر إلى الصلاحية الخارجية. في المقابل، يركز النقد الماركسي على عدم الاتساق النظري لنظرية القيمة للاقتصاديين البرجوازيين، ويظل هذا النقد قائمًا حتى لو افترضنا، كما فعل ماركس في كتاب رأس المال، أن الأسواق تعمل كما تقول النظرية البرجوازية، أي أن جميع عوامل الإنتاج، وأن جميع السلع تباع بقيمتها.

ليس هذا هو موقف الأعمال، وهو حالة M–C–M’ ، أي التخلي عن المال مقابل سلعة (أو جهد) من أجل الحصول على المزيد من المال "[147].

ومع ذلك، في أحد الجوانب المهمة، فإن هذا يفسد مفهوم ماركس. يصف M–C–M’ ، كما رأينا، سلوك التاجر، الذي يشتري ويبيع C، السلع، من أجل زيادة M، أمواله، ولكن ليس سلوك الرأسمالي. في حين أن صغار منتجي السلع يبيعون من أجل الشراء، والتجار يشترون من أجل البيع، فإن الرأسماليين يشترون من أجل صنعها. لا يغير التاجر فعليًا السلعة التي حصل عليها (لا ينتجه بأي شكل من الأشكال). الرأسمالية التجارية هي شكل بدائي، حيث يتعين على الرأسماليين فصل المنتج عن وسائل الإنتاج والاستيلاء على عملية الإنتاج. يتطلب هذا التمييز بين الإنتاج السلعي البسيط والإنتاج الرأسمالي، الذي أغفله كينز من إشارته إلى ماركس، تعديلًا أساسيًا للصيغة التي تعبر عن دائرة السلع، والتي أصبحت الآن M–C–C’–M’ . هنا تحول التاجر إلى رأسمالي. إن M-C هو الآن ليس شراء سلع لإعادة بيعها، ولكن "عوامل الإنتاج": قوة العمل، ووسائل الإنتاج، والمواد الخام. C’-C هي عملية الإنتاج، حيث يحل العمل الحي محل C، وقيمته الخاصة وقيمة المواد، وما إلى ذلك، المستخدمة في الإنتاج، ويولد فائضًا في القيمة (الفرق بين C و C'). الوقت الذي يقضيه العمل الحي في إنتاج فائض القيمة هذا يسميه ماركس بالعمل الفائض. هذا العمل الفائض هو مصدر ومضمون ليس فقط للربح بجميع أشكاله، ولكن لرأس المال نفسه، الذي هو ليس سوى عمل فائض متراكم. علق ماركس قائلاً: "إن عملية الإنتاج [C’-C] تظهر ببساطة على أنها أرض وسطى لا مفر منها، شر ضروري لغرض كسب المال"[148].

في هذا المخطط، يتم إنتاج القيمة فقط في C’-C ؛ يشمل الرابطان الآخران، M-C و C'M، تداول هذه القيم، وتبادل سندات الملكية. ما إذا كانت المهمة أو الارتباط في سلسلة القيمة منتجة للقيمة أم لا يعتمد على الطبيعة المحددة لهذه المهمة أو الارتباط المعين، ولكن أين تقع في دائرة رأس المال. هذا يشكل الأساس لنظرية ماركس عن العمل المنتج وغير المنتج.

## العمالة المنتجة وغير المنتجة

كما هو الحال مع مناقشتنا السابقة للطرق المختلفة لقياس حجم الاستعانة بمصادر خارجية، فإن ما هو ذو أهمية أساسية ليس الخصائص الفيزيائية للسلع التي يتم إنتاجها ولكن العلاقات الاجتماعية لإنتاجها. والأهم من التمييز الزائف إلى حد كبير بين الخدمات والصناعة هو التمييز الآخر الذي غالبًا ما يتم الخلط معه - التمييز بين العمل المنتج وغير المنتج. كما أشار أنور شيخ وأحمد توناك، "يدمج مصطلح" الخدمات "تمييزًا حيويًا بين الإنتاج والعمل غير المنتج"[149]. هذا السؤال له أهمية كبيرة في تحقيقنا في إنتاجية العمل و"وهم الناتج المحلي الإجمالي: وإلى تطوير نظرية للشكل الإمبريالي لعلاقة القيمة. إن إدخاله في هذه المرحلة ضروري لتحرير مفاهيمنا عن الصناعة والخدمات من النهج الفيزيائي المبتذل الذي يهيمن على المفاهيم السائدة ويلوث المقاربات الماركسية[150] .

تؤكد نظرية القيمة الماركسية أن الأنشطة الاقتصادية التي ليست متكاملة ولكنها مشروطة بعملية الإنتاج، على سبيل المثال الخدمات المصرفية والمالية والشرطة والخدمات الأمنية والبيروقراطيات الحكومية وما إلى ذلك، لا تضيف أي إضافة صافية للثروة الاجتماعية؛ ولذلك فهي لا تنتج أي قيمة، ويجب بدلاً من ذلك اعتبارها أنشطة غير إنتاجية، كأشكال من الاستهلاك الاجتماعي للقيم المنتجة في مكان آخر. تشمل الأنشطة غير الإنتاجية أيضًا الأمن، والإدارة، والإعلان - الأنشطة التي قد لا تقل ضرورة عن أنشطة الإنتاج ولكنها لا تضيف في حد ذاتها إلى الثروة الاجتماعية،

---

147 - John Maynard Keynes, 1978, Collected Writings, vol. 29 (Cambridge: Cambridge university Press), 81–82.

148 - كارل ماركس، [1883] 1978، رأس المال، المجلد. 2 ((london: Penguin، 137. في الطبعة الثانية، أدخل فريدريك إنجلز تعليقًا ينطبق على العقد أو حتى الأزمة العالمية: "كل الأمم التي تتميز بنمط الإنتاج الرأسمالي تتعرض بشكل دوري لنوبات من الدوخة. التي يحاولون فيها تحقيق كسب المال دون وساطة في عملية الإنتاج ".

149 - anwar M. Shaikh and e. ahmet Tonak, 1994, Measuring the Wealth of Nations (Cambridge: Cambridge university Press), 21–24.

150 - يشير أنور شيخ وأحمد توناك إلى أن "هذا المفهوم المادي قد تجسد في المقياس السوفيتي" للمنتج المادي القومي "[والذي] يعمل فقط على تقوية قبضة المفاهيم الغربية الرسمية" (المرجع نفسه، 229). انتقد ماركس صراحة آدم سميث لمفهومه الفيزيائي للقيمة: "إن تجسيد العمل، وما إلى ذلك، لا يجب أن يؤخذ بالمعنى الاسكتلندي كما يتصوره آدم سميث. عندما نتحدث عن السلعة كتجسيد للعمل - بمعنى قيمته التبادلية - فهذا هو ذاته. . . نمط اجتماعي بحت لوجود السلعة لا علاقة له بواقعها المادي. . . . لذلك يجب ألا يُفهم تجسيد العمل في السلعة بهذه الطريقة. (ينشأ الغموض هنا من حقيقة أن العلاقة الاجتماعية تظهر في شكل شيء). " كارل ماركس، [1862] 1963، نظريات فائض القيمة، الجزء الأول (موسكو: دار نشر التقدم)، 171-72.

وينبغي بدلاً من ذلك اعتبارها أشكالًا من الاستهلاك الاجتماعي. تتعلق التجارة أيضًا بتداول السلع، وبالتالي فهي تستهلك قيمة ولكنها لا تنتج أي شيء. كما يشرح ماركس:

"لأن التاجر، كونه مجرد وكيل تداول، لا ينتج قيمة ولا فائضًا في القيمة. . . لا يمكن للعمال التجاريين الذين يستخدمهم في هذه الوظائف نفسها أن يخلقوا فائضًا في القيمة له بشكل مباشر. . . . تختلف علاقة رأس المال التجاري بفائض القيمة عن علاقة رأس المال الصناعي. هذا الأخير ينتج فائض القيمة من خلال الاستيلاء المباشر على العمل غير المأجور للآخرين. الأول يخصص جزءًا من فائض القيمة بتحويله من رأس المال الصناعي إلى نفسه[151].

إن رفض ماركس للمفهوم الفيزيائي الخام للقيمة ليس في أي مكان أوضح من موقفه من النقل، حيث "لا يتمثل الغرض من العمل على الإطلاق في تغيير شكل الشيء، ولكن فقط موقعه[152]. قدم هذا النقل. ضروري اجتماعيًا، فإن العمل الإنتاجي لعامل النقل يتجسد كقيمة التبادل المعززة للسلعة التي تم نقلها، ومع ذلك فإن الخصائص الفيزيائية للسلعة لا تظهر أي أثر لذلك. ولكن هذا ليس هو الحال بالضرورة، حيث يشير الشيخ وتوناك إلى:

"من المهم أن نفهم أنه ليس كل وسائل النقل تشكل نشاطًا إنتاجيًا. . . . لنفترض أن البرتقال الخاص بنا يتم إنتاجه في كاليفورنيا ليتم بيعه في نيويورك، ولكن يتم تخزينه في نيو جيرسي بسبب مرافق المستودعات الأرخص سعراً. . . . ليس للحلقة عبر نيوجيرسي أي تأثير (إيجابي) على الخصائص المفيدة للبرتقال ككائن للاستهلاك [وبالتالي] هذه الحلقة داخلية لنظام التوزيع. لذلك فهو .. نشاط غير إنتاجي[153].

لذلك نحن بحاجة إلى إعادة تعريف جذري لما نعنيه بالصناعة والخدمات. بالنسبة لماركس، الصناعة هي تطبيق العمل البشري لتسخير أو تغيير القوى والموارد الطبيعية من أجل تلبية احتياجات الإنسان. من هذا المنظور، فإن الزراعة، وكثير مما يعتبر خدمات، كلها "صناعة". تختلف الزراعة عن الصناعة التحويلية من حيث أن إنتاجية العمل الزراعي تحددها الخصوبة المتأصلة للتربة والمناخ وكذلك التطبيق الفعال للتكنولوجيا، وهي مشابهة لحالة الصناعات الاستخراجية. تؤدي هذه الاحتكارات الطبيعية إلى أرباح متباينة، وتوفر نقطة انطلاق لنظرية ماركس عن الريع التي تم تطويرها في رأس المال، المجلد. 3.[154] على الرغم من أنه لا يوجد خيار أمامنا سوى العمل مع فئات النظرية الاقتصادية البرجوازية والبيانات الإحصائية القائمة عليها، فإن المفهوم النظري للصناعة الذي تسترشد به هذه الدراسة يشمل كل ما تشمله منظمة العمل الدولية المعيارية (ILO) تصنيف الصناعة والزراعة، ويشمل أيضًا العديد من مهام الإنتاج التي تُعد تقليديًا كخدمات.

تتألف الخدمات في البلدان منخفضة الأجور من مزيج مختلف تمامًا من المكونات مقارنة بالدول الإمبريالية. الخدمات المالية وغيرها من الأنشطة غير الإنتاجية والهادفة إلى الريع التي أصبحت تهيمن على الاقتصادات "الممولة" للدول الإمبريالية لها وزن أقل بكثير في اقتصادات الجنوب العالمي (وهي نفسها التي تهيمن عليها الشركات المالية عبر الوطنية الشمالية بشكل متزايد ). باستثناء السياحة، تقدم الخدمات ككل مساهمة أصغر نسبيًا في الصادرات والناتج المحلي الإجمالي لدول الجنوب مقارنة بالدول الإمبريالية. لكن الاختلاف الأكبر إلى حد بعيد هو أن قطاع الخدمات في الجنوب يشمل - ويهيمن عليه في كل مكان تقريبًا - الاقتصاد غير الرسمي حيث يكسب الناس لقمة العيش من خلال توفير خدمات رخيصة للغاية للاقتصاد الرسمي.

أخيرًا، البيانات المتعلقة بتجارة الخدمات أقل موثوقية بكثير من البيانات المتعلقة بالتجارة في المعادن والسلع الزراعية والمصنعة. على عكس تجارة البضائع، فإن معظم تجارة الخدمات لا تمر عبر الجمارك ولا تخضع لتعريفات

---

[151] - ماركس، رأس المال، المجلد. 3، 406-7 ولكن التجارة تشمل أيضًا نقل البضائع والحفاظ على قيمتها. يعتمد ما إذا كانت هذه الأنشطة ضمن دائرة الإنتاج أو التداول على علاقتها الاجتماعية المحددة؛ وبالتالي، فإن الحفاظ على الدجاج في حالة مجمدة قبل استهلاكها هو مهمة إنتاجية، ولكن الاحتفاظ بها مجمدة حتى يمكن نقلها من حظائر الدواجن في شمال شرق إنجلترا إلى المجر لتقطيرها بالعمالة المجرية الرخيصة ليست كذلك.

[152] - ibid., 171.

[153] - Shaikh and Tonak, Measuring the Wealth of Nations, 23–24.

[154] - For a groundbreaking discussion of this, see andy higginbottom, 2011, “The System of accumulation in South africa: Theories of imperialism and Capital,” Économies et Sociétés 45/2: 261–88.

الاستيراد. لهذا السبب ولأسباب أخرى، فإن البيانات المتعلقة بالاستعانة بمصادر خارجية للخدمات يتم إتلافها من خلال ممارسات محاسبية مشكوك فيها وقلة التقارير[155]. 75

إن المعادلة التكنولوجية للقيمة مع القيمة المضافة التي وضعها الاقتصاديون الرئيسيون لا تجعل الاستغلال يختفي فحسب، بل إنها تلغي أيضًا التمييز الكلاسيكي بين طابور الإنتاجي وغير المنتج. إذا كان كل سعر قيمة بحكم التعريف، فإن أي نشاط ينتج عنه بيع يكون منتجًا بحكم التعريف. "بالنسبة للاقتصادي العملي ... إذا تم البيع، فإنه يتم تعريفه على أنه إنتاج. وبالتالي - ضمن الحسابات التقليدية - يعتبر تجار السلع والحراس الخاصون وحتى الجيوش الخاصة جميعًا منتجين للناتج الاجتماعي، لأن شخصًا ما يدفع مقابل خدماتهم! [156]"

يوجد تمييز بين طابور المنتج وغير المنتج في جميع أنماط الإنتاج ولا يقتصر على تبادل السلع بشكل عام، ناهيك عن الرأسمالية. ما هو خاص بالرأسمالية هو أن هذا التمييز محجوب بالتسليع الشامل، وبمعيار الرأسماليين الجديد للإنتاجية والربحية.

قد يُسأل، أليست هذه الأنشطة غير الإنتاجية التي توفر "المنافع العامة" ضرورية لإعادة إنتاج المجتمع؟ يقدم الشيخ وتوناك ردًا مقنعًا: "إن القول بأن هذه الأعمال تؤدي بشكل غير مباشر إلى تكوين هذه الثروة ما هو إلا طريقة أخرى للقول إنها ضرورية. كما يؤدي الاستهلاك بشكل غير مباشر إلى الإنتاج، حيث ينتج عن الإنتاج بشكل غير مباشر الاستهلاك. ولكن هذا نادرًا ما يكون يغني عن الحاجة إلى التمييز بين الاثنين.[157] " لمعرفة صحة هذه الحجة، ضع في اعتبارك اقتصادًا يتكون من العمال وحراس الأمن[158]. ينتج العمال جميع السلع التي يحتاجونها هم وحراس الأمن للعيش. تشغيل؛ حراس الأمن يوفرون "الصالح العام"، الأمن. من الواضح أنه كلما ارتفعت نسبة حراس الأمن إلى العمال، وتساوي جميع الأشياء الأخرى، انخفض الناتج الإجمالي، وبالتالي فمن المنطقي اعتبار هذا النشاط الاقتصادي تابور غير منتج، وهو شكل من أشكال الاستهلاك الاجتماعي. بمجرد إنشاء هذا التمييز لفئة واحدة من النشاط الاقتصادي، يُفتح الباب لمزيد من الإضافات إلى القائمة. لنفترض، على سبيل المثال، أن مجتمعنا التخيلي يجد أنه من الضروري تخصيص جزء من عمله الاجتماعي لوزن وتسجيل ناتج عمال الإنتاج، وأن الوسيلة الوحيدة المتاحة للقيام بذلك هي نحت البيانات إلى ألواح حجرية، وهي عملية بطيئة تتطلب ساعات عمل عديدة. عملهم غير منتج بنفس الطريقة التي يعمل بها حراس الأمن. هذه الحجارة لا تضيف إلى الثروة الاجتماعية، فهي مجرد تمثيلات للثروة الناتجة عن العمل الإنتاجي. إذا كان التقدم التكنولوجي لاستبدال الإزميل والحجر بالقلم والورق، يمكن إطلاق الكثير من هذا العمل غير الإنتاجي للإنتاج، وبالتالي زيادة الثروة الاجتماعية الإجمالية، أو إعادة نشرها كحراس أمن، مما يؤدي إلى عدم حدوث تغيير في الثروة الاجتماعية. لا يعني تعيين الوظائف الأمنية والإدارية على أنها أنشطة غير إنتاجية على الإطلاق أنها غير ضرورية - في نموذجنا البسيط، يؤدي كل من حراس الأمن والنحاتين الوظائف الضرورية.

في هذا النموذج البسيط، كما في الواقع، تستمد الثروة الاجتماعية التي يستهلكها العمال غير المنتجين من العمل الفائض لعمال الإنتاج، أي العمل الذي يؤدونه بما يتجاوز ما هو مطلوب لاستبدال استهلاكهم الخاص، ما يسميه ماركس العمل الضروري. تمامًا كما هو الحال مع التمييز بين العمل المنتج وغير المنتج، فإن تقسيم يوم العمل أو الأسبوع إلى وقت عمل فائض ووقت عمل ضروري موجود في جميع أنماط الإنتاج - على سبيل المثال، يعمل الأقنان ثلاثة أيام في أرض مانور وثلاثة أيام ايام لوحدهم. ينتج فائض العمل، في شكله الرأسمالي، عن إطالة يوم العمل إلى ما بعد الوقت اللازم لاستبدال قيمة سلة السلع التي يتبادلون أجرهم مقابلها - وهو ما أطلق عليه كارل ماركس وقت العمل الضروري. في الإطار الماركسي، فإن نسبة العمالة الفائضة إلى العمالة الضرورية، أو "معدل فائض القيمة" مرادفا لمعدل الاستغلال.

[155] - "الإبلاغ عن معاملات الخدمة مع الأجانب غير المنتسبين مطلوب فقط إذا تجاوزت المعاملة مليون دولار أو مع الخدمات التابعة إذا تجاوزت أصول الشركة التابعة أو مبيعاتها أو دخلها الصافي 30 مليون دولار." سوزان هاوسمان، 2006، الاستعانة بمصادر خارجية، وفشورينغ، وقياس الإنتاجية في التصنيع في الولايات المتحدة، ورقة عمل موظفي معهد upjohn رقم. 06-130، 11.

[156] - Shaikh and Tonak, Measuring the Wealth of Nations, 33.

[157] - ibid., 25.

[158] - بما أن التمييز بين العمل المنتج والعمل غير المنتج موجود في جميع أنماط الإنتاج، فإننا لا نحتاج إلى البدء بافتراض وجود اقتصاد رأسمالي. يتفق هذا مع شيخ وتوناك في قياس ثروة الأمم: "تحتوي كل النظرية الاقتصادية على تمييز أولي بين الأنشطة الإنتاجية وغير الإنتاجية. ما يميز التقليد الكلاسيكي / الماركسي عن التقليد الكلاسيكي الجديد / الكينزي هو موقع الخط الفاصل. الأول يضع التوزيع وأنشطة الصيانة الاجتماعية في مجال الأنشطة غير الإنتاجية، بينما يضعها الأخير في الإنتاج "(25). وهي لا تتفق مع تأكيد بن فاين وألفريدو سعد فيلهو بأن "التمييز المنتج وغير المنتج خاص بالعمل الرأسمالي". فاين وسعد فيلهو، 2004، ماركس كابيتال (لندن: مطبعة بلوتو)، 47. يمكن التغلب على الاختلاف إذا تم إدراج الكلمات "شكل من قبل" بعد "."

قد يُسأل: إذا كان العاملون في التمويل والإعلان والأمن، وما إلى ذلك، لا ينتجون أي قيمة، فكيف يمكن استغلالهم؟ طالما أن العمال ملزمون بالعمل لفترة أطول من وقت العمل اللازم لإنتاج سلة السلع الاستهلاكية الخاصة بهم، فإنهم يتعرضون للاستغلال. هذا مستقل عن الطريقة المحددة التي يتم بها توظيف عملهم وما إذا كانوا يعملون في الإنتاج أو التداول أو الإدارة. للأغراض الحالية، يمكننا أن نفترض أن جميع هؤلاء العمال يتحملون معدل الاستغلال (السائد على الصعيد الوطني) المشترك مع العمل الإنتاجي.

يتم الحفاظ على القطاعات غير الإنتاجية من خلال جزء من فائض القيمة المستخرج في الإنتاج؛ القيم التي يستهلكونها تطرح مما هو متاح لتحقيق ربح بجميع أشكاله. يمكن زيادة معدل فائض القيمة، على سبيل المثال عن طريق خفض الأجور، ومع ذلك فإن معدل الربح قد يستمر في الانخفاض. كلما زاد استخدام العمل الاجتماعي بشكل غير منتج، في التجارة، والتمويل، والأمن، والخدمات القانونية، وما إلى ذلك - بالضبط ما كان يحدث على نطاق متسارع في الاقتصادات الإمبريالية خلال الحقبة النيوليبرالية - كلما زاد الضغط الهبوطي على الأرباح وكلما زادت ضرورة التعويض عن ذلك بتكثيف استغلال العمال المنتجين. وبالتالي، فإن الثقل المتزايد للخدمات في الاقتصادات الإمبريالية هو سبب ضغط الاستعانة بمصادر خارجية بقدر ما هو نتيجة له.

## مفارقة الخدمات والإنتاجية

يختتم هذا المسح الموجز لدور الخدمات في الاستعانة بمصادر خارجية للإنتاج بتلخيص الآثار المتناقضة للاستعانة بمصادر خارجية للخدمات على مقاييس إنتاجية العمل في الصناعة. أولاً، يجب أن نلاحظ أن العديد من مهام الخدمة تتطلب عمالة كثيفة بطبيعتها ولا يمكن ميكنتها بسهولة، مما يؤدي إلى ما يبدو أنه ركود أو حتى هبوط في مستويات إنتاجية العمل في قطاع الخدمات. هكذا ذكرت كاثرين أبراهام، وهي سلطة رائدة في مجال الحسابات القومية، أنه في الولايات المتحدة:

"إنتاجية العمل في صناعات الخدمات. في الواقع انخفضت على مدى عقدين من عام 1977 حتى عام 1997.. . . من بين صناعات الخدمات الفردية التي أظهرت انخفاضًا في إنتاجية العمل، الخدمات التعليمية والخدمات الصحية، فضلاً عن إصلاح السيارات والخدمات القانونية والخدمات الشخصية. كان البناء صناعة أخرى مشكلة، حيث انخفضت إنتاجية العمالة الضمنية بنسبة 1 في المائة سنويًا على مدار فترة العشرين عامًا بأكملها"[159].

في المقابل، "ارتفع معدل نمو الإنتاجية في التصنيع الأمريكي في منتصف التسعينيات، متجاوزًا بشكل كبير نظيره في قطاع الخدمات ويمثل معظم نمو الإنتاجية الإجمالي في الاقتصاد الأمريكي"[160]، تحرير العمالة لإعادة توزيعها على وظائف الخدمات أو إلى مخزون العاطلين عن العمل، مما أدى إلى انخفاض نسبي في مساهمة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي وإلى انخفاض أسرع في العمالة الصناعية كنسبة من إجمالي العمالة[161]. يشير هذا إلى أول سلسلة من المفارقات التي يجب أن نلاحظها لمزيد من الدراسة : كلما زادت سرعة تقدم إنتاجية العمل في الصناعة، ازدادت أهمية الصناعة في الحفاظ على بقية الاقتصاد والمجتمع. ولكن في نفس الوقت، يعني هذا أن حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي العمالة تتضاءل بشكل أسرع، التأثير الذي يؤدي إلى ظهور كل أنواع الهراء حول "المجتمع ما بعد الصناعي".

لكن المفارقات الناشئة عن ميل الإنتاجية في الصناعة ـ محاولة التقدم بشكل أسرع من الخدمات لا تتوقف هنا. إن تكثيف عملية العمل من خلال عمليات التسريع الوحشية وإدخال التكنولوجيا الموفرة للعمالة قد ساهم بلا شك في تقدم الإنتاجية في الصناعة، ولكن بعض الزيادة الواضحة في إنتاجية العمل في التصنيع ترجع إلى قيام الشركات في هذا القطاع بإخراج مهام الخدمة . عندما تتعاقد شركة صناعية على خدمات كثيفة العمالة مثل التنظيف، والمطاعم، وما إلى ذلك، تزداد إنتاجية موظفيها المتبقين، وفقًا لمقياس الإنتاجية التقليدي والأكثر استخدامًا. يحدث هذا حتى لو لم يتغير شيء بشأن عملهم، وهو نتيجة بسيطة لقسمة ناتج الشركة غير المتغير الآن على قوة عاملة أصغر. يمثل الاتجاه في هذا الاتجاه جزءًا من ارتفاع الصناعة في الإنتاجية ويضخم الانخفاض في حصة الصناعة المبلغ عنها من إجمالي قوة العمل. إذا

[159] - Katharine G. abraham, 2005, “what we don’t Know Could hurt us: Some reflections on the Measurement of economic activity,” Journal of Economic Perspectives 19/3: 3–18, quote at 7.
[160] - ibid., 1.
[161] - يجب أن يكون الانخفاض في العمالة الصناعية "أسرع" من انخفاض حصة التصنيع من الناتج المحلي الإجمالي لأن الاستثمار في السلع الرأسمالية والمواد الخام يشكل جزءًا متزايدًا باستمرار من القيمة المضافة الصناعية، أي من حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

تعاقدت شركة صناعية على تقديم الخدمة إلى شركة تستخدم عمالة رخيصة في بلد آخر، فإن المكاسب الظاهرة في الإنتاجية في إنتاجية الشركة الصناعية تكون أكبر، نظرًا لأن العمالة لم يتم الاستعانة بمصادر خارجية فحسب، بل تم تخفيض سعرها، مما يقلل من تكلفة هذا المدخل وبالتالي تعزيز البسط في معادلة الإنتاجية (القيمة المضافة للشركة) مع تقليل المقام، حجم القوى العاملة المستخدمة مباشرة. كما وجدت سوزان هاوسمان، فإن "نقل الخدمات إلى الخارج، والذي من المرجح أن يتم التقليل من شأنه بشكل كبير ويرتبط بتوفير كبير في تكلفة العمالة، يمثل حصة كبيرة بشكل مدهش من نمو الإنتاجية التصنيعية متعددة العوامل الأخيرة ..[162]" وهكذا، كما تقول، "إلى الحد الذي يعد النقل إلى الخارج مصدرًا مهمًا لنمو الإنتاجية المقاس في الاقتصاد، وستكون إحصاءات الإنتاجية، جزئيًا، عبارة عن توفير التكاليف أو المكاسب للتجارة ولكن ليس تحسينات في إنتاج العمالة الأمريكية.[163] " يعتقد هاوسمان أن هذا يحل" أحد أعظم ألغاز الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأخيرة ... حقيقة أن مكاسب الإنتاجية الكبيرة لم تفيد العمال على نطاق واسع في شكل أجور أعلى. قد تقيس تحسينات الإنتاجية التي تنتج عن النقل الخارجي إلى حد كبير وفورات التكلفة، وليس تحسينات الإنتاج لكل ساعة عمل من قبل العمالة الأمريكية "[164]. والنقطة المهمة هنا هي أن حجة هاوسمان تنطبق بنفس القدر على الاستعانة بمصادر خارجية لمهام الإنتاج ذات القيمة المضافة المنخفضة بقدر ما تنطبق على الاستعانة بمصادر خارجية للخدمات.

قبل ثلاث سنوات من نشر هاوسمان ورقتها البحثية، أوضحت ستيفن روتش، الخبير الاقتصادي في مورجان ستانلي، نفس النقطة: "في حالة الولايات المتحدة... الاستعانة بمصادر خارجية للوظائف هو المكافئ الوظيفي" للإنتاجية المستوردة؛ حيث تحل تحكيم العمالة العالمية محل العمالة الأجنبية المحتوى لمدخلات العمالة المنزلية. في رأيي، يمكن أن يقطع هذا شوطًا طويلاً في شرح الفصل الأخير من ملحمة الإنتاجية الأسطورية الأمريكية .. [165]" حيث يكون Houseman و Roach مخطئين في الاعتقاد بأن هذا يحل" مفارقة الإنتاجية "، والتي إنهم يعرّفون بشكل ضيق على أنه الاختلاف بين الأجور والإنتاجية في الصناعة الأمريكية، مما يثير التساؤل عن شيء يعتبر أحد بنود الإيمان بالنسبة لهؤلاء الاقتصاديين البرجوازيين، وهو العلاقة المباشرة بين الأجور والإنتاجية. على العكس من ذلك، فإن الآثار المتناقضة للاستعانة بمصادر خارجية على مقاييس الإنتاجية هي مجرد نتائج سطحية وتافهة نسبيًا للطبيعة المتناقضة بشدة لإنتاجية العمل في المجتمع الرأسمالي، والتي يمكن تعريفها إما بالكمية المادية للسلع المفيدة (قيمة الاستخدام، في لغة ماركسية) ابتكرها العمال في وقت معين أو كمقدار من المال يدرونه لصاحب عملهم. بطرق مختلفة، يحاول كل فصل من هذا الكتاب إلقاء الضوء التجريبي والنظري على هذه الأسئلة الأكثر أهمية، وسيحظى باهتمام خاص في الفصل السادس.

لتلخيص نتائج هذا الفصل، فإن التصنيع الموجه للتصدير منتشر للغاية في جميع أنحاء جنوب الكرة الأرضية. صحيح أن هذا التصنيع متفاوت للغاية، ومركّز بشكل كبير في بعض البلدان وبعض المناطق داخل تلك البلدان. حقق الجنوب العالمي تقدمًا كبيرًا في تنفيذ استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير التي حثتها عليها الحكومات الإمبريالية والمؤسسات المالية الدولية والأكاديميون السائدون. تعيش الغالبية العظمى من سكان الجنوب العالمي البالغ عددهم خمسة مليارات نسمة تقريبًا في بلدان حيث تشكل الصادرات الصناعية - بشكل رئيسي إلى الاقتصادات الإمبريالية - أكثر من نصف إجمالي صادراتها.

كانت الاستعانة بمصادر خارجية استراتيجية واعية للرأسماليين، وسلاحًا قويًا ضد التنظيم النقابي، وقمع الأجور، واستغلال العمال بشكل مكثف في الداخل، وأدى قبل كل شيء إلى توسع هائل في توظيف العمال في البلدان ذات الأجور المنخفضة. إن التدرج في الأجور بين الدول الإمبريالية والنامية يولد أيضًا هجرة العمال ذوي الأجور المنخفضة في الاتجاه المعاكس. لذلك ينبغي النظر إلى الاستعانة بمصادر خارجية والهجرة على أنها جوانب من نفس العملية، مدفوعة بجهود الرأسماليين للاستفادة من الانقسامات بين العمال ومن الفروق الهائلة في الأجور التي تسببها هذه الانقسامات.

من الملمح على نطاق واسع أنه إذا ظلت أجزاء كبيرة من الجنوب العالمي غارقة في فقر مدقع، فذلك بسبب فشل العديد من اقتصادات الجنوب في الاندماج بنجاح في الأسواق العالمية، يعني "التكامل" أنه إذا لم يكن لديهم موارد

---

162 - houseman, outsourcing, offshoring, 4.

163 - المرجع نفسه، 27. "التحسينات في جدوى النقل إلى الخارج تعادل اقتصاديًا التقدم التكنولوجي لزيادة العمالة". جين إم جروسمان وإستيبان روسي هانسبيرج، 2006، صعود النقل إلى الخارج: إنه ليس نبيذًا للقماش بعد الآن (برينستون: مطبعة جامعة برينستون)، 15.

164 - houseman, outsourcing, offshoring, 27.

165 - Stephen S. roach, 2003, outsourcing, Protectionism, and the Global Labor Arbitrage, Morgan Stanley Special economic Study, http://www.neogroup.com/PdFs/casestudies/Special-economic-Study-outsourcing.pdf, 6.

طبيعية، فيجب عليهم تصدير المزيد من البضائع المصنعة. تشير الأدلة المقدمة في هذا الفصل، وفي الفصول القادمة، إلى أنه، مع استثناءات قليلة، تلك الدول الفقيرة التي نجحت في إعادة تشكيل اقتصاداتها بما يتماشى مع الوصفات النيوليبرالية، نجحت فقط في الانضمام إلى سباق إلى القاع.

# 3

# شكلا علاقة الاستعانة بمصادر خارجية

تأخذ الاستعانة بمصادر خارجية للإنتاج شكلين أساسيين: الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، حيث يتم نقل عملية الإنتاج عبر البحار ولكن يتم الاحتفاظ بها في بلد المقر، والاستعانة بمصادر خارجية على نطاق واسع، عندما تقوم إحدى الشركات بالاستعانة بمصادر خارجية أو جزء من عملية الإنتاج لمورد مستقل بمعنى أن "الشركة الرائدة" لا تمتلك أيًا منها على الرغم من أنها قد تتحكم في أنشطتها بعدة طرق. ومع ذلك، ووفقًا للتعريف التقليدي، فإن الشركات عبر الوطنية هي "شركات عبر الوطنية تشمل الشركات الأم والشركات الأجنبية المنتسبة لها[166] ، وبعبارة أخرى، الشركات التي تنغمس في الاستثمار الأجنبي المباشر. ووفقًا لهذا التعريف، تعتبر Tesco و Walmart شركات عبر الوطنية فقط إلى الحد الذي يديرون منافذ البيع بالتجزئة في بلدان أخرى - لا تشمل القوى العاملة العالمية في وول مارت 2.1 مليون (ارتفاعًا من 2600 في عام 1971) أيًا من العمال الذين ينتجون السلع التي تملأ أرففها[167] . حتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان محللو التيار السائد والماركسيون يميلون، كما لاحظ ويليام ميلبرج، إلى "رؤية العولمة من منظور الاستثمار الأجنبي المباشر. مثل السكير الذي يضرب به المثل الذي يبحث عن مفاتيحه المفقودة تحت ضوء الشارع فقط لأن هذا هو المكان الذي يمكنه رؤيته بشكل أفضل، فقد بالغ الاقتصاديون في التأكيد على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ..[168] " النمو السريع للاستعانة بمصادر خارجية على نطاق واسع جعل هذا نهج عفا عليه الزمن على نحو متزايد، وقد حفز أيضًا ظهور تحليل سلاسل القيمة والنهج ذات الصلة التي ترى الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي والعلاقات التعاقدية البعيدة كنوعين مختلفين من الروابط التي تجمع سلاسل القيمة العالمية. وقد أدت الاعتبارات المماثلة إلى دفع العديد من المحللين إلى اقتراح تغيير جوهري لتعريف الشركة عبر الوطنية، والتي، بدلاً من الإشارة إلى شركة لها شركات تابعة مملوكة كليًا أو جزئيًا في بلدان أخرى، يجب إعادة تعريفها على أنها "شركة لديها القدرة على تنسيق العمليات والتحكم فيها في أكثر من شركة الدولة، حتى لو لم تكن تمتلكها "[169].

يعد تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011 الصادر عن الأونكتاد نقطة تحول في البحث في العلاقات التعاقدية البعيدة، حيث يُعرّف هذه العلاقات بأنها :

"أسلوب عدم حقوق الملكية عبر الحدود لعملية الشركات عبر الوطنية [حيث] تقوم الشركة عبر الوطنية بتخويل جزء من عملياتها إلى شركة شريكة في البلد المضيف لا تملك فيها حصة ملكية، مع الحفاظ على مستوى من السيطرة على العملية من خلال تحديد العقد تعاقديًا الطريقة التي سيتم بها إجراؤها. . . . السمة المميزة للأشكال غير السهمية العابرة للحدود، كشكل من أشكال إدارة سلسلة القيمة العالمية للشركات عبر الوطنية، هي السيطرة على كيان أعمال البلد المضيف بوسائل أخرى غير حيازات الأسهم"[170].

---

[166] - UNCTAD, World Investment Report 2004—The Shift Toward Services (Geneva, unCTad), 345.

[167] - lex, "walmart nation," Financial Times, June 5, 2009.

[168] - william Milberg, 2004, The changing structure of international trade linked to global production systems: what are the policy implications? working Paper no. 33, Policy integration department, world Commission on the Social dimension of Globalization, international labour office: Geneva., 9.

[169] - Peter dicken ،2007 ،Global Shift: Mapping the Changing Contours of the World Economy (london: Sage Publications) ،6.

التحول العالمي، الآن في نسخته السادسة، هو كنز من المعلومات حول العديد من جوانب الاستعانة بمصادر خارجية وعولمة الإنتاج.

[170] - الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2011، 127. هذا التعريف لـ TnC ليس أكثر من وصف دقيق لشكله الخارجي، فهو مفيد لأنه يؤكد حقيقة أن الملكية الرسمية لمرفق الإنتاج ليست شرطا مسبقا للسيطرة عليه بشكل فعال وإخضاعه إلى ضرورة تعظيم الربح لشركة TnC. في تعريف ثري يجسد جوهر TnC بالإضافة إلى شكله، وصف فيدل كاسترو "الشركات العابرة للحدود [باعتبارها] التوليف الأكثر كمالًا، والتعبير الأكثر تطورًا عن الرأسمالية الاحتكارية في هذه المرحلة من أزمتها العامة. . . . الشركات عبر الوطنية هي الناقل الدولي لجميع القوانين التي تحكم نمط الإنتاج الرأسمالي في مرحلته الإمبريالية الحالية، وكل تناقضاته، وهي أكثر الأدوات المتاحة للإمبريالية كفاءة في تطوير وتكثيف تبعية العمل لرأس المال في جميع أنحاء العالم. " فيدل كاسترو، 1983، الأزمة الاقتصادية والاجتماعية العالمية: تأثيرها على البلدان المتخلفة، وآفاقها القاتمة، والحاجة إلى النضال إذا أردنا البقاء على قيد الحياة (هافانا: مكتب النشر لمجلس الدولة)، 146.

يمكن رؤية الاختلافات والقواسم المشتركة بين هذين الشكلين من الاستعانة بمصادر خارجية بمساعدة تجربة فكرية. يمكن للشركات عبر الوطنية، وغالبًا ما تفعل، تحويل علاقة مباشرة داخل دولة المقر مع دعم إلى علاقة تجارية مع مورد مستقل ببساطة عن طريق التوقيع على بعض المستندات القانونية، وإقامة لافتات جديدة، وفتح حساب مصرفي جديد - دون القيام بذلك. أي تغييرات في أنظمة العمل أو عمليات العمل أو سعر المدخلات أو الأرباح المحققة عند بيع المخرجات. عندئذٍ ستكون العملية الفعلية للإنتاج وخلق / استخراج القيمة متطابقة من جميع النواحي. لن يتغير شيء باستثناء ألقاب الملكية. ومع ذلك، فإن المظاهر السطحية تُظهر تغييرًا عميقًا: فالتدفق المرئي بين الجنوب والشمال للأرباح المعادة إلى الوطن من الشركة التابعة إلى المقر الرئيسي سوف يتلاشى دون أثر، حتى لو تبين أن الترتيب الجديد أكثر فاعلية في الضغط على تكاليف الإنتاج وزيادة أرباح المقر الرئيسي. كما رأينا في حالة السلع العالمية الثلاث في الفصل الأول، يبدو أن جميع أرباح الشركة الرائدة تظهر نتيجة لأنشطتها ذات القيمة المضافة في البلدان التي تُستهلك فيها السلع، في العلاقة بين الطرفين، لا يقدم موردوهم والعمال الذين تم استغلالهم بشكل كبير من قبلهم أي مساهمة على الإطلاق.

يفحص هذا الفصل هذين الشكلين من علاقة التعهيد، أولاً بشكل منفصل ثم معًا، من أجل زيادة إثراء مفهومنا لعولمة الإنتاج، ومن أجل تحديد التساؤلات والمفارقات التي لا تستطيع المقاربات السائدة وغير التقليدية تفسيرها.

## الاستثمار الأجنبي المباشر

وفقًا لتعريف الأمم المتحدة المقبول دوليًا، "يتم إنشاء الاستثمار الأجنبي المباشر لإنشاء مصلحة دائمة أو سيطرة إدارية فعالة على مؤسسة في بلد آخر... وكمبدأ توجيهي، يقترح صندوق النقد الدولي أن تمثل الاستثمارات ما لا يقل عن 10 في المائة من التصويت. يُحسب على أنه استثمار أجنبي مباشر.[171] " ومع ذلك، فإن التناقض بين استثمارات الحافظة والاستثمار الأجنبي المباشر ليس واضحًا تمامًا كما يوحي هذا المقتطف من تعريف الأمم المتحدة القياسي للاستثمار الأجنبي المباشر. كما لاحظ ريكاردو هاوسمان وإدواردو فيرنانديز-أرياس، "الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتوقف، فالآلات كذلك. إذا اشترى شخص أجنبي آلة وقدمها كمساهمة رأسمالية (FDI) لشركة محلية، فقد تنقطع الآلة. ولكن يمكن لأمين صندوق الشركة استخدام الجهاز كضمان للحصول على قرض من البنك المحلي وسحب الأموال من البلاد "[172]. ليست هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تطغى فيها الضرورات المالية على علاقة الإنتاج - يمكن إعادة استثمار الأرباح المحتجزة في الدين الحكومي المحلي أو الأصول المالية الأخرى؛ بدلاً من ذلك، قد تتجاوز الأرباح المُعادة إلى الوطن أرباح الشركة التابعة، مما يدل على سحب الاستثمار.

يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أربعة أنواع مختلفة حسب دافع المستثمر. الاستثمار الأجنبي المباشر "الباحث عن الكفاءة" هو الشكل النموذجي للنيوليبرالية - الكفاءة تعني تجعيد التكاليف، ولا سيما تكلفة العمالة - وهو الشغل الشاغل لهذه الدراسة. كان الاستثمار الأجنبي المباشر "الباحث عن السوق" هو الشكل السائد في السنوات التي سبقت العولمة الليبرالية الجديدة، عندما أجبرت الحواجز الحمائية الشركات عبر الوطنية على نقل الإنتاج بالقرب من الأسواق، ولا يزال مهمًا، كما هو الحال في مثال مصانع السيارات اليابانية والأوروبية في الولايات المتحدة. وعلى النقيض من الاستثمار الأجنبي المباشر الساعي إلى الكفاءة، لا ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر الساعي إلى الأسواق عادة على تجزئة عمليات الإنتاج بل على تكراره في البلد المضيف. نظرًا لأن أهم أسواق السلع النهائية موجودة في الدول الإمبريالية، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن السوق تهيمن عليه الاستثمارات العابرة للحدود بين البلدان الإمبريالية - أو، كما صاغها ثلاثة خبراء اقتصاديين في الأونكتاد، "تحدث التجارة القائمة على تقاسم الإنتاج الدولي الأفقي بين الدول المتقدمة بشكل رئيسي "[173].

---

[171] - الأمم المتحدة، بدون تاريخ، التعاريف والمفاهيم الأساسية، متاح من http://www.un.org/esa/sustdev/natlinfo/indicators/methodology_sheets/global_econ_partnership/fdi.pdf . ويضيف تقرير الأمم المتحدة: "من الناحية العملية، تضع العديد من البلدان عتبة أعلى. أيضًا، يفشل العديد من البلدان في الإبلاغ عن الأرباح المعاد استثمارها، ويختلف تعريف القروض طويلة الأجل بين البلدان ".

[172] - ricardo hausmann and eduardo Fernández-arias, 2000, Foreign direct Investment: Good Cholesterol?, paper prepared for the seminar on “The new wave of Capital inflows: Sea Change or Just another Tide?,” annual Meeting of the Board of Governors, inter-american development Bank and inter-american investment Corporation, new orleans, March 26, 2000, 14.

[173] - Jörg Mayer, arunas Butkevicius, and ali Kadri, 2002, “dynamic Products in world exports,” unCTad discussion Paper no. 159, http://ideas.repec.org/p/unc/dispap/159.html.

يشير الاستثمار الأجنبي المباشر "الباحث عن الموارد" في المقام الأول إلى الاستثمار الأجنبي في الصناعات الاستخراجية (الهيدروكربونات والمعادن)، ولكن يمكن أن تشمل الموارد الطبيعية المواد الغذائية ومكونات مستحضرات التجميل وأشياء أخرى كثيرة. عندما لا يتم حصادها أو استخلاصها فقط ولكن يجب زراعتها أولاً، فإنها تعتبر منتجات زراعية وليست موارد طبيعية. تشترك الزراعة واستخراج الموارد الطبيعية في سمات مهمة: يتم تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه القطاعات في المقام الأول من خلال موقع الرواسب المعدنية والهيدروكربونية وما شابه ذلك، أو المساحات الخصبة من الأرض، على عكس الاستعانة بمصادر خارجية للإنتاج الباحثة عن الكفاءة، والتي يقع موقعها يتم تحديده في المقام الأول من خلال موقع تجمعات العمالة الرخيصة القابلة للاستغلال بشكل كبير. بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الموارد، يعد توفر العمالة منخفضة الأجر مكافأة إضافية. يعتبر التحول من ترتيبات الإنتاج الداخلي إلى ترتيبات الإنتاج الحر أقل وضوحًا في الصناعات الاستخراجية، لأن تحصيل الإيجارات من الرواسب الغنية من الخام أو النفط يكون أسهل بكثير للحماية عندما تمتلك الشركة الرائدة الموارد ووسائلها بشكل مباشر استخلاص. يتضح شكلا استغلال الشركات عبر الوطنية للعمالة المنخفضة الأجر في الصناعة التحويلية - داخليًا وبعيدًا عن العمل - في الزراعة أيضًا. يُظهر مزارعو Nestlé المتعاقدون البالغ عددهم 800000 العديد من أوجه التشابه مع العلاقات البعيدة في سلاسل القيمة التصنيعية؛ بينما، على النقيض من ذلك، تتوافق رأسمالية المزارع في الأشكال القديمة والجديدة مع الاستثمار الأجنبي المباشر، من حيث أنها تنطوي على الملكية المباشرة لرأس المال في الاقتصاد منخفض الأجر. وأخيراً، يسعى الاستثمار الأجنبي المباشر "الباحث عن التكنولوجيا" إلى الوصول إلى المعرفة العلمية أو التكنولوجية المتاحة في الموقع المضيف. نادرًا ما يكون هذا دافعًا مهمًا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الفقيرة.

حتى العقد الأول من الألفية الجديدة، كان هناك رأي واسع الانتشار وشبه عالمي بأن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية له أهمية هامشية بالنسبة للشركات عبر الوطنية للدول الغنية. وهكذا، جادل ديفيد هيلد، صاحب الرؤية الاجتماعية الديموقراطية، بأن "الغالبية العظمى من ... تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تنشأ داخل بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتتحرك فيما بينها"[174]. - كافالجيت سينغ، الذي يكتب من منظور إصلاحي جذري يمثل العديد من منتقدي العولمة من المنظمات غير الحكومية، يوافق على أن: "الجزء الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي يتحرك إلى حد كبير داخل العالم المتقدم ... ويمكن وصف هذا الوضع على نحو ملائم بأنه استثمار من قبل بلد متقدم. TNC في بلد متطور آخر. الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي..... لا يزالان المستلمين الرئيسيين لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ..[175] " سام أشمان وأليكس كالينيكوس، يكتبان في اليومية الماركسية المادية التاريخية، يستنتجان بالمثل أن" تميل الشركات عبر الوطنية التي تهيمن على الرأسمالية العالمية إلى تركيز استثماراتها (وتجارتها) في الاقتصادات المتقدمة ... يستمر رأس المال إلى حد كبير في تجنب الجنوب العالمي "[176]. كريس هارمان، مثل آشمان وكالينيكوس، أحد أنصار "التقليد الاشتراكي الدولي:" يستخلص التضمين الكبير لهذا: إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر بين الشمال والجنوب ضعيفًا جدًا، فيجب أيضًا أن يكون استغلال الشكال للجنوب: "مهما كان الأمر خلال قرن من الزمان في الماضي، لم يكن من المنطقي أن ننظر إلى البلدان المتقدمة على أنها "طفيلية: العيش من العالم الاستعماري السابق. . . . مراكز الاستغلال، كما تشير أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر، هي المكان الذي توجد فيه الصناعة بالفعل ..[177] " ، كتب أليكس كالينيكوس في عام 2009، بالمثل أن البيانات المتعلقة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر" تدل على أحكام الربحية النسبية الصادرة عن أولئك المسيطرين رأس المال المتنقل دوليًا: يستمر هذا بشكل كبير لصالح الاقتصادات المتقدمة ؛[178]

[174] - david held, a. McGrew, d. Goldblatt, and d. Perraton, 1999, Global Transformations: Politics Economics and Culture (Cambridge: Polity Press), 248.

[175] - Kavaljit Singh, 2007, Why Investment Matters: The Political Economy of International Investments (delhi: Madhyam Books), 26–27.

[176] - Sam ashman and alex Callinicos, 2006, “Capital accumulation and the State System,” Historical Materialism 14/4: 107–31.

[177] - Chris harman, 2003, “analyzing imperialism,” International Socialism 99: 39–40. For an exchange between myself and another adherent of the international Socialist Tradition, see Jane hardy, “new divisions of labor in the Global economy,” 2013, International Socialism Journal 137, isj.org.uk/new-divisions-of-labor-in-the-global-economy: and John Smith, 2013, “Southern labor: Peripheral no longer: a reply to Jane hardy,” International Socialism Journal 140: 185–200, http://isj.org.uk/southern-labor-peripheral-no-longer/.

[178] - lex Callinicos, 2009, Imperialism and Global Political Economy (Cambridge: Polity Press), 199–201.

" يتناقض بشكل قاطع مع النتائج التي توصل إليها تقرير الاستثمار العالمي لعام 2008 الصادر عن الأونكتاد بأن أرباح الشركات عبر الوطنية" تتولد بشكل متزايد في البلدان النامية وليس في البلدان المتقدمة ..[179]

أدى الارتفاع الهائل الذي حدث قبل الأزمة في الاستعانة بمصادر خارجية إلى البلدان ذات الأجور المنخفضة، وهو الاتجاه الذي تفاقمت فيه الأزمة العالمية فقط، إلى القضاء على هذا الرأي الإجماعي أخيرًا - ففي عام 2013 تجاوزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية تلك الموجهة إلى البلدان المتقدمة لأول مرة[180]. ولكن كان رأي الإجماع هذا خاطئًا حتى عندما نطق هيلد وآخرون بكلماتهم. وتتمثل أكبر مشكلة في النظر من خلال عدسة الاستثمار الأجنبي المباشر في أن الاستعانة بمصادر خارجية على طول الذراع أصبح غير مرئي، ولكن حتى قبل أن نضع هذا في الصورة، فإن الفحص السريع بيانات الأونكتاد كافية لدحض الإجماع الأوروبي المركز وإثبات أن العكس هو الصحيح في الواقع، أن رأس المال الشمالي يعتمد بشكل متزايد على استغلال العمالة منخفضة الأجر.

وبمجرد أن ننظر أسفل البيانات الرئيسية للأونكتاد بشأن إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقاته ونفحص تكوينها، تبدأ صورة مختلفة في الظهور. البيانات الرئيسية حول إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تستند إليها أطروحة "رأس المال يتجنب الجنوب العالمي"، هي بيانات مضللة لثلاثة أسباب. أولاً، لا يأخذون في الحسبان مدى تضخم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان الإمبريالية من خلال الاستثمارات غير المنتجة في الخدمات المالية والتجارية. بين عامي 2001 و 2012، تلقت الاقتصادات النامية 464 مليار دولار من هذه التدفقات، مقارنة بـ 609 مليار دولار تتدفق إلى البلدان المتقدمة، وفي السنوات الأخيرة التي تم الإبلاغ عنها، من 2010 إلى 2012، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التصنيعي إلى البلدان النامية 15 رطلاً، متجاوزة 145 مليار دولار. التي تلقتها البلدان المتقدمة[181]. من ناحية أخرى، بين عامي 2001 و 2012، بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في "التمويل" و "الأنشطة التجارية" في البلدان الإمبريالية 1.37 تريليون دولار في هذه السنوات، أي أكثر من ضعف التدفق الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر التصنيعي إلى هذه البلدان، مقارنة بـ 509 مليار دولار في " التمويل "و" الأنشطة التجارية "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية.

ثانيًا، تتكون نسبة أكبر بكثير من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان الإمبريالية من عمليات الاندماج والاستحواذ، أي الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ينقل ملكية شركة قائمة، مقابل الاستثمار الأجنبي المباشر "الجديد"، أي الاستثمار في الإنتاج الجديد مرافق. يعكس الاستثمار الأجنبي المباشر لعمليات الاندماج والاستحواذ التركيز المتسارع لرأس المال، وهي عملية موثقة بشكل رائع في الفصل الرابع من كتاب "الأزمة التي لا نهاية لها " بقلم جون بيلامي فوستر وروبرت ماكيسني، وهي تختلف اختلافًا جوهريًا عن تفكك عمليات الإنتاج وانتشارها في البلدان ذات الأجور المنخفضة، وهي الأكثر تنعكس بوضوح في البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي. في عام 2007، على سبيل المثال، تلقت الاقتصادات المتقدمة 89 في المائة من 1.64 تريليون دولار في الاستثمار الأجنبي المباشر لعمليات الاندماج والاستحواذ، أكثر من نصفها (51.4 في المائة، على وجه الدقة) حدث في الخدمات المالية. في نفس العام، بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 1.83 تريليون دولار. على الرغم من أن الاختلافات في طريقة تجميع هذه الأرقام تعني أنها غير قابلة للمقارنة بشكل مباشر، إلا أنها تسلط الضوء بشكل صارخ على الوزن الهائل لعمليات الاندماج والشراء في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالية عشية الأزمة. تراجعت عمليات الاندماج والاستحواذ بشكل ملحوظ منذ فترة ما قبل الأزمة، ولكن النمط لا يزال قائماً - بين عامي 2008 و 2013، شكلت عمليات الاندماج والاستحواذ 45 في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الإمبريالية و 14 في المائة فقط من التدفقات إلى البلدان النامية. من ناحية أخرى، تلقت الدول النامية 69 في المائة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في التأسيس بين عامي 2008 و 2013، مما يبرز نمطًا تم تحديده بوضوح في السنوات الخمس التي سبقت اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية - بين عامي 2003 و 2007، اجتذبت الدول النامية 59 في المائة من التدفقات العالمية للاستثمار

[179] - UNCTAD, 2008, World Investment Report 2008, “Transnational Corporations and the infrastructure Challenge” (Geneva: unCTad), 4.

[180] - "الاقتصادات النامية استوعبت 142 مليار دولار أمريكي أكثر من البلدان المتقدمة. وشكلت حصة قياسية بلغت 52 في المائة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة Fdi الوافدة في عام 2012.. . . أربعة اقتصادات نامية هي الآن من بين أكبر خمسة متلقين في العالم؛ ومن بين أكبر 20 مستفيدًا، تسعة من الاقتصادات النامية ". الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2013، 2.

[181] - Source: annex table “estimated world inward Fdi Flows, by Sector and industry,” unCTad World Investment Reports 2005, 2008, 2011 and 2014.

الأجنبي المباشر في مجالات جديدة[182]. بشكل عام، بين عامي 2003 و 2014، كانت الدول النامية وجهة 5.9 تريليون دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات جديدة، مقارنة بـ 3.3 تريليون دولار في الدول المتقدمة كما ذكر ألكسندر ليمان في ورقة عمل لصندوق النقد الدولي عام 2002، "الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم النامي هو في الغالب في شكل - ما يسمى بالاستثمار التأسيسي، وليس من خلال الاستحواذ على الشركات القائمة "[183].

ثالثًا، وربما الأهم من ذلك كله، أن الكثير مما يُعتبر تدفقات استثمار أجنبي مباشر بين الدول الإمبريالية عبارة عن استثمارات في شركات نقلت بعض أو كل عملياتها الإنتاجية إلى الدول ذات الأجور المنخفضة. لتوضيح ذلك، أدت عملية إعادة هيكلة ثاني أكبر شركة نفط في العالم، Royal Dutch Shell، في عام 2005، إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي في المملكة المتحدة بمقدار 100 مليار دولار، مما جعلها تقفز فوق الولايات المتحدة لتصبح الوجهة الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في ذلك العام. ومع ذلك، أينما يمكنهم حجز مبيعاتهم وأرباحهم، فإن الغالبية العظمى من 98 دولة تستضيف الشركات التابعة لشل (في المرتبة الثانية بعد Deutsche Post AG مع الشركات التابعة المملوكة للأغلبية في 111 دولة) موجودة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا الوسطى و الشرق الأوسط[184].

يتم تسليط الضوء على مخاطر عدم النظر إلى أبعد من الأرقام الرئيسية عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الشمال والجنوب N-S FDI من خلال الفحص السريع لبيانات الاندماج والاستحواذ المذكورة أعلاه. في المحاسبة التقليدية، يعتبر الاندماج أو الاستحواذ على شركة أوروبية أو أمريكية شمالية أو يابانية مع أو من قبل أخرى مثالاً لا لبس فيه على الاستثمار الأجنبي المباشر بين الشمال والشمال. يُظهر فحص موجز لأكبر ثلاث صفقات اندماج واستحواذ في عام 2007 - والتي، مثل جميع صفقات الاندماج والاستحواذ الخمسين الأكبر في ذلك العام، باستثناء سبع من أكبر صفقات الاندماج والاستحواذ في ذلك العام، بين شركات في دول إمبريالية - سبب كون مثل هذه القراءة للبيانات مبسطة ومضللة. كانت أكبر صفقة اندماج وشراء عبر الحدود في عام 2007 هي الاستحواذ المشؤوم على البنك الهولندي ABN-AMRO من قبل رويال بنك أوف سكوتلاند مقابل 98.2 مليار دولار. توزع البنوك سندات ملكية الثروة، وتقتطع بعضها لنفسها، لكنها لا تنتج أيًا منها. بعدة طرق - من خلال قروضهم واستثماراتهم، والمشاركة في صناديق التحوط وأسواق العقود الآجلة، والتعامل مع رأس المال الهارب، وما إلى ذلك، وبشكل غير مباشر من خلال الشركات عبر الوطنية التي يمولونها - تلتف مخالبهم حول الجنوب العالمي. في المرتبة الثانية على قائمة أكبر صفقات الاندماج والاستحواذ في عام 2007 كانت شركة التعدين والتعبئة العملاقة Alcan، التي اشترتها شركة Rio Tinto البريطانية من أصحابها الكنديين. توظف Alcan 65000 عامل في 61 دولة، 28 في المائة منهم خارج أوروبا وأمريكا الشمالية[185]. وكان الرقم الثالث هو استحواذ مجموعة من المستثمرين الإيطاليين على شركة المرافق العملاقة المملوكة لإسبانيا Endesa SA مقابل 26.4 مليار دولار. في ذلك العام، كانت إنديسا تدير شركات تابعة لها في إسبانيا والبرتغال وإيطاليا وفرنسا، وكذلك في المغرب وتشيلي والأرجنتين وكولومبيا وبيرو والبرازيل وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. وفي عام 2007، حصل على 18 في المئة، أو € m471، الأرباح التشغيلية من أعمالها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[186]. المستمر أسفل القائمة وهنا تصبح الصورة أكثر وضوحا من أي وقت مضى. في كل مرة تستحوذ فيها شركة أو مجموعة من المستثمرين على شركة عبر وطنية مقرها في دولة إمبريالية أخرى أو تندمج معها، والتي يعتبرها الإحصائيون في الأونكتاد بمثابة استثمار أجنبي مباشر من الشمال إلى الشمال، فمن المرجح أن يشتروا في كيان له أصول وأنشطة منتشرة على كلا الجانبين من الانقسام بين الشمال والجنوب. لا يوجد مثل هذا الغموض في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر بين الشمال والجنوب، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من دول الجنوب ليس فقط جزءًا صغيرًا من الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن الجزء الأكبر منه موجود في الاقتصادات الناشئة الأخرى - يشير الأونكتاد إلى أن "الاستثمار الأجنبي المباشر من الاقتصادات النامية قد نما بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي ويشكل الآن أكثر من ثلث التدفقات العالمية ...

[182] - Source: Table 19 “Value of announced Greenfield Fdi Projects, by destination,” 2003–2014, http://unctad.org/en/Pages/diae/world%20investment%20report/annex-Tables.aspx.

[183] - alexander lehmann, 2002, Foreign direct Investment in Emerging Markets: Income, Repatriations and Financial Vulnerabilities, iMF working Paper wP/02/47, http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2002/wp0247.pdf, 4.

[184] - unCTad, World Investment Report 2007, 28.

[185] - أو أكثر، اعتمادًا على كيفية احتساب الوكالة والعمل المتعاقد المؤقت.

[186] - “endesa announces Full year 2007 results,” business Wire, February 21, 2008.

[ومع ذلك ،] تميل معظم استثمارات الاقتصادات النامية إلى الحدوث داخل المنطقة الجغرافية المباشرة لكل اقتصاد.[187] "
على الرغم من الارتفاع الأخير في الاستثمار الأجنبي المباشر من جانب الشركات عبر الوطنية الجنوبية، في عام 2014، كانت 79 في المائة من المخزون العالمي من الاستثمار الأجنبي المباشر البالغ 25.9 تريليون دولار مملوكة لشركات عبر وطنية مقرها في البلدان الإمبريالية[188].

يعكس الثقل الهائل لعمليات الاندماج والشراء في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من دول الشمال الى دول الشمال NN في السنوات التي سبقت بداية الأزمة الاقتصادية العالمية عملية تركيز واحتكار بين الشركات عبر الوطنية، وفي القطاع المالي وفي جميع القطاعات الصناعية، بالتوازي مع تحول عمليات الإنتاج للاقتصادات منخفضة الأجور. يتم تجميع هذه الظواهر المتنوعة معًا في شكل استثمار أجنبي مباشر. ويليام ميلبيرج من بين أولئك الذين لفتوا الانتباه إلى هذه العملية المزدوجة: "شكلت الموجة العالمية لنشاط الاندماج والاستحواذ توطيدًا لموقف احتكار القلة للشركات الرائدة التي ركزت جهودها في هذه العملية على" الكفاءة الأساسية "والاستعانة بمصادر أنشطة خارجية أخرى.[189]" أشار غاري جيريفي أيضًا إلى هذين التغيرين الدراماتيكيين في هيكل الاقتصاد العالمي. الأول هو التحول التاريخي في موقع الإنتاج، ولا سيما في التصنيع، من العالم المتقدم إلى العالم النامي ... والثاني هو التحول التاريخي في موقع الإنتاج، ولا سيما في التصنيع، من العالم المتقدم إلى العالم النامي. تغيير في تنظيم الاقتصاد الدولي. يتركز الاقتصاد العالمي بشكل متزايد في القمة ومجزأ في القاع، سواء من حيث البلدان والشركات "[190].

وهكذا تدمج إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر ثلاثة اتجاهات مختلفة للغاية: تركيز البنوك الإمبريالية ورأس المال المالي. عملية تركيز بين رؤوس الأموال الصناعية والتجارية الشمالية، والعديد منها يقود الشركات في سلاسل القيمة التي يقوم فيها العمال بالإنتاج الفعلي لصالح الموردين الجنوبيين البعيدين؛ وعملية تفكك عمليات الإنتاج وانتشارها إلى دول الجنوب بحثًا عن عمالة فائقة الاستغلال.

## توظيف الشركات عبر الوطنية، الشمال والجنوب

يركز تقرير الاستثمار العالمي لعام 2007 الصادر عن الأونكتاد بشكل خاص على آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة. ومع ذلك، فإن كمية المعلومات ضئيلة حتى هنا، مما يوفر بيانات عن إجمالي العمالة في الشركات عبر الوطنية في عدد قليل فقط من البلدان النامية. كان الجزء الأكثر إثارة للاهتمام والأكثر صلة من هذه الدراسة هو تحليل آثار التوظيف للاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات عبر الوطنية الأمريكية. وأفادت أنه في عام 2003، تم توظيف 9.8 عمال مقابل كل مليون دولار من أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر المملوكة للشركات عبر الوطنية الأمريكية في قطاع التصنيع في البلدان المتقدمة، في حين أن نفس رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية كان يوظف 23.8 عاملاً، أو 2.4 ضعف هذا العدد[191]. ونتيجة لذلك، استخدم رصيد بقيمة 281 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي في الولايات المتحدة في البلدان المتقدمة 2.76 مليون عامل، في حين أن رصيدًا قدره 88 مليار دولار في البلدان النامية يوظف 2.1 مليون عامل. تستخدم نفس الكمية من الاستثمار في الصناعات الاستخراجية (التعدين والمحاجر والنفط) عددًا أقل بكثير: 1.3 عامل في البلدان المتقدمة لكل مليون دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، مقارنة بـ 2.5 عامل في البلدان النامية. لإكمال الصورة، يؤدي كل مليون دولار مستثمر في الخدمات إلى توظيف 2.1 عامل في البلدان المتقدمة و 2.3 عامل في البلدان النامية.

ومع ذلك، فإن هذه البيانات تقلل من شأن توظيف الشركات عبر الوطنية، حيث إن الأونكتاد لا يحسب العمال المؤقتين والعارضين والمتعاقد معهم من الباطن كموظفين، ومع ذلك فقد قادت الشركات عبر الوطنية الأمريكية الطريق في إضفاء الطابع العرضي على العمالة الجنوبية، كما في حالة شركة كوكا كولا، المذكورة أدناه. بإحصاء جميع هؤلاء

[187] - unCTad, World Investment Report 2015, 8.
[188] - ibid., annex Table 4.
[189] - Milberg, The Changing Structure of International Trade Linked to Global Production Systems: What Are the Policy Implications?, 9.
[190] - Gary Gereffi, 2005, The New offshoring of Jobs and Global development, ilo Social Policy lectures (Geneva: ilo Publications), 40.
[191] - data for 2003. unCTad, World Investment Report 2007, Table 1.6.

الموظفين، فمن المعقول أن نستنتج أن الشركات عبر الوطنية التي يقع مقرها الرئيسي في الولايات المتحدة توظف عددًا أكبر من العمال في البلدان منخفضة الأجور أكثر مما تستخدمه محليًا، وبالتالي، ينطبق الشيء نفسه على الشركات عبر الوطنية التي يقع مقرها الرئيسي في أوروبا واليابان[192].

## أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر

الاختلافات النوعية بين الاستثمار الأجنبي المباشر بين الشمال والشمال N-N FDI والاستثمار الأجنبي المباشر بين الشمال والجنوب N-S FDI تعني أنه لا يمكن مقارنتها بشكل مبسط. تدفقات الاستثمار والأرباح المعادة إلى الوطن بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان متماثلة بقدر ما تستثمر في بعضها البعض. في تناقض صارخ، فإن الاستثمارات عبر الحدود بين دول الجنوب والدول الثلاثية غير متكافئة للغاية: الاستثمار الأجنبي المباشر من الجنوب الى الشمال لا يكاد يذكر مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر من الشمال الى الجنوب. أفاد الأونكتاد في عام 2008 أن "الفجوة الكبيرة بين الشركات عبر الوطنية من المجموعات المتقدمة والنامية لا تزال قائمة. فعلى سبيل المثال، بلغ إجمالي الأصول الأجنبية لأكبر 50 شركة عبر وطنية من الاقتصادات النامية في عام 2005 حجم الأصول الأجنبية لشركة جنرال إلكتريك، وهي أكبرها. الشركات عبر الوطنية في العالم.[193] " ونتيجة لذلك، يتدفق الاستثمار المباشر والأرباح في كلا الاتجاهين بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، ولكن بين هذه الدول والجنوب العالمي كان التدفق ولا يزال في اتجاه واحد بشكل ساحق. مع زيادة المخزون المتراكم من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجنوب، نما تدفق الأرباح العائد إلى سيل عظيم، والذي، كما يوضح الشكل 3.1، أصبح الآن بحجم مماثل لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في شمال شرق البلاد. من السمات اللافتة للنظر بشكل خاص في الشكل 3.1 هو انحدار الزيادة في كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والأرباح في السنوات الأولى من الألفية، بما يتفق مع الأدلة المذكورة في مكان آخر بشأن تسريع الاستعانة بمصادر خارجية في أعقاب انفجار فقاعة الدوت كوم في بداية الألفية الجديدة.

ووفقًا لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2008 الصادر عن الأونكتاد، فقد حققت الشركات عبر الوطنية في العالم أرباحًا من الشركات الأجنبية التابعة لها في عام 2007 والتي بلغت 1،130 مليار دولار، منها 406،967 في الاقتصادات النامية و 259،942 في الاقتصادات المتقدمة[194]. لم يقدم التقرير تفصيلاً أو تحليلاً مفصلاً لأرباح الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الشركة أو القطاع أو الدولة، باستثناء "جدول الملحق ب 14:" الذي يفيد بأنه في عام 2005، وهو آخر عام تتوفر عنه البيانات، حققت الشركات عبر الوطنية الأمريكية 549 مليار دولار. في الأرباح من ما تشير إليه في أماكن أخرى على أنه رصيد استثماراتها المباشرة البالغ 2.05 تريليون دولار. كسبت اليابان، الدولة الأخرى الوحيدة التي أبلغت عن أرباح من الاستثمار الأجنبي المباشر، 87 مليار دولار.

جدول الأونكتاد هذا الذي يحتوي على مدخلين فقط يمثل المعلومات الضئيلة عن تدفقات الأرباح العالمية في البيانات المقدمة من الهيئات العامة. علاوة على ذلك، هناك العديد من الأسباب للتشكيك في دقة البيانات المتفرقة. يتكون دخل الاستثمار الأجنبي المباشر من ثلاثة مكونات: الأرباح المُعادة إلى الوطن، والأرباح المحتجزة، ومدفوعات الفوائد

[192] - يدعم هذا الاستنتاج حجة مثيرة للاهتمام قدمها ديفيد هارفي وماسيمو دي أنجيليس، اللذان اقترحا طريقة بديلة لتفسير البيانات الخاصة بتدفقات" :n-S Fdi في الولايات المتحدة، 20 دولارًا سوف. . . تأمر بساعة واحدة فقط من وقت العمل. لكن في الصين أو تايلاند 20 دولارًا يمكن أن تجعل أربعة أشخاص يعملون لمدة 10 ساعات، بينما في الهند، فإن 20 دولارًا أمريكيًا تكفي لتشغيل 10 أشخاص، كل 10 ساعات. عندما يكون الفارق الذي تحدثه 20 دولارًا بين قضاء ساعة واحدة من وقت العمل، من ناحية، وأخذ 40 ساعة أو 100 ساعة، من ناحية أخرى، فلا يهم كثيرًا أن يذهب الاستثمار الأجنبي المباشر FDI إلى الجنوب ". حسبوا ذلك بين 1997 وتدفقات عام 2002 التي بلغت حوالي 3.4 تريليون دولار من Fdi تطلب 190 مليار ساعة من وقت العمل، في حين أن 0.8 تريليون دولار التي تدفقت إلى البلدان ذات الأجور المنخفضة تتطلب 330 مليار ساعة، وخلال هذه الفترة، شكلت تدفقات 19٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الشمال والجنوب Fdi NS العالمي، مع ذلك نتج عنها 63 في المائة من إجمالي "العمل المأخوذ". ديفيد هارفي وماسيمو دي أنجيليس، 2008، "العولمة؟ لا سؤال! قيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة، "استعراض راديكالي للاقتصاد السياسي 4/14: 429-44، اقتباس في 433.

[193] - unCTad, 2008, development and Globalization: Facts and Figures (Geneva, unCTad), 30.

[194] - Source for data on the global distribution of subsidiaries: unCTad, World Investment Report 2007, “Transnational Corporations, extractive industries and development” Geneva: unCTad), 217.

على القروض الممنوحة للشركة التابعة من قبل الشركة الأم، ولكن "العديد من البلدان تفشل في الإبلاغ عن الأرباح المعاد استثمارها، ويختلف تعريف القروض طويلة الأجل بين البلدان"[195].

**الشكل 3.1: التدفقات بين الشمال والجنوب للاستثمار الأجنبي المباشر والأرباح (مليار دولار)**

Source: FDI flows from UNCTAD (available at http://unctadstat.unctad.org/)

يقول ألكسندر ليمان، في ورقة عمل نادرة لصندوق النقد الدولي حول موضوع أرباح الشركات، "من الناحية العملية، لا يلتزم سوى عدد قليل من الأسواق الناشئة بهذه المعايير .."[196] كانت البيانات التي نشرها صاحب العمل، صندوق النقد الدولي، سيئة للغاية، لكن ليمان تحول بدلاً من ذلك إلى وزارة التجارة الأمريكية وبياناتها حول الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات الأمريكية، والتي خلص منها إلى أن معدل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية في الفترة 1995-1998 كان على الأقل ضعف ما أفاد به صندوق النقد الدولي. ويضيف: "تشير تقديرات العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أنه يتم التقليل من الربحية على نطاق واسع. وتظهر بيانات الولايات المتحدة عائدات على إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الأسواق الناشئة في حدود 15 إلى 20 في المائة. وهناك ثلاثة في المائة إضافية على رأس المال المستثمر [هو ] المدفوعة للشركات الأم مقابل الإتاوات ورسوم الترخيص والخدمات الأخرى .. [197]"

بعد اثني عشر عامًا (نُشرت ورقة ليمان في عام 2002)، لم يلقي أي من صندوق النقد الدولي أو الأونكتاد أو أي مؤسسة مالية دولية أخرى مزيدًا من الضوء على هذه المسألة الغامضة وغير التافهة بالتأكيد - لا مزيد من أوراق العمل أو الدراسات أو "أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر" موضوع أي من التقارير السنوية، عدم وجود مراجعة للبيانات فقد مصداقيتها من قبل ليمان، ولا محاولة لنشر بيانات جديدة وأكثر مصداقية. بدلاً من ذلك، هناك بعض التقديرات المشكوك فيها مع قدر ضئيل من المعلومات حول كيفية تجميعها ولا شيء حول كيفية معالجة المشكلات التي تم تحديدها في ورقة ليمان. ومع ذلك، فإن ما يقدمه الأونكتاد هو أمر مثير للاهتمام. يخبرنا تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013، "في حين أن متوسط معدل العائد العالمي على الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2006-2011 كان 7.0 في المائة، كان متوسط المعدل الداخلي للاقتصادات المتقدمة 5.1 في المائة. وفي المقابل، متوسط المعدلات بالنسبة للاقتصادات النامية

[195] - un, n.d., Underlying definitions and Concepts, available from http://www.un.org/esa/sustdev/natlinfo/indicators/methodology_sheets/global_econ_partnership/fdi.pdf.

[196] - استمرارًا لذلك، يقول: "أظهر استطلاع برعاية مشتركة من قبل iMF و OeCd في عام 1997 أنه من بين أكبر 14 سوقًا ناشئة، سجلت ستة فقط بشكل صحيح المكونات الثلاثة لدخل Fdi. . . . لم يبلغ أي من هذه البلدان عن سلسلة مستمرة في إحصاءات ميزان المدفوعات المنشورة". ليمان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأسواق الناشئة، 6.

[197] - ibid., 24.

والانتقالية 9.2 في المائة و 12.9 في المائة على التوالي [198]" وبعبارة أخرى، كان معدل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر أعلى بمرتين في البلدان النامية منه في البلدان الإمبريالية.

لا ينشر الأونكتاد أي بيانات مجدولة عن الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر، على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو محور اختصاصه. يترك هذا الأمر للبنك الدولي، الذي يدير قاعدة بيانات "الدخل الأساسي على الاستثمار الأجنبي المباشر"، التي ترد بياناتها في الشكل 3.1. للأسباب التي ذكرها ليمان وآخرون نوقشت هنا، فإن هذا بالتأكيد يقلل بشكل كبير من أهمية التدفق الحقيقي للأرباح من الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية. تشير الأرقام التي تقدمها للفترة 1995-1998 إلى معدل عائد يبلغ حوالي 4 في المائة، أي خمس معدل العائد الذي اكتشفه ليمان لنفس الفترة.

وأشار ليمان على وجه الخصوص إلى إخفاق عام من جانب السلطات الوطنية في جمع البيانات عن الدخل المعاد استثماره، أي أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر التي لا تُعاد إلى الوطن ولكنها تُستخدم في تمويل توسع الشركة التابعة للشركة عبر الوطنية. أفاد تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013 أن حوالي 40 في المائة من أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية يتم الاحتفاظ بها في البلد المضيف، ولكن "لا يتم تحويل كل هذا إلى نفقات رأسمالية؛ التحدي الذي يواجه الحكومات المضيفة هو كيفية توجيه الأرباح المحتجزة إلى الاستثمار الإنتاجي .. [199]" وهذا يلمح إلى حقيقة أنه لا يتم إعادة استثمار جميع الأرباح المحتجزة في الشركة التابعة التي ولدت هذا الدخل. يجوز للشركة عبر الوطنية استخدام هذه الأموال للاستثمار في الدين الحكومي المحلي، أو في استثمارات الحافظة، أو في أسواق الأوراق المالية المحلية، أو أي نشاط قانوني أو غير قانوني آخر تعتقد أنه سيكون مربحًا، ومع ذلك لا توجد معلومات متاحة للجمهور عن مدى استخدام الشركات عبر الوطنية الشركات الأجنبية التابعة لها كقنوات مالية بدلاً من مرافق إنتاج.

تتجاهل الأرباح المعلنة أيضًا نقص الإبلاغ والتسعير التحويلي والممارسات الشائعة الأخرى المشكوك في شرعيتها. ذكرت جينيفر نوردين وريموند بيكر، وهما مرجعيتان بارزتان في "الأشكال التي لا حصر لها من الخداع المالي.. السائدة في الأعمال التجارية الدولية ،[200]" في الفاينانشال تايمز أن:

"على مدى العقود الأربعة الماضية أو نحو ذلك، تم تحسين الهيكل الذي يسهل المعاملات المالية غير القانونية عبر الحدود. . . . تستخدم العديد من الشركات متعددة الجنسيات والبنوك الدولية هذا الهيكل بانتظام، والذي يعمل عن طريق تجاهل أو الالتفاف حول قوانين الجمارك والضرائب والمالية وغسيل الأموال. والنتيجة ليست أقل من إضفاء الشرعية على اللاشرعية. . . . حسب تقديرنا، فإنها تنقل نحو 500 مليار دولار سنويًا بشكل غير قانوني من الاقتصادات النامية والانتقالية إلى الخزائن الغربية"[201].

والأرباح التي تعيدها الشركات إلى الوطن من فروعها الأجنبية أقل بكثير من فائض القيمة المستخرج من موظفيها في هذه الدول ذات الأجور المنخفضة. رأينا في الفصل الأول أن فائض القيمة هذا يتم تقاسمه بين العديد من رؤوس الأموال في الاقتصادات الإمبريالية، وجزء كبير منه يتم الاستيلاء عليه من قبل دولهم. وبغض النظر عن إخفاء الشركات لأرباحها الفعلية، فإن الربح على هذا النحو هو ما تبقى من فائض القيمة بعد طرح العديد من الأنشطة غير المنتجة ولكنها ضرورية (ضرورية من منظور الرأسماليين الذين يسعون إلى بلورة أرباحهم، إن لم يكن من منظور المجتمع ككل)، وكلها تستهلك فائض القيمة المستخرج من العمال المستغَلين. وبالتالي، فإن الأرباح الصفرية، أو حتى الخسائر الكبيرة، متوافقة تمامًا مع التدفقات الرئيسية لفائض القيمة ومعدلات الاستغلال المرتفعة. وبالتالي، فإن الأرباح التي يتم وصفها بشكل ناقص وجزئي في الإحصاءات تعاني من مشاكل جوهرية أكثر بكثير من ضعف التغطية وأوجه القصور الفنية، على الرغم من كونها كبيرة.

## طول الذراع الاستعانة بمصادر خارجية

198 - unCTad, World Investment Report 2013, 33. elsewhere the report contradicts itself: Figure i.31, “Fdi income By region,” provides data that implies an average rate of return on Fdi in developing nations during this period of 6.7 percent.

199 - unCTad, World Investment Report 2013, xvi.

200 - raymond w. Baker, 2005, Capitalism’s Achilles’ Heel (hoboken, nJ: John wiley and Sons), 162.

201 - raymond Baker and Jennifer nordin, “how dirty Money Thwarts Capitalism’s True Course,” Financial Times, 10 october 2005.

على عكس الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتم نقل عملية الإنتاج والإيرادات المرتبطة بها إلى الخارج ولكن يتم الاحتفاظ بها داخل الشركة، قد تختار شركة الاستعانة بمصادر خارجية التنازل عن بعض أو كل الإنتاج لمورد مستقل مع الاحتفاظ بالسيطرة الفعالة على كل من المنتج النهائي وعملية انتاج المنتج. وفقًا لجين غروسمان وزملائه الاقتصاديين في برينستون، "لا يهم كثيرًا ما إذا كانت الشركة تفتح شركة تابعة في بلد أجنبي وتوظف عمالًا هناك للقيام بمهام معينة داخل حدود الشركة، أو ما إذا كانت تتعاقد مع ممول أجنبي بموجب ترتيب الاستعانة بمصادر خارجية ... في كلتا الحالتين ستكون التأثيرات على الإنتاج والأجور والأسعار هي نفسها تقريبًا "[202]. يتجاهل أساتذة جامعة برينستون ذكر تأثير الاستعانة بمصادر خارجية على الأرباح - وهو أمر غريب، لأن تعظيم الأرباح هو الهدف الكامل من الممارسة. ولكن الغريب حقًا هو أنه على الرغم من حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يولد تدفقًا للأرباح المعادة إلى الوطن في حين أن العلاقة البعيدة لا تفعل ذلك، فإن الشركات متعددة الجنسيات تفضل بشكل متزايد العلاقات البعيدة عن الاستثمار الأجنبي المباشر. كما يشير Gary Gereffi، "بينما تقرر الشركات بانتظام ما إذا كانت ترغب في إنتاج السلع والخدمات" داخليًا "أو شرائها من بائعين خارجيين، فقد تحول الاتجاه في السنوات الأخيرة نحو" شراء[203] ". تيموثي ستورجون، باحث رائد آخر في سلاسل القيمة العالمية، "اكتشف أيضًا تحولًا في تنظيم الإنتاج العالمي نحو الشبكات الخارجية"[204]. يوافق ويليام ميلبيرج: "على الرغم من الزيادة المذهلة في النشاط عبر الوطني للشركات الكبيرة، وجدت مثل هذه الشركات من المرغوب فيه بشكل متزايد الاستعانة بمصادر خارجية على المستوى الدولي في علاقة بطول ذراع بدلاً من علاقة غير مباشرة (داخل الشركة)[205]

تقدم الصين مثالا بليغا على ذلك. أفاد غروسمان وروسي هانسبيرغ أن التجارة بين الشركات، كنسبة من إجمالي واردات الولايات المتحدة من الصين، ارتفعت من 11 في المائة في عام 1992 إلى 26 في المائة في عام 2005[206]. ولكن في عام 1992، بعد تخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي في عام 1991، كانت الأبواب تفتح فقط أمام الشركات عبر الوطنية الأمريكية؛ ومنذ ذلك الحين قاموا ببناء منصة تصدير عملاقة من الصفر تقريبًا، مما أدى إلى ارتفاع الواردات السنوية إلى الولايات المتحدة من الشركات عبر الوطنية المملوكة للولايات المتحدة في الصين من 3 مليارات دولار إلى 63 مليار دولار، أي ثلاثين - زيادة مضاعفة مبالغ فيها بالمستوى الأولي المنخفض للغاية. ومن ناحية أخرى، زادت الواردات من الموردين المستقلين في الصين "تسعة أضعاف فقط، من 22 مليار دولار إلى 180 مليار دولار[207]. وهكذا، في حين أن الصين والولايات المتحدة، زادت التجارة بين الشركات حصتها من قاعدة صغيرة، من خلال الاستعانة بمصادر خارجية على نطاق واسع من قبل الشركات الأمريكية في الصين، مما أدى إلى زيادة تفوقها المطلق على الاستثمارات الأمريكية المباشرة في ذلك البلد، وهو ما يمثل ثلاثة أرباع المجموع المبادلات التجارية بين الصين والولايات المتحدة.

## أسرار الاستعانة بمصادر خارجية

أدى اعتراف ميلبرغ بالهيمنة المتزايدة للاستعانة بمصادر خارجية إلى طرح أسئلة بلاغية، "لماذا يجب أن تكون الاستعانة بمصادر خارجية على نطاق واسع ذات أهمية متزايدة في عالم تلعب فيه الشركات عبر الوطنية مثل هذا الدور الكبير؟.. لماذا ينبغي أن تكون تخفيضات التكاليف سائدة بشكل متزايد في الخارج وليس داخل الشركات ؟[208] " يجيب، "إن الاتجاه المتزايد نحو التخارج يعني ضمناً أن العائد على الاستعانة بمصادر خارجية - الذي ينطوي عليه خفض التكلفة الذي يجلبه لشركة المشتري - يجب أن يتجاوز ذلك على العمليات الرأسية الداخلية. وتشكل وفورات التكلفة

[202] - Gene M. Grossman-rossi-hansberg.paper.0728.pdf، p13. الآثار المترتبة على الإنتاج والأجور والأسعار، وفقًا للمؤلفين، هي أن الولايات المتحدة. سيصبح الإنتاج أكثر تركيزًا في الأنشطة كثيفة رأس المال؛ وستتعرض أجور العمال المنخرطين في مهام كثيفة العمالة للضغوط بينما سترتفع أجور العمال المهرة؛ وستنخفض أسعار السلع في الولايات المتحدة التي تم الاستعانة بمصادر خارجية لإنتاجها مقارنة بتلك المنتجة محليًا.

[203] - Gereffi, The New offshoring of Jobs and Global development, 4.

[204] - Timothy J. Sturgeon, 2008, From Commodity Chains to Value Chains: Interdisciplinary Theory building in an Age of Globalization, http://web.mit.edu.eresources.shef.ac.uk/ipc/publications/pdf)/08-001.pdf, 8.

[205] - Milberg, The Changing Structure of International Trade Linked to Global Production Systems: What Are the Policy Implications?, 15.

[206] - Grossman and rossi-hansberg, The Rise of offshoring: It's Not Wine for Cloth Anymore, 8–9.

[207] - Foreign trade statistics from http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5700.html#2005.

[208] - william Milberg, 2004, "Globalized Production: Structural Challenges for developing Country workers," in Labor and the Globalization of production: Causes and Consequences of Industrial Upgrading, ed.william Milberg (new york: Palgrave Macmillan), 7–8.

هذه الإيجارات المتراكمة في الخارج بنفس المعنى الذي يحققه توليد الأرباح الداخلية لمؤسسة متعددة الجنسيات "[209].
هذه رؤية حاسمة، لكنها تشكل لغزًا محيرًا. وكما توضح السلع العالمية الثلاث التي نوقشت في الفصل الأول، فإن "الإيجارات المتراكمة في الخارج" تظهر، في حسابات الشركة والحسابات القومية، أنها تنشأ بدلاً من ذلك من التصميم المحلي والعلامات التجارية وأنشطة التسويق للشركة الرائدة. سنعود إلى هذا اللغز بعد عدة صفحات، ولكن أولاً سننظر في بعض الأسباب التي تجعل العلاقة بين الطرفين مفضلة بشكل متزايد على الاستثمار الأجنبي المباشر.

أحد الأسباب التي تجعل الاستعانة بمصادر خارجية على نطاق واسع أكثر ربحية من الاستثمار الأجنبي المباشر هو أنه، كما يلاحظ مارتن وولف، "تدفع الشركات عبر الوطنية أكثر - وتعامل عمالها بشكل أفضل - مما تفعله الشركات المحلية"[210]. نقلاً عن "التقييم الاقتصادي القياسي المفصل" الذي يأخذ في الاعتبار "المستويات التعليمية للموظفين، وحجم المصنع، والموقع، وكثافة رأس المال والطاقة. "ذوي الياقات البيضاء"[211]. أفاد Jagdish Bhagwati أيضًا أن الشركات عبر الوطنية "تدفع متوسط أجر يتجاوز المعدل الجاري، يصل في الغالب إلى 10 بالمائة ويتجاوزه في بعض الحالات"[212]. في كتابه الإيكونوميست، قدم كلايف كروك تقديرات أعلى بكثير: فهو يدعي أن الأجور في الشركات التابعة للشركات عبر الوطنية في "البلدان المتوسطة الدخل" أعلى بنسبة 80 في المائة من تلك التي يدفعها أرباب العمل المحليون، وفي "البلدان منخفضة الدخل" أجورهم. هي 100٪ أعلى[213]. ومن ثم فإن أحد أسباب تفضيل الشركات عبر الوطنية بشكل متزايد لإضفاء الطابع الخارجي على عملياتها هو أن إجبار المنتجين الخارجيين على منافسة شديدة مع بعضهم البعض هو وسيلة أكثر فعالية لخفض الأجور وتكثيف العمالة من القيام بذلك داخليًا من خلال مديرين معينين.

هناك حافز آخر "للتخلي عن الطابع الرأسي" - أي للانتقال من العلاقة الرأسية بين الشركة الأم والفرعية إلى علاقة تعاقدية أفقية بين شركاء متساوين رسميًا - وهو أن طول الذراع يعني أيضًا "نظافة الأيدي" - لا تقوم شركة الاستعانة بمصادر خارجية بالخارج فقط المخاطر الأساسية وعمليات الإنتاج ذات القيمة المضافة المنخفضة، كما أنها تضفي المسئولية الخارجية على التلوث، والأجور الفقيرة، وقمع النقابات العمالية. أحد الأمثلة سيئة السمعة هو عمليات شركة كوكاكولا في كولومبيا، مركز إمبراطورية المشروبات الغازية في أمريكا اللاتينية، حيث تتهم نقابة عمال الأغذية، SINALTRAINAL، إدارة الشركة بالتواطؤ مع فرق الموت التي اغتالت تسعة أعضاء وزعماء نقابيين منذ عام 1990. وأجبر الكثيرين غيرهم على النفي. "يتألف 80 في المائة من القوى العاملة في شركة كوكا كولا الآن من عمال مؤقتين غير نقابيين، وأجور هؤلاء الأفراد لا تزيد عن ربع تلك التي يحصل عليها نظرائهم النقابيين ... شركة كوكا كولا هي في الواقع من أشد المعارضين لـ الشركة النقابية، وتدمير SINALTRAINAL، وكذلك القدرة على دفع الأجور إلى أرض الواقع، هو أحد الأهداف الأساسية للعنف خارج نطاق القضاء الموجه ضد العمال "[214]. مديري كوكاكولا الدوليين في أتلانتنا يغسلون أيديهم من أي مسؤولية سواء عن أجور الفقر المدفوعة لعمالهم أو عن القمع العنيف لجهودهم لمعالجة ذلك، على أساس أن مصانع التعبئة الكولومبية هي شركات مستقلة تعمل تحت حق الامتياز، مما يمكنها من تقديم ادعاء دقيق قانونيًا بأن "شركة كوكا كولا لا تمتلك أو تدير أي مصانع تعبئة في كولومبيا"[215]. علق مارك توماس، الصحفي الاستقصائي، أن هذا هو "نظام كوكا كولا"، الذي يعمل ككيان لكنه لا يدعي أي خطوط قانونية للمساءلة أمام شركة كوكا كولا. . . . الحالة هنا تشبه حالة Gap و Nike hi في التسعينيات. . . [الذين] قاموا بالاستعانة بمصادر خارجية لإنتاجهم

---

[209] - Milberg, The Changing Structure of International Trade Linked to Global Production Systems: What Are the Policy Implications?,34.

[210] - مارتن وولف، 2005، لماذا تعمل العولمة (ملاذ جديد ولندن: مطبعة جامعة بيل)، 235. هناك حاجة إلى مزيد من التحقيقات لمعرفة كيف يؤثر الطابع العرضي على هذه الحسابات، نظرًا لأن أجور الشركات التابعة لشركة TnC قد تعكس العمالة المباشرة فقط.

[211] - ibid., 236.

[212] - Jagdish Bhagwati, 2004, In defense of Globalization (oxford: oxford university Press),172.

[213] - Clive Crook, 2001, "Globalization and its Critics: a Survey of Globalization," The Economist, September 29, 2001.

[214] - lesley Gill, 2004, Labor and Human Rights: "The Real Thing" in Colombia: Report to the Human Rights Committee of the American Anthropological Association, http://killercoke.org/downloads/reports/gill.pdf.

[215] - Coca-Cola spokesman rafael Fernandez, quoted in Julian Borger, "Coca-Cola sued over bottling plant 'terror campaign,'" Guardian, 21 July 2001.

للمصانع في العالم النامي التي تدير ظروف العمل الشاق. لم تكن نايكي أو جاب هي التي أجبرت العمال على العمل لساعات طويلة مقابل أجور رديئة، بل كان المقاولون هم المقاولون[216].

إن "نظام كوكا كولا" لا يبعد فقط الشركات عبر الوطنية عن المسؤولية المباشرة عن الاستغلال الفائق والتلوث وما إلى ذلك، وخلال الأوقات العادية، لا يتعين عليهم تحمل مسؤولية فرض عمليات تسريح جماعي للعمال في أوقات الأزمات. على الرغم من أن العلاقة القائمة على أسس تجارية قد يكون لها فوائد سياسية أو علاقات عامة، فإن المحصلة النهائية هي تأثيرها على أرباح الشركات عبر الوطنية وقيم الأصول. والسبب الثالث هو أن العلاقات القائمة على أسس تجارية تسمح أيضًا للشركات عبر الوطنية بإفراغ الكثير من التكاليف والمخاطر المرتبطة بالتقلبات الدورية في الطلب ومع الاضطرابات الأكبر في الأسواق العالمية، كما يتضح من التأثير السلبي الذي تشعر به في أدنى درجات العالم، سلاسل القيمة في أعقاب انهيار بنك ليمان براذرز في عام 2008. كما أفاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فإن "الوظائف في أشكال NEMs كثيفة العمالة [الأنماط غير المتعلقة بالمساواة] شديدة الحساسية لدورة الأعمال في سلاسل القيمة العالمية [سلاسل القيمة العالمية]، ويمكن التخلص منها بسرعة في بعض الأحيان من الانكماش الاقتصادي "[217].

أخيرًا، لا تولد العلاقة القائمة على أسس تجارية فقط أي تدفقات من الشمال الى الجنوب S-N للأرباح المعادة إلى الوطن، بل إنها لا تتضمن أي تدفقات رأسمالية من الشمال الى الجنوب، مما يمكّن الشركات الشمالية من تحويل أموال الاستثمار إلى ما سيلفر وآخرون. نسمي "الوساطة المالية والمضاربة ..[218]" وبعبارة أخرى، فإن الأرباح المتزايدة التي تحققها الاستعانة بمصادر خارجية لا تُستثمر في الإنتاج سواء في الداخل أو كاستثمار أجنبي مباشر، ويمكن تكريسها بالكامل للاستفادة من قيم الأصول، من خلال مخططات إعادة شراء الأسهم والسخاء توزيعات الأرباح، أو استثمارها في الأسواق المالية من أجل جني أرباح المضاربة، وبالتالي تغذية أمولة الاقتصادات الإمبريالية.

باختصار، من الممكن تحديد أربعة أسباب رئيسية تجعل شركات الاستعانة بمصادر خارجية تفضل علاقة تجارية مع مورديها ذوي الأجور المنخفضة: 1) يجد المستثمرون الأجانب أنه من الضروري دفع أجور أعلى من أصحاب العمل المحليين، مما يحد من التخفيض المطلوب في التكاليف؛ 2) طول الذراع يعني نظافة اليدين؛ 3) تحويل المخاطر؛ 4) تجنب الاستثمار الأجنبي المباشر لصالح ما يسميه الأونكتاد "الوضع غير القائم على حقوق الملكية" يطلق أموالاً للاستثمار في الأسواق المالية أو لتمويل عمليات الاستحواذ وإعادة الشراء (طريقتان يمكن من خلالهما تجزئة الإنتاج تسريع تركيز رأس المال)[219] .

يمكن إعادة صياغة اللغز الذي طرحته رؤية ميلبرج القائلة بأن جزءًا كبيرًا من أرباح الشركات في البلدان الإمبريالية (وهو لا يسميها هذا) في عمليات الإنتاج البعيدة على النحو التالي. تولد الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات عبر الوطنية الشمالية تدفقًا هائلاً للقيمة المضافة للأرباح المعاد إلى الوطن، ولكن على النقيض تمامًا، بين الشركات الجنوبية والشركات الرائدة في الشمال، لا يوجد، في البيانات المتعلقة بالتدفقات المالية، أي إشارة أو ظل على تدفقات أرباح من الشمال الى الجنوب SN أو تحويلات القيمة . علاوة على ذلك، فإن الحيل المختلفة التي تنغمس فيها الشركات عبر الوطنية لإخفاء جزء من هذا التدفق من السلطات الضريبية (التسعير التحويلي، والفواتير المخفضة، وما إلى ذلك) ليست متاحة في العلاقات الشخصية. هذه منافع كبيرة يجب التخلي عنها - ومع ذلك تجد الشركات عبر الوطنية بشكل متزايد أن العلاقة القائمة على مبدأ التناسب التجاري تكون أكثر ربحية من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي. هل حقيقة أن تدفق القيمة والربح S-N غير مرئي يعني أن هذا التدفق غير موجود؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، فماذا يحدث

---

[216] - Mark Thomas, 2008, belching out the devil: Global Adventures with Coca-Cola (london: ebury Press).

[217] - unCTad, World Investment Report 2011, 151.

[218] - B. J. Silver and Giovanni arrighi, 2000, “workers north and South,” in The Socialist Register 2001, ed. l. Panitch and C. leys (london: Merlin Press), http://www.wildcat-www.de/dossiers/forcesoflabor/workers_north_and_south.pdf, 10.

[219] - يقدم unCTad أيضًا قائمة بأربع مزايا رئيسية للاستعانة بمصادر خارجية على نطاق واسع على 1)" :Fdi) الإنفاق الرأسمالي الأولي الأقل نسبيًا ورأس المال العامل المطلوب للتشغيل؛ (2) المتعلقة بهذا، انخفاض التعرض للمخاطر؛ (3) مرونة أكبر في التكيف مع التغيرات في دورة الأعمال والطلب؛ و (4) إضفاء الطابع الخارجي على الأنشطة غير الأساسية التي يمكن تنفيذها بتكلفة أقل أو بشكل أكثر فعالية من قبل مشغلين آخرين ". unCTad، World Investment Report 2011، 142. لا تذكر قائمة الأونكتاد علاوة أجر Fdi؛ (2) و (3) جوانب مختلفة من المخاطر، وكلاهما مغطى بالسبب الثالث الذي يجعل شركات الاستعانة بمصادر خارجية تفضل العلاقات بين الأطراف.

لتدفقات الأرباح التي تظهر في حالة العلاقة الداخلية ولكنها تختفي تمامًا عندما يتم استبدالها بعلاقة الاستعانة بمصادر خارجية؟

هذا هو السؤال الذي تركه Milberg و Gereffi وما إلى ذلك دون إجابة، وهو لغز لا يمكن حله دون التحرر من الإطار الكلاسيكي الجديد، الذي يفترض أن الأسواق هي "الحكم النهائي للقيمة" وأن السعر هو مقياسها المثالي [220]، استبعاد إمكانية التدفقات الخفية أو نقل القيم بين رؤوس الأموال قبل تكثيفها كأسعار. هذا يستدعي إلى الذهن الظاهرة الفيزيائية المعروفة باسم التسامي - عندما يحول تطبيق الحرارة على مادة صلبة مرئية إلى تدفق بخار غير مرئي، فقط لكي يتجسد كمادة صلبة مرئية في مكان مختلف. وبالمثل، فإن تدفق القيمة من المنتجين الجنوبيين إلى الرأسماليين الشماليين غير مرئي - أي أنه لا توجد علامة على ذلك في البيانات القياسية حول تدفقات رأس المال والسلع العالمية. وفقًا للاقتصاديين البرجوازيين، إذا لم يكن مرئيًا فلن يكون موجودًا؛ وبما أن القيمة يمكن أن تظهر فقط في شكل سعر، فإن هذا، بالنسبة للاقتصاد الإيجابي، هو مقياسها[221]. هذا، المنطلق المركزي للاقتصاد الكلاسيكي الجديد، يستبعد بشكل صارخ إمكانية نقل القيمة أو إعادة توزيعها بين رؤوس الأموال من أجل تحقيق أسعار التوازن التي تعادل الأرباح. على العكس من ذلك، فإن الاعتراف بوجود مثل هذه التدفقات هو إزاحة حجر الأساس للنظرية الاقتصادية السائدة، مما يتسبب في انهيار الصرح بأكمله. إن إعادة تسمية "الربح" على أنها "ريع"، كما يفعل ميلبرغ وكابلينسكي وجيريفي وغيرهم ممن يدرسون هذه الظاهرة، لا يوضح هذا السؤال. بل إنه في الواقع يطمس التمييز المهم بين الربح والإيجار[222]. فكرة ميلبرغ عن "الإيجارات المتراكمة في الخارج "يعني أن التدفق بين الجنوب والشمال مستمر؛ وببساطة وصفه ريعًا لا يقول شيئًا عن تأثير مثير للاهتمام حقًا لهذا. تظهر هذه "الإيجارات المتراكمة في الخارج" في الناتج المحلي الإجمالي - الناتج المحلي الإجمالي - للدولة المستوردة - على الرغم من أنها "مستحقة في الخارج". حل هذه المفارقة، الذي كنا نلمح إليه حتى الآن، سيتم تقديمه في الفصل التاسع، "وهم الناتج المحلي الإجمالي!"

## هيكل التجارة العالمية

من أبرز سمات الاقتصاد العالمي الإمبريالي أنه، كما رأينا، لا تتنافس الشركات الشمالية مع الشركات الجنوبية، بل إنها تتنافس مع الشركات الشمالية الأخرى، بما في ذلك معرفة من يمكنه التعهيد بشكل أسرع وأكثر فاعلية للإنتاج إلى البلدان ذات الأجور المنخفضة. وفي الوقت نفسه، تتنافس دول الجنوب بشدة مع بعضها البعض لقوادة العمالة الرخيصة لدى "الشركات الرائدة" الشمالية. لذلك لدينا منافسة شمال شمال N-N، ولدينا منافسة جنوب جنوب S-S شديدة، ولكن لا توجد منافسة شمالية جنوبية - جنوبية NS-S - أي بين الشركات، إن لم يكن بين العمال. بالطبع، يمكن تحديد الاستثناءات المهمة وإجراء المؤهلات، لكن النمط العام واضح: تتنافس Apple مع Samsung و Nokia، ولكن ليس مع FoxConn، شركة Taiwan Semiconductor Manufacturing Company (TSMC)، ومورديها الآخرين. وبالمثل، تتنافس المتاجر البريطانية الرئيسية (BHS) وماكس آند سبنسر (M&S) مع بعضها البعض ولكن ليس مع مورديها البنغاليين، وينطبق الشيء نفسه على Tesco أو General Motors أو أي شركة عبر وطنية أخرى توفر سلعها النهائية أو المدخلات الوسيطة من الموردين في الدول ذات الأجور المنخفضة. وبالتالي فإن علاقة الشركات الرائدة مع مورديها هي علاقة تكاملية وليست تنافسية، حتى لو كانت غير متكافئة إلى حد كبير. وقد أكد ريتشارد هيرد، رئيس قسم الصين في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، على هذه النقطة المهمة، حيث أشار إلى أن "الصين في الوقت الحالي لا تشكل تهديدًا للصناعات الأساسية في اليابان"؛ على العكس من ذلك، فإن الاستعانة بمصادر خارجية لمهام الإنتاج كثيفة العمالة إلى الصين قد منح العديد من الشركات اليابانية "فرصة جديدة للحياة... إذا نظرت إلى الصادرات الصينية والصادرات اليابانية فهي لا تتنافس، فهي مكملة لبعضها البعض .."[223]

يمكن تطبيق العلاقة التكميلية بين الشركات اليابانية والصينية على العلاقات بين الشركات في الدول الإمبريالية والمضطهدة بشكل عام. لم تعد الصناعة التحويلية في الصين تشكل تهديدًا لسيادة الشركات عبر الوطنية الأمريكية أكثر

---

[220] - anwar M. Shaikh and e. ahmet Tonak, 1994, Measuring the Wealth of Nations (Cambridge: Cambridge university Press), 229.

[221] - الاقتصاد الإيجابي هو عنوان كتاب اقتصادي مستخدم على نطاق واسع من تأليف بول صامويلسون. الوضعية هي نهج علمي زائف للظواهر الطبيعية والاجتماعية التي تميز استقراء المفاهيم النظرية من البيانات التجريبية إلى استنتاجها من المبادئ العلمية. بما أن القيمة المتولدة في الإنتاج لا يمكن قياسها تجريبياً - فهي تظهر فقط في شكل سعر يقيس ترسب القيمة، وليس توليدها - يتجاهلها الاقتصاد البرجوازي.

[222] - إذا كان الربح هو العائد على رأس المال المستثمر، فيمكن تعريف الإيجار على أنه أرباح إضافية ناتجة عن شكل من أشكال الاحتكار.

[223] - Quoted in Michiyo nakamoto, “asia: displacement activity,” Financial Times, august 22, 2010.

من ماكيلادوراس على طول الحدود الأمريكية المكسيكية. لا تعكس الأرقام الرئيسية التي تظهر عجزًا هائلاً في التجارة مع الصين في الواقع استيراد المدخلات الوسيطة المنتجة في اليابان وماليزيا وكوريا الجنوبية وأماكن أخرى، بل إن قدرًا كبيرًا منها ناتج مباشرة عن قرار الشركات الأمريكية بنقل منتجاتها. الإنتاج للاستفادة من الأجور الصينية المنخفضة. لا يمكن أن يكون هناك أي شيء أكثر عبثية أو خداعًا من الهرج الحمائي القومي حول العجز التجاري الأمريكي مع الصين!
وينطبق الشيء نفسه على الشركات عبر الوطنية في أوروبا. كما أوضح آري فان أسش، وتشانج هونج، وفيرل سلوتماكرز في دراسة عن التجارة بين الاتحاد الأوروبي والصين، فإن "المستوردين وتجار التجزئة في أوروبا ... يعتمدون بشكل متزايد على المدخلات والسلع الرخيصة من آسيا ... شركات الاتحاد الأوروبي تنتج الآن أيضًا بمعدلات منخفضة - دول التكلفة، وليس مجرد استيراد المدخلات ..[224] " بعيدًا عن التنافس مع الصين"، فإن إمكانية نقل أنشطة الإنتاج والتجميع كثيفة العمالة إلى الصين توفر فرصة لشركاتنا للبقاء والنمو فيها بيئة تنافسية بشكل متزايد [225]، " وخلصوا إلى أن" منافسينا المباشرين في المهام التي لدينا فيها ميزة نسبية ليسوا موجودين في الصين، لكنهم ما زالوا المشتبه بهم المعتادون: الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وحفنة من اقتصادات شرق آسيا ذات الدخل المرتفع "[226].

المنافسة بين الشركات في البلدان الإمبريالية والنامية موجودة. حتى في قطاع الملابس، حيث يكون التحول العالمي للإنتاج إلى البلدان منخفضة الأجور أكثر تقدمًا، لم يختف المنتجون ذوو التكلفة المنخفضة تمامًا من البلدان الإمبريالية ولا تزال المنافسة المتبقية مع الشركات في البلدان ذات الأجور المنخفضة. المنافسة بين الشركات على جانبي الفجوة العالمية أكثر حدة في الفروع والقطاعات حيث لا يزال التحول العالمي جاريًا، كما هو الحال في صناعة السيارات. أخيرًا، يجب إيلاء أهمية كبيرة للمنافسة المتزايدة بين الشركات والشركات الإمبريالية في الصين وكوريا الجنوبية وتايوان وأماكن أخرى التي بدأت في التنافس المباشر معها في المنتجات الاستراتيجية و / أو ذات القيمة المضافة الأعلى. وخير مثال على ذلك هو صعود الصين السريع إلى هيمنة إنتاج الألواح الشمسية وتوربينات الرياح؛ وهناك سبب آخر يتمثل في صعود عمالقة الهندسة المدنية الصينية الآن بشكل منتظم إلى تخفيض قيمة الريال في أوروبا وأمريكا الشمالية في المناقصات الخاصة ببناء السكك الحديدية والموانئ ومحطات الطاقة. تتحدى شركات مثل HTC و Samsung و Xiaomi تفوق Apple في إنتاج الهواتف الذكية. تعد صناعة الأدوية مجالًا مهمًا آخر للمنافسة، حيث توجد شركات مقرها في البلدان الإمبريالية مع شركات هندية مثل سيبلا ورانباكسي تتحدى هيمنة "الأدوية الكبرى" في الغرب. هذا اتجاه مهم، استثناء حقيقي للنمط السائد للتجارة الذي نشأ خلال عصر العولمة النيوليبرالية، وهو جزء من الدليل على أنه، في بعض القطاعات على الأقل، يتم تخفيف قبضة رأس المال الإمبريالي من قبل المنافسين الجنوبيين.

ومع ذلك، على الرغم من هذه الأمثلة البارزة وغيرها من الأمثلة البارزة على المنافسة في الشمال والجنوب، فإن الشكل المهيمن بشكل كبير للتفاعل بين الشركات في الاقتصادات الإمبريالية وذات الأجور المنخفضة هو التآزر والتكامل. تم التركيز بشدة على الغياب العام للمنافسة المباشرة بين الشركات على الجانبين المتعارضين من الانقسام بين الشمال والجنوب NS من خلال "مؤشر التعقيد" الذي طوره أرنلين عبدون، وماريف باكاتي، وجيسوس فيليبي، وأوتساف كومار في بنك التنمية الآسيوي و بقلم ريكاردو هاوسمان من جامعة هارفارد وسيزار هيدالجو. يصنف هذا النهج كلاً من الاقتصادات الوطنية والسلع الفردية وفقًا لتعقيدها، "الاقتصادات المعقدة" هي تلك التي يمكنها نسج كميات هائلة من المعرفة ذات الصلة معًا، عبر شبكات كبيرة من الناس، لتوليد مزيج متنوع من المنتجات كثيفة المعرفة، "بينما المنتجات المعقدة، على سبيل المثال ،" أجهزة التصوير الطبي أو المحركات النفاثة، تتضمن قدرًا كبيرًا من المعرفة وتكون نتيجة لشبكات كبيرة جدًا من الأشخاص والمؤسسات. على النقيض من ذلك، تشتمل سجلات الخشب أو القهوة على قدر أقل من المعرفة، والشبكات المطلوبة لدعم هذه العمليات لا يلزم أن تكون كبيرة "[227].

## "مؤشر التعقيد"

لشرح فكرة التعقيد، عبدون وآخرون. استخدم تشبيه دلو Lego لتمثيل دولة وأنواع مختلفة من قطع Lego لتمثيل القدرات المتاحة في الدولة:

[224] - ari Van assche, Chang hong, and Veerle Slootmaekers, 2008, China's International Competitiveness: Reassessing the Evidence, http://www.econ.kuleuven.ac.be/licos/dP/dP2008/dP205.pdf, 15–16.
[225] - ibid., 16.
[226] - ibid., 2, 16.
[227] - ricardo hausmann, César hidalgo et al., 2011, The Atlas of Economic Complexity, http://atlas.cid.harvard.edu/media/atlas/pdf/harvardMiT_atlasofeconomic-Complexity.pdf, 18.

تعتمد نماذج Lego المختلفة التي يمكننا بناءها (Le.، منتجات مختلفة) على نوع وتنوع وحصرية قطع Lego التي لدينا في دلو .... دلو Lego يحتوي على قطع يمكنها فقط بناء دراجة على الأرجح لا يحتوي على قطع لإنشاء نموذج طائرة. ومع ذلك، فإن دلو Lego الذي يحتوي على قطع يمكنها بناء نموذج طائرة قد يحتوي أيضًا على القطع الضرورية اللازمة لبناء نموذج دراجة. . . . ومن ثم، فإن تحديد مدى تعقيد الاقتصاد من خلال النظر إلى المنتجات التي ينتجها يرقى إلى تحديد "التنوع والحصرية" للقطع في دلو Lego بمجرد النظر إلى نماذج Lego التي يمكنه بناؤها[228].

يقدم Hausmann و Hidalgo توضيحًا مفيدًا لمنهجية طحن الأرقام المستخدمة لإنشاء مؤشر التعقيد الخاص بهم:

لنأخذ حالة سنغافورة وباكستان على سبيل المثال. يبلغ عدد سكان باكستان 34 مرة أكبر من سكان سنغافورة. وبأسعار السوق، فإن الناتج المحلي الإجمالي فيها متشابه لأن سنغافورة أغنى 38 مرة من باكستان من حيث نصيب الفرد. . . . كلاهما يصدر عددًا مشابهًا من المنتجات المختلفة، حوالي 133. كيف يمكن للمنتجات أن تخبرنا عن الاختلافات الواضحة في مستوى التنمية الموجودة بين هذين البلدين؟ تصدر باكستان المنتجات التي يتم تصديرها من قبل 28 دولة أخرى (تضع باكستان في المرتبة 60 من البلدان من حيث متوسط انتشار منتجاتها)، بينما تصدر سنغافورة المنتجات التي يتم تصديرها في المتوسط من قبل 17 دولة أخرى (النسبة المئوية الأولى). علاوة على ذلك، فإن المنتجات التي تصدرها سنغافورة يتم تصديرها من قبل دول شديدة التنوع، في حين أن تلك التي تصدرها باكستان يتم تصديرها من قبل دول قليلة التنوع. يستغل نهجنا الرياضي هذه الاختلافات في الرتب الثانية والثالثة والعالية لإنشاء مقاييس تقارب مقدار المعرفة الإنتاجية الموجودة في كل من هذه البلدان[229].

**الجدول 3.1: إجمالي الصادرات حسب درجة تعقيد المنتج**

النسبة المئوية لإجمالي الصادرات في كل مستوى من مستويات تعقيد المنتج (ا = الأعلى؛ 6 = الأدنى)

| | I | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| اليابان | 40 | 19 | 22 | 11 | 7 | 2 |
| ألمانيا | 40 | 25 | 16 | II | 6 | 4 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 28 | 22 | 23 | 13 | 9 | 5 |
| فرنسا | 26 | 22 | 22 | 16 | 8 | 6 |
| سنغافورة | 15 | 14 | 38 | II | 4 | 18 |
| كوريا | 18 | 19 | 34 | 14 | 8 | 8 |
| ماليزيا | 5 | 15 | 38 | 15 | 7 | 20 |
| الهند | 8 | 10 | 8 | 10 | 30 | 34 |
| الصين | 6 | 16 | 22 | 19 | 15 | 23 |
| تايلاند | 7 | 10 | 32 | 16 | II | 24 |
| الفلبين | 3 | 7 | 50 | 20 | 7 | 13 |
| إندونيسيا | 3 | 5 | 13 | 15 | 15 | 49 |
| فيتنام | 2 | 3 | 4 | 8 | 14 | 67 |
| باكستان | 1 | 2 | 2 | 4 | 12 | 78 |

Source: Table 6 in Amelyn Abdon, Marife Bacate, Jesus Felipe and Utsav Kumar, *Product* Complexity *and Economic* Development, *Levy Economics InstituteWonfdng Paper No. 616* (2010).

يُعرَّف "التنوع" هنا على أنه عدد المنتجات التي يصدرها بلد ما "بميزة نسبية مكشوفة"، أي حيث تكون حصتها في السوق العالمية في تلك السلعة أكبر من حصتها من سكان العالم، والفكرة هي أن البلدان تتخصص في أفضل ما يفعلونه، وبالتالي استغلال ميزتهم النسبية، ويتجلى ذلك في تكوين صادراتهم.

---

[228] - arnelyn abdon, Marife Bacate, Jesus Felipe, and utsav Kumar, 2010, Product Complexity and Economic development, levy economics institute working Paper no. 616, http://www.levyinstitute.org/pubs/wp_616.pdf,, 3.

[229] - hausmann, The Atlas of Economic Complexity, 22.

يتمثل أحد أوجه القصور في نظرية التعقيد في أن عدم توفر البيانات يعيق توسعها لتشمل التجارة في الخدمات. والأكثر خطورة، في سياق المناقشة الحالية، هو أنه، على حد تعبير باحثي البنك الدولي، "يمكن المبالغة في التطور التكنولوجي والمكانة التنافسية للقاعدة الصناعية للمصدر عند استخدام الصادرات كمقياس للقدرة الصناعية[230]." وبالتالي فإن درجة التعقيد في الصين ستكون مبالغًا فيها بسبب تصديرها لأجهزة iPhone وغيرها من السلع الإلكترونية التي يتم تجميعها، ولكن لم يتم تصنيعها، في ذلك البلد. يدرك منظرو التعقيد هذه المشكلة، لكن علاجهم غير فعال: لا تفعل. للتحايل على هذه المشكلة، نطلب من البلدان تصدير نصيب عادل من المنتجات التي نربطها بها ..[231] "الحصة العادلة "تعني عندما تكون حصة سلعة معينة في إجمالي صادرات بلد ما أكبر من الحصة العالمية لهذه السلعة في العالم. الصادرات ككل، أي عندما تكون الميزة النسبية التي تم الكشف عنها (RCA) أكبر من واحد - لكن أجهزة iPhone، وما إلى ذلك، ستجتاز جميعها هذا الاختبار وبالتالي تؤدي إلى المبالغة في تقدير درجة التعقيد في الصين.

يسرد تصنيف التعقيد لـ Abdon et al. 124 دولة وفقًا لمدى تعقيد صادراتها (انظر الجدول 3.2)، بينما ينشئ Hausmann و Hidalgo مؤشر التعقيد الاقتصادي الذي يضم 128 دولة. يقدم كلاهما صورة متشابهة إلى حد كبير غنية بالتفاصيل الرائعة. في تصنيف عبدون وآخرين، كل الدول العشر الأكثر تعقيدًا هي دول إمبريالية. في جدول Hausmann و Hidalgo، أصبحت سنغافورة وسلوفينيا وجمهورية التشيك من بين الدول العشر الأولى الأكثر تعقيدًا اقتصاديًا. تظهر النرويج وأستراليا ونيوزيلندا، وهي أيضًا أعضاء في هذا النادي الحصري، أكثر انخفاضًا بكثير بين عدد كبير من الدول الجنوبية ذات الدخل المتوسط ، وقد تأثر وضعها بسبب الحصة الكبيرة من السلع الأولية في صادراتها. وتجدر الإشارة أيضًا إلى الوضع المتدني لليونان والبرتغال، وهما البلدان الأكثر تضررًا من أزمة منطقة اليورو، مما يشير إلى أن هذه الدول لا تتنافس بشكل مباشر مع دول منطقة اليورو الأساسية، ولكن مع الصين والدول الأخرى ذات الأجور المنخفضة[232]. باكستان، وسريلانكا، وبنجلاديش، وكمبوديا، وهي أربع دول تتكون معظم صادراتها من الملابس، تحتل المرتبة الأخيرة بين أفقر دول العالم.

هناك إجماع واسع بين الاقتصاديين وصانعي السياسات على أن فقدان القدرة التنافسية من قبل الدول المحيطية في منطقة اليورو مقابل ألمانيا والدول الأساسية الأخرى هو في قلب القوى التي تمزق أوروبا. غير قادر على استعادة قدرتها التنافسية من خلال تخفيض قيمة العملة، وخيارهم الوحيد هو التخفيضات الوحشية في الأجور الاسمية، بما في ذلك ذلك الجزء منها الذي تم الحصول عليه في شكل مزايا اجتماعية. في معرض التفكير في الاختلاف بين الإنتاجية الألمانية والمتوسطية، علق الصحفي في الفاينانشيال تايمز صمويل بريتان قائلاً: "حتى العقيد اليوناني، فرانكو، موسوليني أو سالازار كان من الصعب عليهم خفض الأجور الاسمية على النطاق المطلوب ..[233]" لكن هذا الإجماع الواسع يعتمد على فرضية خاطئة مفادها أن ألمانيا هي المنافس الرئيسي لليونان وإسبانيا وما إلى ذلك. كما أشار جيسوس فيليبي وأوتساف كومار:

لا تتنافس أيرلندا وإسبانيا والبرتغال واليونان بشكل مباشر مع ألمانيا في العديد من المنتجات التي تصدرها، وبالتالي فإن مقارنة تكاليف العمالة الإجمالية للوحدة واستخلاص النتائج ربما يكون مضللاً. . . . تتركز الصادرات الألمانية في أكثر المنتجات تعقيدًا على نطاق واسع. . . في حالة اليونان والبرتغال، تتركز صادراتهما في المجموعات الأقل تعقيدًا. . . . حصص صادراتها (حسب مجموعات التعقيد) مماثلة لتلك الموجودة في الصين. إذا كانت الصين هي المعيار الصحيح للمقارنة، فربما يكون وضع الدول الأوروبية أسوأ بكثير. نعتقد أن هذا هو المكان الذي تكمن فيه المشكلة

---

[230] - Timothy J. Sturgeon, Peter Bøegh nielsen, Greg linden, Gary Gereffi and Clair Brown, 2013, “direct Measurement of Global Value Chains: Collecting Product and Firm-level Statistics on Value added and Business Function outsourcing and offshoring,” in The Fragmentation of Global Production and Trade in Value-Added: developing New Measures of Cross border Trade, ed. aaditya Mattoo, zhi wang, and Shang-Jin wei (washington, dC: world Bank), 289–319. available from https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/15809.

[231] - hausmann, The Atlas of Economic Complexity, 23.

[232]- أكثر من 40 في المائة من عائدات الصادرات اليونانية مستمدة من أسطول الشحن التجاري الضخم. على عكس السفن نفسها، لا تظهر هذه الخدمة في حسابات التعقيد.

[233] - Samuel Brittan, “The Futile attempt to Save the eurozone,” Financial Times, november 4, 2010.

الحقيقية لدول الأطراف. . . . تكمن المشكلة في أنهم عالقون في المستويات المتوسطة من التكنولوجيا ويتم القبض عليهم مرحبًا. إن تخفيض الأجور لن يحل المشكلة[234]. 69

**الجدول 3.2: ترتيب التعقيد**

| 1 - اليابان | 32 - المملكة العربية السعودية | 63 - الجزائر | 94 - إكوادور |
|---|---|---|---|
| 2 - ألمانيا | 33 - نيوزيلندا | 64. مقدونيا | 95 - توغو |
| 3 - السويد | 34 - أرمينيا | 65. إيران | 96 - تشاد |
| 4 - سويسرا | 35 - الأرجنتين | 66. السنغال | 97 - سوريا |
| 5 - فنلندا | 36- جنوب أفريقيا | 67- ليبيا | 98- فييت نام |
| 6 - الولايات المتحدة الأمريكية | 37 - كرواتيا | 68 - ((C.A.R. | 99 - نيكاراغوا |
| 7 - المملكة المتحدة | 38 - ماليزيا | 69 - مولدوفا | 100 - المغرب |
| 8 - النمسا | 39- سيراليون | 70- النيجر | 101- باكستان |
| 9 - بلجيكا | 40. أستراليا | 71. أوزبكستان | 102. هندوراس |
| 10 - فرنسا | 41. لاتفيا | 72. مصر | 103- ساحل العاج |
| 11 - إيرلندا | 42 - كازاخستان | 73. بوروندي | 104. تنزانيا |
| 12 - هولندا | 43. فنزويلا | 74. الفلبين | 105. الموزمبيق |
| 13 - جمهورية التشيك | 44. ليتوانيا | 75. بنما | 106. بنين |
| 14 - كندا | 45. البوسنة | 76. أندنوسيا | 107 اليمن |
| 15 - الدنمارك | 46- الشيلي | 77 تونس | 108 سري لانكا |
| 16 - النرويج | 47. بلغاريا | 78. جامايكا | 109. تركمانستان |
| 17 - سلوفينيا | 48- رومانيا | 79- كينيا | 110- إثيوبيا |
| 18 - روسيا | 49. الهند | 80 – غواتيمالا | 111 - الكاميرون |
| 19 - سنغافورة | 50. الصين | 81. بيرو | 112 - غانا |
| 20 - إسرائيل | 51- اليونان | 82- ألبانيا | 113- السودان |
| 21 - كوريا الجنوبية | 52- البرتغال | 83- الدومينيكان | 114 - ملاوي |
| 22 - سلوفاكيا | 53- أوروغواي | 84- أوغندا | 115- أنغولا |
| 23 - إيطاليا | 54- أذربيجان | 85- السلفادور | 116- مدغشقر |
| 24 - هنغاريا | 55 - لبنان | 86. زامبيا | 117. بنغلاديش |
| 25 - أوكرانيا | 56- هونغ كونغ | 87- رواندا | 118- غينيا |
| 26 - بولندا | 57- الأردن | 88- بوركينا فاسو | 119- لاوس |
| 27 - إسبانيا | 58. كولومبيا | 89- نيبال | 120- الكونغو |
| 28 - المكسيك | 59- تايلند | 90- مالي | 121- هايتي |
| 29 - بيلاروس | 60. تركيا | 91. بو ليفيا | 122. نيجيريا |
| 30 - البرازيل | 61- قيرغيزستان | 92- طاجيكستان | 123- بابوا إنج |
| 31 - جورجيا | 62- كوستاريكا | 93- باراغواي | 124- كمبوديا |

Source: Appendix C in Arnelyn Abdon, Marife Bacate, Jesus Felipe, and Utsav Kumar, *Product Complexity and Economic Developmenf Levy Economics Institute Working Paper No. 616* (2010).

الاتحاد الأوروبي هو نادٍ للأمم الإمبريالية، وهو جزء من الجبهة المتحدة مع القوى الإمبريالية الأخرى ضد ما يسمى بالأمم الناشئة، والتي عمقت بشكل كبير خلال الحقبة النيوليبرالية علاقتها الاستغلالية والطفيلية مع الجنوب العالمي. إسبانيا والبرتغال واليونان هي دول إمبريالية صغيرة تعتبر اقتصاداتها وأنظمتها المصرفية وهياكلها السياسية وقواتها العسكرية جزءًا لا يتجزأ من أوروبا والتي كان تاريخها مليئًا بالأمم المستبدة والظالمة. يذكرنا فريد هاليداي أن القائمة

[234] - جيسوس فيليبي وأوتساف كومار، 2011، تكاليف العمالة في منطقة اليورو: مناقشة التنافسية مرة أخرى، ورقة عمل معهد ليفي للاقتصاد رقم. 651، بنك التنمية الآسيوي، مانيلا، 11. hausmann وآخرون. تعليق: "البلدان الأقل تعقيدًا في أوروبا الغربية هي البرتغال (35) واليونان (53)، وهما دولتان لا يمكن تفسير دخلهما المرتفع إما بتعقيدهما أو بثروة مواردهما الطبيعية. لا نعتقد أن هذا لا علاقة له بصعوباتهم الحالية ". أطلس التعقيد الاقتصادي، 63.

المختصرة للدول الأساسية "ظلت كما هي لمدة قرن ونصف، مع الإضافة الوحيدة لليابان.[235]" ولكن الآن واحدة منها على الأقل - اليونان - مهددة بالطرد من هذا النادي، وتجد نفسها في منافسة متزايدة مع الصين وغيرها من البلدان ذات الأجور المنخفضة، وهي منافسة لا تستطيع الفوز بها بسبب أجورها الأعلى بكثير وجاكها التكنولوجي.

يشير مؤشر التعقيد إلى أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من شأنه فقط إضفاء الطابع الرسمي على خفض رتبتها من هذا النادي الإمبريالي. في عام 1978، كان مؤشر التعقيد في اليونان 0.64، وهو أدنى مستوى في أوروبا الغربية. بحلول عام 2008، انهار هذا إلى 0.21، على قدم المساواة مع الصين، كما يتضح من ترتيب اليونان في الجدول 3.2. على النقيض من ذلك، فإن مؤشري البرتغال وإسبانيا اللذان بلغا 0.85 و 1.05 على التوالي في عام 1978، قد عانوا من انخفاض أكثر لطفًا، إلى 0.70 و 0.93.71 [236] بعبارة أخرى، على الرغم من أن الدول الأساسية في أوروبا لها علاقة تكميلية مع الشركات الصينية، باستخدامهم في الكفالة التنافسية ضد بعضهم البعض ومع تلك الموجودة في اليابان وأمريكا الشمالية، تجد الشركات اليونانية نفسها على نحو متزايد في منافسة مباشرة مع الشركات الصينية. ليس من المستغرب أن تجد اليونان في منطقة الهبوط، أي الإقصاء من نادي الأمم الإمبريالية. تنخفض مستويات الاستهلاك بسرعة، ولكن الخروج من منطقة اليورو سيؤدي على الأرجح إلى انهيار متسرع في اليونان. من غير المرجح أن تنجو الديمقراطية البرجوازية من مثل هذا الاحتمال، مع عودة الديكتاتورية العسكرية وهي احتمال واضح على المدى المتوسط. إذا أظهر العمال اليونانيون علامات على تحدي حكام اليونان الرأسماليين للسلطة، فسيتم حشد العنف الفاشي ضدهم، مما يفتح الباب أمام إمكانية قيام حكومة فاشية كاملة بالاستيلاء على السلطة في البر الرئيسي لأوروبا.

## هياكل السوق غير المتكافئة: "الشركات الرائدة" الاحتكارية في الشمال، المنافسة الشرسة في الجنوب

مؤشر التعقيد، الذي أبرز سماته، وفقًا لعبدون وآخرون، هو أن "البلدان الغنية هي المصدّر الرئيسي للمنتجات الأكثر تعقيدًا بينما البلدان الأفقر هي المصدر الرئيسي للمنتجات الأقل تعقيدًا [237]، يكشف بوضوح ملحوظ إلى أي مدى لا تتنافس البلدان الفقيرة، وبالتالي الشركات في البلدان الفقيرة، مع الشركات في البلدان الغنية. وسينظر الفصل الثامن في الأهمية الهائلة لهذا الأمر بالنسبة لتشغيل قانون القيمة في الاقتصاد العالمي المعاصر. من هذا والفصل السابق لتحديد وتحليل أهم السمات التي يمكن ملاحظتها تجريبياً لعلاقة الاستعانة بمصادر خارجية، ولا سيما حقيقة أنه، على حد تعبير الاقتصاديين في الأونكتاد، "تميل صادرات البلدان النامية إلى التركيز بشكل متزايد فيها. . . عمليات الإنتاج كثيفة العمالة. "وهذا يثير" مخاطر الدفع المتزامن في عدد كبير من البلدان النامية. . . لتصدير مثل هذه المنتجات الديناميكية قد يتسبب في تعويض فوائد أي زيادة في حجم الصادرات عن الخسائر الناجمة عن انخفاض أسعار الصادرات[238] وبعبارة أخرى، ما أصبح يُعرف باسم "السباق نحو القاع".

كان ويليام كلاين من أوائل الذين حذروا من خطر عدم توفر ميزة "المحرك الأول" للمتأخرين:

البلدان النامية الأخرى ستكون. . . من غير الحكمة توقع أن تسفر سياسات السوق الحرة عن نفس النتائج التي حققتها اقتصادات شرق آسيا، والتي استفادت من استراتيجية الاقتصاد المفتوح قبل أن يصبح مجال التصدير مزدحمًا بالمنافسة من البلدان النامية الأخرى، وفعلت ذلك عندما كان العالم كان الاقتصاد في مرحلة طويلة من الطفو. . . . يجب على بائعي المصاعد إرفاق ملصق تحذير بأن منتجهم آمن فقط إذا لم يكن مثقلًا بعدد كبير جدًا من الركاب في وقت واحد: من الأفضل أن يقوم المدافعون عن نموذج شرق آسيا بإرفاق تحذير مماثل بوصفاتهم[239].

---

[235] - يضيف فريد هاليداي أنه حتى الآن هناك "فشل مستمر لعلماء الاجتماع أو أي شخص آخر في تقديم تفسير مقنع لسبب ذلك." halliday، 2001، "من أجل علم الاجتماع الدولي ،" في علم الاجتماع التاريخي للعلاقات الدولية، محرر. ستيفن هوبدين وجون إم هوبسون (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج)، 244–64.

[236] - hausmann, The Atlas of Economic Complexity, 83.

[237] - arnelyn abdon, Marife Bacate, Jesus Felipe, and utsav Kumar, 2010, Product Complexity and Economic development, levy economics institute working Paper no. 616, http://www.levyinstitute.org/pubs/wp_616.pdf, 13–14.

[238] - Mayer, “dynamic Products in world exports,” 20.

[239] - william r. Cline, “Can the east asian Model of development Be Generalized?,” World development 10/2 (1982): 89.

يبدو أن نجاح "المحركين الأوائل"، وخاصة كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة (غالبًا ما يُطلق عليهم اسم البلدان الصناعية الحديثة)، يظهر الطريق الذي يتبعه فقراء ومتخلفون آخرون، ولكن، كما لاحظ رافائيل كابلينسكي والعديد من الآخرين، "المكاسب المزعومة من التصنيع الموجه نحو الخارج قد تعكس مغالطة في التكوين. وبعبارة أخرى، قد يكون من المنطقي لدولة فردية مثل الصين أن توسع بشكل كبير صادراتها من المصنوعات، ولكن إذا تم تبني نفس المسار من قبل الجميع في الاقتصادات منخفضة الدخل، سيخسر الجميع "[240]. يخلص Kaplinsky بشكل قاتم إلى أنه مقابل كل فائز سيكون هناك خاسرون كثيرون حتمًا، وأن الشركات التي تحتل روابط أقل في السلسلة لا يمكنها الهروب من السباق إلى القاع إلا إذا نجحت في إقامة شكل من أشكال العوائق أمام المنافسة، أي درجة معينة من احتكار. "عندما تتآكل حواجز الدخول ... قد يكون أفضل خيار هو إخلاء السلسلة تمامًا" والعثور على شيء آخر للقيام به[241].

المنافسة الشديدة بين المنتجين الجنوبيين، جنبًا إلى جنب مع ما أسماه Kaplinsky "oligopsony الشرسة"[242] أقلية من المشترين العالميين، تستنزف الثروة من المنتجين الجنوبيين وتدعم الأرباح وقيم الأصول للشركات في البلدان الإمبريالية. يحدد Gary Gereffi السبب الجذري لهذه النتائج غير المتكافئة في "عدم التناسق الأساسي في تنظيم الاقتصاد العالمي بين الدول الأكثر والأقل نموًا. وإلى حد كبير، يقع الجزء المركّز ذي القيمة المضافة الأعلى من سلسلة القيمة في البلدان المتقدمة، في حين أن الجزء الأقل قيمة مضافة من سلسلة القيمة يقع في الاقتصادات النامية [243]" روبرت فينسترا وجوردون هانسون، وهما مصباحان رئيسيان آخران لبحوث سلسلة القيمة، يقدمان وصفًا مشابهًا لعدم التناسق:

أدى عدم تناسق هياكل السوق في شبكات الإنتاج العالمية، مع وجود شركات احتكار القلة في المناصب القيادية والمنافسة بين الموردين من الدرجة الأولى وبالتأكيد من الدرجة الثانية، إلى ضغوط شديدة على الموردين الذين، في سعيهم للحفاظ على أسعار الفائدة، يجب عليهم إبقاء الأجور منخفضة ومقاومة التحسينات معايير العمل التي قد تؤدي إلى تحول. . . إلى شركة أو دولة أخرى[244].

إن اعتراف هؤلاء الباحثين بأن تكافؤ الفرص الموعود هو في الواقع منحدر بشدة يقودهم إلى استنتاجات متشائمة. وعلى وجه الخصوص، فإن الموردين الجنوبيين "ليس لديهم إيجارات يتقاسمونها مع الموظفين، ولا يمكنهم البقاء على قيد الحياة إلا إذا تم الاحتفاظ بالأجور عند الحد الأدنى. ويمكن النظر إلى الاستخدام المتزايد للعمالة المستغلة للعمال اليوم، والذي جاء مع زيادة الاستعانة بمصادر خارجية على طول الذراع، على أنه مرتبطة بتقاسم الإنتاج العالمي "[245].

عدم التناسق في هياكل سوق العمل، بما في ذلك قمع تنقل العمالة، والجيش الاحتياطي الهائل للعمال العاطلين عن العمل، وأنظمة العمل القمعية، وما إلى ذلك، في تحديد توزيع القيمة المضافة. لشرح أي شيء عن العلاقات الحقيقية والنتائج الفعلية - الأرباح الفائقة، وقيم الأصول المتضخمة، والأجور الأعلى في أحد طرفي السلسلة؛ المصانع المستغلة للعمال وأجور التجويع في الجانب الآخر - يجب أن يمتد مفهومنا عن عدم التماثل إلى ما هو أبعد من هياكل سوق المنتجات ليشمل جميع أوجه عدم التناسق في الثروة والسلطة.

## الترقية أو "تحريك سلسلة القيمة"

تم تقديم التصنيع الموجه للتصدير باعتباره الطريق للخروج من الفقر الناجم عن الاعتماد على تصدير السلع الأولية التي تعاني من انخفاض مزمن في معدلات التبادل التجاري مقابل السلع المصنعة. ومع ذلك، وكما أفاد الأونكتاد في عام 1999:

"لم تعد خسائر شروط التجارة محصورة بمصدري السلع الأساسية. بدأت العديد من المصنوعات التي تصدرها البلدان النامية تتصرف الآن مثل السلع الأولية حيث يحاول عدد متزايد من البلدان في نفس الوقت زيادة

---

[240] - raphael Kaplinsky, 2005, Globalization, Poverty and Inequality (Cambridge: Polity), 230.
[241] - ibid., 108.
[242] - ibid., 177. oligopsony is when demand for a product is dominated by a small number of buyers.
[243] - Gereffi, The New offshoring of Jobs and Global development, 46–47.
[244] - robert Feenstra and Gordon hanson, 2001, Global Production Sharing and Rising Inequality: A Survey of Trade and Wages, nBer working Paper no. 8372, 17.
[245] - ibid., 10.

صادراتها في الأسواق الراكدة والمحمية نسبيًا في البلدان الصناعية. على سبيل المثال، انخفضت أسعار المصنوعات التي تصدرها البلدان النامية مقارنة بتلك التي يصدرها الاتحاد الأوروبي بنسبة 2.2 في المائة سنويًا من 1979 إلى 1994.[246]

وبعد ثلاث سنوات، أصدر الأونكتاد حكماً دامغاً على نتائج عقدين من التصنيع الموجه نحو التصدير: "من بين الاقتصادات التي تم فحصها هنا، لم يحقق أي من الاقتصادات التي سعى إلى التحرير السريع للتجارة والاستثمار على مدى العقدين الماضيين زيادة كبيرة في الدخل الصناعي العالمي، على الرغم من أن بعضها شهد نموًا سريعًا في الصادرات الصناعية "[247]. في مواجهة هذا الواقع القاسي، أصبح "التحديث"، الذي يعني الحصول على حصة أكبر من إجمالي قيمة السلعة النهائية عن طريق الانتقال إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى، شعارًا لاقتصاديات التنمية، أو كما قال ميلبرج ووينكلر، "أصبحت التنمية الاقتصادية مرادفة بشكل متزايد" للارتقاء الاقتصادي "داخل شبكات الإنتاج العالمية"[248] . وبعبارة أخرى، فإن اعتماد استراتيجية التصنيع الموجه نحو التصدير هو شرط غير كافٍ لتحقيق التنمية. ولكن إذا تسبب الاكتظاظ في تقطع السبل بمصعد EOI في الطابق السفلي، فإن مصعد الترقية، الذي يتمتع بسعة أقل بكثير، يعاني من مشاكل أكبر. قبل أن نفحص الدليل على ذلك ونأخذ في الاعتبار تداعياته، يجب أن نلاحظ المشكلة الرئيسية التي تطرحها ضرورة الترقية للنظرية الاقتصادية السائدة: التطوير يتعارض مع النماذج السائدة للتجارة الدولية، والتي تؤكد ذلك، بدلاً من محاولة القيام بأشياء لا يستطيعون القيام بها في الوقت الحالي. تفعل، يجب على البلدان التركيز على ما يمكنها القيام به بشكل أفضل وتوظيف الموارد التي تم منحها لها بسخاء، أي يجب أن تمارس "ميزتها النسبية". يضيف ميلبرج ووينكلر:

"المنظور العام للترقية هو لعنة بالنسبة للنظريات التقليدية للتجارة القائمة على الميزة النسبية. تدور فكرة الارتقاء الاقتصادي إلى حد كبير حول اكتساب القدرة التنافسية في العمليات ذات القيمة المضافة الأعلى، وهي استراتيجية قد تتعارض مع إملاءات مبدأ الميزة النسبية التي قد يتطلب فيها النمط "الأمثل" للتجارة أن تظل البلدان متخصصة في القيمة المنخفضة- السلع المضافة[249].

المعنى الضمني هو أن "النظريات التقليدية للتجارة"، أي المتغيرات الحديثة لنظرية الميزة النسبية التي تحتل مكانًا مقدسًا في النظرية الاقتصادية السائدة، غير مجدية كدليل للدول التي تسعى إلى التنمية. (سيتم مناقشة نظرية التجارة السائدة في فصول لاحقة). اقترح ميلبيرج ووينكلر أن "الترقية المطلقة" تحدث عندما ترتفع "القيمة المضافة لكل عامل" أسرع من قيمة الصادرات؛ "تطوير ضعيف" عندما يرتفع، ولكن بشكل أبطأ من الصادرات، وإذا ارتفعت القيمة المضافة لكل عامل أقل من الربع بسرعة الصادرات، فلا يوجد أي تطوير. منطق هذا النهج هو أن هناك شرطين محتملين قد يتسببان في ارتفاع قيمة الصادرات بشكل أسرع من القيمة المضافة المحلية لكل عامل: زيادة في تكوين الواردات لتلك الصادرات، أو زيادة حجم القوة العاملة المنتجة لها. . في الحالة الأولى، يعتبر تقلص المساهمة المحلية في قيمة الصادرات أحد أعراض المنافسة من أسفل إلى أسفل؛ في الحالة الثانية، تقوم الدولة النامية بعمل المزيد من نفس الشيء ولكن مع عائدات متناقصة. في عينتهم المكونة من ثلاثين دولة نامية من ثلاث قارات، لم تحقق دولة ترقية مطلقة وشهدت تسع دول فقط من بين الثلاثين دولة "ترقية ضعيفة .."[250]

يرى ميلبيرج ووينكلر هذا على أنه "نسخة معاصرة من معضلة بريبيش-سنجر ،"[251] بعبارة أخرى، تكرار لشروط التجارة المتدهورة التي عانت منها الصادرات الأولية التقليدية للجنوب على مدى معظم القرن العشرين، الآن كما

---

[246] - unCTad, Trade and Investment Report 1999, vi.

[247] - unCTad, Trade and development Report 2002, 80.

[248] - william Milberg and deborah winkler, 2010, Economic and Social Upgrading in Global Production Networks: Problems of Theory and Measurement, Capturing the Gains working Paper 10, Capturing the Gains (CtG), Convenor: Stephanie Barrientos, university of Manchester http://www.capturingthegains.org/pdf/ctg-wp-2010-4.pdf 1.

[249] - ibid., 18.

[250] - الترقيات التسعة الضعيفة: الكاميرون والصين وإثيوبيا والهند وإندونيسيا وماليزيا وتايلاند وتونس وفيتنام. البلدان التي لم تحقق أي ترقية يمكن اكتشافها: الأرجنتين، أنغولا، بنغلاديش، بوليفيا، البرازيل، كمبوديا، تشيلي، كولومبيا، الغابون، غانا، كينيا، ماليزيا، المكسيك، المغرب، بيرو، السنغال، جنوب أفريقيا، أوروغواي، فنزويلا، زيمبابوي

[251] - جادل راؤول بريبيش وهانس سينغر بأن شروط التجارة كانت تتحرك باستمرار ضد البلدان الفقيرة المصدرة للسلع الأساسية ولصالح الدول الغنية التي تصدر السلع المصنعة. أصبح هذا عنصرًا أساسيًا في نظرية "التبادل غير المتكافئ"، وهو مفهوم أساسي لنظرية التبعية (انظر الفصل 7 في هذا الكتاب).

كان الحال في ذلك الوقت. آمال التنمية وحرمان المنتجين من ثمار عملهم[252]. وهكذا فهم يجادلون بأن "استراتيجية النمو التي تقودها الصادرات والتي تبنتها معظم البلدان النامية في أعقاب أزمة الديون في الثمانينيات (بدلاً من الاستراتيجية السابقة للتصنيع البديل للواردات) قد عانت من" مشكلة تكوين مغالطة ... يمكن أن تكون النتيجة ارتفاعًا طفيفًا غير متناسب في القيمة المضافة، مما يعني حدًا أدنى من الارتقاء الاقتصادي ..[253] " استنتاجاتهم مناسبة، كما هو الحال مع صبغة الازدراء لفشل المحللين في تحدي الوعود المبالغ فيها والكاذبة لأنصار الإصلاحات النيوليبرالية : "هناك حاجة إلى نظرية" تخفيض التصنيف ": تتوافق نتائجنا عبر البلدان مع العديد من النتائج التي تفيد بأن معظم البلدان والقطاعات لا تشهد ترقية من خلال تعريفات مقبولة. نظرًا لأن هذه الحالات هي السائدة، سيكون من المفيد وضع نظريات حول هذا بدلاً من ببساطة قم بتسميتها على أنها حالات لا تحدث فيها الترقية "[254]. إن" نظرية التخفيض "، أي نسخة جديدة من نظرية التبعية، هي بالضبط ما هو العمل الحالي تسعى للتطوير.

## تباطؤ النمو في حصة الجنوب من قيمة التصنيع العالمية المضافة

غالبًا ما تكون القيمة المضافة للصناعات التحويلية (MVA) جزءًا صغيرًا فقط من قيمة الصادرات المصنعة في الجنوب وكانت تنمو بشكل أبطأ بكثير من العمالة أو التجارة أو أي مقياس آخر للعولمة[255]. لو استخدم صندوق النقد الدولي هذا الإجراء بدلاً من إجمالي الصادرات، بدلاً من الإبلاغ عن النمو الديناميكي للقوى العاملة الجنوبية المتكاملة عالميًا، لكان من الممكن أن يكون لديه مهمة محرجة تتمثل في شرح سبب كون هذا النمو باهتًا للغاية.

يُفسَّر التراجع طويل الأمد في حصة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الإمبريالية على نطاق واسع على أنه يعني تراجعًا مقابلًا في أهمية الإنتاج الصناعي، مما يؤدي إلى ظهور مفاهيم الانتقال إلى "مجتمع ما بعد الصناعة" أو "اقتصاد المعرفة"، "إن المفاهيم التي تتمحور حول أوروبا في تلك الصناعة لم تتضاءل، بل انتقلت بعيدًا عن الأنظار وبعيدًا عن الذهن، وتعكس البيئة الاجتماعية البرجوازية الصغيرة لمؤيديها، بعيدًا عن مجال الإنتاج. تعد المساهمة الحقيقية للصناعة في الناتج المحلي الإجمالي أكبر بكثير مما تظهره الإحصاءات، حيث إنها مصدر القيمة التي تستهلكها القطاعات غير المنتجة في الاقتصاد ويساء فهمها كمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. في الواقع، بمجرد الاستغناء عن التعريفات الفيزيائية الخام للصناعة والخدمات، وإعادة تصنيف ما يسمى بمهام الخدمة الجوهرية في عملية الإنتاج على أنها "صناعة"، فإن الصناعة، بحكم تعريفها، هي مصدر كل القيمة، وبالتالي كل القيمة المضافة، في الاقتصاد.

هناك عاملان يفسران التراجع الواضح لمساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي: استبدال العمال بالآلات مما أدى إلى زيادة إنتاجية العمل الصناعي، واستبدال العمال المحليين ذوي الأجور المرتفعة بعمال أجور منخفضة في البلدان الفقيرة. هذا الأخير تم تحليله بعمق في هذا الكتاب. بالنظر إلى تأثير إدخال التكنولوجيا الموفرة للعمالة، فإن تحسين الإنتاجية يعني أن الصناعة تدعم مجتمعًا أكثر تعقيدًا مع عدد أقل من العمال - ومع ذلك يظهر هذا في البيانات الاقتصادية القياسية كتراجع في أهمية الصناعة، مما يؤدي إلى التبسيط وانتشار الفكرة المضللة أننا نعيش الآن في "مجتمع ما بعد الصناعي".

تقدم مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي بيانات عن نمو القيمة المضافة للصناعات (لعامي 1990 و 2002) وعن النمو في تصدير الصناعات التحويلية (لعامي 1990 و 2004) لـ 55 دولة منخفضة ومتوسطة الدخل و 16 دولة ذات دخل مرتفع[256]. زادت الصادرات المصنعة من 55 دولة منخفضة الأجور بنسبة 329 في المائة بين عامي

---

[252] - Milberg and winkler, Economic and Social Upgrading in Global Production Networks, 13.
[253] - ibid.
[254] - ibid., 18.
[255] - تشترك القيمة المضافة في التصنيع في جميع عيوب القيمة المضافة: فهي تفترض أن القيمة المضافة هي بالكامل نتيجة للأنشطة التي تجري داخل تلك الشركة، وليست نتيجة قدرة تلك الشركة على الحصول على حصة من إجمالي القيمة التي تم إنشاؤها من قبل جميع الشركات المتنافسة. أنا أزعم هنا أن جزءًا من القيمة التي استولت عليها الشركات الشمالية، والتي تظهر كجزء من القيمة المضافة للتصنيع والخدمات، تمثل القيمة التي أوجدتها العمالة الحية في عمليات الإنتاج الجنوبية. وبالتالي، فإن العلامات التجارية الهائلة لشركة Apple تعزز القيمة المضافة للتصنيع في الولايات المتحدة (MVa)، على الرغم من أن شركة Apple نفسها لا تقوم إلا بالقليل من التصنيع أو لا تقوم بذلك على الإطلاق بمجرد أن يتم تقدير ذلك، يصبح من الواضح لماذا لا يعني نقل عمليات الإنتاج على نطاق واسع إلى الدول ذات الأجور المنخفضة بأي حال من الأحوال أن الإنتاج الصناعي لم يعد مصدرًا رئيسيًا لقيم الاستخدام وفائض القيمة الذي يحافظ على رأسماليات ما بعد الصناعة المفترضة. من الشمال.
[256] - الدول ذات الدخل المرتفع: أستراليا، النمسا، كندا، الدنمارك، فنلندا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

1990 و 2004 (434 في المائة إذا تم تضمين الصين)، في حين نما إجمالي قيمة التصنيع المضافة بنسبة 46.3 في المائة فقط[257]. خلال هذا العقد ونصف العقد من العولمة المكثفة، زادت الدول ذات الدخل المرتفع الست عشرة صادراتها من المصنوعات بنسبة 127.4 في المائة، بينما نما إجمالي قيمة التصنيع المضافة لديها بنسبة 14.2 في المائة، وبنسبة 1 في المائة فقط إذا تم حذف الولايات المتحدة - الولايات المتحدة ساهم النمو بنسبة 40.6٪ في القيمة المضافة للصناعة التحويلية تقريبًا في جميع نمو القيمة المضافة للصناعات التحويلية للدول ذات الدخل المرتفع، مما أدى إلى زيادة حصتها في إجمالي القيمة المضافة في 71 دولة من 29٪ إلى 34٪.

نظرًا لانخفاض نسبة الناتج المحلي الإجمالي الذي يساهم به التصنيع في الاقتصادات الإمبريالية، فقد زاد في العديد من دول الجنوب، ومع ذلك فإن القفزة في نصيب الجنوب في تجارة التصنيع العالمية لم تنعكس في حصته من القيمة المضافة للصناعات التحويلية العالمية، والتي زادت بمقدار أقل بكثير[258]. تشير بيانات مؤشر التنمية العالمية (WDI) إلى استمرار التحول العالمي في الإنتاج إلى أن حصة الدول ذات الدخل المرتفع في القيمة المضافة العالمية بين عامي 1996 و 2005 انخفضت من 80 في المائة إلى 74 في المائة، مع ارتفاع حصة الدول منخفضة ومتوسطة الدخل من 20 في المائة، إلى 26 بالمائة. بالنظر إلى التقدم النوعي في عولمة الإنتاج، فإن هذا أمر متوقع إلى حد ما. كما يعكس تقلص الحصة من قيمة المنتج النهائي التي يتم التقاطها من قبل المنتج الجنوبي. وهكذا، في عام 1990، كانت قيمة التصنيع المضافة لـ 55 دولة منخفضة ومتوسطة الدخل تبلغ 1.8 ضعف قيمة صادراتها من المصنوعات؛ بحلول عام 2002، انخفض هذا بشكل حاد إلى 0.6. يتكون هذا الانخفاض الكبير من ثلاثة مكونات رئيسية: زوال الصناعة المحمية من قبل ISI، وزيادة محتوى القيمة المضافة المستوردة للصادرات، وتدهور معدلات التبادل التجاري (انخفاض الأسعار النسبية) للصادرات المصنعة.

تقدم المكسيك المثال الأكثر تطرفاً على ازدهار الصادرات المصنعة وقصف MVA. معززًا بعضوية منطقة التجارة الحرة لنافتا مع الولايات المتحدة وكندا وانهيار البيزو في عام 1994، مما جعل العمالة المكسيكية أرخص، بين عامي 1990 و 1998، زادت الصادرات المصنعة في المكسيك بنحو عشرة أضعاف، ولكن القيمة المضافة الإجمالية زاد في قطاع التصنيع بنسبة 50 في المائة بالكاد وانخفض نصيبه من القيمة المضافة العالمية في الواقع. تقدم الدول ذات الدخل المرتفع صورة طبق الأصل: فقد تضاعفت نسبة قيمة التصنيع المضافة إلى الصادرات المصنعة، من المعدل في عام 1990 إلى 2.0 في عام 2002. وكما أشار الأونكتاد، "من الناحية النسبية، يبدو أن البلدان الصناعية تتاجر بشكل أقل ولكنها تكسب أكثر في نشاط التصنيع [259]"

على الرغم من الزيادة الهائلة في الصادرات المصنعة للجنوب العالمي من عام 1980 فصاعدًا، فقد تباطأ معدل نمو قيمة التصنيع المضافة في هذه الدول مقارنة بفترة ما قبل العولمة. يقارن الشكل 3.2 نمو قيمة التصنيع المضافة خلال العقدين الأولين من التصنيع الموجه نحو التصدير مع العقد السابق الذي مزقته الأزمة للتصنيع البديل للواردات في أربع دول في أمريكا اللاتينية وست دول آسيوية في طليعة تدافع EOI. ومن اللافت للنظر أن شيلي هي الوحيدة التي شهدت تحسنًا في نمو قيمة التصنيع المضافة.

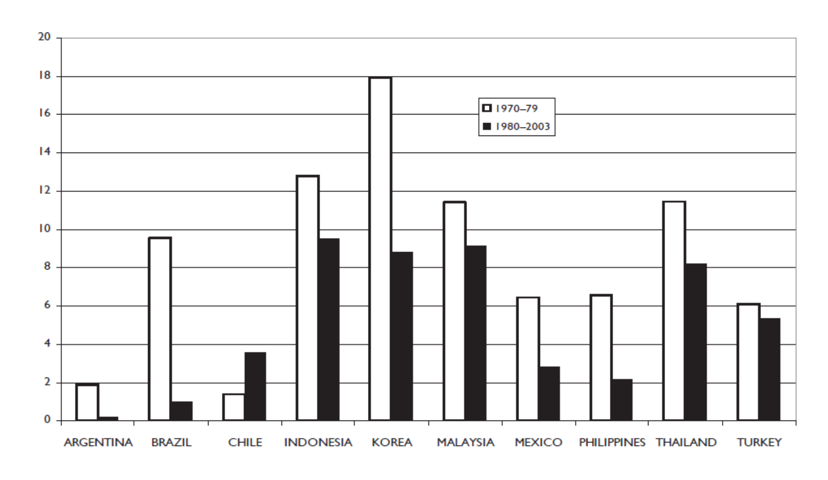
**الشكل 3.2: النمو السنوي في النسبة المئوية للقيمة المضافة التصنيعية لدول نامية مختارة**

الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط: الجزائر، الأرجنتين، بنغلاديش، بنين، بوليفيا، البرازيل، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، الإكوادور، مصر، السلفادور، غانا، غواتيمالا، هندوراس، هونغ كونغ، المجر، الهند، إندونيسيا، جامايكا، الأردن، كينيا، كوريا الجنوبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، موريشيوس، المكسيك، المغرب، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، رومانيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سلوفينيا، سريلانكا، تايلاند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوروغواي، فنزويلا، اليمن، زيمبابوي.

[257] - لا تقدم مؤشرات التنمية العالمية قيمة للقيمة المضافة للصين في عام 2002. بما في ذلك الصين، زاد إجمالي التجارة للدول منخفضة ومتوسطة الدخل بنسبة 434.3٪. في عام 2001، أنتجت هذه الدول البالغ عددها 55 دولة 61.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المشترك لجميع الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط البالغ عددها 156 دولة المدرجة في جداول البيانات الدولية. وترتفع هذه النسبة إلى 79.4٪ إذا تم تضمين الصين.

[258] - توفر مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي بيانات عن إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية (MVa) لجميع الدول تقريبًا منذ عام 1980، ولكنها لا تميز بين MVa المستهلكة محليًا وتلك التي يتم تصديرها.

[259] - unCTad, Trade and development Report 2002, 80.




Source: Özlem Onaran: *The Effect of Neoliberal Globalization on Labor's Share in Developing Countries*, Table 1, p. 31, http://www.univie.ac.at/ie/alt/files/lva/artikel.pdf.

قبل عصر الليبرالية الجديدة، تجاوز نمو قيمة التصنيع المضافة الجنوبية الصادرات المصنعة بهامش واسع، مما يدل على أن التصنيع كان موجهًا لتلبية الاحتياجات المحلية. كما رأينا في الفصل 2 (الأشكال 2.2-2.4)، تميز الانتقال إلى النيوليبرالية بزيادة مذهلة في الصادرات الصناعية الجنوبية، مع نمو كبير ولكن أبطأ بكثير في قيمة التصنيع المضافة، مما يدل على أن قيمة صادرات الجنوب أكثر وأكثر. تتكون من مدخلات مستوردة[260]. ونتيجة لذلك، "وسعت البلدان النامية بشكل كبير حصتها من صادرات الشركات المصنعة العالمية بينما ترى أن نصيبها من القيمة المضافة العالمية في التصنيع يرتفع بنسبة أقل بكثير"[261] ، بدد الآمال في أن التصنيع الموجه للتصدير يوفر الطريق إلى الازدهار.

تم الكشف عن الاتجاه الواضح للقيمة المضافة للصناعات التحويلية للدول الناشئة إلى الانخفاض بالنسبة إلى قيمة صادراتها المصنعة، وهو مؤشر قوي على وجود سباق نحو القاع بين الدول الجنوبية المصدرة للمصنوعات، في الشكل 3.3، والذي يوضح نسبة قيمة التصنيع المضافة للصادرات المصنعة بين 1980 و 2007.

يكشف الشكلان 3.3 و 3.4 عن تباين بين فترة العولمة المبكرة 1980-1995 وفترة العولمة المتأخرة من 1995 إلى بداية الأزمة المالية العالمية في 2007. يكشف الفحص الدقيق أن الاختلاف الحاد بين قيمة التصنيع المضافة ومعدلات نمو الصادرات المصنعة في أوائل التسعينيات وتسارعت في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

من السمات البارزة لفترة ما بعد الحرب بأكملها الانخفاض النسبي في التصنيع كمساهم في الناتج المحلي الإجمالي للدول المهيمنة وفي الناتج المحلي الإجمالي العالمي. في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، الدولة الإمبريالية الكبرى حيث كانت تحتل المرتبة الأولى، شكلت الصناعة التحويلية 65 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و 38 في المائة من العمالة في عام 1939، وانخفضت إلى 54 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و 28 في المائة من العمالة بحلول عام 1979، و إلى 43 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و 17 في المائة من العمالة بحلول عام 2004[262].

في الختام، تم جمع أدلة مقيدة بأن الاستعانة بمصادر خارجية، والمعروف باسم التصنيع الموجه للتصدير، ليس طريقًا للتنمية أو التقارب مع البلدان المتقدمة. على العكس من ذلك، فإن عدم تناسق القوة الشديد والتماس السباق نحو القاع يؤدي إلى الاستيلاء على الكثير من عائدات هذا الاستغلال الموسع للعمالة منخفضة الأجر من قبل الشركات الإمبريالية

---

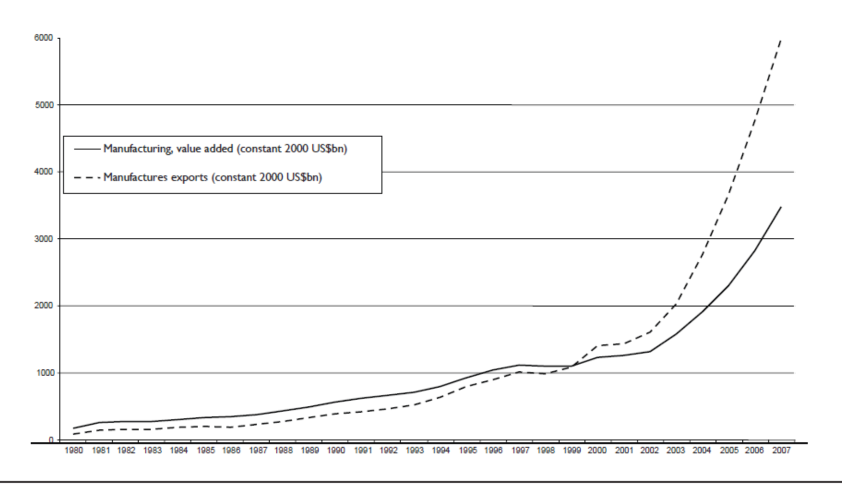
[260] - يُظهر الرسم البياني تقاطع الخطين في أواخر التسعينيات، لكن التاريخ الدقيق الذي يتقاطع فيه الخطان ليس ذا أهمية، حيث إن القيمة المضافة لا تميز بين القيمة المضافة في إنتاج سلع التصدير والسلع للاستهلاك المحلي، بينما "الصادرات المصنعة "لا تميز بين تصدير القيمة المستوردة والقيمة المنتجة محلياً. الأهم من ذلك هو التواء في تتبع الصادرات المصنعة - تزامنت الهضبة القصيرة في عام 1997 مع اندلاع الأزمة الاقتصادية في تايلاند وكوريا الجنوبية وإندونيسيا. ودول آسيوية أخرى؛ نتجت الطفرة التي أعقبت ذلك عن الزيادة الهائلة في القدرة التنافسية التي نتجت عن التخفيضات الكبيرة في قيمة العملات.

[261] - Milberg, "Globalized Production," 10.

[262] - niPa, Table 1.2.5, http://www.bea.doc.gov; Bureau of labor Statistics, http://www.bls.gov/ces/home.htm#data.[national income and Product accounts]

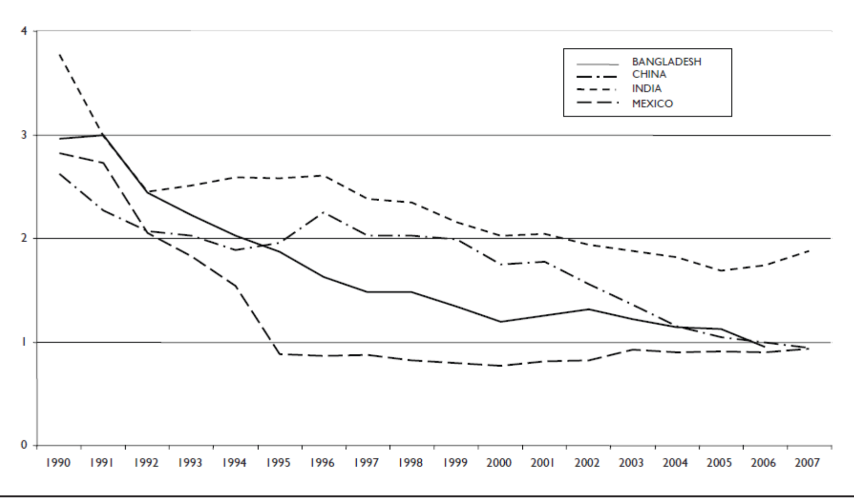
والدول الإمبريالية. لقد غذى التحول العالمي للإنتاج تطور البلدان الإمبريالية على الأقل بقدر ما عزز التنمية في البلدان التي يُفترض أنها نامية، والتي تُركت أيضًا للتعامل مع التكاليف الخفية للتنمية - الضرر الذي يلحق بالبيئة وصحة العمال.

**الشكل 3.3: قيمة التصنيع المضافة مقابل الصادرات المصنعة، 1980-2007**




Source: World Development Indicators (September 2009, available at http://esds80.mcc.ac.uk/wds_wb).

**الشكل 3.4: نمو قيمة التصنيع المضافة ونمو الصادرات، دول مختارة**




Source: World Development Indicators, three-year rolling average (September 2009, available at http://esds80.mcc.ac.uk/wds_wb).

ركزت دراسة العمليات الاقتصادية للاستعانة بمصادر خارجية العالمية التي تم إجراؤها في هذا الفصل والفصل السابق على أسواق السلع ورأس المال، ومع ذلك فإن النتيجة المركزية لدراسة الفصل الأول للسلع العالمية الثلاثة هي أن الظروف في سوق العمل - والتي تشمل الحدود الإمبريالية، و"كوكب الأحياء الفقيرة"، والبطالة المزمنة والهائلة والعمالة الناقصة، وديناميكيات النوع الاجتماعي، أو ما يسمى "تأنيث" العمل - لا تقل أهمية عن الشروط في أسواق السلع ورأس المال. وفقًا لذلك، يتحول انتباهنا الآن إلى الظروف التي يضطر فيها العمال في البلدان منخفضة الأجور إلى بيع قوة عملهم. من خلال القيام بذلك، فإنه يجعل هؤلاء مئات الملايين من النساء والرجال مرئيين، ويجلبهم إلى وعينا، ويضع مساهمتهم في الثروة العالمية، وكالتهم ومكانتهم في التاريخ في قلب هذا البحث، ويساعد في اكتشاف الأسئلة الحقيقية. حول العالم يجب أن يجيب التحليل والنظرية.

4

## عمالة جنوبية، لم تعد محيطية

من السمات البارزة للعولمة المعاصرة أن نسبة كبيرة جدًا ومتنامية من القوة العاملة في العديد من سلاسل القيمة العالمية تقع الآن في الاقتصادات النامية. باختصار، تحول مركز الثقل في جزء كبير من الإنتاج الصناعي العالمي من الشمال إلى الجنوب في الاقتصاد العالمي.

غاري جيرفي

إن التحول الخطير والمستمر والمتسارع بالفعل في مركز ثقل الإنتاج الرأسمالي الذي تم فحصه في الفصلين الماضيين له نظيره في تحول مهم مماثل للطبقة العاملة العالمية[263]. حتى الآن ناقشنا عمليات العمل، أدوات العمل، منتجات العمل لقد نظرنا في سلوك ودوافع أولئك الذين يمتلكون هذا العمل الحي من خلال دفع الأجور. ننتقل الآن إلى تحليل الطبقة العاملة نفسها.

يوضح الشكل 4.1 (ص 103) نمو القوى العاملة الصناعية العالمية بين عامي 1950 و 2010 في "المناطق الأكثر تقدمًا" و "المناطق الأقل نموًا". في عام 2010، كان 79 في المائة، أو 541 مليونًا، من العمال الصناعيين في العالم يعيشون في "مناطق أقل نموًا"، ارتفاعًا من 34 في المائة في عام 1950 و 53 في المائة في عام 1980، مقارنة بـ 145 مليون عامل صناعي، أو 21 في المائة من الإجمالي، الذين عاشوا في عام 2010 في البلدان الإمبريالية[264] . بالنسبة للعاملين في الصناعة التحويلية، لا يزال هذا التحول أكثر دراماتيكية، حيث يشكل التصنيع في البلدان منخفضة الأجور نسبة أعلى بكثير من إجمالي العمالة الصناعية مقارنة بالاقتصادات الإمبريالية، وبالتالي، كما يقول جون بيلامي فوستر وروبرت ماكيسني ور. جميل جونا فإن "الفئة الواسعة من" العمالة الصناعية "تقلل بشكل منهجي من مدى نمو الحصة العالمية من التصنيع في البلدان النامية"، مستشهدين بأرقام الولايات المتحدة والصين تظهر هاتين النسبتين 58.1 في المائة و 75.2 في المائة على التوالي[265] . استقراء هاتين النسبتين إلى البلدان "الأكثر تطوراً" و "الأقل نمواً" ككل، 83 في المائة من القوى العاملة التي تشتغل في الصناعات التحويلية في العالم تعيش وتعمل في دول الجنوب العالمي.

هذا النمو الكمي هو مؤشر على تحول نوعي: لم يزداد عدد العمال الصناعيين في جنوب الكرة الأرضية فحسب، بل أصبحوا أكثر اندماجًا في الاقتصاد العالمي، مما زاد بشكل كبير من أهميتهم الاقتصادية وثقلهم الاجتماعي. حاول صندوق النقد الدولي استيعاب هذا التغيير النوعي من خلال "القوى العاملة العالمية المرجحة بالتصدير"، والتي تم إنشاؤها من خلال مضاعفة النمو العددي للقوى العاملة من خلال الدرجة المتزايدة التي ينتجونها للسوق العالمية بدلاً من السوق المحلية، كما هو موضح في النسبة المتزايدة للصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي. منذ أن نمت الصادرات المصنعة في الجنوب بأكثر من ضعف سرعة الناتج المحلي الإجمالي خلال ربع القرن الذي أدى إلى اندلاع الأزمة العالمية في عام 2007، يعتقد صندوق النقد الدولي أن "القوة العاملة العالمية الفعالة" تضاعفت أربع مرات في الحجم بين عامي 1980 و 2003[266]. من ناحية أخرى، في الدول الإمبريالية، في حين أن البروليتاريين (أولئك الذين يعيشون من خلال بيع قوة عملهم) قد زادوا من هيمنتهم الساحقة بالفعل داخل السكان النشطين اقتصاديًا، فإن الطبقة العاملة الصناعية قد تراجعت بشكل مطلق ونسبي.

---

263 - epigraph: Gary Gereffi, 2005, The New offshoring of Jobs and Global development, ilo Social Policy lectures (Geneva: ilo Publications), 5.

264 - وفقًا للبنك الدولي، تم الوصول إلى هذا المستوى بالفعل في عام 1995: "تمثل البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بالفعل ما يقرب من 80 في المائة من القوى العاملة الصناعية في العالم". (البنك الدولي، 1995، تقرير التنمية العالمية 1995 - العمال في عالم متكامل، 4). KilM [المؤشرات الرئيسية للحركة العمالية] بيانات الإصدار الخامس المستخدمة لإنشاء الشكل 3.3 تشير إلى أن الرقم في عام 1995 كان 69 بالمائة.

265 - John Bellamy Foster, robert w. McChesney, and r. Jamil Jonna, 2011, “The Global reserve army of labor and the new imperialism,” Monthly Review 63/6, http://monthlyreview.org/2011/11/01/the-global-reserve-army-of-labor-and-the-newimperialism.

266 - See Figure 5.1 in iMF, World Economic outlook, April 2007, 162.

من حيث القيمة المطلقة، وكنسبة من البروليتاريا الصناعية العالمية، شهدت القوى العاملة الصناعية في الجنوب نموًا مذهلاً منذ عام 1980، ومع ذلك كانت حصتها من إجمالي القوى العاملة في الجنوب أكثر تواضعًا، حيث ارتفعت من 14.5 في المائة في عام 1980 إلى 16.1 في المائة في 1990، إلى 19.1٪ في عام 2000، إلى 23.1٪ في عام 2010 (بالمقارنة، انخفضت حصة الصناعة من العمالة في الدول الإمبريالية من 37.1٪ عام 1980، إلى 33.2٪ عام 1990، إلى 27.2٪ عام 2000، إلى 22.5٪ عام 2010. )[267] .

بين عامي 1980 و 2000، فقط في الولايات المتحدة، تجنبت الطبقة العاملة الصناعية الانحدار المطلق، مما يعكس نجاحًا أكبر بكثير لأرباب العمل في الولايات المتحدة في خفض الأجور، وتكثيف العمالة، وتوظيف أعداد كبيرة من العمال المهاجرين ذوي الأجور المنخفضة. لكن منعطف حاد انقلب في نهاية التسعينيات. كانت إحدى نتائج "العدوى الآسيوية": موجات الإفلاس وتخفيض قيمة العملة التي اجتاحت تايلاند وإندونيسيا وماليزيا وكوريا الجنوبية واقتصادات آسيوية أخرى في عام 1997، هي خفض تكلفة العمالة في هذه البلدان بشكل كبير. هذا، و صعود الصين، ساعد في تحفيز زيادة كبيرة في الاستعانة بمصادر خارجية؛ بين عامي 2000 و 2010، انخفض التوظيف الصناعي في الولايات المتحدة بمقدار 12 مليونًا إلى 29.6 مليونًا، ويشكل الآن 16.7 في المائة من السكان العاملين، انخفاضًا من 23.2 في المائة في عام 2000[268]. كان أداء العمالة الصناعية أسوأ: تم توظيف 19.6 مليون شخص في هذا القطاع في منتصف عام 1979، وهو أعلى مستوى في التاريخ، حيث انخفض إلى 17.3 مليون بحلول عام 2000، قبل أن يتراجع بنسبة 37 في المائة إلى 11.5 مليون بحلول عام 2010. وقد شهد الانتعاش الاقتصادي الهزيل منذ ذلك الحين ارتفع عدد العاملين في التصنيع في الولايات المتحدة إلى 12.3 مليون بحلول عام 2015[269].

وفي الوقت نفسه، انخفضت العمالة الزراعية في جنوب الكرة الأرضية إلى 48 في المائة من EAP، من 73 في المائة في عام 1960، ومن "حوالي الثلث" إلى 4 في المائة فقط من سكان شرق آسيا والمحيط الهادئ في البلدان المتقدمة. ومع ذلك، فإن تقارير منظمة العمل الدولية تقول: "على الرغم من انخفاض نسبة العاملين في الثقافة الزراعية من إجمالي العمالة، فإن الأعداد المطلقة للعاملين في الزراعة لا تزال في ارتفاع، وعلى الأخص في جنوب آسيا وشرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى"[270].

بشكل متواضع، من 19.4 في المائة إلى 20.2 في المائة. مع استثناء جزئي ومؤقت للصين - حالة خاصة بسبب سياسة الطفل الواحد التي خفضت المواليد بما يقدر بنحو 200 مليون منذ إدخالها في عام 1979 وبسبب نمو الناتج المحلي الإجمالي السريع بشكل غير عادي منذ ذلك الحين - لم ينمو أي اقتصاد بسرعة يكفي لتوفير فرص عمل لجحافل الشباب الذين يدخلون سوق العمل والنزوح من الريف إلى المدن المتضخمة بحثًا عن عمل. حتى في ذروة التصنيع الموجه للتصدير، ذكرت منظمة العمل الدولية أنه "في أواخر القرن العشرين، توقف التصنيع عن كونه قطاعًا رئيسيًا لنمو العمالة، باستثناء شرق وجنوب شرق آسيا"[271]. وتوسع الخبير الاقتصادي في منظمة العمل الدولية نعمان ماجد في هذا الصدد، مشيرًا إلى أن "التصنيع ليس أهم قطاع في نمو العمالة ... قطاع التجارة .. هو قطاع نمو العمالة الرئيسي في كل من الفئات المنخفضة والمتوسطة الدخل. .. وهذا يدل على أن التوقعات بشأن نمو العمالة الرائدة في التصنيع لا مبرر لها.[272] " كما هو الحال في كثير من الأحيان، تقدم بنغلاديش حالة متطرفة، حيث يتميز هيكل سوق العمل" بمعدل مرتفع للغاية من نمو القوى العاملة (8 في المائة سنويًا)، وانخفاض معدل نمو العمالة وتراجع الاستيعاب في قطاع التصنيع الصناعي.... الانخفاض في الحصة النسبية للعمالة الزراعية لا يقابله زيادة في العمالة الصناعية. [273]"

---

[267] - منظمة العمل الدولية ILO، اتجاهات التوظيف العالمية، إصدارات مختلفة. لم يعد "السكان والسكان النشطون اقتصاديًا، 2004"، المذكور في Figurte 4.1، متاحًا من موقع ilo الإلكتروني. بعد عام 2004، ترد البيانات الخاصة بالتوظيف العالمي حسب القطاع في جداول المرفقات في الإصدارات السنوية من اتجاهات التوظيف العالمية لـ ilo، http://laborsta.ilo.org/.

[268] - world Bank, world development indicators, last updated: 09/09/2015.

[269] - Federal reserve economic data, https://research.stlouisfed.org/fred2.

[270] - ilo, 2006, Report of the director General: Changing Patterns in the World of Work, http://www.ilo.org/public/english/standards/relm/ilc/ilc95/pdf/rep-i-c.pdf,, 27.

[271] - ibid., 28.

[272] - nomaan Majid, 2005, on the Evolution of Employment Structure in developing Countries, employment Strategy Papers 2005/18, (Geneva: ilo), 3–4.

[273] - M. ismail hossain, Syed a. hye, and amin Muhammad au, 1998, Structural Adjustment Policies and Labor Market in bangladesh (dhaka: CirdaP (Centre on Integrated rural development for asia and the Pacific), 223.

استمر الركود النسبي في العمالة الصناعية الجنوبية (النسبي، أي إلى المجموعة المتزايدة من العمالة) في السنوات الخمس الأولى من الألفية الجديدة. وكما علقت منظمة العمل الدولية في عام 2006، "على الرغم من النمو الاقتصادي القوي. يفشل الاقتصاد العالمي في توفير وظائف جديدة كافية لأولئك الذين يدخلون أسواق العمل"[274]. وهكذا، حتى في تلك السنوات غير المسبوقة والتي لا يجب تكرارها، كانت الاقتصادات الرأسمالية الجنوبية عاجزة عن استيعاب القوة العاملة المتزايدة. والنتيجة - بطالة هيكلية هائلة، وبؤس وعوز لعدد هائل من الناس، وضغط تنازلي هائل على الأجور لأولئك القادرين على إيجاد عمل.

يحتوي هذا الفصل على جزأين. يتناول الأول كيف أدى التقسيم الإمبريالي للعالم إلى دول مضطهدة ومضطهدة إلى تشكيل الطبقة العاملة العالمية، والتي يكمن في جوهرها القهر العنيف لحركة العمال الدولية. تمامًا كما تجسد قوانين المرور الشائنة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، كذلك تشكل ضوابط الهجرة العمود الفقري لنظام اقتصادي عالمي شبيه بالفصل العنصري ينكر بشكل منهجي المواطنة وحقوق الإنسان الأساسية لعمال الجنوب والتي، كما في حقبة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، شرط ضروري لاستغلالهم الفائق. يُعنى الجزء الثاني من الفصل بديناميكيات عملية التكوين الطبقي هذه، مقسمة إلى ثلاثة أبعاد متميزة: الوزن النسبي للعمل المأجور مقابل العمل الحر. العمالة الرسمية مقابل التوظيف في الاقتصاد غير الرسمي؛ و "الجندر"، أي تقاطع الاستغلال الطبقي واضطهاد المرأة، ولماذا نتج عن ذلك دمج مكثف للنساء في القوى العاملة الجنوبية.

## قمع حرية العمالة وصناعة الجنوب

يجب أيضًا تطبيق حرية الحركة المعلنة لرأس المال والبضائع على ما يجب أن يكون فوق كل شيء: البشر. لا مزيد من الجدران الملطخة بالدماء مثل تلك التي يتم بناؤها على طول الحدود الأمريكية المكسيكية، والتي تكلف مئات الأرواح كل عام. يجب أن يتوقف اضطهاد المهاجرين! يجب إنهاء كره الأجانب وليس التضامن![275]

—فيديل كاسترو، ديربان، 2 سبتمبر 1998

تشبيه سهل بين عمليات التحديث التي تجري في الجنوب العالمي منذ الحرب العالمية الثانية وتطور الرأسمالية في القرن التاسع عشر في أوروبا وأمريكا الشمالية هو أمر محوري للأيديولوجية الرأسمالية في كل من المتغيرات الليبرالية والنيوليبرالية. كان التقارب بين الدول النامية والدول المتقدمة هو الأساس والتنبؤ بوضع نموذج والتر روستو لمراحل النمو الاقتصادي: بيان غير شيوعي، والذي جادل بأن البلدان النامية سوف تمر بشكل طبيعي من خلال نفس مراحل التنمية كما فعلت أوروبا والشمال. أمريكا قبل قرن من الزمان، من المجتمعات الزراعية إلى المجتمعات الصناعية، حققت في النهاية التنمية والتقارب مع البلدان المتقدمة. بعد 65 عامًا، فقط تايوان وكوريا الجنوبية قد ارتقتا من مصاف الدول النامية، وستختبر الأزمة العالمية مدى أمان قبضتهما على الدرجات الأعلى من سلم التنمية. ساعد عمل روستو الأساسي في تحويل هذه الفكرة الحتمية والمركزية الأوروبية إلى الأساس الفكري لكل من النظريات الأكاديمية السائدة للتنمية والسياسات التي تروج لها الحكومات الإمبريالية والمؤسسات المالية الدولية (IFIs) من الستينيات حتى الآن.

جادل روستو بأن إقلاع أوروبا نتج عن عمليات داخلية:

كل ما يكمن وراء تفكك العصور الوسطى مرتبط بخلق الشروط المسبقة للانطلاق في أوروبا الغربية. من بين دول أوروبا الغربية، كانت بريطانيا، التي بفضل الجغرافيا والموارد الطبيعية وإمكانيات التجارة والبنية الاجتماعية والسياسية، أول من وضع الشروط المسبقة للانطلاق بشكل كامل. ومع ذلك، فإن الحالة الأكثر عمومية في تاريخ المودم شهدت ظهور مرحلة الشروط المسبقة ليس داخليًا ولكن من بعض التدخلات الخارجية من قبل المجتمعات الأكثر تقدمًا[276]

.

274 - ilo, Report of the director General: Changing Patterns in the World of Work, viii.

275 - فيدل كاسترو، خطاب أمام القمة الثانية عشرة لحركة عدم الانحياز، ديربان، 2 سبتمبر 1998، ترجمة المؤلف، .http://www.cuba.cu/gobierno/discursos/1998/esp/f020998e.htm

276 - eugene rostow, 1960, The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto (Cambridge: Cambridge university Press), 5-6.

ولكن هل صحيح أن "انطلاق" بريطانيا وأوروبا كان نتيجة عوامل داخلية وحدها، كما يؤكد روستو؟ كان لماركس وجهة نظر مختلفة: "إن العبودية المحجبة للعمال المأجورين في أوروبا كانت بحاجة إلى العبودية غير المشروطة للعالم الجديد كقاعدة لها. ... الكنوز التي تم الاستيلاء عليها خارج أوروبا من خلال النهب والاستعباد والقتل غير المقنَّعين تدفقت عائدة إلى الوطن وتحولت إلى رأس مال هناك "[277].

يقدم روستو الصدمات الخارجية الأحدث التي أدت إلى عمليات التحديث في "المجتمعات التقليدية" باعتبارها حميدة وتقدمية. واستكمالًا للاقتباس السابق، يقول: "لقد صدمت هذه الغزوات - بالمعنى الحرفي أو المجازي - المجتمع التقليدي وبدأت في التراجع عنه أو عجلت به؛ لكنها أطلقت أيضًا الأفكار والمشاعر التي بدأت العملية التي بواسطتها يكون البديل المودم للطريقة التقليدية لقد تم بناء المجتمع من الثقافة القديمة!

ولكن هل لعبت "غزوات" الأفكار والسلع والمبشرين والجنود من "المجتمعات المتقدمة" دورًا تقدميًا مفيدًا، أم أنها خلقت عقبات أمام التقدم؟ "من الناحية السياسية، كان بناء دولة وطنية مركزية فعالة - على أساس ائتلافات مستمدة من قومية جديدة، في معارضة المصالح الإقليمية التقليدية، أو القوة الاستعمارية، أو كليهما، جانبًا حاسمًا في فترة الشروط المسبقة؛ كان، على المستوى العالمي تقريبًا، شرطًا ضروريًا للإقلاع "لكن النخب الفاسدة والكلبتوقراطية غالبًا ما قاومت التغيير بعنف، وغالبًا ما تتواطأ النخب في الدول المتقدمة - والدول الواقعة تحت سيطرتها - معهم، بسبب الرغبة في مواصلة نهب الموارد الطبيعية و استغلال العمالة الرخيصة، أو خوفًا من أن تسعى الدول القومية المستقلة إلى تحقيق مصالحها الخاصة وتكوين صداقاتها، أو سحق السكان الخاضعين المتمردين، وغالبًا ما يكون هؤلاء الثلاثة.

كان روستو مدركًا جيدًا لهذا: "في.. وضع من الارتباك السياسي والاجتماعي، قبل تحقيق الإقلاع وترسيخه سياسيًا واجتماعيًا وكذلك اقتصاديًا.. الاستيلاء على السلطة من قبل المؤامرة الشيوعية هو الأسهل؛ وهو في مثل هذا الوضع الذي يمكن أن توفر فيه الديكتاتورية المركزية شرطا تقنيا أساسيا للانطلاق ودفع مستدام للنضج[278] ". عمليا، اتخذ الدافع للتطور والتحديث شكل الحروب الأهلية وحروب التحرر الوطني، حيث امتزج النضال ضد الأشكال القديمة والجديدة من الاستعمار والاستعمار الجديد مع النضالات من أجل الإطاحة بالنخب المحلية التي كانت تخاف من شعوبها الخاضعة لتجرؤ على حشد طاقاتها في الدفع نحو التحديث والتنمية. وهذا، وليس التوسع السوفيتي، يفسر لماذا غالبًا ما اتخذ النضال من أجل التحديث شكل ثورة اشتراكية - على سبيل المثال، في الصين وكوبا وفيتنام. غالبًا ما لعبت الأحزاب الشيوعية الموالية لموسكو دورًا غامضًا للغاية أو الدور المعادي للثورة في هذه النضالات.

لذلك ليس من المستغرب أن التطور الذي روجت له الولايات المتحدة والديمقراطيات الغربية المتحالفة معها في أعقاب الحرب العالمية الثانية غالبًا ما اشتمل على تنصيب "ديكتاتوريات مركزية".

تتوافق أطروحة التحديث هذه مع النظريات الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة السائدة في التجارة الدولية، ولا سيما متغير هيكشير-أولين-ساموبلسون (HOS) لنظرية ديفيد ريكاردو للميزة النسبية. تتنبأ نظرية[279] HOS بوجود اتجاه نحو معادلة أسعار العوامل بين الدول الغنية والفقيرة، ومن بين هذه العوامل الأجور.

هذا المزيج من العقبات الاقتصادية والسياسية، الداخلية والخارجية على حد سواء، والقوى الاجتماعية الهائلة التي انطلقت، والتي تضم عشرات ومئات الملايين من الناس، خلقت السياق لظهور انتقادات جذرية لنموذج التحديث، المعروف بشكل جماعي باسم "نظرية التبعية". هذا هو السبب في أن الجدل بين "التحديث" و "التبعية" اتخذ شكل النقاش بين مسارات التنمية الرأسمالية، الاشتراكية الديمقراطية، والاشتراكية. (سيتم مراجعة هذا في الفصل 7.)

---

[277] - Karl Marx, [1867] 1976, Capital, vol. 1 (london: Penguin), 915–25.

[278] - eugene rostow, The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto (Cambridge: Cambridge university Press, 1960), 163.

[279] - ينضم وولفغانغ ستولبر وبول صامويلسون أحيانًا إلى [إيلي] هيكشير و [برتيل] أولين لإعطاء "نموذج h-o-S-S للتجارة الدولية". على الرغم من ادعاءاتها، فإن النسخة h-o للميزة النسبية ليس لها علاقة تذكر بنظرية ريكاردو. بدلاً من ذلك، من الأفضل فهمه على أنه تطبيق هامشي لنظرية القيمة للتجارة الدولية. تدعي نظرية القيمة الهامشية أنه عند التوازن، تتم مكافأة كل عامل وفقًا لمساهمته في القيمة التي تم إنشاؤها. يبدو هذا منطقيًا: إذا أنتج العامل قيمة أكبر مما يحصل عليه في شكل أجور، فسيكون من مصلحة صاحب العمل توظيف المزيد من العمال حتى "المنتج الهامشي"، الإنتاج الإضافي الناتج عن توظيف عامل إضافي يساوي الأجر. هذا ما يفترض أن يحدث داخل الاقتصاد الوطني. يفترض نموذج hoS أنه يحدث دوليًا أيضًا. المغالطة الكامنة في قلب هذا النهج هي الافتراض بأن القيمة المضافة للشركة متطابقة مع القيمة التي خلقها عمالها. لقد قمت بفحص هذا الافتراض في مكان آخر من هذا العمل، خاصة في الفصل 9، "وهم الناتج الداخلي الاجمالي GdP."

كانت رؤية روستو للتحديث بقيادة النخبة. وكلاؤها هم رواد أعمال، تدعمهم دولة تكنوقراطية فعالة. كان من الطبيعي، والحتمي، والمرغوب فيه أن تزداد التفاوتات في المراحل الأولى من التنمية، حيث تقوم النخب بتجميع أرباح كبيرة قبل إعادة استثمارها للحصول على أرباح أكبر لأنفسهم، وكمنتج ثانوي، التنمية للبلد. يتمثل دور الدولة في توفير بيئة آمنة وبنية تحتية وسيادة القانون، مما يعني حماية الممتلكات وإنفاذ العقود.

في نموذج التحديث السائد، تقود النخبة التنمية، وأفضل ما يخدمها دولة تكنوقراطية مؤهلة تحافظ على استقلاليتها عن النخبة من أجل خدمة مصالح النخبة بشكل أفضل، والتي يُفترض أنها تتماشى مع المصالح الوطنية. هذا النموذج يتعلق ضمنيًا أو صريحًا بالأنظمة الاستبدادية القادرة على قمع مقاومة التقشف، والأجور المنخفضة، والخصخصة، وما إلى ذلك، حسب الضرورة، على الأقل في المراحل الأولى من التطور. كما جادل روستو في مراحل النمو الاقتصادي، "قد توفر الديكتاتورية المركزية شرطًا تقنيًا أساسيًا للانطلاق ودافعًا مستدامًا نحو النضج". تحقيقًا لرؤية روستو، كانت الديكتاتورية العسكرية، حتى وقت قريب على الأقل، الشكل السائد للحكم السياسي في أمريكا اللاتينية، وأفريقيا، ومعظم آسيا.

عيب فادح في نظرية "المراحل" للتطور وفرضية التقارب، وهي نظرية تبطلها بشكل أو بآخر، هي أن العمليات التي أنتجت رأسمالية حديثة ومتطورة ومزدهرة في أوروبا وأمريكا الشمالية أنتجت أيضًا تخلفًا وتخلفًا، والفقر في جنوب الكرة الأرضية. بينما كان العمال يغادرون أوروبا في القرن التاسع عشر بأعداد كبيرة متجهين إلى العالم الجديد، أدت الإمبريالية الأوروبية القوية إلى "الاندماج القسري في السوق العالمية لفلاحي الكفاف العظام في آسيا وأفريقيا"، مما أدى إلى موت الملايين من الجوع والمجاعة. اقتلاع عشرات الملايين من الحيازات التقليدية! وبالتالي، فإن المقارنة الحقيقية بين النصف الثاني من القرن التاسع عشر في أوروبا والنصف الثاني من القرن العشرين في الجنوب العالمي مختلفا تمامًا. وعلى حد تعبير مايك ديفيس: "إن التكتونيات الوحشية للعولمة النيوليبرالية منذ عام 1978 تشبه العمليات الكارثية التي شكلت "العالم الثالث" في المقام الأول[280].

كان الانتشار المتسارع للعلاقات الاجتماعية الرأسمالية بين الدول الجنوبية خلال الحقبة النيوليبرالية أكثر فاعلية في حل الاقتصادات التقليدية والروابط بالأرض من استيعابهم في العمل المأجور الذين جعلتهم هذه العملية معدمين. إن الهجرة الجماعية من الريف ونمو القوى العاملة الحضرية مماثلة لما حدث في أوروبا قبل قرن من الزمان، ولكن هناك اختلافات مهمة، وأهمها أن حرية تنقل العمال عبر الحدود والمحيطات التي تميز بها القرن التاسع عشر أصبحت خاضعةً لقيود متزايدة.

بين عامي 1850 و 1920 - وهو الوقت الذي، وفقًا للخبير الاقتصادي في منظمة العمل الدولية ديباك نيار، "لم تكن هناك قيود على تنقل الأشخاص عبر الحدود الوطنية - ونادرًا ما كانت هناك حاجة إلى جوازات السفر وتم منح المهاجرين الجنسية بسهولة" - هاجر حوالي 70 مليون شخص من أوروبا، 36 مليون منهم إلى الولايات المتحدة، 6.6 مليون إلى كندا، 5.7 مليون إلى الأرجنتين، و 5.6 مليون إلى البرازيل، واستقروا على أرض طهرتها الإبادة الجماعية للحضارات الأصلية[281]. كان إجمالي تدفق الهجرة يعادل أكثر من سدس 17 في المائة - من 408 ملايين شخص يعيشون في أوروبا في عام 1900. هذه الهجرة الجماعية إلى الأمريكتين وأستراليا خففت من نمو الفقر والجيش الاحتياطي للعمالة في أوروبا. ووفقًا لأجيت غوس، خبير اقتصادي كبير آخر في منظمة العمل الدولية، "بالنسبة للعديد من البلدان الأوروبية، كانت الهجرة كبيرة ومستدامة بما يكفي لجعل معدلات نمو السكان والقوى العاملة ضئيلة أو سلبية لسنوات"[282]. إذا كانت النسبة نفسها قد هاجرت من جنوب الكرة الأرضية منذ الحرب العالمية الثانية كما هاجرت أوروبا بين عامي 1850 و 1920، لكان 800 مليون شخص قد هاجروا شمالاً[283]، مما زاد إجمالي عدد سكان البلدان الأكثر تقدمًا بنسبة 70٪. وبدلاً

---

[280] - Mike davis, 2006, Planet of Slums (london: Verso), 174.

[281] - ديباك نيار، 2003، "العولمة والتنمية"، في إعادة التفكير في اقتصاديات التنمية، أد. ha-Joon Chang (london: anthem Press)، 70. قانون الأجانب لعام 1905 الذي أصدرته حكومة بلفور، والذي أغلق باب بريطانيا أمام يهود أوروبا الوسطى الفارين من المذابح القيصرية، يعتبر على نطاق واسع أول جزء من تشريعات الهجرة الحديثة في المملكة المتحدة. في الولايات المتحدة، كان فرض اختبار محو الأمية في عام 1917 وإدخال نظام الحصص في عام 1921 بمثابة نهاية للهجرة غير المقيدة (الأوروبية). للحصول على مقارنة مفيدة للهجرة في أواخر القرن التاسع عشر وأواخر القرن العشرين، انظر Timothy J. Hatton and Jeffrey G. Williamson، 2008، The Effect of Immigration: Comparing Two Global Age، World Development 36 3، 61 345. تيريزا هايتر، 2000، فتح الحدود لندن: مطبعة بلوتو، 9.

[282] - ajit K. Ghose, 2005, Jobs and Incomes in a Globalizing World (new delhi: Bookwell), 17.

[283] - 800 مليون هو ما يقرب من 6/1 من 4.9 مليار شخص يعيشون في ما يسميه laboursta "البلدان الأقل نموا" في عام 2000.

من ذلك، "هاجرت نسبة لا تذكر من القوى العاملة في العالم النامي للعمل في البلدان الصناعية[284]" ، أي على عشرين جزء من سكان أوروبا الذين هاجروا في الفترة السابقة. وكما يلاحظ غوس، "من الواضح تمامًا أنه بالنسبة لمعظم البلدان النامية، لا تساعد الهجرة الدولية في التعامل مع مشكلة سوق العمل الرئيسية - مشكلة فائض العمالة غير الماهرة أو العمالة منخفضة المهارات"[285].

يكون التناقض بين الفترتين أكثر وضوحًا عندما نفكر في الأسباب التي تجعل تدفقات الهجرة أكبر بكثير في أواخر القرن العشرين مما كان يمكن توقعه قبل مائة عام، بما في ذلك الزيادة الهائلة في الفروق في الأجور والتفاوت في الظروف المعيشية بين المصدر و بلدان المقصد، وزيادة سهولة وسلامة السفر، والإمكانيات المحسّنة بشكل كبير للحفاظ على الاتصال مع العائلات والمجتمعات في الوطن ودعمهم مالياً من خلال التحويلات، والعودة في نهاية المطاف.

لا يمكن أن يكون التناقض أكثر وضوحا - أو ذو أهمية أكبر لفهم تشكيل الاقتصاد السياسي العالمي الحديث: "كانت الثورات الأوروبية الحضرية الصناعية غير قادرة على استيعاب العرض الكامل للعمالة الريفية النازحة ... ولكن الهجرة الجماعية.. قدمت.. صمام أمان ديناميكي حالت دون ظهور الشركات الضخمة Dublins و super-Napleses .... اليوم، على النقيض من ذلك، يواجه فائض العمالة حواجز غير مسبوقة أمام الهجرة إلى البلدان الغنية "[286]. وبسبب هذه الحواجز، "ينتقل غالبية المهاجرين من بلد نام إلى آخر بدلاً من الانتقال من بلد نام إلى بلد متقدم"[287]. كانت الهجرة بين الجنوب والشمال ضئيلة قبل الحرب العالمية الثانية، وبقيت ضئيلة مقارنة بعدد السكان المهاجرين المحتملين. كما يشير ديباك نايار، "بين أواخر الأربعينيات وأوائل السبعينيات، [كان هناك] قدر محدود من هجرة اليد العاملة من الدول النامية إلى العالم الصناعي. ولكن منذ ذلك الحين، تباطأت الهجرة الدولية إلى حد كبير بسبب الهجرة القاسية القوانين أو الممارسات القنصلية التقييدية [288]" تناقض بشكل قاطع التصورات المنتشرة في البلدان الإمبريالية، والتي أثارها السياسيون المعادون للأجانب ووسائل الإعلام، عن النمو الهائل في أعدادهم.

الصورة الحقيقية أكثر دقة من تلك التي صورها نيار. ذكرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة أنه في عام 2013، كان إجمالي 64.2 مليون مهاجر من دول الجنوب يعيشون في دول إمبريالية[289]، أكثر من ضعف 28.6 مليون مهاجرون شمالًا بحلول عام 1990. المنظمة الدولية للهجرة (IoM) تشير التقديرات إلى أن حوالي نصف المهاجرين المولودين في الجنوب يعملون، أي واحد على عشرين من إجمالي القوى العاملة في الدول الإمبريالية[290]، وتقدر أيضًا أن 40 بالمائة منهم يعملون في الصناعة، مقارنة بـ 25 بالمائة من القوى العاملة المحلية - مما يعني أن حوالي 9 بالمائة من 145 مليون عامل صناعي في البلدان الإمبريالية ولدوا في أمم مضطهدة. تعتقد IoM أيضًا أنهم أكثر عرضة للعمل في الزراعة بثلاث مرات، 10٪ منهم يفعلون ذلك، مقارنة بـ 3٪ من القوى العاملة المحلية[291].

خلال التسعينيات، كانت الولايات المتحدة أكثر انفتاحًا على الهجرة الجنوبية من الدول الإمبريالية الأخرى - خلال هذا العقد زادت بنسبة 70 في المائة، مقارنة بزيادة قدرها 26 في المائة في أوروبا. هذا التدفق الأكبر بكثير من العمالة الجنوبية شديدة الاستغلال يفسر جزئيًا الديناميكية الاقتصادية النسبية للولايات المتحدة تجاه أوروبا خلال هذا العقد.

[284] - Ghose, Jobs and Incomes in a Globalizing World, 83.

[285] - المرجع نفسه، 89. هناك استثناءات مهمة، معظمها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولعل الاستثناء الأكثر أهمية هو المكسيك، حيث هاجر حوالي 10 بالمائة من قوتها العاملة إلى الولايات المتحدة. أليجاندرو بورتس وكيلي هوفمان، 2003، "الهياكل الطبقية لأمريكا اللاتينية: تكوينها وتغييرها خلال العصر النيوليبرالي ،" في مجلة أبحاث أمريكا اللاتينية، 38: 1: 42-82، 70) أفادوا أن 8 في المائة من السكان الإكوادوريين هاجروا إلى الولايات المتحدة خلال التسعينيات.

[286] - davis, Planet of Slums, 183.

[287] - international organization for Migration (ioM), 2008, World Migration 2008: Managing Labor Mobility in the Evolving Global Economy (Geneva: international organization for Migration), 32.

[288] - نيار، "العولمة والتنمية، 70. لقد وجدت المرحلة الحالية من العولمة بدائل لحركة اليد العاملة في شكل تدفقات التجارة وتدفقات الاستثمار."

[289] - الأمم المتحدة، الاتجاهات في أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون حسب الوجهة والأصل، PoP / dB / MiG / Stock / rev.2013. ويضيف معهد ioM "نظرًا لمقدار الاهتمام السياسي الذي يجتذبه، فإن المعرفة الإجمالية حول طبيعة وحجم القوى العاملة الدولية، والتي تمثل حوالي ثلاثة في المائة من القوة العاملة العالمية، محدودة بشكل ملحوظ. وهذا هو الحال بشكل خاص فيما يتعلق بالهجرة غير النظامية، والتي يصعب قياسها بطبيعتها "(31).

[290] - المرجع نفسه، 80. للبدء في وضع هذا في السياق، تشير تقارير ilo إلى أن 63 مليون عامل صناعي يعملون في مناطق تجهيز الصادرات في الجنوب، أي حوالي ثُمن القوى العاملة الصناعية في الجنوب.

[291] - أما نسبة الخمسين بالمائة المتبقية من العمال المهاجرين و 72 بالمائة من العمال المولودين في البلاد، فهم يعملون في "الخدمات". المرجع نفسه، 81، الجدول 3.2.

ومع ذلك، فإن الفترة 2000-2013 تقدم صورة غير مباشرة - فقد زاد المهاجرون المولودون في الجنوب في أوروبا بنسبة 65 في المائة، مقارنة بزيادة قدرها 39 في المائة في الولايات المتحدة[292]، وإذا كانت الزيادة في الهجرة خلال هذه الفترة من وسط أوروبا يتم تضمين أوروبا، وترتفع هذه النسبة إلى 71 في المائة، بينما تنخفض الزيادة في الولايات المتحدة إلى 37 في المائة.

**الجدول 4.1: المهاجرون في البلدان الإمبريالية، حسب بلدان المنشأ (بالملايين) [293] 31**

دول المصدر

| | العالم | | | البلدان الامبريالية | | | دول الكوميكون السابقة (وسط أوروبا وآسيا الوسطى) | | | الجنوب العالمي | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البلد المضيف | 1990 | 2000 | 2013 | 1990 | 2000 | 2013 | 1990 | 2000 | 2013 | 1990 | 2000 | 2013 |
| أوروبا | 24.5 | 32.6 | 50.1 | 10.2 | 11.2 | 13.5 | 3.2 | 7.3 | 13.5 | 11.1 | 14.0 | 23.2 |
| الولايات المتحدة | 23.3 | 34.8 | 45.8 | 5.0 | 4.7 | 4.4 | 1.8 | 2.2 | 2.5 | 16.5 | 27.9 | 38.8 |
| اليابان | 1.1 | 1.7 | 2.4 | 0.1 | 0.1 | 0.2 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 1.0 | 1.6 | 2.3 |

Source: United Nations, Trends in International Migrant Stock Migrants by Destination and Origin, POP/DB/ M I G/Stock/Rev.20 I 3.
Europe comprises Belgium, Channel Islands, Cyprus, Denmark, Faeroe Islands, Finland, France, Germany, Gibraltar, Greece, Iceland, Ireland, Isle of Man, Italy, Liechtenstein, Luxembourg, Malta, Monaco, Netherlands, Norway, Portugal, San Marino, Spain, Sweden, Swilzerland, UK.The column heading "imperialist nations" includes all the above, plus Australia, Canada, Israel, Japan, New Zealand, and the United States.

كانت اليابان ولا تزال الأكثر تقييدًا على الإطلاق في قبولها للعمالة المهاجرة. وفقًا لتقارير الجدول 4.1، كانت اليابان في عام 2013 موطنًا لـ 2.3 مليون مهاجر من الدول المضطهدة، معظمهم من بلدان أخرى - في الدول الآسيوية. وبافتراض أن نصف هؤلاء كانوا موظفين، فإنهم شكلوا 1.8 في المائة من إجمالي القوى العاملة في اليابان البالغ 65 مليونًا، أي أقل بكثير من الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي[294]. يقدم تقرير الهجرة العالمية لعام 2003 الصادر عن IoM تفاصيل مثيرة للاهتمام: في عام 2001، دخل 142000 مهاجر اليابان بتأشيرات عمل. من بين هؤلاء، تم تصنيف 117839 (71678 منهم فلبينيين) على أنهم "فنانين"، "بما في ذلك الممثلين والمغنين والرياضيين المحترفين. ومع ذلك، يتم بالفعل تجنيد بعض الفنانين للعمل في صناعة الجنس[295]." ومع ذلك، أصبحت العمالة المهاجرة ذات أهمية متزايدة في الصناعة التحويلية اليابانية: "بدلاً من توفير فرص عمل مستقرة، تقوم المصانع بتوظيف عمال مؤقتين - غالبًا من الصينيين أو البرازيليين بتأشيرات قصيرة الأجل - يحصلون على أجور منخفضة وظروف سيئة. ولم تقم اليابان فقط بنقل المصانع مقابل العمالة الرخيصة، فقد جلبت العمالة الرخيصة إلى المصانع "[296].

بالنسبة للعمال ذوي المهارات العالية، فإن الصورة مختلفة للغاية. في المقام الأول، انضمت نسبة عالية من العمال ذوي المهارات العالية في الجنوب إلى "هجرة الأدمغة" واستفادت مما يعتبر بالنسبة لهم بابًا مفتوحًا في الدول الغنية. أفادت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وهي ناد من الدول الغنية في الغالب، أنه "بالنسبة لجميع بلدان المنشأ تقريبًا، يتجاوز معدل هجرة ذوي المهارات العالية إجمالي معدل الهجرة"؛ في عام 2010، كان واحد من كل تسعة خريجين مولودين في إفريقيا يعيشون في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مقارنة بواحد من كل ثلاثة عشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وواحد من كل ثلاثين في آسيا. تتحمل بعض الدول الأفريقية معدلات هجرة لذوي المهارات العالية تزيد عن عشرين ضعف معدلات هجرة مواطنيها ككل. من بين الدول الأفريقية والدول الجزرية الصغيرة في عام 2010، على سبيل المثال، كان 46 في المائة من الجامايكيين المهرة يعيشون في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، و 43 في المائة من الزيمبابويين المهرة، و 41 في المائة من المولودين في موريشيوس. تصدرت غيانا القائمة، حيث يعيش ما يقرب من 90 في المائة من خريجيها في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

---

[292] - un, Trends in International Migrant Stock.

[293] - زعم غوس، في كتابه الوظائف والدخل في عالم معولم، أن الولايات المتحدة كانت في عام 1998 موطنًا لـ "75 بالمائة من جميع العمال المهاجرين من البلدان النامية الذين يعملون في العالم الصناعي. كان 13 بالمائة فقط من هؤلاء العمال في أوروبا الغربية "(83).

[294] - 710.000 عامل مهاجر مع تصاريح، 192.000 بدون تصاريح. ioM، الهجرة العالمية 2003: إدارة الهجرة - التحديات والاستجابات للأشخاص المتنقلين (جنيف: المنظمة الدولية للهجرة)، الجدول 11.2، 199.

[295] - ibid.,200.

[296] - robin harding and Jonathan Soble, “not Made in Japan,” Financial Times, July 20 2009.

في المقابل، تعاني البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الكثافة السكانية الكبيرة، مثل البرازيل والصين والهند وروسيا، من معدلات هجرة أقل من 3.5 في المائة[297]. كما يعلق Ghose، "بالنسبة لبعض البلدان ... يبدو أن هجرة الأدمغة مذهلة حقا.[298]" ربما يمكن رؤية آثاره الشائنة في أنظمة الرعاية الصحية التي استنفدت بسبب الهجرة، كما يتضح من التقرير الذي احتل العناوين الرئيسية لجمعية إفريقيا الملكية في عام 2005 أن المزيد من الأطباء من ملاوي كانوا يعملون في برمنغهام في المملكة المتحدة أكثر من ملاوي نفسها [299]. A 2013 كشفت دراسة الهجرة الجماعية للأطباء الأفارقة إلى الولايات المتحدة عن الحجم المذهل لاستنزاف الأدمغة الطبية، ووجدت أن هجرة دماغ الطبيب من جنوب الصحراء الكبرى [إفريقيا جنوب الصحراء] إلى الولايات المتحدة بدأت بشكل جدي في منتصف الثمانينيات وتسارعت في التسعينيات خلال سنوات تنفيذ برامج التكيف الهيكلي [برامج التكيف الهيكلي] التي فرضها.. صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي، والتي تضمنت شروطها.. التخفيضات الكبيرة في خدمات الرعاية الصحية الأساسية للقطاع العام؛ فرض الرسوم لتوفير الرعاية الصحية والتعليم؛ شبه طمس ميزانيات البحوث الصحية؛ تجميد ممتد في التوظيف في القطاع العام، بما في ذلك قطاعي التعليم العام والصحة العامة؛ عوز غير مسبوق تقليص عدد الكادر الأكاديمي وموظفي القطاع الصحي العام؛ زيادة التفاوتات الاجتماعية والضعف الاقتصادي؛ وتكاثر المنظمات غير الحكومية الدولية، مع الحد الأدنى من المساءلة في كثير من الأحيان أمام السلطات المحلية[300].

لتوضيح ذلك، تشير الدراسة إلى تقديرات منظمة الصحة العالمية أنه بين عامي 1995 و 2004 فقدت تنزانيا 78.3 في المائة من أطبائها من خلال الهجرة، مما قلل من كثافة الأطباء بنسبة 4.1 لكل 100 ألف شخص إلى 0.69 لكل 100 ألف شخص. في الولايات المتحدة، الرقم المقابل هو 250 طبيبًا لكل 100،000 شخص[301].

لذلك، في حين أن هجرة العمال ذوي المهارات المتدنية كان لها تأثير طفيف على فائض العمالة الهائل في الجنوب، فإن هجرة العمال ذوي المهارات العالية قد أضرت بخدمات الصحة والتعليم في الجنوب وسعيها إلى السيادة والتنمية الاجتماعية. للاحتفاظ بهؤلاء العمال، يجب على الدول الفقيرة أن تقدم أجوراً مماثلة لتلك المدفوعة في البلدان ذات الأجور المرتفعة - وهو مصدر مهم لزيادة عدم المساواة في الأجور في الدول الفقيرة، كما سنناقش في الفصل التالي.

وبدلاً من الهجرة، تجمَّع السكان الفائضون في الجنوب في "كوكب الأحياء الفقيرة"، كما وثَّق مايك ديفيس في كتابه الذي يحمل هذا الاسم، حيث يعيش مئات الملايين من الناس في فقر متجاوزًا أسوأ أهوال إنجلترا الفيكتورية التي وصفها إنجلز في عام 1845. إنهم يشكلون جزءًا من جيش العمل الاحتياطي الدائم والضخم، وتشتت البقية في ظروف بؤس شديد في القرى والمنازل الريفية. إن النمو المذهل للأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية هو شهادة على عمق الأزمة الريفية - على الرغم من قذرها وخطرها، لا يزال الناس يتدفقون من الريف. كما يشير مايك ديفيس، "استمر التحضر في العالم الثالث .... [الهجرة من الريف] ... سوف تتباطأ أو حتى تنعكس [302]".

يتم دعم مئات الملايين من سكان الأحياء الفقيرة الحضرية والريف الفقير من خلال التحويلات المالية من أفراد الأسرة العاملين في الدول الإمبريالية. يقدر البنك الدولي أن التحويلات المالية المتدفقة إلى البلدان النامية بلغت 440 مليار دولار في عام 2010 (من 132 مليار دولار في عام 2000)[303]، حوالي عشر مرات أكبر من إجمالي مساعدات التنمية في الشمال والجنوب، والكثير منها ليس سوى؛ وهو أكبر بثلاث مرات من إجمالي الدخل السنوي لأفقر مليار شخص في العالم[304] وهو أيضًا دليل مذهل على اقتصار المهاجرين وقوة الروابط الأسرية - هذه التحويلات خارجة من الأجور

---

[297] - OECD, 2013, World Migration in Figures, oeCd-undeSa,http://www.oecd.org/els/mig/world-Migration-in-Figures.pdf, 4.

[298] - Ghose, Jobs and Incomes in a Globalizing World, 89.

[299] - royal africa Society, 2005, A Message to World Leaders: What About the damage We do to Africa, http://www.royalafricansociety.org/index.php?option=com_content&task=view&id=212&itemid=208.

[300] - akhenaten Benjamin Siankam Tankwanchi, Çaglar Özden, and Sten h. Vermund, 2013, “Physician emigration from Sub-Saharan africa to the united States: analysis of the 2011 aMa Physician Masterfile,” PLoS Medicine 10/12, http://journals.plos.org/plosmedicine/article?id=10.1371/journal.pmed.1001513, 16.

[301] - ibid., 3.

[302] - davis, Planet of Slums, 14.

[303] - ioM, 2012, Global Estimates and Trends, http://www.iom.int/cms/en/sites/iom/home/about-migration/facts--figures-1.html.

[304] - ما يقرب من مليار من سكان العالم يعيشون على أقل من PPP 1.25 دولار في اليوم، أو حوالي 50 بأسعار صرف العملات الأجنبية. يقل إجمالي دخلهم السنوي عن نصف حجم تحويلات العمال المهاجرين إلى عائلاتهم في البلدان النامية.

المنخفضة، والتي غالبًا ما تكون أقل من الحد الأدنى، ويجب أن يحلوا محل التكاليف المرتفعة للرحلة، والتي غالبًا ما يتم جمعها معًا من مدخرات الأسرة ومبيعات الأصول، قبل أن يتمكنوا من تحقيق دخل صافٍ. أكد الخبير الاقتصادي السابق بالبنك الدولي داني رودريك على إمكانية زيادة تنقل العمالة لإحداث تأثير فوري وكبير على الفقر المدقع في الجنوب العالمي - ونفاق أولئك الذين يتحدثون عن التنمية أثناء تضييق الخناق على الهجرة:

تخيل أن المفاوضين الذين اجتمعوا مؤخرًا في الدوحة لوضع جدول أعمال لمحادثات التجارة العالمية. . . عنى ذلك حقًا عندما قالوا إن الجولة الجديدة ستكون. . . مصمم لتحقيق أقصى فائدة للبلدان الفقيرة. على ماذا كانوا سيركزون؟ زيادة الوصول إلى الأسواق. . . ؟ إصلاح النظام الزراعي في أوروبا. . . ؟ حقوق الملكية الفكرية . . . ؟ الجواب ليس مما سبق. . . . أكبر ضجة حتى الآن. . . لم يكن حتى على جدول أعمال الدوحة: تخفيف القيود على الحركة الدولية للعمال. . . . لا شيء آخر يقترب من حجم الفوائد الاقتصادية التي سيولدها ذلك[305].

## نمو القوى العاملة الجنوبية وبلترتها

نما "عدد السكان النشطين اقتصادياً" في العالم من 1.9 مليار في عام 1980 إلى 3.1 مليار في عام 2006، بزيادة قدرها 63 في المائة[306]. حدث كل هذا النمو العددي تقريبًا في "الدول الناشئة"؛ الآن موطن لـ 84 في المائة من القوة العاملة العالمية[307]، 1.6 مليار منهم يعملون مقابل أجر، والمليار الآخر من صغار المزارعين والعديد من الأشخاص الذين يعملون في "الاقتصاد غير الرسمي" المتنوع بشكل لا نهائي.

في الشكل 4.2 (الصفحة التالية) تشمل "المناطق الأكثر تقدمًا" أمريكا الشمالية واليابان وأوروبا وأستراليا ونيوزيلندا، و"المناطق الأقل نموًا" تشمل "جميع مناطق إفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا (باستثناء اليابان)، ميلانيزيا وميكرونيزيا وبولينيزيا ". على مدى العقود الثلاثة الماضية، لم يتزايد عدد البروليتاريين في جنوب الكرة الأرضية فحسب، بل أصبحوا أكثر اندماجًا في الاقتصاد العالمي. وبالتالي، فإن النمو الكمي البالغ 63 في المائة في EAP العالمي يقلل بشكل كبير من الزيادة النوعية في دور ووزن العمال بأجر في الجنوب. اجتذب ريتشارد فريمان من جامعة هارفارد اهتمامًا إعلاميًا كبيرًا في عام 2005 بتأكيده أن القوة العاملة العالمية قد تضاعفت في الحجم في غضون خمسة عشر عامًا فقط: "في الثمانينيات والتسعينيات، [دخل] العمال من الصين والهند والكتلة السوفيتية السابقة في تجمع العمالة العالمي. بالطبع، كان هؤلاء العمال موجودين قبل ذلك الوقت. ومع ذلك، كان الاختلاف هو أن اقتصاداتهم انضمت فجأة إلى النظام العالمي للإنتاج والاستهلاك[308]. "ونتيجة لذلك، تمت إضافة 1.47 مليار عامل إلى تجمع العمل العالمي ،" حجم القوى العاملة المتصلة الآن في العالم ". وذهب صندوق النقد الدولي إلى أبعد من ذلك، مؤكدًا أن ما يسميه "قوة العمل العالمية المرجحة بالتصدير" تضاعف أربع مرات بين عامي 1980 و 2003[309].

**الشكل 4.2: السكان النشطون اقتصاديًا في العالم (EAP)**

---

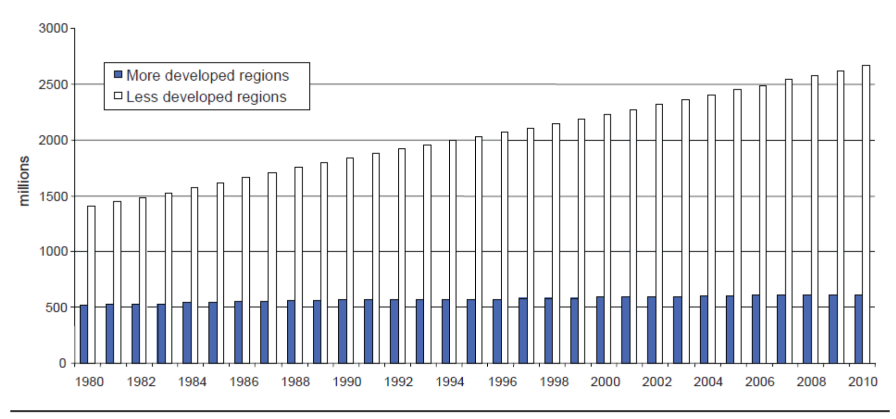
[305] - داني رودريك، 2002، العولمة المجدية، ورقة عمل رقم. 9129 http://www.nber.org/papers/w9129.pdf، 19-20. ويضيف، "ما هو مهم بنفس القدر، أن الفوائد الاقتصادية ستتراكم مباشرة على العمال من الدول النامية. لن نحتاج إلى الانتظار حتى يقوم النظام بوظيفته "(21).

[306] - eaP data from laborsta.

[307] - تشير تقارير ilo إلى أنه في عام 2004، كان 218 مليون طفل "محاصرين في عمالة الأطفال، منهم 126 مليونًا في أعمال خطرة". ilo، تقرير المدير العام: تغيير الأنماط في عالم العمل، 22.

[308] - richard B. Freeman, 2005. “what really ails europe (and america): The doubling of the Global workforce,” in The Globalist, June 03, 2005, http://www.theglobalist.com/Storyid.aspx?Storyid=4542

[309] - يتم حسابها من خلال تطبيق الفكرة البسيطة القائلة بأنه إذا تم تداول س في المائة من إنتاج الدولة دوليًا، فإن س في المائة من عمالها يشاركون في التجارة العالمية. نظرًا لأن الصادرات، بالنسبة لمعظم الدول، تنمو بشكل أسرع من الناتج المحلي الإجمالي، فإن "القوة العاملة العالمية الفعالة" تنمو بشكل أسرع بكثير من إجمالي السكان النشطين اقتصاديًا في العالم. انظر الشكل 5.1 في آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن iMF، أبريل 2007، 162.

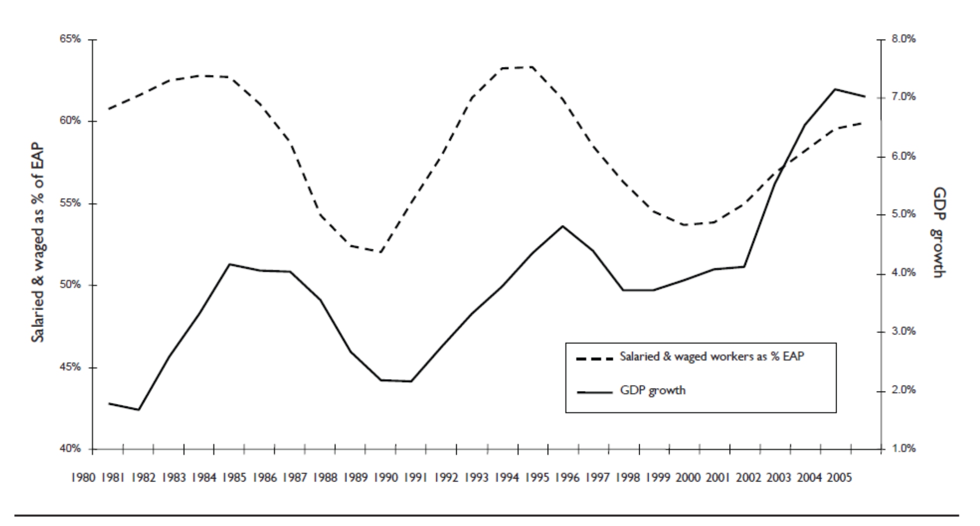



Source: ILO/Laborsta: EAPEP (Economically Active Population Estimates and Projections). "More developed regions" include Northern America, Japan, Europe, Australia and New Zealand; and "less developed regions" comprise all regions of Africa, Latin America and the Caribbean, Asia (excluding Japan), Melanesia, Micronesia, and Polynesia.

إن النمو المطلق والنسبي (بالنسبة للقوى العاملة في الدول الإمبريالية) للقوى العاملة الجنوبية هو سمة لافتة للنظر في فترة العولمة النيوليبرالية، لكنه لا يروي سوى جزء من القصة. يكشف فحص كيفية تطور تكوين تجمع العمل العالمي هذا، بين العاملين والعاملين لحسابهم الخاص، عن ميزات أخرى ذات أهمية أساسية.

بين عامي 1980 و 2005، ارتفعت نسبة العمال المأجورين والأجور في إجمالي EAP فيما يسميه لابورستا الدول المتقدمة بشكل مطرد، من 83 إلى 88 في المائة (في 2005، حوالي 500 مليون شخص)، مما يشير إلى تعمق البلترة في هذه البلدان. والنظير لهذا هو الانخفاض في العمل الحر، بما في ذلك الانكماش المستمر في عدد صغار المزارعين الأسريين.

**الشكل 4.3: المستخدمون بأجر وراتب كنسبة مئوية من EAP مقابل معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي**




Source: Employment status for 111 "developing nations" from Laborsta *Key Indicators of the Labour Market* (KILM) 5th ed.; GDP growth rates are calculated from World Development Indicators data for GDP of low- and middle-income countries in constant 2000 USD.

يقارن الشكل 4.3 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مع نسبة السكان النشطين اقتصاديًا الذين يعملون مقابل أجر أو راتب. كلتا المجموعتين من البيانات مُنسقة، مما يُظهر متوسطًا متجددًا لمدة ثلاث سنوات. ويكشفون عن أن نسبة العمالة المأجورة إلى إجمالي EAP اتبعت نمطًا دوريًا، حيث تتأرجح حصتها بين 50 و 65 في المائة من إجمالي EAP، وتتضاءل تماشيًا مع التغيرات في وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي. يحتوي هذا الرقم على قدر كبير من المعلومات عندما ننظر في حقائق أخرى؛ على سبيل المثال، تزامن الانخفاض الكبير في حصة العمالة المأجورة من إجمالي العمالة في الدول الناشئة بين عامي 1982 و 1988 مع أسوأ سنوات أزمة ديون العالم الثالث، وانعكست المكاسب التي تحققت

في السنوات الخمس اللاحقة بفعل فترة أخرى من تباطؤ النمو والأزمات الاقتصادية. بعيدًا عن هذه القمم والانخفاضات الدورية، لا يمكن اكتشاف أي اتجاه علماني في نسبة العمل المأجور إلى إجمالي EAP في الدول الجنوبية خلال الفترة 1980 إلى 2005، على عكس الصعود المطرد في البلدان الإمبريالية (غير موضح). ومع ذلك، فإن الحصة الثابتة من القوة العاملة سريعة النمو تعني ارتفاعًا مطلقًا في عدد العمال بأجر في الجنوب وتغيير كبير في تكوين البروليتاريا العالمية.

تلقي النسبة العالية باستمرار من العاملين لحسابهم الخاص في منطقة جنوب شرق آسيا للجنوب بظلال من الشك على تأكيد منظمة العمل الدولية الواثق في تقريرها العالمي للأجور، بأن العمل المأجور بين عامي 1995 و 2007 يبدو أنه ينمو في كل مكان (باستثناء أمريكا اللاتينية) وكان كذلك. التوسع بسرعة خاصة في شرق آسيا .... وهذا يشير إلى أنه بمرور الوقت، ستصبح الأجور بعدًا أكثر أهمية من أي وقت مضى لإجمالي الدخل المرتبط بالتوظيف "[310].

كما يقدم الشكل 4.3 دليلاً على استنتاج مختلف وأقل تهاونًا مما توصل إليه الاقتصاديون في منظمة العمل الدولية. يشير الارتباط الظاهر بين النمو الاقتصادي وحصة العمالة المأجورة في إجمالي EAP المشار إليه في الرسم البياني إلى أن الحصة الأعلى من العمل المأجور في إجمالي EAP هي علامة على الازدهار المتزايد وأن الحصة المنخفضة هي علامة على زيادة البؤس، وهي جزء من الدليل ضد حجة أولئك الذين يمجدون العمل الحر، ولا سيما الاقتصادي البيروفي هيرناندو دي سوتو، الذي يعتقد أن أصحاب المشاريع الصغيرة المزدحمين في مدن العالم الثالث، "يمتلكون الموهبة والحماس والقدرة المذهلة على انتزاع ربح من لا شيء عمليًا.، "ليست" المشكلة بل الحل "[311].

## الاقتصاد غير الرسمي: "السكان الفائضون النسبيون" في الرأسمالية

في تقرير عام 2002، العمل اللائق والاقتصاد غير الرسمي، ذكرت منظمة العمل الدولية:

على عكس التوقعات السابقة، كان الاقتصاد غير الرسمي ينمو بسرعة في كل ركن من أركان العالم تقريبًا، بما في ذلك البلدان الصناعية - ولم يعد من الممكن اعتباره ظاهرة مؤقتة أو متبقية. كان الجزء الأكبر من العمالة الجديدة في السنوات الأخيرة، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، في الاقتصاد غير الرسمي[312].

تم تعريف القطاع غير الرسمي لأول مرة من قبل منظمة العمل الدولية في عام 1972 على أنه يشمل جميع الأنشطة "غير المعترف بها أو غير المسجلة أو غير المحمية أو غير المنظمة من قبل السلطات العامة"[313]. تم التخلي عن "القطاع غير الرسمي" لصالح "الاقتصاد غير الرسمي"؛ المصطلح السابق يعني ضمنيًا بشكل مضلل قطاعًا منفصلاً مرتبطًا بـ "القطاع الرسمي" فقط عند حدوده. في كتاب "النساء والرجال في الاقتصاد غير الرسمي، صورة إحصائية"، أوضحت منظمة العمل الدولية بعض الطرق التي يتشابك بها الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي:

[310] - ilo, Global Wage Report 2008–9 (Geneva: ilo), 9.

[311] - هيرناندو دي سوتو، 2000، لغز رأس المال: لماذا تنتصر الرأسمالية في الغرب وتفشل في كل مكان آخر (نيويورك: الكتب الأساسية)، 4. يعلق جان بريمان، "التجارب المريرة للاقتصاد غير الرسمي الذي ضربه الركود ... يمكن تكرارها من أجل منطقة بعد منطقة عبر الهند وأفريقيا والكثير من أمريكا اللاتينية. في مواجهة مثل هذا البؤس، من المستحيل التوافق مع تفاؤل البنك الدولي وول ستريت جورنال بشأن القوى الاستيعابية للقطاع. أما بالنسبة لمدحهم لـ "الاعتماد على الذات" لأولئك الذين يكافحون من أجل البقاء في هذه الظروف: العيش في حالة طوارئ مستمرة يستنزف الطاقة للتكيف ويقوض قوة التحمل. إن الإيحاء بأن هؤلاء العمال يشكلون طبقة جديدة "نابضة بالحياة" من رواد الأعمال الذين يعملون لحسابهم الخاص، وعلى استعداد لخوض طريقهم إلى الأعلى، أمر مضلل مثل تصوير الأطفال من شولز مومباي على أنهم أصحاب الملايين من الأحياء الفقيرة. جان بريمان، 2009، "أسطورة شبكة الأمان العالمية"، نيو ليفت ريفيو 59: 32.

[312] - ilo, 2002, decent Work and the Informal Economy, report 6, international labor Conference, 90th Session, Geneva, 1.

[313] - كريستينا فلودمان بيكر، 2004، الاقتصاد غير الرسمي، دراسة سيدا لتقصي الحقائق (ستوكهولم: إيديتا (Sverige aB، 8، 19-18. أفاد فلودمان بيكر أن الحكومات الجنوبية تنشر مجموعة متنوعة من التقنيات لتحديد حجم اقتصادها غير الرسمي. على سبيل المثال، تحسب السلطات في الهند وإندونيسيا وتايلاند وبنغلاديش والفلبين جميع الشركات التي يقل عدد موظفيها عن عشرة موظفين كجزء من الاقتصاد غير الرسمي (16).

معظم قطاعات الاقتصاد غير الرسمي لها روابط إنتاجية أو تجارية أو خدمية مباشرة أو غير مباشرة بالاقتصاد الرسمي. هناك نساء مجبرات على العمل من منازلهن بموجب ترتيبات تعاقد من الباطن لأن صاحب العمل لن يوظفهن بموجب ترتيبات عمل أكثر أمانًا، والعاملين في ورشة العمل الشاقة لإنتاج الملابس للشركات الرائدة في الجانب الآخر من العالم، والباعة الجائلين يبيعون بالعمولة للشركات الرسمية، أو حتى البواب الذي ينظف مكاتب الشركات الرسمية بموجب ترتيب تعاقد من الباطن[314].

بحكم التعريف، الاقتصاد غير الرسمي غير منظم من قبل الدولة - لا توجد ضرائب أو تفتيش في مكان العمل، إلخ. العمال غير الرسميين معرضون بشدة للخطر. "إنهم غير معترف بهم بموجب القانون، وبالتالي لا يتلقون سوى حماية قانونية أو اجتماعية ضئيلة أو معدومة، وغير قادرين على إنفاذ العقود أو ضمان حقوق الملكية. ونادرًا ما يكونون قادرين على التنظيم من أجل التمثيل الفعال وليس لديهم سوى صوت ضئيل أو معدوم للقيام بعملهم معترف بها ومحمية. وهم مستبعدون أو لديهم وصول محدود إلى البنية التحتية العامة والمنافع[315] .. "

الدولة ليست غائبة. لقد تراجعت إلى شكل أكثر بدائية، واختزلت إلى كفاءاتها الأساسية: الإكراه والتطفل. بسبب عدم وجود دولة قادرة على إنفاذ القوانين والعقود، يجب على الرأسماليين ورجال الأعمال الصغار الاعتماد على العرف، وعلى عضلاتهم وقوتهم النارية، لحماية ما لديهم. يحفز الاقتصاد غير الرسمي فساد الدولة، ويحل محل الضرائب بأموال الرشوة والحماية وسيادة القانون بالتعاون بين الشرطة وقادة العصابات للحفاظ على السيطرة على الأحياء الفقيرة وتوفير الحماية لاحتكارات السوق. تعمل النخب التجارية وسلطات الولايات في الدول الجنوبية بنشاط على تعزيز توسع الاقتصاد غير الرسمي، جنبًا إلى جنب مع جهودهم لإضفاء الطابع غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي وإضفاء المرونة عليه. يمكن تطبيق اكتشاف أليساندرا ميزادري، في دراستها لصناعة النسيج والملابس في الهند، عبر القطاعات وعبر الحدود. كانت "الدولة الرأسمالية ... وكالة نشطة للغاية في ... عملية أوسع لإضفاء الطابع غير الرسمي على تابور والتي تحكم على الطبقات العاملة الهندية بظروف عمل محفوفة بالمخاطر وهشة[316]" 54

إنه بعيد كل البعد عن الحالة التي يتوافق فيها أجر طابور مع الاقتصاد الرسمي، والعمل الحر مع الاقتصاد غير الرسمي. في بعض البلدان، يتم تنفيذ معظم أجور طابور في الاقتصاد غير الرسمي. وفقًا لمسح أجرته منظمة العمل الدولية عام 2002، تراوحت العمالة غير الرسمية كنسبة مئوية من إجمالي العمالة غير الزراعية من 51 في المائة في أمريكا اللاتينية وشمال إفريقيا (40 في المائة منهم عمال بأجر) إلى 65 في المائة في آسيا (41 في المائة منهم بأجر). و 72 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أو 81 في المائة إذا تم استبعاد جنوب أفريقيا (30 في المائة منهم بأجر)[317]. ضمن هذا، تعتبر الهند حالة متطرفة، حيث يعمل 83٪ من سكانها العاملين في الاقتصاد غير الرسمي، ويعمل 48٪ منهم مقابل أجر[318]. كما يشير مايك ديفيس، "إجمالاً، يبلغ عدد الطبقة العاملة العالمية غير الرسمية (المتداخلة مع سكان الأحياء الفقيرة ولكنها غير متطابقة معهم) حوالي مليار شخص، مما يجعلها الطبقة الاجتماعية الأسرع نموًا والأكثر لم يسبق لها مثيل على وجه الأرض[319] .. "

يبين الجدول 4-2 نتيجة تحقيق منظمة العمل الدولية في العمالة غير الرسمية حول العالم. نسبها الهائلة تقفز إلى العين - الغالبية المطلقة من السكان النشطين اقتصاديًا في كل منطقة، باستثناء شمال إفريقيا، كانوا يعملون بشكل غير رسمي. من المحتمل أن تقلل هذه البيانات من تقدير النطاق الكامل للعمالة غير الرسمية، حيث إن "عددًا قليلاً من البلدان النامية يجمع البيانات التي من شأنها أن تمكن من إجراء تقديرات لأعداد الأشخاص الذين لديهم، على سبيل المثال، وظائف عرضية لا تصل إلى حد التوظيف الكامل ولكنها أعلى من عتبة البطالة ..[320] " وهذا ما تؤكده دراسة عن التعاقد

[314] - ilo, decent Work and the Informal Economy, 38.
[315] - ibid., 3.
[316] - alessandra Mezzadri, 2010, “Globalisation,informalisation and the state in the indian garment industry.” International Review of Sociology, 20/3: 491-511, 26.
[317] - ilo, 2002, Women and Men in the Informal Economy, a Statistical Picture, employment Sector (Geneva: ilo), http://www.wiego.org/publications/women and men in the informal economy.pdf, 19.
[318] - ilo, decent Work and the Informal Economy, 21.
[319] - ديفيس، كوكب الأحياء الفقيرة، 178. نعم، لكن "الطبقة العاملة العالمية غير الرسمية" ليست طبقة في حد ذاتها، إنها جزء من الطبقة العاملة العالمية، من البروليتاريا العالمية. سواء أكانت رسمية أم غير رسمية، يتم تعريفها جميعًا على أنها لا تمتلك شيئًا سوى القوى العاملة ولا تعيش إلا ببيعها مقابل أجر أو عن طريق تقديم خدمات العمل المباشرة في الاقتصاد غير الرسمي.
[320] - ilo, decent Work and the Informal Economy, 19n.

Swarna Jayaweera، التي أفادت بأن" ما ظهر... هو الغموض النسبي لهؤلاء العمال المتعاقدين من الباطن في سلاسل التعاقد من الباطن الدولية في سوق Tabor ... من الواضح أن حدوث التعاقد من الباطن أعلى بكثير مما تم الإبلاغ عنه في الدراسات الكلية والقطاعية والإقليمية "[321]. مارثا تشين، وجنيفر سيبستاد، وليزلي أوكونيل، في بحثهم عن نمو الواجبات المنزلية، لاحظ، "[n- يجب احتساب حجم العمل غير المرئي المأجور للمرأة، ولا سيما العمل المأجور في المنزل، بشكل كامل، وسيشمل كل من نصيب النساء وحصة العمال غير الرسميين في قوة العمل[322] " .rease

## إضفاء الطابع غير الرسمي والتراجع الاجتماعي

ما أطلق عليه ستيفاني باريينتوس ونايلا كبير ونعومي حسين "مسيرة التحديث" هو، بالنسبة للكثيرين، سراب. ما يجري في المسيرة هو إضفاء الطابع غير الرسمي - تزايد انعدام الأمن وتآكل التضامن الاجتماعي والمجتمعي. أصبحت "الاستمرارية...... بين العمل الرسمي وغير الرسمي في الإنتاج العالمي"[323] أكثر استمرارية. كما علق هنري بيرنشتاين، "نلاحظ عمليًا في كل مكان اليوم وخاصة في" الجنوب العالمي "أن الحدود بين النشاط والاحتياطي أصبحت جيوش تابور أكثر مرونة من أي وقت مضى.[324] " والتدفق أسرع وأسرع في اتجاه واحد. ذكرت وكالة التنمية الدولية السويدية SIDA في عام 2004 أن" قطاعات أخرى من القوى العاملة غير الرسمية - تعمل لحسابها الخاص، وعارضة، وعقود فرعية والعاملين المؤقتين وغير المتفرغين وأصحاب المشاريع الصغيرة. . . يبدو أنه ينمو [325]؛ ويبدو أن السبب الرئيسي لهذا النمو هو أن أسواق العمل الرسمية لم تكن قادرة على توليد كميات كافية من فرص العمل[326]

**الجدول 4.2: التوظيف غير الرسمي**

| | العمالة غير الرسمية كنسبة مئوية من العمالة غير الزراعية | | | العمالة بأجر كنسبة مئوية من العمالة غير المهيكلة غير الزراعية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| متوسط 1994-2000 | الكل | النساء | الرجال | الكل | النساء | الرجال |
| شمال أفريقيا | 48 | 43 | 49 | 38 | 28 | 40 |
| مصر | 55 | 46 | 57 | 50 | 33 | 53 |
| أفريقيا جنوب الصحراء | 72 | 84 | 63 | 30 | 29 | 30 |
| بنين | 93 | 97 | 87 | 5 | 2 | 9 |
| كينيا | 72 | 83 | 59 | 58 | 67 | 44 |
| جنوب أفريقيا | 51 | 58 | 44 | 75 | 73 | 77 |
| أمريكا اللاتينية | 51 | 58 | 48 | 40 | 42 | 39 |
| بوليفيا | 63 | 74 | 55 | 19 | 9 | 29 |
| البرازيل | 60 | 67 | 55 | 59 | 68 | 50 |
| كولومبيا | 38 | 44 | 34 | 62 | 64 | 60 |
| هندوراس | 58 | 65 | 74 | 28 | 23 | 35 |
| المكسيك | 55 | 55 | 54 | 46 | 47 | 45 |
| آسيا | 65 | 65 | 65 | 65 | 41 | 37 |
| الهند | 83 | 86 | 83 | 48 | 43 | 49 |
| إندونيسيا | 78 | 77 | 78 | 37 | 30 | 41 |
| الفلبين | 72 | 73 | 71 | 52 | 37 | 64 |

Source: ILO, 2002, *Women and Men in the Informai Economy, a Statistical Picture,* tables 2.1 and 2.2. http://www.wiego.org/publicationstwomen and men in the informai economy.pdf.

321 - Swarna Jayaweera, 2002, "women Subcontracted workers in Sri lanka," in The Hidden Assembly Line—Gender dynamics of Subcontracted Work in the Global Economy, ed. radhika Balakrishnan (west hartford, CT: Kumarian Press), 63–86.

322 - Martha Chen, Jennifer Sebstad, and lesley o'Connell, 1999, "Counting the invisible workforce: The Case of home-Based workers," World development 27/3: 603–10.

323 - Stephanie Barrientos , naila Kabeer, and naomi hossain, 2004, The Gender dimension of the Globalization of Production, Policy integration department, working Paper no. 17 (Geneva: ilo), 1.

324 - henry Bernstein, "Capital and Labor from Centre to Margins," keynote address for conference on "living on the Margins, Vulnerability, exclusion and the State in the informal economy," Cape Town, 26–28 March 2007, http://www.povertyfrontiers.org/ev_en.php?id=1953_201&id2=do_ToPiC, 4.

325 - Flodman Becker, The Informal Economy, 9.

326 - ibid., 5.

خلال حقبة العولمة الليبرالية الجديدة، أدت القوى الاقتصادية العفوية، وسياسات "التعديل الهيكلي" للبنك الدولي التي تمليها القوى الإمبريالية، والهجوم العالمي لأرباب العمل المناهض للعمال إلى تحفيز عملية إضفاء الطابع غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي، متمثلة في انتشار العقود المؤقتة. وبشكل أعم من خلال تزايد انعدام الأمن وعدم الاستقرار في العمل. هناك أدلة دامغة على أن "العمل الحر، وأسواق العمل المؤقتة، والتعاقد من الباطن بدلاً من عقود النقابات تبدو سمة مميزة للاتجاهات الاقتصادية الحديثة[327] ،" يتناقض مع تنبؤات روستو ولويس وآخرين بأن مسيرة التقدم من شأنها أن نرى التضاؤل المطرد للاقتصاد غير الرسمي وامتصاصه في الاقتصاد الرسمي[328]. مثل الكثير من "فرضية التقارب" الممزقة، اتضح أن هذا كان تفكيرًا بالتمني. أكد أليخاندرو بورتيز وكيلي هوفمان، في حديثهما عن أمريكا اللاتينية، هذا الحكم: "إن تقلص الطبقة العاملة الرسمية والبروليتاريا غير الرسمية الراكدة أو الصاعدة تنفي التوقعات المسبقة حول قدرة النموذج الاقتصادي الجديد على استيعاب تابور والحد من الفقر[329]" أما ويليام روبنسون فقد أطلق على "التحول من نظام فوردي إلى علاقات عمل مرنة[330]" تأثيرات حادة بشكل خاص في أمريكا اللاتينية. يستشهد روبنسون ببيانات تظهر أنه في عام 1950، كان 69.2 في المائة من عمال المدن في أمريكا اللاتينية يعملون في الاقتصاد النموذجي. لم يتغير هذا بالكاد في عام 1970، عندما بلغ 70.2 في المائة. ولكن بحلول عام 1985، كان الاقتصاد الرسمي يعمل فقط 53.1 في المائة من العمال الحضريين، وانخفض إلى 45.7 في المائة بحلول عام 1992، وإلى 42.1 في المائة فقط بحلول عام 1998.[331]

لاحظ Chen et al. أن "القطاع غير الرسمي، ولا سيما المؤسسات الصغيرة الحجم، يمثل حصة أكبر من الإنتاج والتوظيف أكثر مما حلم به أي شخص في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي[332] يدعم مايك ديفيس هذه الملاحظة:" بين الباحثين، هناك إجماع أساسي على أن أزمة الثمانينيات - التي نما خلالها التوظيف في قطاع غير الرسمي بمعدل أسرع بمرتين إلى خمس مرات من وظائف القطاع الرسمي - أدت إلى قلب مواقفها الهيكلية النسبية، مما أدى إلى بقاء أسلوب الاقتصاد غير الرسمي كأسلوب أساسي جديد لكسب الرزق في غالبية مدن العالم الثالث[333]. هذا ما يعنيه التحديث بالنسبة لغالبية سكان العالم.

وبالتالي، فإن ما هو أن ما يحدث حقًا ليس تقدمًا عالميًا نحو الازدهار وسيادة القانون ولكن الانزلاق المتسارع إلى السمة غير الرسمية والخطيرة. كان هذا المسار راسخًا بالفعل قبل الانفجار المالي الذي بدأ في أغسطس 2007. والواقع أن التقدم الرأسمالي يجلبه إلى شعوب الجنوب العالمي هو أنه "بدلاً من التحرك التصاعدي، يبدو أنه لا يوجد سوى درج سفلي يمكن من خلاله - عمال القطاع والموظفون العامون المفصولون ينحدرون إلى الاقتصاد الأسود[334] " وليس فقط في جنوب الكرة الأرضية. هذا التراجع يتزايد في البلدان الإمبريالية، وقد تلقى دفعة قوية منذ عام 2007.

لم يتزامن نمو الاقتصاد غير الرسمي مع بداية العولمة الليبرالية الجديدة فحسب، بل نتج عنها. وقد حصل على دفعة قوية من خلال الانتقال المؤلم من حماية الاستيراد وتنظيم الدولة إلى النظام الليبرالي الجديد الموجه نحو التصدير. وكما ذكرت منظمة العمل الدولية، "من المعترف به الآن على نطاق واسع أن سياسات الاستقرار والتكيف الهيكلي في الثمانينيات والتسعينيات، والتي أدت في العديد من البلدان إلى تزايد الفقر والبطالة والعمالة الناقصة، ساهمت في انتشار

---

327 - Marilyn Carr, Martha Chen, and Jane Tate, 2000, “Globalization and home-Based workers,” Feminist Economics, 6/3: 123-42Carr et al., 2000, 126.
328 - w. arthur lewis, 1954, Economic development with Unlimited Supplies of Labor, http://www.unc.edu/~wwolford/Geography160/368lewistable.pdf.
329 - alejandro Portes and Kelly hoffman, 2003, “latin american Class Structures: Their Composition and Change during the neoliberal era,” Latin American Research Review 38/1, 42–82.
330 - william robinson , 2008, Latin America and Global Capitalism—A Critical Globalisation Perspective (Baltimore: Johns hopkins university Press), 242.
331 - ibid., 242–3.
332 - Chen, “Counting the invisible workforce, ” 604.
333 - davis, Planet of Slums, 178.
334 - ibid., 178–79.

الاقتصاد غير الرسمي"[335]. كانت هذه الصدمات بعيدة كل البعد عن كونها "مشاكل في التسنين". أثبت نمو الاقتصاد غير الرسمي أنه ليس تأثيرًا عابرًا للانتقال من الحمائية وتنظيم الدولة، ولكنه سمة مميزة للتطور الرأسمالي الليبرالي الجديد في الجنوب العالمي، كما أوضحت منظمة العمل الدولية:

"كجزء من تدابير خفض التكاليف والجهود المبذولة لتعزيز القدرة التنافسية، تعمل الشركات بشكل متزايد مع مجموعة صغيرة من الموظفين بأجر بشروط وأحكام منتظمة (التوظيف الرسمي). . . ونطاق متزايد من العمال "غير المعياريين" أو "غير النموذجيين" وغالبًا ما يكونون غير رسميين في أنواع مختلفة من أماكن العمل المنتشرة في مواقع مختلفة. غالبًا ما تشمل هذه التدابير الاستعانة بمصادر خارجية أو التعاقد من الباطن والتحول عن علاقات العمل المنتظمة إلى علاقات عمل أكثر مرونة وغير رسمية[336].

هذا الاعتراف الصريح بأن التطور الرأسمالي يشجع على توسع كبير في الاقتصاد غير الرسمي يرافقه محاولة واهية للغناء من نفس كتاب الترنيمة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي: "إنه فشل أو عدم قدرة البلدان على المشاركة في عمليات العولمة سواء كان ذلك بسبب سياساتها المحلية الخاصة أو بسبب الحواجز الدولية)، وليس العولمة في حد ذاتها، التي تساهم في منع هذه البلدان من الاستفادة من التجارة والاستثمارات والتكنولوجيا "[337].

## المرونة

في السعي لتحقيق "المرونة وإضفاء الطابع غير الرسمي على علاقات الإنتاج والتوظيف"، تجادل منظمة العمل الدولية بأن "المزيد والمزيد من الشركات، بدلاً من استخدام قوة عاملة منتظمة بدوام كامل في مصنع أو مكان عمل واحد كبير مسجل، هي ... العمل من خلال تشكيل وحدات إنتاج أكثر مرونة وتخصصًا، بعضها لا يزال غير مسجل وغير رسمي ... منتشر في مواقع مختلفة وأحيانًا بلدان مختلفة .. والمنتج النهائي غالبًا ما يكون عاملًا لحسابه الخاص في مشروع صغير أو عامل منزلي في دولة نامية أو تمر بمرحلة انتقالية "[338].

المرونة والسمة غير الرسمية من الصفات وثيقة الصلة. تسمح ظروف العمل غير الرسمي للرأسماليين بتقليل التكاليف وزيادة المرونة، بما في ذلك من خلال العمل الإضافي القسري، وعمليات التسريح الممتدة، وغياب الأنظمة والحماية القانونية. تسمح المرونة والسمة غير الرسمية معًا للرأسماليين بتحويل المخاطر وتكاليف التكيف مع التغيرات في الطلب إلى عمالهم. تشير Barrientos et al. إلى "التركيز المتزايد على" المرونة "في الصناعة التحويلية،" التي تهدف إلى "تمكين عمليات إنتاج أقصر، وتسهيل التحولات السريعة بين المنتجات المختلفة ومواصفات المنتجات للأسواق المختلفة، والقيام بذلك بتكاليف منخفضة باستمرار.[339]" يلاحظ المؤلفون أن "التوظيف المرن يسمح للمنتجين بتغيير مستويات توظيفهم على أساس ثابت. ومن الطبيعي في العديد من القطاعات تسريح العمال في الأيام الممطرة، أو تغيير العمل الإضافي (الإجباري) بحيث لا يكون للعمال إشعار مسبق بذلك. ساعات من المتوقع أن يعملوا! [340]"

المرونة هدف واعي للرأسماليين. وبحكم تواتر "إصلاحات العمل" في وصفات سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فهي العلاج لجميع المشاكل الاقتصادية المعروفة. وهذا أحد الأسباب التي تجعل إضفاء الطابع غير الرسمي على العمل ونمو الاقتصاد غير الرسمي ليس عرضيًا أو غير مقصود. إنها إحدى أهم سمات العولمة النيوليبرالية. تمامًا كما أن استغلال العمالة منخفضة الأجر هو القوة الدافعة الأساسية التي تؤثر على قرارات الاستعانة بمصادر خارجية في الشركات الشمالية، فإن إضفاء الطابع غير الرسمي على العمل هو المفتاح لتحقيق هدف الإنتاج المرن.

---

[335] - المرجع نفسه، 30. في استمرار، يقول ilo: "المؤلفون الرئيسيون لهذه السياسات، المؤسسات المالية الدولية، يركزون الآن على القضاء على الفقر والتنمية المستدامة، على الرغم من أنهم لا يزالون يفشلون في إيلاء الاهتمام الكافي للآثار المترتبة على سياساتهم فيما يتعلق بالتوظيف. " وبعبارة أخرى، فإنهم الآن يتفضلون بتقديم المساعدات لأنها تسبب المزيد من الجروح.

[336] - ilo, decent Work and the Informal Economy, 35

[337] - ibid., 33–34.

[338] - ibid., 2.

[339] - Stephanie Barrientos, naila Kabeer, and naomi hossain, 2004, “The Gender dimension of the Globalization of Production.” Policy integration department, working Paper no. 17. Geneva: ilo,10.

[340] - ibid., 10.

تعترف Barrientos et al. بوضوح بهذا: "بعض المرونة [المرغوبة] قد تحققت من خلال التغيرات التكنولوجية......... تكون مؤقتة أو بدوام جزئي أو عرضي أو بموجب عقد[341] .. "

ولكن ما هي القوة الدافعة وراء "تدابير خفض التكاليف والجهود المبذولة لتعزيز القدرة التنافسية"؟ لكي يتقدم التحليل إلى ما هو أبعد من الوصف، يجب تحديد هذه القوة الدافعة - الرغبة النهمة لرأس المال الشمالي في جني الأرباح الفائقة من العمالة منخفضة الأجر - بشكل صريح وإلا فإن الطبيعة الاجتماعية لهذه الظاهرة ستصبح محيرة وتقدم كقوة من قوى الطبيعة.

## الاقتصاد غير الرسمي وفائض السكان النسبي للرأسمالية

الآثار الأكثر تدميرا لإنتاج الرأسمالية للفائض النسبي من السكان هي في العالم الثالث. معدلات البطالة الرسمية، رغم ارتفاعها الشديد، تخفي الضخامة الحقيقية لأعداد البشر الذين يعيشون على حافة الوجود دون أي وسيلة لكسب العيش. . . . هؤلاء الكادحون المحرومون هم من الفلاحين الذين سيعودون إلى الريف بملايينهم إذا توفرت لهم الأراضي الصالحة للزراعة والائتمان الرخيص، لكنهم في الوقت نفسه عمال عاطلون عن العمل في صفوف متزايدة من السكان الفائضين النسبي في رأس المال[342].

"فائض السكان النسبي" هو مصطلح كارل ماركس لميزة معينة للعلاقات الاجتماعية الرأسمالية، نتيجة "القانون الرأسمالي للسكان". الذي اعتبر اكتشافه أحد أهم اكتشافاته في رأس المال: ميل الرأسمالية لتوليد ما أسماه فائضًا في السكان. هناك جانبان لهذا. أحدهما هو تفكيك الرأسمالية للاقتصاد الريفي التقليدي: " وما إن يستولي الإنتاج الرأسمالي على الزراعة، أو بقدر ما يجري هذا الاستيلاء، حتى يهبط الطلب على العمال الزراعيين هبوطا مطلقا. . . . لذا فإن جزءا من السكان الزراعيين يكون، باستمرار، على حافة التحول إلى بروليتاريا في المدن أو بروليتاريا صناعية.[343] ". إن تدمير التكوينات الاجتماعية السابقة للرأسمالية هو سبب واحد فقط لتزايد الفائض السكاني النسبي في كل أمة في الجنوب العالمي. الرأسمالية لا تخلق فقط فائضًا من السكان عند حدود تصادمها مع المؤسسات الاجتماعية السابقة للرأسمالية، ولكن، وفقًا لماركس:

"التراكم الرأسمالي نفسه هو الذي يولد، على الدوام، وبتناسب طردي مع طاقته وحجمه، فيضا نسبيا في السكان العاملين، أي عددا فائضا من السكان يفوق حاجات رأس المال الوسطية إلى النمو الذاتي للقيمة، وبالتالي يولد فائضا في السكان العاملين. . . . لذا فإن السكان العاملين، بإنتاجهم لتراكم رأس المال، إنما ينتجون وسائل تحويلهم إلى فائض نسبي من السكان، وهم يقومون بذلك على نطاق متنام أبدا. وهذا قانون سكاني خاص بنمط الإنتاج الرأسمالي [344].

تقدم بنغلاديش مثالاً حياً على ما يعنيه هذا بالنسبة لملايين الأشخاص في جميع أنحاء جنوب الكرة الأرضية. فشلت المشاركة النشطة والواسعة النطاق في سلاسل القيمة العالمية في منع التوسع الكبير في الفائض السكاني النسبي في بنغلاديش. وجدت دراسة استقصائية أجرتها منظمة العمل الدولية لسوق العمل في بنغلاديش أن النسبة المئوية للعاملين في العمالة غير الرسمية زادت من 76.2 في المائة في 1999-00 إلى 87.5 في المائة في عام 2010[345]. كانوا يعملون بشكل غير رسمي في عام 2010، مقارنة بنسبة 85.5 في المائة من الرجال.

إن اندماج الجنوب العالمي في الاقتصاد العالمي الإمبريالي منذ الحرب العالمية الثانية وخاصة منذ عام 1980 يجمع بين هذين الاتجاهين، الأولى نزع ملكية صغار المزارعين وغيرهم من صغار المنتجين من ناحية، والأخرى استبدال العمل المأجور بالآلات. لا تستغل الشركات عبر الوطنية والرأسماليون المحليون العمالة منخفضة الأجر فحسب، بل يمكنهم القيام بذلك أيضًا من خلال عمليات الإنتاج المتقدمة التي تستوعب عمالة أقل بكثير من تلك المتاحة للرأسماليين الأوروبيين في القرن التاسع عشر. وكما اعترفت منظمة العمل الدولية، "بالنسبة للبلدان النامية ... من غير المرجح أن

[341] - ibid., 4.

[342] - Socialist workers Party, [1988] 1994, “what the 1987 Stock Market Crash Foretold,” 1988 resolution adopted by the Socialist workers Party (u.S.) in New International #10 (new york: 408 Printing and Publishing Corp.), 144.

[343] - Marx, [1867] 1976, Capital, Volume 1 (london: Penguin), 796. Version Arabe, page : 789

[344] - ibid., 782–74. Version Arabe : 174-175

[345] - ilo, 2013, decent Work Country Profile: bangladesh (Geneva: ilo), 8.

يستوعب التصنيع الكثير من المعروض المتزايد من اليد العاملة لأن الخيارات التكنولوجية غير الماهرة، والتي تتطلب عمالة كثيفة، أصبحت أقل قابلية للتطبيق في الأسواق العالمية ..[346]"

يتوافق الاقتصاد غير الرسمي الواسع والمتنامي اليوم مع الفائض السكاني النسبي الذي حلله ماركس في كتابه رأس المال قبل 140 عامًا. لكنها، جنباً إلى جنب مع الرأسمالية، قد تطورت بشكل هائل منذ ذلك الحين. لعب الفائض السكاني النسبي دورًا رئيسيًا في تطور رأسمالية القرن التاسع عشر ولعب دورًا رئيسيًا في تطور إمبريالية أواخر القرن العشرين.. الآن جيش العمل الاحتياطي، وهو جزء من فائض السكان النسبي، هو عالمي، شكله القهر العنيف لحق العمال في الدول المضطهدة لعبور نفس حدود الثروة التي هم ينتجونها، بالاقتران مع الطبيعة. والنتيجة: عرض لا ينضب من العمالة بمعدلات الكفاف لاستغلالها الشركات عبر الوطنية في أوقات فراغها.

## تأنيث العمل وبلترة النساء

كان التصنيع الذي يقوده التصدير كثيفاً للإناث بشكل كبير، حيث لم يقم أي بلد نام بزيادة الصادرات الصناعية دون زيادة اللجوء إلى العاملات[347].

كان الاندماج المكثف للشابات في العمل المأجور سمة بارزة في التصنيع الموجه نحو التصدير. يتميز التكوين الجنساني المتغير للقوى العاملة بشكل خاص في الصناعة التحويلية. أفاد تقرير صادر عن الأمم المتحدة بعنوان الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية: "من بين البلدان الصناعية الجديدة ... لم يقم أي منها بزيادة صادراته من المصنوعات دون اللجوء إلى العاملات. وهو الآن اعتبرت حقيقة منمقة مفادها أن التصنيع في سياق العولمة تقوده النساء بقدر ما تقوده الصادرات[348]. "يوافق Guy Standing:" جميع البلدان التي نجحت في التصنيع لم تفعل ذلك إلا من خلال تعبئة أعداد كبيرة من العاملات (منخفضة الأجور)..[349] " تضيف Barrientos et al. أنه "في كل منطقة تقريبًا، زادت عمالة المرأة بشكل أسرع من عمل الرجل[350] ،" ونتيجة لذلك "تمثل النساء الآن أكثر من ثلث القوة العاملة في التصنيع في البلدان النامية وما يقرب من النصف في بعض البلدان الآسيوية. وقد حدثت أكبر الزيادات على مدى السنوات العشرين الماضية في البلدان التي اعتمدت استراتيجيات موجهة للتصدير .. [351]" إن تفضيل المستثمرين الأجانب لعمالة الإناث ملحوظ بشكل خاص في مناطق تجهيز الصادرات، حيث" تشكل النساء غالبية العمال في الغالبية العظمى من المناطق، وتصل إلى 90 في المائة في بعضها .. [352]"

كان التوسع الهائل في العمالة النسائية في المصانع التي تميز حقبة النيوليبرالية بمثابة تغيير مهم عن عصر (ISI) (Import Substitution Industrialization) ، عصر التصنيع البديل للواردات الذي سبقه، عندما كان التوظيف في الصناعات الوطنية المحمية ذكورًا إلى حد كبير، ومع ذلك كانت (ISI) (import substitution industrialization) هي الشذوذ: في موجات التصنيع السابقة في أوروبا القرن التاسع عشر، كانت أعداد كبيرة من عمال المصانع من الإناث، وفي بعض القطاعات، وخاصة المنسوجات والملابس، كانوا يشكلون الأغلبية في كثير من الأحيان[353].

---

[346] - ilo, decent Work and the Informal Economy, 68.

[347] - ilo, 2003, Employment and Social Policy in Respect of Export Processing Zones (EPZs) (ilo: Geneva), 6.

[348] - united nations, 1999, World Survey on the Role of Women in development: Globalization, Gender and Work, department of economic and Social affairs (new york: united nations Publications), http://www.ucl.ac.uk/dpu-projects/drivers_urb_change/urb_society/pdf)_gender/un_1999_world_Survey_women_in_development.pdf, 29.

[349] - Guy Standing, 1999, "Global Feminization through Flexible labor: a Theme revisited," World development 27/3: 585.

[350] - Barrientos et al., The Gender dimension of the Globalization of Production, 3.

[351] - ibid., 3–4.

[352] - ilo, Employment and Social Policy, 6.

[353] - See Frederick engels, 1845, The Condition of the Working Class in England (new york: oxford university Press); Katrina honeyman, 2000, Women, Gender and Industrialisation in England, 1700–1870 (Basingstoke: Macmillan); lyn reese, 2005, Women's Work in Industrial Revolutions: Primary Source Lessons from Europe and East Asia (Berkeley: women in world history Curriculum).

## حالة مثالية

خلال الثمانينيات والتسعينيات، انخفضت معدلات التبادل التجاري للصادرات التقليدية للجنوب بلا رحمة. أفاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أنه "بين عامي 1980 و 2003، انخفضت أسعار المواد الغذائية بنسبة 73.3 في المائة؛ وانخفضت أسعار المواد الخام الزراعية بنسبة 60.7 في المائة؛ وانخفض سعر المعادن والخامات والفلزات بنسبة 59.5 في المائة. وبحلول النصف الأول من عام 2003، انخفضت أسعار المواد الخام الزراعية بنسبة 60.7 في المائة. فقد سعر البن 83 في المائة من قيمته عام 1980 "[354]. في دراسة عن تدفق النساء الريفيات الماليزيات إلى المصانع الموجهة للتصدير، أوضح لي ميريت وراغنهيلد لوند كيف أدت الأزمة الريفية الناتجة إلى تدفق النساء الفلاحات الشابات إلى المصانع: "نتيجة لانخفاض أسعار المنتجات الزراعية في السوق العالمية، كان المجتمع في وضع صعب، وشعرت الفتيات الصغيرات بإلزام قوي للمساهمة بطرق مختلفة... [خلق] التوافق التام بين احتياجات الشركة للعمالة الشابة واحتياجات السكان المحليين للحصول على دخل نقدي وتوظيف لجيل الشباب .. [355] "

لقد كان عرض العمالة النسائية في المصانع قادمًا في أكثر الثقافات والمجتمعات تنوعًا، بما في ذلك تلك التي يحاصر فيها الاضطهاد الأبوي المرأة في المنزل. لاحظ رضوي وآخرون، أن "التحول نحو توظيف الإناث في المصانع قد حدث في كل من البلدان ذات التاريخ المرتفع نسبيًا ... وانخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة.[356]" في دراستهم لريف ماليزيا، تقرير ميريت ولوند "إن أكثر عمليات التغيير المحلية خصوصية التي لاحظناها هي أن المجموعة التي كانت تتمتع بالحماية الأكبر سابقًا، وهي النساء الشابات، كانت رائدة في عملية تحول المجتمع المحلي.[357] " أفادت لاتيتيا كايرولي، التي تضمنت أبحاثها العمل على خطوط التجميع لمصنع ملابس مغربي، أن "دخول الإناث بشكل جماعي إلى مصانع الملابس في فاس يتناقض بشكل واضح مع المثل المحلية للسلوك الأنثوي المناسب ..[358]"

يفسر الفقر المدقع والمستمر ورغبة النساء في الهروب من العبودية المنزلية القمعية والتخفية سبب بحث ملايين النساء الفقيرات عن عمل مع الشركات متعددة الجنسيات ومورديهن المحليين. أفادت دراسة استقصائية عن توظيف الإناث في باكستان أجرتها سابا جول ختاك أنه في باكستان "تنضم النساء إلى القوى العاملة بسبب تدهور الظروف الاقتصادية. إن مساهمتهن الاقتصادية في الأسرة أمر حاسم للبقاء على قيد الحياة"[359]. ذكرت شهرا رضوي وجيسيكا فيفيان أن "النساء العاملات في قطاع التصنيع في المغرب وبنغلاديش يفضلن هذا العمل على خيارات العمل الأخرى المتاحة لهن"، على الرغم من "ساعات العمل الطويلة للغاية في بنغلاديش". غالبًا من الساعة 8 صباحًا حتى 10 مساءا ستة ايام في الاسبوع "ومتوسط اعمارهم 16.6 سنة[360].

تنافست الحكومات الوطنية مع بعضها البعض لتقديم عمالة رخيصة للشركات عبر الوطنية ومورديها، أو كما عبرت باربرا إهرنريتش وأنيت فوينتيس، "العلاقة بين العديد من حكومات العالم الثالث والشركات متعددة الجنسيات لا تختلف كثيرًا عن العلاقة بين القواد وعملائه. تقوم الحكومات بالإعلان عن نسائها وبيعهن وإبقائهن في الصف ... ولكن هناك أطراف أخرى في حركة التجارة الدولية المتزايدة بالنساء - مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والولايات المتحدة الحكومة نفسها "[361].

---

[354] - unCTad, The Least developed Countries Report 2004—Linking International Trade with Poverty Reduction (Geneva, unCTad), 126–27.

[355] - Merete lie and ragnhild lund, 2005, “From NIDL to Globalization: Studying women workers in an increasingly Globalized economy,” Gender, Technology and development 9/1: 730.

[356] - Shahra razavi and Jessica Vivian, 2002, “introduction,” in Women’s Employment in the Textile Manufacturing Sectors of bangladesh and Morocco, ed. Carol Miller and Jessica Vivian (Geneva, unriSd), 3.

[357] - Merete and lund, “From nidl to Globalization,” 23.

[358] - لاتيتيا كايرولي، 1999، "عمال مصنع الملابس بمدينة فاس"، ميدل إيست جورنال 53: 1. وتضيف أن "توظيف فتيات صغيرات غير متزوجات بدلاً من النساء المتزوجات الناضجات يساعد في التخفيف من التناقضات المتأصلة في السماح للإناث بالعمل في دور عام، ودور تقليدي أكثر للذكور".

[359] - Saba Gul Khattak, 2002, “Subcontracted work and Gender relations: The Case of Pakistan,” in Balakrishnan, The Hidden Assembly Line, 35–62.

[360] - razavi and Vivian, “introduction,” 6–8.

[361] - Barbara ehrenreich and annette Fuentes، 1981، "life on the Global Assembly line،" in Ms.، "January 1981، 58. ماريا ميس قامت بنفس الصلة: "الحكومات، مثل القوادين، تقدم شاباتها لرأس المال الأجنبي،" في البطريركية والتراكم على المستوى العالمي (لندن: مطبعة زيد، 1986)، 117.

الكثير لتوريد عمالة نسائية رخيصة. ماذا عن الطلب عليه، أو كما تساءلت ماريا ميس، "ما الذي يجعل نساء العالم الثالث أكثر جاذبية كعاملة لرأس المال الدولي من الرجال؟" يستشهد[362] باحثون أكاديميون وآخرون على نطاق واسع بالرخص والمرونة والطاعة والبراعة في عمل الإناث. كما وجدت Barrientos et al. أن "أكثر السمات المشتركة على نطاق واسع لعمل المرأة في التصنيع في جميع أنحاء العالم النامي هي ساعات العمل الأطول والأجور الأقل من الرجال.[363]" تفيد منظمة العمل الدولية أن الأدلة من الاقتصادات النامية. . . أظهر أن تحرير التجارة والاستثمار أدى إلى فجوات أوسع في الأجور بين الجنسين، "وهو اختلاف يمكن تفسيره من خلال" ضعف قدرة المرأة على التفاوض بشأن شروط وأحكام التوظيف. . . . نساء . . . لا تزال معزولة بشكل كبير في المهن التي تميل إلى أن تكون في الطرف الأدنى من جدول الأجور[364]. " وفقًا لستيفاني سيغوينو ،" نمت الاقتصادات الآسيوية ذات الفجوات الأوسع في الأجور بين الرجال والنساء بأسرع ما يمكن "[365].

كوريا الجنوبية، أحد أسرع الاقتصادات الآسيوية نموًا خلال هذه الفترة، كان لديها أعلى فجوة في الأجور بين الجنسين في العالم: في عام 1980، كانت أجور النساء لا تتجاوز 44.5 في المائة من أجور الرجال[366]. وأصبحت مقاومة النساء للأجور المنخفضة وساعات العمل الطويلة رأس حربة الجماهير. حركة ضد الدكتاتورية العسكرية التي تدعمها الولايات المتحدة للجنرال تشونغ هي بارك وشق طريق النضالات العمالية الضخمة في الثمانينيات. في دراستها لهذه الحلقة المهمة في تاريخ العمل، تعلق كيم ميكيونغ قائلة: "كانت إحدى المفارقات في" المعجزة الاقتصادية "لكوريا الجنوبية هي التعايش بين النمو الهائل ومقاومة النساء العمالية. وبدأت النساء إضرابات عمالية في وقت كان فيه النشاط العمالي تم قمعه بشدة، وكان هذا السلوك دائمًا في تناقض حاد مع عدم نشاط العمال الذكور بشكل عام خلال السبعينيات[367].

ما الذي يجعل نساء العالم الثالث أرخص وأكثر مرونة وأقل عرضة للمقاومة من الرجال؟ في رأي ماريا ميس، السبب هو أن "استراتيجية دمج عمل المرأة في التنمية ... تعرف نساء العالم الثالث ليس كعاملات، ولكن كربات بيوت ... [و] جميع الأعمال التي تقوم بها النساء - سواء في القطاعات الرسمية أو غير الرسمية - هو عمل تكميلي، الدخل كدخل تكميلي لما يسمى "العائل الرئيسي" للزوج. المنطق الاقتصادي لربّة المنزل هذا هو التخفيض الهائل في تكاليف العمالة ". هذا "ليس من الآثار الجانبية العرضية لـ IDL [التقسيم الدولي للعمل] الجديد، ولكنه شرط ضروري لعمله بسلاسة.[368]" ولكن كلما حصلت النساء على وظائف كعاملة، كلما عرفن أنفسهن على أنهن عاملات، ويطالبن بالمساواة مع العمال الذكور - مما ينفي السبب الرئيسي لاهتمام الرأسماليين بهن. ولمواجهة ذلك، غالبًا ما يكون التوسع في توظيف الإناث في الصناعة مصحوبًا بهجوم أيديولوجي يهدف إلى تعزيز مكانة النساء من الدرجة الثانية والانقسامات الاجتماعية بين الرجال والنساء داخل القوى العاملة وخارجها.

جادل جاي ستاندنج بأن القوة العاملة العالمية لا تصبح فقط أكثر إناثًا، بل أصبحت العمالة مؤنثة بمعنى آخر: تستخدم الشركات عبر الوطنية والدول وأصحاب العمل المحليون التقسيمات الجنسانية، والإذعان الملحوظ للعاملات الشابات للأجور المنخفضة والساعات الطويلة والمؤقتة. عقود العمل النموذجية للتصنيع الذي تقوده الشركات عبر الوطنية، لفرض هذه الشروط المتدنية على جميع العمال، بمن فيهم الرجال. كما قال ستاندينغ، "إن أنواع التوظيف والمشاركة في القوى العاملة المرتبطة تقليديًا بالمرأة - غير الآمنة، وذات الأجر المنخفض، وغير المنتظم، وما إلى ذلك - تنتشر بالنسبة لنوع التوظيف - الحليف المرتبط بالرجال - النظامي، والنقابي، والمستقر .[369] "

---

[362] - ibid., “Governments, like pimps,” 117.
[363] - Barrientos et al., The Gender dimension of the Globalization of Production 7.
[364] - ilo, decent Work and the Informal Economy, 10–32.
[365] - Stephanie Seguino, 2000, “accounting for Gender in asian economic Growth,” Feminist Economics 6/3: 27–58, quote at 55.
[366] - إليزابيث مونك - تورنر وتشارلي جي. تيرنر، 2001، "الفروق بين الجنسين في الدخل في سوق العمل في كوريا الجنوبية"، فيمينست إيكونوميكس 1/7: 63-78، اقتباس في 63. لا تزال كوريا الجنوبية تحصل على واحدة من أوسع الأجور بين الجنسين في العالم، حيث تكسب الإناث 52 في المائة فقط من دخل الذكور مقابل عمل مماثل. انظر المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير الفجوة بين الجنسين العالمي 2013 (جنيف: المنتدى الاقتصادي العالمي).
[367] - Kim Mikyoung, 2003, “South Korean women workers’ labor resistance in the era of export-oriented industrialization, 1970–1980,” development and Society 32/1: 77–101, quote at 78.
[368] - Mies, “Patriarchy and accumulation on a world Scale,” 118–20.
[369] - Guy Standing, “Global Feminization through Flexible labor,” 599–600.

وبمجرد الانتهاء من هذا التدهور في ظروف العمل، يمكن في كثير من الأحيان ملاحظة التقليل من الحوافز التي تدفع الشركات عبر الوطنية لتوظيف عمالة نسائية و "إلغاء تأنيث" جزئي للقوى العاملة الصناعية. كما أفاد ويليام راو وروبرت وازينسكي، "في البداية... وظائف المصانع تصنف على أنها عمل نسائي وتوفر فرص عمل للنساء الشابات غير المتزوجات في الغالب. ومع ذلك، مع انتشار نظام المصانع ... يتم إعادة تخصيص العديد من هذه الوظائف للرجال.[370]" استمر هذا الاتجاه في القرن الحادي والعشرين: أفاد الأونكتاد في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013 أن "الديناميكية النسبية لنمو عمالة الإناث تميل إلى الانخفاض مع تقدم البلدان في سلسلة القيمة"[371].

وفقًا لـ Barrientos et al.، لوحظ هذا لأول مرة في الصناعة التحويلية في اليابان، حيث انخفضت نسبة النساء العاملات في القوى العاملة الصناعية من 36 في المائة في عام 1960 إلى 26 في المائة في عام 1990، وتبعه اتجاه مماثل في كوريا الجنوبية[372] حيث خسر التشدد العمالي الشرس من قبل النساء حظوظهن. مثال مميز آخر على إزالة الأنوثة هو ماكيلادوراس، مصانع التجميع الممتدة على طول الحدود الأمريكية المكسيكية التي "ازدهرت في الثمانينيات مع نمو العمالة بنسبة 20 في المائة سنويًا من 1982 إلى 1989"[373]. الأجور المنخفضة والظروف الرجعية في البداية أعاقت توظيف الذكور، وكانت الغالبية العظمى من أولئك الموجودين على خطوط التجميع من الإناث. وبمجرد ترسيخ هذه الظروف الرجعية وأصبحت المعيار الجديد، بدأت أعداد متزايدة من العمال الذكور في دخول القوى العاملة في التجميع. : "كان رجال الطبقة العاملة الشباب في المناطق الحدودية الشمالية المكسيكية يتم دمجهم اجتماعيًا ليصبحوا عمالة سهلة الانقياد، حيث تم قبول غياب النقابات وانضباط القوى العاملة من قبل الطبقة العاملة: ثم أصبح من الممكن للصناعة أن توظف شبابًا عديمي الخبرة والقوى العاملة. رجال سهلي الانقياد[374]. وهكذا انتقلت القوى العاملة في التجميع من 85 في المائة من الإناث في السنوات الأولى إلى 64 في المائة في عام 1988، إلى 41 في المائة بحلول عام 1999. ومع ذلك، فإن هذا التأنيث هو نسبي فقط؛ واستمر عدد النساء العاملات في الصناعات التجميعية في الزيادة : ارتفع إجمالي العمالة في هذه المصانع من 100000 (75 في المائة من النساء) في أوائل الثمانينيات إلى 750 ألف (41 في المائة من النساء) بحلول نهاية التسعينيات. ومنذ ذلك الحين يكافحون من أجل البقاء في مواجهة المنافسة الشديدة من آسيا منخفضة التكلفة العديد منهم من الإناث أيضًا.

بل إن النساء العاملات أكثر عرضة من الرجال للوقوع في شرك الاقتصاد غير الرسمي وحرمانهن من الحد الأدنى من الحقوق والحماية القانونية. وفقًا لمنظمة العمل الدولية، من المرجح أن تعمل النساء في الاقتصاد غير الرسمي في أمريكا اللاتينية وأفريقيا أكثر من الرجال، في حين أن التوازن بين الجنسين في آسيا هو أكثر مساواة بكثير. المنطقة النائية هي شمال إفريقيا، حيث العمالة النسائية غير الرسمية منخفضة لأن عمالة الإناث من أي نوع خارج المنزل منخفضة. يمكن أيضًا رؤية استمرار التمييز بين الجنسين داخل القوى العاملة وداخل عملية العمل في مناطق تجهيز الصادرات. في سياق استعراضهما لتطور مناطق تجهيز الصادرات خلال نصف القرن الماضي، اكتشف مايومي مورایاما ونوبوكو يوكوتا أن "السمة المشتركة بشكل واضح عبر الزمان والمكان هي أن النساء شكلن جوهر القوة العاملة داخل مناطق تجهيز الصادرات.، "ويسألون" ما إذا كانت مشاكل العاملات قد تغيرت منذ الوقت الذي كن فيهن الرائدات "[375]، مشكلة بما في ذلك التمييز في التوظيف والأجور والمزايا والتطوير الوظيفي؛ الافتقار إلى مرافق الإقامة ورعاية الأطفال؛ العمل الإضافي القسري وساعات العمل غير المنتظمة؛ والفصل عند الحمل وغياب إجازة الأمومة؛ والتحرش الجنسي والتعرض للعنف أثناء التنقل من وإلى العمل. وخلصوا إلى أنه "على الرغم من أنه قد تكون هناك تحسينات في

---

[370] - william rau and robert wazienski, 1999, “industrialization, Female labor Force Participation, and the Modern division of labor by Sex,” Industrial Relations 38/4: 504–21, quote at 509.

[371] - unCTad, World Investment Report 2013, 157.

[372] - Barrientos et al., The Gender dimension of the Globalization of Production, 5

[373] - richard Baldwin, 2006, Globalisation: The Great Unbundling(s), economic Council of Finland http://www2.dse.unibo.it/naghavi/baldwin.pdf, 22.

[374] - Barrientos et al., The Gender dimension of the Globalization of Production, 5.

[375] - Mayumi Murayama and nobuko yokota, 2008, Revisiting Labor and Gender Issues in Export Processing Zones: The Cases of South korea, bangladesh and India, ide discussion Paper no. 174. institute of developing economies, http://ir.ide.go.jp/dspace/bitstream/2344/793/3/arride_discussion_no.174_murayama_yokota.pdf, 29.

مجالات معينة مثيرة للقلق. . . يبدو أن المشاكل الأساسية لم تتغير، "مما يشير" إلى الغياب المقلق للمبادرات الجادة. . . أو درجة تنذر بالخطر من الإهمال "[376].

## فجوة الأجور بين الجنسين - واسعة كما كانت دائمًا

خلصت دراسة لمنظمة العمل الدولية في عام 2006: "في جميع المهن تقريبًا لا تزال [النساء] لا يحصلن على أجر متساوٍ مقابل عمل ذي قيمة متساوية أو مزايا متوازنة من شأنها أن تضمن المساواة مع الرجال.. ولا يزالون معزولين بشكل كبير في المهن التي تميل إلى أن تكون الحد الأدنى لجدول الأجور "[377]. تستمر فجوة الأجور بين الجنسين في الاتساع في معظم البلدان النامية، نتيجة اتجاهين: تضييق صغير في الفروق في الأجور داخل البلد بين الرجال والنساء غير المهرة، ولكن هذا يتم إلغاؤه أكثر من خلال الزيادة الحادة في الفجوة بين المهرة. والأجور غير الماهرة، والرجال ممثلون بشكل غير متناسب في الوظائف التي تتطلب مهارات أعلى[378]. أفاد مارفا كورلي، وإيف بيراردیل، وكالينا بوبوفا، في دراسة استقصائية تجريبية مهمة للتفاوتات في الأجور داخل البلدان وفيما بينها، أن "الفجوة في الأجور والمكاسب بين الرجال والنساء لا تزال راسخة في العديد من البلدان. في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كانت الفجوة بين الجنسين في الأجور 15 في المائة في عام 2003. وفي العديد من البلدان في آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كانت الفجوة أعلى بنسبة 40 في المائة في بعض القطاعات "[379]. يفيد تقرير الأجور العالمي لمنظمة العمل الدولية 2008-2009 أن "فجوة الأجور لا تزال واسعة وتغلق ببطء شديد"، مضيفًا، "في حوالي 80 في المائة من البلدان التي تتوفر عنها بيانات، ضاقت فجوة الأجور بين الجنسين. ومع ذلك، حجم التغيير صغير، وفي بعض الحالات لا يكاد يذكر.. كان تقليص فجوة الأجور بين الجنسين مخيبا للآمال بشكل واضح في ضوء التطورات الأخيرة، ولا سيما الإنجازات التعليمية للمرأة، والسد التدريجي للفجوة بين الجنسين في تجربة العمل و السياق الاقتصادي الملائم"[380].

## النسوية والتحليل الطبقي

لقد قام الكتاب والباحثون النسويون بخدمة عظيمة في فتح بُعد الجندر في تحليل الاقتصاد السياسي العالمي بشكل عام والعولمة بشكل خاص. لكن التركيز على البعد الجنساني للتصنيع يمكن أن يصبح قيدًا إذا لم يتم دمجه مع منظور طبقي. على سبيل المثال، Barrientos et al. استنتجوا أن "أكثر السمات المشتركة على نطاق واسع لعمل المرأة في التصنيع في جميع أنحاء العالم النامي هي ساعات العمل الأطول والأجور الأقل من الرجال[381]، ومع ذلك فإن السمة الأكثر مشاركة على نطاق واسع للجميع هي تلك التي يتشاركونها مع زملائهم الذكور في العمل: يستغلها الرأسماليون الذين يسعون جاهدين لتعظيم الأرباح وتقليص قيمة قوة العمل لجميع العمال، بما في ذلك عن طريق استخدام التقسيمات الجنسية والقمع الأبوي لتقسيم وإضعاف أولئك الذين يدفعهم الفقر إلى خطوط التجميع. وبما أن الشركات عبر الوطنية مدفوعة "باستخراج المنتج من العمال ذوي الأجور المنخفضة[382] " وتوظيف النساء دون سبب آخر، للتركيز على النوع الاجتماعي مع تجاهل الاستغلال الرأسمالي، حيث إن رؤية هذا على أنه النظام الطبيعي للأشياء، وهو شيء خارج نطاق التحليل النقدي، يميل إلى التستر على الطبيعة العدائية للظاهرة الاجتماعية التي يحاولون التحقيق فيها. وهكذا اكتشف ميريت ولوند وآخرون "التوافق التام بين احتياجات الشركة لعمالة الشابات واحتياجات السكان المحليين للدخل النقدي

[376] - ibid.

[377] - ilo, 2006, decent Work and the Informal Economy, 32.

[378] - انظر Remco h. oostendorp، 2004، Globalization and the Gender Wage Gap، World Bank Policy Research Working Paper No. 3256 (واشنطن العاصمة: البنك الدولي). غالبًا ما تُحسب الوظائف على أنها تتطلب مهارات أعلى ليس لأنهم يتمتعون بمهارات أعلى ولكن لأن الرجال يقومون بها.

[379] - Marva Corley, yves Perardel, and Kalina Popova, 2005, Wage Inequality by Gender and occupation: A Cross-Country Analysis, employment Strategy Papers 2005/20, employment Trends unit, employment Strategy department (Geneva: ilo), 1.

كورلي وآخرون. اكتشاف استثناء مثير للاهتمام لاستنتاج أوستندورب أن فجوة الأجور بين الجنسين في المهن التي تتطلب مهارات منخفضة تضيق: بين عامي 1996 و 2003؛ أظهرت جميع ما يسمى بالاقتصادات الانتقالية، باستثناء المجر، ارتفاعًا حادًا في فجوة الأجور بين الجنسين، والتي تعزوها إلى "تدهور ظروف سوق العمل الناتجة عن التعديلات في اقتصاد السوق، والتي أثرت بشكل غير متناسب على النساء. "(19).

[380] - ilo, 2008, 2008, Global Wage Report 2008-9 (Geneva: ilo), 29.

[381] - Barrientos et al., The Gender dimension of the Globalization of Production, 7.

[382] - Stephen roach, 2003, outsourcing, Protectionism, and the Global Labor Arbitrage, Morgan Stanley Special economic Study, 6.

والتوظيف لجيل الشباب "[383]. وخلصوا إلى:" كانت دوافع إعادة التوطين أكثر تعقيدًا بكثير من البحث عن العمالة الرخيصة. هذا لا يعني أننا نقلل من أهمية انخفاض تكاليف العمالة. ومع ذلك . . . يجب مراعاة هذه الدوافع فيما يتعلق بمجموعة من الأمور الأخرى. إنه مجموع هذه العوامل[384] وليس أي عامل واحد مهم.

بدون الاعتراف بالطبيعة الاستغلالية والعدائية لعلاقة رأس المال والعمل، من المستحيل فهم سبب اهتمام الرأسماليين بالحفاظ على الفصل والتمييز بين الجنسين. بدون ذلك، يبدو أن استمرار التمييز بين الجنسين في القوى العاملة غير منطقي ولا يمكن تفسيره. وهكذا، قال الباحث في منظمة العمل الدولية ريكارد أنكر: "ما الذي يمكن أن يكون مصدرًا أكثر أهمية لعدم كفاءة سوق العمل من التقسيم الواسع للعمال من الذكور والإناث؟"[385] يتحسر زافيريس تزاناتوس على خسارة الإنتاج التي ينطوي عليها استمرار وانتشار التمييز بين الجنسين في أسواق العمل، بحجة أن "الاستخدام الأفضل لإمكانيات المرأة في السوق يؤدي إلى زيادة الكفاءة على المستوى الكلي"[386]. كما تؤدي القيود المفروضة على حرية حركة العمالة واستمرار التمييز العنصري والقومي إلى نتائج اقتصادية دون المستوى الأمثل. لا يمكن لأي خبير اقتصادي أن يجادل في هذا الأمر، لكن هذا هو المجال الوحيد للحياة الاقتصادية الذي لا يُسمح فيه للنظرية بتوجيه الممارسة.

استحوذت ماري-أليس ووترز على التفاعل بين الطبقة والجنس بشكل أكثر فاعلية، حيث كتبت: "منذ بداية الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، فرض التوسع الرأسمالي وجلد العريضة المشتركة دمج أعداد أكبر وأكبر من النساء في القوى العاملة. ويرجع ذلك إلى أن رأس المال يسعى دائمًا إلى دمج أعداد كبيرة من العمال في القوى العاملة في الفئات الاجتماعية المضطهدة (النساء في هذه الحالة)، حيث تكون قيمة قوة عملهم في ظل الرأسمالية أقل من قوة عمل الآخرين. هذا هي طريقة رئيسية يخفض بها أصحاب العمل متوسط القيمة الإجمالية للقوة العاملة عن طريق زيادة المنافسة بين العمال على الوظائف "[387].

ويتحدث ووترز بشكل خاص عن التغييرات في الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية، ويجادل كذلك:

تطور الرأسمالية. . . يخلق تناقضات حقيقية وغير قابلة للحل للطبقة المستغِلة. شراء الرأسماليين المتزايد لقدرات النساء كعاملات بأجر يجلب في أعقابه حتمًا مزيدًا من الاستقلال الاقتصادي للمرأة. فهو يساهم في مزيد من تفكك الأسرة، ويزيد من الحاجة إلى الأجهزة المنزلية والأطعمة الجاهزة. . . . هذه العوامل، بدورها، تميل إلى رفع قيمة قوة عمل النساء، لرفع الأجور التي يمكنهن الحصول عليها في سوق العمل[388].

ومع ذلك، فإن هذه العملية تحدث في ظروف مختلفة للغاية في الدول المضطهدة. الأجور منخفضة جدًا في الدول المضطهدة جزئيًا لأن تكاليف إعادة الإنتاج الاجتماعي تتحملها الأسرة الممتدة والاقتصاد غير الرسمي الأوسع. كما جادل راخي سيجال، "قد ينجذب رأس المال إلى المجتمعات التي تستند أساسًا إلى منطق المعاملة بالمثل، وبالتالي من المرجح أن تتحمل أعباء إعادة الإنتاج الاجتماعي للقوى العاملة كجزء من ممارساتها الثقافية. وربما يكون هذا هو المدخرات الحقيقية التي يجنيها رأس المال عند البحث عن "العمالة الرخيصة"[389].

لقد بدأنا في هذا الفصل تحديد وتحليل أهم سمات تحول العمل الجنوبي خلال عصر العولمة النيوليبرالية وتحليلها. إحدى النتائج هي أنه لا توجد أدنى علامة على تصفية أسواق العمل، الأمر الذي من شأنه أن يسمح للأطروحة الهامشية - القائلة بأن الأجور تحددها الإنتاجية - أن تفي حتى بمعاييرها الخاصة. تتأثر الأجور المدفوعة للعمال في الجنوب بعوامل ليس لها تأثير أو صلة بإنتاجية هؤلاء العمال أثناء العمل، والعوامل الناشئة عن الظروف في سوق العمل

[383] - الكذب والاند، "من nidl إلى العولمة ،" 22. تحتوي هذه الورقة على العديد من الرؤى، على سبيل المثال: "أكثر عمليات التغيير المحلية خصوصية التي لاحظناها، هي أن المجموعة التي كانت تتمتع بالحماية الأكبر سابقًا، وهي النساء الشابات، كانت رائدة في عملية تحول المجتمع المحلي "(23.(

[384] - ibid., 19.

[385] - richard anker, 1997, ‘Theories of occupational Segregation by Sex: an overview,” International Labor Review, ilo, Geneva, 136/3: 315–39.

[386] - zafiris Tzannatos, 1999, “women and labor Market Changes in the Global economy: Growth helps, inequalities hurt and Public Policy Matters,” World development 27/3: 551–69.

[387] - ماري أليس ووتر، 1992، "الهجوم الأيديولوجي الرأسمالي ضد النساء اليوم"، في مستحضرات التجميل والأزياء واستغلال النساء، محرر. جوزيف هانسن وإيفلين ريد وماري أليس (نيويورك: مطبعة باثفايندر)، 11.

[388] - ibid.

[389] - rakhi Sehgal, 2005, “Social reproduction of Third world labor in the era of Globalization,” Economic and Political Weekly, May 28–June 4, 2005, 2286–94.

والهياكل والعلاقات الاجتماعية الأكثر عمومية التي تؤثر على إعادة إنتاج العمالة- القوة، بما في ذلك الضغط على الحركة الدولية الحرة للعمالة وظهور فائض نسبي كبير من السكان في جنوب الكرة الأرضية. هذا يقرع فجوة كبيرة في الصرح المترنح للاقتصاد السائد. في الفصل التالي، الذي يستعرض مسار أجور الجنوب في العصر النيوليبرالي، سنواصل عملية هدم النظريات السائدة وبناء أخرى جديدة.

## 5

## اتجاهات الأجور العالمية في العصر النيوليبرالي

بالنظر إلى دورها المركزي في دفع وتشكيل عولمة الإنتاج، تتطلب الفروق الدولية الواسعة في الأجور بين الدول المتقدمة والنامية اهتمامًا خاصًا. إن رخص قوة العمل في الدول المضطهدة ليس هو العامل الوحيد الذي يدفع إلى الاستعانة بمصادر خارجية للإنتاج. تشمل العوامل الأخرى الاختلافات الجوهرية في التكاليف غير المتعلقة بالأجور بين البلدان المختلفة، على سبيل المثال، موارد الأرض والطاقة - لكن هذا يعني فقط أن الرأسماليين يستغلون كلاً من العمل والطبيعة. أكثر من أي نوع آخر من البيانات، يجب التعامل مع البيانات المتعلقة بالأجور بحذر شديد: غالبًا ما تغطي بيانات المسح التي تستند إليها القطاع الرسمي فقط؛ الحكومات وأرباب العمل لديهم أسباب عديدة والعديد من الفرص لتطريز الحقائق؛ وهناك مشاكل ضخمة تتعلق بتغطية البيانات وقابليتها للمقارنة.

ربما تكون أكبر مشكلة على الإطلاق في تحديد حجم ومسار الفروق العالمية في الأجور هي أن الأجور المدفوعة بالعملات الوطنية يجب تحويلها إلى عملة مشتركة إذا أريد مقارنتها. يؤدي استخدام أسعار الصرف في السوق لمثل هذه المقارنات إلى حدوث تشويه كبير، حيث أن وحدة العملة الوطنية في بلد فقير ستشتري في الداخل أكثر مما تشتريه إذا تم تحويلها إلى دولارات وإنفاقها في الولايات المتحدة أو أي بلد متقدم آخر. على العكس من ذلك، كما يعرف الزوار من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، فإن الدولارات واليورو والجنيهات والين تتمتع بقوة شرائية أكبر عند تحويلها إلى العملة الوطنية لدولة فقيرة وإنفاقها هناك. على سبيل المثال، التشويه المتأصل في سعر الصرف في السوق بين العملة الوطنية البنغلاديشية، التاكا، والدولار الأمريكي، يعني أنه في عام 2013 تم تحويل 0.32 دولار فقط إلى تاكاس في دكا، ما يشتريه الدولار بأكمله في نيويورك، وفقًا للبيانات المقدمة بواسطة قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي التابعة لصندوق النقد الدولي. كلما كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول أصغر، كلما زاد الانحراف في عملتها عن تعادل القوة الشرائية مع الدولار.

هذا التشويه مهم إذا كنا نرغب في مقارنة القوة الشرائية الحقيقية للأجور في بلدان مختلفة، ولكن لا توجد نتيجة للشركات عبر الوطنية التي تتطلع إلى مواقع محتملة في البلدان ذات الأجور المنخفضة، لأنه، كما يقول مكتب إحصاءات العمل، يتم تحويل الأجور إلى الدولارات الأمريكية بأسعار صرف العملات السائدة في السوق التجاري ... هي تدابير مناسبة لمقارنة مستويات تكاليف العمالة لدى صاحب العمل."[390]. كقاعدة عامة، كلما اتسعت فجوة التنمية بين بلد معين والولايات المتحدة (التي يستخدم دولارها كعملة مرجعية) زاد التشوه. والنتيجة هي أنه عند إجراء تعديلات لتعادل القوة الشرائية (PPP) للسماح بمقارنة الأجور الحقيقية، فإن اختلاف الأجور بين الشمال والجنوب، حسب البلد، يتم تخفيضه إلى حوالي نصف ما يتم الإبلاغ عنه بواسطة أسعار الصرف في السوق. نظرًا لأنه ليس لدينا خيار سوى عرض العالم بمساعدة الإحصائيات المعدلة حسب تعادل القوة الشرائية، فمن المهم أن نكون على دراية بأوجه القصور فيها.

يستقصي القسمان الأولان من هذا الفصل هذه القضايا المهمة بمزيد من التفصيل، ويقيمان بشكل نقدي موثوقية واستقامة الإحصائيات المتعلقة بفوارق الأجور العالمية، على الطريق الذي يكشف الكثير عن الظروف التي يواجهها العمال في الدول ذات الأجور المنخفضة. يحلل القسم الثالث سمة بارزة في الأهمية لعصر الليبرالية الجديدة: على جانبي الانقسام بين الشمال والجنوب، كان نصيب العمال من الدخل القومي يتناقص باطراد طوال العصر النيوليبرالي. لقد تسارع هذا التراجع منذ مطلع الألفية، وهو يتراجع بشكل أسرع في الدول الناشئة عنه في الدول الغنية، الى مستوى أقل بكثير. يتناول القسم الرابع قضية أخرى ذات أهمية أساسية، وهي أن البيانات المتعلقة بمتوسط الأجور تتجاهل حقيقة أن عدم المساواة في الأجور يتزايد بسرعة في معظم البلدان الغنية بل وأسرع في معظم البلدان الفقيرة، مما يحجب حقيقة ركود وهبوط الأجور التي يتلقاها كثير من متوسطي العمال ذوي الأجور المنخفضة. كل ما سبق يرسي الأساس لتقييم اتجاهات الأجور العالمية في العصر النيوليبرالي، موضوع القسم الأول. ويتبع ذلك تحقيق في ما يحدث للأجور في أوقات الأزمات، وهو ما يحدث بانتظام في الدول ذات الأجور المنخفضة خلال الحقبة النيوليبرالية، والنتيجة المركزية - وهي أن

---

[390] - BlS, n.d., Technical Notes, http://www.bls.gov/fls/archived_FTP/ichcctn.txt..

الأجور الراكدة أو المتزايدة بشكل ضعيف خلال فترات النمو تتحول عادةً إلى انخفاض شديد في الأجور عندما يتقلص الاقتصاد - يكون هذا وثيق الصلة بشكل خاص بالعالم المعاصر، حيث من المقرر أن تصبح أوقات الأزمات متكررة بشكل متزايد في الدول الإمبريالية وكذلك الدول ذات الأجور المنخفضة. يتناول القسم الأخير ما يعنيه كل هذا بالنسبة لـ "فرضية التقارب"، وهي الإجماع السائد على أن الانقسام بين الشمال والجنوب آخذ في التآكل وأن الأجور ومستويات المعيشة في الدول النامية تتقارب مع تلك الموجودة في الشمال.

## جودة البيانات الرديئة عن الأجور العالمية

تم جمع البيانات العالمية عن الأجور منذ عام 1924 من خلال "استقصاء أكتوبر" لمنظمة العمل الدولية، وهو استبيان سنوي يطلب معلومات مفصلة من الحكومات الوطنية حول معدلات الأجور السائدة لمختلف المهن في بلدانهم. ازدادت التغطية من 18 مرة في 15 دولة في أول مسح أجرته في عام 1924 إلى 161 مهنة في 171 دولة في عام 2008. ومع ذلك، فإن استقصاء أكتوبر مشهور بالبيانات المفقودة وبسبب رداءة البيانات وعدم تناسقها وعدم توافقها التي تتلقاها، لا سيما من البلدان النامية: كما تلاحظ منظمة العمل الدولية، "في البلدان النامية ... غالبًا ما تكون إحصاءات الأجور نادرة. وذلك لأن إحصاءات الأجور ليست فقط من بين الإحصاءات الأكثر تعقيدًا ولكنها تتطلب أيضًا موارد كبيرة وبنية تحتية لجمعها .[391] " تزداد المشكلة سوءًا: فقد أعادت 71 دولة بيانات عن الأجور لمهنة "واحدة على الأقل" في عام 1985، و 43 دولة فعلت ذلك في عام 2002، وفي عام 2008 قدمت 26 دولة فقط أي بيانات استجابة لطلب منظمة العمل الدولية[392]. تحذير Sturgeon et al، المتعلق بالبحث في القيمة المضافة، ينطبق بشكل متساوٍ على الأجور: "الموارد المخصصة لجمع البيانات والإرادة السياسية اللازمة لإثقال المستجيبين من القطاع الخاص الذين يعانون من السور آخذ في الانخفاض في العديد من البلدان"[393].

يتمثل أحد القيود المهمة الأخرى في أن البيانات التي تقدمها الحكومة الوطنية إلى منظمة العمل الدولية "غالبًا ما تستند إلى مجموعة فرعية ضيقة من الموظفين بأجر في الاقتصاد الرسمي أو في المناطق الحضرية"[394]. كما أشار نعمان ماجد، "إحصاءات معدلات الأجور بشكل عام، ومن المفهوم تمامًا، تغطي الأجزاء المنظمة من الاقتصادات. لذلك في الاقتصادات النامية تميل إلى استبعاد القطاعات غير المنظمة من القوى العاملة حيث يوجد الجزء الأكبر من العمال الفقراء.[395]" بالإضافة إلى ندرة هذه الإحصاءات وتحيزها في الاختيار، تفيد منظمة العمل الدولية أن "الغالبية العظمى من إحصاءات الاستقصاء غير قابلة للمقارنة" - تستخدم البلدان تعريفات مختلفة لنفس المهنة؛ قد تتضمن الأجور أو لا تتضمن مزايا غير متعلقة بالأجور مثل اشتراكات صاحب العمل في التأمين الوطني؛ قد يتم الإبلاغ عن الأجور قبل الضرائب أو بعدها وفي الساعة أو اليوم أو الأسبوع أو الشهر. وكل ذلك، بالطبع، بالعملات الوطنية التي تتقلب قوتها الشرائية الحقيقية وفقًا للتضخم المحلي، حول نقطة لا تؤسس بأي حال من الأحوال تعادل القوة الشرائية بين العملات المختلفة. والنتيجة، كما تقول منظمة العمل الدولية، هي أن "البيانات الواردة من تحقيق أكتوبر نادراً ما تُستخدم"[396].

بفضل جهود ريتشارد فريمان وريمكو أوستندورب، اللذان ابتكرتا نسخة منسقة من إحصائيات أكتوبر إنكويرلي الأولية، والمحللين والاقتصاديين الآخرين العاملين في منظمة العمل الدولية والوكالات الدولية، صورة ديناميكية للتفاوتات في الأجور العالمية و بدأت الاتجاهات في الظهور[397]. تقرير الأجور العالمي الصادر عن منظمة العمل الدولية، الذي نُشر لأول مرة في نوفمبر / تشرين الثاني 2008 مع ظهور طبعات جديدة كل عامين، يمثل خطوة كبيرة إلى الأمام في إنتاج معلومات مفيدة حول مستويات واتجاهات الأجور حول العالم. يدعي تقرير الأجور العالمي 2012-

---

[391] - ilo, october Inquiry, 2008, 9.

[392] - remco h. oostendorp, The occupational Wages around the World (oWW) database: Update for 1983–2008, Background Paper for World development Report 2013, 3.

[393] - Timothy J. Sturgeon, Peter Bøegh nielsen, Greg linden, Gary Gereffi and Clair Brown, 2013, "direct Measurement of Global Value Chains: Collecting Productand Firm-level Statistics on Value added and Business Function outsourcing and offshoring," 289–319, in The Fragmentation of Global Production and Trade in Value-Added—developing New Measures of Cross border Trade, aaditya Mattoo, zhi wang, and Shang-Jin wei (eds.) (washington: world Bank), https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/15809, 291.

[394] - ilo, Global Wage Report 2012–13, 36.

[395] - nomaan Majid, 2004, What Is the Effect of Trade openness on Wages?, employment Strategy Papers 2004/18. employment analysis unit, employment Strategy department (Geneva: ilo), 9–10.

[396] - ilo, Global Wage Report 2008, 11.

[397] - The occupational wages around the world database is downloadable at http://www.nber.org/oww/.

13 أنه يعتمد على "معلومات لـ 94.3 بالمائة من موظفي العالم الذين يمثلون معًا حوالي 97.7 بالمائة من فاتورة الأجور في العالم"[398]. نظرًا لأوجه القصور الرئيسية في إحصاءات الأجور المذكورة أعلاه، فإن هذا الادعاء مفتوح للتساؤل: "المعلومات الخاصة بـ 94.3 في المائة من موظفي العالم" ليست هي نفسها المعلومات المتعلقة بهم - استخدم محللو منظمة العمل الدولية كثيرًا من الاستقراء والاستيفاء لإنشاء الانطباع بالتغطية الشاملة. ما مدى دقتها هو سؤال آخر، حيث إن كل العيوب والتحيزات التي نوقشت في هذا الفصل قد أفسدتها.

## شراء مطبات الطاقة التماثلية

يتطلب إنتاج مؤشرات تحويل تعادل القوة الشرائية المستخدمة لتحويل العملات الوطنية إلى دولارات تعادل القوة الشرائية جمع كميات هائلة من البيانات الأولية والأساليب الإحصائية ذات التعقيد الكبير، والتي يتحمل برنامج المقارنات الدولية التابع للجنة الإحصائية للأمم المتحدة المسؤولية عنها[399]. كما يوضح الدليل المنهجي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بشأن تعادلات القوة الشرائية، فإن هذا يعني إنشاء سلال مختلفة من السلع لكل بلد، مما يعكس "الاختلافات في الأذواق، والتجمعات، والمناخات، وهياكل الأسعار، وتوافر المنتج والدخل. المستويات، "بحيث يجب أن توفر كل سلة من الدول" إرضاءًا أو منفعة مكافئة[400] ، وهي مهمة بطولية عندما تكون البلدان المراد مقارنتها غير متشابهة مثل النرويج ورواندا. كما يقدم برنامج المقارنات الدولية تقديرات وتعديلات للاختلافات في الأسعار بين المناطق الحضرية والريفية، والتغيرات الموسمية في الأسعار والإعانات الحكومية للسلع الأساسية، على الرغم من أن آخرها أقل انتشارًا في الوقت الحاضر، حيث تم الاستياء من جانب صندوق النقد الدولي والعالم باعتباره "تشويهًا للسوق". بنك. يمكن رؤية لمحة عن مدى تعقيد هذه المهمة في تقرير بنك التنمية الآسيوي عن مساهمته في القياس العالمي لعام 2005: "غالبًا ما يتطلب التحديد الدقيق لخصائص تحديد الأسعار للمنتجات معرفة متخصصة خاصة بالمنتجات في كل مجال معين. على سبيل المثال، كانت هناك حاجة إلى معرفة عمليات الطحن والأنواع المختلفة للمخرجات المنتجة في مجال الحبوب "[401].

وبغض النظر عن الأخطاء والتشوهات التي تنشأ عن جمع البيانات غير الكامل أو غير الدقيق (ناهيك عن التلاعب بهذه البيانات من قبل الحكومات الوطنية في محاولة لإخفاء انتشار الأجور المنخفضة بشكل غير قانوني أو التلاعب بالبيانات الحساسة سياسياً حول معدل التضخم ومستويات الفقر، إلخ)، هناك ثلاث عيوب تواجه إنتاج مؤشرات تعادل القوة الشرائية. هذه هي المقارنة المعيارية المتفرقة. تحيز الاستبدال - الانحراف عن السلة القياسية الناجم عن تغيير سلوك المستهلك؛ وأسطورة "السلة المتوسطة" - الانحراف بين البضائع التي يستهلكها المواطن العادي الأسطوري وما يستهلكه العمال والمزارعون وصغار المنتجين.

## قياس الأداء بشكل غير منتظم

يقيس برنامج المقارنات الدولية بياناته وفئات منتجاته ومنهجياته كل خمس إلى عشر سنوات (آخرها في عام 2011، على الرغم من عدم نشر النتائج حتى عام 2013؛ كانت سنوات القياس السابقة في عامي 2005 و 1996). يتم الحصول على بيانات السنوات الفاصلة عن طريق الاستقراء، باستخدام معدلات التضخم المحلية المبلغ عنها والتغيرات في أسعار الصرف في السوق. تسببت المقارنة المعيارية لعام 2005، التي نفذ فيها برنامج المقارنات الدولية العديد من التحسينات المنهجية، في حدوث تغييرات كبيرة بشكل مذهل في تقديرات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (المعدل حسب تعادل القوة الشرائية)، مما يوضح مدى وسرعة خروج توقعات برنامج المقارنات الدولية عن الواقع. بالنسبة لدول آسيا والمحيط الهادئ، كان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام 2005 أقل بنسبة 30 في المائة من القيمة المعيارية السابقة، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الصين بنسبة 39 في المائة وأقل بنسبة

---

[398] - ilo, Global Wage Report 2012–13, 69.

[399] - تأسس برنامج المقارنات الدولية (iCP) في عام 1968، وتم بناؤه على العمل السابق لسيمون كوزنتس وإيرفينغ كرافيس في جامعة بنسلفانيا وعلى يد ريتشارد ستون من جامعة كامبريدج. تُعرف قاعدة بيانات iCP الواسعة للأسعار، والتي تغطي كل بلد تقريبًا على وجه الأرض وكل عام منذ عام 1950، باسم جداول Penn world. لمزيد من المعلومات حول تاريخ iCP، والوصول إلى جداول Penn world، راجع https://pwt.sas.upenn.edu/icp.html.

[400] - oeCd, 2006, Eurostat-oECd Methodological Manual on Purchasing Power Parities (luxembourg: Publications office of the european union), 431.

[401] - asian development Bank, 2007, Purchasing Power Parities and Real Expenditures (Manila: asian development Bank), 63.

38 في المائة في الهند عن التقديرات السابقة، في حين أن البلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية شهدت تقلبات كبيرة في كلا الاتجاهين[402]. أدت التنقيحات النزولية الحادة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الهندي والصيني إلى جعل العالم يبدو أكثر تفاوتًا من ذي قبل، وتسببت في ارتفاع تقديرات عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر الذي حدده البنك الدولي إلى 400 مليون شخص. نتج عن القياس المعياري لعام 2011 تنقيحات بنفس الحجم - ولكن في الاتجاه المعاكس، وبضربة واحدة خفضت تقديرات عدد الأشخاص الذين يعانون من فقر مدقع من 1.2 مليار إلى أقل من 600 مليون شخص. لقد أضرت هذه التقلبات الجامحة بمصداقية التقديرات التي تم الترويج لها على نطاق واسع لأولئك الذين يعيشون في مستويات الفقر العالمية، أو، كما قال جارجي غوش، مدير سياسة التنمية لمؤسسة بيل وميليندا جيتس عن مراجعات عام 2011، "ما أبرزه هذا حقًا لي هو الشعور بالدقة الزائفة الذي نعمل به في التنمية "[403].

## استبدال التحيز

يحدث تحيز الاستبدال عندما يزيد المستهلكون من استهلاك السلع التي أصبحت أرخص نسبيًا، مما يؤدي إلى تغيير الأوزان النسبية لهذه السلع في السلة الفعلية، على الرغم من أن أوزانها في السلة القياسية المستخدمة لحساب مؤشرات تحويل تعادل القوة الشرائية تظل دون تغيير حتى يأتي تمرين القياس التالي. يُساء تفسير الزيادة الناتجة في الاستهلاك على أنها زيادة في القوة الشرائية، وبالتالي المبالغة في مستوى الدخل في البلد الذي يتم تحويل عملته. يمكن أن يصبح هذا مشكلة كبيرة لأنه يتم جمع البيانات بشكل دوري فقط ويمكن أن يتراكم التحيز من عام إلى آخر.

يدرك برنامج المقارنات الدولية تمامًا هذا: "استقراء قيمة سنة معيارية واحدة إلى سنة مرجعية أخرى ... سيفشل في التقاط أي تغييرات ... قد تنجم عن التغيرات في الأسعار النسبية والتفاعل بين العرض والطلب للمنتجات التكميلية والبديلة. هذا تأثير معروف في المقارنات الدولية ويمكن أن يؤدي إلى اختلافات كبيرة خلال فترة زمنية قصيرة "[404]. على الرغم من هذه التحذيرات، يتم تجاهل وجود هذا التحيز بشكل روتيني من قبل الصحفيين وعلماء الاجتماع الذين يعلقون على عدم المساواة العالمية. ومع ذلك، كما يوضح البحث الذي أجراه روبرت آكلاند وستيف دويريك وبينوا فراينز، فإن تحيز الإحلال يؤثر بشكل كبير على حسابات عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر. لقد أفادوا، بتصحيح هذا التحيز، أن تقديرات عدد الأشخاص في العالم الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم تزداد بنسبة 29 في المائة، ويزيد عدد الذين يعيشون في فقر مدقع (أقل من دولار واحد في اليوم) بنسبة مذهلة تبلغ 44 في المائة، مع أكبر قفزة في شرق وجنوب آسيا، النتائج التي تشير إلى "وجود مجموعة كبيرة من السكان في شرق وجنوب آسيا أعلى بقليل من خط الفقر الذي يبلغ 1 دولار في اليوم"[405].

ينشأ تشوه مرتبط ولكن مميز من الافتراض المبسط لما يسميه الاقتصاديون "التماثل" - الافتراض بأن زيادة أو نقصان x في المائة في الدخل سيؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض متساوٍ في استهلاك سلعة معينة. في قاموس الاقتصاديين، هذا يعني أن "مرونة الدخل للطلب" تساوي 1، وبالتالي تخدم الأوزان النسبية للعناصر في سلة الاستهلاك مسبقًا عندما يرتفع الدخل أو ينخفض. أظهر نيكولاس أولتون أن هذا الإجراء يقلل بشكل كبير من الفجوة الحقيقية في مستويات المعيشة بين البلدان الغنية والفقيرة، مستشهداً بمثال أفقر دولة في العالم، جمهورية الكونغو الديمقراطية. يشير مؤشر تعادل القوة الشرائية للبنك الدولي، والذي يتضمن افتراض التماثل، إلى أن المتوسط الحقيقي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة أعلى بـ 236 مرة مما هو عليه في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ويظهر تخفيف هذا الافتراض أن هذا يقلل من قيمة فجوة الدخل الحقيقية بنسبة تصل إلى 35٪ (اعتمادًا على النموذج المستخدم لتصحيح ذلك)[406].

---

[402] - للحصول على التصحيحات بالتفصيل، انظر iCP، 2008، تعادل القوة الشرائية العالمية والنفقات الحقيقية: 2005 برنامج المقارنة الدولية، التطبيق. جي (مراجعة) (واشنطن العاصمة: البنك الدولي)، http://siteresources.worldbank.org/iCPinT/resources/appendixGrevized.pdf.

[403] - Quoted in Shawn donnan, “world Bank eyes Biggest Global Poverty line increase in decades,” Financial Times, May 9, 2014.

[404] - iCP. Global Purchasing Power Parities, 3.

[405] - robert ackland, Steve dowrick and Benoit Freyens, 2007, http://adsri.anu.edu.au/pubs/ackland/GlobalPoverty_14aug2007.pdf, 14.

[406] - Tables a2 and a4 in nicholas oulton, 2012, The Wealth and Poverty of Nations: True PPPs for 141 Countries, rev. ed., Centre for economic Performance, CeP discussion Paper 1080, http://cep.lse.ac.uk/pubs/download/dp1080.pdf.

## أسطورة السلة القياسية

ينشأ تشويه أكثر خطورة من التناقض بين المحتويات الفعلية لسلة السلع الضئيلة التي يستهلكها العمال ذوو الأجور المنخفضة وتلك الموجودة في سلة الاستهلاك القياسية للمواطن العادي الأسطوري المستخدم لحساب مؤشر تعادل القوة الشرائية. للتوضيح، تفيد تقارير برنامج المقارنات الدولية أنه "تحت عنوان لحوم البقر في قائمة السلع والخدمات التي تم جمعها في إفريقيا، يتم جمع الأسعار لرقائق السمك من بين المنتجات الأخرى[407]." وبصورة أعم، كما يلاحظ برنامج المقارنات الدولية، فإن الفقراء "ينفقون حصة أكبر بكثير من ميزانياتهم على الغذاء، ولا ينفقون سوى القليل جدًا على الإسكان ولا شيء على الإطلاق على السفر الجوي أو على الخدمات المالية"[408]. التوسع في هذا، يوضح برنامج المقارنات الدولية ذلك :

في حالة عدم وجود تعادلات القوة الشرائية الخاصة بالفقر، فإن الممارسة الشائعة هي استخدام تعادلات القوة الشرائية من أجل الاستهلاك الكلي. هذا له حدودان. أولاً، تستند تعادلات القوة الشرائية إلى أسعار عناصر الاستهلاك لجميع البلدان في المقارنة. وبالتالي، فإن تقديرات تعادل القوة الشرائية للبلدان النامية تتأثر بشكل مفرط بسلالات الاستهلاك وعادات الإنفاق لنظرائها من البلدان المتقدمة. ثانيًا، تُشتق تعادلات القوة الشرائية باستخدام أوزان الإنفاق المتوسط الوطني. لذلك، فإن السلع المهمة للفقراء والتي تشكل جزءًا كبيرًا من نفقاتهم تحمل وزنًا أقل نسبيًا[409]. 20

إن الجهود المبذولة لإنتاج تعادلات القوة الشرائية الخاصة بالفقر لم تؤتي ثمارها بعد. من المدهش أن تقديرات البنك الدولي لأولئك الذين يعيشون في فقر مدقع تتجاهل تحذير برنامج المقارنات الدولية بأن "تعادلات القوة الشرائية تقدم مقارنات عبر الاقتصادات، وليس عبر الأغنياء والفقراء داخل الاقتصادات"[410] وتواصل حساب معدلات الفقر باستخدام مؤشرات تعادل القوة الشرائية غير المصممة لهذا الغرض. يجدر بنا أن نتذكر في هذه المرحلة حيث تأتي عتبة الفقر المدقع المنخفضة بشكل مهين البالغة 1.25 دولار في اليوم. حدد البنك الدولي عتبة الفقر المدقع في عام 1990 بمبلغ 1.00 دولار في اليوم، وهو ما يبرره في ذلك الوقت ومنذ ذلك الحين على أساس أن هذا المستوى قريب من متوسط خطوط الفقر الوطنية التي حددتها الحكومات في أفقر البلدان. لا تعني الزيادة اللاحقة إلى 1.25 دولار في اليوم أن البنك الدولي أصبح أكثر رقة قليلاً - فقد تم رفعه ليأخذ في الاعتبار تآكل قيمة الدولار بسبب التضخم في الولايات المتحدة: 1.25 دولار في عام 2005 يساوي 1.00 دولار أمريكي. يوم من عام 1996[411]. يجب أن نتذكر أيضًا أن مبلغ 1.25 دولار هذا قد تم تعديله لمراعاة تعادل القوة الشرائية - وبعبارة أخرى، فإن إنفاق الأشخاص الذين يعانون من فقر مدقع، بأسعار الصرف في السوق، يكون عادة 50 سنتًا في اليوم أو أقل[412]. يوضح مارتن رافاليون، كبير الاقتصاديين بالبنك الدولي الذي اقترح خط الفقر العالمي بدولار واحد في اليوم في عام 1990، أن "خط" دولار واحد في اليوم "الأصلي كان خطًا نموذجيًا بين البلدان منخفضة الدخل في البيانات المتاحة في ذلك الوقت من WDR [تقرير التنمية في العالم] لعام 1990. ومن المسلم به أن هذا خط مقتصد؛ فالبلدان الأغنى بطبيعة الحال لديها خطوط فقر وطنية أعلى.[413] " بعبارة

---

[407] - iCP, n.d., Poverty PPPs, http://web.worldbank.org/wBSiTe/exTernal/daTaSTaTiSTiCS/T/0,,contentMdK:22412218~pagePK:60002244~piPK:62002388~theSitePK:270065,00.html.

[408] - iCP, 2014, Purchasing Power Parities and Real Expenditures of World Economies—Summary of Results and Findings of the 2011 International Comparison Program (washington: international Bank for reconstruction and development/The world Bank), 24.

[409] - ICP News 3/1, February 2006, http://siteresources.worldbank.org/iCPinT/resources/iCPe-newsletter_Feb2006.pdf.

[410] - iCP, Purchasing Power Parities and Real Expenditures of World Economies, 24.

[411] - ذكرت صحيفة فايننشيال تايمز في عام 2014 أنه "لتعكس الحقائق المتغيرة في تكلفة المعيشة لفقراء العالم"، يفكر البنك الدولي في رفع خط الفقر الدولي من 1.25 دولار إلى 1.75 دولار في اليوم. لن يؤدي مثل هذا التغيير، من حيث المبدأ، إلى أي تغيير في مستوى الفقر الحقيقي أو الأرقام المحصورة تحته، بل سيسجل ببساطة حقيقة أن دولارًا واحدًا في عام 1990 يساوي في القيمة 1.75 دولارًا في عام 2014. شون دونان، 2014، "البنك الدولي يتطلع إلى أكبر زيادة في خط الفقر العالمي منذ عقود"، فيFinancial Times ، 9أيار (مايو) 2014.

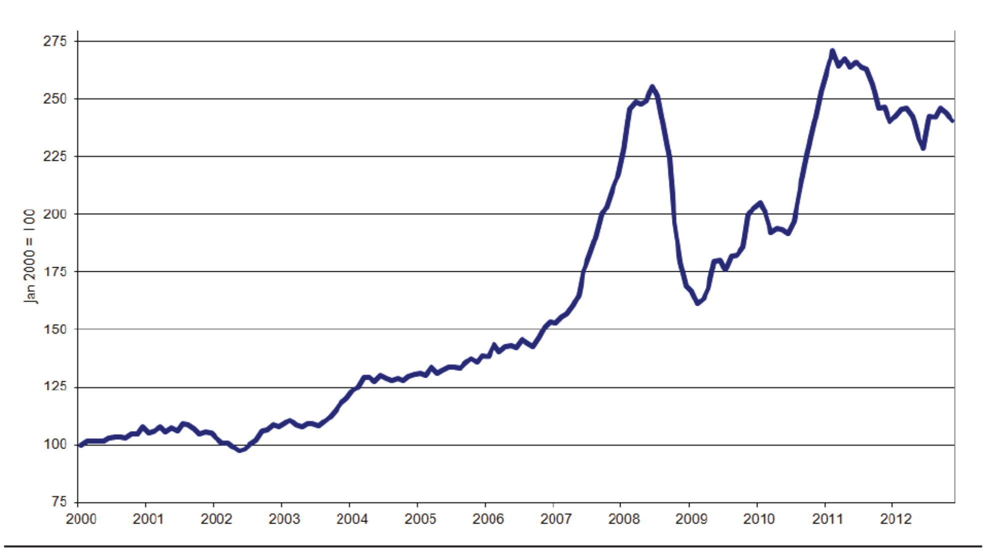
[412] - See Mukul devichand, 2007, When a dollar a day means 25 cents, BBC radio 4, Sunday, 2 december 2007, http://news.bbc.co.uk/1/hi/business/7122356.stm.

[413] - Martin ravallion، 2010، مقياس الفقر للبنك الدولي بقيمة 1.25 دولار في اليوم - لمواجهة الانتقادات الأخيرة، http://econ.worldbank.org/wBSiCTe/exTernal/exTdeC/exTreSearCh/0،،contentMdK:22510787~pagePK:641.
سأل صحفي في بي بي سي Ravallion "ما إذا كان يعتقد أن مستوى الفقر هذا منخفض للغاية. أوضح أنه ... وفقًا لبياناته، حتى عند السعر المقتصد البالغ 25 سنتًا للدولار في الهند، يمكن للفقراء جدًا أن يأكلوا 2100 سعرة حرارية لهذه الكمية، مع روبيتين لتجنيبهما المواد غير الغذائية.

أخرى، تبنى البنك الدولي خطوط الفقر الوطنية التي حددتها النخب الفاسدة والاستبدادية في البلدان الفقيرة وتحولت إلى خط فقر دولي، لاستخدامها في البلدان الفقيرة ولكن ليس في البلدان الغنية، وهو إجراء برره رافاليون، على أساس أنه، في استمرار، "لا يمكن للمرء أن يجادل في أن الناس في العالم الذين يعانون من الفقر وفقًا لمعايير أفقر البلدان ليسوا فقراء في الواقع. وهذا يعطي خط الفقر العالمي مكانة بارزة في التركيز على أفقر العالم من الخط الأعلى لن يكون! من الصعب تخيل حجة أكثر خداعًا. لماذا لم يبذل البنك الدولي جهدًا لتحديد تكوين سلة الحد الأدنى من السلع اللازمة لتزويد الناس بنظام غذائي مغذي، والمأوى، والوصول إلى الصحة والتعليم، وحسابها القيمة النقدية، وتحويل هذا إلى خط الفقر الدولي[414]؟ يمكننا تخمين الإجابة.

يتمثل الاختلاف الأكبر بين السلة القياسية وسلة العمال في المبلغ الذي يتم إنفاقه على الطعام، والذي يستهلك قدرًا أكبر بكثير من دخل العمال مما يستهلكه النخبة. تشير الزيادات الحادة للغاية في أسعار الغذاء والوقود التي بدأت في عام 2002 (انظر الشكل 5.1) إلى أن مؤشرات تعادل القوة الشرائية الحالية تبالغ بشكل كبير في القوة الشرائية الحقيقية التي يمارسها العمال ذوو الأجور المنخفضة في كل من البلدان الغنية والفقيرة. تشير تقارير منظمة العمل الدولية إلى أنه "في الاقتصادات المتقدمة (الدنمارك وهولندا وسويسرا)، يكون الإنفاق على الغذاء أقل من 20 في المائة من إجمالي الإنفاق، ولكن ... أكثر من 60 في المائة في العديد من البلدان النامية ... وكل هذه متوسطات وطنية التي تحجب عدم المساواة بين الدول[415] "

**الشكل I.5: ارتفاع أسعار المواد الغذائية، 2000-2012 (الرقم القياسي لأسعار الغذاء: الأسعار الدولية للسلع الغذائية الرئيسية)**




Source: http://www.fao.org/fileadmin/templates/worldfood/Reports_and_docs/Food_price_indices_data.xls.

## شدود قوة الشراء والانقسام بين الشمال والجنوب

لكنه قبل أن الخط كان مقتصدًا جدًا. "عليك فقط أن تدرك أن الكثير من الناس فقراء جدًا في العالم". Mukul devichand، 2007، عندما يعني الدولار في اليوم 25 سنتًا، راديو BBC 4، الأحد 2 ديسمبر 2007، http: // news.bbc.co.uk/1/hi/business/7122356.stm.
وردًا على الانتقادات، أفاد ravallion في عام 2008 أن "هناك جهدًا جاريًا في البنك لتقدير" تعادلات القوة الشرائية للفقراء "، من خلال إعادة تقييم أسعار iCP لعام 2005 لتتماشى بشكل وثيق مع أنماط استهلاك الفقراء". مارتن رافاليون، 2008، كيف لا تعدّ الفقراء؟ رد على Reddy and Pogge، http://siteresources.worldbank.org/inTPoVreS/resources/477227-1208265125344/hownot_toCount_thePoor_reply_toreddy_Pogge.pdf. هذا نقاش رائع وكشف - بالنسبة لنقد ريدي وبوج الأصلي، راجع سانجاي ريدي وتوماس بوج، 2005، كيف لا نعد الفقراء (الإصدار 6.2)، http: //www.columbia. edu / ~ sr793 / count.pdf؛ للاطلاع على رد Pogge على رد ravallion، راجع Thomas Pogge، 2008، كم عدد الفقراء الذين يجب أن يكون هناك؟ رد تعقيبي على Ravallion، http://www.columbia.edu/~sr793/rejoinderToravallion7.pdf

[414] - هناك إجراء آخر مشكوك فيه للغاية يستخدمه البنك الدولي لتصحيح أرقام الفقر وهو ممارسته المتمثلة في ربط قيمة نقدية افتراضية للمساكن "المستهلكة"، على سبيل المثال، من قبل سكان الأحياء الفقيرة الذين يعيشون في أكواخ على أرض مستقطنة، والتي يتم احتسابها بعد ذلك ضمن دخلهم، رفع بعضها فوق عتبة الفقر المدقع البالغة 1.25 دولار في اليوم.

[415] - ilo, october Inquiry, 17.

كما رأينا، عندما يتم تحويل الدولار، أو الجنيه، أو الين، أو اليورو، أو الكرونا السويدية، أو الفرنك السويسري - باختصار، وحدة من العملة الصعبة - إلى العملة الوطنية لأي دولة جنوبية تقريبًا، ستشتري سلعًا وخدمات في ذلك البلد أكثر مما تشتريها في الوطن. لتصحيح هذا التشوه، يجب تحويل الأجور المقومة بالعملة المحلية إلى عملة رقمية مشتركة، تستند دائمًا تقريبًا إلى القوة الشرائية المحلية للدولار الأمريكي، تعادل القوة الشرائية بالدولار[416]. التناقض الكبير في القوة الشرائية للعملات الصعبة واللينة ينتهك فرضية تعادل القوة الشرائية (PPP)، التي قدمها غوستاف كاسيل لأول مرة في عشرينيات القرن الماضي[417]، والتي توقعت أن سعر الصرف بين أي عملتين سوف يميل نحو توازن يساوي أسعار السلع والخدمات المتشابهة بين الدول (أو ما هو الشيء نفسه، أنه يساوي القوة الشرائية للعملتين).

عندما بدأ استخدام تدابير حزب الشعب الباكستاني على نطاق واسع، كان رد الفعل الشائع بين الماركسيين والنقاد الراديكاليين للنيوليبرالية هو الشك في الدوافع وراءها وتجاهل عقلانيتها. هذا ليس مفاجئًا للغاية، لأن استخدام أسعار صرف تعادل القوة الشرائية يقلل من التفاوتات الدولية بين الأجور ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (والتي تظل، بالطبع، كبيرة للغاية)، وهناك سبب وجيه للتشكيك في دوافع المؤسسات الدولية المسؤولة عن هذا التحول. المحاولة المهمة الوحيدة من أي مكان في التقليد الماركسي المحدد على نطاق واسع لتنظير شذوذ القوة الشرائية قام بها ألان فريمان، الذي أشار إلى أن "مفهوم تكافؤ القوة الشرائية [قد] قام برحلة سريعة من العمل غير المعترف به لزمرة من المتحمسون لمعيار شبه عالمي؛ متهماً أن "التزاوج بين النفعية السياسية والخبرة التي لا مقابل لها". . . ثبت أنه ترياق قوي للحذر المهني. إحصاءات تعادل القوة الشرائية، باختصار، جعلت العولمة تبدو جيدة. وبشكل أكثر تحديدًا، جعلوا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يبدوان جيدين .." [418] لكن فريمان يبالغ في تقدير قضيته - القوة الشرائية هي تشويه كبير - وإذا أردنا مقارنة معدلات الأجور والفقر بين البلدان - فإن تعادل القوة الشرائية بالدولار ضروري لتصحيحها. وينطبق الشيء نفسه على حجته القائلة بأن استخدام تعادل القوة الشرائية بالدولار لقياس الناتج المحلي الإجمالي غير مناسب، لأنها "معيار استهلاك للسعر، مما يقلل بشكل منهجي من أهمية تكاليف الإنتاج في العالم الثالث[419]. وهي في الواقع متوسط مرجح من مؤشرات تحويل تعادل القوة الشرائية لاستهلاك الأسرة، والاستثمار الحكومي، وتكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص، وهذه هي الطرق الثلاث المختلفة التي تنفق بها الدولة دخلها (يوفر البنك الدولي مجموعتين من مؤشرات تحويل تعادل القوة الشرائية، للناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك الخاص، والأخيرة يتم حسابها فقط من أسعار السلع الاستهلاكية). النقطة المهمة حقًا التي يشير إليها هي أن تكلفة المدخلات الوسيطة المستخدمة في الإنتاج غير مرئية في مؤشر PPP الأوسع، والذي يتعين على الشركات في الدول الفقيرة عمومًا أن تدفع أكثر من نظيراتها في الدول الغنية، وهذا مهم لأن "تحقيق النجاح في مجال الاستهلاك يعتمد في الواقع على النجاح السابق في الإنتاج[420].

يوضح الشكل 5.2 العلاقة بين حجم الشذوذ في القوة الشرائية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كما كان في عام 2015، لـ 171 دولة مرتبة على طول المحور السيني من الأفقر إلى الأغنى. تظهر جميع الدول الإمبريالية شذوذًا في القوة الشرائية يقترب من 1.0 أو يزيد عنه، مما يشير إلى تكافؤ القوة الشرائية الواسع بين عملاتها، في حين أن أسواق العملات تقلل بشكل كبير من قيمة العملات الوطنية للغالبية العظمى من الدول النامية، ومعظمها بنسبة 50٪ أو أكثر.

ينمو الشذوذ في تعادل القوة الشرائية أو يتقلص وفقًا للتغيرات في معدل التضخم في الولايات المتحدة (حيث يؤثر ذلك على القوة الشرائية للدولار)؛ معدل التضخم في الدولة التي يتم تحويل بياناتها إلى دولارات؛ والتغيرات في سعر الصرف الفعلي لهذه العملة مع الدولار. وبالتالي، إذا كان معدل التضخم في بنغلاديش، على سبيل المثال، أعلى بنسبة 10 في المائة منه في الولايات المتحدة، خلال فترة زمنية معينة، وانخفض سعر التاكا بنسبة 10 في المائة، فلن يلاحظ الزائر الأجنبي أي تغيير في قوته الشرائية. لذلك فإن التضخم وارتفاع قيمة العملة لهما تأثير مماثل على القوة الشرائية للزوار، لكن لهما تأثيرات مختلفة للغاية على السكان المحليين - حيث يؤدي التضخم المحلي المرتفع إلى الضغط

---

[416] - ينشأ تشويه واحد لم تتم مناقشته هنا من الممارسة المعيارية المتمثلة في مقارنة الأجور في البلدان ذات الأجور المنخفضة بتلك الموجودة في الولايات المتحدة بدلاً من الدول الإمبريالية ككل. لقد كان الرأسماليون في الولايات المتحدة أكثر نجاحًا بكثير من نظرائهم الأوروبيين في خفض الأجور الحقيقية، التي بالكاد تحرك متوسطها في العقود الثلاثة الماضية.

[417] - "تقييمنا للعملة الأجنبية من حيث عملتنا ... يعتمد بشكل أساسي على القوة الشرائية النسبية للعملتين في بلديهما"، غوستاف كاسيل، 1922، المال والعملات الأجنبية بعد عام 1914 (نيويورك: ماكميلان)، 139.

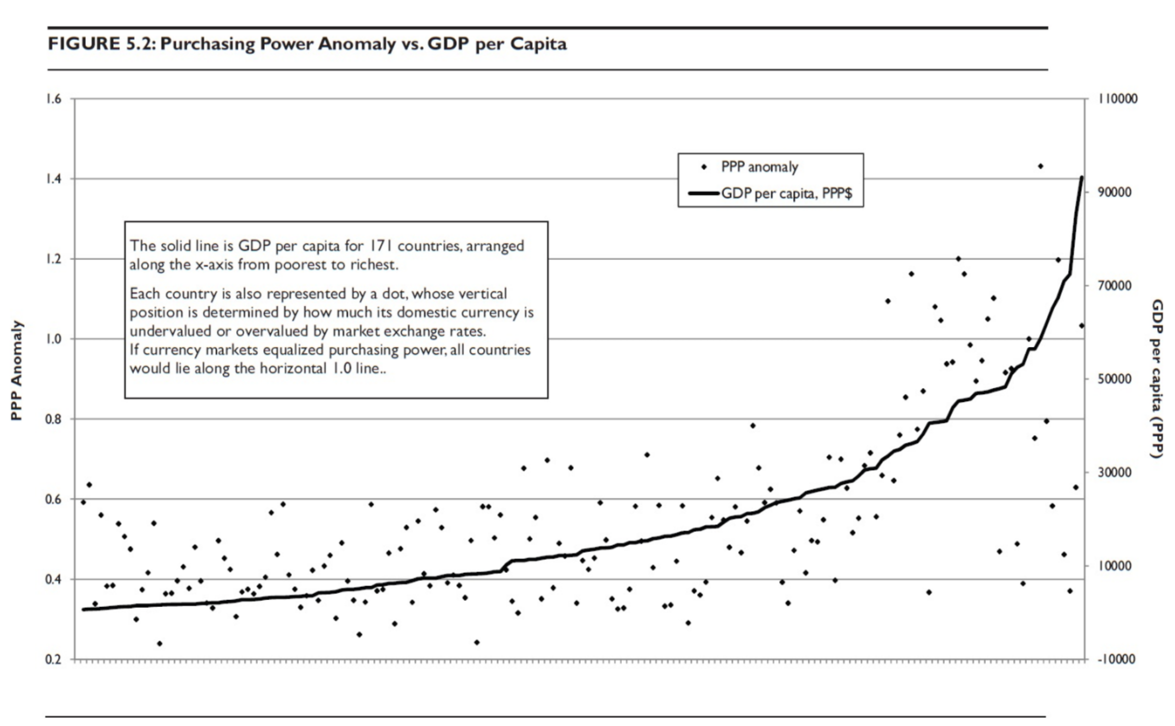
[418] - alan Freeman, 2009, “The Poverty of Statistics and the Statistics of Poverty,” Third World Quarterly 30/8, 1427–48.

[419] - ibid., 1441.

[420] - المرجع نفسه. يتم استخدام المدخلات الوسيطة بحكم التعريف في الإنتاج، وبالتالي لا تحتسب في تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص.

على مستويات الاستهلاك داخل البلد المتضرر، في حين أن ارتفاع قيمة العملة، عن طريق تخفيض السلع المستوردة، يزيد مستويات الاستهلاك.

**الشكل 5.2: شذوذ القوة الشرائية مقابل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي**




ومما زاد من تعقيد الصورة أن حجم الشذوذ في تعادل القوة الشرائية يتأثر بتقلبات الدولار. قد يعكس التغيير في سعر صرف التاكا مع الدولار ارتفاعًا أو هبوطًا في قيمة عملة بنغلاديش مقابل جميع البلدان الأخرى أو ارتفاع أو انخفاض قيمة الدولار مقابل جميع البلدان الأخرى. يمكن التهرب من هذه المشكلة باستخدام سلة مرجحة من العملات الصعبة كأرقام، بدلاً من الدولار، مما يُظهر انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل عملات الاقتصادات الإمبريالية ككل. هناك حجة قوية على ذلك، لكن الحجة ضده لا تزال أقوى: معظم التجارة الدولية تتم بالدولار، ومعظم الديون الخارجية مقومة بالدولار، ومؤشرات تعادل القوة الشرائية المحسوبة مقابل الدولار هي الأكثر استخدامًا.

يوضح الشكل 5.3 كيف تطور شذوذ متوسط القوة الشرائية منذ عام 1980 بالنسبة لـ 152 دولة مصنفة من قبل صندوق النقد الدولي على أنها "نامية" أو "ناشئة"، مرجحة للناتج المحلي الإجمالي[421]. يروي هذا الرسم البياني قصة الحقبة النيوليبرالية. عكس صعوده الحاد بين عامي 1980 و 1986 انهيار العملة والاقتصادات المنهارة التي اجتاحت الجنوب في أعقاب "صدمة فولكر" في أكتوبر 1979[422] ، بينما يُظهر الانخفاض على مدى نصف العقد من عام 1987 إلى عام 1996 آثار التضخم الهائل. التي أصابت العديد من الدول المضطهدة وتسببت في تضييق فروق الأسعار بين أسواقها المحلية والولايات المتحدة - وكذلك انخفاض قيمة الدولار بعد اتفاق بلازا عام 1985، عندما كان الأعضاء الآخرون في مجموعة الخمسة (فرنسا، ألمانيا، المملكة المتحدة، واليابان) لمطالب الولايات المتحدة وساعدت في هندسة انخفاض في قيمة الدولار، وبالتالي استعادة القدرة التنافسية للصناعة الأمريكية وإنقاذ الولايات المتحدة من الركود. بين

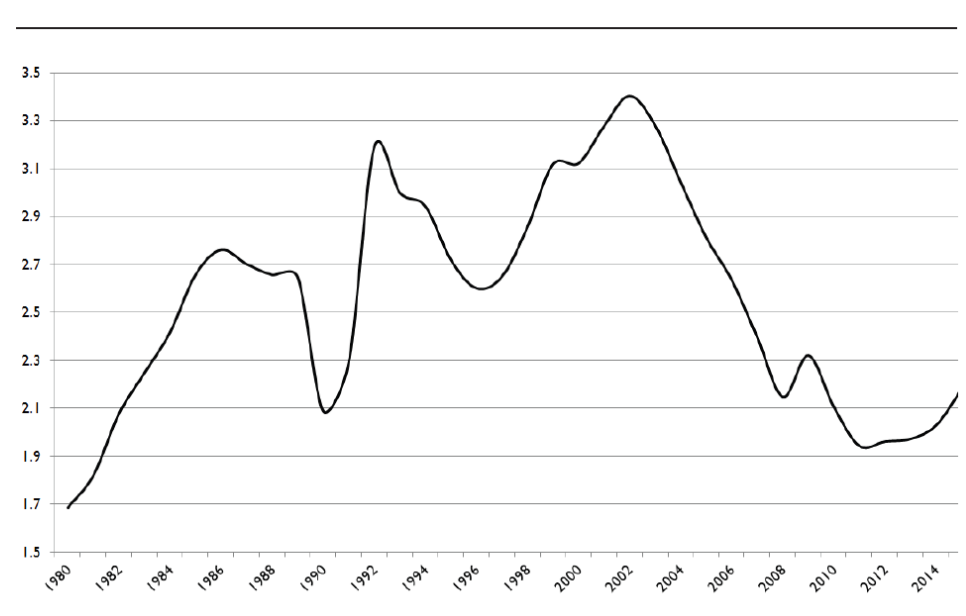
[421] - لا تتوفر مؤشرات تحويل تعادل القوة الشرائية لمعظم الدول النامية إلا منذ عام 1980. تقرير آلان تايلور ومارك تايلور على أساس مراجعة شاملة للأدبيات تفيد بأن القوة الشرائية الشاذة "تتكثف منذ 1950" آلان إم تايلور ومارك ب. تايلور، 2004، "مناظرة تعادل القوة الشرائية"، مجلة المنظور الاقتصادي 4/18، 135-58.

[422] - ما أصبح يُعرف باسم "صدمة فولكر" (بعد بول فولكر، رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي آنذاك) كان بمثابة ارتفاع كبير في الولايات المتحدة. وبالتالي أسعار الفائدة العالمية التي تسببت في أزمة ديون العالم الثالث وموجات من الاضطرابات الاقتصادية عبر آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. شبهته نعومي كلاين بـ "بندقية تاسر عملاقة أطلقت من واشنطن، مما أدى إلى اندلاع اضطرابات في العالم النامي"، وكانت نتيجتها المباشرة هي "ارتفاع معدلات الفائدة [وهذا] يعني مدفوعات فائدة أعلى على الديون الخارجية، وغالبًا ما يمكن للمدفوعات الأعلى فقط من خلال الحصول على المزيد من القروض. ولدت دوامة الديون ". نعومي كلاين، 2007، عقيدة الصدمة (لندن: البطريق)، 198.

عامي 1990 و 2002، يرتبط الصعود المتجدد في القوة الشرائية الشاذة مع موجة أخرى من الأزمات الاقتصادية في الجنوب، في حين يعكس التراجع الحاد والممتد من 2002 إلى 2011 ارتفاع قيمة العديد من العملات اللينة التي نتجت عن ارتفاع معدل الفائدة. النمو المدفوع بارتفاع أسعار السلع الأولية، والطفرة الكبيرة في الاستعانة بمصادر خارجية للإنتاج، والتدفقات المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات "الحافظة" قصيرة الأجل من البلدان الإمبريالية التي تسعى إلى معدلات عائد أعلى من تلك المتاحة في الداخل.

الميزة الأكثر إثارة للإعجاب في الشكل 5.3 هي المدى الهائل للشذوذ في القوة الشرائية، والذي انخفض منذ عام 1982 مرة واحدة فقط إلى أقل من 2.0 ووصل في عام 2002 إلى المستوى المرتفع بشكل غير عادي عند 3.4، مما يعني أنه في ذلك العام اشترى الدولار 3.4 أضعاف السلع و الخدمات في الدولة النامية المتوسطة مقارنة بالولايات المتحدة، وحتى بعد هذا الانخفاض الكبير، خرق الشذوذ 2.0 لفترة وجيزة. ومع ذلك، يُفترض أن عقود العولمة هذه يتم تعريفها من خلال تكامل الأسواق والقضاء على مثل هذه التشوهات! لماذا لم يحدث هذا سيتم استكشافه في الفصل التالي.

**الشكل 5.3: القوة الشرائية الشاذة، الدول النامية 1980-2015**



Source: World Bank, World Economic Output Database, 2015

## حصة العمالة المتدنية من الناتج المحلي الإجمالي

ساهمت عدة عوامل في ارتفاع هوامش الربح. والأهم هو انخفاض نصيب العمالة من الدخل القومي.

كولدمان ساتش[423]

يمكن تقسيم كل الدخل إلى دخل إلى العمل، أي أجور نقدية و "الأجر الاجتماعي" والدخل إلى رأس المال، أي تدفقات الأرباح من الأصول المالية بجميع أنواعها. يعكس هذا الشكل الرأسمالي لتقسيم المنتج الاجتماعي، والمجتمع نفسه، بين طبقتين اجتماعيتين متعارضتين: أولئك الذين ينتجون والذين يعيشون على المنتجين[424]. النسبة التي يقسم فيها إجمالي الدخل بين العمالة ورأس المال توفر الأساس لمقياس مهم: حصة العمالة من الدخل القومي[425] . الانخفاض

[423] - Goldman Sachs, quoted in richard Tomkins, “Profits of doom,” Financial Times, october 13, 2006.

[424] - وفقًا للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية، يمكن تقسيم دخل الأمة ليس إلى جزأين بل إلى ثلاثة أجزاء؛ وهكذا جادل آدم سميث بأن "القيمة القابلة للتبادل ... لجميع السلع التي تشكل كامل الإنتاج السنوي لعمل كل بلد، إذا ما تم تناولها بشكل معقد، يجب أن تكون. . . يتم تقسيمها بين مختلف سكان البلد، إما كأجور عملهم، أو أرباح أسهمهم، أو إيجار أرضهم ". آدم سميث، 1986 [1776]، ثروة الأمم، الكتاب 1 (هارموندسورث: كتب بنغوين)، 155. تشير كلمة "الأرض" إلى الأرستقراطية الإقطاعية، التي تم استيعابها منذ أيام آدم سميث في الطبقة الرأسمالية.

[425] - يتم تقديم هذا في بعض الأحيان على أنه نصيب العمالة من الناتج المحلي الإجمالي. تعريف الدخل وتعريف الناتج متكافئان لأن الناتج الصافي للشركات (أي القيمة المضافة، التي يبلغ مجموعها الناتج المحلي الإجمالي)، وفقًا للنظريات الاقتصادية السائدة، ليس سوى صافي دخلها. لماذا هذا خطأ جسيم ستتم مناقشته في الفصل 9، "وهم GdP."

المستمر في كل من البلدان الغنية والفقيرة هو أحد أبرز سمات العصر النيوليبرالي.، ويمثل الكثير من الاتجاه العالمي نحو التزايد المستمر في عدم المساواة الاجتماعية.

المقياس القياسي لحصة العمل المستخدم من قبل مكتب إحصاءات العمل الأمريكي (BLS)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي هو نسبة إجمالي تعويضات الموظفين (الأجور والرواتب قبل الضرائب بالإضافة إلى التأمين الوطني لأصحاب العمل والمساهمات الاجتماعية الأخرى) إلى إجمالي الدخل القومي. يتم تسجيل الأجور قبل الضرائب لأنه من المفترض أن يحصل العمال على مزايا في مقابل الضرائب التي يدفعونها للدولة وتساوي قيمتها. بعبارة أخرى، الدولة، بحكم تعريفها، لا تضيف أي قيمة - وهي علامة واضحة على التحيز الأيديولوجي المبني في أسس الاقتصاد البرجوازي. الضرائب غير المباشرة، بقدر ما يتم دفعها من دخل العمل، يتم احتسابها تلقائيًا ضمن حصة العمالة. نتيجة لذلك، يتم احتساب الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي الذي يتراكم على الدولة من نصيب العمالة، حتى ذلك الجزء منه الذي يتم إنفاقه في خدمة الديون السيادية، أو شن حروب خارجية، أو تجهيز الشرطة لمهاجمة خطوط الاعتصام. لذلك فليس من المستغرب أن "يقترن زيادة الإنفاق الحكومي بزيادة نصيب العمالة، لكل من البلدان الغنية والفقيرة.[426]" ومع ذلك، خلال عقود "التعديل الهيكلي" القاسي، لم تكن معظم البلدان الفقيرة تزيد الإنفاق الحكومي، لقد قاموا بخفضه، وبالتالي فإن حصة العمالة في "البلدان الفقيرة قد تأثرت أيضًا سلبًا بـ... انخفاض الإنفاق الحكومي[427]. إن تضمين الجزء الأكبر من الإنفاق الحكومي في حصة العمالة من الناتج المحلي الإجمالي لا يأخذ على الأقل الأجر الاجتماعي بأكمله - المدفوعات التحويلية، وتوفير الصحة والتعليم، والخدمات الاجتماعية الأخرى التي تمثل عادة في البلدان الإمبريالية 70 في المائة أو أكثر من الإنفاق الحكومي (ونسبة أقل بكثير من مبلغ أصغر بكثير في مكان آخر)[428] .

## دخل رأس المال الذي يتنكر في شكل دخل للعمل

أحد العوامل التي تؤدي إلى المبالغة في تقدير نصيب العمالة من الدخل وعدم تقدير شدة تراجعها هي الأجور الفائقة والمكافآت وخيارات الأسهم والمزايا الأخرى المدفوعة لأصحاب العمل والمديرين والتي تُحسب خطأً كدخل عمل[429]. المبلغ الإجمالي المقطوع 2.7 مليون جنيه إسترليني والمعاش التقاعدي السنوي 703000 جنيه إسترليني (الذي تم تخفيضه لاحقًا إلى 342.500 جنيه إسترليني) الذي حصل عليه الرئيس التنفيذي لبنك رويال بنك أوف سكوتلاند السير فريد جودوين عند تقاعده في يناير 2009 يتم احتسابه ضمن حصة العمالة من الناتج المحلي الإجمالي. أصبحت هذه المكافأة سيئة السمعة بعد بضعة أسابيع، عندما غطت حكومة المملكة المتحدة خسائر بقيمة 24 مليار جنيه إسترليني من بنكه، وهي أكبر خسارة في تاريخ الشركات في المملكة المتحدة. قدمت آن كروجر، كبيرة الاقتصاديين السابقة بالبنك الدولي، مثالاً صارخًا آخر، في بحث عام 2002 بعنوان "قياس حصة العمالة": "إذا كان مالك شيكاغو بولز، جيري رينسدورف، سيدفع [نجم كرة السلة] مايكل جوردان مبلغًا إضافيًا قدره 20 مليون دولار، وخفض راتبه بمقدار معادل، لن تتغير حصة العمالة لأن كلاهما يُحسب كموظفين في[430] ." Bulls لحسن الحظ بالنسبة لجوردان ، لم يكن عليه الاعتماد على كرم Reinsdorf. في عام 1998، دفعت له نايكي 45 مليون دولار على شكل "أجور" لظهوره في إعلاناتهم، وهو

---

[426] - ann harrison, 2005, Has globalization eroded labor’s share? Some cross-country evidence. http://www.iadb.org/res/publications/pubfiles/pubS-Fdi-9.pdf , 26.

[427] - ibid., 25.

[428] - ليس كل الإنفاق الحكومي على الرعاية الاجتماعية، والصحة، والتعليم، وما إلى ذلك، جزء من الأجر الاجتماعي للعمال. جزء كبير من هذه "المدفوعات التحويلية"، على سبيل المثال يجب احتساب إيجار المسكن الذي يتم دفعه مباشرة إلى الملاك على أنه دخل لرأس المال وليس كدخل للعمالة. علاوة على ذلك، تستفيد طبقات الطبقة الوسطى والنخبة بشكل غير متناسب من بعض فئات الإنفاق الاجتماعي، على سبيل المثال. التعليم العالي، بينما يطيل طول العمر الطويل سن التقاعد.

[429] - هاريسون، هل أدت العولمة إلى تآكل حصة العمالة؟ 11. لا يتم احتساب خيارات الأسهم إلا من حصة العمالة عندما تتحقق، أي عندما يتم بيع الأسهم المخصومة الموزعة على المديرين والموظفين ذوي الأجور المرتفعة. إلسبي وآخرون التقرير أن "الاستخدام المكثف لخيارات الأسهم في تعويض الموظفين في صناعات الخدمات المصرفية الاستثمارية والتكنولوجية أثر بشكل كبير على إجراءات التعويض والأرباح في الحسابات القومية بين عامي 1998 و 2003 .... قرر العديد من موظفي الخدمات المصرفية والاستثمارية والتكنولوجية ممارسة خياراتهم في ذروة فقاعة التكنولوجيا، ودعم حصص الرواتب في التكنولوجيا والخدمات المصرفية الاستثمارية ". مايكل إلسبي، بارت هوبين، وأيشيغول شاهين، تراجع حصة العمالة الأمريكية، أوراق بروكينغز حول النشاط الاقتصادي، خريف 2013، 23.

[430] - آن أو. كروجر، 2002، نهج جديد لإعادة هيكلة الديون السيادية، صندوق النقد الدولي، 46. كان كروجر كبير الاقتصاديين في البنك الدولي من 1982 إلى 1987، وهي الفترة التي عززت فيها العقيدة النيوليبرالية قبضتها على هذه المؤسسة، وشغل منصب النائب الأول لمدير iMF بين عامي 2001 و 2004 وشغل منصب المدير العام بالوكالة من 2004 إلى 2007. تم تعيينها مساعد وزير الخزانة للسياسة الاقتصادية من قبل الرئيس أوباما في مارس 2009.

ما يكفي لدفع الأجور السنوية لحوالي 30 ألف عامل إندونيسي في المصانع التي تنتج أحذية نايكي - وهذا أيضًا يُحسب ضمن حصة العمالة.

ينشأ تشوه آخر من طريقة المحاسبة عن الدخل الذي يحصل عليه العاملون لحسابهم الخاص وأفراد الأسرة. تقضي الاتفاقية بتقسيم هذا إلى قسمين، الدخل إلى رأس المال والدخل إلى العمل. يفترض صندوق النقد الدولي بشجاعة أن هذه "فئات العمال تحصل على نفس متوسط الأجر الذي يحصل عليه الموظفون[431] ،" وهو إجراء متبع أيضًا من قبل BLS،[432] وهو يمثل مشكلة خاصة عند تطبيقه على الدول ذات الأجور المنخفضة حيث توجد نسبة أعلى بكثير من النشطين اقتصاديًا يُحسب السكان على أنهم يعملون لحسابهم الخاص، ويعيشون على دخل غالبًا ما يكون جزءًا صغيرًا من الأجور الزهيدة المدفوعة للعاملين.

في دراسة كاشفة، أفاد مايكل السبي، وبارت هوبين، وأنيغول سام أنه في الولايات المتحدة - ومن خلال ضمنيًا في أماكن أخرى من البلدان الإمبريالية - هذه المعاملة التعسفية لدخل العاملين لحسابهم الخاص تضعف بشكل خطير حسابات انخفاض حصة العمالة. تعتبر أبحاث Elsby et al مهمة بشكل خاص لأنها تكشف كيف أن الأرقام الرئيسية عن حصة العمالة من الدخل القومي (أو من الناتج المحلي الإجمالي، والتي ترقى إلى نفس الشيء)، والتي هي بالفعل مثيرة بما فيه الكفاية، تقلل إلى حد كبير من المدى الحقيقي لانخفاضها. في الولايات المتحدة، "يعتبر ارتفاع عدم المساواة أكثر مدعاة للإعجاب بالنسبة لدخل المالكين منه بالنسبة لدخل الرواتب. في عام 1948، حصل 90 في المائة من الموظفين الأدنى على 75 في المائة من تعويضات الرواتب. وبحلول عام 2010، انخفض هذا إلى 54 في المائة. بالنسبة لأصحاب المشاريع "الدخل العصبي، ومع ذلك، انخفض هذا الجزء من 42 في المائة في عام 1948 إلى 14 في المائة في عام 2010.[433]" لاستبعاد التشوهات الناشئة عن Elsby et al. التركيز على "حصة الرواتب"، أي إجمالي تعويض العمل الذي يتقاضاه العمال بأجر. يشكل العاملون لحسابهم الخاص وأصحاب الأعمال 6.8 بالمائة فقط من السكان النشطين اقتصاديًا - في الولايات المتحدة، زاد العمال بأجر كنسبة من السكان النشطين اقتصاديًا من 90.6 بالمائة في عام 1980 إلى 93.2 بالمائة في عام 2011[434]. لقد حصلوا على نتائج مذهلة. يصبح الانخفاض بنسبة 3.9 في المائة في حصة الدخل القومي لجميع الموظفين انخفاضًا بنسبة 10 في المائة عندما يتم استبعاد أعلى نسبة أجور بنسبة 1 في المائة من الموظفين وانخفاض بنسبة 14 في المائة عندما يتم استبعاد أعلى 10 في المائة أجراً - بمعنى آخر حصل أقل 90 بالمائة من أصحاب الأجور (84 بالمائة من إجمالي السكان النشطين اقتصاديًا في الولايات المتحدة) على 42 بالمائة من إجمالي الرواتب في عام 1980 و 28 بالمائة فقط في عام 2011 - وبالتالي فإن حصة الدخل القومي التي حصل عليها أقل 90 بالمائة من الموظفين الأمريكيين لم ينخفض بنسبة 3.9 في المائة (الرقم الرئيسي)، ولكن بنسبة مذهلة بلغت 33 في المائة[435]. ومن النتائج المهمة للغاية لأبحاث Elsby et al. أنه، مع بداية العصر الليبرالي الجديد، تسارع انخفاض حصة العمالة، تراجع بمقدار الضعف بين عامي 2000 و 2011 مقارنة بالعقدين الماضيين.

وفقًا لتقرير عالم العمل لعام 2011 الصادر عن منظمة العمل الدولية، منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي، انخفضت "حصة الدخل المحلي التي تذهب إلى العمالة ... في ما يقرب من ثلاثة أرباع الدول الـ 69 التي تتوفر بها المعلومات؛ كما يوضح الشكل 5.4.[436] . يكون الانخفاض بشكل عام أكثر وضوحًا في البلدان الناشئة والنامية منه

---

[431] - iMF, 2007, World Economic outlook, April 2007, 182.

[432] - Paul Gomme and Peter rupert، 2004، Measuring Labor's Share of Income، Federal Reserve Bank of Cleveland Policy Paper no. 7، 4. نهج آخر مشترك هو أن ينسب ثلثا دخل العاملين لحسابهم الخاص إلى العمالة وثلث إلى رأس المال - انظر Malte lübker، 2007، Labour Shares، ilo Technical Brief no. 1، http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/—dgreports/—integration/documents/publication/wcms_086237.pdf، 1. للحصول على ملخص مفيد للنهج المختلفة لهذه المشكلة، على الأقل فيما يتعلق بحسابات حصة العمالة في البلدان الإمبريالية، انظر Marta Guerriero، 2012، The Labour Share of Income around the World: Evidence from a Panel data set، Development Economics and Public Policy Working Paper no. 32.

[433] - elsby, The decline of the U.S. Labor Share, 15.

[434] - ilo, key Indicators of the Labour Market (KilM), 8th ed.

[435] - يمثل الانخفاض 14 بالمائة من 42 بالمائة إلى 28 بالمائة انخفاضًا بنسبة 33.3 بالمائة عن رقم البداية الأولي، 42 بالمائة. غالبًا ما ينشأ الارتباك من الفشل في إدراك أن "انخفاض x بالمائة" يعني شيئًا مختلفًا تمامًا عن "انخفاض x بالمائة" - على سبيل المثال، إذا انخفض معدل البطالة من 20 بالمائة إلى 10 بالمائة، فإن عدد العاطلين عن العمل قد انخفض بالفعل بنسبة 50 بالمائة.

[436] - تعكس النقطة الضوئية في 2008-2009 الانخفاض في الدخل إلى رأس المال في ذروة الأزمة العالمية، لكن الرأسماليين سرعان ما استأنفوا مكاسبهم الضخمة من الدخل وتراكم الثروة، وهكذا بعد عامين فقط استؤنف هبوط العمالة بأقصى سرعة.

في البلدان المتقدمة[437]. كانت الانخفاضات في حصة العمالة في الاقتصادات الناشئة والنامية حادة للغاية - حيث انخفضت في آسيا بنحو 20 في المائة بين عامي 1994 و 2010؛ علاوة على ذلك، "تسارعت وتيرة الانخفاض في. . . في السنوات الأخيرة، مع انخفاض حصة الأجور بأكثر من 11 نقطة مئوية بين عامي 2002 و 2006. في الصين، انخفضت حصة الأجور بما يقرب من 10 نقاط مئوية منذ عام 2000.[438] " شهد الكادحون في أفريقيا انخفاضًا في نصيبهم من الدخل القومي بنسبة 15 في المائة في العقدين من عام 1990، مرة أخرى "مع حدوث معظم هذا الانخفاض - 10 نقاط مئوية - منذ عام 2000. وكان الانخفاض أكثر وضوحًا في شمال إفريقيا، حيث الأجور انخفض نصيبها بأكثر من 30 نقطة مئوية منذ عام 2000.[439] " حدث أدنى انخفاض في أمريكا اللاتينية، حيث انخفض بنسبة 10 في المائة منذ عام 1993، ومعظم هذا قبل عام 2000. ويعكس التراجع البطيء منذ ذلك الحين سياسات إعادة التوزيع التي تستهدف الفقر المدقع التي طبقتها الحكومات اليسارية في أمريكا اللاتينية - ونسخها اليمين- خوف الحكومات من الاضطرابات الاجتماعية. وفي غضون ذلك، "تتجه حصة الأجور بين الاقتصادات المتقدمة إلى الانخفاض منذ عام 1975. ومع ذلك، فقد حدث الانخفاض بوتيرة أكثر اعتدالًا بكثير من الاقتصادات الناشئة والنامية - حيث انخفضت بنحو 9 نقاط مئوية منذ عام 1980.[440] "

لا تأخذ حالات الانخفاض التي أبلغت عنها منظمة العمل الدولية في الحسبان الزيادة الحادة في عدم المساواة بين العمال المهرة / المهنيين وغير المهرة أو الدخل إلى رأس المال الذي يتنكر في شكل دخل مقابل العمل. من المحتمل أن تكون هذه التأثيرات على الأقل كبيرة مثل تلك التي ذكرها Elsby et al. بالنسبة للولايات المتحدة - في هذه الحالة من المحتمل أن يكون المدى الحقيقي للانخفاض في نصيب العمالة أكبر بعدة مرات من الانخفاضات المتوترة بالفعل التي أبلغت عنها منظمة العمل الدولية. حقا، عمال العالم "يقفون منبوذين ويتضورون جوعا" وسط العجائب التي صنعناها!"[441]

**الشكل 5.4: حصة دخل العمل العالمي من الناتج الإجمالي العالمي، 1980-2011**

Source: UNCTAD, Trade and Development Report, 2013: "Adjusting to the Changing Dynamics of the World Economy," figure 1.4.

## حصة العمل في الدول المضطهدة

يؤكد الشكل 5.4 النتائج التي توصلت إليها عالمة الاقتصاد في المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية، آن هاريسون، وهي من أوائل من طرحوا السؤال "كيف أثرت العولمة على الحصة النسبية من الدخل التي تذهب إلى رأس

[437] - ilo, 2011, World of Work Report 2011: Making Markets Work for Jobs, 58.
[438] - ibid., 58.
[439] - ibid.
[440] - ibid., 56–57.
[441] - a line from "Solidarity Forever," lyrics by ralph Chaplin, ca. 1915, http://unionsong.com/u025.html.

المال والعمل؟[442] حقق هاريسون فيما حدث لنصيب العمالة من الدخل القومي بين عامي 1960 و 1996 في مجموعتين من البلدان الغنية والفقيرة، أي أكثر من مائة دولة في المجموع، ووجد "انخفاضات هائلة في حصة العمالة في أفقر 20 في المائة من البلدان، وزيادة في نصيب العمالة في أعلى 20 في المائة من جميع البلدان "[443]. في الدول الغنية، ارتفعت حصة العمالة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.2 في المائة سنويًا بين عامي 1960 و 1993 قبل أن تنخفض بنسبة 0.4 في المائة سنويًا بين عامي 1993 و 1996[444]. تمتد فترة 1960-1993 إلى بداية العصر الليبرالي الجديد في نهاية السبعينيات.، التي قبلها كانت حصة العمال ترتفع بلطف. كما ذكرت منظمة العمل الدولية، في تقريرها العالمي للأجور 2008-9، "تشير الدراسات التي تستخدم بيانات متسلسلة طويلة الأجل من البلدان الأوروبية إلى أن حصة الأجور قد بلغت ذروتها في منتصف السبعينيات تقريبًا وانخفضت بوتيرة متسارعة منذ ذلك الحين"[445]. قياس الانخفاض مقابل متوسطه خلال فترة محددة بشكل عشوائي بدلاً من أعلى نقطة له يؤدي إلى تقليل خطير في تقدير المدى الحقيقي للانحدار. ومع ذلك، فقد خلصت إلى أن "التغيير هائل في أوروبا: فقد انخفض نصيب العمالة من إجمالي الدخل بما يصل إلى عشر نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وفي الولايات المتحدة، لا يزال الاتجاه ملحوظًا ولكنه أقل بكثير: حصة العمالة في الدخل القومي قد انخفضت إلى حد كبير. انخفض بعدة نقاط مئوية "[446].

في فحصه الأول والوحيد المفصل لتأثير العولمة على الأجور الحقيقية وحصة العمالة، في طبعة أبريل 2007 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أفاد صندوق النقد الدولي أيضًا "بانخفاض واضح منذ أوائل الثمانينيات عبر الاقتصادات المتقدمة. أ. عكس الارتفاع في حصص العمالة الذي حدث في السبعينيات، خاصة في أوروبا واليابان[447] .. " لكن صندوق النقد الدولي قال إنه" نظرًا لأسباب توفر البيانات "كانت دراستهم" مقصورة على اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المتقدمة[448] .. " هذه ذريعة واهية. لم يمنع نقص البيانات آن هاريسون أو غيرهم من الباحثين الذين استشهدوا هنا من إثبات حقيقة أنه خلال العقود الثلاثة الماضية من العولمة الليبرالية الجديدة، اتجهت حصة العمالة من الناتج المحلي الإجمالي إلى الانخفاض بشكل أسرع في الجنوب العالمي مقارنة بالدول المتقدمة، أو منع الاقتصادي الكبير في منظمة العمل الدولية نعمان ماجد من اكتشاف أن متوسط الأجور الحقيقية في البلدان المتقدمة خلال التسعينيات كان أعلى بنسبة 36.2 في المائة مما كان عليه في الثمانينيات بينما كانت الزيادة في البلدان النامية 6.12 في المائة فقط، على الرغم من حقيقة أن "نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد كانت متشابهة عبر الاقتصادات النامية والمتقدمة.[449] " كما سنرى، فإن أحد العوامل الرئيسية في هذا الاختلاف بين الشمال والجنوب هو ميل الأجور إلى الانهيار في أوقات الأزمات - وكانت هذه عقودًا أزمة لكثير من بلدان الجنوب. نظرًا لأن هذه النتائج تحدث فجوة كبيرة في مزاعم صندوق النقد الدولي بأن الرأسمالية الليبرالية الجديدة تقود المليارات من الفقر وإلى التقارب بين البلدان المتقدمة والنامية، فليس من الصعب رؤية دافع واضح لتحفظ صندوق النقد الدولي.

أحد الجوانب الرائعة في الرسم البياني للشكل 5.4 هو تصويره لحصة العمالة العالمية من منتج عالمي. هذا تغيير مرحب به: نصيب العمالة من الناتج المحلي الإجمالي يُنظر إليه دائمًا ويقاس على أنه نصيب العمالة في الناتج المحلي الإجمالي الوطني. تدل عولمة الإنتاج على أن عملية تكوين الثروة أصبحت من حيث النوع أكثر عالمية؛ إن تصور تقسيم الدخل بين رأس المال والعمل كحصص نسبية من منتج عالمي قد يبدو أكثر ملاءمة من أي وقت مضى. ولكن حتى عندما تكون هناك محاولة لتصوير اتجاه عالمي، كما في الشكل 5.4 (كما هو الحال أيضًا في الدراسة التي أجراها Karabarbounis و Neiman المذكورة أدناه)، فإن هذا لا يُنظر إليه إلا على أنه متوسط أو إجمالي للاتجاهات

---

[442] - harrison, Has globalization eroded labor’s share?, 2.

[443] - ibid., 18.

[444] - لاحظ بول أورميرود أنه في أوروبا القارية، "شهدت أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات ارتفاعًا حادًا في نصيب القوة العاملة من الدخل القومي، وتآكلًا مماثلًا للربحية. كان الارتفاع ناتجًا عن مزيج من الزيادات السريعة في الأجور الحقيقية الزائدة عن نمو الإنتاجية، والزيادات في تكاليف توظيف العمالة ". بول أورميرود، "لا تتبع النموذج الأوروبي: إنه ينهار ،" إندبندنت، 27 أغسطس 1996.

[445] - ilo، october Inquiry، 22. علامة على القيود التي تسببها الفجوات الواسعة في البيانات هي أن أقصى ما يمكن أن يذهب إليه ilo نحو إنشاء سلسلة زمنية هو تقدير متوسط الفترة 1995-2000 وآخر للفترة 2001-2007 فترة وقارن بين الاثنين.

[446] - هاريسون، هل تسببت العولمة في تآكل حصة العمالة ؟، 3. أسفرت حسابات iMF عن نتيجة متطابقة تقريبًا: "كان الانخفاض في حصة العمالة منذ عام 1980 أكثر وضوحًا في أوروبا واليابان (حوالي 10 بالمائة) منه في البلدان الأنجلو سكسونية، بما في ذلك الولايات المتحدة (حوالي 3-4 في المائة) ". iMF، 2007، التوقعات الاقتصادية العالمية - التداعيات والدورات في الاقتصاد العالمي، 168.

[447] - iMF, World Economic outlook—Spillovers and Cycles in the Global Economy, 167.

[448] - ibid., 183.

[449] - Majid, What Is the Effect of Trade openness on Wages?, 6. his actual periods were 1983–89 and 1990–98, and his source was the ilo october Inquiry.

الوطنية ولا يعني الاتفاق مع الحجة التي تم تطويرها هنا، أن التقسيم العالمي للقيمة هو عامل محدد، وتحديد حجم الشريحة التي سيتم تقاسمها بين الطبقات في كل أمة، وأن جزءًا كبيرًا من الدخل القومي المشترك بين الطبقات في الدول الإمبريالية يتم إنتاجه بالفعل بواسطة العمال والمزارعين في الدول ذات الأجور المنخفضة. بدلاً من ذلك، يظلون محاصرين "بالقومية المنهجية" - الافتراض الذي لا جدال فيه بأن الدولة القومية أو الاقتصاد الوطني هو الوحدة الأساسية للتحليل الذي يميز الاقتصاد السائد وغير الأرثوذكسي والعلوم الاجتماعية البرجوازية بشكل عام.

يطرح هبوط حصة العمل سؤالًا صعبًا على الاقتصاديين السائدين لأنه يتعارض مع ما كان يعتبر منذ فترة طويلة حقيقة ثابتة، على الأقل بالنسبة للدول الرأسمالية المتقدمة: حصة العمالة من الناتج المحلي الإجمالي ثابتة. غالبًا ما تُنسب هذه "الحقيقة" إلى نيكولاس كالدور، الذي جادل في ورقة عام 1957 بأن "حصة الأجور وحصة الأرباح في الدخل القومي قد أظهرت ثباتًا ملحوظًا في الاقتصادات الرأسمالية" المتقدمة "؛ وذلك لأن "الأجور الحقيقية ترتفع تلقائيًا بنفس معدل إنتاجية العمل، بحيث تظل حصص التوزيع ثابتة عبر الزمن"[450]. تعني "إنتاجية العمل" هنا القيمة المضافة لكل عامل، والتي، عندما تقترن بتكلفة العمالة لكل عامل، تنتج المقياس المفضل للإنتاجية لدى الرأسماليين والمقياس القياسي للقدرة التنافسية: تكلفة وحدة العمل، أي تكلفة العمالة المطلوبة لإنتاج وحدة إنتاج إضافية. يعد الحد من تكلفة وحدة العمل (Unit Labor Cost) (ULC) وزيادة القدرة التنافسية هدفًا رئيسيًا لأصحاب العمل والحكومات على حد سواء، ويتحقق ذلك عندما ترتفع إنتاجية العمل بشكل أسرع من الأجر المدفوع للعمالة، أو عندما تنخفض بشكل أبطأ. أوضح جيسوس فيليبي، الباحث في بنك التنمية الآسيوي، نقطة بالغة الأهمية مفادها أن تكلفة وحدة العمل هي مجرد طريقة مختلفة للتعبير عن حصة العمالة من الناتج المحلي الإجمالي، أو، على حد تعبيره، "في التحليلات القياسية، يعتبر الاقتصاد أكثر قدرة على المنافسة كلما انخفض معدل تكلفة وحدة العمل ULC الخاص به. والجانب الآخر من هذا المنطق هو أن الاقتصاد أكثر قدرة على المنافسة كلما انخفضت حصته في العمل، مع افتراض ثبات باقي المتغيرات. ومن ثم، فإن قدرًا كبيرًا من السياسات لخفض تكاليف وحدة العمل ULCs هي، بشكل فعال، سياسات لخفض الحصة من العمالة في الدخل .. [451]" في ورقة بحثية مع أوتساف كومار، يضيف خيسوس فيليبي ،" إن تكاليف العمالة للوحدة المحسوبة بالبيانات الإجمالية لا تزيد عن نصيب الاقتصاد من العمالة في إجمالي الإنتاج مضروبًا في تأثير السعر[452]. الفحص الدقيق لوحدة العمل ستكشف التكلفة في الفصل 6 المزيد عن الطبيعة المتناقضة لإنتاجية العمل في ظل رأس المال وفشل الاقتصاد السائد في حلها.

## لماذا ينخفض نصيب العمل؟

لا شيء يمكن أن يكون أقل غموضًا أو مفاجأة من انخفاض نصيب العمال من الدخل في العصر النيوليبرالي. يعكس هذا الاتجاه الدراماتيكي التغيير في ميزان القوى الطبقية على حساب منتجي الثروة الناتج عن الليبرالية الجديدة، الثورة الاقتصادية / السياسية المضادة التي سلبت النقابات العمالية، وأدت إلى إضفاء الطابع غير الرسمي والمرونة في العمل، وتعبئة الجيوش من الشرطة والجنود، لتقييد الحراك الدولي للعمال حيث أزال العوائق أمام تنقل رأس المال بين الدول. لا يزال الجدل طويل الأمد يحتدم بين الاقتصاديين البرجوازيين حول ما إذا كان هذا بسبب العولمة أو التقدم التكنولوجي الذي يقلل الطلب على العمالة و / أو تكلفة السلع الاستثمارية الرأسمالية. تمحور النقاش حول الدرجة التي قامت بها العولمة بقمع الأجور وتوسيع الفروق في الأجور داخل البلدان الإمبريالية، وخاصة داخل الولايات المتحدة، وتم تشكيلها جزئيًا من خلال الحاجة إلى مواجهة ضغط الحماية من العمال وأصحاب العمل المعرضين للمنافسة. لقد تجاهل النقاش إلى حد كبير التأثيرات على العمال في البلدان منخفضة الأجور، حيث تتنبأ نظرية التنمية المعيارية، بغض النظر عن آثار العولمة، بأن ارتفاع عدم المساواة هو أمر لا مفر منه ومرافقة ضرورية للمراحل المبكرة من التنمية. ولخصت منظمة العمل الدولية الآراء المتعارضة على النحو التالي:

---

[450] - نيكولاس كالدور، 1957، "نموذج للنمو الاقتصادي"، المجلة الاقتصادية 268/67: 591-624. قبل عقدين من الزمان، أشار جون ماينارد كينز إلى "استقرار نسبة العائد الوطني المتراكم على العمالة، بغض النظر عن مستوى الإنتاج ككل ومرحلة الدورة التجارية. . . . [هذه] واحدة من أكثر الحقائق إثارة للدهشة والأفضل إثباتًا في النطاق الكامل للإحصاءات الاقتصادية، لكل من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ". كينز، 1939، "التحركات النسبية للأجور الحقيقية والإنتاج"، المجلة الاقتصادية، 193/49: 34 - 51.

[451] - Jesus Felipe, 2005, A Note on Competitiveness, Unit Labor Costs and Growth: Is “kaldor’s Paradox” a Figment of Interpretation? Macroeconomics and Finance research division, asian development Bank, http://cbe.anu.edu.au/research/papers/camawpapers/Papers/2005/Felipe_62005.pdf, 7–9.

[452] - جيسوس فيليبي وأوتساف كومار، 2011، تكاليف العمالة في منطقة اليورو: مناقشة التنافسية مرة أخرى، ورقة عمل معهد ليفي للاقتصاد رقم. 651، بنك التنمية الآسيوي، مانيلا، 5. يتوافق هذا مع تعريف مكتب تنمية الصادرات لما تسميه "المفهوم الإحصائي الرئيسي": "حصة دخل العمل السنوية هي. . . إجمالي تكاليف العمالة مقسومًا على الناتج الاسمي. ... يُشار أحيانًا أيضًا إلى تقسيم إجمالي تكاليف العمالة حسب الإنتاج الاسمي على أنه تكلفة وحدة العمل الحقيقية ". انظر http: //stats.oecd. org / mei / default.asp؟ lang = e & subject = 1.

"وقد اعتبر أن التقدم التقني كان مسؤولاً عن انخفاض الأجور مقارنة بالأرباح. يبدو أن هذا هو التفسير الذي يفضله صندوق النقد الدولي. يشير تحليلنا الإحصائي إلى أن العولمة ربما لعبت دورًا أيضًا. . . اشتداد المنافسة - لا سيما وجود مصدرين كبار من ذوي الأجور المنخفضة في سوق المنتجات كثيفة العمالة - قد عمل كعامل اعتدال في الأجور[453].

في الواقع، لم يكن صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية بعيدًا عن بعضهما البعض: ففي دراسة استقصائية عن العمل والعولمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2007، ذكر صندوق النقد الدولي أن "عولمة العمل والتقدم التكنولوجي قد عملتا على تقليص حصة العمالة، مع إحداث أثر أن التقدم التكنولوجي أكبر إلى حد ما:[454] " ومع ذلك، فإن التكنولوجيا مقابل التجارة هي ثنائية زائفة؛ التحليل النوعي يكشف عن مدى تشابكهما بشكل لا ينفصل ويعززان بعضهما البعض. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، على سبيل المثال، لم تجعل فقط من الممكن العمل الضخم- لقد لعب الادخار داخل الاقتصادات الإمبريالية دورًا رئيسيًا في تسهيل تكامل الأسواق وتجزئة الإنتاج وانتقاله إلى مواقع مختلفة حول العالم. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسلع الاستثمارية الأخرى هي نفسها إلى حد كبير نتيجة الاستعانة بمصادر خارجية منخفضة الأجور.

البلدان والصناعات[455] .. "وهي تقدم أيضًا مثالًا تمثيليًا لحجة سائدة نموذجية مفادها أن سبب هذا التدهور هو التقدم التكنولوجي المنطقي، وليس العولمة، وهذا لا يفسر فقط انخفاض حصة العمالة ولكنه يبرره أيضًا. يجادلون بأن "إنتاجية رأس المال" داخل كل صناعة ترتفع بشكل أسرع من إنتاجية العمل، ويرجع ذلك إلى "الانخفاض العالمي في السعر النسبي للسلع الاستثمارية بنحو 25 في المائة"[456]، فوق كل معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يؤدي إلى أن تحل الشركات محلها بعيدًا عن العمالة ونحو رأس المال إلى الحد الذي يؤدي إلى انخفاض نصيب العمالة[457] .. " ليست حجتهم فحسب، بل البيانات التي تستند إليها، زائفة[458]. الانخفاض المفترض بنسبة 25 في المائة في السعر النسبي من الاستثمار مبالغ فيه إلى حد كبير من خلال استخدامهم لبيانات الحكومة الأمريكية التي خضعت "لتعديلات المتعة" المشكوك فيها للغاية؛ على سبيل المثال، يعتبر سعر الكمبيوتر قد انخفض حتى لو ظل كما هو ولكنه تتضاعف سرعة s أو تم تحسين دقة الشاشة. تؤثر أسعار المتعة على حوالي 20 في المائة من إجمالي الناتج المقاس في الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا الشمالية وأوروبا[459].

مشتقة من الكلمة اليونانية التي تعني المتعة، تهدف تعديلات "المتعة" إلى تفسير التغيرات في جودة أو أداء السلع مثل السيارات والكاميرات وأجهزة الكمبيوتر، وهي صفات قد تكون ذاتية للغاية ويصعب تحديدها إن لم يكن من المستحيل تحديدها. منذ تقرير عام 1996 الصادر عن لجنة Boskin، وهي مجموعة من الخبراء كلفتهم الحكومة الأمريكية بتقديم المشورة بشأن كيفية انعكاس التغييرات في جودة السلع في حسابات الناتج المحلي الإجمالي والتضخم، أصبحت مثل هذه التعديلات معيارًا لمجموعة متزايدة من السلع في الولايات المتحدة، مما أدى إلى انخفاض تقديرات التضخم وتقديرات تضخيم الأجور الحقيقية والإنتاجية والناتج المحلي الإجمالي[460]. من وجهة نظر نظرية القيمة

---

[453] - ilo, october Inquiry, 22.

[454] - iMF, World Economic outlook—Spillovers and Cycles in the Global Economy, 172.

[455] - loukas Karabarbounis and Brent neiman, 2013, The Global decline of the Labor Share, nBer working Paper 19136, http://faculty.chicagobooth.edu/brent.neiman/research/Kn.pdf, 1.

[456] - ibid., 27.

[457] - ibid., 19.

[458] - اعتبرت لجنة Boskin (المذكورة أعلاه) أن الفشل في تحديد التغيرات النوعية في السلع الإلكترونية يخفي انخفاضات حادة في سعرها "الحقيقي" وتسبب في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل عام. يجب المبالغة في تقدير التضخم بنسبة 1.3 في المائة سنويًا Karabarbounis و neiman، في مثال آخر لعلمهم السيئ، لا يقدمون أي معلومات عن وزن تعديلات المتعة في حساباتهم - ولكن إذا افترضنا أن هذه السلع الإلكترونية تشكل نفس النسبة من السلع الاستثمارية الرأسمالية كما هو الحال في سلة السلع تُستخدم لحساب معدل التضخم، سيستغرق الأمر اثنين وعشرين عامًا حتى يتم تعديل أسعار السلع الاستثمارية لأسفل بنسبة 25 في المائة، وخلال فترة المسح (1975-2012)، سيكون الانخفاض التراكمي في أسعار المتعة 40 بالمائة. وبعبارة أخرى، فإن البيانات التجريبية التي يبنون عليها أطروحتهم ليست تجريبية على الإطلاق.

[459] - dave wasshausen and Brent r. Moulton, 2006, “The role of hedonic Methods in Measuring real GdP in the united States,” in 31st CeieS Seminar, “are we measuring productivity correctly?,” Bureau of economic analysis, http://www.bea.gov/papers/pdf/hedonicGdP.pdf, 97–112 (102).

[460] - خلصت لجنة Boskin إلى أنه "من خلال عدم مراعاة التغييرات النوعية في البضائع مثل أجهزة الكمبيوتر والكاميرات والهواتف، فإن الولايات المتحدة. كان مؤشر أسعار المستهلك يبالغ في معدل التضخم بمقدار 1.3 نقطة مئوية سنويًا، وبالتالي يقلل من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. . . [منح] آلان جرينسبان والاحتياطي الفيدرالي ثقة أكبر بشأن النمو المحتمل للاقتصاد أكثر مما كان يمكن أن يكونوا لولا ذلك. ديان كويل، 2014، GdP: موجز ولكن حنون التاريخ (برينستون: مطبعة جامعة برينستون)، 88.

الماركسية، تقوم هذه المنهجية على الخلط بين تغيير في قيمة استخدام سلعة ما مع تغير في قيمتها التبادلية، مما يسمح للاقتصاديين البرجوازيين بإساءة تفسير زيادة إنتاجية العمل - أي الزيادة في كمية وفائدة الأشياء التي تم إنشاؤها بواسطة كمية معينة من قوة العمل - كزيادة في إنتاجية رأس المال.

بعد اكتشاف وجود علاقة بين "الانخفاض الشامل" في الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية وانخفاض حصص العمالة من الدخل، فإن الخطوة التالية لكاراباربونيس ونيمان هي افتراض أن الأول يسبب الثاني، وبطريقة نموذجية للاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد، تخفي افتراضاتهم المثيرة للجدل وإجراءاتهم التعسفية تحت حصيرة سميكة من الجبر المعقد. تستبعد مراجعة أدبياتهم بالكامل تحليل سلسلة القيمة والمدارس غير التقليدية الأخرى بالإضافة إلى الأدبيات الواسعة التي تدعم وجهة النظر القائلة بأن الانخفاض في حصة العمالة متجذر في العولمة والتحول العالمي للإنتاج، والذي تم ذكره فقط من أجل استبعاده بشكل قاطع: "إن بروز عنصر داخل الصناعة ... يستبعد القصص المعقولة بخلاف ذلك المتعلقة بالتكامل التجاري المتزايد للصين أو العولمة بشكل عام.[461]"

على عكس هذا الاستبعاد العرضي للتفسيرات البديلة، بدل Elsby et al جهودا كبيرة لاختبار صحة حجة كاراباربونيس ونيمان قبل رفضها وتقديم تفسيرهم البديل. السبب الأكثر إلحاحًا لرفضها هو أنه بعيدًا عن أن تشهد زيادة في معدل الاستثمار في السلع الرأسمالية، فقد شهدت العولمة النيوليبرالية انهيارها لصالح الاستعانة بمصادر خارجية لإنتاج البلدان منخفضة الأجور. ومن ثم فهم يجادلون بأن "تسارع الانخفاض في حصة العمالة خلال العقد الماضي لم يكن مصحوبًا بتسارع في التغير التكنولوجي الخاص بالاستثمار. بل على العكس من ذلك، تباطأ التغير التكنولوجي الخاص بالاستثمار خلال الفترة الأخيرة"[462]. في الواقع، "هناك علاقة سلبية ضعيفة في الواقع بين التغير في أسعار المعدات وحصص الرواتب عبر الصناعات. وهذا عكس ما يتوقعه المرء إذا كان تعميق رأس المال بسبب انخفاض أسعار المعدات هو القوة الدافعة الى تراجع نصيب الرواتب "[463]. بدلاً من ذلك، وجدوا أن "الانخفاض في حصص الرواتب أكثر حدة في الصناعات التي تواجه زيادات أكبر في الضغوط التنافسية من الواردات[464]، وأن" الزيادات في التعرض للواردات من الشركات الأمريكية يمكن أن تمثل 3.3 نقطة مئوية من الانخفاض بمقدار 3.9 نقطة مئوية في حصة الرواتب في الولايات المتحدة خلال ربع القرن الماضي[465]. - ويعزز الأونكتاد هذا الحكم: "إن ميل الشركات إلى السعي لتحقيق مكاسب أرباح من استغلال الفوارق في الأجور، وليس من خلال الابتكار والاستثمار، قد أدى إلى منافع ديناميكية محدودة لبقية المجتمع. وبعبارة أخرى، فإن الانتقال المفترض لأرباح أعلى إلى ارتفاع إجمالي تكوين رأس المال الثابت لم تتحقق[466] .

في ختام هذا القسم، وجدت منظمة العمل الدولية أن البلدان ذات الكثافة النقابية العالية تشهد انخفاضًا أبطأ في حصة العمالة، ولكن مع ذلك تراجعت: "في البلدان التي غطت فيها المفاوضة الجماعية أكثر من 30 في المائة من الموظفين، أي 1 في المائة إضافية من النمو الاقتصادي رافقه نمو بنسبة 0.87 في المائة في الأجور، مقارنة بنمو الأجور بنسبة 0.65 في المائة فقط في البلدان ذات التغطية المنخفضة. ويظهر تحليلنا أن المفاوضة الجماعية ساهمت في خفض التفاوت العام في الأجور "[467]. ولكن هناك ثمن يجب دفعه: قد ينتج عن التنظيم النقابي حصة أكبر، ولكن إلى فطيرة أصغر، كما وجد نومان ماجد من منظمة العمل الدولية: "في الاقتصادات النامية ... قد تؤدي حقوق المساومة الأكبر في أجزاء من الاقتصاد المنظم. . . . . . تشكل مثبطات للاستثمار، "مما يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي" تأثير محبط على أجور جميع العمال مجتمعين. يبدو أن هذه النتيجة صالحة في كل من الاقتصادات النامية والمتقدمة.[468] " والاستنتاج الذي يجب أن يستخلصه العمال ونقاباتهم العمالية من هذا هو أن انخفاض نصيب العمال، وهو ما يميز حقبة الليبرالية الجديدة، لم يكن يحلم به شياطنة السياسيون الرأسماليون، كما أنه ليس مجرد نتيجة لنوع معين من الرأسمالية يمكن تغييره كبدلة من الملابس. إنه نتيجة التناقضات النظامية، وجهود الرأسماليين وحكوماتهم الأسيرة

---

يتم اعتماد تعديلات المتعة بشكل متزايد من قبل الحكومات الأخرى والهيئات الدولية، ولكن حتى قبل أن تصبح واسعة الانتشار، فإن تأثيرها على الولايات المتحدة. كما يؤدي التضخم والقوة الشرائية المحلية للدولار إلى تشويه حساب أسعار صرف تعادل القوة الشرائية.

[461] - ibid., 10.
[462] - elsby, The decline of the U.S. Labor Share, 31.
[463] - ibid., 37.
[464] - ibid., 35–36.
[465] - ibid., 23.
[466] - unCTad, 2013, Trade and development Report 2013: Adjusting to the Changing dynamics of the World Economy, 14–15.
[467] - ilo, october Inquiry, 60.
[468] - Majid, What Is the Effect of Trade openness on Wages?, 19.

لحلها عن طريق زيادة استغلالهم للعمل الحي والطبيعة. لا يمكن مقاومة هذا الاتجاه دون تحدي الرأسمالية نفسها. طالما أن النقابات العمالية تقصر نفسها على السعي لحماية ظروف العمال داخل الرأسمالية، فإنها لن تفشل فقط، بل ستصبح جزءًا من المشكلة، مثل منطق الحمائية والقومية يؤدي إلى كراهية الأجانب، وبناء حدود من الأسلاك الشائكة لإبعاد العمال المهاجرين، وفي النهاية إلى الفاشية وتدمير المنظمات النقابية المستقلة.

## تزايد عدم المساواة في الأجور

لا يقتصر الأمر على انخفاض نصيب العمالة من الدخل، بل يتم توزيع هذه الحصة نفسها بشكل غير متساوٍ أكثر من أي وقت مضى. إلى جانب انخفاض حصة العمالة، يعد تزايد عدم المساواة في الأجور داخل الدول سمة بارزة أخرى لاتجاهات الأجور العالمية خلال الحقبة النيوليبرالية، وهذا صحيح حتى بعد استبعاد الدخل من رأس المال الذي يتنكر على أنه دخل للعمالة - الأجور الفائقة والأجور الزائفة التي دفعت للمديرين التنفيذيين والمشاهير، إلخ. أطلق تقرير منظمة العمل الدولية للأجور العالمي، 2008-2009، هذا "أحد أهم التطورات في السنوات الأخيرة"، وقد حدث في العديد من البلدان، "بغض النظر عن مستويات الدخل القومي[469]. كما أوضحنا أعلاه فيما يتعلق بالولايات المتحدة، فإن التفاوتات المتزايدة في الأجور تكفي بحد ذاتها لتغيير الصورة التي تستحضرها البيانات المتعلقة بالاتجاهات العالمية لمتوسط الأجور بشكل كبير. كورلي وآخرون. العثور على أدلة وفيرة على زيادة عدم المساواة في الأجور: "منذ الثمانينيات، أظهرت الأدلة المستمدة من الدراسات عبر البلدان وجود تفاوت متزايد في الأجور والمكاسب. وفي العديد من البلدان ذات الدخل المرتفع والمنخفض / المتوسط ، أجور العمال ذوي المهارات العالية زادت، في حين نما العمال ذوو المهارات المنخفضة بشكل أبطأ نسبيًا، أو انخفضوا أو ظلوا راكدين...... في الولايات المتحدة، انخفضت المكاسب الحقيقية للعمال ذوي الأجور المنخفضة بينما زادت أرباح العمال ذوي الأجور المرتفعة بشكل ملحوظ. في أمريكا اللاتينية ومعظم آسيا، نفس السيناريو موجود "[470]. ومع ذلك، فإن السيناريو ليس هو نفسه تمامًا: وفقًا لمنظمة العمل الدولية، "في المتوسط ، تكون جودة الأجور أعلى في البلدان التي يقل فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي"[471]. وجد فريمان وأوستندورب أيضًا أنه كلما كان البلد أفقر كلما زاد التفاوت في الأجور، وهي حقيقة "معروفة جيدًا من خلال المقارنات الأكثر محدودية بين الدول[472] .."

يشير آلان فريمان إلى عامل مهم يتسبب في ارتفاع الفوارق في الأجور - يتم سحب الأجور في اتجاهات مختلفة من خلال القمع المتزايد باستمرار للحركة الدولية للعمال غير المهرة و "هجرة العقول" حيث يتم إغراء العمال المهرة للهجرة إلى البلدان ذات الأجور المرتفعة : "بلد لا يدفع الأسعار العالمية. . . سوف تجد قوتها العاملة الماهرة تتبخر بشكل منهجي إلى الأماكن في العالم التي تكتفي بالدفع مقابل ذلك، والتي تتبخر اعتراضاتها على الهجرة في ظروف غامضة في مواجهة قوة عاملة ماهرة لم يضطروا أبدًا إلى دفع تكاليف تعليمهم[473] ". أجور بعض العمال المهرة في البلدان منخفضة الأجور ليست السبب الرئيسي لتوسيع فروق الأجور: يشير التحليل التفصيلي الذي أجرته منظمة العمل الدولية إلى أن هذا الاتجاه المتزايد مدفوع قبل كل شيء بانخفاض أجور العمال ذوي الأجور المنخفضة، على عكس البلدان الغنية. حيث يكون السائق هو الأجور المتزايدة لأعلى أجور. تمثل هاتان المجموعتان من الدول "نوعين مختلفين من الزيادة في عدم المساواة في الأجور. في الحالة الأولى - "القاع المنهار" - ينمو التفاوت في الأجور بسبب تدهور الأجور المتدنية. الحالة الثانية - "القمة" - هي الحالة المعاكسة، حيث تزداد أرباح الأجور بشكل أسرع من مجموعات الأجور الأخرى. "يحدد التقرير نوعًا ثالثًا"، حيث يحدث كلا التغيرين في وقت واحد، مما يؤدي إلى "استقطاب" من أرباح الأجور[474] .. " وبمقارنة الأعوام 1995-2000 بالسنوات 2001-6، وجد التقرير أن" البلدان المتقدمة مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة تتدرج أساسًا في فئة الأجور "التي تحلق على القمة"، باستثناء ألمانيا، التي تتدرج في فئة الأجور المتدنية المنهارة. . . البلدان من المناطق النامية قريبة في الغالب من سيناريو انهيار الأجور الدنيا ... أي تزايد عدم المساواة بين الأجور المتوسطة والأدنى[475] .. "

---

[469] - ilo, october Inquiry, 29.
[470] - Corley et al., 2005, 1.
[471] - ilo, 2008, 29.
[472] - richard B. Freeman and remco oostendorp, 2001, 'The occupational wages around the world data File," International Labor Review, Vol. 140, no. 4, 380–401, 2001, 392.
[473] - alan Freeman. 2004, p83.
[474] - ilo, 2008, 25.
[475] - ibid., 26.

تؤكد النتائج التي توصلوا إليها المسارات المختلفة التي تتبعها الأجور الحقيقية في الدول الإمبريالية وفي الجنوب العالمي، والسبب الأساسي لذلك هو وزن الفائض النسبي في السكان اليائسين للعمل. كما كورلي وآخرون. بعبارة أخرى، قد يكون ارتفاع عدم المساواة في الأجور "ناتجًا عن فائض العمالة في الاقتصادات النامية، حيث قد يكون التأثير الأولي للعولمة (والنمو) هو جلب الأشخاص الذين كانوا يعانون من نقص العمالة أو العاطلين عن العمل إلى سوق العمل الرسمي:" على الرغم من " التأثير "كان دائمًا بشكل ملحوظ.[476] 87

**الشكل 5.5: الناتج / العامل - البلدان المتقدمة والنامية**

Source: *Key Indicators of the Labour Market* (KILM), 8th edition, Tables R4 and R8.

## اتجاهات الأجور العالمية في العصر النيوليبرالي

يمكن أن يؤدي التركيز على الأجور النسبية إلى وجهة نظر أحادية الجانب. على سبيل المثال، إذا ارتفع متوسط الأجر في بلد فقير بنسبة 100 في المائة، من 1000 دولار إلى 2000 دولار في السنة، وفي بلد غني بنسبة 20 في المائة، من 10000 دولار إلى 12000 دولار، فإن نسبة الأجور في البلدان الغنية إلى الفقيرة ستنخفض من 10: 1 إلى 6: 1 - بعبارة أخرى، ستنخفض اللامساواة النسبية، ومع ذلك سيزداد الفرق المطلق بينهما، من 9000 دولار إلى 10000 دولار.

هذا التأثير موضح في الشكل 5.5. لسوء الحظ، تعوق قيود البيانات التي نوقشت في بداية هذا الفصل إنشاء رسم بياني مماثل يوضح مسار متوسط الأجور في هاتين المجموعتين من الدول، ولكن نظرًا لأن الأجور مرتبطة بالقيمة المضافة لكل عامل (تسمي منظمة العمل الدولية هذا "الناتج لكل عامل ")، يمكن أن يكون الأخير بمثابة وكيل مفيد للأول، مع التحذير من أنه منذ نمو الأجور تباطأ في نمو الناتج لكل عامل في كل من الدول الإمبريالية والدول منخفضة الأجر - ينعكس في انخفاض حصص العمالة من الدخل القومي - التدرج سيكون نمو الأجور في كلا المجموعتين من الدول ألطف بكثير من الآثار الموضحة. يتم أيضًا إفساد البيانات الخاصة بالناتج / العامل من خلال إدراج "الناتج" الذي يُفترض أنه تم إنشاؤه بواسطة "العمال" مثل متداولي صناديق التحوط ونجوم كرة السلة، تمامًا كما يؤدي إدراج النخب ذات الأجور المرتفعة إلى تضخيم متوسط نمو الدخل. مع أخذ ذلك في الاعتبار، ارتفع الناتج لكل عامل في الدول المتقدمة بين عامي 1991 و 2011 من 54،800 دولار أمريكي إلى 73،600 دولار أمريكي، مُقاسًا بالدولار الثابت لعام 2005، بزيادة قدرها 34 بالمائة على مدار 22 عامًا، بينما ارتفع الإنتاج لكل عامل في البلدان النامية من 7،460 دولارًا أمريكيًا إلى 14،220 دولارًا أمريكيًا، 91٪ زيادة. يكفي إلقاء نظرة على الشكل 5.4 لإظهار أنه على الرغم من أن هذه الاتجاهات قد تلبي التعريف الرياضي للتقارب، إلا أن الواقع يستمر في تحديده من خلال الاختلاف المطلق. يعلق روبرت ويد قائلاً: "إن المناقشة الكاملة حول عدم المساواة مضللة من خلال النظر فقط في الدخل النسبي. وتتسع فجوات الدخل المطلقة بين

[476] - Marva Corley, yves Perardel, and Kalina Popova, 2005, Wage Inequality by Gender and occupation: A Cross-Country Analysis. employment Strategy Papers 2005/20. employment Trends unit, employment Strategy department. Geneva: ilo, 26.

الغرب والباقي حتى في حالة البلدان سريعة النمو مثل الصين والهند ... لا أحد يجادل في هذا، ولكن يتم التعامل معها على أنها حقيقة لا معنى لها[477] .. "

على مدار الحقبة النيوليبرالية، لا جدال في أن الفروق في الأجور بين الدول الإمبريالية والنامية قد ازدادت. يعتبر تقييم تطور الأجور النسبية أكثر صعوبة، حيث أن متوسط الأجور لا يأخذ في الحسبان زيادة تشتت الأجور بشكل حاد بين المهن التي تتطلب مهارات عالية ومنخفضة ولأسباب أخرى تمت مناقشتها سابقًا في هذا الفصل. طريقة واحدة للتغلب على هذا هو النظر في الفروق الدولية في الأجور داخل المهن. إحدى المحاولات القليلة للتحقيق في هذا الأمر كان فريمان وأوستندورب، اللذان قاما بمسح الأجور خلال الفترات المبكرة والمتأخرة من العولمة (1983-89 و1992-99) لـ 137 مهنة في 135 دولة. النتيجة الرئيسية لأبحاثهم: "ازداد عدم المساواة في الأجور عبر البلدان في نفس المهنة خلال هذه الفترة على الرغم من العولمة، التي كان ينبغي أن تقلل من عدم المساواة"[478].

تعد أجور عمال النسيج من بين أكثر بيانات الأجور المتاحة بسهولة في العالم، ويعد نموها مؤشرا قويا على ما يحدث للأجور في القطاعات الصناعية الأخرى. يعرض الشكل 5.6 والجدول 5.1 بيانات عن إجمالي الأجور لعمال إنتاج المنسوجات في 32 دولة 90.[479] وتفيد شركة Werner International، وهي شركة استشارية إدارية، أن أجور المنسوجات في الولايات المتحدة في عام 2008 بلغت 17.41 دولارًا للساعة، أي أقل بكثير من 32.78 دولارًا للساعة التي أبلغ عنها مكتب الولايات المتحدة من إحصاءات العمل لعمال التصنيع ككل. لا يجد ويرنر أي علامة في قطاع النسيج والملابس على التقارب في الأجور بين البلدان الغنية والفقيرة. على العكس من ذلك - كما خلص تقريرهم لعام 2012، فإن "فجوة الأجور بين البلدان المتقدمة والنامية آخذة في الازدياد، ويظهر النطاق من أقل تكلفة للساعة إلى أعلى تكلفة للساعة توسعًا متزايدًا باستمرار"[480]. تم تأكيد هذه النتيجة من خلال تقرير اتجاهات الأجور العالمية لعمال الملابس، وهو تقرير صادر عن اتحاد حقوق العمال، والذي وجد أنه "على مدار العقد الماضي ... صناعة الملابس في معظم الدول الرائدة في تصدير الملابس قد حققت عوائد متناقصة لعمالها. البحث أجريت... في 15 دولة من الدول المصدرة للملابس الرائدة في العالم، وجدت أنه بين عامي 2001 و 2011، انخفضت أجور عمال الملابس في غالبية هذه البلدان بالقيمة الحقيقية[481] .. "ووجدوا أنه في خمسة من المصادر العشرة الأولى واردات الولايات المتحدة من الملابس - بنغلاديش والمكسيك وهندوراس وكمبوديا والسلفادور - انخفضت أجور عمال الملابس بالقيمة الحقيقية بين عامي 2001 و 2011 بمعدل 4.6 في المائة. كما انخفضت الأجور الحقيقية خلال هذه الفترة في غواتيمالا والفلبين وتايلاند. شهد عمال الملابس في المكسيك وجمهورية الدومينيكان وكمبوديا أكبر انخفاض، حيث انخفضت الأجور الحقيقية في هذه البلدان بنسبة 28.9 في المائة و 23.74 في المائة و 19.2 في المائة على التوالي. ارتفعت الأجور الحقيقية في أربعة من أكبر عشرة مصدرين - في الصين بنسبة 124 في المائة، وإندونيسيا بنسبة 38.4 في المائة، وفيتنام بنسبة 39.7 في المائة، وبيرو بنسبة 17.1 في المائة، والهند بنسبة 13 في المائة.

**الشكل 5.6: الأجور بالساعة وعمال إنتاج المنسوجات**

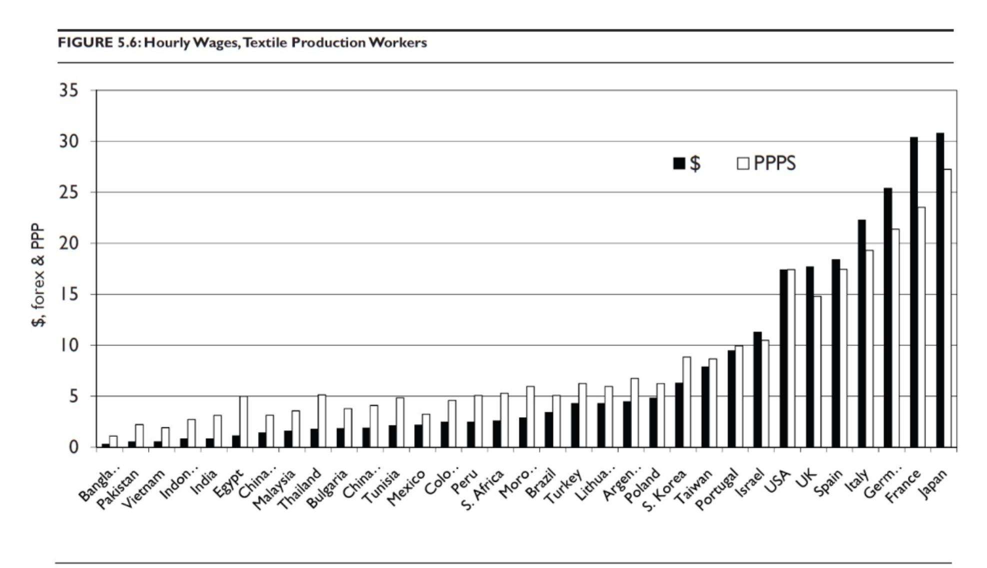
[477] - robert hunter wade, 2004, “on the Causes of increasing Poverty and inequality, or Matthew effect Prevails,” New Political Economy 9/2: 166.

[478] - richard B. Freeman and remco oostendorp, 2001, “The occupational wages around the world data File,” International Labor Review 140/4: 380–401.

[479] - يتم عرض بيانات werner international من عام 2008 هنا (تم تحويل أسعار صرف السوق إلى تعادل القوة الشرائية من قبل المؤلف) في تفضيلها لتقريرها الأحدث لعام 2011، لأن الأخير يحذف معلومات عن ثلاثة من الإدخالات السبعة ذات الأجور الأقل - بنغلاديش ومصر والداخلية الصين، لكنها تقدم صورة متطابقة تقريبًا. للحصول على مجموعة مختلفة من مقارنات الأجور الوطنية لعمال إنتاج المنسوجات، الواردة في تعادل القوة الشرائية بالدولار، انظر kILM، الطبعة الخامسة، الشكل 16 أ، "الأجور والأرباح في مهن النسيج بالنسبة للولايات المتحدة (2004 أساس تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)." التناقضات بين ilo / KilM وتلك المستمدة من werner international تعكس الافتقار العام للدقة المحيطة ببيانات الأجور.

[480] - werner international, 2012, International Comparison of the Hourly Labor Cost in the Primary Textile Industry, winter 2011, 3.

[481] - worker rights Consortium, 2013, Global Wage Trends for Apparel Workers, 2001–2011, http://www.americanprogress.org/wp-content/uploads/2013/07/realwageStudy-3.pdf, 2.




Source: Werner International, "Primary Textiles Labor Cost Comparisons, 2008," http://texnet.ilgstudios.net/files/2009/08/Werner_International_-_Labor_Cost_Study_2008.pdf.

تشير الأدلة المقدمة في هذا القسم إلى استمرار وجود فروق عالية في الأجور؛ يقترح التقارب في الأجور التي يتلقاها العمال المهرة ولكن ليس في الأجور التي يتقاضاها العمال غير المهرة؛ ويكشف عن درجة عالية جدًا من تشتت الأجور داخل القطاعات الاقتصادية وفيما بينها. بمقارنة الاتجاهات خلال الفترة من 2001 إلى 2007 بالفترات السابقة، عبر 83 دولة تضم حوالي 70 في المائة من سكان العالم، لاحظت منظمة العمل الدولية أن "نمو الأجور يميل إلى التباطؤ في غالبية البلدان التي تتوافر بيانات عنها" - على الرغم من الجنوب العالمي تشهد أقوى فترة من نمو الناتج المحلي الإجمالي وأكثرها استدامة خلال فترة العولمة النيوليبرالية بأكملها[482]. توضح منظمة العمل الدولية أن "الاختلاف متواضع إلى حد ما ،"[483] ولكن حقيقة أننا لم نشهد أي انعكاس في الأجور الجنوبية في فترة الازدهار المبجلة في جنوب الكرة الأرضية هو مؤشر بليغ على الديناميات الأساسية.

هناك تباين هائل بين المناطق وداخلها: في بعض البلدان، لا سيما في أمريكا اللاتينية، لم تنتعش مستويات الأجور من الدمار الذي لحق بها خلال الأزمات الاقتصادية في الثمانينيات والتسعينيات؛ وفي حالات أخرى، تخضع الأجور الحقيقية التي يتلقاها العمال في الصناعة التحويلية الموجهة للتصدير في الجنوب لضغط هبوطي هائل، كما رأينا في حالة عمال النسيج والملابس. الصين، حيث نمت الأجور الحقيقية (ويرجع الفضل في ذلك جزئيًا إلى نقص العمالة الناجم عن سياسة الطفل الواحد وكذلك النمو السريع بشكل استثنائي للصين)، تثقل كاهل البيانات العالمية بشكل كبير ولكنها مبالغ فيها من خلال إدراج الأجور الفائقة المدفوعة. إلى العمال ذوي المهارات العالية، والمديرين، وما إلى ذلك، واستبعاد أجور العمال المهاجرين والفشل في القياس الصحيح لقيمة الأجر الاجتماعي - "وعاء الأرز الحديدي" - الذي تم التخلي عنه في محاولة ذلك البلد للانتقال إلى الرأسمالية . يشير تباطؤ النمو، والقدرة الزائدة الهائلة، وفقاعات الأصول التي تنتظر الانفجار إلى أن ما يرتفع قد ينهار قريبًا.

**الجدول 5.1: الأجور، عمال إنتاج المنسوجات، 2008**

| | الأجر بالساعة $ | نسبة الأجر في الولايات المتحدة إلى الأجر الوطني (فوركس) | تعادل القوة الشرائية للأجر بالساعة $ | نسبة الأجر في الولايات المتحدة إلى الأجر الوطني (PPP) |
|---|---|---|---|---|
| بنجلاديش | 0.31 | 56.2 | 1.08 | 16.2 |
| باكستان | 0.56 | 31.1 | 2.21 | 7.9 |
| فيتنام | 0.57 | 30.5 | 1.92 | 9.1 |
| اندنوسيا | 0.83 | 21.0 | 2.72 | 6.4 |
| الهند | 0.85 | 20.5 | 3.12 | 5.6 |
| مصر | 1.12 | 15.5 | 4.98 | 3.5 |
| الصين الداخلية | 1.44 | 12.1 | 3.14 | 5.6 |

482 - ibid., 12.
483 - ibid., 16.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ماليزيا | 1.57 | 1.11 | 3.56 | 4.9 |
| تايلاند | 1.8 | 9.7 | 5.13 | 3.4 |
| بلغاريا | 1.85 | 9.4 | 3.79 | 4.6 |
| الصين الساحلية | 1.88 | 9.3 | 4.09 | 4.3 |
| تونس | 2.12 | 8.2 | 4.84 | 3.6 |
| المكسيك | 2.17 | 8.0 | 3.24 | 5.4 |
| كولومبيا | 2.45 | 7.1 | 4.58 | 3.8 |
| بيرو | 2.45 | 7.1 | 5.07 | 3.4 |
| جنوب أفريقيا | 2.58 | 6.7 | 5.29 | 3.3 |
| المغرب | 2.89 | 6.0 | 5.94 | 2.9 |
| البرازيل | 3.41 | 5.1 | 5.07 | 3.4 |
| تركيا | 4.27 | 4.1 | 6.24 | 2.8 |
| ليتوانيا | 4.28 | 4.1 | 5.95 | 2.9 |
| الأرجنتين | 4.48 | 3.9 | 6.75 | 2.6 |
| بولندا | 4.81 | 3.6 | 6.24 | 2.8 |
| كوريا الجنوبية | 6.31 | 2.8 | 8.85 | 2.0 |
| تايوان | 7.89 | 2.2 | 8.66 | 2.0 |
| البرتغال | 9.45 | 1.8 | 9.94 | 1.8 |
| إسرائيل | 11.31 | 1.5 | 10.49 | 1.7 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 17.41 | 1.0 | 17.41 | 1.0 |
| المملكة المتحدة | 17.7 | 1.0 | 14.79 | 1.2 |
| إسبانيا | 18.39 | 0.9 | 17.43 | 1.0 |
| إيطاليا | 22.31 | 0.8 | 19.31 | 0.9 |
| ألمانيا | 25.42 | 0.7 | 21.38 | 0.8 |
| فرنسا | 30.39 | 0.6 | 23.52 | 0.7 |
| اليابان | 30.81 | 0.6 | 27.25 | 0.6 |

Source Memer International Management Consultants139008 PPP indices from Lorld Banknorld depopment Indicators.
Loteliorexlil signifies coffirsion of wages paid in national currencies into dollars at actual market exchange rates.

## الأجور في أوقات الأزمات

وفرت الأزمات المؤلمة في عشرات الدول ظروف الصدمة الطارئة التي تم فيها إخضاع حكومات الجنوب، وانهيار النقابات العمالية، واكتسحت حماية العمال، وكسر المقاومة ضد الطابع العرضي والأجور المتدنية، من النتائج المهمة التي تم الإبلاغ عنها في تقرير الأجور العالمي لمنظمة العمل الدولية 2008-2009 شدة الانحدار في الأجور الحقيقية خلال أوقات الأزمات، عندما "تميل الأجور إلى الإفراط في الاستجابة وتنخفض بشكل أسرع من ألمانيا الديمقراطية"[484] وبالتالي "مرونة الأجور بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ،" المبلغ الذي ترتفع به الأجور أو تنخفض مقابل كل زيادة أو نقصان بنسبة 1 في المائة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالنسبة لـ 83 دولة متقدمة ونامية بين عامي 1995 و 2006 كان 0.65 فقط خلال فترات النمو الإيجابي لإجمالي الناتج المحلي (أي لكل زيادة بنسبة 1 في المائة في كل الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ارتفعت الأجور الحقيقية بنسبة 0.65 في المائة) لكنها قفزت إلى 1.55 خلال فترات النمو السلبي للناتج المحلي الإجمالي (أي مع كل انخفاض بنسبة 1 في المائة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، انخفضت الأجور الحقيقية بأكثر من 2/11 في المائة). وهذا يدعم ما توصل إليه هاريسون من أن "أزمات أسعار الصرف في البلدان الفقيرة تؤدي إلى انخفاض حصص العمالة، مما يشير إلى أن العمالة تدفع الثمن بشكل غير متناسب عندما تكون هناك تقلبات كبيرة في أسعار الصرف"[485]. في دراسة استقصائية لعشرة من "البلدان النامية الرئيسية"، وجد eizlem Onaran أيضًا أن "أزمات ما بعد التسعينيات كان لها تأثير واضح وطويل الأمد في بلد ما. والنسبة المئوية للانخفاض في حصة الأجور تتجاوز بكثير المعدل من تراجع النشاط الاقتصادي "[486]. وعلاوة على ذلك،

---

[484] - ilo، october Inquiry، 15. وهذا يؤكد ملاحظة Onaran لعام 2005 أنه "على الرغم من أن حصة العمالة لا تستجيب للنمو في السنوات الجيدة، إلا أنها تتناقص مع تقلص الاقتصاد" (Özlem onaran، 2005)، تأثير العولمة النيوليبرالية على حصة العمل في التنمية. الدول. جمعية الاقتصاد غير الأرثوذكسي السابع، جامعة مدينة المؤتمرات السنوية، لندن، 15-17 يوليو 2005 (25). انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجنوب العالمي يعني نموًا أقل من 1.3٪ سنويًا، وهو المعدل الذي ينمو به سكانها. النمو السكاني في الدول الامبريالية 0.6٪ سنويا.

[485] - harrison, Has globalization eroded labor's share?, 29.

[486] - onaran, The Effect of Neoliberal Globalization on Labor's Share in developing Countries, 14.

فإن الانخفاضات الحادة في الأجور الحقيقية خلال أوقات الأزمات تؤثر بشكل غير متناسب على العمال ذوي الأجور المنخفضة، مما يؤدي إلى زيادة التفاوت في الأجور[487].

وتأكيدًا لهذا الحكم، أفادت منظمة العمل الدولية في عام 2008 أنه "في العديد من البلدان التي عانت من أزمة اقتصادية في أواخر التسعينيات (لا سيما بعض بلدان جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية)، لم تتعافى الأجور الحقيقية بالكامل إلى مستويات ما قبل الأزمة رغم ارتفاعها خلال الانتعاش الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة "[488]. تضاف هذه النتائج إلى البحث الذي نشره إسحاق ديوان، الخبير الاقتصادي بالبنك الدولي، في عام 2001، والذي سجل 216 أزمة في الدول النامية بين 1975 ومنتصف التسعينيات[489]، منها 67 أزمة قدمت بيانات كافية للتحليل. في كل حالة، أدت هذه الأزمات إلى انخفاض حاد ومتسارع في بعض الأحيان في نصيب العمالة من الدخل القومي، مما أدى إلى بداية انزلاق استمر عادةً لمدة خمس سنوات. في المتوسط ، "انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.7 في المائة خلال سنة الأزمة، و 7.3 في المائة في العامين الثاني والثالث، قبل أن يستقر في العام الرابع"[490]، ووجد أن "الأزمات الأخيرة تميل إلى الإضرار بالعمالة أكثر من القديمة، كما لو أن حركة رأس المال قد زادت بمرور الوقت. . . تسبب في تحويل نصيب أكبر من الخسائر إلى العمالة "[491].

ووصف ديوان "نقل الأصول بعيداً عن العمالة خلال فترة الأزمة" بأنه "مذهل، يقطع شوطاً طويلاً في تفسير سبب خوف العمال من الأزمات المالية. المتوسط العالمي هو 33.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لكل أزمة مالية"[492].

إن ما يسمى بأزمة تيكيلا - عندما خسر البيزو المكسيكي في غضون أيام قليلة حول عيد الميلاد 1994 بنسبة 42 في المائة من قيمته مقابل الدولار - هو مثال ممتاز على نوع الأزمة التي يتحدث عنها ديوان. لاحظت افتتاحية الفاينانشيال تايمز بعد أشهر قليلة من الانهيار أن "تخفيضات العملة تحسن الوضع التنافسي لدولة ما من خلال إحداث تخفيض في الأجور الحقيقية.. أربعة أخماس تسويات الأجور لم تتجاوز 7.5 بالمائة، مقارنة بالتضخم المتوقع رسميًا" 42 في المائة هذا العام "[493]. - الشروط التي أرفقها الكونجرس بالمساهمة الأمريكية البالغة 20 مليار دولار لإنقاذ 50 مليار دولار وجهت الحكومة المكسيكية إلى ضمان عدم زيادة الأجور بوتيرة أسرع من الإنتاجية، مما أدى إلى انخفاض كبير في الأجور. أفاد أوناران أنه "في المكسيك ..، انخفضت حصة الأجور بنسبة 29.5 في المائة اعتبارًا من عام 1996 مقارنة بعام 1993، ولم تعد بالفعل إلى مستوى ما قبل الأزمة بعد عشر سنوات من الأزمة"[494]. كما أبلغت عن انخفاضات مماثلة في حصة العمالة الأخرى - حيث: أدت أزمة 1994 في تركيا إلى "انخفاض تراكمي بنسبة 24.8 في المائة في حصة الأجور" وأزمة أخرى في عام 2001 شهدت انخفاضًا في حصة الأجور في تركيا بنسبة 32.2 في المائة، واستغرق ذلك عامين وثلاثة أعوام. سنوات، على التوالي، قبل أن يبدأ انتعاش بطيء. في كوريا، "استمرت حصة الأجور في الانخفاض لمدة ثلاث سنوات في أعقاب أزمة 1997، وانخفضت بنسبة 21.6 في المائة في عام 1999 مقارنة بعام 1996."[495]

يمكن استخلاص بعض الأفكار حول ما تعنيه هذه البيانات من حيث الوفيات والمعاناة البشرية من تقديرات البنك الدولي بأن "البلدان التي عانت من انكماش اقتصادي بنسبة 10 في المائة أو أكثر بين عامي 1980 و 2004 شهدت

---

[487] - Thus the ilo reports that “countries which recorded the largest increases in wage inequality are those that were hit by severe economic crises.” ilo, october Inquiry, 24–25.

[488] - ibid., 15.

[489] - حدد الديوان الأزمة بأنها عندما تنخفض العملة الوطنية بأكثر من 25 في المائة مقابل الدولار. ديوان إسحاق، 2001، الدين كعرق: العمل والأزمات المالية وعولمة رأس المال. ورقة عمل البنك الدولي، .http://info.worldbank.org/etools/docs/voddocs/150/332/diwan.pdf

[490] - ibid., 27.

[491] - ibid., 24.

[492] - ibid., 10.

[493] - unsigned editorial, Financial Times, 28 april 1995.

[494] - Özlem onaran, 2007, Wage Share, Globalization, and Crisis: The Case of the Manufacturing Industry in korea, Mexico, and Turkey. Political economy research institute Peri working Paper Series #132. (http://www.peri.umass.edu/fileadmin/pdf/working_papers/working_papers_101-150/wP132.pdf, 14–15.

[495] - ibid.

أكثر من مليون حالة وفاة رُضَّع زائدة. تشير الدلائل إلى أن انهيار النمو مكلف لنتائج التنمية البشرية، حيث إنها تتدهور بسرعة أكبر أثناء تباطؤ النمو أكثر مما تتحسن أثناء تسارع النمو "[496].

رسم ديوان إسحاق، كما رأينا، صورة قاتمة لمداخيل لحم الخنزير التي يتلقاها ملايين العمال الفقراء بالفعل خلال فترات الأزمة الاقتصادية والبطء والطبيعة الجزئية لتعافيهم. لا يزال الأمر قاتمًا هو نصيحته للعمال، بأنه لا خيار أمامهم سوى قبول مصيرهم بخنوع: "عندما يصبح رأس المال أكثر قدرة على الحركة، والعمل أكثر تركيزًا على الحد من حدوث الأزمات، يصبح السلوك التعاوني أمرًا حاسمًا ... [إنه] في مصلحة العمال في تحمل الخسائر عند حدوثها ". ويرى أن "تخفيض قيمة العملة والتضخم آليات مهمة لخفض الأجور الحقيقية على المدى القصير"، وينصح باستمرار استخدامها: "الاقتصادات الصغيرة والضعيفة تريد الاحتفاظ بالقدرة على تخفيض قيمتها"[497].

## الأجور وأسطورة الالتقاء

تتفق نظرية التحديث، ونظرية التجارة المعيارية، وكبار دعاة العولمة الليبرالية الجديدة، ووسائل الإعلام على أن الفوارق الدولية في الأجور آخذة في التآكل وتوضع بحزم على مسار للظهور مع تقارب الدول الفقيرة مع الدول الغنية. يمكن أن تمتلئ الصفحات بالمبالغة الأسينية على غرار ملاحظة الأستاذ بجامعة كولومبيا أرفيند باناجاريا أنه خلال نصف القرن القادم، ستختفي الاختلافات في الأجور بين الولايات المتحدة والصين والهند لأن "الفرص ممتازة لأن الهند والصين ستختفيان بأنفسهما التحول إلى دول غنية[498]، " أو اعتقاد برايس ووترهاوس كوبرز بأن التقارب مؤكد" شريطة عدم وجود صدمات كارثية (مثل الحرب النووية العالمية، واصطدام الكويكبات، والتغير المناخي العالمي الشديد، وما إلى ذلك) التي تعرقل عملية التنمية الاقتصادية العالمية الشاملة على أساس مستدام "[499]. أضافت منظمة العمل الدولية صوتها الرسمي إلى جوقة الحمقى هذه:

اكتسبت عملية التقارب الاقتصادي بين البلدان النامية والاقتصادات المتقدمة زخما. بين عامي 1980 و 2011، نما دخل الفرد في البلدان النامية، في المتوسط، بنسبة 3.3 في المائة سنويًا - أسرع بكثير من نمو دخل الفرد البالغ 1.8 في المائة المسجل في الاقتصادات المتقدمة. تسارعت عملية التقارب هذه منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، خاصة منذ بداية الأزمة العالمية في 2007-2008[500].

لم تكد منظمة العمل الدولية تنشر تقريرها (2014) حتى حلت الأزمة الاقتصادية العالمية أخيرًا بالبلدان منخفضة الأجور. أدى انعكاس الدورة الفائقة للسلع الأساسية، وتدفقات الأموال الساخنة من الدول الإمبريالية، والرياح المعاكسة الأخرى إلى تباطؤ نمو الأسواق الناشئة بشكل حاد، وبمجرد إخراج الصين من المعادلة، من المتوقع أن يقترب من الصفر في عام 2015[501]. بمجرد أخذ النمو السكاني في الاعتبار، فإن هذا يعني انخفاض نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بقية العالم النامي. نظرة خاطفة على بيانات البنك الدولي حول نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كافية للكشف عن الطبيعة الدعائية للتقارب المزعوم. بلغ نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وفقًا لمؤشرات التنمية العالمية، 2.7 في المائة لعصر الليبرالية الجديدة بالكامل (وليس 3.3 في المائة المذكورة في الاقتباس أعلاه)، ما يقرب من 1 في المائة أسرع من 1.8 في المائة التي شهدتها الدول المتقدمة. ولكن، كما يوضح الجدول أعلاه، فإن المعدل الأعلى للنمو في الدول النامية الذي أعلنته منظمة العمل الدولية باعتباره سمة من سمات الفترة النيوليبرالية بأكملها يرجع بالكامل إلى النمو الأسرع في تلك الدول خلال العقد الأول من الألفية الجديدة. في المقابل، خلال العقدين الأولين من الليبرالية الجديدة، أدى نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في

---

[496] - world Bank, 2009, Swimming Against the Tide: How developing Countries Are Coping with the Global Crisis, paper presented at the G20 Finance Ministers and Central Bank Governors meeting, horsham, uK, March 13–14, 2009, 10.

[497] - diwan, debt as Sweat, 26.

[498] - arvind Panagariya, 2007, outsourcing: Is the Third Industrial Revolution Really Around the Corner?, http://www.columbia.edu/~ap2231/Policy percent20Papers/Tokyo percent20club percent20outsourcing percent20november percent2013-14 percent202007.pdf, 3.

[499] - PricewaterhouseCoopers, 2013, The bRICs and beyond: Prospects, Challenges and opportunities, http://www.pwc.com/en_Gx/gx/world-2050/assets/pwc-world-in-2050-report-january-2013.pdf, 4.

[500] - ilo, 2014, World of Work 2014: developing with Jobs, xix.

[501] - Bhanu Baweja, global head of emerging markets strategy at uBS, quoted in Jonathan wheatley and James Kynge, “emerging Markets: Trading Blow,” Financial Times, June 10, 2015.

الدول النامية إلى تباطؤ النمو بشكل كبير في البلدان الغنية - وبعبارة أخرى، اتسعت الفجوة نسبيًا وكذلك بشكل مطلق. علاوة على ذلك، شهد العقد الأخير أيضًا انهيارًا حادًا في نصيب العمالة من الدخل القومي في تلك البلدان، متضخمًا بسبب الارتفاع الحاد في تشتت الأجور. عندما تؤخذ هذه العوامل وغيرها من العوامل التي نوقشت في هذا الفصل في الاعتبار، لم يتبق الكثير من ادعاء منظمة العمل الدولية بأن التقارب قد تسارع.

**الجدول 5.2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد**

| | 1980 - 2000 | 2001 - 2011 | 1980 - 2011 |
|---|---|---|---|
| البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل | %1.70 | %4.60 | %2.70 |
| البلدان ذات الدخل المرتفع | %2.20 | I.I0% | %1.80 |

Source: World Development Indicators, GDP per capita in constant 2005 USD.

إن النمو المحسن للدول النامية خلال العقد الأخير، الذي استحوذ الرأسماليون وطبقات الطبقة الوسطى والعمال المهرة على فوائدها بشكل غير متناسب، أصبح ممكنًا من خلال التقاء ثلاثة عوامل: تعهيد خارجي مكثف وواسع القاعدة. زيادة كبيرة خلال العقد الذي يسبق بداية الأزمة العالمية، وزيادة تدفق رأس المال مدفوعًا جنوباً بمعدلات فائدة شديدة الانخفاض في الاقتصادات الإمبريالية، و "دورة السلع الفائقة" - بداية فترة ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمواد الخام في عام 2002، كان ذلك مدفوعًا، إلى حد كبير، بطلب الصين المتزايد بسرعة. كل منها محدود زمنيًا ومن غير المرجح أن يدوم: تدفقات الاستثمار متقلبة وعادت إلى الاتجاه المعاكس، وتعني الأسواق الاستهلاكية المتردية في الاقتصادات الإمبريالية زيادة في الإنتاج وتكثيف التماس التنافس بين مورديها، ولقد غذى النمو السريع في الصين من خلال التوسع الهائل للديون، حيث استخدم الكثير منها لتمويل استثمارات غير منتجة، مما أدى إلى أن قادة الصين يكافحون لتجنب "هبوط صعب".

لقد درس هذا الفصل إحدى السمات الأكثر لفتًا للانتباه في العقود الثلاثة الماضية - الانخفاض الحاد في نصيب العمالة من الناتج المحلي الإجمالي على جانبي الانقسام بين الشمال والجنوب. ما إذا كانت الأجور الحقيقية قد زادت أم لا تعتمد على المكان الذي تعيش فيه في جنوب الكرة الأرضية؛ لا يوجد مكان تقريبًا ترتفع فيه الأجور بنفس سرعة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي. درس الفصل أيضًا المنهجية المتحيزة التي تستخدمها الهيئات الرسمية لتقدير نصيب العمالة من الناتج المحلي الإجمالي، والتي تشمل بشكل عكسي الأجور الفائقة والمكافآت المدفوعة للمصرفيين والرؤساء وتكلفة الحرب في أفغانستان. وقد أوردت بعض الأسباب التي تجعل البيانات الرسمية حول متوسط الأجور يجب أن يتم التعامل معها بحذر شديد، لا سيما رداءة جودة البيانات الأولية، والتحيزات التي تؤثر على استقامتها، وزيادة عدم المساواة في الأجور داخل الدول التي تخفي الاتجاهات المهمة وراء الأرقام المتوسطة. أخيرًا، تم الاستشهاد بأدلة هنا على الضعف الشديد للأجور الحقيقية وحصة العمالة من الناتج المحلي الإجمالي في أوقات الأزمات، والتي من المقرر أن تزداد وتيرتها وحدتها في دول الجنوب حيث يؤدي انتشار الكساد الاقتصادي إلى عرقلة طريق التصنيع الموجه نحو التصدير. إن توافق التقارب المريح أعمى عن واقع العمال في كل من البلدان النامية والمتقدمة. فهم يواجهون تدهوراً متسارعاً في ظروف المعيشة والعمل، وانعدام الأمن المتزايد، والهجمات على الأجور، والأمن الوظيفي، والخدمات الاجتماعية (حيثما وجدت). الرأسمالية غير قادرة على نحو متزايد على تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الاجتماعية لقطاعات كبيرة من السكان العاملين في الدول الإمبريالية والغالبية العظمى من السكان العاملين في الدول النامية.

# 6

## شذوذ القوة الشرائية ومفارقة الإنتاجية

في أوائل التسعينيات، بدأ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في استخدام أسعار صرف تعادل القوة الشرائية - أسعار الصرف الافتراضية التي تعادل أسعار السلع والخدمات بين الاقتصادات - لتمكين المقارنات الدولية للأجور والإنتاج ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق على الصحة. إن حجم التعديل المطلوب لأسعار الصرف في السوق كبير، ويعتمد قدر كبير على صحة ودقة تحويل تعادل القوة الشرائية (PPP). بكل بساطة، بدون أسعار صرف تعادل القوة الشرائية، لن يكون لدينا عصا قياس لمقارنة الناتج المحلي الإجمالي والأجور الحقيقية ومستويات الاستهلاك بين الدول المختلفة. درس الفصل السابق بعض المصادر الرئيسية لعدم الدقة والتحيز والتشويه في استخدام أسعار صرف تعادل القوة الشرائية لقياس الدخل الحقيقي للعمال والفقراء. ندرس في هذا الفصل سبب وجود شذوذ القوة المطاردة في المقام الأول، واكتشاف أن العوامل الرئيسية - القيود المفروضة على حرية حركة العمالة عبر الحدود والاختلافات الواسعة في معدل الاستغلال الناتج عن الدرجة العالية من استقلالية الأجور من الإنتاجية - هي أيضًا شروط أساسية لظهور المراجحة العالمية للعمالة.

### لماذا لا تؤدي أسعار الصرف في السوق إلى عدم قيمة العملات "الناعمة"؟

كيفية تصحيح شذوذ القوة الشرائية هو سؤال عملي معقد لا مفر منه. من نظام مختلف تمامًا، السؤال: لماذا يوجد شذوذ في القوة الشرائية بين الدول التي تعمل بالعملة الصعبة والدول ذات العملة الناعمة؟ يشير انتشار واستمرار هذا الشذوذ إلى أنه لا يمكن تفسيره بأسباب عرضية مثل الحمائية، وتحركات الأموال الساخنة، والعجز الحكومي وما إلى ذلك، وأنه يجب البحث عن أسبابها في الخصائص الهيكلية المتعلقة بالطريقة التي يتم بها إدراج دول الجنوب في الاقتصاد العالمي. كما سنرى، فإن التحقيق في شذوذ القوة الشرائية يوفر أسبابًا مقنعة للتشكيك في العقيدة السائدة القائلة بأن فروق الأجور الدولية هي مجرد انعكاسات للاختلافات الدولية في إنتاجية العمل، ويلقي الضوء على التفاعل المعقد بين الاقتصادات الوطنية والدولية، وهو أمر مهم بالنسبة لنا. هدف تطوير مفهوم ملموس للعلاقة العالمية بين العمل ورأس المال.

بمراجعة "الأدبيات التجريبية الهائلة والمتنامية باستمرار حول تعادل القوة الشرائيةPPP "[502] ، أشار كينيث روجوف في عام 1996 إلى أنه "لسنوات عديدة وجد الباحثون صعوبة في إثبات أن هناك أي تقارب تجاه تعادل القوة الشرائية على المدى الطويل... كان هذا هو الحال. شيء محرج. يشير كل نموذج نظري معقول إلى أنه يجب أن يكون هناك على الأقل بعض المكونات المؤقتة لانحرافات تعادل القوة الشرائية[503] " تغطية بيانات أوسع وأكثر تفصيلاً ووصول أجهزة كمبيوتر أسرع وتقنيات إحصائية أكثر قوة قد اجتمعت لتجنيب الاقتصاديين خجلهم. كما لاحظ روجوف، "أخيرًا، تم تقييم عدد من الدراسات الحديثة بدليل مقنع إلى حد ما على أن أسعار الصرف الحقيقية ... تميل نحو تعادل القوة الشرائية على المدى الطويل جدًا .[504]" بعد أكثر من عقد والمزيد أصبحت الصورة موضع تركيز - وهي ليست لطيفة مع فرضية PPP.

[502] - كينيث روجوف، 1996، "لغز تعادل القوة الشرائية"، مجلة الأدب الاقتصادي 2/34: 647-68. لمراجعة الأدبيات المكثفة حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص، انظر آلان إم. تايلور ومارك ب. تايلور، 2004، "مناظرة تعادل القوة الشرائية"، في جورنال أوف إيكونوميكال بيرسبكتيفز، 18.4: 135-158؛ محسن بهماني أوسكوي و أ. ناصر، 2005، "فرضية التحيز في الإنتاجية وتكافؤ القوة الشرائية: مقالة مراجعة" مجلة المسوح الاقتصادية 4/19: 671-95؛ imed drine وكريستوف راولت، 2008، "تعادل القوة الشرائية للبلدان النامية والمتقدمة: ما الذي يمكن أن نتعلمه من نماذج بيانات الألواح غير الثابتة؟"، مجلة المسوح الاقتصادية 4/22: 752-73.

[503] - rogoff, “The Purchasing Power Parity Puzzle,” 655.

[504] - ibid., 647.

حتى بين العملات الصعبة، يعتبر تعادل القوة الشرائية قوة ضعيفة. ويشير روبرت بليكر إلى أن "تعادل القوة الشرائية النسبية يتم انتهاكه بشكل روتيني ... هناك بعض الحالات الاستثنائية التي يبدو أن تعادل القوة الشرائية يصمد فيها ... على الأقل بالنسبة لعدد قليل من العملات الرئيسية ... على مدى آفاق زمنية طويلة للغاية.[505]" يسأل كينيث روجوف، "كيف يمكن للمرء التوفيق بين التقلب الهائل قصير الأجل لأسعار الصرف الحقيقية مع المعدل البطيء للغاية الذي يبدو أن الصدمات تخمد عنده؟[506]" ويطلق على هذا "لغز تعادل القوة الشرائية"[507]. للتأكيد على مدى ضعف فرضية تعادل القوة الشرائية، يستشهد روجوف بدراسات تظهر أن "الأسعار النسبية للسلع المتشابهة جدًا في جميع أنحاء الولايات المتحدة وكندا أكثر تقلباً بكثير من الأسعار النسبية للسلع شديدة الاختلاف داخل أي من البلدين[508]"

هذا، بالطبع، محرج للغاية لرجال الاقتصاد السائد الملتزمين أيديولوجياً بـ "فرضية السوق الفعالة". سواء أكانت فرضية تعادل القوة الشرائية صالحة أم لا بالنسبة للتبادلات بين الدول ذات العملات الصعبة، فإن فشلها في أسعار الصرف بين العملات الصعبة والعملات اللينة أمر لا جدال فيه. في تحليلهما للسلوك طويل المدى لأسعار الصرف في ثمانين دولة متطورة ونامية، وجد كل من عماد درين وكريستوف راولت أن ما يسمونه "تعادل القوة الشرائية القوية" - أي ميل أسعار الصرف إلى معادلة مستويات الأسعار - تم التحقق منه من أجل يمكن التحقق من صحة بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولكن ليس تعادل القوة الشرائية "القوية" أو "الضعيفة" (اتجاه لسعر الصرف، عقب حدوث صدمة، للعودة إلى سعر صرف مستقر يحل محل تعادل القوة الشرائية بسبب عوامل غير معروفة). الدول. وبدلاً من ذلك، اكتشفوا "عدم وجود علاقة توازن بين الأسعار الوطنية والأسعار الأجنبية وسعر الصرف في البلدان النامية، مما يؤكد رفض نظرية تعادل القوة الشرائية تجريبياً. وتؤكد هذه النتيجة أيضًا أن انحرافات تعادل القوة الشرائية دائمة ..[509]"

أحيانًا يُطلق على شذوذ القوة الشرائية بين الشمال والجنوب اسم "تأثير بن"، على اسم جدول بن العالمي، الذي جمع بيانات أسعار مقارنة من معظم البلدان في العالم منذ عام 1950. ويرتبط هذا التأثير عكسياً مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كما يوضح الشكل 5.2 (صفحة 143) بوضوح، كلما كانت الأمة أكثر فقراً، زادت الفجوة. يقدم علم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد السائد تفسرين رئيسيين لهذه الحالة الشاذة، وهما فرضية Balassa-Samuelson [510]، التي تعتمد على الاختلافات في إنتاجية العمل بين البلدان الغنية والفقيرة؛ ونموذج بديل، اقترحه جاغديش باجواتي، وإيرفينغ كرافيس، وريتشارد ليبسي، وآخرين، والذي يدعي التحايل على الاختلافات في إنتاجية العمل ويأخذ في الاعتبار الشذوذ كنتيجة للاختلافات في "موهبات العوامل"، أي الوفرة النسبية رأس المال والعمالة في البلدين. نظرًا لأن حججهم حشو، فقد توصلوا إلى نفس النتيجة. في النهج السابق، تحدد الإنتاجية النسبية للعمالة ورأس المال الطلب على هذين العاملين، وبالاقتران مع العرض، تحدد أسعار التوازن (مقاصة السوق). في النهج الثاني، تؤثر العوامل المختلفة على العرض والطلب في أسواق العمالة ورأس المال، وتحدد الإنتاجية الهامشية، وبالتالي الوصول إلى نقطة بداية الطرف الآخر.

وفقًا لكلا النهجين، ينشأ الشذوذ في القوة الشرائية بسبب انخفاض أجور العمال الذين يقدمون الخدمات (على سبيل المثال، رحلة بالحافلة أو قصة شعر)، مما أدى إلى انخفاض أسعار هذه الخدمات بشكل نموذجي في بنغلاديش مقارنة ببلجيكا على سبيل المثال. "[511]. لكن أسعار الصرف المتوازنة تساوي أسعار السلع القابلة للتداول دوليًا - بمعنى آخر، تفترض أن تعادل القوة الشرائية قوية في قطاع السلع القابلة للتداول. تعتبر أجور قطاع الخدمات منخفضة في بنغلاديش لأن مستويات الأجور في قطاع الخدمات تحددها مستويات الأجور في قطاع السلع القابلة للتداول. يحدث هذا لأن العمالة متنقلة بين القطاعات ولكنها غير متنقلة دوليًا؛ بعبارة أخرى، يمكن للعمال التنقل بحرية بين القطاعات القابلة

[505] - robert a. Blecker, 2005. "Financial Globalization, exchange rates and international Trade," in Financialization and the World Economy, ed. Gerald a. Epstein (Cheltenham: edward elgar), 183–209.
[506] - rogoff, "The Purchasing Power Parity Puzzle," 647.
[507] - ibid., 665.
[508] - ibid., 653.
[509] - drine and rault, "Purchasing Power Parity for developing and developed Countries," 761.
[510] - سميت على اسم Béla Balassa و Paul Samuelson، اللذان قدما الفرضية بشكل مستقل وفي نفس الوقت في عام 1964. تسمى أحيانًا فرضية harrod-Balassa-Samuelson، مع الاعتراف بمساهمة روي هارود في عام 1933؛ وأحيانًا فرضية ريكاردو-هارود-بالاسا-ساموليسون، بسبب نموذج ريكارديان للميزة النسبية للتجارة الدولية الذي تنشره الفرضية.
[511] - لتبسيط هذه الرواية، نتجاهل حقيقة أنه ليس كل أولئك الذين يعملون في قطاع الخدمات هم عمال رأسماليون بأجر. باستثناء الحالات المحددة، تشمل الأجور دخول منتجي السلع والخدمات العاملين لحسابهم الخاص.

للتداول وغير القابلة للتداول داخل الدول، معادلة الأجور فيما بينها، لكن لا يمكنهم التنقل بحرية عبر الحدود بين الدول، لا سيما بين الدول ذات العملات الصعبة والدول ذات العملة السهلة. لذلك يتبين أن قمع الحركة العالمية للعمالة، وهو الاستثناء الكبير لمبدأ العولمة والذي تم التأكيد على أهميته الأساسية في هذا الكتاب، هو أيضًا في قلب شذوذ القوة الشرائية.

إن الادعاء بأن الأجور في الصناعة والزراعة في دول الجنوب - قطاع "السلع القابلة للتداول" - منخفضة للغاية لأن إنتاجية هؤلاء العمال هي جزء ضئيل مما يحققه العمال في البلدان المتقدمة مثل بلجيكا هو مبدأ أساسي من النظرية السائدة. يتجسد الإجماع القوي بين الاقتصاديين العاديين في هذا البيان من The Economist: "الاختلافات في الأجور تعكس الاختلافات في الإنتاجية. الأجور المنخفضة في الاقتصادات الناشئة تسير جنبًا إلى جنب مع الإنتاجية المنخفضة"[512].

إن الفروق الهائلة في الإنتاجية التي يُزعم وجودها في قطاع السلع القابلة للتداول غير موجودة في القطاع غير القابل للتداول. هناك مجال أقل بكثير لفروق الإنتاجية التي تحركها التكنولوجيا في قطاع السلع غير القابلة للتداول، حيث أن العديد من الخدمات بطبيعتها تتطلب عمالة كثيفة. ليس من السهل على الاقتصاديين العاديين أن يجادلوا بأن الأجور المنخفضة لسائقي الحافلات في بنغلادش "تسير جنبًا إلى جنب مع إنتاجية منخفضة" وتحافظ على الصواب. في الواقع، إذا كانت حافلات بنغلادش أكثر ازدحامًا، فقد تكون أكثر إنتاجية. ومع ذلك، لا توجد علاقة بين أسواق قص الشعر في بنغلاديش وبلجيكا، ولا توجد عملية شائعة لاكتشاف الأسعار. فقط إذا كان الحلاقون البنغلاديشيون وسائقو الحافلات أحرارًا في تقديم خدماتهم في بلجيكا، وبعبارة أخرى، إذا كان لعمالهم الذين يعيشون نفس الحرية في التنقل مثل السلع القابلة للتداول، فهل سيتم ربط هاتين المجموعتين؛ فقط هذا يمكن أن يؤدي إلى عملية معادلة الأجور والأسعار. في ظل الظروف التي نتجت عن قمع حرية تنقل العمالة، يمكن بالتالي تحديد الأجور بين بنغلاديش وبلجيكا، وفقًا لفرضية Balassa-Samuelson، من خلال الإنتاجية النسبية في القطاع القابل للتداول.

باختصار، تقول فرضية Balassa-Samuelson أن شذوذ القوة الشرائية ناتج عن عدم وجود تطابق بين المستويات المماثلة لإنتاجية عمال الخدمة في بلجيكا وبنغلاديش والاختلافات الشاسعة في أجورهم. الحجة المعاكسة المقدمة هنا هي أن العرض الزائد للعمل، وليس إنتاجيته، هو المحدد الرئيسي لمستويات الأجور في الجنوب. يتم الاحتفاظ بأجور مقدمي الخدمات ودخل أصحاب المشاريع الصغيرة منخفضة ليس بسبب الإنتاجية التافهة للعاملين في قطاع السلع القابلة للتداول، كما هو الحال في النظرية السائدة، ولكن بسبب فقر جزء كبير من السكان العاملين. هذا هو السبب في أن قصة الشعر أو رحلة الحافلة في دكا أرخص بكثير مما كانت عليه في أمستردام، على الرغم من أن المقص أو الحافلة قد تكلفان نفس التكلفة في كلا البلدين، بل وربما تكون قد خرجت من نفس خط الإنتاج. علاوة على ذلك، فإن الرأسماليين المحليين ليسوا المستفيدين الرئيسيين من الأرباح الفائقة الناتجة عن هذا التوظيف الموسع للعمالة منخفضة الأجر. وبدلاً من ذلك، فإن المنافسة الشديدة بين المصدرين الجنوبيين تترك لهم نصيباً ضئيلاً من العائدات، وينتقل الباقي إلى عملائهم الشماليين من خلال أسعار التصدير المنخفضة باستمرار. لا ينتج شذوذ القوة الشرائية فقط أو بشكل أساسي من ظروف السلع وأسواق الفوركس، ولكنه في الأساس نتاج الظروف في أسواق العمل وفي مجال الإنتاج حيث يتم تشغيل هذا العمل. يتحد النمو الهائل في الفائض السكاني النسبي مع قمع تنقل العمالة الدولية لممارسة ضغط تنازلي هائل على جميع الأجور وعلى دخول صغار المنتجين، مما يحافظ على المسافة بين الأجور الحقيقية في الدول الإمبريالية وفي جنوب العالم.

## تعادل القوة الشرائية PPP ومفارقة الإنتاجية

يمكن العثور على الخلل الفادح في قلب التفسير السائد لشذوذ القوة الشرائية في مفهوم الاقتصاديين للإنتاجية. يمكن تعريف إنتاجية العمل في المجتمع الرأسمالي بطريقتين متناقضتين متعارضتين: من حيث إنتاجيتها لقيم الاستخدام وإنتاجيتها لقيم التبادل، أو لاستخدام مصطلحات الاقتصاديين، "القيمة المضافة". الأول هو تعريف عالمي لإنتاجية العمل ينطبق في جميع المجتمعات وأنماط الإنتاج؛ هذا الأخير خاص بالمجتمعات المنتجة للسلع ويصبح أعلى في الرأسمالية. لا يهتم الرأسماليون والاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد بتعريف قيمة الاستخدام أو الحجم للإنتاجية - المعدل الذي يحول فيه

[512] - “not So absolutely Fabulous,” The Economist, november 4, 1995.

العمل الحي الطبيعة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية. فقط القيمة أو تعريف القيمة المضافة هو المهم - المعدل الذي يلبي به العمل الحي الاحتياجات الخاصة للرأسماليين لتحقيق الأرباح.

من حين لآخر، يقر الاقتصاديون العمليون بالطبيعة المتناقضة للإنتاجية، كما هو الحال في هذا المقطع من تقرير العمالة العالمي الصادر عن منظمة العمل الدولية 2004-5:

"يمكن فهم الإنتاجية من حيث القيمة وكذلك الحجم. على سبيل المثال، إذا زادت قيمة المنتج النهائي لأي سبب من الأسباب (زيادة في سعره بدون زيادة في تكلفة المدخلات)، فهذا من الناحية المالية هو زيادة في الإنتاجية. يمكن حتى تخيل أن الإنتاجية يمكن أن تزيد من حيث الحجم، على سبيل المثال تم اختيار المزيد من حبوب البن مع نفس العدد من العمال، ولكن انخفاض القيمة من خلال هبوط أسعار السوق، كما حدث بالفعل في حالة البن. وبالتالي، يمكن أن يؤدي ارتفاع الإنتاجية المادية إلى انخفاض المداخيل بدلاً من ارتفاعها".

تثير الجملة الأولى في هذا الاقتباس من منظمة العمل الدولية تعليقين. أولا، تعني القيمة المضافة. بالنسبة إلى التيار الكلاسيكي الجديد، كلاهما مترادفان؛ من خلال عدسة ماركسية، تم الكشف عن هاتين الفئتين على أنهما فئتان متميزتان، الأولى قيمة تدل على خلق، والثانية تدل على القيمة الملتقطة. ثانيا، هو تقدير العصب المحض لبيان منظمة العمل الدولية بأن الإنتاجية "يمكن فهمها من حيث القيمة بالإضافة إلى الحجم!" التعريف الوحيد للقيمة الذي يهم الرأسماليين، وهو الوحيد الذي تستخدمه الحكومات والمؤسسات المالية الدولية على الإطلاق لقياس الإنتاجية، هو تعريف القيمة المضافة. لجميع الأغراض العملية، من تجميع بيانات الناتج المحلي الإجمالي إلى اتخاذ قرارات الاستثمار، فإن القيمة- يُعتبر التعريف الإضافي للإنتاجية صحيحًا عالميًا بينما يتم تجاهل تعريف الحجم. وبعبارة أخرى، يتم دمج التعريفات غير المتوافقة ولكن غير المنفصلة للإنتاجية في الحساب الكلاسيكي الجديد، وتخضع لمقياس يعتمد حصريًا على القدرة على جذب الأموال في السوق .

من حيث إنتاجيتها لقيم الاستخدام، فإن عمل الحلاقين وسائقي الحافلات البنغلاديشيين لا يقل إنتاجية عن عمل نظرائهم البلجيكيين. ولكن عندما نفكر في القيمة التبادلية لمنتجهم، وكمية المال التي يتم بها معادلة قصات الشعر أو رحلات الحافلات في بلجيكا وبنغلاديش، نحصل على نتيجة مختلفة تمامًا - ينتج الحلاقون وسائقو الحافلات في بلجيكا قيمة مضافة أكثر بكثير مما كانت عليه في بنغلاديش. كلا التعريفين صحيحان، على الرغم من أنهما يتعارضان مع بعضهما البعض، على الرغم من أنه وفقًا للمنطق الرسمي الذي يعوق الاقتصاد البرجوازي، يجب أن يكون أحدهما خاطئًا.

هذا يسمح لنا برؤية تناقض صارخ في قلب فرضية بالاسا-ساموليسون. يستخدم تعريفًا للقيمة المضافة للإنتاجية للوصول إلى استنتاجه بأن إنتاجية العمال في قطاع السلع القابلة للتداول في بلدان مثل بنغلاديش منخفضة بشكل مؤسف، ويتحول إلى تعريف حجم الإنتاجية لترشيد تصورها بأن الإنتاجية من عمال الخدمة البنغلاديشيين مشابه لنظرائهم البلجيكيين.

من داخل التيار الرئيسي Jagdish Bhagwati و Irving Kravis و Richard Lipsey وآخرون قاموا بتطوير نموذج بديل يدعي أنه يشرح شذوذ القوة الشرائية دون أي إشارة إلى الاختلافات في إنتاجية العمل. وبدلاً من ذلك، ينتج الشذوذ عن الاختلافات في "موهبات العوامل"[513]. الندرة النسبية لرأس المال ووفرة العمالة في البلدان الفقيرة تمنحهم ميزة طبيعية في إنتاج الخدمات كثيفة العمالة، مما يؤدي إلى خفض أسعارها بالنسبة إلى أسعار السلع المصنعة. كما هو الحال في Balassa-Samuelson، فإن أسعار السلع المصنعة يتم معادلة أسعار الخدمات من خلال المنافسة الدولية، ولكن ليس كذلك أسعار الخدمات - ومن هنا جاء عنوان مقالة Bhagwati الأساسية، "لماذا الخدمات أرخص في البلدان الفقيرة؟" كلاهما يتفقان على أنه لأن العمالة متنقلة بين القطاعات ولكن ليس بين الدول التي تدفع في أن

[513] - See irving B. Kravis and richard e. lipsey, 1983, Toward an Explanation of National Price Levels. Princeton Studies international Finance. Princeton: Princeton university, international Finance Section; Jagdish Bhagwati , 1984, “why are services cheaper in poor countries?” Economic Journal 94:279–286; Bhagwati, 1984.

يتم تحديد قطاع الخدمات من خلال الأجور في قطاع السلع القابلة للتداول، ولا سيما من خلال مستويات الأجور في الصناعة التحويلية، والتي توفر الجزء الأكبر من السلع المتداولة. وكلاهما يقبل ضمنيًا أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص موجودة في قطاع السلع المتداولة. وكلاهما يطبق إطار الميزة النسبية التي تقوم على أساسين مريبين: أن جميع "عوامل الإنتاج" (العمل ورأس المال) مستخدمة بالكامل (المعروفة باسم قانون ساي، بعد أوائل التسعينيات، الاقتصادي الفرنسي جان بابتيست ساي)، وأن رأس المال والعمل لا يتنقلان بين البلدان. الفرق الرئيسي بين الاثنين هو أن Bhagwati et al. تسعى إلى تجاوز "الإطار الريكاردي المفرط التقييد لعامل واحد، العمل"، وإدخال رأس المال كعامل إنتاج منفصل بإنتاجية خاصة بها[514].

إن تركيز Bhagwati et al. على موهبات عوامل الإنتاج يفتح إمكانية جذب الفائدة بأن بنغلاديش قد تكون مُنحت أكثر من اللازم بإمدادات غير محدودة من الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إلى العمل، وأن هذا العرض الزائد هو الذي يفسر سبب انخفاض الأجور، وليس إنتاجية هؤلاء في العمل. قد يعني هذا أن الأجور منخفضة بشكل كبير عن الإنتاجية الحدية، ويؤدي إلى ظهور فكرة الاستغلال، لأنه سيعني أن العمال البنغلاديشيين لا يتم تعويضهم بالكامل عن منتجاتهم. Bhagwati et al. تم إنقاذهم من هذا المفهوم الخطير من خلال إيمانهم المثير للإعجاب بقانون ساي، أي أن كل شيء يتم إنتاجه للبيع سيتم بيعه، بما في ذلك العمالة الحية، وبالتالي سيتم جذب المزيد والمزيد من العمال إلى العمل حتى يتم تحقيق التوازن في أجور العمال تتساوى مع إنتاجيتها الهامشية.

يساعد التحقيق في شذوذ القوة الشرائية في الكشف عن وجود بعدين متناقضين لإنتاجية العمل. في حالة الإنتاج الصناعي، يمكن لعلم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد السائد أن يتجاهل الطبيعة المتناقضة لإنتاجية العمل من خلال إسناد صلاحيات خلق القيمة للآلات، لكن هذا غير ممكن في الخدمات كثيفة العمالة. التقنيات المستخدمة من قبل الحلاقين وسائقي الحافلات، وهي المقص ومحركات الديزل، متشابهة في كلا البلدين. تصبح الأمور أكثر تعقيدًا إلى حد كبير عندما ننتقل إلى تحليل إنتاجية العمال الصناعيين في البلدين، حيث تتأثر قدراتهم النسبية لإنتاج كل من قيم الاستخدام وقيم التبادل بشكل كبير بالاختلافات في التقنيات التي يطلقونها. لكن نفس التعريف المتناقض للإنتاجية ينطبق على عمل العمال الصناعيين كما ينطبق على عمال الخدمة.

## مفارقة الإنتاجية

إذا لعب الاقتصاديون لعبة ترابط الكلمات، فإن اللعبة التي تقفز إلى الذهن عند سماع الإنتاجية ستكون لغزًا.

-ديان كويل

إن الإحصاءات المتعلقة بإنتاجية العمل، التي يتم الحصول عليها من خلال قسمة القيمة المضافة لشركة أو قطاع صناعي أو أمة على إجمالي القوة العاملة فيها، خادعة للغاية. إن الكثير من الزيادة المزعومة في إنتاجية العمل في الدول الإمبريالية هي قطعة أثرية ناتجة عن الاستعانة بمصادر خارجية لعمليات إنتاج ذات قيمة مضافة منخفضة وكثيفة العمالة إلى البلدان منخفضة الأجور. كما جادلت سوزان هاوسمان، "عندما يقوم المصنعون بالاستعانة بمصادر خارجية أو العمل في الخارج، تزداد إنتاجية العمالة بشكل مباشر، لأن العمالة المستعان بها من الخارج المستخدمة لإنتاج المنتج لم تعد مستخدمة في قطاع التصنيع، وبالتالي لا تُحسب في مقام العمل معادلة الإنتاجية ..[515] " هذا مهم للغاية، لأن" معدل نمو الإنتاجية في التصنيع الأمريكي زاد في منتصف التسعينيات، متجاوزًا بشكل كبير نظيره في قطاع الخدمات ويمثل معظم نمو الإنتاجية الإجمالية في الاقتصاد الأمريكي.[516] " وهكذا تجادل، "إلى الحد الذي يعتبر فيه النقل إلى الخارج مصدرًا مهمًا لنمو الإنتاجية المقاس في الاقتصاد، فإن إحصاءات الإنتاجية ستحقق جزئيًا وفورات في التكاليف أو مكاسب للتجارة ولكن ليس تحسينات في ناتج العمالة الأمريكية"[517]. يعتقد Houseman أن هذا يحل :

[514] - Bhagwati, “why are services cheaper in poor countries,” 281.
[515] - Susan houseman, 2006, outsourcing, offshoring, and Productivity Measurement in U.S. Manufacturing, upjohn institute Staff working Paper no. 06-130, 2.
[516] - ibid., 1.
[517] - المرجع نفسه، 2. "التحسينات في جدوى النقل إلى الخارج تعادل اقتصاديًا التقدم التكنولوجي لزيادة العمالة." جين إم جروسمان وإستيبان روسي هانسبيرج، 2006، صعود النقل إلى الخارج: إنه ليس نبيذًا للقماش بعد الآن (برينستون: مطبعة جامعة برينستون)، 15.

"أحد أكبر ألغاز الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأخيرة. . . حقيقة أن مكاسب الإنتاجية الكبيرة لم تفيد العمال على نطاق واسع في شكل أجور أعلى. . . . قد تؤدي تحسينات الإنتاجية التي تنتج عن النقل إلى الخارج إلى قياس وفورات التكلفة إلى حد كبير، وليس تحسينات الإنتاج لكل ساعة عمل بواسطة العمالة الأمريكية[518].

وهكذا، عندما تستعين الشركة بمصادر خارجية لعمليات الإنتاج كثيفة العمالة، فإن إنتاجية العمال الذين يبقون في وظائفها ترتفع، على الرغم من عدم تغير أي شيء بخصوص عملهم المحدد. لذلك فإن الاستعانة بمصادر خارجية لها ما يمكن أن يسمى "تأثير المتكلم من الداخل" على مقاييس الإنتاجية. لكن هذا لا يؤدي إلا إلى خدش سطح الفقرة الإنتاجية. تعتبر عمليات الإنتاج كثيفة العمالة مرادفة عمليًا لعمليات الإنتاج ذات القيمة المضافة المنخفضة، ومع ذلك، فكلما زادت كثافة العمالة، أي أنه كلما زاد حجم العمالة الحية بالنسبة للعمالة الميتة، زادت مساهمتها في القيمة وفائض القيمة - ولكن يتم التقاط الكثير من هذا من خلال رؤوس الأموال كثيفة رأس المال، والتي تظهر كقيمة مضافة أعلى بكثير لكل عامل.

## الإنتاجية والصناعة والخدمات

يتمثل أحد جوانب التمييز بين الصناعة والخدمات ذات الأهمية الكبيرة لموضوعنا في أن العديد من مهام الخدمة، على سبيل المثال، تصفيف الشعر وقيادة الحافلات، هي بطبيعتها كثيفة العمالة وبالتالي فهي أقل عرضة لاستثمارات رأس المال المعززة للإنتاجية من الحال في الصناعة التحويلية. لهذا السبب، تميل إنتاجية العمل إلى التقدم أسرع بكثير في الصناعة منها في الخدمات، مما يدل على وجود اتجاه فطري نحو انخفاض نسبي في العمالة التصنيعية[519]. ومن النتائج المتناقضة لذلك أنه كلما زادت سرعة إنتاجية العمل في الصناعة التحويلية مقارنة بالاقتصاد ككل، كلما انخفضت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بشكل أسرع. تُعرف هذه الوتيرة التفاضلية لتقدم الإنتاجية بين الصناعة والخدمات في علم الاقتصاد السائد باسم تأثير بومول (أعيدت تسميته لاحقًا بمرض بومول)، بعد الورقة شبه النهائية لوليام بومول في عام 1967[520]. اشتكى بومول من أن تنقل العمالة داخل البلد بين الصناعة والخدمات يعني ذلك تحديد مستويات الأجور في قطاع الخدمات من قبل أولئك العاملين في الصناعة، والأجور الصناعية بدورها، وفقًا للنظرية الاقتصادية الهامشية التي يروج لها Baumol، تعادلها قوى السوق مع قيمة منتج العمل[521]. بعبارة أخرى، أجور قطاع الخدمات لا يتم تحديدها من خلال إنتاجية عمال قطاع الخدمات ولكن من خلال إنتاجية العمال في الصناعة، والزيادات في الأجور التي تبررها زيادة إنتاجية العمال الصناعيين لا تبررها الإنتاجية الراكدة لعمال الخدمات. وقد أوضح بومول وجهة نظره من خلال المقارنة القفزة الهائلة في إنتاجية صانعي الأقلام مع نمو إنتاجي صفري لموسيقيي الحجرة يُطلب من الموسيقيين أداء فرقة بيتهوفن الرباعية الوترية اليوم، وهو نفس العدد الذي كان عليه قبل مائتي عام، ومع ذلك ارتفعت أجورهم جنبًا إلى جنب مع أجور صانعي أقلام الرصاص، الذين قفز إنتاج أقلام الرصاص من حيث الكم ومن المحتمل جدًا أيضًا في الجودة. وبالتالي، فإن أجر الموسيقيين ينتهك قاعدة أساسية للاقتصاد البورجوازي - وهي أن العمل يُمنح وفقًا لقيمة منتجه.

إن التناقض المحير من منظور الاقتصاد البرجوازي هو، من منظور نظرية القيمة الماركسية، لغز بسيط. اعتبر ماركس من بين أعظم اكتشافاته "الطابع المزدوج للعمل، وفقًا لما إذا كان يتم التعبير عنه في قيمة الاستخدام أو قيمة التبادل"[522]. بالنسبة لخاصية العمل المزدوجة، هناك صفة مزدوجة لإنتاجية العمل، والآخر خاص بالمجتمع المنتج للسلع، والذي تمثل الرأسمالية أعلى تعبير عنه. إن التعريف الشامل لإنتاجية العمل، الذي ينطبق على المجتمع البشري في جميع مراحل تطوره، هو كمية قيم الاستخدام التي يمكن إنتاجها في يوم أو أسبوع من العمل الحي. لكن الرأسماليين لا

---

[518] - houseman, outsourcing, offshoring, and Productivity, 27.

[519] - أفادت كاثرين أبراهام، إحدى أبرز الجهات في مجال الحسابات القومية، أن في الولايات المتحدة "إنتاجية العمالة في صناعات الخدمات. . . في الواقع انخفضت على مدى عقدين من عام 1977 حتى عام 1997.. . . من بين صناعات الخدمات الفردية التي أظهرت انخفاضًا في إنتاجية العمل، كانت الخدمات التعليمية والخدمات الصحية، فضلاً عن إصلاح السيارات، والخدمات القانونية والخدمات الشخصية. كان البناء صناعة مشكلة أخرى، حيث انخفضت إنتاجية العمالة الضمنية بنسبة 1 في المائة سنويًا على مدار فترة العشرين عامًا بأكملها ". أبراهام، 2005، "ما لا نعرفه يمكن أن يؤذينا: بعض الانعكاسات حول قياس النشاط الاقتصادي"، مجلة المنظور الاقتصادي 3/19: 3-18.

[520] - william J. Baumol, 1967, “Macroeconomics of unbalanced Growth: The anatomy of urban Crisis,” American Economic Review 57: 415–26.

[521] - also known as the “Baumol disease.” See ibid.

[522] - أفضل النقاط في كتابي هي: 1) الطابع المزدوج للعمل، الذي يتم التعبير عن العمل وفقا له بالقيمة الاستعمالية أو القيمة التبادلية. (ان كل فهم للحقائق يتوقف على هذا الأمر). . . 2) معالجة فضل القيمة بصورة مستقلة عن اشكالها الخصوصية من حيث هي ربح، وفائدة، وريع عقاري، الخ. "ماركس إلى إنجلز، 24 أغسطس 1867، كارل ماركس وفريدريك إنجلز، 1987 [1867] الأعمال المجمعة، المجلد 42 (موسكو : التقدم للنشر)، 407.

يهتمون بأقلام الرصاص، ولا حتى بالوقت الذي يستغرقه إنتاج أقلام الرصاص؛ إنهم مهتمون فقط بكمية الأموال التي يمكن استبدالها بهذه الأقلام. من هذا يتدفق مفهوم مختلف تمامًا وقياس الإنتاجية: مقدار زيادة القيمة المضافة للشركة (القيمة السوقية لإنتاج الشركة مطروحًا منها القيمة السوقية لجميع المدخلات) بمقدار ساعة واحدة أو يوم أو أسبوع، وما إلى ذلك، من العمالة.

المنفعة، أو القيمة الاستعمالية، للقلم الرصاص هي نفسها اليوم كما كانت منذ قرنين (أو أعلى، بفضل الرصاص الرصاصي المتفوق وما شابه ذلك)، ومع ذلك فإن كمية العمالة اللازمة لإنتاج كل منها أصبحت الآن أصغر بكثير. بالقياس من حيث قيم الاستخدام، كانت هناك قفزة هائلة في الإنتاجية، ولكن عند قياسها من حيث القيمة التبادلية، فإن ما إذا كانت الإنتاجية قد نمت على الإطلاق يعتبر محل نقاش. يؤدي التعريفان لإنتاجية العمل إلى نتائج متباينة ومتناقضة. من وجهة نظر المجتمع ككل، يعد تعريف قيمة الاستخدام للإنتاجية، أي عدد السلع أو الخدمات المفيدة اجتماعيًا التي يمكن إنتاجها بكمية معينة من العمل، ذا أهمية قصوى. لكنها لا مبالاة مطلقة تجاه الرأسماليين الذين لا يهتمون إلا بالمبلغ الذي يمكن بيعهم به. التعريفان غير متوافقين، متناقضين بشكل متبادل، لكن كلاهما صحيح[523]. تحاول وظائف المنفعة للاقتصاديين تحويل قيم الاستخدام إلى أرقام، لكنها بحكم تعريفها غير قابلة للقياس. تمامًا كما لا توجد طريقة موضوعية لمقارنة فائدة قلم الرصاص مع فائدة الرباعية الوترية، فلا يمكن أيضًا قياس إنتاجية صانع أقلام الرصاص مقابل إنتاجية الموسيقي. على سبيل المثال، إذا كان مطلوبًا مليون ساعة من العمل الحي لبناة السفن لإنتاج سفينة واحدة، وينتج عن نفس القدر من العمل الحي للعمال الزراعيين مليون صندوق من الفراولة، فأي من هؤلاء العمال هو الأكثر إنتاجية؟ شركة بناء السفن، لأن السفن أكبر بكثير من الفراولة، أو منتقي الفراولة، لأن هناك الكثير من الفراولة أكثر من السفن؟ الجواب: سيكون من السخف حتى محاولة إجراء مثل هذه المقارنة، لأن قيمة التبادل التي يولدها عملهم تحددها كميتها، وليس شكلها الخاص. كما أشار ماركس، "الإنتاجية.. تتوقف بشكل طبيعي عن أن يكون لها أي تأثير على هذا العمل بمجرد أن نتخلص من شكله الملموس المفيد"[524]. وبعبارة أخرى، قد يكون بعض بناة السفن أكثر إنتاجية من بناة السفن الآخرين وبعض جامعي الفاكهة يملأون الصناديق أسرع من غيرهم، ولكن لا يمكن القول إن بناة السفن منتجة أكثر أو أقل من منتجي الفاكهة[525].

## تكلفة الإنتاجية والعمالة

مفهوم القيمة عند ماركس هو وحدة القطبين المتعارضين لقيمة الاستخدام والقيمة التبادلية المتضمنة في الشكل الاجتماعي الذي نسميه سلعة. يقابل هذين البعدين المتناقضين للقيمة تعريفان متعارضان تمامًا للعمل، وبالتالي للإنتاجية: أحدهما وفقًا لكمية ونوعية الأشياء المفيدة التي ينتجها هذا العمل؛ الثانية حسب مجموع الأسعار التي حققتها هذه الأشياء المفيدة عند تسويقها وبيعها.

إن التعريف العالمي لإنتاجية العمل، الذي ينطبق على المجتمع البشري في جميع مراحل تطوره، هو كمية قيم الاستخدام، وعدد السيارات، وأقلام الرصاص، وعدد كيلوغرامات الحبوب، وما إلى ذلك، التي تنتجها في وقت معين، والتي هي بدورها دالة لكثافة العمالة والتكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي. يفرض عهد رأس المال على هذا التعريف الجديد والمتناقض: الإنتاجية هي الآن مقدار القيمة المضافة التي يمكن جنيها لكل وحدة قيمة مدفوعة في الأجور. إذا تم تخفيض الأجور وبقي كل شيء على حاله، يصبح العمل أكثر إنتاجية - أي لرأس المال، على الرغم من أنه لم يعد أكثر إنتاجية لقيم الاستخدام. كما أوضح ماركس في رأس المال، المجلد. 1:

---

[523] - الرغبة في التخلص من التناقضات في التعريفات. . . يؤدي إلى تفكك النظرية وليس في تطورها. نظرًا لأن الحياة تفرض تطويرًا للنظرية، في النهاية، يتبين دائمًا أن محاولة بناء نظرية بدون تناقضات تؤدي إلى تراكم تناقضات جديدة لا تزال أكثر عبثية وغير قابلة للحل من تلك التي تم التخلص منها على ما يبدو. . . . . الديالكتيك ينطلق من وجهة نظر معاكسة تماما. يقوم حلها للمشكلة أولاً وقبل كل شيء على افتراض أن العالم الموضوعي نفسه، الواقع الموضوعي، هو نظام حي يتكشف من خلال ظهور وحلول تناقضاته الداخلية. تتطلب المنهجية الديالكتيكية والمنطق الديالكتيكي أنه بعيدًا عن الخوف من التناقضات في التعريف النظري للموضوع، يجب على المرء أن يبحث عن هذه التناقضات بطريقة موجهة نحو الهدف وتسجيلها بدقة - للعثور على حلها العقلاني، بالطبع، وليس التراكمK فوق جبال الأنتيمون والمفارقات ". إيفالد إلينكوف، 1960، جدلية المجرد والملموس في رأس مال ماركس (موسكو: دار بروجرس للنشر)، 243-44.

[524] - ماركس، [1867] 1976، رأس المال، المجلد. 1 ((london: Penguin، 137. باستمرار، كما يقول، "نفس العمل، بالتالي، الذي يتم إجراؤه لنفس المدة الزمنية، ينتج دائمًا نفس القدر من القيمة، بغض النظر عن أي اختلافات في الإنتاجية. ولكنه يوفر كميات مختلفة من قيم الاستخدام خلال فترات زمنية متساوية. . . . من ناحية أخرى، كل عمل هو إنفاق لقوة العمل البشرية، بالمعنى الفسيولوجي، وبهذه الصفة من العمل البشري المتساوي، أو المجرد، يشكل قيمة السلع. من ناحية أخرى، كل عمل هو إنفاق لقوة العمل البشرية في شكل معين وبهدف محدد، وبهذه الصفة من كونه عملاً مفيدًا ملموسًا فإنه ينتج قيمة استعمالية ".

[525] - أو، كما أشار سمير أمين، "الحجة الأرثوذكسية التي تربط الأجور بالإنتاجية القطاعية هي بالضرورة حجة هامشية، وحجة حشو، حيث لا يمكن مقارنة إنتاجية الفروع المختلفة." أمين، 1979، "الرد على أسابيع ودور"، وجهات نظر أمريكا اللاتينية 2/6: 88-90.

إذا نظرنا إلى العمل من وجهة النظر البسيطة لعملية العمل، بدا العمل منتجًا إذا أدرك نفسه في منتج، أو بالأحرى سلعة. من وجهة نظر الإنتاج الرأسمالي، يمكننا أن نضيف الصفة القائلة بأن العمل منتج إذا كان يقيّم رأس المال مباشرة، أو يخلق فائضًا في القيمة. . . . العامل الذي يؤدي عملاً منتجًا يكون منتجًا والعمل الذي يؤديه يكون منتجًا إذا كان يخلق فائضًا في القيمة بشكل مباشر، أي إذا كان يثمن نصيب الفرد [526] .

في هذا المستوى من التجريد - مع ترك جانب واحد، على سبيل المثال، التمييز بين العمل المنتج وغير المنتج - والاعتبار ليس فقط سلعة واحدة ولكن كل تلك التي يتم قياس قيمتها على أساسها، نسبة قيمة المنتج إلى القيمة المدفوعة كأجور ليس شيئًا آخر ولا يقل عن معدل الاستغلال. لذلك تم نزع معنى الإنتاجية ولم يعد أكثر ولا أقل من تعبير ملطف عن الاستغلال: فكلما زاد استغلال العمال، زاد إنتاجهم:

"إن الإنتاج الرأسمالي ليس مجرد إنتاج للسلع، إنه في الأساس إنتاج فائض القيمة. إن العامل لا ينتج لنفسه بل من أجل رأس المال. لذلك لم يعد يكفي أن ينتج ببساطة. يجب أن ينتج فائض القيمة. هذا العامل وحده هو المنتج الذي ينتج فائض القيمة للرأسمالي، وبالتالي يعمل من أجل التوسع الذاتي لرأس المال. . . . ومن هنا فإن فكرة العامل المنتج لا تعني مجرد علاقة بين العمل والأثر المفيد، بين العامل ومنتج العمل، ولكن أيضا علاقة إنتاج اجتماعية محددة[527].

التعريف السائد للإنتاجية، الذي يهم حقًا الرأسماليين، ليس إنتاجية العمل، التي يتم الحصول عليها بقسمة إجمالي القيمة المضافة على إجمالي القوى العاملة، إنها تكلفة وحدة العمل، التي يتم الحصول عليها بقسمة إجمالي القيمة المضافة على التكلفة الإجمالية للقوى العاملة. تكلفة العمالة للوحدة، الشكل الذي يفضله الاقتصاديون العمليون، هو عكس ذلك، أي مقدار العمالة التي يجب شراؤها للحصول على زيادة وحدة واحدة في الإنتاج[528].

تعتمد تكلفة وحدة العمل على تعريف القيمة المضافة للإنتاجية وتشارك في جميع مغالطاتها. وفقًا للنظرية الكلاسيكية الجديدة والسلطات المختلفة المذكورة هنا، فإن الارتباط بين الأجور والمنتج الهامشي يعني أن المجتمعات العمرانية الموحدة في البلدان الغنية والفقيرة هي نفسها على نطاق واسع. كما لاحظ روبرت بليكر، "الشكاوى المتعلقة بالعمل منخفض الأجر (يشار إليها أحيانًا باسم" حجة العمل الشاق ") تُرفض بشكل روتيني باعتبارها غير منطقية لأنه إذا اتبعت التجارة مزايا نسبية على غرار ريكاردو، فإن الأجور النسبية تقتصر على تتبع الإنتاجية النسبية، وبالتالي لا يمكن لأي بلد أن يكتسب ميزة تنافسية شاملة في متوسط تكاليف وحدة العمالة[529] "

مثال على هذا الفصل الروتيني قدمه مارتن وولف، الذي يجادل في لماذا تعمل العولمة أن "الدليل على العلاقة بين الإنتاجية والأجور ساحق[530]. ومع ذلك فإن الدليل الوحيد الذي يستشهد به وولف لتبرير اعتقاده بأن العمال في الشمال والجنوب فقط الحصول على ما يستحقونه هو البحث الذي أجراه ستيفن جولوب، أستاذ الاقتصاد الأمريكي الذي ساعد في تطوير نهج صندوق النقد الدولي النظري والمنهجي لإنتاجية العمل وحصة العمالة من الناتج المحلي الإجمالي. معارضة ادعاء Golub بأن تكاليف وحدة العمل في البلدان الغنية والفقيرة متساوية إلى حد ما[531]، Larudee et al. يشير إلى[532]:

[526] - Marx, Capital, vol. 1, 1038–39.

[527] - ibid., 644.

[528]- تقدم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECd) تعريفًا كلاسيكيًا لـ ulCs: "تكاليف وحدة العمالة (ulC) تقيس متوسط تكلفة العمالة لكل وحدة إنتاج. يتم حسابها كنسبة من إجمالي تكاليف العمالة إلى الإنتاج الحقيقي، أو بشكل مكافئ، كنسبة متوسط تكاليف العمالة لكل ساعة إلى إنتاجية العمل (الناتج لكل ساعة). على هذا النحو، تمثل ulC رابطًا بين الإنتاجية وتكلفة العمالة في إنتاج المخرجات ". ص. ماكنزي ود. Brackfield (2008)، نظام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتكلفة العمالة والمؤشرات ذات الصلة، أوراق عمل إحصاءات مكتب تنمية الصادرات 04/2008، http://dx.doi.org/10.1787/243142116028، 14.

[529] - Blecker, "Financial Globalization, exchange rates and international Trade," 186.

[530] - Martin wolf, 2005, Why Globalization Works (new haven and london: yale university Press), 175.

[531] - في أول سلسلة من الأوراق حول هذا الموضوع، ذكر غولوب أنه "ليس على علم بأي دراسات سابقة حاولت إجراء مثل هذه المقارنات [لتكاليف وحدة العمل] لمجموعة واسعة من البلدان. ربما يكون هذا بسبب قبول الاقتصاديين كعنصر إيمان بأن الأجور الحقيقية تعكس الإنتاجية ". ستيفن جولوب، 1995، الميزة المقارنة والمطلقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بنك الاحتياطي الفيدرالي في سان فرانسيسكو، مركز الدراسات النقدية والاقتصادية لحوض المحيط الهادئ، ورقة عمل رقم. PB95-09، 11.

[532] - Mehrene larudee and Timothy Koechlin, 2008, "low-wage labor and the Geography of Production: a Qualified defense of the 'Pauper labor argument,'" Review of Radical Political Economics 40: 228–36.

البيانات - التي تم جمعها ونشرها من قبل Golub وشركائه - ببساطة لا تدعم هذه الاستنتاجات. تشير الأدلة المتاحة بوضوح تام إلى أن متوسط تكاليف العمالة الموحدة (ULCs) ليست متساوية عبر البلدان. في الواقع، يبدو أن فجوات تكلفة العمالة بين البلدان شائعة جدًا، في بعض الحالات، تكون هذه الفجوات كبيرة جدًا.

بمراجعة هذه الأدلة، وجد هؤلاء الباحثون أن تكاليف وحدة العمل في البلدان منخفضة الأجور غالبًا ما تكون أقل من نصف تلك الموجودة في البلدان الغنية، واستنتجوا مؤقتًا أن "هناك ارتباطًا بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتكاليف العمالة الموحدة المنخفضة؛ أي، البلدان ذات الدخل المحدود في الفقراء تميل البلدان إلى أن تكون أقل من ULCs في البلدان الغنية[533]، "

يتناقض مع تأكيد Golub الذي يُستشهد به كثيرًا بأن "الأجور المنخفضة هي أحد أعراض انخفاض الإنتاجية، وليست مصدرًا مستقلًا للتنافسية الدولية[534]. " في الواقع، في دراسة أجراها فريق عمل صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع أنطوني تورنر، يدحض غولوب نظريته: " إلى الحد الذي يتم فيه تداول السلع الرأسمالية والوسيطة في الأسواق الدولية، بينما تظل العمالة غير مستقرة إلى حد كبير دوليًا، فمن المرجح أن تتباين تكاليف العمالة بين البلدان أكثر من تكاليف الإنتاج الأخرى، وبالتالي تلعب دورًا مهمًا بشكل غير متناسب في القدرة التنافسية[535]. " المعنى الضمني هو أن الفروق في الأجور تتأثر بشكل كبير بالقمع القسري لحركة اليد العاملة - وبعبارة أخرى، بعامل مستقل تمامًا عن الإنتاجية في ظاهره. ومع ذلك، وبعيدًا عن محاولة تقدير التأثير المشوه لهذا العامل الاقتصادي الإضافي، يرفضه غولوب بحجة أن "الاختلافات في الإنتاجية تفسر 70-80 في المائة من التباين الدولي في معدلات تعويض العمل ..[536]" ولكن حتى 20 إلى 30 في المائة هو صفقة كبيرة لمن هم على خط الخبز.

لذا، فإن البيانات الأولية حول تكاليف وحدة العمل لا تقدم "الدليل القاطع" الذي ادعى وولف أن الاختلافات في الأجور بين البلدان ذات الأجور المرتفعة والأجور المنخفضة تتبع الاختلافات في إنتاجيتها، حتى عند استخدام بيانات القيمة المضافة القياسية، والتي تحجب على الأقل بقدر ما تكشف. يعرض الشكل 6.3 بيانات البنك الدولي التي توضح أنه فيما يتعلق بتكاليف وحدة العمالة، كما هو الحال في كثير من الأمور الأخرى، فإن الأرض ليست مسطحة. لكن القضية ضد وولف وأنصار آخرين للعقيدة السائدة لا تتوقف عند هذا الحد. هناك العديد من الأسباب للشك في أن البيانات الرسمية تبالغ في تقدير تكاليف وحدة العمل في البلدان النامية، وأن التناقضات التي أبلغ عنها Larudee et al. أوسع من ذلك بكثير. في المقام الأول، تعاني البيانات المستخدمة لحساب ULCs من التحيزات والتشوهات التي تؤثر على بيانات الأجور التي تم فحصها في الفصل الأخير. كما يجادل Larudee et al بأن ممارسة الشركات عبر الوطنية الواسعة الانتشار المتمثلة في استخدام "التسعير التحويلي لتقليل مسؤوليتها الضريبية... يعني أن الإنتاجية في البلدان ذات الأجور المنخفضة من المرجح أن تكون أقل من قيمتها الحقيقية ..[537]"

السبب الأخير، بمفرده بما يكفي لدحض وجهة النظر السائدة القائلة بأن تكاليف وحدة العمل في الجنوب العالمي لا تتعارض إلى حد كبير مع تكاليف وحدة العمل في البلدان الإمبريالية، هو افتراض وولف وآخرون الضمني بأن إنتاجية العمال في شركة عبر وطنية فرعية تعمل في اقتصاد منخفض الأجور لا يختلف عن متوسط إنتاجية العمال في ذلك البلد. ولكن، مثل Larudee et al. التأكيد على أن "هناك أدلة تجريبية وفيرة على أن مستويات إنتاجية الشركات متعددة الجنسيات غالبًا ما تتجاوز تلك الخاصة بالشركات المحلية في البلدان المتخلفة... تمتلك الشركات حصة كبيرة من إنتاجيتها معها ..[538]" وبعبارة أخرى، يمكن للشركات عبر الوطنية الاستفادة من أجور منخفضة ولكن لا تحتاج لقبول مستويات الإنتاجية السائدة، مما يمكنهم من جني الأرباح الفائقة. هذه الحقيقة وحدها - وهي أن الإنتاجية، إلى حد كبير، خاصة بشركة محددة - تقوض بشكل قاتل تأكيد مارتن وولف القوي بأن "الصين التنافسية التي لا تقاوم هي نسج من

[533] - ibid., 230.

[534] - Stephen Golub, 1995, "Productivity and labor Costs in newly industrializing Countries," Pacific basin Notes 95/27: 1–3.

[535] - anthony G. Turner and Stephen Golub, 1997, "Multilateral unit-labor-Cost-Based Competitiveness indicators for advanced, developing, and Transition Countries," in Staff Studies for the World Economic outlook, by the research department of the international Monetary Fund, 47–60.

[536] - Stephen Golub, 1999, Labor Costs and International Trade (washington, dC: american enterprise institute), 21.

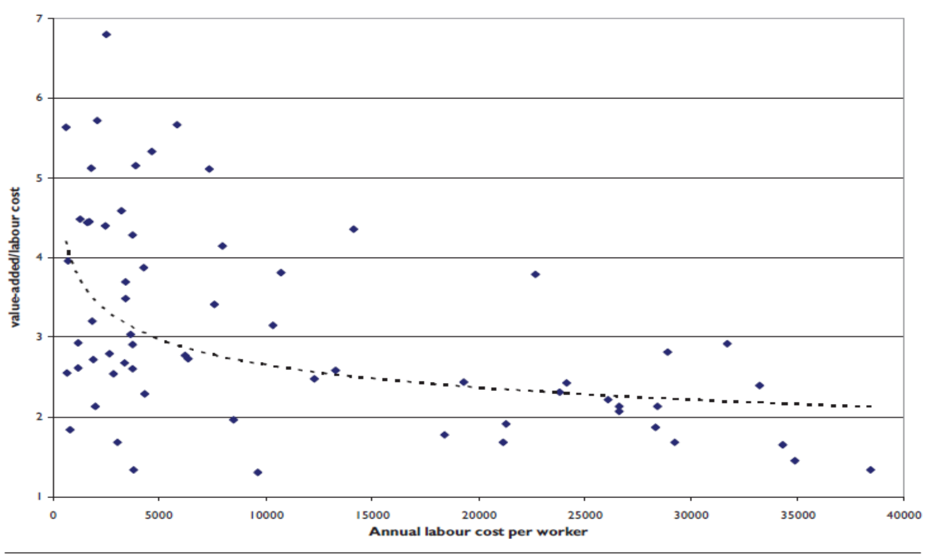
[537] - larudee and Koechlin, "low-wage labor and the Geography of Production," 231.

[538] - ibid., 232.

الخيال المحموم، لأن التكلفة الحقيقية للعمالة ستظل متماشية مع إنتاجيته "[539].   وهو يدعم ذلك بالإشارة إلى بحث Golub - ولكن في هذه القضية المحددة يتناقض Golub بشكل قاطع مع وولف (وكتاباته الخاصة قبل عقد من الزمان): "بالنظر إلى الاهتمام المركّز على الأجور الصينية، فإن RULC [تكاليف العمالة النسبية للوحدة] هي مرشح بارز جدًا لشرح صادرات الصين المزدهرة من المصنوعات[540] " ؛ ويخلص إلى أن" إجراءاتنا تشير إلى ذلك. . . إن تكاليف العمالة الصينية في التصنيع منخفضة للغاية مقارنة بمجموعة واسعة من البلدان الأخرى "[541].

هذه الإنتاجية هي، إلى حد كبير، خاصة بشركة معينة تقوض بشكل قاتل تأكيد مارتن وولف، في كتابه عام 2005 لماذا تعمل العولمة، أن "التكلفة الحقيقية للعمالة تميل إلى البقاء متماشية مع مؤيديها"[542]. سخر وولف من فكرة أن العمال الصينيين يتم استغلالهم من قبل الولايات المتحدة والشركات البريطانية التي يعملون لصالحها بشكل مباشر أو غير مباشر، جادل وولف، "من الصواب القول إن الشركات عبر الوطنية تستغل عمالها الصينيين على أمل جني الأرباح. إنه كذلك وبنفس القدر من الحق في القول إن العمال الصينيين يستغلون الشركات العابرة للحدود في الأمل (الذي تم تحقيقه عالميًا تقريبًا) في الحصول على رواتب أعلى وتدريب أفضل والمزيد من الفرص "[543]. في نفس العام، أفاد الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة أن "الأشخاص الذين يقدمون كل شيء من القمصان إلى مشغلات أقراص DVD للمستهلكين في العالم غالبًا ما يكون لديهم 60-70 ساعة عمل أسبوعياً، ويعيشون في مهاجع تضم ثمانية إلى 16 شخصًا في كل غرفة، يكسبون أقل من الحد الأدنى للأجور التي تصل إلى 44 دولارًا في الشهر، وتكون البطالة هي الاحتمال الوحيد إذا تعرضوا للإصابة في المصانع .." [544]

**الشكل 6.1: إنتاجية العمالة وتكلفة العمالة، 1995-1999**




Source: World Bank, World Development Indicators 2006.

يستكشف الشكل 6.1 العلاقة بين القيمة المضافة لكل عامل في التصنيع وتكلفة العمالة لكل عامل في التصنيع على مدى فترة خمس سنوات للبلدان الـ 64 التي تغطيها بيانات البنك الدولي لمؤشرات التنمية العالمية[545].  "ويعرض الجدول 6.1 (ص 183) هذا البيانات في شكل جدول. تكلفة العمالة هي الأجور بالإضافة إلى التكاليف الأخرى المرتبطة بالتوظيف - على سبيل المثال، مساهمات التأمين الوطني. في الشكل 6.1، يمثل كل علامة بلدًا. المحور السيني هو تكلفة

[539] - wolf, Why Globalization Works, 183.
[540] - Janet Ceglowski and Stephen Golub, 2005, Just How Low Are China's Labor Costs?, http://www.swarthmore.edu/SocSci/sgolub1/chinaslaborcosts11_7_2005.pdf, 2–3.
[541] - ibid., 16.
[542] - wolf, Why Globalization Works, 183.
[543] - ibid., 230.
[544] - international Committee of Free Trade unions (iCFTu), 2005, Whose Miracle? How China's Workers Are Paying the Price for Its Economic boom, http://www.dossiertibet.it/sites/default/files/documenti/whoseMiracleChinareport.pdf,11.
[545] - لقد استبعدت بلدًا واحدًا من مجموعة البيانات: إيران، التي أفادت منظمة WDI أن لها قيمة مضافة لكل عامل وهي الثانية بعد اليابان. كان هذا هو المثال الأكثر فظاعة لسوء جودة البيانات وهو جزء من سبب تشتت العلامات.

العمالة السنوية لكل عامل؛ المحور ص هو تكلفة وحدة العمل: نسبة القيمة المضافة لكل عامل إلى تكلفة العمالة لكل عامل.

وهكذا فإن نظرية الأجر يساوي الإنتاجية تفشل في اختبار الصلاحية الخارجية. هناك نقص في المراسلات بين ULCs الموحدة التي تنبأت بها النظرية والأدلة التجريبية. ومع ذلك، فإن حجتي تذهب إلى أبعد من ذلك بكثير. إن المفهوم السائد للإنتاجية، والذي يعتمد حتى من طرف العديد من الماركسيين، يفشل في اختبار الصلاحية الداخلية أيضًا. باختصار، مفهوم ULCs، والمنهجية المستخدمة في تجميعها، غير متماسك. غير قادرة على التعبير عن التناقض الحي بين قيمة الاستخدام وقيمة التبادل، تحاول النظرية السائدة قمعها، لدمج التعريفين للقيمة، لكن التوترات تظهر مرة أخرى في شكل مفارقات غير قابلة للحل.

إذا كان صحيحًا أن العمل يكافأ بما يتناسب مع مساهمته في القيمة المضافة، وإذا كانت نسبة رأس المال إلى العمل هي نفسها في البلدان الغنية والفقيرة، فإننا نتوقع أن يكون خط الاتجاه الموضح في الشكل 6.3 ثابتًا. إلى الحد الذي تكون فيه تكاليف العمالة جزءًا صغيرًا من إجمالي تكاليف الإنتاج في الصناعات كثيفة رأس المال النموذجية في البلدان المتقدمة، يتوقع المرء أن تزيد القيمة المضافة لكل عامل بشكل أسرع من تكلفة العمالة لكل عامل، وبالتالي القيمة المضافة لكل عامل / عمل سترتفع نسبة التكلفة لكل عامل بينما نتحرك على طول المحور السيني نحو البلدان ذات العمالة الأكثر تكلفة. بدلاً من ذلك، كما يوضح الشكل 6.1، فإن العكس هو الصحيح.

في ضوء كل هذه الاعتبارات، فإن الرأي المُجمع على أن الفوارق بين الدول في الأجور الحقيقية تعكس الفروق الدولية في الإنتاجية هي، على حد تعبير غولوب نفسه، "عنصر إيمان" يتعارض مع الأدلة التجريبية. كما أنه يتعارض مع العقل. إذا كانت تكاليف العمالة في الصين وبنغلادش والمغرب تتماشى مع تكاليف بلجيكا واليابان والولايات المتحدة، فلماذا تواجه الشركات عبر الوطنية الموجودة في البلدان الإمبريالية مثل هذه المشاكل لنقل الإنتاج إلى هذه البلدان ذات الأجور المنخفضة؟

## وحدة تكلفة العمالة غير المقنعة

كما نوقش أعلاه، فإن حساب ULC المحسوب للاقتصاد الوطني بأكمله ليس سوى حصة العمالة من الناتج المحلي الإجمالي، أو كما قال جيسوس فيليبي وأوتساف كومار، "تكاليف العمالة للوحدة المحسوبة بالبيانات الإجمالية لا تزيد عن حصة العمالة في الاقتصاد الإجمالي مضروبة في تأثير السعر "[546]. في ورقة سابقة، أوضح فيليبي الآثار المترتبة على ذلك: "في التحليلات المعيارية، يُعتبر الاقتصاد أكثر قدرة على المنافسة كلما انخفض مستوى ULC الخاص به. والجانب الآخر من هذا المنطق هو أن الاقتصاد أكثر قدرة على المنافسة كلما انخفض نصيبه من العمالة. هي .. .. سياسات خفض ULCs هي، بشكل فعال، سياسات لخفض حصة العمالة في الدخل[547]. " يمكن تحقيق التأثير المطلوب - زيادة القدرة التنافسية عن طريق خفض تكاليف وحدة العمل - عن طريق زيادة الإنتاجية أو بقمع الأجور، أو عن طريق الجمع بين الاثنين. في كلتا الحالتين، سواء كان الإنتاج يتزايد أم لا، فإن أي انخفاض في تكاليف وحدة العمل يعني زيادة في الحصة النسبية لرأس المال من إجمالي الإنتاج.

يُنظر إلى تكاليف العمالة على نحو متزايد على أنها المعيار النهائي للقدرة التنافسية للشركة أو الدول، أي الجدل الأوروبي، حيث يتفق الاقتصاديون على أنه سواء من خلال تحسين الإنتاجية أو من خلال قمع الأجور، يجب تخفيض ULCs في اليونان وإسبانيا والدول الطرفية الأخرى، سواء أو لا تبقى هذه الدول في منطقة اليورو. يبدو أن هذا التركيز الحصري على إنتاجية العمل، بما يتضمنه من أن العمل هو المصدر الوحيد للقيمة المضافة والازدهار الوطني، يكمل نظرية قيمة العمل التي تم الاستهزاء بها. ماذا حدث لرأس المال ومساهمته المفترضة في القيمة المضافة والناتج الإجمالي؟ كيف يوفق الاقتصاديون بين الاهتمام الحصري الممنوح لتكاليف العمالة وإنتاجية العمل مع العقيدة القائلة بأن العمل هو مجرد عامل واحد من بين عدة عوامل للإنتاج؟ علاوة على ذلك، فإن هذا التركيز غير المترابط على العمالة يتناقض مع معالجة تكلفة العمالة والقيمة المضافة في الحسابات القومية. في الهوية المحاسبية في قلب الدخل القومي

[546] - Jesus Felipe and utsav Kumar, 2011, Unit Labor Costs in the Eurozone: The Competitiveness debate Again, levy economics institute working Paper no. 651 asian development Bank, Manila, 5.

[547] - جيسوس فيليبي، 2005، ملاحظة حول التنافسية وتكاليف وحدة العمل والنمو: هل "مفارقة كالدور" هي شكل من أشكال التفسير؟ قسم أبحاث الاقتصاد الكلي والتمويل، بنك التنمية الآسيوي،

7-9. ،http://cbe.anu.edu.au/research/papers/camawpapers/Papers/2005/Felipe_62005.pdf

وحسابات المنتجات (NIPA)، إجمالي القيمة المضافة بحكم التعريف يساوي إجمالي الأجور بالإضافة إلى إجمالي الأرباح. إذن - وهذه هي النقطة الرئيسية الثانية التي قدمها فيليبي وكومار - لماذا لا نطبق المنطق الهامشي الكامن وراء ULCs على عامل الإنتاج الآخر، وحساب تكاليف رأس مال الوحدة؟ "يمكن إجراء تحليل القدرة التنافسية بشكل متساوٍ من حيث ما يمكن تعريفه على أنه تكلفة رأس المال للوحدة (UKC). تحوّل فكرة UKC عبء القدرة التنافسية على رأس المال، أي لكي تصبح أكثر قدرة على المنافسة، يتعين على الرأسماليين قبول معدلات ربح أقل أو زيادة إنتاجية رأس المال المستثمر "[548].

**الجدول I.6: القيمة المضافة مقابل تكلفة العمالة، 1995-1999**

| | تكلفة العمالة لكل عامل في التصنيع | نسبة القيمة المضافة إلى تكلفة العمالة | | تكلفة العمالة لكل عامل في التصنيع | نسبة القيمة المضافة إلى تكلفة العمالة |
|---|---|---|---|---|---|
| سريلانكا | 604 | 5.64 | تشيلي | 5،822 | 5.66 |
| بنغلاديش | 671 | 2.55 | البرتغال | 6،237 | 2.77 |
| الصين | 729 | 3.96 | بنما | 6.351 | 2.73 |
| كينيا | 810 | 1.84 | الأرجنتين | 7338 | 5.11 |
| رومانيا | 1،190 | 2.93 | المكسيك | 7،607 | 3.41 |
| الهند | 1،192 | 2.62 | تركيا | 7،958 | 4.14 |
| الجمهورية اليمنية | 1،291 | 4.48 | جنوب إفريقيا | 8،475 | 1.96 |
| إثيوبيا | 1،596 | 4.44 | سلوفينيا | 9632 | 1.30 |
| بولندا | 1،714 | 4.46 | هونغ كونغ | 10،353 | 3.15 |
| غواتيمالا | 1،802 | 5.12 | كوريا الجنوبية | 10،743 | 3.81 |
| مصر | 1،863 | 3.21 | اليونان | 12،296 | 2.47 |
| سلوفاكيا | 1،876 | 2.72 | العراق | 13،288 | 2.58 |
| ماو ريتيوس | 1،973 | 2.14 | برازي أنا | 14134 | 4.36 |
| الأردن | 2،082 | 5.72 | نيوزيلندا | 18419 | 1.78 |
| الفلبين | 2،450 | 4.40 | إسبانيا | 19329 | 2.43 |
| كولومبيا | 2،507 | 6.81 | إسرائيل | 21150 | 1.68 |
| هندوراس | 2،658 | 2.79 | سنغافورة | 21،317 | 1.91 |
| كوستاريكا | 2،829 | 2.54 | أعود | 22681 | 3.79 |
| اندنوسيا | 3،054 | 1.68 | المملكة المتحدة | 23،843 | 2.31 |
| باراغواي | 3،241 | 4.59 | بلجيكا | 24132 | 2.43 |
| المغرب | 3،391 | 2.68 | أستراليا | 26،087 | 2.22 |
| زيمبابوي | 3422 | 3.49 | السويد | 26601 | 2.13 |
| ماليزيا | 3،429 | 3.69 | زعنفة الأرض | 26،615 | 2.07 |
| جامايكا | 3،655 | 3.03 | النمسا | 28،342 | 1.87 |
| الإكوادور | 3،738 | 2.61 | كندا | 28،424 | 2.14 |
| أوروغواي | 3،738 | 4.29 | الولايات المتحدة | 28،907 | 2.81 |
| هنغاريا | 3،755 | 2.91 | الدنمارك | 29،235 | 1.69 |
| جمهورية التشيك | 3،815 | 1.34 | اليابان | 31،687 | 2.92 |
| تايلاند | 3،868 | 5.16 | ألمانيا | 33226 | 2.40 |
| زامبيا | 4،292 | 3.87 | هولندا | 34326 | 1.65 |
| سوريا | 4338 | 2.29 | إيطاليا | 34859 | 1.46 |
| فنزويلا | 4،667 | 5.33 | النرويج | 38،415 | 1.34 |

Source: World Development Indicators 2006.

من وجهة نظر النظرية الاقتصادية السائدة، فإن استبعاد رأس المال من مفهوم التنافسية أمر تعسفي وعبثي[549]. ولكنه أيضًا ملائم للغاية؛ يسمح للرأسماليين والحكومات بتركيز الانتباه على كيفية استخدام العمالة بشكل أكثر كفاءة،

[548] - ibid., 7.

[549] - إن المفهوم الاقتصادي وإحصائية القدرة التنافسية التي تتوافق بشكل وثيق مع النظرية الاقتصادية السائدة ليست تكلفة وحدة العمل بل "إنتاجية العامل الكلي"، حيث يتم دمج الإنتاجية المختلفة لكل عامل من عوامل الإنتاج في قيمة واحدة. ومع ذلك، فإن حساب TFP على مستوى الاقتصاد مهمة معقدة للغاية ومحفوفة بالمخاطر ولا يتم تنفيذها إلا في عدد قليل من البلدان.

وكيفية تحمل تكاليف العمالة، وما إلى ذلك، والتعامل مع قرارات الاستثمار والأرباح وتوزيعها كمسائل خاصة، غير مرتبطة بالدافع لتعزيز القدرة التنافسية و إنتاجية.

المبرر القياسي للاهتمام الحصري بـ ULCs هو أنه نظرًا لأن رأس المال أكثر قدرة على الحركة دوليًا من العمالة، فإن تكلفة رأس المال تختلف كثيرًا بين البلدان عن تكلفة العمالة. وهكذا يشرح فريق من الاقتصاديين في جامعة كامبريدج: "من منظور القدرة التنافسية، نحن مهتمون بهذه التكاليف ... التي تختلف من بلد إلى آخر ... من الواضح أن التركيز على تكاليف العمالة يهمل كل الآخرين ... التكاليف، قد يظهر بعضها اختلافات مهمة بين البلدان. ومع ذلك، فإن تكاليف العمالة تمثل عنصرًا كبيرًا من المدخلات غير المتداولة في الإنتاج[550] "49

لاحقًا في ورقتهم، شددوا على النقطة المركزية، وهي أن تكلفة العمالة تم تحديدها لأنها مُدخل رئيسي ولأن سعرها يختلف اختلافًا كبيرًا بين البلدان: "في حين أن تكاليف العمالة لا تهيمن بأي حال من الأحوال على هيكل تكلفة القطاعات الفرعية للتصنيع، فإنها تظل أكثر أهمية للقدرة التنافسية للمواقع الجغرافية المختلفة مما قد توحي به هذه الإحصائية، لأنها عنصر تكلفة مهم يختلف بين تلك المواقع "[551].

تقدم ورقتا فيليب وكومار أيضًا رؤى حول كيفية فهم تكاليف وحدة العمل من منظور نظرية القيمة لماركس. تم الاستشهاد بهم أعلاه على النحو التالي: "تكاليف العمالة للوحدة المحسوبة بالبيانات الإجمالية لا تزيد عن حصة العمالة للاقتصاد في إجمالي الإنتاج مضروبة في تأثير السعر". تبع ذلك على الفور ما يلي: "في حين أن هذا صحيح أيضًا على مستوى الشركة (المنتج)، فإن الاختلاف هو أنه على المستوى الإجمالي، لا يمكن للمرء حساب تكاليف وحدة العمل دون استخدام معامل انكماش السعر الإجمالي. هذا ليس صحيحًا على المنتج المستوى مع البيانات المادية "[552].

معامل انكماش السعر هذا عبارة عن تعديل لتعادل القوة الشرائية (أو نسبة قريبة لقطاع معين من تعادل القوة الشرائية أو نسب قيمة الوحدة uVrs)[553] تطبق على قيمة المخرجات كما يشرح أكاديميون في جامعة جرونينجن:[554]

من الخصائص المحددة لمقاييس تكلفة العمالة للوحدة أن البسط، الذي يعكس مكون تكلفة العمالة في المعادلة، يتم التعبير عنه عادةً بعبارات اسمية، في حين يُقاس المقام، وهو الناتج أو الإنتاجية، من حيث الحجم الحقيقي. وهذا يعني أنه عند مقارنة مستويات تكلفة وحدة العمل عبر البلدان، يتم تحويل مستوى الأجور أو تعويض العمل بسعر الصرف الرسمي. ... في المقابل، يرتبط الإنتاج أو الإنتاجية بمقياس الحجم لأنه يشبه وحدة كمية الإنتاج. ومن ثم، بالنسبة

---

يتطلب المقياس الأساسي لـ TFP بيانات عن المخرجات المنكمشة، ومدخلات العمالة، وخدمات رأس المال، والمدخلات الوسيطة، وتوزيع الدخل على عوامل الإنتاج. . . . إذا تم تجميعها من مصادر مختلفة، فقد لا تكون قابلة للمقارنة لعدة أسباب، حتى لو كانت أوصاف الأنشطة المشمولة هي نفسها. . . قد تكون البيانات الدقيقة الأساسية قد تم جمعها بطريقة غير متسقة.
يمكن تنظيم مجموعات البيانات باستخدام أنظمة تصنيف متباينة. حتى إذا كانت البيانات تأتي من مصدر واحد، يمكن أن يختلف نظام التصنيف بمرور الوقت. تعكس مخططات التصنيف المختلفة أحيانًا اختلافات جوهرية أكثر ". إيريك جيه بارتيلسمان وجوزيف بوليو، محاسبة متسقة لنمو الإنتاجية الأمريكية، سلسلة مناقشة المالية والاقتصاد، مجلس الاحتياطي الفيدرالي، واشنطن العاصمة، 1.

[550] - richard lewney (Team leader), 2011, Study on the Cost Competitiveness of European Industry in the Globalization Era: Empirical Evidence on the basis of Relative Unit Labor Costs (ULC) at Sectoral Level, Final Report, http://ec.europa.eu/enterprise/newsroom/cf/_getdocument.cfm?doc_id=7060, 16.

[551] - ibid., 102. emphasis in original.

[552] - ibid., 5.

[553] - "كانت هناك عدة مقترحات للتعامل مع [تشوهات سعر الصرف]. النوعان الأكثر شيوعًا هما استخدام نسب قيمة الوحدة (uVr) واستخدام تعادل القوة الشرائية (PPP). يتمثل الأول في تقدير مستويات أسعار العملة المحلية بقيم الوحدة، محسوبة بقسمة قيمة الإنتاج الصناعي على مستوى الصناعة على مقاييس كميات تلك المخرجات. . . . سعر صرف تعادل القوة الشرائية هو نسبة السعر بالعملة المحلية لسلة معينة من السلع في بلدين مختلفين ". فيليبي، ملاحظة حول القدرة التنافسية، وتكاليف وحدة العمل والنمو، 4. تميل نسب قيمة الوحدة uVrs وتعادل القوة الشرائية إلى التوافق الوثيق في البلدان الإمبريالية كيفية فهم تكاليف وحدة العمل من منظور نظرية القيمة لماركس (وأقرب إلى تلك الموجودة في البلدان الإمبريالية) منذ الاختلافات الدولية في أسعار السلع الصناعية التي يتم تداولها بشكل كبير والمستخدمة لحساب نسب قيمة الوحدة uVrs أقل بكثير مما هي عليه في الخدمات غير المتداولة دوليًا والتي تشكل جزءًا من سلة السلع المستخدمة لحساب تعادل القوة الشرائية.

[554] - مثلما ترتبط جامعة بنسلفانيا منذ فترة طويلة بجمع وتحليل بيانات الاستهلاك وساعدت في تطوير وتنفيذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص وما إلى ذلك، فقد لعبت جامعة جرونينجن في هولندا دورًا رئيسيًا في جمع وتحليل بيانات الإنتاج.، بما في ذلك تحديد تكاليف وحدة العمل. الآراء المعبر عنها في هذا الاقتباس هي أكثر بكثير من مجرد آراء - فهي تعبر عن كيفية تصور تكاليف وحدة العمالة من خلال iMF و ilo وما إلى ذلك.

لمقارنات المستوى، يجب تحويل الناتج إلى عملة مشتركة باستخدام تعادل القوة الشرائية بدلاً من سعر الصرف، بحيث يتم تعديل مستويات الإنتاج المقارنة للاختلافات في الأسعار النسبية عبر البلدان[555].

لذا، فإن السمة الغريبة والمتناقضة لتكاليف وحدة العمل هي أنه في حين يتم تحويل الأجور إلى عملة رقمية بأسعار الصرف في السوق، يستخدم الناتج أسعار الصرف المعدلة حسب تعادل القوة الشرائية أو نسب قيمة الوحدة (uVr) - ومع ذلك كلاهما شرط ضروري لتكاليف وحدة العمالة بين البلدان مقارنة. تنشأ المفارقة من حقيقة أن العمل الحي الذي ينتج السلع لا يتم تداوله عبر الحدود الوطنية - كما ناقشنا، قوة العمل البضاعة غير متحركة دوليًا. علاوة على ذلك، فإن قوة العمل هي البضاعة الوحيدة التي لا ينتجها الرأسماليون - إنهم يشترونها من مالكها. إن الرأسماليين لا يهتمون إلا بسعر قوة العمل بأسعار صرف السوق، وهو ما يتوافق بشكل مباشر مع تكاليف (إعادة) إنتاجها. من ناحية أخرى، يتم تداول السلع التي ينتجها هذا العمل الحي عبر الحدود - إذا لم تكن كذلك، فلن يكون هناك جدوى من حساب قدرتها التنافسية الدولية. بقدر ما يتعلق الأمر بقيمتها، لا يتم تحديد قدرتها التنافسية بشكل مباشر من خلال تكاليف الإنتاج الفعلية على مستوى الدولة أو القطاع، ولكن من خلال القيمة التبادلية التي تتحكم بها في الأسواق العالمية، أي بمتوسطها الضروري اجتماعيًا. تكاليف الإنتاج. يشير استخدام أسعار الصرف المعدلة حسب تعادل القوة الشرائية أو نسب قيمة الوحدة (uVr) إلى تحويل الأول إلى الثاني. أخيرًا، يقدم الأكاديميون في GroniNgen الارتباك عندما يقولون "يرتبط الإنتاج أو الإنتاجية بقياس الحجم لأنه يشبه وحدة كمية الإنتاج!" لا - تعني "بالإنتاج" القيمة المضافة، وتعني "الإنتاجية" القيمة المضافة لكل عامل، وكلاهما عبارة عن مقاييس قيمة وليست مقاييس حجم. وتعد مصطلحاتهما مثالًا آخر على عدم قدرة الاقتصاديين البرجوازيين على التعرف على الأساسيات. الفرق بين - والتناقض بين - قيمة الاستخدام والقيمة التبادلية، والتعريفان المتناقضان للإنتاجية المقابل لهما، كما نوقش سابقًا في هذا الفصل.

بدأ هذا الفصل بتقييم نقدي لتفسيرات التيار الرئيسي للشذوذ الكبير والمستمر في القوة الشرائية بين الدول الإمبريالية وذات الأجور المنخفضة. تصر هذه التفسيرات، كإيمان، على أن الفروق الدولية في الأجور تحددها الاختلافات الدولية في إنتاجية العمل، وهي عقيدة تترك دون حل سلسلة من المفارقات والشذوذ ولكنها ناجحة بشكل رائع في استغلال العمال من قبل الرأسماليين والفقراء. الدول الغنية تختفي دون أن يترك أثرا. وبالتالي، أدى استجوابنا إلى استجواب نظرية القيمة الهامشية التي تستند إليها نظريات الإنتاجية السائدة، والتي بدأت تكشف أسرارها قيد التساؤل. وبذلك أظهر الفصل الحاجة إلى نظرية للقيمة والإنتاجية تبدأ من الاعتراف "بالطابع المزدوج للعمل، وفقًا لما إذا كان يتم التعبير عنها في قيمة الاستخدام أو القيمة التبادلية، نقطة البداية لنظرية ماركس للقيمة. وهكذا تم تأسيس ضرورة إعادة الارتباط بنظرية ماركس، ولكن يجب أن يتم ذلك أيضًا بشكل نقدي، وليس أقل حدة، من خلال اختباره والتحقق من صحته مقابل حقائق حول الاقتصاد العالمي الإمبريالي اليوم والتي لم يتوقعها ماركس في عمله العظيم. سيتم تناول هذه المهمة في الفصلين التاليين، اللذين يبدآن بتحليل الحقيقة التجريبية الأكثر أهمية والتي تم الكشف عنها في هذه الدراسة: موازنة العمل العالمية، القوة الدافعة الأساسية لعولمة الإنتاج، السمة المميزة للعصر النيوليبرالي.

[555] - Bart van ark, edwin Stuivenwold, and Gerald ypma, 2005, Unit Labor Costs, Productivity and International Competitiveness, research Memorandum Gd-80, Groningen Growth and development Centre, http://ggdc.eldoc.ub.rug.nl/FileS/root/workPap/2005/200580/gd80.pdf, 3–4.

# 7

## التحكيم العالمي للعمالة- المحرك الرئيسي لعولمة الإنتاج

نصف القوى العاملة في العالم تعمل في فقر، وهي مستبعدة اجتماعياً واقتصادياً من العولمة باستثناء أن مكاسبها الضئيلة تعمل ككابح لأجور السوق للعمالة غير الماهرة في البلدان النامية. لا يزال التمييز بين الجنسين وأشكال أخرى من التمييز منتشرا. وبينما يتمتع العمال المهرة بفرص أكبر للتنقل داخل البلدان وفيما بينها بحثًا عن مكافآت أفضل، فإن تنقلهم مقيد أيضًا. يعتبر التفاعل بين سوق العمل العالمي الناشئ هذا والمتشرذم بشدة والأسواق المفتوحة بشكل متزايد للمنتجات والتمويل محركًا رئيسيًا للتغيير في عالم العمل.

-المنظمة الدولية للعمل[556]

لقد قمنا حتى الآن بمسح وتحليل كتلة من البيانات التجريبية حول العديد من الجوانب والأبعاد لتحول الإنتاج والمنتجين خلال حقبة التوازن العالمي النيوليبرالي. على طول الطريق، سجلنا الشذوذ والمفارقات التي لم يتم تفسيرها من قبل الحسابات السائدة وأخضعنا المنهجيات والأسس المفاهيمية للبيانات الإحصائية القياسية للتقييم النقدي، وبالتالي فتحنا نقدًا للمقدمات الأساسية العقلية للنظرية الاقتصادية السائدة. تثير مجموعة من الأدلة والحجج تساؤلات حول تأكيدات الاقتصاديين السائدين والأوروبيين الماركسيين بأن الاختلافات في الأجور تعكس الاختلافات في الإنتاجية، على الأقل بالنسبة للعمال الذين التقيناهم في الفصل الأول والذين يجمعون قهوتنا ويجمعون الأدوات في جيوبنا، وجعل القمصان على ظهورنا. لقد رأينا، في الواقع، أن مفهوم الإنتاجية لديهم هو نفسه معيب بشدة. يشير هذا الفصل إلى الانتقال من تحليل العناصر المنفصلة إلى التوليف، وإلى توليد، بشكل موجز على الأقل، لنظرية قيمة للإمبريالية. نحن نركز أولاً على المحرك الأساسي والمشكل لعولمة الإنتاج - موازنة العمالة العالمية، أو استبدال العمال ذوي الأجور المرتفعة نسبيًا في البلدان المستقرة مع العمال ذوي الأجور المنخفضة في الصين وبنغلاديش ودول أخرى في الجنوب العالمي[557]. المهمة الثانية هي النظر في كيفية تفسير المراجحة العمالية العالمية من حيث قانون القيمة.

يقيّم القسم الأول أدناه بشكل نقدي استخدام المراجحة العالمية للعمالة من قبل الاقتصاديين السائدين، وينظر في كيفية تفسير نظرية التجارة الحديثة لهذه الظاهرة. يتناول القسم الثاني كيف يفسرها العلماء الماركسيون المعاصرون الأكثر ارتباطًا بنظريات الإمبريالية الجديدة، ولا سيما إلين وود وديفيد هارفي. يدرس النقاش في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي بين منظري التبعية والماركسيين الأرثوذكس، المقيمين أساسًا في أوروبا. هذا مهم لأن هذه كانت المرة الأخيرة التي كانت فيها الإمبريالية وقانون القيمة في قلب نقاش واسع النطاق، ولأن النقاش ترك أسئلة بلا إجابة لم تزد أهميتها إلا في العقود التي تلت ذلك.

## تحكيم العمالة العالمية: تكتيك بقاء عاجل بشكل متزايد

من خلال اقتلاع مئات الملايين من العمال والمزارعين في الدول الجنوبية من روابطهم بالأرض ووظائفهم في الصناعات الوطنية المحمية، سرَّعت الرأسمالية النيوليبرالية من توسع مجموعة هائلة من العمالة فائقة الاستغلال. لقد تفاعل قمع حرية الحركة عبر الحدود مع هذا العرض المتزايد بشكل كبير لإنتاج اتساع دراماتيكي للفوارق الدولية في

---

[556] - ilo, 2006, Report of the director General: Changing Patterns in the World of Work, http://www.ilo.org/public/english/standards/relm/ilc/ilc95/pdf/rep-i-c.pdf, 8.

[557] - المراجحة، arbitrage كما يستخدمها الاقتصاديون، هي جني الأرباح من عيوب السوق التي تؤدي إلى أسعار مختلفة لنفس المنتج أو الأصل. من خلال توصيل الأسعار عبر الأسواق المجزأة أو المتصلة جزئيًا، تؤدي المراجحة إلى تضييق فروق الأسعار الحالية - ما لم يتدخل عامل مصطنع (في هذه الحالة، ضوابط الهجرة) لمنع تفاوت فروق الأسعار. تختلف المراجحة اختلافًا كبيرًا عن المضاربة: يراهن المضاربون على الحركة المستقبلية للأسعار، مما يؤدي عادةً إلى تضخيم تقلبات الأسعار. بشكل عام، كلما كبرت عيوب السوق، زادت فروق الأسعار وزادت الأرباح المحتملة - ولا يوجد سوق أكثر نقصًا من سوق العمل العالمي.

الأجور بين الدول الصناعية والنامية، متجاوزة بشكل كبير فروق الأسعار في جميع الأسواق العالمية الأخرى[558]. يوفر هذا التدرج الحاد للأجور طريقتين مختلفتين للرأسماليين الشماليين لزيادة الأرباح: من خلال هجرة الإنتاج إلى البلدان ذات الأجور المنخفضة، أو هجرة العمال المهاجرين ذوي الأجور المنخفضة للاستغلال في الوطن. إن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2007 الصادر عن صندوق النقد الدولي، والذي تضمن دراسة خاصة للعمالة والعولمة، جعل الصلة بين الاستعانة بمصادر خارجية والهجرة في وقت مبكر للغاية: "يمكن الوصول إلى المجمع العالمي للعمالة من قبل الاقتصادات المتقدمة من خلال الواردات والهجرة ؛" يلاحظ بشكل ملحوظ أن "التجارة هي القناة الأكثر أهمية والأسرع توسعًا، إلى حد كبير لأن الهجرة لا تزال مقيدة للغاية في العديد من البلدان[559]!

ما يسميه صندوق النقد الدولي الوصول إلى مجموعة العمل العالمية أطلق عليه الآخرون اسم المراجحة العالمية للعمالة (في بعض الأحيان المراجحة العالمية للأجور)، والتي تتمثل ميزتها الأساسية، وفقًا لستيفن روتش، الاقتصادي الأكثر ارتباطًا بهذا المصطلح، في استبدال "العمال ذوي الأجور المرتفعة هنا بـ العمال ذوو الجودة المتشابهة والأجور المنخفضة في الخارج[560] " روتش، كبير الاقتصاديين في مورغان ستانلي المسؤول عن عملياتها الآسيوية، جادل بأن" التقاء الفريد والقوي لثلاثة اتجاهات عملاقة يقود المراجحة العالمية! " هذه هي "نضج نماذج بلات الاستعانة بمصادر خارجية في الخارج. . . الاتصال الإلكتروني. . . [و] الضرورات الجديدة للتحكم في التكاليف[561] .. " من بينها، يعد التحكم في التكاليف - الذي يعني روتش الأجور - هو الأهم ،" المحفز الذي يجلب الحياة لمراجحة العمالة العالمية ". أول اتجاهين ضخمين، بعبارة أخرى، مجرد توفير الشروط اللازمة للثالث، الذي يستفيد من الأجور المنخفضة للغاية، للتعبير عن نفسه. وبالتوسع في هذا، يوضح روتش:

في عصر فائض العرض، تفتقر الشركات إلى نفوذ تسعير كما لم يحدث من قبل. على هذا النحو، يجب أن تكون الشركات بلا هوادة في بحثها عن كفاءات جديدة. وليس من المستغرب أن يكون التركيز الأساسي لمثل هذه الجهود هو العمل، الذي يمثل الجزء الأكبر من تكاليف الإنتاج على مستوى العالم المتقدم؛ في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، لا يزال تعويض العمال يشكل ما يقرب من 80٪ من إجمالي دخل الشركة المحلي. وهذه هي النقطة: معدلات الأجور في الصين والهند تتراوح من 10٪ إلى 25٪ من تلك الخاصة بالعاملين ذوي الجودة المماثلة في الولايات المتحدة وبقية العالم المتقدم. وبالتالي، فإن الاستعانة بمصادر خارجية في الخارج التي تستخرج المنتجات من العمال ذوي الأجور المنخفضة نسبيًا في العالم النامي أصبح أسلوبًا ملحًا بشكل متزايد للبقاء على قيد الحياة للشركات في الاقتصادات المتقدمة[562].

هذا وصف أكثر وضوحًا وثراءً للقوة الدافعة للعولمة النيوليبرالية من الذي قدمه أعلاه تكنوقراط صندوق النقد الدولي. ومع ذلك، قد نتساءل لماذا يقول روتش استخراج المنتج بدلاً من استخراج القيمة؟ فالرأسماليون، بعد كل شيء، لا يهتمون بمنتج العمل ولكن بالقيمة التي يحتويها. الجواب، كما نعتقد، هو أن استخراج القيمة سيجعل الأمر أكثر وضوحًا أن هؤلاء العمال ذوي الأجور المنخفضة يولدون ثروة أكثر مما يحصلون عليه كأجور، وبعبارة أخرى، يتم استغلالهم. هذا المعنى الضمني لحجة روتش يكسر أسس النظرية الاقتصادية الحديثة، التي لا مجال لأي فكرة عن الاستغلال، ويفتح الباب لنقد ماركس، الذي تأسس على الاعتراف بالاختلاف المنهجي بين القيمة التي يولدها العامل والقيمة التي يتلقاها في شكل أجر؛ الفرق بين الاثنين فائض القيمة، مصدر وموضوع الربح في جميع أشكاله.

---

[558] - أفاد باحثو البنك الدولي أن "انخفاض حواجز الهجرة (بسبب انخفاض تكاليف النقل) أدى بشكل مباشر إلى تحركات جماعية للأشخاص وتآكل فجوات الأجور الدولية قبل عام 1914. وقد لوحظ تقارب كبير مماثل في الأجور بعد التخفيضات الأخيرة في الهجرة بفعل الحواجز، مثل إعادة توحيد ألمانيا في عام 1990 وغيرها الكثير. ولكن كان هناك نقاش أقل بكثير حول حقيقة أن فجوات الأسعار الدولية للأجور تتجاوز أي شكل آخر من فجوات الأسعار الناشئة عن الحدود بترتيب من حيث الحجم أو أكثر ". مايكل أ. كليمنس، كلاوديو مونتينيغرو، ولانت بريتشيت، 2008، The Place Premium: فروق الأجور للعمال المتطابقين عبر حدود الولايات المتحدة، ورقة معلومات أساسية لتقرير التنمية العالمية لعام 2009، ورقة عمل لبحوث السياسات 4671 (نيويورك: البنك الدولي)، 33

[559] - iMF, 2007, World Economic outlook, April 2007, 180. But not precisely enough: by the global pool of labor they mean the global pool of labor in low-wage countries.

[560] - Stephen S. roach, “More Jobs, worse work,” New York Times, July 22, 2004.

[561] - Stephen S. roach, 2003, outsourcing, Protectionism, and the Global Labor Arbitrage, Morgan Stanley Special economic Study, http://www.neogroup.com/PdFs/casestudies/Special-economic-Study-outsourcing.pdf, 6.

[562] - ibid., my emphasis.

تطرح ملاحظة روتش الثاقبة أيضًا نفس السؤال الذي لفت انتباهنا في الفصل 3. بالنظر إلى أن التدفق المرئي الوحيد للأرباح هو تلك التي تمت إعادتها إلى الوطن من الاستثمارات المباشرة، باستثناء العلاقة التعاقدية الطويلة المفضلة بشكل متزايد مع الموردين المستقلين، فكيف تفعل الشركات بالضبط في الاقتصادات المتقدمة تستخرج المنتج من العمال ذوي الأجور المنخفضة؟

إن سعي الشركات الرأسمالية إلى زيادة الأرباح عن طريق خفض الأجور ليس بالأمر المذهل. لا يحتاج العمال إلى ستيفن روتش ليخبرهم بذلك. في الواقع، لا تهدف نصيحة روتش إلى تنبيه العمال إلى التحديات التي يواجهونها، بل تهدف إلى تقديم المشورة للرأسماليين بشأن ما يحتاجون إليه أكثر من ذلك. كما أن ستيفن روتش ليس وحده في منح الأولوية للشهية الشرهة للرأسماليين للعمل بأجور منخفضة. ومن بين المحللين الآخرين الذين أعطوا العملة لمصطلح ومفهوم موازنة العمالة العالمية تشارلز والين، وهو اقتصادي العمل البارز، الذي جادل بأن "الدافع الرئيسي وراء النقل إلى الخارج هو الرغبة في تقليل تكاليف العمالة ... مصنع مقره الولايات المتحدة. يمكن استبدال العامل الذي تم تعيينه مقابل 21 دولارًا في الساعة بعامل مصنع صيني يتقاضى 64 سنتًا في الساعة[563]. مما أدى إلى تحريك ما أسماه "موازنة الأجور العالمية!" ديفيد ليفي، باحث أعمال دولي آخر، يدرك أيضًا أن ما يسميه "الموجة الجديدة من النقل إلى الخارج... هو شكل أكثر مباشرة من المراجحة في أسواق العمل الدولية، حيث يمكن للشركات نقل العمل إلى أي مكان تكون فيه الأجور أقل[564]. " تحظى آراء روتش بالاهتمام الممنوح لها في هذا الكتاب بسبب جمهورها الدولي الكبير ولأنه يذهب إلى أبعد من معظمه في تحليل سبب كون المراجحة في الأجور هي القوة التي تمنح الحياة للاستعانة بمصادر خارجية. يتناقض تركيز روتش على استخراج المنتج من العمال ذوي الأجور المنخفضة في الهند والصين وما إلى ذلك من قبل الشركات عبر الوطنية التي يقع مقرها الرئيسي في الاقتصادات المتقدمة مع القاعدة العامة في الأدبيات الأكاديمية والتجارية - للتشويش على هذه النقطة الأكثر أهمية والتعامل مع العمل كعامل واحد فقط من الإنتاج من بين أمور أخرى، وإلقاء نظرة خاطفة، وإشارات متقطعة إلى الفروق في الأجور باعتبارها واحدة من عدد من العوامل المحتملة التي تؤثر على قرارات الاستعانة بمصادر خارجية. أعطى الرئيس التنفيذي لشركة IBM Samuel J. Palmisano مثالًا كلاسيكيًا على ذلك في مقال في الشؤون الخارجية:

حتى وقت قريب، اختارت الشركات عمومًا إنتاج سلع قريبة من مكان بيعها. . . . اليوم . . . تستثمر الشركات أكثر لتغيير الطريقة التي تزود بها السوق العالمية بأكملها. . . . هذه القرارات ليست مجرد مسألة تفريغ الأنشطة غير الأساسية، كما أنها ليست مجرد تحكيم عمالي. إنهم يدورون حول إدارة العمليات والخبرات والقدرات المختلفة بنشاط من أجل فتح المؤسسة بطرق متعددة، مما يسمح لها بالاتصال بشكل وثيق أكثر مع الشركاء والموردين والعملاء[565].

متصل عاطفيا! يريد السيد بالميسانو من شركائه ومورديه وعملائه أن يشعروا بالارتباط الوثيق بشركته، ونحن بالفعل كذلك، لكنه يتجاهل ذكر العلاقة الحميمة لشركته مع العمال الذين يقضون معظم حياتهم في اليقظة مما يجعله ثريًا.

يقدم مؤشر الأونكتاد لإمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل مثالاً على التعتيم النموذجي لتقارير المؤسسات المالية الدولية: المؤشر المذكور هو مركب غير مرجح من 12 متغيرًا: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ الصادرات / الناتج المحلي الإجمالي؛ الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل؛ خطوط الهاتف والهواتف المحمولة لكل 1000 نسمة؛ استخدام الطاقة التجارية للفرد؛ البحث والتطوير / الدخل القومي الإجمالي؛ طلاب التعليم العالي / السكان؛ المخاطر القطرية؛ حصة الصادرات العالمية من الموارد الطبيعية والإلكترونيات ومكونات السيارات؛ والخدمات. والمعيار الأكثر ارتباطًا بسعر العمالة هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن يتم تضمين هذا للإشارة إلى حجم السوق المحتمل لمنتجات الشركة، وليس تكلفة توظيف العمالة[566]. كما

---

[563] - Charles J. whalen, 2005, “Sending Jobs offshore from the united States: what are the Consequences?,” European Journal of Economics and Economic Policies: Intervention 2/2: 33-40, 35.

[564] - ديفيد ل. ليفي، 2005، "النقل إلى الخارج في الاقتصاد السياسي العالمي الجديد ،" مجلة دراسات الإدارة 3/42: 685-93. وفقًا للضريبة، أطلق أمران العنان لهذه الموجة الجديدة: "النقل المنخفض التكلفة والفوري للبيانات التي تتضمن الخدمات الهندسية والطبية والقانونية والمحاسبية" جنبًا إلى جنب مع "القدرة التنظيمية والتكنولوجية المتزايدة للشركات، وخاصة الشركات متعددة الجنسيات، من أجل فصل وتنسيق شبكة من المقاولين الذين يؤدون مجموعة معقدة من الأنشطة ". ومع ذلك، يعتبر ليفي أن "القدرة التنظيمية والتكنولوجية المتزايدة" لشركات التكنولوجيا الوطنية هي "المحرك الأساسي لأحدث أشكال التوريد في الخارج"، مما يخلط بين القوة الدافعة ووسائل تسخيرها.

[565] - Samuel J. Palmisano, 2006, “The Globally integrated enterprise,” Foreign Affairs 85/3:127–36.

[566] - unCTad, 2007, World Investment Report 2007, 31n.

أن سعر العمالة غائب بشكل واضح عن قائمة حديثة من "العوامل التي تحدد اختيار الشركات عبر الوطنية لمواقع البلد المضيف" الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013 الصادر عن الأونكتاد: "الخصائص الاقتصادية (مثل حجم السوق وإمكانات النمو والبنية التحتية وتوافر العمالة والمهارات ) وإطار السياسة (مثل القواعد التي تحكم سلوك الاستثمار والاتفاقيات التجارية ونظام الملكية الفكرية) وسياسات تيسير الأعمال (مثل تكاليف ممارسة الأعمال التجارية وحوافز الاستثمار).[567] "

ومع ذلك، فإن WIR 2013 وثيقة غريبة. وهي مكونة من قسمين تتعارض مفاهيمهما وتتباعد الاستنتاجات بينهما ومن الواضح أنهما كتبتهما فرق مختلفة من الاقتصاديين. الأول، الذي تم أخذ الاقتباس أعلاه منه، يقدم التحليل التكنوقراطي القياسي السائد، بينما يحلل الجزء الثاني من التقرير نمو سلاسل القيمة ويقدم صورة مختلفة تمامًا عن دوافع وسلوك الشركات الشمالية:

تركز سلاسل القيمة العالمية التي يحركها المشترون عادةً على خفض تكاليف الاستعانة بالمصادر، وفي العديد من الصناعات كثيفة العمالة، فإن هذا يعني ضغطًا تنازليًا كبيرًا على تكاليف العمالة وتكاليف الإدارة البيئية. يحقق بعض الموردين خفض تكاليف العمالة من خلال انتهاكات معايير العمل الوطنية والدولية وقوانين حقوق الإنسان. إن ممارسات مثل العمل الجبري وعمالة الأطفال وعدم دفع الحد الأدنى للأجور والعمل الإضافي غير القانوني هي تحديات نموذجية في عدد من الصناعات[568] .

إنه لمن المنعش أن نرى الاعتراف بالمكانة المركزية لطحن تكلفة العمالة في قرارات وأعمال الرأسماليين، واستعدادهم لإلحاق الضرر بالبيئة، لكن تنفيذ الأونكتاد لنهج سلسلة القيمة العالمية لا يخلو في حد ذاته من التعتيم :

"نتيجة لارتفاع قدرات الإنتاج العالمية ونمو الصناعات الموجهة للتصدير في العديد من البلدان النامية، إلى جانب المنافسة العالمية المتزايدة بسبب دخول منتجين ومصدرين جدد رئيسيين (يقع معظمهم في آسيا)، تواجه الشركات عبر الوطنية ضغوطًا كبيرة من أجل خفض التكاليف وزيادة الإنتاجية في سلاسل القيمة العالمية الخاصة بهم ... . وهذا بدوره يشكل ضغطًا كبيرًا على كل من الأجور وظروف العمل. خاصة في القطاعات كثيفة العمالة (مثل المنسوجات والملابس) حيث يمكن للمشترين العالميين ممارسة قوة كسب العوائق لتقليل التكاليف، غالبًا ما يؤدي هذا الضغط إلى انخفاض الأجور[569].

وبناءً على ذلك، فإن الشركات عبر الوطنية هي ضحية تزايد قدرات الإنتاج العالمية في البلدان النامية. لكن بالنسبة للشركات في البلدان الإمبريالية التي تسعى إلى خفض تكاليف الإنتاج، فإن التوافر المتزايد للعمال ذوي الأجور المنخفضة كان بمثابة نعمة، وليس نقمة. هذا المقطع يكون منطقيًا فقط إذا تم استبدال الضغط الكبير بفرصة كبيرة. إذا كانت الشركات عبر الوطنية تواجه ضغوطاً كبيرة لتعهيد الإنتاج إلى البلدان ذات الأجور المنخفضة، فإنها تنحسر من التنافس مع الشركات عبر الوطنية الأخرى ومن طلب المساهمين على أرباح الأسهم ومكاسب رأس المال.

إن تخفيض فاتورة الأجور، ليس من خلال الاستثمار في التكنولوجيا الموفرة للعمالة أو من خلال تخفيض أجور العمال المحليين ولكن من خلال الاستعانة بمصادر خارجية إلى البلدان ذات الأجور المنخفضة، قد ازدادت أهمية بشكل كبير خلال الحقبة النيوليبرالية. تعليقات وليام ميلبرج:

"والمفارقة هي أنه في اللحظة التي أدت فيها الحوسبة إلى ثورة في ميكنة الإنتاج، أعادت القدرة على الاستعانة بمصادر خارجية تأكيد أهمية عنصر العمل في تكاليف الإنتاج. بدلاً من أن تكون غير منطقية كنتيجة للتغير التكنولوجي، أصبحت تكاليف العمالة الآن عاملاً محددًا مهمًا في قرار موقع الإنتاج[570].

---

[567] - unCTad, World Investment Report 2013, 145.

[568] - استمرارًا لذلك، يقول التقرير: "بالإضافة إلى الضغط النزولي على الأجور، غالبًا ما يؤدي السعي إلى خفض التكاليف إلى انتهاكات كبيرة للسلامة والصحة المهنية. . . . أدى ضغط التسعير النزولي إلى خلق حوافز اقتصادية لانتهاك اللوائح البيئية وأفضل الممارسات الصناعية، مما أدى إلى زيادة إطلاق الملوثات المسببة للأمراض والانبعاثات المرتبطة بتغير المناخ. خفض التكاليف من خلال الانخراط في الممارسات الاجتماعية والبيئية السلبية هو اتجاه حاد بشكل خاص في البلدان النامية. " الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2013، 162.

[569] - ibid., 158.

[570] - william Milberg, 2004, “Globalised Production: Structural Challenges for developing Country workers,” in Labour and the Globalisation of Production—Causes and Consequences of Industrial Upgrading, william Milberg (ed.), 1–19 (new york: Palgrave Macmillan), 10.

والمثير للسخرية بشكل خاص هو أنه بدلاً من أن تكون وسيلة لرفع إنتاجية العمل، يتم استخدام تكنولوجيا جديدة لخفض تكلفتها من خلال الاستعانة بمصادر خارجية؛ وبدلاً من استبدال العمالة من خلال إدخال آلات أكثر تقدمًا، يستخدم الرأسماليون تقنية جديدة لاستبدال العمالة بعمالة أرخص، وبالتالي إطالة عمر عمليات الإنتاج المتقادمة مع تحرير دخل الشركات للمضاربة في الأصول المالية، حيث أرباح أكبر بكثير[571]

القاعدة العامة في الأدب السائد هي التقليل من أهمية انجذاب الرأسماليين للأجور المنخفضة أو تجاهلها تمامًا في كثير من الأحيان في قيادة موجة التعهيد. ومع ذلك، لا يجب إضافة موازنة الأجور إلى قوائم العوامل الرئيسية والثانوية التي تؤثر على قرارات الاستعانة بمصادر خارجية فحسب، بل يجب تحديدها على أنها القوة الدافعة الرئيسية لها. كما يشير أنور شيخ، "العمالة الرخيصة ليست المصدر الوحيد لجذب الاستثمار الأجنبي. الأشياء الأخرى على قدم المساواة، والمواد الخام الرخيصة، والتعامل الجيد، والموقع الجيد .. هي أيضا مهمة.... ولكن هذه العوامل خاصة بفروع معينة فقط؛ العمل المأجور الرخيص، من ناحية أخرى، هو سمة اجتماعية عامة للبلدان الرأسمالية المتخلفة، والتي تمتد آثارها إلى جميع مجالات الإنتاج، حتى تلك التي لم يتم إنشاؤها بعد "[572]. وهذا يسلط الضوء على الاختلاف النوعي بين العمالة وتكاليف الإنتاج الأخرى: تكلفة قوة العمل وقيمة منتجها جزء من علاقة اجتماعية، علاقة بين الناس وبين الطبقات، على عكس عوامل أخرى مثل المناخ وتوافر المواد الخام. تعتبر تكلفة العمل المعيشي أساسية ليس فقط لأنها تشكل حصة كبيرة من إجمالي تكاليف الإنتاج ولكن أيضًا، وعلى وجه الخصوص، لأن العمل الحي هو مصدر كل قيمة.

تطرح دراسة استقصائية حول الأدبيات المتعلقة بالاستعانة بمصادر خارجية والتي نشرتها منظمة التجارة العالمية (WTO) ومعهد Fung Global Institute (FGI) في هونغ كونغ سؤالين وثيقين الصلة بالموضوع: "لماذا وجدت الشركات في الاقتصادات المتقدمة أنه من المربح بشكل متزايد المهام الخارجية أو أجزاء من عملية الإنتاج للاقتصادات النامية؟ وهل تحتاج نظرية التجارة الدولية إلى إطار جديد لدراسة ظاهرة سلاسل التوريد العالمية هذه؟[573] أسئلة جيدة، باستثناء أننا لسنا بحاجة إلى نظرية للتجارة الدولية، فنحن بحاجة إلى نظرية للإنتاج الدولي، نظرية تشرح كيف يتم التقاط القيمة التي يخلقها العمال المستغلون بشكل كبير في الدول ذات الأجور المنخفضة من قبل الشركات والدول والمستهلكين في الدول الإمبريالية.

إجابتهم على السؤال الأول: "الاختلافات المطلقة الشاسعة في أجور العمالة غير الماهرة بين الاقتصادات المتقدمة والنامية، مدفوعة بالاختلافات في عوامل الموهبة، جعلت تقاسم الإنتاج عبر الحدود يتوافق بشكل جيد مع مفهوم ستيفن روتش للمراجحة العالمية للعمالة، و- باستثناء ما هو مدفوع بالاختلافات في مواهب العوامل - يشترك في صفاته من الوضوح والمباشرة. الاختلافات في موهبات العوامل هي إشارة ملطفة إلى عامل واحد على وجه الخصوص: جيش احتياطي كبير من العمالة العاطلة عن العمل والعاملين جزئيًا والذي تتمتع به الدول النامية بسخاء تم تجريدهم من الإنسانية وتحويلهم من قبل العقل البورجوازي إلى عامل إنتاج له نفس وضع الآلات وأكياس المواد الخام. أجوبتهم على السؤال الثاني هي لا، نظرية التجارة الدولية لا تحتاج إلى إطار جديد؛ الاستعانة بمصادر خارجية للإنتاج منخفضة -دول الأجر "تظل وفية لمفهوم الميزة النسبية، على النحو المحدد في نموذج Heckscher- Ohlin لـ التجارة، "التي تستخدم فيها كل دولة عامل إنتاجها الوفير نسبيًا بشكل مكثف نسبيًا.[574]" تتنبأ نسخة H-0 من نظرية ريكاردو للميزة النسبية أن "اقتصادًا ناميًا غير ماهر نسبيًا وفير العمالة سيكتمل ويصدر المهام كثيفة العمالة غير الماهرة نسبيًا. . . . وبالمثل، فإن بلدًا كثيف

[571] - أو للمساهمين حتى يتمكنوا من فعل الشيء نفسه: "في وقت ارتفعت فيه الربحية، جمعت الشركات الأمريكية مبالغ ضخمة من النقد، الكثير منها متوقف في الخارج. ومع ذلك، فإن استثمارها في النمو طويل الأجل هو آخر شيء يدور في أذهانهم. وفقًا لباركليز، أنفقت الشركات الأمريكية أكثر من 500 مليار دولار في العام الماضي على عمليات إعادة شراء الأسهم - وهو مضاعف ما ينفقه معظمهم على البحث والتطوير والاستثمارات الرأسمالية الأخرى. في الأشهر الستة الأولى من العام، ارتفعت عمليات إعادة الشراء

[572] - anwar Shaikh, 1980, “The laws of international exchange,” in Growth, Profits andProperty: Essays in the Revival of Political Economy, ed. edward J. nell (Cambridge: Cambridge university Press), 104–35, quote at 228.

[573] - ألبرت بارك، غوراف نيار، وباتريك لو، 2013، Supply Chain Perspectives and Issues: A Literature Review، World Trade Organization and Fung Global Institute، Geneva، wTo Publications، http://www.wto.org/english/res_e/booksp_e /aid4tradesupplychain13_e.pdf، 29. أخذ معهد Fung Global اسمه من رئيسه، فيكتور فونغ، وهو أيضًا رئيس مجلس إدارة مجموعة li and Fung ltd.، وهي شركة رئيسية متوسطة المستوى مقرها في هونغ كونغ، ثلثا أعمالها تزود الماركات الغربية بملابس مصنوعة في 12000 مصنع في أربعين اقتصادًا منخفض الأجور.

[574] - ibid., 30. [eli] hecksher and [Bertil] ohlin are sometimes joined by wolfgang Stolper and Paul Samuelson to give the h-o-S-S model of international trade.

رأس المال أو العمالة الماهرة نسبيًا سيصدر منتجات وسيطة، مثل السلع الرأسمالية وخدمات التصميم والبحث والتطوير[575] .. "

بمعنى آخر، سيسعى كل بلد إلى تعظيم الاستفادة من موارده. يحول نموذج H-0 هذه الحقيقة المبتذلة إلى نموذج نظري من خلال وضع ثلاثة افتراضات مشكوك فيها للغاية. الأول هو أن المنتجات المعروضة للبيع النهائي تعبر الحدود ولكن عوامل الإنتاج لا تتجاوز ذلك. لا يوجد مكان في نموذج H-0 للاستثمار الأجنبي المباشر أو في الواقع أي تدفقات رأسمالية دولية (وهذا يستبعد أيضًا الاختلالات التجارية الهيكلية، نظرًا لأن التراكم الناتج من المطالبات من قبل بلد على ثروة بلد آخر هو بمثابة استثمار أجنبي). أما بالنسبة لعامل الإنتاج الآخر، فإن جمود العمل يتم التعامل معه على أنه حقيقة طبيعية لا تحتاج إلى تفسير. الافتراض الثاني هو أن جميع عوامل الإنتاج يتم الاستفادة منها بالكامل، وهو شرط ضروري لتحقيق التوازن، أي لموازنة العرض والطلب، وإيجاد مشترين، ولكل عامل إنتاج يكافأ إلى أقصى حد مساهمتها في إنتاج شركتهم. وبعبارة أخرى، فإنه يتوافق مع قانون ساي، بعد عالم الاقتصاد الكلاسيكي جان بابتيست ساي، الذي جادل منذ أكثر من مائتي عام بأن العرض يخلق طلبًا خاصًا به. بعبارة أخرى، يحصل كل فرد على ثمار عمله الخاص وليس عمل أي شخص آخر.

يتساءل الاقتصاديون غير الأرثوذكس عما إذا كانت الحالة المثالية الناتجة عن هذين الافتراضين موجودة أو يمكن أن توجد على الإطلاق. يجادل الماركسيون بأن هذه الحالة المثالية في حد ذاتها سخيفة، مشيرين إلى الافتراضات الخاطئة الثالثة والأكثر أهمية التي تقوم عليها نظرية التجارة الحديثة وفي الواقع صرح كامل للنظرية الاقتصادية البرجوازية - دمج القيمة والسعر، افتراض أن السعر المستلمة مقابل سلعة ما مطابقة للقيمة التي تم الحصول عليها في إنتاجها. يستبعد هذا الخلط احتمال اختلاف القيمة المضافة للشركة عن القيمة التي أضافتها، وبعبارة أخرى، قد يمثل جزء من قيمتها المضافة القيمة المتولدة في شركات أخرى؛ بينما لا يمكن تنفيذ الدمج إلا بجعل عملية الإنتاج غير مرئية، وخلق عالم لا يتم فيه اكتشاف الأسعار في السوق فحسب، بل يتم تحديدها هناك، حيث لا يبدو أن قيمة السلع، كما قال ماركس، "تتحقق فقط في التداول ولكن في الواقع تنشأ منه[576] " . تطبق نظرية التجارة الحديثة هذه المبادئ الاقتصادية الجزئية مباشرة على الاقتصاد العالمي، لتحل محل الدول الفردية لأصحاب الممتلكات الفردية.

يقارن باحثو WTO-FGI نموذج H-0 للميزة النسبية مع ما يسمونه نموذج Ricardian: "يجادل نموذج Heckscher-Ohlin للتجارة بأن التكنولوجيا متاحة مجانًا عبر البلدان وبالتالي يتم تحديد الميزة النسبية من خلال العوامل النسبية. على النقيض من ذلك، يشدد النموذج الريكاردي للتجارة على الاختلافات في التكنولوجيا كأساس للتجارة الدولية - تميل البلدان إلى التخصص في الأنشطة التي يكون سكانها على دراية بها بشكل خاص[577] .. " يتلقى النموذج الريكاردي لقبه لأن الاختلافات في التكنولوجيا تنطوي على اختلافات في الإنتاجية العمالة ـــ كانت نظرية ديفيد ريكاردو الأصلية متوقفة على الاختلاف في إنتاجية النساجين وصناع النبيذ في البرتغال وإنجلترا. ولكن عند الفحص الدقيق، فإن ما يسميه باحثو WTO-FGI النموذج الريكاردي يشترك كثيرًا مع نهج H-0 مقارنة بنظرية ريكاردو الأصلية[578]. فقد تبنى ريكاردو مع كارل ماركس وآدم سميث نظرية العمل - القيمة، على أساس أن عامل واحد فقط للإنتاج - العمل الحي - هو منتج للقيمة؛ المواد والآلات المستخدمة في عملية الإنتاج تقوم فقط بنقل قيمتها التي تم إنشاؤها بالفعل إلى السلع الجديدة. استبدل هيكشر وأوهلين نظرية ريكاردو القيمة - للعمل بـ نموذج عاملين (العمالة ورأس المال)، حيث يحدد تقاطع منحنيات العرض والطلب ليس فقط سعر السلع ولكن أيضًا قيمتها[579]. يقوم ما يسمى بالنموذج الريكاردي بشكل أساسي بنفس الشيء بوظيفة الإنتاج ذات العاملين. كلاهما تأسس على خلط حشو للقيمة والسعر وهما محاصران في التفكير الدائري الذي ينبع منه. يكمن الاختلاف بينهما في المكان الذي يختارون البدء فيه في الدائرة، ولكن هناك فجوة بينهما وبين نظريات الاقتصاديين الكلاسيكيين. لا يمكن العثور على الجذور الحقيقية لنموذج H-0 في ريكاردو والاقتصاديين الكلاسيكيين، ولكن في توماس مالتوس وألفريد مارشال وغيرهم ممن رفضوا نظرية العمل للقيمة، بحجة أن قيمة السلعة

---

[575] - ibid., 29–30.

[576] - Marx, [1894] 1991, Capital, vol. 3 (london: Penguin), 966.

[577] - Park et al., Supply Chain Perspectives and Issues, 30.

[578] - For an excellent discussion of Marx's critique of ricardo's theory, see Shaikh, "The laws of international exchange."

[579] - هذا يغير نظرية ريكاردو بشكل يفوق كل إدراك. تعزز هذه التجارة التخصص الذي يفيد جميع البلدان المشاركة بدرجة أكبر أو أقل بغض النظر عن مستويات تنميتها، وهي نظرية توحد جميع مدارس الفكر الاقتصادي (حتى، مع بعض المؤهلات، من قبل الماركسيين). لكن النظرية التي قدمتها hos لشرح سبب صحة ذلك تختلف اختلافًا جذريًا عن تلك التي قدمها ديفيد ريكاردو.

مهما كانت يقول السوق إنه كذلك - أو سيقول ما إذا كان مسموحًا له بالعمل دون تدخل الحكومات أو النقابات العمالية المتشددة.

مع عدم وجود مفهوم لاستغلال الأفكار الحاكمة للاقتصاد، وكل من يستعبدونها، ينتهي بهم الأمر بإنكار الواقع بدلاً من تفسيره. ننتقل بدلاً من ذلك إلى نظرية القيمة لماركس، لاختبار وتطبيق مفاهيمها على دراسة موازنة العمالة العالمية.

## تحكيم العمالة العالمية والنظريات الماركسية للعولمة والإمبريالية

قبل المضي قدمًا، يجب إعادة ذكر بعض التعريفات والمفاهيم الأساسية لنظرية القيمة الماركسية، مع التركيز على تلك الجوانب الحاسمة في تحقيقنا لمراجعة العمل العالمية والعلاقة العالمية برأس المال.

الأجر (أو الأجر الاسمي) هو التعبير النقدي عن قيمة قوة العمل؛ الأجر الحقيقي هو الأجر المعبر عنه من حيث القوة الشرائية، أي بحجم سلة السلع الاستهلاكية التي يمكن مبادلتها بها.

إن قيمة قوة العمل هي كمية العمل الضروري اجتماعياً المطلوب لإنتاج تلك السلة. وبالتالي يمكن التعبير عن قيمة قوة العمل كمجموع من المال أو كمقدار من وقت العمل[580]. إذا تطلب الأمر أربع ساعات من العمل الاجتماعي لإنشاء سلة استهلاك العمال، فإن أربع ساعات من يوم عملهم هي العمل الضروري، الوقت الذي يقضونه في استبدال v، القيم التي يستهلكونها هم وأسرهم، ويقضي ما تبقى من يوم عمله في توليد فائض القيمة للرأسمالي، أو s.

معدل فائض القيمة، المعروف أيضًا باسم معدل الاستغلال[581]، هو النسبة بين فائض وقت العمل ووقت العمل الضروري، أي s / v. وبالتالي، هناك علاقة وثيقة للغاية بين قيمة قوة العمل ومعدل الاستغلال: بافتراض أن يوم عمل له طول ثابت، فكلما ارتفعت قيمة قوة العمل انخفض معدل الاستغلال، والعكس صحيح. نظرًا لأن v + s = يوم العمل، يمكن زيادة s / v إما عن طريق زيادة s مع ترك v دون تغيير، أي بتمديد يوم العمل؛ أو بتقليل V، قيمة قوة العمل، وزيادة s بالتناسب، مع ترك طول يوم العمل دون تغيير. وصف ماركس الأول بأنه زيادة في فائض القيمة المطلق، لأن هذه الطريقة لزيادة معدل فائض القيمة تتطلب زيادة في الطول المطلق ليوم العمل. هناك طريقتان يمكن من خلالهما تحقيق الطريق الثاني لزيادة s / v، إحداهما تمت دراستها بشكل شامل من قبل ماركس في رأس المال وركزت انتباه الماركسيين منذ ذلك الحين، والأخرى وضعها جانباً - والذي أهمله الماركسيون منذ ذلك الحين. الأول هو زيادة إنتاجية العمل في فروع الإنتاج التي تدخل في إنتاج السلع الاستهلاكية للعمال، وبالتالي تقليل مقدار وقت العمل اللازم لإنتاج سلة السلع التي يستهلكها العامل وعائلته. (كما يقول ماركس، "الزيادة في إنتاجية العمل في تلك الفروع الصناعية التي لا توفر وسائل العيش الضرورية ولا الوسائل التي يتم إنتاجها بها تترك قيمة قوة العمل دون عائق[582]. دعا ماركس هذه الزيادة في فائض القيمة النسبي، لأن هذا ينطوي على تغيير في الأجزاء النسبية التي يقسم إليها يوم عمل بطول معين - على وجه التحديد، عن طريق تقليل وقت العمل الضروري، أي قيمة قوة العمل، بحيث يكون فائض العمل - يمكن أن يزداد الوقت. والثاني هو تقليل حجم السلة، أي عن طريق تقليل الاستهلاك، وخفض الأجر الحقيقي. فائض القيمة النسبية، بالنسبة لماركس ومنذ ذلك الحين، هو "شكل فائض القيمة الناتج عن زيادة إنتاجية الصناعة،[583]" التي، كما أشار Higginbottom، "لا تشمل دفع أجور أقل من قيمة قوة العمل"[584]. وبالتالي فإن تخفيض الأجور إلى ما دون قيمة قوة العمل هو طريقة ثالثة لزيادة معدل الاستغلال، والتي سنعود إليها في الفصل التالي.

---

[580] - وفقًا لنظرية القيمة لماركس، فإن النقود هي عمل مجرد، أي العمل الذي تم تجريده من اختلافاته الملموسة ومعادلته مع جميع الأعمال الأخرى. هذا التجريد حدث حقيقي، تتأثر به المنافسة والتبادل.

[581] - معدل فائض القيمة ومعدل الاستغلال قابلان للتبادل، باستثناء معنى واحد يختلفان فيهما. إن عمل العمال في القطاعات غير المنتجة مثل التمويل والإعلان وما إلى ذلك، لا ينتج عنه قيمة أو فائض قيمة، لذلك ليس من المناسب في حالتهم الحديث عن معدل فائض القيمة. ولكن إذا تطلب الأمر أربع ساعات لإنتاج سلع استهلاكية للعامل وكان يوم عمله / عمله ثماني ساعات، فإن هذا العامل يتحمل معدل استغلال بنسبة 100 في المائة، بغض النظر عن كيفية توظيف الرأسمالي لعمله.

[582] - Marx, [1867] 1976, Capital, vol. 1 (london: Penguin), 432.

[583] - Karl Marx, 1972, Theories of Surplus Value, Part 3 (london: lawrence and wishart), 350.

[584] - andy higginbottom، 2011، "إعادة النظر في تعدين الذهب في جنوب إفريقيا: طريقة جديدة للاستغلال، نظريات الإمبريالية و" رأس المال" ، Économies et Sociétés، 88–261 :2 / :45، / 11419055 /https://www.academia.edu/التعدين في الذهب الجنوب_أفريقيا_النظر_النمط_الجديد_النمط_الاستغلال_النظريات_الامبريالية_و_الرؤوسية.

سيتم تطوير هذه المفاهيم الأولية بشكل أكبر عند تطبيقها. الاستغلال، فائض القيمة، الأجر الحقيقي - كل هذه الأمور تتوقف وتستنتج من مفهوم قيمة قوة العمل، التي نحتاج إليها أكثر بكثير من مجرد تعريف أصلي. إن قوة العمل بحد ذاتها هي سلعة، وهذا في الواقع هو السمة المميزة للرأسمالية. كما رأينا، فإن قيمتها هي القيمة المجمعة للبضائع التي يستهلكها العامل وعائلته. سلة السلع هذه، ما بداخلها وما يعتقد العمال أنه يجب أن يكون فيه، هي نتاج عملية معقدة للتطور الاجتماعي والصراع الطبقي، ويمكن اعتبارها مكونة من عنصرين: الحد الأدنى من القيم اللازمة للسماح معيشة العامل وعائلته، وما أسماه ماركس العنصر التاريخي والأخلاقي لقيمة قوة العمل. لا تزال المحددات المحلية والوطنية لهذا الأمر مهيمنة على البعد العالمي، ومع ذلك يتم تغيير رغبات واحتياجات العمال بوتيرة متسارعة من خلال زيادة التفاعل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي عبر الحدود بجميع أنواعها. إن الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والطعام المغذي والنقل والمأوى ودخل التقاعد هي جزء من قيمة قوة العمل في البلدان الإمبريالية - لكن هذه الامتيازات، التي أجبرتها الحركات الاجتماعية القوية بقيادة النقابات العمالية من الطبقات الحاكمة الإمبريالية، كانت يهدف بوعي إلى تهدئة العمال ومنعهم من الارتباط بالنضالات الثورية في الدول المضطهدة. وبالتالي فهي ثمرة النضالات الثورية في الخارج بقدر ما هي ثمرة الصراع الطبقي في الداخل. علاوة على ذلك، كما كشف التحليل الوارد في الفصل الأول للسلع العالمية الشهيرة، فإن جزءًا كبيرًا من الإيرادات التي تستخدمها الدول في البلدان الإمبريالية لتحمل تكاليف الأجور الاجتماعية يأتي من العمال المستغلين بشكل كبير في الدول المضطهدة. تم تحقيق الوصول إلى الصحة والتعليم وما إلى ذلك، إلى حد ما، في البلدان الإمبريالية، لكن الكفاح من أجل أجر معيشي كافٍ لتلبية هذه الاحتياجات الأساسية هو أمر دولي؛ حيث تم الحصول على هذه الحقوق الأساسية لا يمكن الدفاع عنها إلا من خلال تعميمها، في المقام الأول على العمال المهاجرين.

## الماركسيون المعاصرون والتحكيم العمالي العالمي

معظم العلماء والمحللين الذين تم الاستشهاد بهم حتى الآن في مسحنا للأدب حول عولمة الإنتاج ومحركها، الحرج العمالي العالمي، كانوا من المدارس العادية أو غير التقليدية. هذا لأن الماركسيين، بشكل عام، أهملوا هذا الموضوع. يتصدر توزيع العمل العالمي العلاقة بين رأس المال والعمالة، ويسلط الضوء على الاختلافات الدولية الهائلة في أسعار العمالة، ويشمل كلا من الطرق التي يربح بها الرأسماليون من الفروق في الأجور - الاستعانة بمصادر خارجية والهجرة - ويركز الانتباه على سوق العمل العالمي المجزأ والمنظم تراتبيًا. الارتقاء إلى فرص المراجحة هذه. لهذا السبب، على الرغم من كونه مصطلحًا تقنيًا وغامضًا إلى حد ما، فإن المراجحة العمالية العالمية أكثر فائدة وملموسة من أي من المفاهيم الأساسية التي طورها حتى الآن محللو سلسلة القيمة وغيرهم من النقاد غير الأرثوذكس للعولمة الليبرالية الجديدة أو من قبل المنظرين الماركسيين الجدد حول الإمبريالية الجديدة والرأسمالية العابرة للحدود.

ما يميز المراجحة العالمية للعمل هو أنها تحدث بالكامل في مدار علاقة رأس المال والعمل. المراجحة العمالية العالمية هي إمبريالية رأسمالية بامتياز. هنا، طورت الرأسمالية طرقًا لاستخراج فائض القيمة مما يسمى بالأمم الناشئة التي لا تتأثر بالإكراه السياسي والعسكري بل بقوى السوق - ما تسميه إلين وود عولمة الضرورات الرأسمالية - على عكس القرن السابق، عندما وفقًا لوود، "من المؤكد أن القوة الإمبريالية الرأسمالية احتضنت جزءًا كبيرًا من العالم لكنها لم تفعل ذلك من خلال عالمية ضروراتها الاقتصادية بقدر ما فعلت بنفس القوة القسرية التي كانت تحدد دائمًا العلاقات بين السادة الكولونيين والأقاليم الخاضعة ..[585]" كما هي حريصة على الاعتراف، لا تزال ممارسة القوة العسكرية من قبل الدول تلعب دورًا نشطًا في تشكيل النظام العالمي الإمبريالي وإزالة العقبات المتنوعة في طريقه، سواء كانت مجتمعات تقليدية تقاوم الطرد من أراضي الأجداد، أو حركات التمرد الراديكالية، أو الأنظمة التي ترفض الخضوع للإملاءات الإمبراطورية. وقد أشارت عابرة إلى أكثر ممارسة للعنف القسري على نطاق واسع على مدار الساعة من قبل الدول في الاقتصاد السياسي العالمي، أي تعبئة جيوش من الجنود والشرطة ضد المهاجرين الاقتصاديين: "ليس أقلها أهمية من

---

قد يتم الاعتراض على أنه إذا اختلفت قيمة قوة العمل من بلد إلى آخر، فإن الاستعانة بمصادر خارجية للإنتاج حيث تكون هذه القيمة أقل لا يعني دفع أجور أقل من قيمتها، في حين أن إبقاء الإنتاج في المنزل عن طريق خفض الأجور هو الأمر الذي يتطلب ذلك. من وجهة نظر تأثيره على أرباح الشركة، يكون الاعتراض دلاليًا، لأن خفض أجر العامل أو استبداله بعامل آخر بأجور أقل، في الداخل أو في الخارج، له تأثير مماثل على أرباح الشركة.

[585] - إيلين ميكسينس وود، [2003] 2005، إمبراطورية رأس المال (لندن: فيرسو)، 125. إن الضرورات الرأسمالية للخشب مرادفة لما أسماه ماركس "الإكراه الصامت للعلاقات الاقتصادية، الذي يضع الختم على هيمنة الرأسمالي على عامل. لا تزال القوة المباشرة من خارج الاقتصاد تُستخدم بالطبع، ولكن فقط في حالات استثنائية ". كارل ماركس، رأس المال، المجلد. 1، 899. ويليام روبنسون يعترف أيضًا بأن "العولمة هي تتويجًا تقريبيًا لعملية استمرت لقرون من انتشار الإنتاج الرأسمالي حول العالم وإزاحتها عن جميع العلاقات السابقة للرأسمالية." روبنسون، 2004، نظرية الرأسمالية العالمية (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز)، 6.

وظائف الدولة القومية في العولمة هي ... إدارة تحركات العمالة عن طريق ضوابط حدودية صارمة وسياسات هجرة صارمة، لصالح رأس المال[586] ". ومع ذلك، لا هذا ولا البعد الآخر لمراجحة العمالة العالمية، الاستعانة بمصادر خارجية للإنتاج للبلدان منخفضة الأجور، يتم منحها مزيدًا من الاهتمام، على الرغم من ارتباطها بهدفها المعلن، وهو "تحديد جوهر الإمبريالية الرأسمالية"[587]. - وبدلاً من ذلك، قررت وود عدم "الخوض في تعقيدات نظرية القيمة"، ونتيجة لذلك فإن رؤيتها الممتازة لا يمكن أن تذهب أبعد من ذلك[588] . من خلال استبعاد علاقة القيمة من مفهوم الإمبريالية، يفرغها وود من كل من استغلال العمل من قبل رأس المال واستغلال الدول الغنية للدول الفقيرة، ويقلص الإمبريالية إلى التنافس بين الدول الكبرى قبل القضاء عليها تمامًا: ] لم تعد ... علاقة بين سادة الإمبراطورية والرعايا المستعمرين بل تفاعل معقد بين دول ذات سيادة أكثر أو أقل "[589].

نشر ديفيد هارفي، البارز بين المنظرين الماركسيين المعاصرين، سلسلة من الكتب المؤثرة حول نظرية ماركس للقيمة والنيوليبرالية والإمبريالية الجديدة. بسبب الجمهور الواسع الذي اكتسبه بسبب آرائه، من الضروري إخضاعهم لتقييم صارم، وهي مهمة لا يمكن التطرق إليها إلا هنا.

الحجة المركزية في نظرية هارفي للإمبريالية الجديدة هي أن الإفراط في تراكم رأس المال يدفع الرأسماليين والرأسمالية إلى اللجوء بشكل متزايد إلى أشكال النهب غير الرأسمالية، أي أشكال أخرى غير استخراج فائض القيمة من الأجر- العمل، من مصادرة الممتلكات الجماعية إلى خصخصة الرفاهية، الناشئة عن تعدي رأس المال على المشاعات، سواء كانت ملكية عامة أو طبيعة أصيلة. يجادل بأن الإمبريالية الجديدة تتميز بـ "تحول في التركيز من التراكم من خلال التكاثر الموسع إلى التراكم من خلال نزع الملكية"، وهذا الآن هو "التناقض الأساسي الذي يجب مواجهته[590]. " هارفي محق في لفت الانتباه إلى الأهمية المستمرة وحتى المتزايدة للأشكال القديمة والجديدة للتراكم عن طريق نزع الملكية، لكنه لا يدرك أن أهم تحول للإمبريالية في التركيز هو في اتجاه مختلف تمامًا - نحو تحويل عملياتها الأساسية الخاصة باستخراج فائض القيمة من خلال موازنة العمالة العالمية- عولمة الإنتاج مدفوعة، وهي ظاهرة داخلية بالكامل في علاقة رأس المال بالعمل[591].

حدود رأس المال لهارفي له عنوان غامض بشكل متعمد. يحاول هذا الكتاب اكتشاف حدود التقدم الحثيث لرأس المال، وكذلك تحديد حدود رأس المال، لنظرية ماركس للتطور الرأسمالي. حدود رأس المال أقل بكثير مما تقوله عن الإمبريالية من رأس المال نفسه. في الواقع، تتلقى الإمبريالية إشارة واحدة مقتضبة فقط: "إن الكثير مما يُنتقل إلى الإمبريالية يعتمد على واقع استغلال الشعوب في منطقة ما من قبل تلك الموجودة في منطقة أخرى ... العمليات الموصوفة تسمح بالإنتاج الجغرافي لفائض القيمة للابتعاد عن توزيعها الجغرافي[592] .. " بدلاً من التوسع في هذه الرؤية المهمة، لا تحظى بمزيد من الاهتمام. يعود هارفي إلى موضوع التحول الجغرافي للإنتاج إلى البلدان ذات الأجور المنخفضة في The Condition of Postmodernity (1990)، حيث لا يُنظر إلى هذا على أنه علامة على تعميق الاستغلال الإمبريالي، كما يدل ضمنيًا على نجاحه في "حدود رأس المال " ، ولكن من التدهور المتسارع:

---

[586] - مرة واحدة فقط ضلت Empire of Capital عن مسار نظرية القيمة، مشيرة بشكل غامض إلى أن "أحد المؤشرات الغالبة على أن السوق العالمية لا تزال بعيدة عن التكامل: حقيقة أن الأجور والأسعار وظروف العمل لا تزال متنوعة على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم. . . . تتطلب الحركات العالمية لرأس المال. . . نوع من التفتت الاقتصادي والاجتماعي الذي يعزز الربحية من خلال التمييز بين تكاليف وظروف الإنتاج ". وود، إمبراطورية رأس المال، 137.

[587] - ibid,. 7.

[588] - ibid.

[589] - وود، إمبراطورية رأس المال، 12. أليكس كالينيكوس لديه نفس الفكرة: "التسلسل الهرمي العالمي للسلطة الاقتصادية والسياسية التي هي نتيجة أساسية للتطور غير المتكافئ والمشترك المتأصل في الإمبريالية الرأسمالية لم يتم حله، بل كان معقدًا بسبب ظهور مراكز جديدة لتراكم رأس المال "، مما ينتج ما يسميه الإمبريالية الفرعية، وهي فئة واسعة تشمل فيتنام واليونان وتركيا والهند وباكستان وإيران والعراق وجنوب إفريقيا. أليكس كالينيكوس، 2009، الإمبريالية والاقتصاد السياسي العالمي (كامبريدج: مطبعة بوليتي)، 186.

[590] - david harvey, 2003, The New Imperialism (oxford: oxford university Press), 176–77.

[591] - يشرح الشيخ وتوناك الفرق الجوهري بين فائض القيمة المستخرج في عملية الإنتاج الرأسمالي والأرباح الرأسمالية الناتجة عن التفاعل بين رأس المال، وعلى سبيل المثال، منتجي السلع الصغيرة: "على المستوى الأكثر تجريدية للنظرية الماركسية، فإن الربح الإجمالي هو ببساطة النقد النقدي التعبير عن إجمالي فائض القيمة. لكن غالبًا ما يُنسى أن الربح يمكن أن ينشأ أيضًا من التحويلات بين دائرة رأس المال ومجالات الحياة الاجتماعية الأخرى. يسمي ماركس هذا الشكل الأخير من اغتراب الربح، والذي - على عكس الربح من فائض القيمة - يعتمد بشكل أساسي على نوع من التبادل غير المتكافئ. يتيح لنا وجودها حل اللغز الشهير المتمثل في الاختلاف بين مجموع الأرباح ومجموع فائض القيم الناتج عن التحول من قيم إلى أسعار الإنتاج ". أنور م. شيخ و إي. أحمد تووناك، 1994، قياس ثروة الأمم (مطبعة جامعة كامبريدج)، 35.

[592] - david harvey, [1982] 2006, The Limits to Capital (london: Verso), 441–2.

من منتصف السبعينيات فصاعدًا. . . حديثا التصنيع. . . بدأوا في تحقيق تقدم جاد في أسواق منتجات معينة (المنسوجات، والإلكترونيات، إلخ) في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وسرعان ما انضمت إليهم مجموعة من البلدان الصناعية الأخرى [البلدان الصناعية الحديثة، مثل] المجر والهند ومصر وتلك البلدان التي اتبعت في وقت سابق استراتيجيات إحلال الواردات (البرازيل والمكسيك) ... كانت بعض التحولات في القوة منذ عام 1972 داخل الاقتصاد السياسي العالمي للرأسمالية المتقدمة ملحوظة حقًا. اعتماد الولايات المتحدة على التجارة الخارجية. . . تضاعف في الفترة 1973-80. زادت الواردات من البلدان النامية عشرة أضعاف تقريبا[593].

يقف هذا الواقع رأساً على عقب: بعيداً عن الإشارة إلى تحول القوة نحو البلدان ذات الأجور المنخفضة، فإن نمو التجارة الخارجية يعكس توسعاً هائلاً لقوة الشركات عبر الوطنية الإمبريالية على هذه البلدان - واعتماد متزايد لهذه الشركات على فائض القيمة المستخرجة من عمالهم. ويقترح هذا الاستنتاج من خلال اعتراف هارفي، في نفس العمل، بـ "القدرة المعززة لرأس المال متعدد الجنسيات على نقل أنظمة الإنتاج الضخم من فورديين إلى الخارج، وهناك لاستغلال قوة العمل النسائية الضعيفة للغاية في ظل ظروف من الأجور المنخفضة للغاية والأمن الوظيفي المهمل[594] ... " علاوة على ذلك، فإن التحول العالمي لعمليات الإنتاج إلى الدول ذات الأجور المنخفضة كان مدفوعًا من قبل الشركات عبر الوطنية من أجل دعم قدرتها التنافسية وربحيتها، ولتحقيق تأثير كبير، ومع ذلك يقدم هارفي هذا كدليل على تراجع القدرة التنافسية للإمبريالية. وفقًا لهارفي، يحاول رأس المال الأساسي حل أزمة التراكم المفرطة من خلال الإصلاح المكاني، بما في ذلك إنتاج "مساحات جديدة يمكن أن يتقدم فيها الإنتاج الرأسمالي (من خلال استثمارات البنية التحتية، على سبيل المثال)، ونمو التجارة والاستثمارات المباشرة، واستكشاف إمكانيات جديدة لاستغلال قوة العمل "[595]. هذا ما أطلق عليه ماركس مفهوم الفوضى. بدلاً من الغموض المتعمد لاستكشاف إمكانيات جديدة لاستغلال قوة العمل، ماذا عن شيء أكثر وضوحًا مثل الاستغلال المكثف للعمالة منخفضة الأجر؟ في النهاية، فشلت محاولات هارفي لإضافة بُعد مكاني للنظرية الماركسية للرأسمالية لأنه أهمل مناقشة الآثار المكانية لضوابط الهجرة، وتدرج الأجور المتعمق بين الأمم الإمبريالية وشبه المستعمرة، ومراجحة الأجور العالمية.

في "الإمبريالية الجديدة"، الذي نُشر عام 2003، خصص هارفي صفحتين لعولمة عمليات الإنتاج. ويبدأ بإدخال هذا التطور في أطروحته الأساسية حول تراكم رأس المال: "إن سهولة استغلال القوى العاملة ذات الأجور المنخفضة إلى جانب زيادة سهولة التنقل الجغرافي للإنتاج، فتحت فرصًا جديدة للتوظيف المربح لفائض رأس المال. ولكن في وقت قصير، هكذا فاقمت مشكلة فائض الإنتاج الرأسمالي على مستوى العالم[596] .. "

يفصل رسميًا بين الرأسماليين الصناعيين والرأسماليين الماليين، ينسب المصدر الدافع لموجة الاستعانة بمصادر خارجية إلى القوة المطلقة للرأسماليين الماليين الذين يؤكدون هيمنتهم على رأس المال الصناعي، على حساب المصالح القومية للولايات المتحدة:

بطارية من التحولات التكنولوجية والتنظيمية. . . روج لنوع الحراك الجغرافي لرأس المال التصنيعي الذي يمكن أن يتغذى عليه رأس المال المالي شديد الحركة. في حين أن التحول نحو القوة المالية جلب منافع مباشرة كبيرة للولايات المتحدة، فإن الآثار على هيكلها الصناعي لم تكن أقل من الصدمة، إن لم تكن كارثية. . . . ضربت موجة تلو موجة من تراجع التصنيع الصناعة تلو الأخرى ومنطقة بعد منطقة. . . . كانت الولايات المتحدة متواطئة في تقويض هيمنتها على التصنيع من خلال إطلاق العنان لقوى التمويل في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، كانت الفائدة هي الحصول على سلع أرخص من أي مكان آخر لتغذية النزعة الاستهلاكية اللانهائية التي التزمت بها الولايات المتحدة[597].

وبغض النظر عن منظورها القومي والحمائي، وفشلها في ملاحظة أن السلع الرخيصة من أماكن أخرى أصبحت ممكنة بفضل العمالة الرخيصة في أماكن أخرى، أي الاستغلال الفائق، فإن حجة هارفي تحتوي على عيب فادح. لم تكن الاستعانة بمصادر خارجية مدفوعة إلى حد كبير بإيقاظ التمويل ولكن بسبب الركود وانخفاض معدل ربح التصنيع وجهود قادة الصناعة لمواجهة ذلك. أدت زيادة الواردات من السلع المصنعة الرخيصة إلى أكثر بكثير من مجرد زيادة الاستهلاك؛ كما أنها دعمت بشكل مباشر الربحية والوضع التنافسي للشركات الصناعية العملاقة في أمريكا الشمالية، وتم

[593] - david harvey, 1990, The Condition of Postmodernity (oxford: Blackwell Publishing), 165.
[594] - ibid., 153.
[595] - ibid., 183.
[596] - harvey, The New Imperialism, 63–64.
[597] - ibid., 64–65.

الترويج لها بنشاط من قبلهم، بعيدًا عن إنهاء الهيمنة الأمريكية - بعبارة أخرى، قدرة شركاتها على الاستحواذ على نصيب الأسد من فائض القيمة - فتحت الاستعانة بمصادر خارجية طرقًا جديدة للرأسماليين الأمريكيين والأوروبيين واليابانيين لترسيخ هيمنتهم على الإنتاج الصناعي العالمي.

لا يذهب خطأ هارفي الأساسي سوى إلى حد بعيد في شرح الإصلاح المروّع لاستنتاجه للإمبريالية الجديدة، حيث كان يتوق إلى "العودة إلى إمبريالية الصفقة الجديدة الأكثر خيرًا، ويفضل أن يتم التوصل إليها من خلال نوع تحالف القوى الرأسمالية الذي كان هو تصور كاوتسكي منذ زمن بعيد.... هذا يكفي بالتأكيد للقتال من أجله في الظروف الحالية[598] " متناسين ما كتبه قبل عقدين من الزمن في استنتاجه لحدود رأس المال:" لقد تم إنقاذ العالم من أهوال الكساد العظيم وليس من خلال بعض الصفقات الجديدة المجيدة أو اللمسة السحرية للاقتصاد الكينزي في خزائن العالم، ولكن من خلال التدمير وموت الحرب العالمية "[599].

رفض هارفي الاعتراف بأن الاستعانة بمصادر خارجية للإنتاج للبلدان منخفضة الأجور يدل على توسع هائل في الاستغلال الفائق المباشر وغير المباشر لليد العاملة الجنوبية من قبل الشركات عبر الوطنية الأمريكية والأوروبية واليابانية، وفكره بأن هذا التحول يشير إلى زوال الإمبريالية وليس ذروتها، كانت ولا تزال وجهة النظر السائدة بين أولئك في البلدان الإمبريالية الذين يسمون أنفسهم ماركسيين. يعتبر روبرت برينر ناقدًا بارزًا لنظرية التبعية، والذي، على عكس هارفي، ليس له أي فائدة على الإطلاق لمصطلحات مثل الإمبريالية، التي تقدم تفسيرًا متطابقًا تقريبًا لتحول الاستعانة بمصادر خارجية. تتطابق وجهة نظر هارفي القائلة بأن "الاستعانة بمصادر خارجية فاقمت مشكلة فائض الإنتاج الرأسمالي في جميع أنحاء العالم" مع حجة برينر القائلة بأن الإنتاج المفرط قد ظهر، وأعيد إنتاجه، وزاد عمقه. . . سلسلة من القوى الصناعية الناشئة حديثًا. . . الجمع بين التطور التكنولوجي المتزايد باستمرار والعمالة الرخيصة نسبيًا وتوجيه الإنتاج نحو الصادرات للسوق العالمية. . . وبالتالي، فإن الإضافات الضخمة، ولكن الزائدة عن الحاجة في كثير من الأحيان، من القدرة التصنيعية إلى السوق العالمية، تميل إلى الضغط على الأسعار والأرباح العالمية[600].

مثل هارفي، يتجاهل برينر حقيقة أن التوسع الهائل لما يسميه "المنتجون الأقل قدرة على المنافسة" كان مدفوعًا بحد ذاته من قبل الشركات الرأسمالية المتمركزة في الاقتصادات الإمبريالية، مدفوعة بدافع النهم لخفض التكاليف عن طريق استبدال العمالة المحلية الباهظة الثمن نسبيًا بـ العمالة الرخيصة في الجنوب. إنه لا يلاحظ الحقيقة المتناقضة المتمثلة في أن ما يسمى بالسباق إلى القاع، أي القدرة الزائدة في عمليات الإنتاج كثيفة العمالة في الجنوب، قد ساعد كثيرًا الاقتصادات الإمبريالية على احتواء الميل نحو فائض الإنتاج - من خلال الضغط على تكاليف الإنتاج إلى مثل هذا إلى المدى الذي يمكن أن تستمر فيه الأسواق في النمو ويمكن أن تستمر هوامش الربح العالية، ومن خلال حل الميل إلى الإنتاج الزائد عن طريق تحويله (على وجه الخصوص، أنشطة الإنتاج ذات القيمة المضافة المنخفضة) إلى البلدان ذات الأجور المنخفضة. وبالتالي، فإن الاستعانة بمصادر خارجية عالمية لم تضيف فقط إلى الطاقة المفرطة والإنتاج المفرط على الصعيد العالمي؛ لقد أزاحته إلى الجنوب العالمي. مع توجه الاقتصادات الإمبريالية الآن إلى ركود طويل الأمد أو ما هو أسوأ، فإن أزمة فائض الإنتاج التي طفت رأسها في السبعينيات من القرن الماضي تستعد الآن للعودة.

تم تقديم تعريف متفوق من قبل جاك بارنز، زعيم حزب العمال الاشتراكي (الولايات المتحدة)، الذي كان ذات يوم جزءًا من الأممية الرابعة مع إرنست ماندل:

تؤدي أعمال السوق الرأسمالية العالمية إلى نقل هائل وغير معقول إلى البلدان الإمبريالية للثروة التي ينتجها العمال والفلاحون في إفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ومعظم دول آسيا والمحيط الهادئ. ولا يتم ضمان هذا الابتزاز في المقام الأول من خلال شروط التجارة غير العادلة المفروضة من الخارج في الأسواق العالمية. إنها مضمونة قبل كل شيء بالقيمة التفاضلية لقوة العمل والفجوة في إنتاجية العمل بين البلدان الإمبريالية من ناحية، وتلك المضطهدة والمستغلة من قبل الإمبريالية من ناحية أخرى - وهو تفاضل لا يقوم فقط على أساس التبادل غير المتكافئ ولكنه يعيد إنتاج ويزيدها[601].

[598] - ibid., 209–11.

[599] - harvey, The Limits to Capital, 444.

[600] - روبرت برينر، 2009، "ما هو جيد لجولدمان ساكس هو جيد لأمريكا: أصول الأزمة الحالية"، مقدمة للترجمة الإسبانية لمجلة إيكونوميكس أوف غلوبال بلنس، 9 (http://www.sscnet.ucla.edu/issr /cstch/papers/Brenner-CrisisTodayoctober2009.pdf).

[601] - Jack Barnes, 2005, “our Politics Start with the world,” in New International,13: 9–80, 35.

هناك الكثير من الحكمة في هذه الكلمات، لكنها تظهر المسافة التي يجب قطعها بعد. يتم تقديم القيمة التفاضلية لقوة العمل والفجوة في إنتاجية العمل كظاهرة واحدة، ومع ذلك فهما في الواقع بُعدان رأسيان مختلفان للعلاقات الإمبريالية بين رأس المال والعمل. يجب فصلها بشكل صارم، وإلا فُتح الباب للمفاهيم الهامشية للإنتاجية والمفاهيم المرتبطة بأن فروق الأجور تعكس الاختلافات في الإنتاجية. ومع ذلك، فإن "القيمة التفاضلية لقوة العمل" تقر بأن هذا أقل بكثير، وبالتالي فإن معدل الاستغلال أعلى بكثير مما هو عليه في البلدان الإمبريالية.

الاستثناء الآخر المهم لفشل التيار الرئيسي الماركسي في أوروبا وأمريكا الشمالية هو تقليد المراجعة الشهرية الذي أسسه بول باران وبول سويزي، والذي أثر بدوره وأيد أعمال منظري التبعية التي نوقشت أدناه. ليس لدينا مساحة لتقييم هذه المساهمة الدائمة بشكل نقدي، فقط للإشارة المختصرة إلى إضافة حديثة إليها. في كتاب "الأزمة التي لا نهاية لها" لجون بيلامي فوستر وروبرت ماكيسني، والذي يستحق القراءة لمناقشته لهذا الموضوع وأشياء أخرى كثيرة، نقرأ هذا التوصيف الثري للواقع الإمبريالي:

حقائق جديدة تهيمن على العمل على المستوى العالمي اليوم. الأول هو المراجحة العالمية للعمالة، أو نظام الريع الإمبراطوري. الآخر هو وجود جيش احتياطي عالمي ضخم، مما يجعل هذا النظام العالمي من الاستغلال الشديد ممكنًا. تم تعريف المراجحة العمالية ببساطة من قبل مجلة الإيكونوميست على أنها تستفيد من انخفاض الأجور في الخارج، لا سيما في البلدان الفقيرة. وبالتالي، فهي عملية تبادل غير متكافئة يكون فيها بلد ما، كما قال ماركس، قادرًا على خداع دولة أخرى بسبب الاستغلال الأعلى للعمالة في البلد الفقير. . . . إن مثل هذا الاستغلال الفائق يكمن وراء الكثير من توسع الإنتاج في جنوب الكرة الأرضية. حقيقة أن هذا كان أساس النمو الاقتصادي السريع لبعض الاقتصادات الناشئة لا يغير حقيقة أنه ولّد ريع إمبراطوري ضخم للشركات متعددة الجنسيات ورأس المال في مركز النظام[602].

يحدد هؤلاء المؤلفون مركزية المراجحة العمالية العالمية؛ ندرك أن الاستغلال الفائق أساسي في ذلك؛ ويجادلون بأن هذا يولد "ريع إمبريالي ضخم للشركات متعددة الجنسيات ورأس المال في مركز النظام". تتفق النقطتان الأوليتان مع الجدل الذي يتم تطويره هنا. يتوافق الريع الإمبراطوري بشكل وثيق مع نظرية الإمبريالية التي طورها سمير أمين، أحد أبرز مؤيدي مدرسة التبعية المناهضة للإمبريالية التي برزت في الستينيات والسبعينيات. يرتبط مفهوم الريع ارتباطًا وثيقًا بمفهوم الاحتكار؛ ريع يدل على أرباح أعلى من المتوسط ناتجة عن نوع من الاحتكار، أي عائق أمام المنافسة الحرة والأسواق الفعالة. وبالتالي، فإن الريع يعني انتهاك قانون القيمة، واستخدام أمين لمصطلح الريع الإمبريالي يعني أن الهيمنة والاستغلال الإمبرياليين يرتكزان على انتهاك منهجي لهذا القانون[603]. النهج المتبع هنا هو شرح الرأسمالية الحديثة. ليست الإمبريالية خروجًا عن قانون القيمة بل كمرحلة في تطورها.

يجادل سمير أمين في قانون القيمة العالمية بأن "قوة العمل ليس لها سوى قيمة واحدة، تلك التي ترتبط بمستوى تطور قوى الإنتاج المأخوذة عالميًا"[604]، ومن هنا ينبع مفهوم بسيط للاستغلال الفائق : العمال الذين يتقاضون رواتب أقل من هذه القيمة العالمية هم بحكم التعريف مستغلون للغاية. في نقاشهم المؤثر عام 1979 مع أمين، أسس جون ويكس وإليزابيث دور إنكارهم لارتفاع معدلات الاستغلال في الدول المضطهدة على رفض فرضية أمين: "مفهوم قيمة قوة العمل على المستوى العالمي ... نحن نعتبره كذلك مثالي، من حيث أنه بناء عقلي بحت غير موجود في الواقع "[605]. Weeks and Dore - أن قيمة قوة العمل يتم تحديدها على المستوى الوطني حصريًا - قد تم صقلها منذ ذلك الحين من خلال التحول في إنتاج العديد من السلع الاستهلاكية إلى البلدان ذات الأجور المنخفضة، مما أدى إلى أن الأجور والإنتاجية من

---

[602] - John Bellamy Foster and robert McChesney, 2012, The Endless Crisis: How Monopoly Finance Capital Produces Stagnation and Upheaval from the USA to China (new york: Monthly review Press), 138–39.

[603] - يمكن العثور على نقيض نهج أمين في نظرية أنور شيخ للإمبريالية، التي تتجرد من عوامل الاحتكار من أجل اشتقاق الإمبريالية من قوانين المنافسة. يجادل بأن الإمبريالية ناتجة عن "الاتجاهات التلقائية للتجارة الحرة وغير المقيدة بين الدول الرأسمالية على مستويات مختلفة من التطور. . . لا احتكار. . . التجارة الحرة هي آلية لتركيز ومركزة رأس المال الدولي بقدر ما هو التبادل الحر داخل دولة رأسمالية لتركيز ومركزة رأس المال المحلي "(شيخ، قوانين التبادل الدولي، 227). الشيخ يحول الإمبريالية إلى تنمية غير متكافئة ليس من خلال استبعاد الاحتكار ولكن من خلال تجاهل حقيقة حول النظام العالمي غير موجود في المنافسة بين رؤوس الأموال داخل بلد واحد: معدلات الاستغلال المتباينة على نطاق واسع. يعترف الشيخ بعدم المساواة بين رؤوس الأموال ولكنه يتجاهل عدم المساواة بين العمال وينسى أن العالم ليس مجرد مقسم إلى دول غنية ودول فقيرة بل إلى دول مضطهدة ومضطهدة: "ما يراه إيمانويل على أنه عدم مساواة بين الدول هو في الواقع المظهر الدولي لعدم المساواة بين رؤوس الأموال المتأصلة في التطور غير المتكافئ بالضرورة لعلاقات الإنتاج الرأسمالية "(230).

[604] - سمير أمين، 2010، قانون القيمة العالمية (نيويورك: مطبعة المراجعة الشهرية)، 84. هذه نسخة منقحة وموسعة من سمير أمين، 1978، قانون القيمة والمادية التاريخية (نيويورك: مطبعة المراجعة الشهرية).

[605] - John weeks and elizabeth dore, 1979, “reply to Samir amin,” Latin American Perspectives 6/3: 114–16.

العمال في البلدان ذات الأجور المنخفضة هم الآن محددات رئيسية لقيمة قوة العمل في البلدان الإمبريالية. لكن حججهم كانت خاطئة عندما تم الإعلان عنها لأول مرة: نظرية الاستغلال الفائق لا تستند إلى افتراض قيمة عالمية واحدة لقوة العمل - في الواقع، إذا قبلنا حجتهم، فإن هناك العديد من قيم العمل كما هو الحال هناك. هي دول، يمكن عندئذٍ تعريف الاستغلال الفائق على أنه معدلات استغلال وطنية أعلى من المتوسط العالمي. وفي كلتا الحالتين، تنقل الشركات عبر الوطنية الإنتاج إلى حيث يكون معدل الاستغلال أعلى من حيث يكون أقل، وبالتالي تجني أرباحًا أكبر.

إن فكرة القيمة العالمية الواحدة لقوة العمل تحول النقطة التي يتجه نحوها اتجاه عولمة الرأسمالية في النهاية إلى شيء موجود بالفعل، أو لوضع هذا بطريقة أخرى، للتغلب على التناقض الحقيقي للغاية بين البعدين الوطني والدولي. هناك جانبان أساسيان للعلاقة بين قيمة قوة العمل وتطور القوى المنتجة: من ناحية، عندما تتطور قوى الإنتاج، تنخفض كمية العمل المطلوبة لإنتاج سلة معينة من السلع الاستهلاكية، إنها إذن قيمة قوة العمل. من ناحية أخرى، فإن تطور القوى المنتجة يحفز على توسع الثقافة البشرية ومعها تطوير احتياجات جديدة يتم دمجها من خلال التطور الاجتماعي والصراع الطبقي في قيمة قوة العمل، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة قوة العمل. هناك بعد وطني وعالمي لكلا الجانبين؛ لا يمكن اختزالها في واحد أو آخر لأسباب عديدة، ليس أقلها أن الخطوات العملاقة في هذا الاتجاه خلال الحقبة النيوليبرالية كانت مصحوبة بعوائق تزداد عمقًا أمام توحيد سوق العمل العالمي[606].

وهكذا يوفر أمين للماركسيين الأرثوذكس هدفًا سهلًا - من السهل معارضة مفهوم غير ديالكتيكي مقنوم بآخر[607]. هذا لا يعني أن الأحزاب المتنافسة مخطئة بنفس القدر - الغرض من حجة أمين وتأثيرها هو التأكيد على مركزية الإمبريالية، بينما يحاول نقاده الماركسيون الأوروبيون عكس ذلك.

## نظرية التبعية والاختلافات الدولية في معدل الاستغلال

الاستغلال له دلالات رهيبة في بلد من العالم الثالث أكثر مما هو عليه في بلد رأسمالي متقدم، لأنه بسبب الخوف من الثورة، وخوفًا من الاشتراكية، توصل الرأسمالية إلى بعض مخططات التوزيع التي، إلى حد ما، بعيدًا عن الجوع الكبير الذي كانت البلدان الأوروبية مألوفة له في أيام إنجلز، أيام ماركس.

فيديل كاسترو[608]

كان الجدل الذي دار في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي بسبب صعود نظرية التبعية، التي سعت إلى تفسير استمرار الاستغلال الإمبريالي بعد تفكيك الإمبراطوريات الإقليمية، أول وآخر محاولة مستدامة لتأسيس نظرية الإمبريالية على نظرية ماركس. القيمة، أحد الأسباب التي تجعلها تظل نقطة مرجعية حاسمة للدراسة المعاصرة للإمبريالية. ليس لدينا مساحة هنا لإنصاف هذا العمل الغني للغاية، لذا فإن ما يلي هو محاولة لوضع نظرية التبعية في سياقها التاريخي وتحديد أهم مساهماتها وقيودها. إن علاقتها المباشرة بتحليل الإمبريالية المعاصرة محدودة بكونها نشأت وسقطت في الفترة التي سبقت العصر الليبرالي الجديد، في الوقت الذي كانت فيه البلدان النامية تصدر المواد الخام والسلع المصنعة المستوردة، وعندما كانت عولمة الإنتاج لا تزال في بيضها. ومن المفارقات أن تفريخ هذه البيضة - التطور الصناعي السريع الموجه للتصدير في كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة في السبعينيات (ما يسمى بـ NICS، أو البلدان الصناعية الحديثة) يفسر جزئيًا السبب، كما أشار غاري هاو في ذلك الوقت، "بدأت نظرية التبعية نفسها تتعثر"، حيث بدت هذه الحالات المبكرة من الإقلاع الصناعي وكأنها تدحض إصرارها على أن الهيمنة الإمبريالية أعاقت التطور الصناعي في الجنوب[609].

---

[606] - تعليق جون بيلامي فوستر وروبرت ماكيسني في The Endless Crisis: "يجب ملاحظة أن مصطلح" الاستغلال الفائق "يبدو أن له معنيين متداخلين وثيقي الصلة في النظرية الماركسية: القوة، كما هي معرّفة هنا؛ و (2) العمال الذين يتعرضون للتبادل غير المتكافئ والاستغلال المفرط، وخاصة في جنوب الكرة الأرضية. لكن في إطار أمين، المعنيان متحدان. وذلك لأن قيمة قوة العمل يتم تحديدها عالميًا، بينما يتم تحديد معدلات الأجور الفعلية على المستوى الوطني، ويتم ترتيبها هرمياً بسبب الإمبريالية. ولذلك فإن العمال في جنوب الكرة الأرضية يتلقون عادة أجوراً تقل عن قيمة قوة العمل. هذا هو أساس الريع الإمبراطوري. طور جون سميث وآندي هيجينبوتوم نهجًا مشابهًا للاستغلال الفائق على أساس ماركس "(212). متشابه لكنه مختلف: إن مفهوم الاستغلال والاستغلال الفائق الذي تم تطويره هنا لا يرتكز على فكرة القيمة العالمية لقوة العمل.

[607] - الأقنوم هو تمثيل قطب واحد في وحدة ديالكتيكية للأضداد على أنها حقيقة.

[608] - فيدل كاسترو، 28 يناير 1994، خطاب أمام مؤتمر التضامن الدولي في هافانا، أعيد طبعه في The Militant، 7 مارس 1994.

[609] - جاري هاو، 1981، "نظرية التبعية، والإمبريالية، وإنتاج فائض القيمة على نطاق عالمي"، وجهات نظر أمريكا اللاتينية 3/8 - 4: 82-102. جادل أنتوني بروير أيضًا بأنه "في البلدان الأقل تقدمًا. . . عملية واسعة النطاق للتصنيع (الرأسمالي) جارية. . . لا تعطي نظرية التبعية أي إرشادات مفيدة لتحليل [هذا]. " أنتوني بروير، 1990، النظريات الماركسية للإمبريالية - دراسة نقدية، الطبعة الثانية. (لندن: روتليدج)، 197.

نظرية التبعية - هي في الحقيقة مجموعة من النظريات، أو أفضل من وجهات النظر السياسية، لأنها سعت إلى إعطاء تعبير نظري لحركة التغيير التي تضم مئات الملايين من الناس - نظرت إلى العالم من منظور جنوبي، كما يبدو ومختبرًا، من قبل شعوب الدول الفقيرة، سواء كانوا عمال ومزارعين فقراء أو رأسماليين محليين يرغبون في الاحتفاظ بنصيب أكبر من فائض القيمة المستخرج منهم. كانت المعارضة الرئيسية لنظرية التبعية في غالبيتها الساحقة من أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا؛ كانوا مواطنين لما كانوا يعتبرونه وجميع الأشخاص الواعين سياسياً في تلك البلدان المجاورة مستعمرات جديدة، دول حصلت على استقلال رسمي لكنها ظلت خاضعة سياسياً واقتصادياً للقوى الاستعمارية السابقة. يكمن الاختلاف الأساسي بين أولئك مثل Arghiri Emmanuel، مؤلف كتاب Unequal Exchange: A Study in the Imperialism of Trade، وفرناندو هنريك كاردوزو (الذي أصبح فيما بعد رئيسًا للبرازيل النيوليبرالي) الذين سعوا إلى طريق التطور الرأسمالي المستقل في الجنوب، بينما الماركسيون مثل سمير أمين وأندريه جوندر فرانك وروي ماورو ماريني فقد جادلوا بطرق مختلفة أن الرأسمالية، باعتبارها إمبريالية في جوهرها، هي نفسها العقبة.

كلا الإصدارين يتحدى بشكل مباشر أطروحة التحديث السائدة، بحجة أن التفاوت الشديد في التنمية يؤدي إلى علاقات تجارية غير متكافئة تحبس هذه البلدان في تخلف دائم. إن القاسم المشترك بين هذه المجموعة المتنوعة من الإصلاحيين والثوريين هو الاعتراف بأن التبادل غير المتكافئ بين الدول الإمبريالية المتقدمة وما كان يعرف آنذاك بالعالم الثالث (الاتحاد السوفيتي وحلفائه الذين يشكلون العالم الثاني) يؤدي إلى انتقال واسع النطاق للثروة من الأخيرة إلى الأولى، مما حفز التطور في المراكز الإمبريالية والتخلف في دول الأطراف.

## التبادل غير المتكافئ

راؤول بريبيش، الاقتصادي الأرجنتيني، وهانس سينجر، الاقتصادي اليهودي الألماني الذي فر إلى المملكة المتحدة عندما وصل هتلر إلى السلطة (والذي اعتقلته حكومة المملكة المتحدة في عام 1940 باعتباره أجنبيًا معاديًا)، ابتكروا بشكل منفصل ما أصبح يعرف باسم فرضية Prebisch-Singer. وجادل هذا بأن هناك ميلًا طويل المدى لمصدري السلع الأولية للمعاناة من تدهور معدلات التبادل التجاري مع الدول الغنية المصدرة للسلع المصنعة، وأن هذا يقلل بشدة أو يلغي تمامًا فوائد الميزة النسبية للبلدان المصدرة للسلع الأساسية الأولية، مما يديم التخلف واتساع الفجوة مع الدول المتقدمة. هذه الحقيقة المتنازع عليها كثيرًا ولكنها راسخة الآن توفر أساسًا تجريبيًا لا يمكن إصلاحه لنظريات التبادل غير المتكافئ، وهو مكون أساسي لنظرية التبعية.

إن الميل إلى سقوط شروط تجارة المواد الخام مقابل السلع المصنعة يتناقض مع إحدى الحجج المركزية لنيكولاي بوخارين، إلى جانب لينين الزعيم المركزي للثورة الاشتراكية الأولى في العالم. تنبأ بوخارين بارتفاع أسعار المواد الخام في كتابه المؤثر عام 1915 الإمبريالية والاقتصاد العالمي، معتبرًا أن "تطور الزراعة لا يواكب التطور المتهور للصناعة.. عدم التناسب المتزايد باستمرار بين الصناعة والزراعة" يؤدي إلى " حقبة ندرة، ارتفاع عام في أسعار المنتجات الزراعية في كل مكان ... ارتفاع أسعار المواد الخام بدوره يكشف نفسه مباشرة في [خفض] معدل الربح، لأنه، مع تساوي الشروط الأخرى، يرتفع معدل الربح وينخفض في النسبة العكسية لتقلبات أسعار المواد الخام ".[610] استند بوخارين في استنتاجاته إلى البيانات من عام 1900 إلى عام 1913، والتي كانت فترة ارتفاع أسعار المواد الخام، وهي دورة سلعية فائقة مماثلة لتلك التي عشناها للتو بعد قرن من الزمان. تقرير عام 2012 للأمم المتحدة من إعداد Bilge حدد إرتن وخوسيه أنطونيو أوكامبو أربع دورات فائقة من هذا القبيل على مدار الـ 150 عامًا الماضية، ووجدوا أنه "بالنسبة للسلع غير النفطية، يميل متوسط كل دورة فائقة إلى أن يكون أقل من الدورة السابقة، مما يشير إلى تدهور تدريجي خلال الفترة بأكملها لدعم فرضية Prebisch-Singer. تنطبق هذه النتيجة بشكل خاص على أسعار المنتجات الزراعية في المناطق المدارية وغير الاستوائية، فضلاً عن المعادن[611].

افترض Prebisch و Singer أن شروط التجارة المتدنية للمواد الخام تنبع من البنية غير المتكافئة للاقتصاد العالمي - وهذا هو السبب في وصف نهجهم بالبنيوية - وعلى وجه الخصوص، من الخصائص المختلفة الجوهرية لإنتاج

[610] - نيكولاي بوخارين، 1915، الإمبريالية والاقتصاد العالمي (لندن: مطبعة ميرلين)، 91-93. وفقًا لبخارين، "كلما كانت وتيرة التطور الرأسمالي أسرع ... كلما زاد اضطراب التوازن بين الصناعة والزراعة، زادت قوة المنافسة بين البلدان المتقدمة صناعيًا لامتلاك البلدان المتخلفة، [و] يصبح الصراع المفتوح أمرًا لا مفر منه بينهما "(95).

[611] - بيلج إرتن وخوسيه أنطونيو أوكامبو، 2012، الدورات الفائقة لأسعار السلع منذ منتصف القرن التاسع عشر، un-deSa [إدارة الشؤون الاجتماعية بالأمم المتحدة] ورقة عمل رقم. 110 ST / eSa / 2012 / dwP / 110، 23.

المواد الخام مقابل السلع المصنعة التي تؤدي، من بين أمور أخرى، إلى تقلب أكبر في الأسعار في السابق. وخلصوا إلى أن التنمية الرأسمالية تتطلب الابتعاد عن الاعتماد على الزراعة واستخراج الموارد ونحو تطوير صناعة حديثة، وأن هذا كان ممكنًا فقط إذا كانت الصناعات المحلية محمية من المنافسة الأجنبية - ما أصبح يعرف باسم استراتيجية تصنيع استبدال الواردات، أو ISI. تقدم هذه الإستراتيجية، في جوهرها، تعديلاً على أطروحة الحداثة: لكي تجتاز الدول الفقيرة المراحل المحددة وتصبح دولًا رأسمالية متقدمة، يجب على الدولة التدخل لحماية الصناعة المحلية من المنافسة مع الشركات في البلدان الإمبريالية. لكنها تقبل فرضيتها القائلة بأن التطور الوحيد الممكن هو التطور الرأسمالي. لقد عبر هذا المنظور عن مصالح الرأسماليين المحليين الساعين إلى إثراء أنفسهم مع تحديث بلدانهم، وجعلهم الوكلاء الرئيسيين للتغيير والتقدم. اكتسبت هذه النهاية الزرقاء من طيف التبعية أيضًا قوة من قوتها المؤسسية الكبيرة. في عام 1950، تم تعيين بريبيش أمينًا تنفيذيًا للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أو ECLAC (CEPAL باللغة الإسبانية)، وهي هيئة تابعة للأمم المتحدة تأسست عام 1948 لتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي والتي أصبحت، تحت إشراف بريبيش، مؤسسة فكرية مؤثرة ومصدر التحليل والبيانات عن اقتصادات أمريكا اللاتينية. روجت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لاستراتيجية ISI التي تم اتباعها بكثافة وتأثير مختلفين من قبل معظم الدول في أمريكا اللاتينية والعديد في إفريقيا وآسيا - حتى سحب الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي البساط من تحت ذلك برفع كبير في أسعار الفائدة في عام 1979، مما أدى إلى انفجار العالم الثالث أزمة الديون ورد الفعل المتسلسل للأزمات الاقتصادية المؤلمة عبر جنوب الكرة الأرضية[612].

بينما اكتسب مؤيدو نظرية التبعية البرجوازية القومية قوة كبيرة من ارتباطهم بالنخب المحدثة ووكالات التنمية التابعة للأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية، اكتسب جناح نظرية التبعية المتأثر بالماركسية قوته العظيمة من النضالات المناهضة للاستعمار والمعادية للإمبريالية التي شملت مئات من الملايين من الناس، ومن الثورات الاشتراكية التي ولدت، ولا سيما في الصين وكوبا. ومع ذلك، كان الجناح الماركسي مجزأً وتأثر بعمق بالتأثير الأيديولوجي للستالينية (خاصة تنوعها الماوي). ينعكس هذا في تجاهلها شبه الكامل للثورة الكوبية وقادتها، مما أدى إلى قطع منظري التبعية عن المناقشات الأكثر تقدمًا التي كانت تدور في أي مكان في ذلك الوقت حول قانون القيمة والإمبريالية والانتقال إلى الاشتراكية[613]. هذا هو كل ما في الأمر. أكثر إثارة للدهشة لأن قادة الثورة الكوبية قد وضعوا إدانة التبادل غير المتكافئ في قلب نضالهم لتوحيد الجنوب العالمي ضد الإمبريالية، كما هو الحال في خطاب فيدل كاسترو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979 نيابة عن 95 دولة عضو في منظمة حركة عدم الانحياز:

يتمثل الهدف الأساسي الأول في نضالنا في التقليل حتى القضاء على التبادل غير المتكافئ السائد اليوم وتحويل التجارة الدولية إلى وسيلة مفيدة للغاية لنهب ثرواتنا. اليوم، يتم تبادل ساعة واحدة من العمل في البلدان المتقدمة مقابل عشر ساعات من العمل في البلدان المتخلفة. تطالب دول عدم الانحياز ارتباط دائم بين السعر الذي نحصل عليه مقابل منتجاتنا وتلك المدفوعة لوارداتنا. . . مثل هذا الارتباط. . . يشكل محوراً أساسياً لجميع المفاوضات الاقتصادية المستقبلية[614].

---

[612] - Prebisch led eClaC until 1963 before becoming the founding secretary-general of the united nations Conference on Trade and development (unCTad) in 1964.

[613] - انظر الفصل الخاص بالتبادل غير المتكافئ في الكتاب البارز لكارلوس تابلادا، 1989، تشي جيفارا: الاقتصاد والسياسة في الانتقال إلى الاشتراكية (سيدني: باثفايندر). كان هذا الكتاب، وهو ترجمة إنجليزية لـ El Pensamiento Economico de Ernesto Che Guevara، مؤثرًا للغاية في كوبا، ولعب دورًا مهمًا في العودة إلى أفكار تشي خلال "حملة التصحيح" التي أطلقها المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي الكوبي في ديسمبر 1986.

[614] - فيدل كاسترو، [1979] 1993، خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في) To Speak the Truth نيويورك: باثفايندر)، 184-86. تم التصويت لكوبا في قيادة حركة عدم الانحياز بسبب تضامنها غير العادي وغير المسبوق مع النضال ضد الفصل العنصري. كان عشرات الآلاف من الجنود الكوبيين قد صدوا الغزو الجنوب أفريقي لأنغولا في 76/1975، مما ألهم في يونيو 1976 انتفاضة سويتو التي فتحت مرحلة جديدة في النضال ضد الفصل العنصري. قدمت الصين، مما أثار اشمئزاز الملايين الذين كانوا ينظرون إلى الصين كحليف للمضطهدين، دعمًا سياسيًا وعسكريًا للقوات الأمريكية / جنوب إفريقيا، على أساس أن الإمبريالية الاجتماعية السوفيتية كانت عدوًا أكبر من الولايات المتحدة. الإمبريالية وتفوق البيض في جنوب إفريقيا. ورد سا والولايات المتحدة على الهزيمة اللاذعة في 1975-1976 بتصعيد تدخلهما. ردت كوبا بتصعيد تضامنها، حتى إلى درجة تفكيك الدفاعات المضادة للطائرات حول مدنها وشحنها عبر المحيط الأطلسي من أجل كسب الحرب الجوية. خدم ما مجموعه 425000 جندي كوبي، جميعهم متطوعون، في أنغولا من عام 1975 حتى عام 1988، عندما هزمت القوات الكوبية والأنغولية القوات الجنوب أفريقية في معركة كويتو كوانافالي التاريخية. كما قال نيلسون مانديلا أمام حشد من عشرات الآلاف في ماتانزاس، كوبا، في عام 1991، "كانت الهزيمة الساحقة للجيش العنصري في كويتو كوانافالي انتصارًا لأفريقيا بأكملها. . . [و] كسر أسطورة مناعة المضطهدين البيض! " للحصول على النص الكامل لخطابه، انظر نيلسون مانديلا وفيدل كاسترو، إلى أي مدى وصلنا العبيد! (نيويورك: باثفايندر برس، 1991).

لم تقتصر القيادة الشيوعية في كوبا على اغتنام كل فرصة للتنديد بالاستغلال الإمبريالي وإثارة العمال والمزارعين والشباب للانتفاضة ضدها، بل قاتلوا أيضًا من أجل التجارة مع الاتحاد السوفيتي ودول الكومكون الأخرى للانفصال بشكل أساسي عن نمط التجارة الاستغلالي بين الدول الغنية والفقيرة. في الواقع، يمكن العثور على المثال الوحيد للتجارة العادلة بين الدول الصناعية والنامية في العالم الحديث في العلاقات الاقتصادية التي تطورت بين كوبا والاتحاد السوفيتي حتى انهيار الأخير في عام 1991. يوضح كارلوس تابلادا كيف وسع تشي وفيدل حملتهما ضد عدم المساواة. التبادل مع نضال كوبا من أجل العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفياتي / Comecon على أساس مبدأ تحديد الأسعار النسبية لضمان تبادل كميات متساوية من العمالة، وبالتالي "الحد من التأثير الوحشي لقانون القيمة في التجارة الدولية مع الدول الثورية المتخلفة[615] ". وكان هذا، على حد قولهم، هو الحد الأدنى من متطلبات التجارة غير الاستغلالية. يجب على الدول الاشتراكية المتقدمة والصناعية أن تمضي إلى أبعد من ذلك، من خلال توجيه الملعب لصالح الدولة المتخلفة، مما يجعل التغلب على التنمية الاقتصادية غير المتكافئة بشكل كبير هدفًا واعيًا للسياسة التجارية. كما جادل تشي جيفارا في فبراير 1964، "لمنع اتساع الخلافات بين البلدان المتقدمة والبلدان الأكثر تخلفًا نتيجة للتبادل، يجب" أن تتخذ "التجارة بين" دول المجتمع الجديد "شكلاً أعلى... بعبارة أخرى، من الضروري تطوير شروط التبادل التجاري التي تسمح بتمويل الاستثمارات الصناعية في البلدان النامية حتى لو كانت تتعارض مع أنظمة الأسعار السائدة في السوق العالمية الرأسمالية ... والاتفاق الأخير بين كوبا والاتحاد السوفيتي هو اتفاق مثال على الخطوات التي يمكن اتخاذها في هذا الاتجاه "[616].

عاد تشي إلى هذا الموضوع في خطابه أمام مؤتمر بالجزائر عام 1965، حيث أوضح فيه بجلاء أنه يتعين على كوبا التغلب على مقاومة كبيرة لمقترحاتها بشأن التجارة بشكل أعلى مع الاتحاد السوفيتي وحلفائه:

يجب على الدول الاشتراكية أن تساعد في دفع تكاليف تنمية البلدان التي تبدأ الآن في طريق التحرير. . . . لا ينبغي أن يكون هناك أي حديث عن تطوير تجارة متبادلة المنفعة على أساس الأسعار المفروضة على البلدان المتخلفة بموجب قانون القيمة والعلاقات الدولية للتبادل غير المتكافئ الناتجة عن قانون القيمة. كيف يكون من "المنفعة المتبادلة" البيع بأسعار السوق العالمية للمواد الخام التي تكلف البلدان المتخلفة عرقا ومعاناة لا حد لهما، وشراء الآلات التي تنتجها المصانع الآلية الكبيرة بأسعار السوق العالمية؟ . . . الدول الاشتراكية عليها واجب أخلاقي لوضع حد لتواطؤها الضمني مع الدول الغربية المستغلة[617].

يُنظر الآن إلى اتفاقيات 1973 التي أدت إلى اندماج كوبا الكامل في Comecon على نطاق واسع في كوبا كمصدر للعديد من الأخطاء المكلفة، ليس أقلها التخلي عن السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء. في العقد الذي تلا ذلك، والذي أطلق عليه فيدل كاسترو "السنوات العشر الحقيرة"، أدى الاستخدام الواسع لأساليب التخطيط البيروقراطية الستالينية إلى تآكل وعي ومعنويات الشعب الكوبي العامل، مما دفع كوبا، على حد تعبير كاسترو، نحو "نظام أسوأ بدلاً من أن تقودنا نحو الاشتراكية والشيوعية "[618]. كما رأينا، كان للاتفاقيات التجارية المبرمة بين كوبا وكوميكون جانب إيجابي وثوري: كان من المفترض أن تكون الأسعار النسبية للبضائع المتبادلة بين كومكون وكوبا ثابتة من أجل معادلة كمية العمل الذي ينفقه كل بلد في إنتاج السلع المتبادلة، والقضاء، بعبارة أخرى، على التبادل غير المتكافئ الذي يميز "التجارة الحرة" بين البلدان الإمبريالية والمتخلفة، مما يسمح لكوبا بتطوير صحتها المشهورة ونظم التعليم وتمويل التنمية الصناعية. خلال الثمانينيات من القرن الماضي، أدى إغراق فوائض السكر الأمريكية والأوروبية المدعومة بشدة إلى انخفاض سعر السوق العالمية إلى ما لا يقل عن خمسة سنتات للرطل - "سعر مكب النفايات"، وفقًا لفيدل كاسترو - إلا أن كوبا تلقت 40 سنتًا عن كل رطل من السكر يتم تصديره لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. أوضح فيدل كاسترو المغزى بعيد المدى لهذا:

" في علاقاتنا الاقتصادية مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية المتقدمة الأخرى، تغلبنا على القانون المأساوي للشروط التجارية غير المتكافئة الذي حكم تاريخيا العلاقات بين العالم الثالث والقوى الرأسمالية المتقدمة.

---

[615] - Tablada, Che Guevara, 157–58.

[616] - تشي جيفارا، 1964، "التخطيط والوعي في الانتقال إلى الاشتراكية (في نظام تمويل الميزانية)"، في تشي جيفارا والثورة الكوبية (سيدني: باثفايندر / المحيط الهادئ وآسيا)

[617] - تشي جيفارا، 1965، خطاب في الندوة الاقتصادية الثانية للتضامن الأفروآسيوي، 24 فبراير 1965، https://www.marxists.org/archive/guevara/1965/02/24.htm.

[618] - فيدل كاسترو، 1987، "مشاكل مهمة لكل الفكر الثوري العالمي"، في New International # 6 (نيويورك: 408 للطباعة والنشر)، 209-30.

نحصل على أسعار عادلة. . . التي تحميها الاتفاقات من التدهور في معدلات التبادل التجاري. . . . هذا له أهمية كبيرة، لأننا، أكرر، لقد حللنا مشاكلنا ليس فقط من خلال التغييرات الاجتماعية ولكن أيضًا بسبب ذلك. . . . أنشأت كوبا شكلاً من أشكال النظام الاقتصادي الدولي الجديد مع بقية المجتمع الاشتراكي. بدون هذه الأسس، لم تكن نجاحاتنا الاقتصادية والاجتماعية العظيمة ممكنة[619].

في غضون عقد من الزمان، انهارت شركة Comecon - ولكن ليس كوبا. في غضون بضعة أشهر، خسرت كوبا 85 في المائة من تجارتها الخارجية حيث خضعت دول الكوميكون السابقة لضغوط الولايات المتحدة لقطع العلاقات التجارية مع كوبا كشرط للوعود بالقروض والمساعدة في إصلاحات السوق.

## الانقسام الصيني السوفياتي

تعرض النضال ضد الإمبريالية لضربة قاسية من قبل الانقسام الصيني السوفياتي، الذي بلغ ذروته في السنوات بين 1958 و 1960 وتم إضفاء الطابع الرسمي عليه في عام 1962 مع قطع العلاقات الدبلوماسية المتبادلة. لم يكن من قبيل الصدفة أن يتزامن الانقسام الصيني السوفياتي مع الثورة الكوبية - كانت هذه الثورة واحدة من العديد من الثورات التي اشتعلت فيها النيران في ذلك الوقت: كانت هناك حكومة ثورية في السلطة في الجزائر بعد انتصارها على فرنسا؛ تمت الإطاحة بملكية موالية لبريطانيا في العراق؛ وصلت نضالات التحرر الوطني في الهند الصينية وأفريقيا إلى مستوى جديد من الشدة وتعزز بعضها البعض. وقد حفزت الثورة الكوبية أمريكا اللاتينية. تنافست الحكومتان الصينية والسوفياتية مع بعضهما البعض لقيادة النضال ضد الإمبريالية - ليس لقيادتها إلى النصر، ولكن بدلاً من ذلك لإخضاعها لمصالح الطوائف البيروقراطية المتنافسة.

على حد تعبير سمير أمين، كان هدف ستالين في عام 1945 هو "فرض التعايش السلمي وبالتالي تهدئة المشاعر العدوانية للولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين واليابانيين. وفي المقابل، سيقبل الاتحاد السوفيتي الابتعاد عن الأضواء، والامتناع عن التدخل في أمور استعمارية اعتبرتها القوى الإمبريالية شؤونها الداخلية ". هذه السياسة الغادرة (صفتي) "قبلت دون تحفظ في الأحزاب الشيوعية الأوروبية وفي أحزاب أمريكا اللاتينية. ولكن على الفور تقريبًا واجهت مقاومة من الأحزاب الشيوعية في آسيا والشرق الأوسط. وقد تم إخفاء ذلك في لغة تلك الفترة، لأنهم استمروا في التأكيد على وحدة المعسكر الاشتراكي وراء الاتحاد السوفيتي[620] .. " يلخص أمين الجدل وراء الكواليس الذي أثارته سياسة الاستسلام الستالينية:

من كان يدير هذه الحيرة المعادية للإمبريالية؟ للتبسيط: البرجوازية ... التي يجب أن يدعمها الشيوعيون إذن، أم جبهة من الطبقات الشعبية يقودها الشيوعيون وليس البرجوازية؟ ... غالبًا ما تغيرت الإجابة على هذا السؤال وأحيانًا كانت مشوشة. في عام 1945، كانت الأحزاب الشيوعية المعنية متحالفة، بناءً على الاستنتاج الذي صاغه ستالين: البرجوازية في كل مكان في العالم. . . ألقى العلم الوطني في سلة المهملات. لذلك كان الشيوعيون هم الوحيدون الذين يستطيعون تجميع جبهة موحدة من القوى التي رفضت الخضوع للنظام الإمبريالي والرأسمالي الأمريكي[621].

بما أن، كما أوضح أمين أعلاه، وجه ستالين بعد الحرب العالمية الثانية الأحزاب الشيوعية لوقف مقاومة الإمبراطورية الإمبريالية، فلا عجب أن "الإجابة على هذا السؤال غالبًا ما تغيرت وأحيانًا كانت مشوشة". تجمعت معارضة خط موسكو من داخل الأحزاب الشيوعية حول أطروحة ماو، وبكلمات أمين:

بالنسبة لغالبية شعوب الكوكب، لا يمكن فتح الطريق الطويل إلى الاشتراكية إلا من خلال ثورة وطنية وشعبية وديمقراطية ومناهضة للإقطاع والإمبريالية يديرها الشيوعيون. كانت الرسالة الأساسية هي أن التطورات الاشتراكية الأخرى لم تكن على جدول الأعمال في أي مكان آخر، أي في المراكز الإمبريالية. لا يمكن أن تتشكل إلا بعد أن ألحقت شعوب الأطراف أضرارًا كبيرة بالإمبريالية[622].

---

[619] - فيدل كاسترو، 1982، مقابلة مع صحيفة اكسلسيور المكسيكية في خطب فيدل كاسترو، المجلد. 3: الحرب والأزمة في الأمريكتين (نيويورك: باثفايندر برس)، 222–23.

[620] - أمين، قانون القيمة العالمية، 121-22.

[621] - ibid., 123.

[622] - ibid., 124.

كان من المفترض أن تكون هذه "الثورة القومية والشعبية والديمقراطية والمناهضة للإقطاع والمناهضة للإمبريالية" ثورة برجوازية مناهضة للإقطاع، وليست ثورة اشتراكية مناهضة للرأسمالية، حيث أن النظرية الستالينية للتطور التاريخي تنص على أن الظروف الموضوعية لـ لم تكن الاشتراكية موجودة في الأطراف المتخلفة وأن فترة طويلة من التطور الرأسمالي كانت ضرورية قبل أن تصبح الاشتراكية خيارًا. إذا كانت البرجوازية الوطنية في المستعمرات والمستعمرات الجديدة غير قادرة على قيادة هذه الثورة وفتح الطريق أمام التطور الرأسمالي المستقل، كان على الشيوعيين أن يفعلوا ذلك. يجادل أمين، باستمرار، "لقد أكد انتصار الثورة الصينية هذا الاستنتاج ... في وقت لاحق، في عام 1964، كشف تشي جيفارا عن وجهات نظر مماثلة"[623]. يقال هنا أن كلا الحكمين خاطئان.

بذل الحزب الشيوعي الصيني قصارى جهده لتنفيذ سياسة ستالين للتعاون الطبقي. في منتصف عشرينيات القرن الماضي، امتثلت لتعليمات موسكو بحل نفسها في الكومينتانغ بقيادة الرأسمالية واتباع زعيمها الرئيسي شيانج كاي شيك[624]. عندما اقتربت قوات الكومينتانغ من شنغهاي في عام 1927، التي استولى عليها العمال في مارس / آذار في إضراب عام تمرد، أخبرهم الحزب الشيوعي الصيني بإلقاء أسلحتهم والترحيب بالمحرر - الذي شرع في مقاومة التمرد وسحق التمرد. النقابات العمالية، وذبح 40 ألف شخص. في أعقاب هذه الكارثة التي كان من الممكن تجنبها، انسحب الحزب الشيوعي الصيني من الكومينتانغ ومن المدن وبدأ حرب عصابات ضد حلفائه السابقين. بعد الغزو الإمبريالي الياباني للصين عام 1931، تولى الحزب الشيوعي الصيني قيادة النضال من أجل التحرر الوطني بينما ركز الكومينتانغ طاقاته على مهاجمة الشيوعيين. ومع ذلك، في عام 1937، قبلت قيادة ماو تسي تونغ إملاءات موسكو واقترحت تحالفًا مع شيانغ كاي تشيك، وتبنت برنامج الكومينتانغ، وتخلت عن الكفاح من أجل الإصلاح الزراعي، وألغت المجالس (مجالس العمال والفلاحين) التي تم إنشاؤها في المناطق المحررة، وحل الجيش الأحمر في قوات الكومينتانغ. في عام 1945، بعد هزيمة الإمبريالية اليابانية في الحرب العالمية الثانية، استأنف تشانغ كاي شيك الحرب الأهلية ضد الحزب الشيوعي الصيني. على الرغم من ذلك، حاول ماو بإخلاص تنفيذ خط ستالين من التعايش السلمي الكامل واقترح مرة أخرى حكومة ائتلافية مع الكومينتانغ. على الرغم من ضغوط الولايات المتحدة، رفض تشيانج كاي شيك عرض الحزب الشيوعي الصيني، وفي عام 1947، مع بداية الحرب الباردة بدد الآمال في التعايش السلمي، دعا الحزب الشيوعي الصيني إلى الإطاحة بحكومة الكومينتانغ ومصادرة الأراضي الكبيرة للملاك، بينما يعدون البرجوازية الصناعية باحترام حقوق الملكية الخاصة بهم. رفض جيش الكومينتانغ القائم على الفلاحين محاربة جيش التحرير الشعبي، كما يطلق عليه الآن، بعد أن جذبه حملة الحزب الشيوعي الصيني التي أعيد إطلاقها لإصلاح الأراضي. فر شيانغ كاي شيك إلى تايوان، وفي أكتوبر 1949، أخذ الحزب الشيوعي الصيني السلطة السياسية بين يديه. ردت الولايات المتحدة بغزو كوريا وتحريك قواتها نحو الحدود الصينية. حشد الحزب الشيوعي الصيني الملايين من العمال والفلاحين المسلحين لمواجهة القوات الإمبريالية الأمريكية، ولتوطيد سلطته، قام بقمع الثوار البرجوازيين في المدن. بحلول عام 1952، كانت معظم الصناعات الثقيلة والبنوك والتجارة في أيدي الدولة. باختصار، اتبعت الثورة الصينية المنطق الذي لا يرحم للصراع الطبقي، وليس المنطق الخاطئ للرئيس ماو، واضطرت إلى مصادرة أملاك الرأسماليين وملاك الأراضي والشروع في الانتقال الاشتراكي.

وفقا لأمين، الذي وصف نفسه بأنه لينيني ماوي في قانون القيمة والمادية التاريخية[625] لكنه لم يكرر هذا التعيين الذاتي في الطبعة الجديدة من كتابه، قانون القيمة العالمية، "التناقض الرئيسي، ذلك الذي يحكم جميع الآخرين وتقلباته التي تحدد إلى حد كبير الظروف الموضوعية التي يحدث فيها الآخرون "يتم التعبير عنها في الصراع بين" التحالف الاشتراكي الديمقراطي (هيمنة الإمبريالية على الطبقات العاملة في المركز)، ... ثابت كل ذلك عبر تاريخ الرأسمالية، باستثناء لحظات الأزمة المحتملة التي لم تعد قادرة على العمل "و" تحالف التحرر الوطني للبروليتاريا والفلاحين وجزء من البرجوازية على الأقل "[626]. هيمنة الإمبريالية على الطبقة العاملة في البلدان الإمبريالية أمر لا جدال فيه، على الرغم من أن معظم الذين يسمون أنفسهم ماركسيين في البلدان الإمبريالية ينكرون ذلك - لكن لحظات الأزمة كانت أكثر من لحظات، وكما سنناقش في الفصل الختامي، أصبحت الأزمة الآن حالة دائمة في المراكز الإمبريالية. الأمر الأكثر إشكالية هو صياغة أمين فيما يتعلق بتحالف التحرير الوطني، والذي، مع إضافة الطبقة الوسطى،

---

[623] - ibid.

[624] - للحصول على مقدمة ممتازة للثورة الصينية، انظر سيندي جاكيث، "أصول وهزيمة الثورة الصينية 1925–27 ،" The Militant، 10 ديسمبر 2007، http://www.themilitant.com/2007/7146/714656. لغة البرمجة؛ وسيندي جاكويث، "كيف أطاح العمال الصينيون بالرأسمالية ،" The Militant، 24 ديسمبر 2007، http://www.themilitant.com/2007/7148/714854.html.

[625] - amin, The Law of Value and Historical Materialism, 108.

[626] - amin, The Law of Worldwide Value, 93.

يتوافق مع السياسة الستالينية للكتلة المكونة من أربع طبقات. كان تحديد التناقض الأساسي بين هذه الكتلة والإمبريالية هو الأساس المنطقي الذي استخدمته الأحزاب الشيوعية الستالينية في جميع أنحاء الأمم المضطهدة لتبرير كبح جماح النضال المستقل للعمال والمزارعين ضد البرجوازية الوطنية، كما يشهد مسار الثورة الصينية نفسها. . يرغب أمين في تحطيم التحالف بين الرأسماليين والعمال في البلدان الإمبريالية، وهو في هذا أكثر تقدمية بلا حدود من نقاده الماركسيين الأوروبيين الذين ينكرون وجود هذا التحالف، ومع ذلك فهو يرغب في الحفاظ عليه، وإن كان تحت القيادة الشيوعية، في الدول المضطهدة.

على الرغم من حدة الاختلافات السياسية بين القيادتين الصينية والسوفياتية، إلا أنهما كانا مشتركين مع بعضهما البعض أكثر بكثير مما كانا مشتركين مع الشيوعيين الكوبيين[627]، الذين سعوا لبناء تحالف بين الطبقات المضطهدة، وتحالف العمال والفلاحين، والذين عملوا على أساس أنه، على حد تعبير تشي جيفارا، "فقدت البرجوازية الأصلية كل القدرة على معارضة الإمبريالية - إذا كان لديها أي شيء في أي وقت ... لا توجد بدائل أخرى. إما ثورة اشتراكية أو صورة كاريكاتورية للثورة"[628]. هذا هو القطب المعاكس للمسار الفعلي الذي تتبعه الأحزاب الشيوعية في موسكو وبكين، أي نبذ النضال من أجل جلب الحكومات الثورية للعمال والمزارعين إلى السلطة من أجل أن يصبحوا شركاء صغار في الائتلافات التي يقودها الرأسماليون التقدميون المفترضون، مسار أدى إلى هزائم كارثية في عشرات البلدان، وأبرزها في إيران، 1953؛ العراق، 1963؛ وإندونيسيا، 1965[629].

كما رأينا أعلاه، عزت النظريات البورجوازية التبعية إلى النخب الرأسمالية ودور الدعم، في أحسن الأحوال، للطبقات الشعبية، كما جادلت بأن التنازلات المقدمة للعمالة المنظمة في البلدان الإمبريالية شوهت أسعار الإنتاج على النطاق العالمي، مما أدى إلى التبادل غير المتكافئ. لم يكن لدى الماركسيين الواقعين تحت تأثير كل من بكين وموسكو مشكلة كبيرة مع أول هذه المقدمات، على الرغم من أن الماويين كانوا على استعداد للقول بأن الطبقات العاملة في الدول الإمبريالية قد اندمجت بالكامل في النظام الإمبريالي، وكانت مستفيدة من استغلال العمال والمزارعين للدول المضطهدة، وكانت مشاركة راغبة في حروب الإبادة الجماعية للإمبريالية ضد نضالات التحرر الوطني. لذلك لم يشعروا بالحاجة إلى الاعتراض على احتجاج كاردوسو وإيمانويل وآخرين بأن التنازلات الممنوحة لهؤلاء العمال هي المصدر الأساسي للتبادل غير المتكافئ. في الواقع، يمكن استخلاص هذا المعنى الضمني من نظرية أمين لقيمة عالمية واحدة لقوة العمل و"الهيكل الهرمي ... لأسعار قوة العمل حول قيمتها"[630]، حيث يجادل بأن هذه الانحرافات يتم تحديدها من خلال الصراع الطبقي - لا سيما من خلال التنازلات الاشتراكية الديموقراطية المقدمة لتهدئة العمال في الأمم الإمبريالية من ناحية، والقمع الوحشي لمداخيل العمال والمزارعين في الدول المضطهدة من ناحية أخرى. استمرارًا لذلك، يجادل أمين بالقول إن "عولمة القيمة هذه، المرتبطة بممارسات الإدارة التي تحكم الوصول إلى الموارد الطبيعية، تشكل أساس الريع الإمبريالي".

هناك أكثر من ذرة من الحقيقة في حجة أمين، لكن كلا من مفهوم القيمة العالمية الواحدة لقوة العمل والمفهوم الغامض والمحير للريع الإمبريالي هما من الناحية النظرية إشكالية للغاية. تم توضيح قيود نظرية أمين بشكل حاد من خلال نظرية التبعية شديدة الاختلاف التي قدمها الماركسي البرازيلي روي ماورو ماريني، الذي جادل بأن الاستغلال الفائق للعمال في الاقتصادات التابعة كان "شرطًا ضروريًا للرأسمالية العالمية، يتناقض مع أولئك الذين، مثل فرناندو إنريكي كاردوسو، فهم أن هذا تطور عرضي "[631]. نجح ماريني في تفعيل قانون القيمة لشرح حالة التبعية، على عكس حجة أمين، التي - على الرغم من عنوان كتابه - تتوقف على الاحتكار والريع، وكلاهما ينفي قانون القيمة. اعتمد ماريني حجته على جانب أساسي من عرض ماركس لقانون القيمة، أي العلاقة بين فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبي. جادل ماركس بأن فائض القيمة المطلق، أي تمديد يوم العمل إلى أو خارج الحدود المادية للعامل وتقييد استهلاكه لقيم

---

[627] - الثورة الكوبية قادتها حركة 26 يوليو. نشأ M-26-7، كما كان معروفًا، بشكل مستقل عن الحزب الشيوعي الكوبي الموالي لموسكو (المعروف آنذاك باسم الحزب الاشتراكي الشعبي، أو PSP)، الذي تمسكه بسياسة الجبهة الشعبية الستالينية، التي اقترحت تحالفًا مناهضًا للفاشية. مع وجود جناح ديمقراطي تقدمي مفترض للبرجوازية في كل من الدول الإمبريالية والمضطهدة، وبالتالي كان مقدمة ما قبل الحرب العالمية الثانية للتعايش السلمي، قاد الحزب الاشتراكي إلى تحالف في زمن الحرب مع ديكتاتورية فولجنسيو باتيستا (حيث وافقوا على قرار وزاري). post)، ولاحقًا للتنديد بـ M-26-7 وزعيمها، فيدل كاسترو، بوصفهما مغامرين يساريين متطرفين.

[628] - إرنيستو تشي جيفارا، [1967] 1987، "فيتنام والعالم النضال من أجل الحرية (رسالة إلى القارات الثلاثية)"، في تشي جيفارا والثورة الكوبية: كتابات وخطابات إرنستو تشي جيفارا (سيدني، باثفايندر)، 351-52.

[629] - كان الحزب الشيوعي الإيراني، المعروف باسم حزب توده، أكبر حزب في إيران وأحد أكبر الأحزاب الشيوعية في العالم. دعم توده نظام مصدق الليبرالي الإصلاحي من اليسار. عندما جاء الانقلاب العسكري للولايات المتحدة في عام 1953، لم يبد توده أي مقاومة. اتبعت العراق (1963) وإندونيسيا (1965) نفس النص.

[630] - amin, The Law of Worldwide Value, 11.

[631] - ruy Mauro Marini, 1973, dialéctica de dependencia (Mexico dF: ediciones era), 91. My translation.

الاستخدام إلى أو أقل من الحد الأدنى المادي، كان كلاهما منطقياً. وتاريخيًا قبل فائض القيمة النسبية، أي زيادة إنتاجية العمل من خلال إدخال الآلات، وبالتالي تقليل وقت العمل الضروري وزيادة العمالة الفائضة، وجادل بأن ظهور الصناعة الحديثة يدل على الهيمنة المتزايدة للثاني من هذه . بالنسبة لماركس، كان الانتقال من هيمنة فائض القيمة المطلق إلى فائض القيمة النسبي أمرًا ضروريًا بحدود فائض القيمة المطلقة التي فرضتها الحد الأقصى المحدود ليوم العمل والحد الأدنى من الاستهلاك المطلوب لإعادة إنتاج العمل. - القوة والنضال المتزايد للعمال من أجل زيادة الأجور وتقليل ساعات العمل. جادل ماريني بأن عاملاً آخر لعب دورًا حاسمًا في هذا التحول: استيراد المواد الغذائية الرخيصة والسلع الاستهلاكية الأخرى من المستعمرات والمستعمرات الجديدة، خاصة من أمريكا اللاتينية. كانت هذه رخيصة بسبب انتشار الاستغلال الفائق في تلك البلدان، في حين أعيق انتقالها من فائض القيمة المطلق إلى فائض القيمة النسبي، أي تطورها الرأسمالي، بسبب استيلاء الرأسماليين الصناعيين على جزء من الفائض في تلك البلدان. الدول المهيمنة. أساء الماركسيون الأوروبيون فهم آراء ماركس حول التقدم التاريخي من القيمة المطلقة إلى فائض القيمة النسبي على أنها تعني أن أهمية فائض القيمة المطلق قد تضاءلت واختفت تمامًا، لكن ماريني جادل بأن العكس هو الصحيح:

"القضية المركزية في النقاش هي. . . هل ينبغي استبعاد أشكال الاستغلال المتميزة عن تلك التي تولد فائضًا نسبيًا في القيمة على أساس زيادة الإنتاجية من التحليل النظري لنمط الإنتاج الرأسمالي؟ يكمن خطأ كاردوسو في الرد بالإيجاب على هذا السؤال، كما لو أن الأشكال الأعلى للتراكم الرأسمالي تعني استبعاد الأشكال الأدنى وتطويرها بشكل مستقل عنها. . . .

إن الإنتاج الرأسمالي، من خلال تطوير إنتاجية قوة العمل، لا يقمع بل يبرز الاستغلال الأكبر للعامل، وثانيًا، يتم الجمع بين أشكال الاستغلال الرأسمالي بطرق مختلفة في جميع أنحاء النظام ككل، مما ينتج عنه تشكيلات اجتماعية متميزة وفقًا لها من هذه الأشكال هي السائدة[632].

بعبارة أخرى، لعب التبادل غير المتكافئ دورًا حاسمًا في صعود الرأسمالية الحديثة في القرن التاسع عشر، واستمر في ذلك طوال القرن العشرين[633]. كما تشير أماندا لاتيمر، "يقوض عمل ماريني الأسطورة القائلة بأن التحول إلى فائض القيمة النسبي في إنجلترا كان بالكامل نتاج صراع طبقي وطني[634] .." تياغو كامارينها لوبيز وإليزو سيرا دي أروجو يتوسعان في هذا:

" بالنسبة لماركس، كانت الحدود المنطقية لرأس المال نفسه، جنبًا إلى جنب مع الحملات السياسية التي قام بها العمال الأوروبيون للحد من طول يوم العمل، مسؤولة عن استبدال إنتاج فائض القيمة المطلق بإنتاج فائض القيمة النسبي. يقترح ماريني أن السعي وراء فائض القيمة على الأطراف سيركز على إنتاج فائض القيمة المطلق. . . . من وجهة نظره، فإن اندماج أمريكا اللاتينية في النظام العالمي الرأسمالي سيحدث استجابة للاحتياجات المتغيرة في المركز، وعلى وجه التحديد، الحاجة إلى الانتقال من الإنتاج المطلق إلى الإنتاج النسبي لفائض القيمة. ووفقًا لماريني، فإن الأطراف تلعب دورًا مهمًا للغاية في تعزيز فائض القيمة النسبية في المركز. ولكن بالنسبة لتطورها الخاص، فإن إنتاج فائض القيمة المطلق يظل المصدر الرئيسي لتوسيع القيمة[635].

مع التدفق المتزايد للاستثمار الأجنبي المباشر بين الشمال والجنوب لم يتحول بعد إلى فيضان، والاستعانة بمصادر خارجية دولية لم تقلع بعد، وديون العالم الثالث لم تصل بعد إلى أبعادها الجبلية، فإن ادعاءات منظري التبعية للاستغلال المنهجي بين الشمال والجنوب تعتمد بشكل حاسم على جعل نظرية التبادل غير المتكافئ الوقوف؛ أي، تفعيل

---

632 - المرجع نفسه، 93. يقتبس ماريني دعمه لماركس: "إن إطالة يوم العمل إلى ما بعد النقطة التي كان يمكن للعامل عندها أن ينتج معادلًا دقيقًا لقيمة قوة عمله، واستيلاء رأس المال على العمل الفائض - هذا هي العملية التي تشكل إنتاج فائض القيمة المطلق. إنها تشكل الأساس العام للنظام الرأسمالي، ونقطة البداية لإنتاج فائض القيمة النسبي ". ماركس، رأس المال، المجلد. 1، 645.

633 - "يضع ماريني ضرورة الاستغلال الفائق للعمالة في منتصف القرن التاسع عشر، أي قبل ظهور الإمبريالية الحديثة كنظام عالمي كما صورها لينين. كان التحول في إنجلترا من الإنتاج الذي هيمنت عليه أساليب الفائض المطلق إلى فائض القيمة النسبي يعتمد على الواردات الرخيصة فضلا عن زيادة الإنتاجية. . . . يظهر عمل ماريني أن ماركس لم يكن محقًا في كل نقطة، حتى في وقته ". andy higginbottom، 2014، "الربع الإمبريالي في الممارسة والنظرية ،" العولمة 1/11: 23–33.

634 - amanda latimer, “Superexploitation, the race to the Bottom and the Missing international,” in The Palgrave Encyclopedia of Imperialism and Anti-Imperialism, ed. S. M. Bâ and i. ness (new york: Palgrave Macmillan, forthcoming).

635 - Tiago Camarinha lopes and elizeu Serra de araujo, 2013, “Marx and Marini on absolute and relative Surplus Value,” International Critical Thought 3/2: 165–82.

قانون القيمة بنجاح، من خلال تطوير نظرية التبادل غير المتكافئ إلى نظرية للإنتاج الرأسمالي العالمي. من بين جميع منظري التبعية، ذهب ماريني إلى أبعد ما يكون في هذا الطريق.

هناك ستة جوانب لنظريته تؤكد استمرار أهميتها. أولاً، تعتمد نظرية التبعية لماريني على التمييز بين فائض القيمة المطلق والنسبي، في حين أن نظرية أمين عن الريع الإمبريالي تطمس هاتين الفئتين تمامًا. ثانيًا، إن إنتاجية العمل، والاختلافات فيه بين الدول الإمبريالية والتابعة، هي جوهر تحليل ماريني، لكنه يتجنب تمامًا الوقوع في الفخ الأوروبي الماركسي المتمثل في الخلط بين قيمة قوة العمل وإنتاجيتها. في المقابل، يجادل أمين بأنه "لا يوجد سوى إنتاجية واحدة، هي إنتاج العمل الاجتماعي الذي يعمل بأدوات مناسبة، في إطار طبيعي معين.[636]" ثالثًا، يرى ماريني أن قيمة قوة العمل تختلف بين الأمم، ويتم تحديدها من خلال الطريقة المحددة التي يتم بها الجمع بين هذه الأنماط المختلفة لاستخراج الفائض في تشكيلات اجتماعية إمبريالية وتابعة ومن خلال التفاعل بينهما - وهو مفهوم ديالكتيكي أكثر بكثير من مفهوم أمين الخالد والثابت لقيمة عالمية واحدة لقوة العمل. رابعًا، على الرغم من أن بحث ماريني في أصول التبادل غير المتكافئ يحلل بالضرورة تصدير المواد الغذائية والمواد الخام، فإن حجته لا تستند إلى التمييز بين المواد الخام والسلع المصنعة، كما في فرضية Prebisch-Singer. كما يشير Higginbottom، فإن نظريته "تجمع بين نشأة الرأسمالية الموجهة للتصدير في الأطراف مع تطور الرأسمالية الصناعية في المركز ،[637]" وبالتالي فهي ذات أهمية خاصة لفهم ظاهرة الاستعانة بمصادر خارجية. خامسًا، مفهوم ماريني للإمبريالية الفرعية (لم تتم مناقشته هنا)، حيث تسعى الاقتصادات التابعة مثل البرازيل إلى تعويض استنزاف الثروة للمراكز الإمبريالية من خلال تطوير علاقاتها الاستغلالية مع الاقتصادات المجاورة الأكثر تخلفًا والأطراف، مثل بوليفيا[638]. وأخيرًا، مستوحاة من الثورة الكوبية، جادل ماريني، كما جادل كامارينها لوبيز وسيرا دي أراوجو، بما يلي:

” الطريق الوحيد للتغلب على حالة التبعية هو الثورة الاشتراكية. وهذا يفسر سبب استبعاد فكر ماريني من السياقات الرسمية، مثل الجامعات. تقع استراتيجية الثورة الاشتراكية في صميم تحليله للتبعية في أمريكا اللاتينية، والوظيفة العملية لفكره في مجال الاقتصاد السياسي هي وضع مسألة الانتقال إلى الاشتراكية على جدول الأعمال[639].

## نقاد التبعية الماركسيين الأوروبيين

ما تشترك فيه النظريات الماركسية عن التبعية، وما يجعلها ذات صلة كبيرة اليوم، هو تصورهم أن الاختلافات الواسعة والمتنامية في الأجور ومستويات المعيشة بين العمال في الدول الإمبريالية والدول الجنوبية الاستعمارية الجديدة تنعكس في معدل أعلى من الاستغلال العمال في الدول المضطهدة وتخفيف معدل الاستغلال في البلدان الإمبريالية؛ الأمم التابعة خاسرة والأمم الإمبريالية تكسب لأن السابق تبادل المزيد من العمالة مقابل عمالة أقل. ما هو مشترك بين نقاد نظرية التبعية الأوروبيين الماركسيين، وما يجعلهم غير مهمين اليوم، هو إنكارهم لهذه الحقيقة.

اعتاد نقاد نظرية التبعية أن يجادلوا بأن إنتاجية العمل الأعلى بكثير في الدول الإمبريالية تعني أنه على الرغم من مستويات استهلاكهم الأعلى، فقد يتعرض العمال هناك لمعدل استغلال أعلى من العمال في العالم الثالث. وهكذا، في تبادلهم لعام 1979 مع أمين، جادل ويكس ودور بأنه "بما أن إنتاجية العمل أعلى في البلدان الرأسمالية المتقدمة، فليس من الواضح أن مستوى معيشة مرتفع للعمال في مثل هذه البلدان يعني ضمناً أن قيمة التبادل كما أن السلع التي يتكون منها معيار المعيشة أعلى أيضًا "[640]. كان تشارلز بيتلهيم أقل حذرًا، حيث جادل في نقده للتبادل غير المتكافئ لأرغيري إيمانويل بأنه "كلما تطورت قوى الإنتاج، زاد استغلال البروليتاريين[641]" . إنتاجية العمل، كلما زاد الدخل المدفوع للعامل

---

[636] - amin, The Law of Worldwide Value, 52.
[637] - higginbottom, “imperialist rent in Practice and Theory,” 30.
[638] - See ruy Mauro Marini, 1972, “Brazilian Subimperialism,” Monthly Review 23/9: 14–24, http://archive.monthlyreview.org/index.php/mr/article/view/Mr-023-09-1972-02_2.
[639] - lopes and araujo, “Marx and Marini on absolute and relative Surplus Value,” 171.
[640] - John weeks and elizabeth dore, 1979, “international exchange and the Causes of Backwardness,” Latin American Perspectives 6/2: 62–87.
[641] - Charles Bettelheim, 1972, “Some Theoretical Comments by Charles Bettelheim,” in Unequal Exchange, A Study in the Imperialism of Trade, by arghiri emmanuel (london: nlB), 271–322.

(نظرًا لأن تكاليف الإنجاب أعلى) وكلما زاد استغلاله - أي، زادت نسبة ناتج العامل [الذي] الذي يخصصه صاحب العمل " [642].

منذ أن احتدم هذا الجدل لأول مرة، أدى العصر النيوليبرالي والتحول المحدد له، عولمة الإنتاج، إلى تقويض حجة النقاد الماركسيين حول نظرية التبعية. لا يمكن المجادلة بجدية في أن التحول العالمي للإنتاج إلى البلدان منخفضة الأجور له أهمية ثانوية، لذلك كان رد الماركسيين الأوروبيين هو تجاهل هذا تمامًا إلى حد كبير وترك دراسة سلاسل القيمة العالمية وشبكات الإنتاج للبرجوازية الاجتماعية للعلماء. إن الحجة الأوروبية الماركسية القائلة بأن الإنتاجية الأعلى في الشمال تعني أن الأجور الأعلى تتوافق مع معدلات الاستغلال الأعلى قد تم نفيها بحقيقة بسيطة: كما نعلم من الملصقات، فإن السلع الاستهلاكية التي يستهلكها العمال في الشمال لم تعد تُنتج، فقط أو بشكل رئيسي في الشمال؛ إلى حد أكبر من أي وقت مضى، يتم إنتاجها من خلال العمالة منخفضة الأجر في جنوب الكرة الأرضية. إن إنتاجيتهم وأجورهم تحدد بشكل جوهري قيمة سلة السلع الاستهلاكية التي تعيد إنتاج قوة العمل في البلدان الإمبريالية. على الرغم من الأدلة في كل مكان على ذلك، لا تزال مثل هذه الحجج تقدم حتى يومنا هذا؛ وهكذا يجادل أليكس كالينيكوس، "من منظور نظرية القيمة لماركس، فإن الخطأ الفادح [لمنظري التبادل غير المتكافئ مثل Arghiri Emmanuel و Samir Amin] لا يأخذ في الاعتبار أهمية المستويات العالية لإنتاجية العمل في الاقتصاد المتقدم- ميس[643] .. " ويؤمن جوزيف تشونارا:

من المفاهيم الخاطئة أن العمال في دول مثل الهند أو الصين يتعرضون للاستغلال أكثر من العاملين في دول مثل الولايات المتحدة أو بريطانيا. هذا ليس هو الحال بالضرورة. من المحتمل أن تكون أجورهم وظروفهم أسوأ، ويواجهون قمعًا وتدهورًا أكبر من العمال في البلدان الصناعية الأكثر تقدمًا. ولكن من الممكن أيضًا أن يقوم العمال في الولايات المتحدة أو بريطانيا بتوليد المزيد من فائض القيمة مقابل كل جنيه يحصلون عليه بأجور عالية[644].

تستند هذه الحجة إلى الإنتاجية العالية للعمالة التي تنتج عن التكوين العضوي الأعلى لرأس المال في بلدان مثل الولايات المتحدة أو بريطانيا. ومع ذلك، وكما سنرى في الفصل التالي، تعلم الماركسية أن القيمة وفائض القيمة الناتج عن ساعة من العمل مستقل تمامًا عن إنتاجيتها وعن التركيب العضوي لرأس المال الذي تستخدمه.

أخيرًا، لاختتام هذا المسح الموجز، دعونا ننظر في جهود الماركسي البلجيكي المؤثر إرنست ماندل للتوفيق بين نظرية التبعية ونقادها الماركسيين الأوروبيين. في عمله الاقتصادي الرئيسي، الرأسمالية المتأخرة، يعترف ماندل بالأهمية المركزية للتبادل غير المتكافئ للإمبريالية الحديثة: "ليس هناك شك في أن الحجم الإجمالي لفائض الربح الاستعماري المنتج مباشرة هو اليوم أقل أهمية كشكل من أشكال الاستغلال الإمبريالي للعالم الثالث من التبادل غير المتكافئ[645]، " ويخصص فصلًا للاستعمار الجديد والتبادل غير المتكافئ، حيث يحاول تحقيق توليفة، وهي نظرية التبادل غير المتكافئ التي لا تنتج عن ارتفاع معدلات الاستغلال في شبه مستعمرة تابعة. في وقت مبكر من كتابه، اعترف ماندل بأن "فائض الأرباح ينشأ. . . عندما يكون من الممكن تخفيض السعر المدفوع لقوة العمل إلى مستوى أدنى من قيمتها الاجتماعية. . . أو ما هو الشيء نفسه، عندما يكون من الممكن شراء قوة العمل في البلدان التي تكون قيمتها (متوسط السعر) أقل من قيمتها (متوسط السعر) في البلد الذي تُباع فيه السلع[646] .. " لاحقًا يتحدث عن "اختلافات دولية واسعة في قيمة وسعر قوة العمل البضاعة"، مما يعطي الانطباع بأن هذه الاختلافات في نفس الاتجاه، مما يعني ارتفاع معدل فائض القيمة في البلد المتخلف[647]. ومع ذلك، فقد تبنى وجهة النظر الأرثوذكسية الصارمة القائلة بأنه "يوجد في البلدان المتخلفة ... معدل فائض القيمة أقل" مما هو عليه في البلدان الإمبريالية، على الرغم من أن معدلات فائض القيمة في نماذجه العددية متطابقة تقريبًا (100 في المائة في البلدان المتقدمة) البلدان، 90 في المائة في البلدان المتخلفة)، مع كل نتائجه مستمدة من التراكيب العضوية المختلفة إلى حد كبير لرأس المال - وهو ما أراد إظهاره، أن تحويلات القيمة المرتبطة بالتبادل غير المتكافئ تنتج فقط من الاختلافات في التركيب العضوي، تمامًا كما هو الحال بين مختلف فروع الإنتاج داخل

---

[642] - nigel harris, 1986, “Theories of unequal exchange,” International Socialism 2/33: 119–20.
[643] - Callinicos, Imperialism and Global Political Economy, 179–80.
[644] - Joseph Choonara, 2009, Unravelling Capitalism (london: Bookmarks Publications), 34.
[645] - إرنست ماندل، [1972] 1975، الرأسمالية المتأخرة، العابرة. Joris de Bres (london: nlB)، 350. يشير "فائض الربح الاستعماري" إلى الأرباح التي يجنيها Fdi في الزراعة واستخراج الموارد في الدول الخاضعة. يشير "الفائض" إلى معدل ربح أعلى من المتوسط المحلي.
[646] - مع سعره (المتوسط). وينطبق هذا فقط على هذه السلعة المعينة، التي لا يقدمها الرأسماليون وحدهم من بين كل السلع إلى السوق. تؤدي المنافسة على الأرباح بين الرأسماليين إلى انحراف قيمة جميع السلع الأخرى بشكل منهجي عن أسعارها. لا يبيع العمال قوة عملهم من أجل جني الأرباح، بل من أجل البقاء، وهكذا فإن الهوية بين قيمة قوة العمل وسعرها تظل كما هي.
[647] - المرجع نفسه، 353. هذه الاختلافات الدولية الهائلة في قيمة وسعر القوة العاملة لم تعتبر مهمة بما يكفي لتضمينها في السمات العشر التي تحدد هيكل السوق العالمية التي تختتم كتابه.

البلدان - أو، كما جادل في مقال نشر في عام 1964 في New Left Review، فإن تحويلات القيمة من البلدان المتخلفة إلى الإمبريالية تحدث "تمامًا مثل التبادل بين الشركات ... التي تنتج على مستوى. للإنتاجية أعلى من المتوسط الوطني ... يحول فائض الأرباح إلى تلك الشركات[648] .. "هذا الرفض الأوروبي الماركسي القياسي لأطروحة التبعية المتمثلة في الاستغلال الفائق يدعي التكرار التمسك الصارم بنظرية ماركس للقيمة، لكنه يقوم على إنكار متضارب الأفق أيديولوجيًا للواقع الملموس للاستغلال الفائق، وكما سنبين، على سوء قراءة حرفي لرأس المال يتخلى عن منهج ماركس ويتجاهل حقًا يمكن العثور على مستحقات مهمة وواضحة هناك تلك النقطة في اتجاه مختلف جذريًا.

يقر ماندل ثم ينفي انتشار الاستغلال الفائق؛ يفترض أن هذا هو أساس التبادل غير المتكافئ، ثم يلقي بهذا جانباً ويعرف التبادل غير المتكافئ كنتيجة للاختلافات في تكوين رأس المال. لقد تخلى أخيرًا عن الجهود المبذولة لتصور التبادل غير المتكافئ من حيث قانون القيمة تمامًا، لصالح تفسير يقوم على نقيضه، وهو الاحتكار:

"في السوق العالمية، تعمل البلدان الحضرية الآن كبائعين احتكاريين لسلع الآلات والمعدات، بينما فقدت شبه المستعمرات مكانتها كبائعين احتكاريين للمواد الخام. وبالتالي، هناك انتقال ثابت للقيمة من منطقة إلى أخرى عبر تدهور شروط التبادل التجاري لشبه المستعمرات[649] .94

بدلاً من التوليف، يقدم ماندل فوضى مربكة. جنبا إلى جنب مع نقاد التبعية الأوروماركسيين الآخرين، نجح فقط في إرباك جيل من الشباب المنجذب إلى الماركسية، بما في ذلك المؤلف، ويتحمل نصيبه من المسؤولية عن حقيقة أنه، بعد أكثر من عقد من القرن الحادي والعشرين، لم تطور الماركسية حتى الآن نظرية متماسكة للإمبريالية.

كما رأينا، فشل النقاد الماركسيون الأرثوذكسيون التابعون للتبعية في أوروبا وأمريكا الشمالية في ملاحظة أن مركز ثقل البروليتاريا العالمية ومصدر فائض القيمة الداعمة للأرباح الرأسمالية في المراكز الإمبريالية كان يتجه نحو الجنوب العالمي، ودفع المال. القليل من الاهتمام بعولمة الإنتاج وآثار ذلك على الأرباح والأجور وما إلى ذلك. أدى النمو السريع للإنتاج الصناعي في سنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان إلى تحول أوسع - عولمة الإنتاج وبالتالي علاقة رأس المال والعمل.، وفتح الباب لمرحلة جديدة من التطور الإمبريالي للرأسمالية. ومع ذلك، بدا أن بداية موجة الاستعانة بمصادر خارجية أربكت نظريات الإمبريالية القائمة. كان رد الماركسيين الأوروبيين، بدرجات متفاوتة، هو الحفاظ على بعدهم عن نظريات الإمبريالية تمامًا، لكن أطروحة التبعية تظل تأثيرًا مهمًا بين مناهضي الإمبريالية اليوم وهي مرجع مهم لمحاولات متجددة لفهم التطور الإمبريالي للإمبريالية. علاقة القيمة. فيما يتعلق بالأسئلة الحاسمة - الطابع الاستغلالي للعلاقات بين الدول الأساسية والأطراف، والمعدل الأعلى للاستغلال في الأخيرة، والمركزية السياسية للنضالات في الجنوب العالمي - كان المؤيدون الماركسيون لنظرية التبعية على حق، وكان منتقدوهم الأرثوذكس على خطأ.

[648] - ernest Mandel 1964, “Contemporary imperialism,” New Left Review 25: 17–25.

[649] - ماندل، الرأسمالية المتأخرة، 371. لقد فقدت أنصاف المستعمرات "مركزها كبائعين احتكاريين للمواد الخام" بسبب تطوير البدائل الاصطناعية، كما يقول ماندل.

## 8

# الإمبريالية وقانون القيمة

"لا يزال يتعين علينا رؤية نظرية منهجية للإمبريالية مصممة لعالم تكون فيه كل العلاقات الدولية داخلية للرأسمالية وتحكمها الضرورات الرأسمالية. هذا، جزئيًا على الأقل، بسبب عالم رأسمالية عالمية إلى حد ما. . . هو تطور حديث جدًا".

- إيلين ميكسينز وود[650]

يجمع التقييم النقدي للمفاهيم النظرية التي تم تطويرها في المراحل التاريخية السابقة بين عمليتين متميزتين لكن متكاملتين. أولاً، يتم الاستفادة من فوائد الإدراك المتأخر، حيث يتم اختبار هذه المفاهيم مقابل المسار اللاحق للتطور الاجتماعي، بما في ذلك كل من البيانات التجريبية للأمراض التي حدثت منذ ذلك الحين والرؤى النظرية الجديدة؛ وثانيًا، يتم تقييم هذه المفاهيم فيما يتعلق بالبيانات والنظريات التي كانت موجودة في الوقت الذي تم ابتكارها فيه. تتم هاتان العمليتان التحليليتان في وقت واحد وغالبًا ما تكون غير واضحة، ولكن يتم الحصول على أفضل النتائج عندما ندرك هاتين العمليتين اللتين تجريان في رؤوسنا. مع وضع هذا في الاعتبار، ننتقل الآن إلى إثراء مفاهيم القيمة، والإنتاجية، والاستغلال، وما إلى ذلك، والتي تم تطويرها حتى الآن من خلال تحليلنا لتجارب العولمة النيوليبرالية ونقدنا لنظريات التبعية والإمبريالية الجديدة بشكل نقدي. تقييم الأفكار التأسيسية لفلاديمير لينين وكارل ماركس، بهدف عدم العودة إلى عهده بل الوصول بالكامل إلى الحاضر.

## لينين والإمبريالية

مثلما لم يكن بمقدور كارل ماركس أن يكتب رأس المال قبل أن يتحول شكل الرأسمالية الناضج والمتطور بالكامل إلى حيز الوجود مع صعود الرأسمالية الصناعية في إنجلترا[651]، لذلك من غير المعقول أن نتوقع أن نجد، في كتابات لينين وآخرين يكتبون في ذلك الوقت منذ نشأتها، نظرية الإمبريالية القادرة على تفسير شكلها الحديث المتطور بالكامل. لا يمكن أن يكون هناك مفهوم ملموس لنظام من التفاعل ليس في حد ذاته ملموسًا ومتطورًا تمامًا، وكما تقول إيلين وود في كتابها، "عالم من الرأسمالية العالمية إلى حد ما ... هو تطور حديث جدًا.[652]"

كانت الهيمنة والنهب الإمبرياليان شرطًا ضروريًا لظهور الرأسمالية في إنجلترا، لكن الأمر استغرق مجرى التطور الرأسمالي الكامل حتى يتم استيعاب التقسيم الإمبريالي للعالم، ليصبح ملكية لعلاقة رأس المال نفسها.

الانتهاك المنهجي للمساواة بين البروليتاريين، وهو سمة مركزية للرأسمالية العالمية، كما سنرى فيما بعد، استبعد ماركس من النظرية العامة لعلاقة رأس المال والعمل التي تم تطويرها في رأس المال، وهو مستمد من عدم المساواة المنهجية بين الأمم، والتي استبعدها ماركس أيضًا. كلاهما، مع ذلك، كانا من الانشغالات المركزية للينين، الذي عرّف هذه المرحلة الأخيرة من الرأسمالية بمصطلحات حادة وسياسية للغاية: "إن تقسيم الأمم إلى مضطهدة ومضطهدة

[650] - epigraph: ellen Meiksins wood, 2005, Empire of Capital (london: Verso), 127.

[651] - "لا توجد فترة من المجتمع الحديث مواتية لدراسة التراكم الرأسمالي مثل فترة العشرين سنة الماضية. . . ولكن من بين جميع البلدان، تقدم إنجلترا مرة أخرى المثال الكلاسيكي، لأنها تحتل المرتبة الأولى في السوق العالمية، لأن الإنتاج الرأسمالي لم يتطور بالكامل إلا في إنجلترا، وأخيرًا لأن إدخال الألفية للتجارة الحرة منذ عام 1846 قد أدى إلى قطع الماضي. تراجع الاقتصاد المبتذل ". كارل ماركس، [1867] 1976، رأس المال، المجلد. 1 (لندن: بينجوين)، 802.

[652] - وود، إمباير أوف كابيتال، 127. ويليام روبنسون يدرك أيضًا أن "العولمة [هي] تتويجًا تقريبًا لعملية استمرت لقرون من انتشار إنتاج الرأسماليين حول العالم وإزاحتها عن جميع مناطق ما قبل الرأسمالية." روبنسون، 2004، نظرية الرأسمالية العالمية (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز)، 6.

[هو] جوهر الإمبريالية"[653]. هنا، لم يكن لينين كثيرًا، ليصرح بنظرية على أنها اعتراف بطور جديد لا تتوقعه النظرية، وبذلك يكشف عن نفسه على عكس الدوغمائي الذي يتهمه خصومه بأنه كذلك.

تمت كتابة إمبريالية لينين، أعلى مراحل الرأسمالية، التي كُتبت في عام 1916، في منتصف الحرب العالمية الأولى، كدليل للعمل، وتحليل ملموس لوضع ملموس، ومحاولة الكشف عن أسباب وجود القيادات. استسلمت الأحزاب الاشتراكية الجماهيرية في البلدان الإمبريالية عشية الحرب العالمية. أظهر لينين أن الحرب نفسها لم تكن انحرافًا أو صدفة، بل كانت تعبيرًا عن طبيعة الرأسمالية، والتناقضات الداخلية فيها، وأن المرحلة الإمبريالية الجديدة للرأسمالية أثبتت الضرورة الموضوعية للثورة الاجتماعية العالمية والانتقال إلى النمط الشيوعي. من المنتج. فعلت نظرية لينين ما كان ممكناً في ذلك الوقت: فقد أدركت بداية مرحلة جديدة من تطور الرأسمالية وحددت الخصائص الأساسية لمرحلة إمبريالية الرأسمالية التي كانت واضحة منذ ولادتها، ولا سيما تركز الثروة وصعود رأس المال المالي، وأوجه نظيره. النهب والافتراس على الدول الضعيفة ونزعتها العسكرية. لم يكن بإمكان لينين تضمين تصور لكيفية إنتاج القيمة في عمليات الإنتاج المعولمة لأن هذه الظاهرة كانت تظهر فقط في مرحلة لاحقة من التطور الرأسمالي[654] . أدت هذه الظروف إلى انفصال حتمي، مستمر حتى يومنا هذا، بين نظرية لينين، الإمبريالية ونظرية القيمة الماركسية.

على الرغم من الإصرار الملحوظ حتى يومنا هذا على السمات الرئيسية للإمبريالية التي حددها لينين - على سبيل المثال، منذ عصره، لم يكن هناك مجندون جدد في نادي الدول الإمبريالية المختارة[655] - فمن المدهش مدى حرص النظريات الحديثة السائدة حاليًا حول الإمبريالية أن تبتعد عن لينين. تلاحظ سام أشمان، في مقدمتها الافتتاحية لندوة حول الإمبريالية الجديدة لديفيد هارفي، "الاتفاق العام على أن المنظرين الكلاسيكيين للإمبريالية، الذين يبلغ عمر حساباتهم الآن ما يقرب من 100 عام، قد تكون نقاط مرجعية مهمة ولكنها ليست دليل ملائم للعالم المعاصر "[656]. - أشمان محق في الإجماع، لكن هل الإجماع صحيح؟ هناك رأي مخالف مفاده أن كتابات لينين التي يبلغ عمرها ما يقرب من مائة عام لم تعد قديمة أكثر مما هي عليه كتابات ماركس قبل ما يقرب من 150 عامًا. يقدم الزعيم الشيوعي الأمريكي جاك بارنز أسبابًا للاعتقاد بأن كتابات لينين قد تكون دليلًا مفيدًا للواقع الإمبريالي اليوم أكثر من كتابات منظري الإمبريالية الجدد: "إن مساهمة لينين النظرية في الاقتصاد لن يعترف بها أي اقتصادي برجوازي وهذا تافه- يتراجع الراديكاليون البرجوازيون عن ذلك. إن النقطة الرئيسية للينين، وهي صحيحة اليوم أكثر مما كانت عليه عندما كتبها قبل 85 عامًا، هي أن مرحلة الاحتكار من الرأسمالية هي مرحلة يكون فيها العنف الذي تنظمه الدولة، والحروب الإمبريالية، والتمردات الوطنية، والحروب الأهلية، والثورات البروليتارية نتيجة قانونية حتمية لنمط الإنتاج هذا مثل الدورات التجارية، والتضخم، والكساد[657]. "

إن سبب انضمام إيلين وود إلى الإجماع هو أن لينين يعتقد أن الإمبريالية "تعتمد في بقائها ليس فقط على وجود.. التشكيلات غير الرأسمالية ولكن بشكل أساسي على أدوات ما قبل الرأسمالية للقوة غير الاقتصادية والإكراه العسكري والجيوسياسي، وحول المنافسات التقليدية بين الدول، والحروب الاستعمارية، والأمة الإقليمية ...[658] " هذا يحرف لينين، الذي أكد أن الحكام الرأسماليين للقوى العظمى أصبحوا إمبرياليين - أي توسعيون ومفترسون لبقية العالم - باعتبارهم استجابة ضرورية للتراكم المحلي المفرط لرأس المال والنضال الطبقي المتصاعد، وكلاهما أدى إلى توسعهما المفترس في الخارج. إن حقيقة ظهور رأس المال المالي غير الواقعي في عالم كانت سائدة فيه أشكال ما قبل الرأسمالية كان ظرفًا، وليس أساسًا، لنظرية لينين. لاحظ ديفيد هارفي هذا في حدود رأس المال، قائلاً إن "لوكسمبورغ ولينين ... ينظران إلى الإمبريالية على أنها التعبير الخارجي، السائد في مرحلة معينة من تاريخ الرأسمالية والذي تحقق تحت رعاية

---

[653] - V. i. lenin, [1915] 1964, “The revolutionary Proletariat and the right of nations to Self–determination,” in Collected Works, vol. 21 (Moscow: Progress Publishers), 407–11.

[654] - "يكمن جوهر المشكلة في طبيعة التصنيع المحيطي، وهي ظاهرة تاريخية لا يمكن للمفكرين دراستها في الماضي البعيد نسبيًا". Tiago Camarinha lopes and elizeu Serra de araujo، 2013، "ماركس وماريني حول فائض القيمة المطلقة والنسبية ،" الفكر النقدي الدولي 2/3: 165–82.

[655] - كوريا الجنوبية هي واحدة من عدد قليل من البلدان الصغيرة نسبيًا (في القرن الماضي) التي ظهرت عليها علامات تخرجها من صفوف الدول الناشئة. تايوان هي المرشح البارز الآخر للوضع المتقدم. لا يوجد مكان هنا لفحص تفصيلي لهذه الاستثناءات من القاعدة العامة. إن الأزمة الشاملة العالمية، التي هي الآن في مراحلها الأولى، ستختبر بشدة ديمومة وضعها المرتفع.

[656] - Sam ashman, 2006, “Symposium on david harvey’s The New Imperialism, introduction,” in Historical Materialism 14/4: 3–7.

[657] - Jack Barnes, 2005, “Capitalism’s long hot winter has Begun,” New International 12:99–204.

[658] - wood, Empire of Capital, 127.

الرأسمالية المالية، عن التناقضات الدولية التي هي الرأسمالية. يميل بشكل منهجي[659]. " ويترتب على ذلك أن تبرير وود لإقالة لينين غير سليم. إن حجة وود القائلة بأن نظرية لينين تعتمد على الانتشار الواسع "للتشكيلات غير رأسمالية" موجهة بشكل أكثر ملاءمة إلى روزا لوكسمبورغ، التي ترى أن "الرأسمالية هي النمط الأول للاقتصاد ... الذي لا يستطيع أن يوجد بمفرده، والذي يحتاج إلى أنظمة اقتصادية أخرى كوسيط وتربة "[660].

في رد على النقاد، يقترح وود نهجًا أقل تعقيدًا لإرث لينين وأهميته المعاصرة: "هناك نهج آخر صادفته يشير إلى أنه على الرغم من أن لينين عاش في أوقات مختلفة، إلا أنه توقع الروابط بين ذلك الحين والآن. ووفقًا لهذه الحجة، ادعى فقط أنه يصف بداية تطور جديد في الرأسمالية، والذي من شأنه ..... لن يكون موجودًا مرة أخرى أبدًا بدون هيمنة مالية؛ وبهذا المعنى فقط وصف وقته بأنه أعلى مرحلة. ما نراه اليوم، إذن، سوف تتحقق توقعات لينين ببساطة. وكتفسير للينين، قد يكون لهذا الكثير ليوصي به[661].

قادته دراسة ديفيد هارفي لكتابات ماركس إلى "استنتاج أن المنظرين الكلاسيكيين للإمبريالية لم يكملوا مشروع ماركس النظري .."[662] بالطبع، من غير الواقعي أن نتوقع منهم أن يفعلوا ذلك، لأنهم كانوا يكتبون في ولادة الرأسمالية. المرحلة الامبريالية. بدلاً من السعي إلى التواصل مع المنظرين الكلاسيكيين، على أية حال، طرحهم هارفي جانبًا، ووبخهم للتشاجر معهم ولأنهم لم يكونوا أذكياء بما يكفي لإكمال مشروع ماركس النظري. يقول هارفي إن المنظرين الكلاسيكيين،

"كانوا قلقين بشدة. . . لبناء جهاز مفاهيمي لمواجهة التدهور السريع للظروف الوطنية والدولية. . . . وكانت النتيجة هيئة تنظيرية (أو في حالة لينين، كتيبات) تميزت بعمق بظروف ذلك الوقت. لكنني سأذهب إلى أبعد من وود وأقول إن النظريات التي قدموها لم تكن مناسبة لوقتهم أيضًا، وأن الكثير من المشاحنات بين المشاركين. . . لا يعكس فقط المواقف السياسية المختلفة جوهريًا حول ما يجب القيام به، ولكنه يعكس أيضًا فشلًا نظريًا في إيجاد طريقة للتعامل مع الديناميكيات الزمانية المكانية التي طالما كانت تبني نظامًا إمبرياليًا عالميًا"[663].

وفقًا لهارفي، فإن "الديناميكيات الزمانية المكانية"، إضافة ديالكتيك الزمان والمكان إلى نظرية ماركس عن رأس المال، هي المفهوم الذي يكمل مشروع ماركس النظري ولكنه استعصى على لينين ومعاصريه. وجهة نظر بديلة هي أن هذا مفهوم فارغ، أدخله هارفي لسد الفجوة التي خلفها رفضه لأطروحة لينين حول الأهمية المركزية للاستغلال الإمبريالي للأمم المضطهدة. لقد رأينا في الفصل السابع حيث أخذ هارفي نظريته؛ أما فيما يتعلق بالمشاحنات بين لينين والمنظرين الكلاسيكيين الآخرين، فإن جاك بارنز يقدم حكمًا أكثر موثوقية:

لم يطعن كاوتسكي وغيره من زعماء الوسط في الحقائق الأساسية التي قدمها لينين حول تزايد سيطرة الاحتكارات على رأس المال المالي. بدلا من ذلك، أنكروا أن هذه الاتجاهات زادت من عنف الرأسمالية على الصعيد العالمي وخلقت الظروف لإسقاطها من قبل الكادحين بقيادة طليعة بروليتارية. في الواقع، كما قال الوسطيون، عززت هذه الاتجاهات الظروف لتطوير نظام مستقر، قائم على تقارب مصالح أكبر القوى الرأسمالية، والذي من شأنه أن يتجاوز التناقضات والصراعات ويمكن أن يضع الأساس، بمرور الوقت، للسلام على الأرض[664]

## الرأسمالية الاحتكارية

تجاهلت معظم فروع الماركسية الغربية، بما في ذلك العديد ممن يزعمون التمسك بإرث لينين، إصرار لينين على المركزية الاقتصادية والسياسية لتقسيم العالم إلى دول مضطهدة ومضطهدة، مع التركيز بدلاً من ذلك على حجة لينين

---

[659] - david harvey, [1982] 2006, The Limits to Capital (london: Verso), 440.

[660] - rosa luxemburg, [1913] 1971, The Accumulation of Capital, trans. agnes Schwartzchild (london: routledge and Kegan Paul), 467.

[661] - ellen Meiksins wood, 2007, “a reply to Critics,” Historical Materialism 15/3: 143–70.

[662] - david harvey, 2007, “in what ways is the new imperialism really new?,” Historical Materialism, 15/3: 57–70.

[663] - ibid, 58–59.

[664] - Barnes, “Capitalism’s long hot winter has Begun,” 123–24. Centrism means vacillation between revolution and reform.

القائلة بأن الإمبريالية في جوهرها الاقتصادي هي الرأسمالية الاحتكارية[665]. ومما يزيد المشكلة تعقيدًا، أن أياً من هذه التعريفات المتناقضة لا يبدو أنه يتفق مع المفاهيم والفئات التي طورها ماركس في كتاب رأس المال. كما جادل أنور شيخ:

"منذ نشر إمبريالية لينين، أصبح من المألوف الماركسي التأكيد على أن الرأسمالية قد دخلت مرحلة الاحتكار. الآن في حالة الاحتكار. . . يجب التخلي عن قوانين تكوين الأسعار. . . . يتحول التركيز بدلاً من ذلك إلى التنافسات المحلية والدولية للاحتكارات العملاقة، إلى تفاعلها السياسي مع الدول الرأسمالية المختلفة، وإلى التناقضات والصراعات بين هذه الدول نفسها - بعبارة أخرى، إلى "الإمبريالية" باعتبارها جانبًا من جوانب الرأسمالية الاحتكارية. إن قانون القيمة، مثل الرأسمالية التنافسية نفسها، يتلاشى في التاريخ[666].

على نفس المنوال، أكد جافين كيتشنغ أن جوهر نظرية لينين للإمبريالية كمرحلة معينة من الرأسمالية كان على وجه التحديد أنها تميزت بالسيطرة المتزايدة على علاقات التبادل (ورأس مال البنك - النقود - المكتسبة من خلال التبادل) على الإنتاج وعلاقات الإنتاج. . . . النتيجة الرئيسية لتحول التركيز النظري. . . لقد كان إهمالًا شبه كامل للإنتاج وعلاقات الإنتاج في سياق دولي. . . . نتيجة لذلك، نحن فعليًا بدون نظرية لنمط الإنتاج الرأسمالي العالمي[667].

يوجد جزء هام من الحقيقة في هذا: كما أشرنا أعلاه، فإن نظرية لينين للإمبريالية تهتم أكثر بالصراع العنيف بين الدول الرأسمالية المهيمنة حول توزيع فائض القيمة منه بنمط إنتاجها. مشكلة حجة شيخ وكيتشنغ ذات شقين: أولاً، يرفضون الحقائق التي لا تتفق مع نظريتهم، وبالتحديد التقسيم الإمبريالي للعالم إلى دول مهيمنة وخاضعة ومعدلات الاستغلال المتباينة التي يتيحها ذلك؛ ثانيًا، يعكس التوتر بين التعريفات المتنافسة للإمبريالية تناقضات حقيقية وموضوعية ومتفجرة في النظام الرأسمالي العالمي نفسه. لقد ذهب آندي هيجينبوتوم إلى أبعد ما يكون في طرح المشكلة بشكل صحيح: "لا ينظّر لينين الإمبريالية فيما يتعلق بالتركيب العضوي المتزايد لرأس المال أو ميل معدل الربح إلى الانخفاض. هذا النقص النظري في دراسة الإمبريالية هو سمة من سمات لينين، ويقف في تناقض ملحوظ مع تحليلاته الاقتصادية لتطور الرأسمالية في روسيا، والتي تستند بحزم إلى فئات رأس المال[668] .

كيف، إذن، يمكننا تحقيق مفهوم نظري للاحتكار يقوم بقوة على فئات رأس المال؟ هذا سؤال كبير ومعقد للغاية يوجد حوله بالفعل مؤلفات واسعة النطاق. كل ما يمكننا القيام به هنا هو تحديد كيفية تحليل ظاهرة الاحتكار وتنظيرها.

يأتي الاحتكار بأشكال متعددة، ويستخدم بطريقة غير مشروعة في كل من الأدب البرجوازي والماركسي لوصف الظواهر المتعلقة بالإنتاج والتوزيع والولاء للعلامة التجارية والتمويل والتركيز على رأس المال والسلطة السياسية والعسكرية وغير ذلك الكثير. بعبارة أخرى، يتم تطبيقه بشكل روتيني على كل من الابتكارات التكنولوجية التي تمنح رأس المال ميزة إنتاجية على الريال وكذلك على أي وجميع أنواع التشويه الاقتصادي أو العوائق للوافدين الجدد. كل منها ينتج عنه أرباح أعلى من المتوسط لرؤوس أموال معينة، ولكن بدلاً من المفهوم الذي يشرح ما هو مشترك بين كل هذه الأشكال، مما يؤدي إلى مفهوم فوضوي يتضمن كل شيء ولا يشرح شيئًا، يجب علينا بدلاً من ذلك تحديد، من خلال التحليل التجريبي لـ الاقتصاد العالمي الإمبريالي، الحقائق المحددة الضرورية لطابعه الإمبريالي. مثلما سعى ماركس إلى طبيعة فائض القيمة ليس من خلال سرد جميع أشكال مظاهرها (الفائدة، الإيجار، الربح، إلخ) ولكن من خلال اكتشاف الظاهرة الحقيقية التي تؤدي إلى ظهور كل هذه الأشكال - الفرق بين قيمة قوة العمل والقيمة التي تولدها، أي العلاقة الاستغلالية المتأصلة في العمل ورأس المال - لذا فإن مصدر الأرباح الإمبريالية والإيجارات الإمبريالية لا يمكن العثور عليه في أي شكل من أشكال الاحتكار بل في الاستغلال الفائق.

الاحتكار في السوق واحتكار أكثر عمليات الإنتاج تقدمًا هما ظاهرتان مترابطتان ولكنهما متميزتان؛ ينتج قدر كبير من الالتباس عن العادة الشائعة للخلط بين الاثنين. في السوق، يصف الاحتكار المدى الذي تؤدي فيه العيوب في الأسواق إلى أسعار متوازنة لا تساوي معدل الربح، مما يمكّن بعض الرأسماليين من التخلص من الأرباح الفائقة على

---

[665] - V. i. lenin, [1916] 1964, Imperialism, the Highest Stage of Capitalism, in Collected Works, vol. 22 (Moscow: Progress Publishers), 185–305, quote at 266.

[666] - anwar Shaikh, 1980, “The laws of international exchange,” in Growth, Profits and Property: Essays in the Revival of Political Economy, ed. edward J. nell (Cambridge: Cambridge university Press), 204–35.

[667] - Gary Kitching, 1981, “The Theory of imperialism and its Consequences,” MERIP Reports 100/101: 36–42.

[668] - andy higginbottom, 2011, “The System of accumulation in South africa: Theories of imperialism and Capital,” in Économies et Sociétés, 45/2: 261–288, 268.

حساب ريالاتهم. هذا الشكل من الاحتكار هو عامل ثانوي يؤثر على تقسيم فائض القيمة بين رؤوس الأموال المتنافسة. يؤدي احتكار تقنيات الإنتاج الأكثر تقدمًا أيضًا إلى أرباح أعلى من المتوسط للشركات المبتكرة؛ يتم إنشاء مثل هذه الأشكال من الاحتكار وتدميرها باستمرار من خلال المنافسة في كل فرع ومجال من مجالات الإنتاج، ولكن لا ينبغي أن يطلق عليها إلا الاحتكار حيث تقف الحواجز التي لا يمكن التغلب عليها في طريق رؤوس الأموال الأخرى التي تتبنى تلك التقنيات الأكثر تقدمًا، وبالتالي تحبس في أعلى من متوسط الارباح. يمكن أن يصبح الابتكار التكنولوجي حاجزًا لا يمكن التغلب عليه عندما يُمنح المبتكر احتكارًا قانونيًا لاستخدامه، على سبيل المثال، عندما تقدم شركة أدوية دواء جديدًا إلى السوق. هنا، مصدر قوة الاحتكار ليس الابتكار التكنولوجي نفسه ولكن الحماية القانونية الممنوحة للمبتكر ضد المنافسين المحتملين. شكل آخر من أشكال القوة الاحتكارية ينبع من الحجم الهائل للاستثمارات الرأسمالية المطلوبة للشركات الجديدة لدخول أسواق العديد من السلع عالية التقنية. في هذه الحالة، ليس حجم رأس المال المطلوب هو الذي يمنح الحماية ضد المنافسين الجدد، وبالتالي القوة الاحتكارية، لأن مركزية رأس المال المالي من خلال النظام المصرفي تسمح للمستثمرين المحتملين برفع رأس المال المطلوب بسهولة. إن ما يردع الداخلين الجدد هنا هو هيمنة واحد أو عدد صغير من المنتجين الحاليين على السوق المحتملة، أي وجود ما قبل الاحتكار أو احتكار القلة. مرة أخرى، لا تنبع قوة الاحتكار من التكنولوجيا نفسها ولكن من حجم السوق ودرجة احتكاره. يمكننا المضي قدمًا، ولكن تظهر نقطتان مركزيتان. أولاً، الاحتكار هو فئة معقدة للغاية ويجب تعريفه بشكل ملموس ودقيق للغاية إذا كان له قوة تفسيرية. ثانيًا، إن التمييز بين الابتكار التكنولوجي والاحتكار يسمح بأن يُنظر إلى الريع بشكل عام والريع الإمبريالي بشكل خاص، في جوهره، على أنه ظاهرة توزيع، أي شيء يتعلق بكيفية توزيع فائض القيمة بين مالكي رأس المال وما هو بعيد. من عملية الإنتاج نفسها[669].

كيف ترتبط هذه الملاحظات بتعريف لينين للجوهر الاقتصادي للإمبريالية على أنه رأسمالية احتكارية؟ بالنسبة للينين، يشير الاحتكار إلى تركيز رأس المال في الشركات العملاقة، ودمج رأس المال المالي والصناعي، وكلاهما مع الدولة. تتجلى القوة الاحتكارية للإمبريالية في جميع الطرق المذكورة أعلاه - السيطرة الاحتكارية على الأسواق، والتكنولوجيا المتقدمة، والدولة والقوة العسكرية، وما إلى ذلك - ويجب تفكيكها جميعًا إذا كان للاحتكار أن يُفهم من منظور قانون القيمة. إن وجهة نظر لينين عن مكانة مركزية للاحتكار في الإمبريالية الرأسمالية المعاصرة تسترشد بتقليد المراجعة الشهرية الذي أسسه بول باران وبول سويزي واستمر حتى اليوم من قبل جون بيلامي فوستر وروبرت ماكيسني، من بين آخرين، الذين جمعوا في The Endless Crisis أدلة كثيرة لإثباتها. الذي – التي:

الميل إلى الاحتكار في الاقتصاد الرأسمالي. . . أصبح واضحًا في العقد الافتتاحي للقرن الحادي والعشرين أكثر من أي وقت مضى. . . . ما شهدناه في ربع القرن الماضي هو تطور رأس المال الاحتكاري إلى نظام أكثر عمومية وعولمة لرأس المال الاحتكاري الذي يقع في قلب النظام الاقتصادي الحالي في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة - وهو مصدر رئيسي للاقتصاد. عدم الاستقرار، وأساس الإمبريالية الجديدة الحالية[670].

في الوقت الذي كان لينين يكتب فيه، كانت السيطرة الاحتكارية على مصادر المواد الخام ذات أهمية خاصة ويمكن ضمانها بشكل أكثر فاعلية من خلال الغزو الإقليمي. تستمر شركات النفط والتعدين الإمبريالية في ممارسة السيطرة الاحتكارية على المواد الخام واستخراجها، ولكنها تفعل ذلك الآن من خلال إقامة علاقات فاسدة مع أكثر الأقسام فسادًا وخيانة للبرجوازية الوطنية في الأمم الخاضعة، وتقتطع عائداتها. يتضمن هذا عادةً تدخل قوة الدولة الإمبريالية - والمثال الكلاسيكي على ذلك الانقلاب العسكري الذي نظمته الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في إيران عام 1953

---

[669] - يمكن إلقاء نظرة على درجة تركيز رأس المال والسلطة التي يمارسها أصحابها في النتائج المذهلة للبحث الذي أجراه ستيفانيا فيتالي وجيمس جلاتفيلدر وستيفانو باتيستون، وهم ثلاثة باحثين في المعهد الفيدرالي السويسري للتكنولوجيا في زيوريخ في عام 2011. محاولتهم إن قياس درجة هيمنة الشركات متعددة الجنسيات "ليست مهمة تافهة لأن الشركات قد تمارس سيطرتها على الشركات الأخرى عبر شبكة علاقات الملكية المباشرة وغير المباشرة التي تمتد عبر العديد من البلدان". انظر شبكة مراقبة الشركات العالمية على

http://arxiv.org/PS_cache/arxiv/pdf/1107/1107.5728v2.pdf ،1.

باستخدام "تحليل الشبكة المعقد" للكشف عن "هيكل التحكم"، وجدوا أن "737 من كبار أصحاب الشركات فقط يراكمون 80٪ من التحكم في قيمة جميع شركات التكنولوجيا الوطنية. . . . يتم توزيع التحكم في الشبكة بشكل غير متساوٍ أكثر بكثير من الثروة. على وجه الخصوص، فإن الممثلين الأعلى مرتبة يمتلكون سيطرة 10 مرات أكبر مما يمكن توقعه بناءً على ثروتهم "(6). هؤلاء الممثلون ذوو المرتبة الأولى هم مجموعة من 147 من الشركات المساهمة (TnCs) الذين يسيطرون على ما يقرب من 40 في المائة من القيمة الاقتصادية لأهم الدول الأعضاء في العالم، عبر شبكة معقدة من علاقات الملكية، وثلاثة أرباع هذه الشركات الأساسية هي مؤسسات مالية. "جوهر. . . متصل بكثافة شديدة. . . . ونتيجة لذلك، فإن حوالي 4/3 من ملكية الشركات في جوهرها تظل في أيدي الشركات الأساسية نفسها. بعبارة أخرى، هذه مجموعة مترابطة بإحكام من الشركات التي تمتلك بشكل تراكمي حصة الأغلبية من بعضها البعض "(المرجع نفسه).

[670] - John Bellamy Foster and robert McChesney, 2012, The Endless Crisis: How Monopoly Finance Capital Produces Stagnation and Upheaval from the USA to China (new york: Monthly review Press),p : 76.

والذي أعاد الشاه إلى العرش وأعاد السيطرة على النفط الإيراني لشركات النفط الإمبريالية - بدلاً من إخضاعهم المباشر من خلال الحيازة الاستعمارية.

## تصدير رأس المال

في الإمبريالية، أعلى مراحل الرأسمالية، جادل لينين بأن "" تصدير رأس المال، وهو أساس من أهم أسس الامبريالية الاقتصادية، يشدد لدرجة أكبر العزلة التامة لفئة أصحاب المداخيل عن الإنتاج ويسم بطابع الطفيلية كل البلاد التي تعيش من استثمار عمل عدد من بلدان ما وراء المحيطات والمستعمرات".[671]. إن ادعاء لينين بأن الدولة (الإمبريالية) بأكملها متطفلة على عمل العمال في البلدان والمستعمرات ما وراء البحار لها صدى قوي مع الصورة التي تم الكشف عنها في الفصل الأول من فحص العلاقات الاجتماعية الموضوعة في iPhone و T. - ، حيث تشارك Apple، و H&M، وما إلى ذلك، غنائم الاستغلال الفائق مع عدد لا يحصى من مقدمي الخدمات وموظفيهم، مع أكبر حصة على الإطلاق من قبل الدولة[672] . ومع ذلك، هناك مشكلة واضحة في تطبيق لينين نظرة ثاقبة للإمبريالية المعاصرة. لا تصدر Apple و H&M والآخرون أي رأس مال إلى بنغلاديش والصين - يتم إنتاج أجهزة iPhone والملابس الخاصة بهم من خلال عمليات الإنتاج على نطاق واسع. يأتي تصدير رأس المال على هذا النحو في ثلاثة أشكال: الاستثمار الأجنبي المباشر، واستثمار المحفظة (شراء الأسهم والأوراق المالية التي، على عكس الاستثمار الأجنبي المباشر، لا تمنح المستثمر الأجنبي تأثيرًا مسيطرًا)، ورأس المال المقرض. لا يزال علي من هؤلاء مهمًا، ولكن كما رأينا في الفصل 3، في السنوات الأخيرة قد تفوقت عليهم علاقة طويلة المدى. يمكن حل اللغز بالتركيز على جوهر المسألة، وليس الشكل - تصدير رأس المال هو الشكل. يمكن العثور على نقطة لينين الأساسية في النصف الثاني من الاقتباس أعلاه، وحجته ليست أن استغلال العمال في الدولة الإمبريالية لم يعد يحدث - حتى لو كانت الطبقات الأرستقراطية ذات الأجور الأعلى من الطبقة العاملة تحصل على أجور، يفوق بكثير القيمة التي ينتجونها - لكن الثروة المتراكمة للعائلات الإمبريالية الحاكمة قد وصلت إلى أبعاد بحيث أن الكتلة الهائلة من فائض القيمة اللازمة لتحويل ثروتهم إلى رأس مال، أي الثروة الذاتية التوسع، تفوق بكثير مقدار فائض القيمة الذي يمكن استخراجه من القوى العاملة المحلية. جادل لينين بأن الإمبرياليين اضطروا إلى تصدير جزء من رأس مالهم من أجل استغلال عمل العمال في الخارج. يشرح آندي هيجينبوتوم سبب إيلاء لينين مثل هذه الأهمية لهذا الأمر:

بتأكيده على تصدير رأس المال كخاصية مميزة للمرحلة الجديدة، حدد لينين بالفعل نقطة انطلاق حيوية يمكن من خلالها تعميق التحليل. . . . تصدير رأس المال يعني أنه يجب أن يكون هناك نوع جديد من علاقة رأس المال والعمل، بين رأس المال الشمالي والعمالة الجنوبية، وهذا يعني تصدير علاقة رأس المال والعمل في ظل ظروف الاضطهاد القومي[673].

ما يجب إضافته هو أن تطور الرأسمالية، وخاصة منذ عام 1980، قد وفر للشركات عبر الوطنية طرقًا لالتقاط فائض القيمة المستخرج من العمال في البلدان ذات الأجور المنخفضة دون الاضطرار إلى تصدير رؤوس أموالهم إلى تلك البلدان، وهذا هو السبب وراء الاستعانة بمصادر خارجية على أسس تجارية. أصبح الآن مصدرًا للأرباح أكثر أهمية من الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الحافظة والديون (المكونات الثلاثة لتصدير رأس المال).

لاختتام هذه المناقشة الموجزة للغاية حول مساهمة لينين في نظرية الإمبريالية، فإن المطلوب بإلحاح هو مفهوم يوحد جوهرها الاقتصادي - الرأسمالية الاحتكارية وجوهرها السياسي - تقسيم العالم إلى دول مضطهدة ومضطهدة؛ وكلاهما يفسر من منظور قانون القيمة الذي طوره كارل ماركس في عمله الشاهق، رأس المال. سيكون هذا هو الطريق لتحقيق ما أطلق عليه آندي هيجينبوتوم توليفة جديدة لنظرية ماركس للقيمة ونظرية لينين للإمبريالية. للوصول إلى نقطة البداية الضرورية لمثل هذا التوليف، نعود الآن إلى نصف قرن آخر، حيث سنقيم اتصالًا آمنًا مع عمل ماركس العظيم.

---

[671] - lenin, Imperialism, the Highest Stage of Capitalism, 88, en Arabe: 538.

[672] - قدم ليو بانيتش وسام جيندين، في عملهما عام 2012، صنع الرأسمالية العالمية: الاقتصاد السياسي للإمبراطورية الأمريكية (لندن: فيرسو)، متغيرًا آخر من النظرية الماركسية الأوروبية القياسية للإمبريالية كنظام للعلاقات بين الدول، في لا يُذكر تقسيم العالم إلى دول مضطهدة ومضطهدة ولا الاستغلال المفرط للعمال والمزارعين الذي يجعل هذا التقسيم ممكنًا، ناهيك عن المكانة المركزية التي يستحقها. وهكذا ينتقدون "منظري الإمبريالية الذين كتبوا في بداية القرن العشرين" لأنهم "تعاملوا مع تصدير رأس المال نفسه على أنه إمبريالي"، مجادلين بدلاً من ذلك بأن "رؤية لينين وآخرين" بأن تصدير رأس المال كان يتحول. كان دور الدولة في كل من البلدان المصدرة والمستوردة لرأس المال أهم مساهمة "(بانيتش وجيندين، صنع الرأسمالية العالمية، 5).

[673] - higginbottom, The System of Accumulation in South Africa, 268.

تم وصف النقاد الماركسيين لنظرية التبعية بالأرثوذكس لأنهم أسسوا رفضهم للاستغلال الفائق والتبادل غير المتكافئ الناشئ عنه على مقاطع من كتاب رأس مال ماركس، والتي يبدو، من خلال قراءة سطحية، أنها تدعم وجهة نظرهم. يخصص ماركس فصلاً قصيرًا في المجلد الأول من رأس المال "للاختلافات القومية في الأجور" والذي يخلص إلى أنه على الرغم من أن عمال إنجلترا يتلقون أجورًا أعلى من تلك الموجودة في ألمانيا أو روسيا، إلا أنهم قد يتعرضون لمعدل أعلى من الاستغلال: أن الأجر اليومي أو الأسبوعي في الدولة الأولى أعلى منه في الأمة الثانية بينما السعر النسبي للعمالة، أي، سعر العمل بالمقارنة مع فائض القيمة وقيمة المنتج يقف أعلى في الثانية من ذلك في الأول.[674]" هذه هي الحجة التي استخدمها ويكس ودور وتشونارا وآخرون لرفض احتمال أن يكون معدل الاستغلال، في الواقع، أعلى في الدول الفقيرة، ولكن هناك ثلاثة أسباب وراء عدم صحة حجة ماركس. تنطبق على العلاقات بين الشمال والجنوب المعاصرة.

أولاً، ما ينساه أتباع ماركس هؤلاء هو أن كل دولة استخدمها ماركس في مقارناته - إنجلترا وألمانيا وروسيا - كانت دولًا إمبريالية متنافسة، كل منها مشغول بامتلاك إمبراطوريات استعمارية خاصة بها. لا يمكن اعتبار الدول الحرة رسميًا في الجنوب العالمي اليوم مجرد دول رأسمالية أقل تطورًا، على غرار ألمانيا وروسيا في القرن التاسع عشر. ثانيًا، في مخطط ماركس، لم يستهلك كل عامل سلعًا منتجة محليًا فحسب، بل استهلك كل رأسمالي قوة عمل محلية - كان هذا عصرًا قبل الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستعانة بمصادر خارجية، وما إلى ذلك. من خلال زيادة إنتاجية العمل في الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية للعمال. كما أكدنا مرارًا وتكرارًا خلال هذا الكتاب، فإن السمة المميزة لعصر الليبرالية الجديدة هي التحول واسع النطاق لعمليات الإنتاج هذه إلى البلدان ذات الأجور المنخفضة. بعد قرن من الزمان، أصبح الاستعانة بمصادر خارجية على نطاق واسع لإنتاج السلع الاستهلاكية للعمال إلى البلدان ذات الأجور المنخفضة وسيلة رئيسية لخفض قيمة قوة العمل في البلدان الإمبريالية - أو لاحتواء صعودها. السبب الثالث لعدم انطباق هذا المقطع في رأس المال على العلاقات المعاصرة بين الشمال والجنوب هو أن التجارة في أواخر القرن العشرين بين الدول الإمبريالية والنامية تختلف نوعياً عن تجارة أواخر القرن التاسع عشر بين إنجلترا وألمانيا وروسيا. افترض مثال ماركس أن الرأسماليين الإنجليز والألمان والروس يتنافسون في إنتاج سلع مماثلة، بينما، كما رأينا في الفصل الثالث، التجارة المعاصرة بين الشمال والجنوب في سلع مختلفة. ستتم مناقشة الأهمية الكبرى لهذا بالنسبة لنظرية القيمة قريبًا؛ يكفي في الوقت الحالي لفت الانتباه إلى هذا التناقض المهم.

عاد ماركس بشكل عابر إلى موضوع الاختلافات الدولية في معدل الربح ومعدل فائض القيمة في مقطع رائع في المجلد 3 من رأس المال، في خضم نقاش حول معادلة معدل الربح بين رؤوس الأموال ذات التركيبات القيمة المختلفة:

في بلد أوروبي، قد يكون معدل فائض القيمة 100 في المائة، أي أن العامل قد يعمل نصف اليوم لنفسه ونصف اليوم لصاحب العمل؛ في بلد آسيوي قد يكون 25٪، أي أن العامل قد يعمل لأربعة أخماس اليوم لنفسه وخمس اليوم لدى صاحب العمل. ومع ذلك، في الدولة الأوروبية، قد يكون موقع رأس المال الوطني $84c + 16v$ ، وفي الدولة الآسيوية، حيث يتم استخدام القليل من الآلات، وما إلى ذلك، ويتم استهلاك القليل نسبيًا من المواد الخام بشكل منتج في فترة زمنية معينة، قد يكون التركيب $16c + 84v$ ثم لدينا الحساب التالي:

في الدولة الأوروبية، قيمة المنتج

$$= 84c + 16v + 16s = 116$$

معدل الربح = 100/16 = 16 بالمائة.

في الدولة الآسيوية، قيمة المنتج

$$= 16c + 84v + 21s = 121$$

[674] - Marx, Capital, vol. 1, 702.

معدل الربح = 100/21 = 21 بالمائة.

وبالتالي، فإن معدل الربح في الدولة الآسيوية سيكون أعلى بنحو 25 في المائة منه في البلد الأوروبي، على الرغم من أن معدل فائض القيمة لم يكن سوى ربع هذا الارتفاع[675].

هدف ماركس هنا هو توضيح تأثير تركيبات القيمة المختلفة على معدل الربح - على وجه الخصوص، أن معدل الربح يمكن أن يكون أعلى في البلد "أ" منه في البلد "ب" حتى لو كان معدل فائض القيمة أقل في تلك الدولة. على عكس رأس المال الذي أشرت إليه أعلاه، فإنه لا يذكر شيئًا عن الأجور النسبية، ويتناقض مع اقتصادين غير متصلين (لا يوجد تفاعل، مثل التجارة أو الاستثمار، بينهما). معدل الاستغلال أقل بكثير في البلدان الأقل تقدمًا، وهذا بسبب وقت العمل الضروري، والوقت الذي يحتاج فيه العامل إلى العمل لاستبدال قيمة سلعه الاستهلاكية، يبتلع الكثير من يوم العمل . هناك تفسيران محتملان لذلك - إما أن سلة السلع الاستهلاكية التي يشتريها أجر العامل الآسيوي أكبر بعدة مرات منها في أوروبا، وهذا بالطبع ليس ما قصده ماركس، أو أن سلة السلع الاستهلاكية متشابهة في الحجم في كلتا القارتين ولكن انخفاض الإنتاجية في آسيا يعني الحاجة إلى المزيد من العمالة لإنتاجها[676]. وفي كلتا الحالتين، من الواضح أن هذا المقطع لا يصف التفاعل المعاصر بين الدول الإمبريالية والدول ذات الأجور المنخفضة.

تم تكليف رأس مال ماركس بفهم الشكل الرأسمالي لعلاقة القيمة، من أجل اكتشاف أصل وطبيعة فائض القيمة، في حين أن المهمة التي أمامنا هي أن نفهم نظريًا مرحلتها الإمبريالية الحالية من التطور. يتضح مستوى التجريد المطلوب لمشروع ماركس من تصريحه في رأس المال الأول أنه "من أجل فحص موضوع تحقيقنا في سلامته، بعيدًا عن جميع الظروف الفرعية المزعجة، يجب أن نتعامل مع عالم التجارة بأكمله كأمة واحدة، ونفترض أن الإنتاج الرأسمالي قائم في كل مكان وأنه قد استحوذ على كل فرع من فروع الصناعة[677] " والنتيجة الطبيعية لذلك هي المساواة بين رؤوس الأموال، التي تشجع حريتها في تقرير أين وماذا تستثمر أموالها في تكوين متوسط من خلال المنافسة، معدل الربح عبر مختلف فروع الاقتصاد؛ والمساواة بين العمال، الذين يؤدي تنقلهم الحر بين المهن والصناعات والمواقع إلى المساواة من خلال المنافسة في الأجور[678]. يقبل النقاد الماركسيون الأرثوذكس لنظرية التبعية أن تحويلات القيمة معادلة الربح تتم داخل البلدان - بين فروع الإنتاج ذات الاختلاف. التركيبات العضوية، وتجاه المنتجين الأكثر كفاءة داخل كل فرع - وإنكار وجود أي شيء جديد نوعيًا أو مختلفًا عندما يكون هؤلاء المنتجون موجودين في بلدان ذات مستويات أقل بكثير من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتاريخ مختلف وأنظمة عمل مختلفة. كما سنرى، لم يعد هناك شرط ذو أهمية أساسية يفترضه ماركس: المساواة بين البروليتاريين. إن المساواة في الأجور والمساواة بين البروليتاريين في الاقتصاد الوطني مبنية على حرية حركة العمل، وحرية بيع قوتها الإبداعية إلى أعلى مزايد على المستوى الدولي، هذه السمة الأساسية للشرط البروليتاري يتم تقييدها بشكل كبير من خلال ضوابط الهجرة والعنصرية والفصل العنصري التي يعاني منها العمال الجنوبيون في الدول الإمبريالية.

تعامل ماركس مع الاختلاف في الأجور كنتيجة لعوامل مؤقتة أو عابرة تتآكل باستمرار رأس المال والعمالة المتنقلة بمرور الوقت، والتي يمكن استبعادها بأمان من التحليل، كما أوضح في رأس المال المجلد الثالث: "مهم مثل دراسة الاحتكاكات [العوائق المحلية التي تعرقل تكافؤ الأجور] هي بالنسبة لأي عمل متخصص في الأجور، فهي لا تزال عرضية وغير ضرورية فيما يتعلق بالتحقيق العام في الإنتاج الرأسمالي، وبالتالي يمكن تجاهلها ..[679] "

هذا الاستبعاد من النظر في الاختلافات المنهجية للأجور عن المتوسط المشترك، مما يعني استبعاد الاختلافات في قيمة قوة العمل ومعدل الاستغلال، ينطبق على رأس المال بأكمله. من الواضح أن مستوى تجريد ماركس غير مناسب لمهمتنا. تكشف دراسة وضع العمال في أسواق العمل وتنقلهم عبر الحدود أنه في العالم الإمبريالي اليوم، يتم انتهاك حالة

[675] - Karl Marx, [1894] 1991, Capital, vol. 3 (london: Penguin), 249–50.

[676] - هناك احتمال ثالث: قد تكون إنتاجية العمالة المنتجة للسلع الاستهلاكية في الدولة الأوروبية أعلى بكثير مما هي عليه في الصين بحيث تفوق مستويات الاستهلاك الأعلى للعمال الأوروبيين. في هذه الحالة، قد يكون وقت العمل المطلوب لإنتاج سلة أكبر (وبالتالي قيمة قوة عملهم) أقل مما هو عليه في الصين. ومع ذلك، لا يوجد شيء في هذا المقطع يوحي بأن ماركس قصد مثل هذا التفسير.

[677] - Marx, Capital, vol. 1, 727n.

[678] - "على الرغم من أن المساواة في الأجور وساعات العمل بين مجال إنتاج وآخر، أو بين رؤوس أموال مختلفة مستثمرة في نفس مجال الإنتاج، تصطدم بجميع أنواع العوائق المحلية، وتقدم الإنتاج الرأسمالي والخضوع التدريجي للجميع. العلاقات الاقتصادية مع هذا النمط من الإنتاج تميل مع ذلك إلى جعل هذه العملية تؤتي ثمارها ". ماركس، رأس المال، المجلد. 3، 241-42. هذا إما يفشل في توقع أو يحاول رؤية ما وراء المرحلة الإمبريالية للرأسمالية.

[679] - ibid.

المساواة بين العمال بشكل عميق وصادم؛ وكما تم تحديده في الفصل الخامس، لم تسفر المنافسة العالمية عن أي تقدم ملموس نحو تحقيق التكافؤ الدولي للأجور الحقيقية - بل على العكس من ذلك، زاد تشتت الأجور الإجمالي خلال الحقبة النيوليبرالية. لقد خففت العولمة النيوليبرالية القيود المفروضة على تنقل رأس المال عبر الحدود الوطنية، ولكن لم يكن هناك مثل هذا التراخي في حرية حركة العمالة - على العكس من ذلك، تستجيب الحكومات الإمبريالية لضغوط الهجرة المتزايدة من خلال عسكرة حدودها وتجريم العمال المهاجرين.

## الشكل الثالث لزيادة فائض القيمة

في كتاب رأس المال المجلد الأول، حلل ماركس بعمق وتفصيل طريقتين يكافح فيهما الرأسماليون لزيادة معدل الاستغلال. الأول هو إطالة يوم العمل، وبالتالي زيادة فائض القيمة المطلق؛ والآخر هو زيادة فائض القيمة النسبية عن طريق زيادة إنتاجية العمال الذين ينتجون سلعًا استهلاكية، وبالتالي تقليل وقت العمل الضروري. في عدة أماكن يصف بإيجاز ثالثًا. في فصل "مفهوم القيمة الزائدة النسبية"، كتب ماركس: " مقدار العمل الفائض نفسه ... [يمكن تمديده] فقط من خلال تخفيض أجر العامل دون قيمة قوة عمله ... ورغم أن هذه الطريقة تضطلع بدور هام في الحركة الفعلية للأجور، إلا أننا نقصيها من الاعتبار انطلاقا من فرضية أن جميع السلع، بما في ذلك قوة العمل، تباع وتشري بقيمتها كاملة .. [680]"

إن تخفيض أجر العامل إلى ما دون قيمة قوة عمله، أي الاستغلال الفائق، تمت الإشارة اليه في الفصلين السابقين، عندما تمت مناقشة العواقب على العمال عندما تسيطر " الآلة، ...، فلا تستولي على مجمل ميدان الإنتاج إلا بصورة تدريجية: "ونتيجة لذلك" فان قسم من الطبقة العاملة ... تحولهم الآلات على هذا النحو إلى سكان فائضين. . . ويغمرون، من جهة أخرى، فروع الصناعة الأسهل منالا كما يغمرون سوق العمل، فيخفضون بذلك سعر قوة العمل دون قيمته ...[681] " يتحدث ماركس هنا عن البطالة العرضية القطاعية الناشئة عن ميكنة فرع جديد من الصناعة، لكن علاقتها بعصر المودم بالكاد تحتاج إلى ذكر ذلك. فقد أصبح قسم كبير من الطبقة العاملة في الجنوب العالمي غير ضروري بسبب عدم قدرة أساليب الإنتاج الحديثة على امتصاص العمالة الكافية لمنع ارتفاع البطالة، وهذا وحده، حتى قبل أن نأخذ في الاعتبار إن أنظمة العمل الأشد قسوة والقمع السياسي السائد في البلدان منخفضة الأجور، يمارس قوة شرسة تجعل سعر قوتها العاملة أقل من قيمتها. حتى قبل أن نؤسس الصلة الدقيقة بين الأجر وقيمة قوة العمل، ومعدل الاستغلال، يشكل هذا بالفعل دليلًا ظاهريًا على أن قيمة قوة العمل قد تم فرضها بشكل أكثر وحشية في الجنوب عنها في دول الشمال، لدرجة أن تُفرض بشكل دائم انخفاض كل قوة العمل على هؤلاء العمال. كما أنه دليل قوي على أن الفروق في الأجور يتم تحديدها، جزئيًا على الأقل، من خلال عوامل مستقلة تمامًا عن إنتاجية العمال أثناء العمل، مثل غياب الضمان الاجتماعي، والبطالة الهيكلية، وأنظمة العمل القمعية.

تم ذكر الاستغلال الفائق للمرة الثالثة في المجلد الأول من رأس المال، في خضم مناقشة كيف يمكن للرأسماليين زيادة مقدار فائض القيمة:

ولقد أشرنا مرارا، في الأجزاء المكرسة لإنتاج فائض القيمة، إلى أننا نفترض سلفا أن الأجور مساوية، على الأقل، لقيمة قوة العمل. ولكن الخفض القسري للأجور من دون هذه القيمة يلعب، في الممارسة العملية، دورا من الأهمية بمكان، فلا مفر من التوقف عنده لحظة[682].

"لحظة" هي طول استطراد ماركس، وهي طويلة بما يكفي لكي يجادل بأن "الميل المستمر لرأس المال هو إعادة تكلفة العمالة نحو ... الصفر المطلق:[683]" كما يشير Higginbottom، هذه اللحظة " لقد اتضح بالطبع أنها أطول إلى حد ما؛ ويستمر حتى يومنا هذا[684].

[680] - Marx, Capital, vol. 1, 430–31. Arabe : 405
[681] - ibid., 557. Arabe: 533
[682] - ibid., 747–48. Arabe : 739
[683] - ibid., 748.
[684] - andy higginbottom, 2012, “Structure and essence in Capital I: extra Surplus-Value and the Stages of Capitalism,” Journal of Australian Political Economy 70:251–70,
https://www.academia.edu/11419215/structure_and_essence_in_capital_i_extra_surplus–value_and_the_stages_of_capitalism.

لم يقتصر الأمر على ترك ماركس جانبًا لتخفيض الأجور إلى ما دون قيمتها، بل قدم تجريدًا آخر، على الرغم من أنه ضروري لتحليله العام لرأس المال، يجب تخفيفه إذا أردنا تحليل المرحلة الحالية من تطور رأس المال: " إن التمييز بين معدلات فائض القيمة في مختلف البلدان، وبالتالي بين المستويات الوطنية المختلفة لاستغلال العمالة، خارج نطاق بحثنا الحالي تمامًا "[685]. لذلك، فإن العنصرين الضروريين لنظرية الإمبريالية المعاصرة - الاختلافات الدولية في قيمة قوة العمل ومعدل الاستغلال - تم استبعادهما صراحة من قبل ماركس من نظريته العامة كما هو موضح في رأس المال. وهكذا كان أنور شيخ مخطئًا عندما زعم أن "تطوير قانون القيمة في رأس المال يحتوي على جميع العناصر الضرورية لتوسيعه ليشمل التبادل الدولي"[686]. لربط رأس المال بالقرن الحادي والعشرين، وهو أمر ضروري إذا أردنا أن نشرح العالم بعد قرن ونصف، يجب أن ننتقل إلى الأسئلة التي أدرك ماركس أنها ذات أهمية قصوى حتى الآن والتي طرحها جانبًا واحدًا.

"الشيوعية ليست عقيدة بل حركة؛ إنها ليست منبثقة من المبادئ بل من الحقائق"[687] كما قال فريدريك إنجلز. يجب أن ينطلق تحليل الإمبريالية المعاصرة من، محاولة تفسير، حقيقة ذات أهمية فائقة: الاختلاف الدولي المنهجي في معدل الاستغلال بين الأمم. لا تتوافق عولمة الإنتاج المدفوعة بموازنة الأجور مع فائض القيمة المطلق - فساعات العمل الطويلة متوطنة في البلدان منخفضة الأجور، لكن طول يوم العمل ليس عامل الجذب الرئيسي لشركة الاستعانة بمصادر خارجية - ولا مع فائض القيمة النسبي: العمالة الضرورية هي لا يتم تقليله من خلال تطبيق التكنولوجيا الجديدة. في الواقع، الاستعانة بمصادر خارجية هو بديل للاستثمار في التكنولوجيا الجديدة. وبالتالي، فإن زيادة فائض القيمة من خلال توسيع استغلال العمالة ذات الأجر المنخفض في الجنوب لا يمكن اختزالها إلى شكلي استخراج فائض القيمة الذي تم تحليله في رأس المال - فائض القيمة المطلقة والنسبية. الاستعانة بمصادر خارجية قائمة على المراجحة العمالية مدفوعة بالرغبة في العمالة الأرخص، وتتوافق بشكل مباشر مع "تخفيض الأجور إلى ما دون قيمتها**!**" بعبارة أخرى، فإن المراجحة العالمية للعمالة، المحرك للتحول العالمي للإنتاج إلى الدول ذات الأجور المنخفضة، هي الشكل الثالث لفائض القيمة الذي يعترف به ماركس باعتباره العامل الأكثر أهمية، ولكنه مستبعد، كما رأينا، من نظريته حول القيمة.

إن إعادة اكتشاف هذا الشكل الثالث من فائض القيمة، أو بالأحرى نزع تمويهها بعد دفنها لفترة طويلة، هو تقدم كبير، حيث يوفر المفتاح لإطلاق العنان للمفاهيم الديناميكية الواردة في رأس المال، وقد قام بذلك آندي هيجين بوتوم في النموذج الثالث من زيادة فائض القيمة[688] . هناك يعلق، "يناقش ماركس ثلاث طرق منفصلة يمكن لرأس المال أن يزيد من فائض القيمة، لكنه يسمي طريقتين فقط منها على أنهما فائض قيمة مطلق وفائض نسبي. الآلية الثالثة، تخفيض الأجور أقل من قيمة قوة العمل، يسلم ماركس إلى مجال المنافسة وخارج تحليله "[689]. طور Higginbottom هذه الفكرة بشكل أكبر في نظام التراكم في جنوب إفريقيا: نظريات الإمبريالية ورأس المال، حيث يقول، مشيرًا إلى القراءة التقليدية لرأس المال:

ومن غير الواضح . . . لماذا تطيل يوم العمل؟ وينتمي التأثير غير المباشر وغير المقصود والمتوسط لزيادة إنتاجية العمل على تقليل قيمة قوة العمل إلى الطبيعة الداخلية لرأس المال، بينما لا ينتمي رأس المال المتناقص بشكل مباشر للأجور. جميع الآليات الثلاث تزيد من معدل فائض القيمة. ليس فقط خفض الأجور المباشر هو الآلية الحاسمة لفهم

---

[685] - Marx Capital, vol. 3, 242.

[686] - Shaikh, "The laws of international exchange," 208.

[687] - Frederick engels, [1847] 1987, The Communists and karl Heinzen, in Marx and Engels, Collected Works, vol. 6 (Moscow: Progress Publishers), 291.

[688] - كان روي ماورو ماريني مصدر إلهام لبصيرة هيجينبوتوم. يجادل ماريني في كتابه "دياليكتيكا دي تبديلينسيا": "إن مفهوم الاستغلال الفائق ليس مطابقًا لمفهوم فائض القيمة المطلق لأنه يتضمن أيضًا نوعًا من إنتاج فائض القيمة النسبي - ذلك الذي يتوافق مع زيادة كثافة العمل. . من ناحية أخرى، فإن تحويل جزء من صندوق الأجور إلى مصدر لتراكم رأس المال لا يمثل بشكل صارم شكلاً من أشكال الإنتاج الفائض المطلق، لأنه يؤثر في نفس الوقت على كلا الجزأين من يوم العمل، وليس فقط على فائض وقت العمل كما هو الحال مع فائض القيمة المطلق. قبل كل شيء، يتم تعريف الاستغلال الفائق في المقام الأول من خلال الاستغلال الأكبر لقدرة العامل البدنية، على عكس الاستغلال الناتج عن زيادة إنتاجيته، ويميل عادةً إلى التعبير عن نفسه في حقيقة أن قوة العمل يتم دفع أجرها أدناه. قيمتها الفعلية ". روي ماورو ماريني، 1973، Dialéctica de Depencia (Mexico dF: ediciones age)، 93. ترجمتي.

[689] - andy higginbottom, 2009, The Third Form of Surplus Value Increase, paper presented at historical Materialism Conference, london https://www.academia.edu/11418979/Third_form_of_extraction_surplus_value.

طريقة استغلال الرأسمالية في جنوب إفريقيا [موضوع بحث Higginbottom]؛ إنها بالتبعية حاسمة في تحليل الرأسمالية كإمبريالية ونظام عالمي[690].

ويتابع:

يجب تعميم فكرة الاستغلال الفائق من الناحية المفاهيمية على المستوى الضروري من التجريد ودمجها مع نظرية الإمبريالية. الاستغلال المفرط هو شرط خاص داخل نمط الإنتاج الرأسمالي. . . الجوهر المشترك الخفي الذي يحدد الإمبريالية. تُدفع الطبقة العاملة في الدول المضطهدة / العالم الثالث / العالم الجنوبي بشكل منهجي أقل من قيمة قوة العمل للطبقة العاملة في الدول المضطهدة / العالم الأول / شمال العالم. هذا ليس لأن الطبقة العاملة الجنوبية تنتج قيمة أقل، ولكن لأنها أكثر اضطهادًا وأكثر استغلالًا[691].

هذه حقيقة جديدة لم ترد في نظرية القيمة عند ماركس. إنها نقطة البداية التي يمكن من خلالها فقط المضي قدمًا نحو نظرية قيمة للإمبريالية. كما يستنتج هيغينبوتوم: "تجربة أنماط الاستغلال القمعي ساحقة لدرجة أن عدم تضمينها في الماركسية كتعبير نظري عن الرأسمالية كنظام عالمي سيجعل الماركسية نفسها عفا عليها الزمن[692] (43).

## لماذا معدل الاستغلال مستقل عن إنتاجية العمال؟

في فصل نوقش كثيرًا في رأس المال المجلد الثالث، اعتبر ماركس ستة عوامل معاكسة تخفف من ميل معدل الربح إلى الانخفاض. أحد هذه العوامل المضادة، "تخفيض الأجور إلى ما دون قيمتها"، هو إشارة موجزة أخرى إلى هذه الطريقة الثالثة لزيادة فائض القيمة، ويتم التعامل معه في جملتين قصيرتين فقط: "شأن كثرة من الأمور الأخرى التي يمكن ذكرها في هذا الموضع، لا يخص التحليل العام لرأس المال، بل يخص دراستنا للمنافسة، والتي نقوم بها في هذا المؤلف. غير أنه واحد من الأسباب الهامة، التي تكبح ميل معدل الربح الى الهبوط"[693].

مرة أخرى، يذكر ماركس الاستغلال الفائق، أي "دفع الأجور إلى ما دون قيمة قوة العمل"، مشددًا على أهميتها الكبرى - ثم يستبعدها من مزيد من التحليل. لقد تجاهل الماركسيون الأرثوذكس هذه الاستثناءات وغيرها من الاستبعادات التي تمت مراجعتها في هذا الفصل أثناء بحثهم عن رأس المال بحثًا عن الذخيرة لاستخدامها ضد نظرية التبعية، واستغلوا بدلاً من ذلك تعليق ماركس بأن الأجور الحقيقية الأعلى في إنجلترا مقارنة بألمانيا وروسيا تتوافق مع معدلات أعلى من الاستغلال في إنكلترا، وافتراضه بأن معدل فائض القيمة في الصين أقل بكثير مما هو عليه في إنجلترا، وبعض الجوانب الأخرى المتناثرة، من أجل استبعاد الحقيقة الواضحة للغاية المتمثلة في ارتفاع معدلات الاستغلال من النظرية، وبذلك يستخدمون رأس المال لإخفاء المسار الإمبريالي للرأسمالية وحمايتها من النقد.

مما لا شك فيه أن أكثر المظاهر المحيرة للاختلافات بين الدول في معدل الاستغلال يرد في رأس المال الثالث، في وسط أربع فقرات كثيفة تشكل التجارة الخارجية، والخامس من ستة عوامل معاكسة تحد من الانخفاض في معدل ربح. وتأكيدًا على المسافة بين الماضي والحاضر، يناقش ماركس عالماً قبل الاستعانة بمصادر خارجية للإنتاج على نطاق واسع، وهو الوقت الذي حدثت فيه التجارة الدولية في السلع التي ينتجها كل رأسمالي في داخليا. في هذه الفقرات، يحدد ماركس أو يلمح إلى ما لا يقل عن خمس طرق مختلفة يمكن من خلالها "لرأس المال المستثمر في التجارة الخارجية، والتجارة الاستعمارية على وجه الخصوص[694] ،" زيادة متوسط معدل الربح في الدولة الإمبريالية، وبالتالي مواجهة اتجاهها نحو السقوط - والخامس، والأقصر، والأكثر تلميحًا هو معدل الاستغلال الأعلى في الأمم الخاضعة.

---

690 - higginbottom, Structure and Essence in Capital I, 282–83.
691 - ibid., 284.
692 - ibid., 284–85.
693 ماركس، رأس المال، المجلد. 3، 342 انجليزي و279-280 عربي، أؤكد. كانت هذه أيضًا مقدمة لتحليل ماركس للاستغلال الرأسمالي في رأس المال 1: "ونحن نفترض: (1) إن السلع تباع بقيمتها؛ و(2) إن سعر قوة العمل قد يرتفع، بين حين وآخر، فوق قيمتها، ولكنه لا يهبط دون هذه القيمة قط. لقد وجدنا، استنادا إلى هذه الفرضية، أن المقادير النسبية لكل من فائض القيمة وسعر قوة العمل تتحدد بعوامل ثلاثة هي: 1) طول يوم العمل، أي المقدار الأفقي للعمل؛ 2) شدة العمل الاعتيادية، أو مقداره العمودي، نعني إنفاق كمية معينة من العمل في فترة زمنية محددة ؛ 3) أخيرا قدرة إنتاجية العمل، حيث إن الكمية نفسها من العمل تعطي، خلال وقت معين، كمية أكبر أو أقل من المنتوج، تبعا لمستوى تطور شروط الإنتاج. " ماركس، رأس المال، المجلد. الأول، 655 انجليزي، 637-638 عربي
694 - يتابع، "ما لم تقف الاحتكارات في الطريق"، أي عندما تستحوذ الشركات الفردية على فائض الربح ولا يتم تقاسمه، من خلال المنافسة، مع رؤوس الأموال الأخرى. ماركس، رأس المال، المجلد. 3، 345.

يمكن العثور على أول تأثيرين معاكسين في تفسير ماركس أنه "بقدر ما تقلل التجارة الخارجية من عناصر رأس المال الثابت من ناحية، ومن ناحية أخرى وسائل العيش الضرورية التي يتم تحويل رأس المال المتغير إليها، فإنها تعمل على رفع المعدل، من الربح برفع معدل فائض القيمة وخفض قيمة رأس المال الثابت ". تتضح هنا الطبيعة التقريبية للملاحظات التي جمعها إنجلز في رأس المال المجلد الثالث - المقطع المذكور محير لأن ترتيب زوجي السبب والنتيجة معكوسان: نتائج تخفيض سعر المواد الخام ("عناصر رأس المال الثابت") في تخفيض قيمة رأس المال الثابت، في حين أن رخص وسائل المعيشة الضرورية للعمال يؤدي إلى انخفاض قيمة قوة العمل وزيادة في فائض القيمة النسبية.

نحن على دراية بهذين التأثيرين المعاكسين الأولين، ولكن التأثير المعاكس الثالث للتجارة على ميل معدل الربح إلى الانخفاض[695]، الناتج عن قدرة الشركات في "الدولة الأكثر تقدمًا [على] بيع سلعها أعلى من أسعارها. تحتاج القيمة إلى اهتمام خاص. يقول ماركس إن تأثير التجارة هذا مشابه لـ "الشركة المصنعة التي تستخدم اكتشافًا جديدًا قبل أن يصبح هذا عامًا"، وبالتالي تجني ربحًا فائقًا لأن رأسماله الأكثر تقدمًا تقنيًا يمكن أن ينتج سلعة معينة في أقل من متوسط وقت العمل الضروري اجتماعيًا المطلوب في البلد المتخلف تقنيًا. تنشأ هذه الأرباح الإضافية فقط في المنافسة بين الرأسماليين في نفس الفرع، منتجين سلعًا مماثلة في منافسة مباشرة مع بعضهم البعض، على سبيل المثال، السيارات أو المواد الكيميائية أو الملابس، والنتائج من رؤوس الأموال ذات تكاليف الإنتاج المختلفة، يتم بيعها بنفس السعر. ومن المهم ملاحظة ذلك، بافتراض عمالة متوسطة الكثافة والتعقيد (نحن بالعودة إلى موضوع العمل المعقد لاحقًا في هذا الفصل)، فإن كل قوة العمل التي ينفقها العمال العاملون في رؤوس الأموال الأقل إنتاجية تُحسب بالتساوي تجاه القيمة الإجمالية، حتى لو استحوذ الرأسماليون الأكثر إنتاجية على جزء غير متناسب منها. إن الأرباح الإضافية للرأسماليين الأكثر إنتاجية لا تُستمد من عمالهم الأكثر إنتاجية ولكن من فائض العمالة المستخرجة من العمال الذين يعملون من قبل رؤوس الأموال التي تعاني من نقص تكنولوجيًا[696]. إذا تم طرد هذه رؤوس الأموال من الإنتاج، ومتوسط وقت العمل الضروري اجتماعيًا المطلوب للإنتاج من هذه السلع سينخفض معها سعرها وأرباح الرأسماليين الباقين على قيد الحياة. وبالتالي، فإن القيمة التي يولدها العمال المنتجون في فترة زمنية معينة مستقلة عن إنتاجيتهم، حتى لو ظلت القيمة المضافة التي حصل عليها أصحاب العمل تعتمد بشكل كبير على هذا. هذا أمر أساسي للغاية، ويجب تكراره: عامل الصلب الذي يعمل بآلات أكثر تطورًا من الناحية التكنولوجية لا ينتج عنه قيمة تبادلية أكبر، إنه يسمح ببساطة لصاحب العمل الرأسمالي بالاستيلاء على حصة أكبر منها. ويترتب على ذلك أن معدل الاستغلال - بافتراض تساوي الأجور، وكثافة العمل، وما إلى ذلك - ليس أعلى في رؤوس الأموال الأكثر إنتاجية منه في رؤوس الأموال الأقل إنتاجية.

بين فروع الإنتاج، عندما تكون التجارة في سلع مختلفة، فإن الأمور مختلفة تمامًا. لا يواجه منتجو السلع المختلفة تمامًا بعضهم البعض بشكل مباشر كمنافسين في أسواق المنتجات، ولكن بشكل غير مباشر، كرؤوس أموال تتنافس على مستثمرين جدد. بين فروع الإنتاج، بافتراض قيمة موحدة لقوة العمل، يتم تحديد الأسعار النسبية من خلال الكميات المختلفة من وقت العمل الضروري اجتماعيًا المطلوب لإنتاج كل منتج وبتحويلات القيمة المعادلة للربح الناتجة عن الاختلافات في التركيب العضوي لرأس المال[697].

على الرغم من أنه من المؤكد أن العمال الذين يستخدمون التكنولوجيا المتقدمة سينتجون المزيد من القيمة الاستعمالية، فإن كمية القيمة وفائض القيمة الناتج عن عملهم الحي لن تختلف عما إذا تم أداء نفس العمل في شركة أقل تقدمًا في نفس فرع الإنتاج، وينطبق الشيء نفسه عندما ننظر إلى القيمة الناتجة عن كمية معينة من متوسط العمالة في

---

695 - "إن معدل الربح لا ينخفض لأن العمل يصبح أقل إنتاجية، ولكن لأنه يصبح أكثر إنتاجية. إن كلا من ارتفاع معدل فائض القيمة وانخفاض معدل الربح ما هي إلا أشكال محددة يتم من خلالها التعبير عن زيادة إنتاجية العمل في ظل الرأسمالية ". ماركس، رأس المال، المجلد. 3، 240.

696 - عندما صرح ماركس أن الشركات التي تعمل بإنتاجية أقل من المتوسط تحصل على ربح أقل من المتوسط. . . كل هذا . . . يعني ذلك أن القيمة أو فائض القيمة التي ينتجها عمالهم بالفعل يتم تخصيصها في السوق من قبل الشركات التي تعمل بشكل أفضل. هذا لا يعني على الإطلاق أنهم أوجدوا قيمة أقل أو فائض قيمة مما يدل عليه عدد ساعات العمل فيها ". إيرنست ماندل، 1975، أواخر الرأسمالية (لندن: (NLB، 101.

697 - التركيب العضوي لرأس المال هو، ببساطة، النسب النسبية للعمل الميت والعمل الحي في الفروع المختلفة. إذا افترضنا أن التركيب العضوي لرأس المال هو نفسه في جميع الفروع وأن يكون العرض والطلب في حالة توازن، فإن الأسعار النسبية لسلعتين مختلفتين ستتطابق مع الكميات النسبية لمتوسط وقت العمل الضروري اجتماعيًا المطلوب لإنتاجهما، وسيكون السعر مرادفًا للقيمة. في الواقع، بالطبع، توجد اختلافات كبيرة في التركيب غير العضوي، وبالتالي فإن المنافسة بين رؤوس الأموال على حصة من إجمالي الأرباح تؤدي إلى إعادة توزيع القيمة من رؤوس الأموال كثيفة العمالة إلى رؤوس الأموال كثيفة رأس المال، مما يؤدي إلى ظهور اقتصاد متوسط- معدل ربح واسع.
تشكيل السعر، أو عملية التكافؤ الاجتماعي لمختلف الأعمال الخاصة الملموسة، هي أيضًا عملية تجريد من كل شيء يجعل هذه الأعمال الخاصة مختلفة وملموسة - تجريد حقيقي، يتم تنفيذه فعليًا عن طريق تسويق منتجات هذه الأعمال الملموسة المتنوعة، والتي يتم من خلالها قياسها مقابل جميع المنتجات الأخرى. يتضح من هذا أن قيمة كل سلعة هي، وبالتالي يجب تصورها، على أنها علاقة اجتماعية، وبعبارة أخرى حجم معين من العمل التجريدي الضروري اجتماعياً الذي يحتوي في داخله على عالم العلاقات الاجتماعية بأكمله..

فرع مختلف من الإنتاج. إن الإنتاجية المرتفعة الظاهرة للعاملين في فروع الإنتاج كثيفة رأس المال هي وهم ناتج عن تحويلات القيمة من رؤوس الأموال ذات التكوين العضوي المنخفض إلى تلك التي تكون فيها أعلى وكذلك من خلال تحويلات القيمة من رؤوس الأموال ذات معدلات الاستغلال الأعلى من المتوسط. لأولئك الذين لديهم معدلات استغلال أقل من المتوسط. بعبارة أخرى، فإن ما يعتقده الرأسمالي على أنه أرباح تظهر بطريقة سحرية من العمل الميت، أي من آلاته ومدخلاته الأخرى، هو في الواقع قيمة خلقها العمل الحي الذي يستخدمه الرأسماليون المنافسون ذوو التركيبات العضوية الأقل و / أو أعلى معدلات الاستغلال. ويترتب على ذلك، بافتراض أن كلا العملين متوسطي الشدة، وتجاهل مسألة العمالة المؤهلة أو المعقدة، فإن القيمة الجديدة الناتجة عن كمية معينة من العمل الحي تكون مستقلة تمامًا عن التركيب العضوي لرأس المال الذي يحركه. بعبارة أخرى، بافتراض مرة أخرى أن كلا العاملين متوسطي الشدة وبافتراض أنهما يتقاضيان نفس الأجور، فإن كمية القيمة التي يتم إنتاجها في يوم عمل معياري بواسطة زعنفة الهامبرغر التي تقف في موقف السيارات في مصنع للصلب هي مثل تلك التي أنتجها في الوقت نفسه عامل الصلب داخل ذلك المصنع[698]. ليس فقط العلاقة بين إنتاجية العمل وقيمة التبادل التي خلقتها ليست مباشرة، كما أكدته النظرية الاقتصادية السائدة وردها الماركسيون الأوروبيون، إنهم مستقلون تمامًا عن بعضهم البعض، كما أكد ماركس:

"من خلال الإنتاجية، بالطبع، نعني دائمًا إنتاجية العمل المفيد الملموس. . . . يصبح العمل المفيد. . . مصدر وفير إلى حد ما من المنتجات في نسبة مباشرة مع ارتفاع أو انخفاض إنتاجيته. مقابل ذلك، ومع ذلك، فإن الاختلافات في الإنتاجية ليس لها أي تأثير على العمالة نفسها الممثلة في القيمة. بما أن الإنتاجية هي سمة للعمل في شكله الملموس المفيد، فإنه بطبيعة الحال يتوقف عن التأثير على هذا العمل بمجرد أن نتخلص من شكله الملموس المفيد. لذلك، فإن نفس العمل، الذي يتم إجراؤه لنفس المدة الزمنية، ينتج دائمًا نفس القدر من القيمة، بغض النظر عن أي اختلافات في الإنتاجية. لكنها توفر كميات مختلفة من قيم الاستخدام خلال فترات زمنية متساوية"[699] .

لذلك، فإن الإيمان بالعلاقة المباشرة بين الأجور والإنتاجية يقوم على الخلط بين قيمة الاستخدام والقيمة التبادلية، وهو ارتباك يدمر أساس نظرية ماركس ويستجيب في الواقع لمظاهر علاقات الإنتاج في ذهن الرأسمالي. ومن المفارقات أن الماركسيين الأرثوذكس ينتهي بهم الأمر إلى الترويج للاقتصاد البرجوازي مرتدين المصطلحات الماركسية.

ويترتب على ما سبق أن تحويلات القيمة إلى رؤوس الأموال المبتكرة من رؤوس الأموال الأقل تقدمًا داخل فرع الإنتاج هي نتيجة الاختلافات في الإنتاجية الفردية لرؤوس الأموال الفردية داخل هذا الفرع - وتؤدي إلى تباين في معدل الربح الذي تتمتع به رؤوس الأموال الفردية . من ناحية أخرى، فإن تحويلات القيمة بين الفروع المختلفة تتأثر بتركيبات القيمة المختلفة لإجمالي رأس المال المستخدم في الفروع المختلفة - وفي اقتصاد موحد، حيث يتدفق رأس المال والسلع بحرية، ينتج عن ذلك تقارب بين معدل الربح بين الفروع المختلفة وتكوين معدل ربح متوسط على مستوى الاقتصاد. سواء كانت التجارة بين البلدان تنطوي على منافسة بين الشركات التي تتاجر في سلع مماثلة أو تنطوي بدلاً من ذلك على تبادل سلع غير متشابهة، فمن الأهمية بمكان تحديد نوع تحويل القيمة السائد. لذلك من المهم للغاية، كما رأينا في الفصل 3، أن التجارة بين الدول الإمبريالية في سلع مماثلة، بينما، على النقيض من ذلك، التجارة بين الدول الإمبريالية والنامية هي في سلع مختلفة. وبالتالي نحصل على هذه النتيجة المهمة: في الشمال - شمال N-N الاختلافات التجارية في الإنتاجية هي السبب الرئيسي لنقل القيمة ومحدد رئيسي للأرباح فوق أو دون المتوسط ، ولكن في التجارة شمال - جنوب N-S فهي ليست كذلك؛ ولهذا السبب، فإن هذا التأثير المعاكس للتجارة الخارجية على انخفاض معدل الربح لا يفسر أي شيء عن التفاعل بين الاقتصادات الإمبراطورية والاقتصادات ذات الأجور المنخفضة. هناك حاجة إلى تفسير بديل، يستند إلى الدور المركزي الذي يلعبه الشكل الثالث لاستخراج فائض القيمة، أي الاستغلال الفائق.

## الاستغلال الفائق في رأسمال ماركس

[698] - يفترض هذا أن كلا العملين متوسطي الشدة، ويتجاهل مسألة العمالة المؤهلة أو المعقدة، والتي قد تضخم خصائص إنتاج القيمة للعمالة. لكن هذا الاختلاف لا يرتبط بالتركيب العضوي. النقطة المهمة هنا هي أن القدرة على خلق القيمة للعامل مستقلة تمامًا عن التركيب العضوي لرأس المال الذي يبدأ في الحركة.

[699] - Marx, Capital, vol. 1, 137

أخيرًا، في هذه الجملة الرائعة، يقول ماركس، "فيما يتعلق برأس المال المستثمر في المستعمرات، وما إلى ذلك، فإن السبب في أن هذا يمكن أن يؤدي إلى معدلات ربح أعلى هو أن معدل الربح أعلى بشكل عام هناك بسبب الدرجة الأدنى، للتنمية، وكذلك استغلال العمل، من خلال استخدام العبيد والحرفيين، إلخ[700]. "

لا يكشف الفحص الدقيق لهذا المقطع عن سبب واحد بل عن سببين وراء احتمال أن يعود رأس المال المستثمر في المستعمرات بمعدل ربح أعلى من المتوسط. تشير الدرجة الأقل من التطور إلى الإنتاجية المنخفضة وكثافة رأس المال وما إلى ذلك، وتمتد إلى المستعمرات نفس تأثير التبادل غير المتكافئ الذي حدده ماركس سابقًا في التجارة بين الدول الرأسمالية الأكثر تقدمًا والأقل تقدمًا. إنه الجزء الثاني من الجملة الذي يجذب الانتباه. يقول ماركس أن "معدل الربح أعلى بشكل عام [في المستعمرات] ... وكذلك استغلال العمل، من خلال استخدام العبيد وحراسهم، إلخ." الكلمات القليلة في هذه الجملة المنفردة هي المكان الوحيد في كامل مجلدات رأس المال الثلاثة وفي مجلده الرابع، نظريات فائض القيمة، حيث يذكر ماركس التأثير الإيجابي على معدل الربح في الدول الإمبريالية ذات الاستغلال الأعلى في الدول الخاضعة[701].

استمرارًا لذلك، يقول ماركس: "لا يوجد سبب يمنع ارتفاع معدلات الربح التي يستثمرها رأس المال في بعض الفروع بهذه الطريقة، ويجلبها إلى بلد المنشأ، ألا تدخل في معادلة معدل الربح العام، وبالتالي رفع هذا بالنسب المناسبة، ما لم تقف الاحتكارات في الطريق"[702] تشير هذه الجملة القصيرة إلى كيفية ارتباط نظرية القيمة بمفهوم الاحتكار - هذا الأخير هو ظاهرة من الدرجة الثانية تؤثر على توزيع فائض القيمة. من أجل الوصول إلى مفهوم ملموس للاحتكار، يجب على التحليل أولاً وقبل كل شيء تجريده منه لتحليل علاقة القيمة، كما تمت مناقشته في مناقشة نظرية أمين للريع الإمبريالي في الفصل السابع.

## العمل المؤهل في نظرية القيمة عند ماركس

لقد أظهرنا حتى الآن أنه وفقًا لنظرية ماركس للقيمة، وبافتراض أن كل العمل متوسط الشدة، فإن كمية القيمة الموضوعة في السلع بساعة واحدة من العمل الحي مستقلة تمامًا عن إنتاجيتها المحددة. وبعبارة أخرى، فإن العاملين في الشركات التي تستخدم تكنولوجيا أكثر تقدمًا لا ينتجون بأنفسهم أي قيمة في فترة زمنية معينة أكثر من العمال الذين توظفهم شركات أكثر متخلفة، لكن الإنتاجية الأعلى للعمال في السابق تسمح لصاحب العمل بالاستيلاء على جزء من فائض القيمة المتولدة في الأخير. بافتراض أن جميع العمال في هذا الفرع يعملون بنفس الكثافة، فإن كل عملهم يُحسب بالتساوي في القيمة الإجمالية المتولدة في ذلك الفرع، وإذا حصلوا جميعًا على نفس الأجر، أي بافتراض قيمة موحدة لقوة العمل، يتم استغلالهم جميعًا على قدم المساواة، بغض النظر عن فروق الإنتاجية بين أولئك الذين يعملون في رؤوس أموال أكثر وأقل تقدمًا. لقد أظهرنا أيضًا أن الأمر نفسه ينطبق على العمل الحي الذي يقوم به العمال العاملون في فروع الإنتاج المختلفة حيث يختلف التركيب العضوي لرأس المال. مرة أخرى، بافتراض أن عمالة متوسطة الشدة وقيمة مشتركة لقوة العمل، يتم استغلالهم جميعًا بالتساوي. وبالتالي، فإن رفض الماركسيين الأرثوذكس لأطروحة التبعية لم يفشل فقط في اختبار الصلاحية الخارجية، أي أنه يتعارض مع واقع معدلات الاستغلال القصوى في مصانع الملابس البنجلاديشية وخطوط الإنتاج الصينية وبلاتين جنوب إفريقيا، ومناجم ومزارع البن البرازيلي. كما أنه يفشل في اختبار الصلاحية الداخلية؛ إنه يتعارض مع المبادئ الأساسية لنظرية القيمة الماركسية. ويترتب على ذلك أيضًا أن انخفاض مستوى الأجور وقيمة قوة العمل في بنغلاديش والصين ودول أخرى في جنوب الكرة الأرضية يعكس ارتفاع معدل الاستغلال السائد في تلك البلدان. وأخيرًا، من الواضح أن هذا المعدل الأعلى من الاستغلال لا يتوافق مع معدل أعلى من فائض القيمة المطلقة ولا مع معدل أعلى من فائض القيمة النسبي ولكن مع ما أسماه Higginbottom الشكل الثالث لزيادة فائض القيمة، ما يسميه ماركس بتخفيض الأجور إلى ما دون قيمة قوة العمل ولكننا نسمي هنا، ببساطة، قيمة أقل لقوة العمل.

ومع ذلك، هناك بعد آخر مهم للغاية للمشكلة. على الرغم من أنه لا الإنتاجية المحددة للعمل الحي الذي تستخدمه شركة معينة ولا متوسط إنتاجية العمل في فرع معين من الإنتاج يؤثر على كمية القيمة المتولدة في فترة زمنية معينة، فإن هذا يفترض أن كل هذا العمل هو ما أسماه ماركس بالمتوسط. العمالة - العمالة المؤهلة على قدم المساواة،

---

[700] - ماركس، رأس المال، المجلد. 3، 345.

[701] - جدير بالذكر أن ماركس يتحدث عن استغلال العمالة، وليس معدل الاستغلال، والعمل، وليس قوة العمل. قد يكون هذا بسبب الصيغة المؤقتة للأصل يمكن استبعادها - حتى في المسودات التقريبية، ماركس دقيق في اختيار الكلمات. من الأرجح أنه اختار عمدًا عدم استخدام الشكل الرأسمالي المتقدم لهذه الفئات، لأنه في المستعمرات، في ذلك الوقت، كان لتسليع قوة العمل وعدم توزيع علاقة رأس المال / العمل المأجور طريقًا للذهاب. وهذا يؤكد مرة أخرى المسافة التطورية التي تفصل العقود الثلاثة الماضية عن مرحلة التطور الرأسمالي التي لاحظها وحلّلها ماركس.

[702] - Marx, Capital, vol. 3, 345.

والمهارة على قدم المساواة. هذا افتراض آمن عندما يتعلق الأمر بمقارنة عمل عمال الملابس البنغلاديشيين أو مجمعي iPhone الصينيين بعمالة العمال العاملين في نقل وتجزئة هذه السلع في البلدان التي تُباع فيها هذه السلع. إن الفروق الهائلة في قيمة قوة العمل بين هاتين المنطقتين من الاقتصاد العالمي توفر بالتالي مؤشرا موثوقا للاختلافات الهائلة في معدل استغلال هؤلاء العمال. ولكن ماذا تقول نظرية القيمة لماركس عن جودة توليد القيمة للعمالة الماهرة مقابل العمالة غير الماهرة؟ يوضح ماركس في كتابه رأس المال المجلد الأول:

"كل عمل ذي طابع أعلى أو أكثر تعقيدًا من متوسط العمل هو إنفاق قوة عمل من نوع أكثر تكلفة، قوة عمل تكلف إنتاجها وقتًا وعمالة أكثر من قوة العمل غير الماهرة أو البسيطة، وبالتالي قيمة أعلى. نظرًا لكون هذه القوة ذات قيمة أعلى، فإنها تعبر عن نفسها في عمل من نوع أعلى، وبالتالي تصبح موضوعية، خلال فترة زمنية متساوية، بقيم أعلى نسبيًا"[703].

إلى الحد الذي تعكس فيه الأجور الأعلى للعمالة الماهرة والأكثر تعقيدًا التكلفة الأعلى لإنتاجها، فإن النسبة بين وقت العمل الضروري وفائض وقت العمل، أي معدل الاستغلال، ليست أعلى ولا أقل من تلك التي يتحملها غير المهرة، كعمل بسيط. كما يقول ماركس، استمرارًا، "مهما كان الاختلاف في المهارة الذي قد يكون موجودًا بين عمل الغزال وعمل الجواهري، فإن الجزء من عمله الذي يستبدل به الصائغ قيمة قوة عمله ليس بأي حال من الأحوال. تختلف الطريقة عن الجزء الإضافي من عمله الذي يخلق به فائض القيمة، "النقطة التي عاد إليها في رأس المال المجلد الثالث:

"تعتمد الفروق، على سبيل المثال في مستوى الأجور، إلى حد كبير على التمييز بين العمل البسيط والمعقد الذي تم ذكره في الفصل الأول من المجلد 1، وعلى الرغم من أنها تجعل نصيب العمال في مجالات الإنتاج المختلفة غير متكافئ للغاية.، فهي لا تؤثر بأي شكل من الأشكال على درجة استغلال العمل في هذه المجالات المختلفة. إذا كان عمل الصائغ يُدفع بمعدل أعلى من أجر العامل المياوم، على سبيل المثال، فإن العمل الفائض للأول ينتج أيضًا فائضًا في القيمة أكبر مما ينتج عن العامل المياوم"[704].

كان هذا هو السياق الذي ذكره ماركس، كما نقلنا عنه سابقًا، أن "أهمية دراسة الاحتكاكات [التي تعيق مساواة الأجور] هي ... أنها لا تزال عرضية وغير ضرورية فيما يتعلق بالتحقيق العام في الإنتاج الرأسمالي. .... ومن المفترض طوال الوقت أن الظروف الفعلية تتوافق مع مفهومهم[705] .. "

يمضي ماركس في كتابه رأس المال المجلد الأول ليشرح لماذا، بالإضافة إلى الاستثناءات التي نوقشت بالفعل، استبعد أيضًا الاختلاف بين العمل المؤهل أو المعقد والعمل البسيط من نظريته العامة: لا مفر من نوع العمل إلى متوسط العمل الاجتماعي. لذلك فإننا نوفر على أنفسنا عملية لا لزوم لها، ونبسط تحليلنا، بافتراض أن عمل العمال الذين يستخدمهم الرأسمالي هو متوسط العمل البسيط ". وأضاف في حاشية لهذا المقطع:

"إن التمييز بين العمل العالي والبسيط، والعمل الماهر والعمل غير الماهر، يعتمد جزئيًا على الوهم الخالص أو، على أقل تقدير، على الفروق التي لم تعد حقيقية منذ فترة طويلة، ولم تستمر إلا بموجب اتفاقية وطنية؛ وجزئياً على الحالة العاجزة لبعض قطاعات الطبقة العاملة، وهو شرط يمنعهم من أن يفرضوا بالتساوي مع البقية قيمة قوة عملهم"[706]
.

هنا، يعتبر ماركس التمييز بين العمالة الماهرة وغير الماهرة في اقتصاد وطني واحد، معتبرا أنها ظاهرة عابرة، من المقرر أن تتآكل بسبب المنافسة بين العمال وبتقليل العمالة الماهرة باعتبارها عمليات إنتاج معقدة كثيفة العمالة. تصبح آلية وبالتالي مبسطة. تعتمد محاولات لشرح الاختلافات الهائلة في الأجور وقيمة قوة العمل بين العمال في الدول الإمبريالية وذات الأجور المنخفضة كنتيجة للتمييز بين قوة العمل الماهرة وغير الماهرة، كما يفعل النقاد الماركسيون الأرثوذكسيون لنظرية التبعية، الباقي، في جزء كبير جدًا، على مزيج من الوهم الخالص وخداع الذات. أن يتجاهلوا، كما يفعلون، دور "الحالة البائسة لبعض قطاعات الطبقة العاملة"، أي تلك التي تحبطها ضوابط الهجرة

---

[703] - Marx, Capital, vol. 1, 305.
[704] - Marx, Capital, vol. 3, 241–42.
[705] - ibid., 241–42.
[706] - ibid.

والمضطهدة من قبل أنظمة العمل الوحشية في البلدان منخفضة الأجور، في إجبارهم على خفض قيمة قوة - عملهم، في زيادة معدل استغلالهم، هو علم سيء ويؤدي إلى سياسات أسوأ.

## انخفاض معدل الربح

لاختتام محاولتي في هذا الفصل لربط نظرية ماركس للقيمة بالواقع الإمبريالي اليوم، أدلي بملاحظة حول فرضية أساسية لهذه النظرية، أي ميل معدل الربح إلى الانخفاض. في مخطط ماركس، فإن معدل الربح، s / (c + v)، يميل إلى الانخفاض لأن فائض العمالة، مقيد بطول يوم العمل، بينما c، كمية رأس المال الثابت التي تحتاج إلى التقدم، تنمو بالنسبة إلى v، العمل الحي، وبدون حدود. إذا كانت هذه المعادلة البسيطة قابلة للتطبيق على شركة واحدة، فإن الاستثمار الأعلى في رأس المال الثابت سيعني معدل ربح أقل، وهو ما سيكون عاملاً مثبطًا بشدة للاستثمار في الآلات. شرح ماركس كيف يتم إنقاذ رؤوس الأموال كثيفة رأس المال من هذا المصير من خلال تدفقات القيمة المعادلة للربح من فروع الإنتاج ذات التركيبات العضوية الأقل (التركيب العضوي هو نسبة رأس المال الثابت إلى العمالة الحية، أو c / v). وهكذا يتم تحديد متوسط معدل الربح من خلال تقاطع علاقتين: معدل الاستغلال، s / v، الذي افترض ماركس أنه ثابت لاقتصاد معين، ومتوسط تكوين رأس المال، c / v، لجميع رؤوس الأموال المنتجة لجميع السلع. إلى المدى الذي يتم فيه استبدال العمل الحي تدريجيًا بالعمل الميت، أي مع ارتفاع c بينما تظل v ثابتة أو تنخفض، فإن متوسط معدل الربح سيميل إلى الانخفاض. في العالم الحقيقي، يتم إبطال هذا الاتجاه الموجود بالفعل من خلال العديد من الظواهر. لقد اكتشفنا واحدة من أهمها، الاستعانة بمصادر خارجية للإنتاج، في هذا الكتاب. يقلل الاستعانة بمصادر خارجية من كل من c و v، حيث تم الاستعانة بمصادر خارجية للمسؤولية المباشرة عن استغلال العمل المأجور، ومع ذلك فإن جزءًا من S، وهو فائض القيمة التي تلتقطها شركات الاستعانة بمصادر خارجية، يتم إنشاؤه بواسطة العمالة الحية في المواقع النائية حيث يتم الإنتاج الآن . في أقصى درجاته، في حالة الشركات التي استعانت بمصادر خارجية لجميع عمليات الإنتاج لموردين مستقلين، يصبح كل من c و v صغيرين جدًا، ويصبح معدل الربح غير محدود ويتوقف مفهوم التركيب العضوي عن التطبيق.

لحساب هذا، لفهم معدل الربح في الظروف الفعلية للإنتاج المعولم، يجب أن نسمح بالتباين في s / v (معدل الاستغلال) وكذلك c / v (التركيب العضوي لرأس المال) والتفاعل بين الاثنين. إن الجدل المثير للاهتمام للغاية بين الماركسيين في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان حول الميل إلى انخفاض معدل الربح لا يأخذ في الاعتبار هذا؛ إنه يتجاهل عمومًا حقيقة أن جزءًا كبيرًا من فائض القيمة الذي تستحوذ عليه الشركات في البلدان الإمبريالية ويتم تحقيقه كأرباح يتم استخلاصها من العمال في البلدان ذات الأجور المنخفضة.

إن ربط قانون الانخفاض الميول في معدل الربح بالعالم الحقيقي أمر معقد بسبب العديد من العوامل الأخرى. يرتبط مجال الإنتاج والتجارة في جميع النقاط بمجال الأعمال المصرفية والتمويل، حيث يتم تحويل فائض القيمة الذي يتم تسجيله في الإنتاج إلى مدفوعات الفائدة وأرباح الأسهم لأصحاب الأصول المالية. وسواء كان معدل الربح في تزايد أو انخفاض أم لا، فإن المهم هو ما إذا كانت الكتلة الإجمالية لفائض القيمة كافية لمكافأة كل من لديهم مطالبات بشأنه. ارتفعت هذه المطالبات بشكل أسرع من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في العقد السابق للأزمة وزادت بقوة أكبر منذ ذلك الحين. ومع تراكم ثرواتهم، تزداد حاجتهم إلى فائض قيمة كافٍ لتحويل كل هذه الثروة إلى رأس مال. مع نمو مصاص الدماء إلى أبعاد هائلة، تزداد كذلك كمية الدم المطلوبة لإطفاء عطشه. إن أعظم "الاختلالات العالمية" هو ما يمكن تسميته تضخم رأس المال، والمعروف أيضًا بالتراكم المفرط: عدم التناسب المتزايد بين المطالبات على فائض القيمة وقدرة النظام الإنتاجي على تلبية هذه المطالبات. لا يمكن حل هذا التناسب إلا من خلال تخفيض جزئي ولكن جوهري في هذه المطالبات، وبعبارة أخرى، تدمير كبير للأصول المالية. كل ما فعله صانعو السياسات ومحافظو البنوك المركزية منذ الأزمة، وفي الواقع في السنوات التي سبقتها، تم تصميمه لمنع ذلك، لكن كل ما نجحوا في فعله هو تأجيل هذا الاحتمال المؤكد. قريبًا، ربما في المرة القادمة التي يركلون فيها العلبة، بدلاً من دفعها أكثر على الطريق، ستنفجر.

## مكان الاستعانة بمصادر خارجية في تاريخ الرأسمالية

النتيجة المركزية من بحثنا في رأس مال ماركس عن المستحقات والمفاهيم والأدوات المنهجية المفيدة لتحليل وتنظير الاستغلال الفائق هو أن المراجعة العالمية للعمالة هي الشكل الذي يتخذه الشكل الثالث لزيادة فائض القيمة. يوفر هذا الأساس المتين الوحيد الممكن لنهضة الماركسية، من أجل تحقيق، أخيرًا، نظرية للشكل الإمبريالي لقانون القيمة،

نظرية تستخدم رؤى لينين الحادة في المسار الإمبريالي للرأسمالية لاستجواب ماركس وإعادة الاتصال به. ويستخدم نظرية القيمة لماركس لاستجواب لينين وإعادة الاتصال به، مما يفتح الطريق أمام تشكيل الماركسية اللينينية الثورية التي، على عكس تكرارها الستاليني الضار السابق، تستحق في الواقع اسمها. هذا ادعاء ضخم، لكنني متأكد من أنه سيقف ضد سهام العقيدة الماركسية العقيمة. يسمح لنا هذا الاكتشاف المركزي أيضًا برؤية مكانة العصر الليبرالي الجديد في التاريخ. في Grundrisse، يعلق ماركس:

"طالما أن رأس المال ضعيف، فإنه لا يزال يعتمد على عكازات أنماط الإنتاج السابقة، أو تلك التي ستنتهي مع صعوده. بمجرد أن يشعر بالقوة، فإنه يرمي العكازين ويتحرك وفقًا لقوانينه الخاصة. بمجرد أن يبدأ في الإحساس بذاته وإدراك نفسه كعائق أمام التنمية، فإنه يبحث عن ملجأ في أشكال تبدو، من خلال تقييد المنافسة الحرة، وكأنها تجعل حكم رأس المال أكثر كمالا، ولكنها في نفس الوقت دعاة لـ انحلالها وانحلال نمط الإنتاج القائم عليها"[707].

وهكذا فإن الرأسمالية، مثل أي نظام عضوي، تنتقل عبر مراحل من عدم النضج والنضج والانحلال. يحمل هذا تشابهًا مذهلاً مع حجة لينين في الإمبريالية، وهي أعلى مراحل الرأسمالية بأن "الرأسمالية أصبحت إمبريالية رأسمالية فقط في مرحلة محددة وعالية جدًا من تطورها، عندما بدأت بعض خصائصها الأساسية في التحول إلى نقيضها، عندما في حقبة الانتقال من الرأسمالية إلى نظام اجتماعي واقتصادي أعلى تشكلت وكشفت عن نفسها في مجالات .. [708]"

اعتمد صعود الرأسمالية على أكثر أشكال التراكم البدائي همجية، مثل نقل الملايين من العبيد الأفارقة، وتهريب الأفيون، وما إلى ذلك، ولم تكن علاقتها بالإقطاع عدائية فحسب، بل تغذت واستهلكت الحياة منه، يبصق فقط ما لا يستطيع امتصاصه. عندما بلغت الرأسمالية مرحلة البلوغ وسيطرت بالكامل على عملية الإنتاج، ازدهرت المنافسة وتم التعبير عن القوانين الداخلية لرأس المال بشكل كامل. أخيرًا، في حقبة الاضمحلال، تعتمد الرأسمالية بشكل متزايد لبقائها على أشكال أخرى غير المنافسة الحرة - الاحتكار، تدخل الدولة المتزايد بشكل كبير في جميع جوانب الحياة الاقتصادية، التراكم عن طريق الاستحواذ، الإمبريالية - ولكن على حساب تشويه العملية من قوانينها وإقامة الحواجز أمام توسع القوى المنتجة. لم يتم فصل هذه المراحل الثلاث بشكل صارم عن بعضها البعض؛ تحتوي كل مرحلة تالية على عناصر من تلك التي مرت من قبل؛ في الواقع، هناك نواة من الحقيقة في حجة ديفيد هارفي القائلة بأن التراكم عن طريق التجريد، أو استمرار التراكم البدائي في بيئة معاصرة، مهم بشكل متزايد لبقاء الرأسمالية. خطأ هارفي العظيم، كما نوقش في الفصل السابع، هو أن يقابل هذا الاستغلال المفرط للعمل المأجور في الدول المضطهدة.

كيف يرتبط هذا التسلسل الزمني بالأشكال الثلاثة لزيادة فائض القيمة؟ في المرحلة غير الناضجة للرأسمالية، كان فائض القيمة المطلق هو الشكل السائد لعلاقة رأس المال والعمل. عندما سيطر رأس المال على عملية الإنتاج، أصبح فائض القيمة النسبي هو الشكل السائد مسبقًا، على الرغم من أن هذا يعتمد في جميع الأوقات على استمرار أشكال هيمنة أكثر وحشية وقديمة في الأمم الخاضعة. الآن، تسيطر الطبقة الرأسمالية الحاكمة على جزء أكبر من الثروة العالمية أكثر من أي وقت مضى في التاريخ، وهذه الثروة تنمو بشكل أسرع من أي وقت مضى، في حين أن الجزء الذي يتم استثماره بشكل منتج لم يكن أقل من أي وقت مضى. إن المراجحة العالمية للعمالة - الاستغلال الفائق - أي تقليل قيمة قوة العمل، الشكل الثالث لزيادة فائض القيمة، هي الآن الشكل السائد بشكل متزايد لعلاقة رأس المال والعمل. إن البروليتاريين في البلدان شبه المستعمرة هم أول ضحاياها، لكن الجماهير العريضة من الكادحين في البلدان الإمبريالية تواجه الفقر المدقع. لقد نجح البروليتاريون الجدد والشباب والإناث في البلدان منخفضة الأجور في إخراج الرأسمالية من الفجوة التي وجدت نفسها فيها في السبعينيات. الآن، مع العمال في البلدان الإمبريالية، تتمثل مهمتهم في حفر حفرة أخرى - حفر القبر لدفن الرأسمالية وبالتالي تأمين مستقبل الحضارة الإنسانية.

---

[707] - كارلماركس، الغروندريسة، 1973، Grundrisse (London: Penguin)، 651. أنا ممتن لوالتر داوم لتوضيح أهمية هذا المقطع.

[708] - lenin, Imperialism, the Highest Stage of Capitalism, 265.

## 9

## وهم الناتج المحلي الإجمالي

كما هو موضح في الفصل الأول، فإن الهدف من هذه الأطروحة هو ثلاثة أضعاف - لإثبات أن العمل الحي الجنوبي أكثر أهمية بشكل كبير لـ "الرأسمالية العالمية" مما يُعزى إليه في الحسابات السائدة أو غير الأرثوذكسية أو الماركسية، لإظهار سبب وجوب وجود العودة إلى نظرية القيمة لفهم أحدث مراحل تطور الرأسمالية وللمساهمة في تطوير هذه النظرية. يتم الانتهاء من هذه المهام الثلاث في هذا الفصل.

يطور هذا الفصل نقد المبادئ الأساسية للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة الذي بدأ في الفصل الأخير، موضحًا أن البيانات الأولية والموضوعية المفترضة عن الناتج المحلي الإجمالي والتجارة و "القيمة المضافة"، المقبولة عالميًا على هذا النحو من قبل العلوم الاجتماعية السائدة والحرجة، هي في صنم الحقيقة الفئات التي تحجب بقدر ما تكشف.

يبحث القسم الأول، ما هو "الناتج المحلي الإجمالي"؟ "، ادعاء الناتج المحلي الإجمالي بأنه مقياس مثالي لمقدار الثروة التي ينتجها النشاط الاقتصادي داخل الدولة، بحجة أنه ينبغي فهمها بدلاً من ذلك على أنها ذلك الجزء من المنتج العالمي الذي يتم التقاطه من خلال شركاتها.

القسم الثاني، الناتج المحلي الإجمالي، و "القيمة المضافة" ونظرية الشركة "، يشرح" الناتج المحلي الإجمالي "، ويكشف ويقيم بشكل نقدي المبادئ الأساسية المثيرة للجدل للاقتصاد الهامشي السائد والتي هي في جوهرها، ولا سيما مفهوم" القيمة المضافة.

القسم الثالث، "مفهوم" سلسلة القيمة "، يطور هذا النقد من خلال فحص النماذج النظرية التي طورتها مدارس البحث الجديدة التي أدركت الأهمية المركزية لعولمة عمليات الإنتاج وانفصلت عن بعض جوانب الأفكار الاقتصادية السائدة.

ويتناول القسم الرابع، "سلاسل القيمة ونظرية القيمة"، بعض المساهمات الحديثة في تطوير النقد الماركسي لتحليل سلسلة القيمة.

القسم الخامس، ثلاثة عناصر من وهم الناتج المحلي الإجمالي، يحدد ثلاث طرق متميزة تحجب بها بيانات الناتج المحلي الإجمالي العلاقات الاستغلالية والطفيلية بين الدول الإمبريالية والجنوب العالمي.

ويختتم القسم السادس "الناتج المحلي الإجمالي في عصر الإنتاج المعولم" هذا الفصل وهذه الأطروحة.

### 1-7 ما هو "الناتج المحلي الإجمالي"؟

يُنظر إلى بيانات الناتج المحلي الإجمالي والتجارة عالميًا على أنها بيانات خام موضوعية يمكن التشكيك في دقتها على أسس فنية ولكن قياساتها لها نفس الصلاحية العلمية كتلك الخاصة بالعمليات التجريبية الأخرى مثل تيارات المحيطات أو سرعة الضوء[709]. 60 تجادل هذه الأطروحة، على العكس من ذلك، أن إجمالي الناتج المحلي والبيانات

[709] - "GDI"، أو الدخل المحلي الإجمالي، موجود أيضًا في قاموس الاقتصاديين: "الدخل المحلي الإجمالي (GDI) يعادل تحليليًا الناتج المحلي الإجمالي: كلاهما يقيس مستوى النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الأمريكي. يقيس الناتج المحلي الإجمالي جانب المنتج من الاقتصاد (قيمة المبيعات النهائية) بينما يقيس GDI في جانب الدخل (تعويض العمل، والأرباح، والإيجار، ودخل المالكين). من الناحية النظرية، يساوي الناتج المحلي الإجمالي دائمًا بالضبط GDI، ولكن بسبب خطأ القياس، هناك اختلافات طفيفة بين 2. عند تقييم حصة الأرباح، يعتبر GDI هو المقياس الأنسب

التجارية عبارة عن حيلة مستوحاة من المقدمات والمبادئ الأساسية للنظرية الاقتصادية الهامشية السائدة. هذه الأمور تسير عبر الباب في كل مرة نبلغ فيها عن إجمالي الناتج المحلي والبيانات التجارية بشكل غير نقدي، وفي كل مرة نقبل ضمنيًا أن "الناتج المحلي الإجمالي" يقيس بالفعل الثروة التي تنتجها دولة ما وأن إحصاءات التجارة العالمية تعمل كمقياس أكثر أو أقل دقة. من تبادل الثروة بين الدول. ولكن إذا كان الناتج المحلي الإجمالي مقياسًا حقيقيًا لمنتج دولة ما، فإن سكان برمودا، التي تفاخرت في عام 2006 بأعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، هم من بين الأعضاء الأكثر إنتاجية في البشرية[710]. (61) هذا الملاذ الضريبي، "إقليم بريطاني ما وراء البحار"[711]، 62 قفز فوق لوكسمبورغ لتحتل الصدارة بعد أن أصبحت الوجهة المفضلة لصناديق التحوط التي تحتاج إلى منزل جديد بعد تدمير مركز التجارة العالمي في 11 سبتمبر 2001، وبعد تلقي مزيد من الدعم من إعصار كاترينا. ذكرت صحيفة فاينانشيال تايمز أن "أعمال إعادة التأمين في برمودا قد انفجرت على نطاق واسع. بدأ النمو السريع بعد هجمات 11 سبتمبر في عام 2001 واكتسب زخمًا بعد موسم الأعاصير الرهيب في عام 2005 - والذي تضمن إعصار كاترينا المدمر. وقد أدت هذه الكوارث [...] إلى زيادة تكلفة أقساط التأمين دفعت صناديق التحوط ومجموعات الأسهم الخاصة إلى الاندفاع إلى القطاع، على أمل جني أرباح كبيرة إذا ظلت الأقساط مرتفعة. وأصبحت برمودا موقعهم المفضل "[712]. 63

بصرف النظر عن الكوكتيلات في بارات الشاطئ وغيرها من الخدمات السياحية الفاخرة، وإنتاج حوالي 1500 من سكان برمودا يعملون في الزراعة وصيد الأسماك، تنتج برمودا القليل جدًا. وبالتالي، تدين برمودا بوضعها الرسمي باعتبارها "الدولة الأكثر إنتاجية في العالم" للإنتاجية غير العادية المفترضة لمجتمع المغتربين من تجار صناديق التحوط والمصرفيين في الخارج.

طريقة أخرى لرؤية من خلال "وهم الناتج المحلي الإجمالي" - زيف خطأ الناتج المحلي الإجمالي ليكون مقياسًا لمنتج الأمة - تم اقتراحه من خلال مقطع من الورقة الأساسية التي يُستشهد بها روبرت فينسترا. "كمثال على الاستعانة بمصادر خارجية، ضع في اعتبارك دمية باربي. تم الحصول على المواد الخام للدمية (البلاستيك والشعر) من تايوان واليابان. انتقلت عمليات التجميع [...] الآن إلى مواقع منخفضة التكلفة في إندونيسيا وماليزيا و الصين. تأتي القوالب نفسها من الولايات المتحدة [...] بخلاف العمالة، لا توفر الصين سوى القماش القطني المستخدم في الفساتين. ومن قيمة صادرات الدمى البالغة 2 دولار عند مغادرتها هونغ كونغ إلى الولايات المتحدة، حوالي 35 سنتًا. يغطي العمل الصيني، 65 ¢ يغطي تكلفة المواد، والباقي يغطي النقل والنفقات العامة، بما في ذلك الأرباح المحققة في هونغ كونغ. تباع الدمى بحوالي 10 دولارات في الولايات المتحدة [...] تباع الدمى في جميع أنحاء العالم بسعر دميتان كل ثانية، وكان هذا المنتج وحده يمثل 1.4 مليار دولار من مبيعات شركة ماتيل في عام 1995.[713] " 64

نتعلم من هذا أن الناتج المحلي الإجمالي للصين وجميع البلدان الأخرى التي تصنع فيها الدمية زاد بما يتراوح بين عُشر وخمس سعر البيع النهائي للدمية؛ يظهر الباقي في الناتج المحلي الإجمالي للدولة حيث يتم استهلاكه، أو - كما يقول فينسترا، "إن غالبية القيمة المضافة هي [...] من النشاط الأمريكي". وبالمثل، يستشهد رافائيل كابلينسكي بمثال صناعة الأحذية في جمهورية الدومينيكان، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 تعادل القوة الشرائية 5549 دولارًا، أي 8٪ فقط من برمودا، أو 3٪ بأسعار صرف السوق. في هذه الدولة، التي تشترك في جزيرة هيسبانيولا مع هايتي، يعمل[714] 65 150.000 عاملا، معظمهن من العاملات لساعات طويلة في 57 منطقة معالجة

---

لأنه يتم قياسه مباشرة من خلال حسابات GDI ". جوش بيفنز، 2006، إجمالي الدخل المحلي: نمو الأرباح في مستنقعات دخل العمل، معهد السياسة الاقتصادية، واشنطن العاصمة.

(http://www.epi.orgjeconomic_snapshots/entry/webfeatures_snapshots_20060330/, accessed 14/ I I /09.)

`` من الناحية النظرية، دائمًا ما يساوي الناتج المحلي الإجمالي الدخل المحلي الإجمالي تمامًا - نظرًا لأن كلاهما عبارة عن بيانات أسعار، وسجل للمعاملات في السوق، وبما أنه يوجد بيع لكل عملية شراء ولكل مشترٍ بائع، فإن 'دخل' الدولة يساوي حشوًا بمنتجها.

[710] - بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في برمودا (بالدولار تعادل القوة الشرائية) في عام 2006 69،900 دولار (أكثر من 90٪ منه ساهمت به الخدمات المالية)، 60٪ أكبر من نظيرتها في الولايات المتحدة، وفقًا لكتاب حقائق وكالة المخابرات المركزية (http://www.indexmundi.com/g/r.aspx؟c=bd&v=67، تم الدخول إليه في 2009/5/15).

[711] - برمودا هي واحدة من ستة "أقاليم ما وراء البحار البريطانية" في منطقة البحر الكاريبي / شمال المحيط الأطلسي: الخمسة الآخرون هم أنغيلا، جزر كايمان وجزر فيرجن البريطانية وجزر تركس وكايكوس. تشمل "الأقاليم" الثمانية الأخرى في أماكن أخرى من العالم والتي تمارس المملكة المتحدة سيادتها عليها جبل طارق وجزر فوكلاند.

[712] - أندريا فيلستيد وجيليان تيت، 2007، "صناديق التحوط تجد برمودا مناخًا ملائمًا"، في الفاينانشيال تايمز، 4 يوليو 2007.

[713] - Robert Feenstra, 1998, p35-6

[714] - اسم ما قبل كولومبوس للجزيرة غير معروف.

للتصدير[715]، و 66 يصنعون الأحذية من المكونات المستوردة، ويغلفونها في مكونات مستوردة، وبالتالي يضيفون، وفقًا للناتج المحلي الإجمالي والتجارة. 30 - 2٪ فقط من سعر البيع النهائي للأحذية - إلى الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية الدومينيكان، ليتم تقاسمها بين الدولة وأصحاب مصانع الأحذية الرأسماليين والعمال[716] .67 "ومع ذلك، في إحصاءات التجارة الدولية، لم تكن قيمة الوحدة لصادرات الأحذية هي القيمة المضافة البالغة 30 سنتًا ولكن القيمة الإجمالية للمنتج النهائي، والتي كانت أقرب إلى 15 دولارًا "[717]. 68 هذا يطرح السؤال، أي من هؤلاء هو مقياس حقيقي لمنتج جمهورية الدومينيكان؟ لا يمكن أن يكون 15 دولارًا، حيث يجب عمل حساب للمدخلات المستوردة ومهام الإنتاج (مثل النقل) التي تتم في البلدان المستهلكة. ولكن هل هو 30 المبلغ عنها في بيانات التجارة الخام وإجمالي الناتج المحلي؟

هذا هو نفس السؤال الذي يطرحه تعليق Van Assche et al بأنه "بالنسبة لبلد يعتمد بشدة على المدخلات المستوردة لإنتاج صادراته، فإن قيمة صادراته [...] قد تتجاوز بشكل كبير القيمة التي ينتجها حقًا في تصديره قطاع."[718] 69 ولكن، ما هي القيمة التي "ينتجها" المنتجون الجنوبيون حقًا؟

لا يبرهن فان آش وزملاؤه الباحثون على أي شك - فهم يفترضون، بما يتفق تمامًا مع العقيدة الهامشية السائدة، أن الأسعار التي يتم تبادل هذه السلع بها في السوق العالمية توفر مقياسًا مثاليًا للقيمة التي يخلقها العمال الدومينيكان. ولكن بمجرد إدراك أن "الخدمات المالية" التي "تصدرها" برمودا هي أنشطة غير إنتاجية تتكون من ثروة مزدحمة وشحن منتَجة في بلدان مثل جمهورية الدومينيكان، يتشكل تصور مختلف تمامًا عن أي من هاتين الدولتين الجزريتين تساهم أكثر في الثروة العالمية، ومن أين سيكون موقعهم النسبي إذا كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقياساً حقيقياً لمساهمة تجار صناديق التحوط والعاملين في مصانع الأحذية في منطقة البحر الكاريبي في الثروة الاجتماعية.

كثيراً ما يُنتقد "الناتج المحلي الإجمالي" بسبب ما تم حذفه من مقياسه للناتج المحلي - ما يسمى "العوامل الخارجية"، على سبيل المثال. التلوث واستنزاف الموارد غير المتجددة وتدمير المجتمعات التقليدية؛ وحيث يرسم "حدود الإنتاج"، باستثناء كل تلك الأنشطة الإنتاجية التي تتم خارج اقتصاد السلع، ولا سيما العمل المنزلي[719] 70. ومع ذلك، لم يتم أبدًا انتقاد" الناتج المحلي الإجمالي "بشكل منهجي بسبب ما يدعي قياسه، ولا حتى من قبل الماركسيين وغيرهم من النقاد غير الأرثوذكس للتيار السائد[720] .71 يكمن جزء من تفسير تحفظ الماركسيين في حقيقة أن نظرية القيمة الهامشية والماركسية تتطابق عند نقطة واحدة: بينما تكشف نظرية القيمة الماركسية أن الأسعار الفردية للسلع تتباعد بشكل منهجي عن القيم التي تم إنشاؤها في إنتاجهم، على المستوى الكلي، تلغي كل هذه الاختلافات الفردية. في المجموع، القيمة الإجمالية تساوي السعر الإجمالي[721]، 72 أو كما قال ماركس، "التمييز بين القيمة وأسعار الإنتاج [...] يختفي متى نحن معنيون بقيمة إجمالي الناتج السنوي للعمالة، أي قيمة ناتج إجمالي رأس المال الاجتماعي "[722]. 73

---

[715] - في عام 2006، عمل 154 ألف دومينيكاني في مناطق تجهيز الصادرات، منتجين 80٪ من إجمالي صادرات جمهورية الدومينيكان (Singa Boyenge، 2007)، تم تصدير 95٪ منها في عام 2001 إلى الولايات المتحدة. (شيلبورن، 2004، ص 23).

[716] - سيتم بعد ذلك استخدام بعض نصيب الدولة، المتلقاة في شكل ضرائب، لخدمة الديون الخارجية لجمهورية الدومينيكان. أفادت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أنه في عام 2004، استهلكت خدمة الديون حوالي 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، "وهي نسبة تفوق تمامًا الموارد المخصصة من قبل الحكومة لقطاعي الصحة والتعليم، والتي تمثل 3.6٪ فقط" (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2008، ص 90)؛ في حين أن جزءًا كبيرًا من أرباح الرأسماليين سيُغتربون بالمثل من خلال هروب رأس المال.

[717] - Kaplinsky, 2005:164.

[718] - Van Assche et al, 2008, p3

[719] - أفاد مكتب الإحصاءات الوطنية في المملكة المتحدة (ONS، 1998، الصفحة الثانية) أن "الخدمات المحلية والشخصية التي ينتجها ويستهلكها أفراد الأسرة نفسها تم حذفها [من نظام المحاسبة الوطني في المملكة المتحدة]. مع مراعاة هذا الاستثناء الرئيسي، الناتج المحلي الإجمالي أن يكون مقياساً شاملاً لإجمالي القيمة المضافة الإجمالية في الإنتاج من قبل جميع الوحدات المؤسسية المقيمة ". انظر الفصل الأول من Shaikh & Tonak، I994، للحصول على مناقشة واضحة ومتعمقة لمحاولات توسيع نطاق تغطية حسابات الإنتاج القومي لتشمل العمالة المنزلية والأنشطة الأخرى.

[720] - في أيلول / سبتمبر 2009، اقترح اثنان من الحائزين على جائزة نوبل في الاقتصاد، هما جوزيف ستيغليتز وأمارتيا سين، "تدابير أوسع وأكثر شمولاً للرفاه" من شأنها أن تعزز التدابير التقليدية للمنتج المحلي بتدابير وصول الجمهور إلى "الصحة والتعليم والأمن والترابط الاجتماعي ". جوزيف ستيجليتز، 2009، "نحو مقياس أفضل للرفاهية"، في الفاينانشيال تايمز، الأول 3 سبتمبر، 2009.

في مقال في الفاينانشيال تايمز الذي قدم اقتراحه، أدلى ستيجليتز ببيان مثير للاهتمام مفاده أن "الناتج المحلي الإجمالي، بالطبع، سيستمر في استخدامه كمقياس لنشاط السوق" - مع الإقرار ضمنيًا أو عن غير قصد بأن الناتج المحلي الإجمالي ليس مقياسًا للقيمة التي تم إنشاؤها أو "مضاف" في عمليات الإنتاج.

[721] - هذا لا يأخذ في الاعتبار سوى العلاقات الداخلية بالرأسمالية، والمستخلصات من الأرباح الناشئة عن "التراكم عن طريق التجريد"، أي التفاعل بين الرأسمالية والأشكال المؤيدة للرأسمالية أو غير الرأسمالية. يشير Shaikh & Tonak (1994، ص 35) إلى أنه غالبًا ما يُنسى أن الربح يمكن أن ينشأ من الحركات العابرة بين دائرة رأس المال ومجالات الحياة الاجتماعية الأخرى. ماركس كولا هو هذا الشكل الأخير من الربح

المشكلة التي تواجه أي شخص يسعى لاستخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي لتحليل الاقتصاد السياسي الدولي هي أنه في عصر الإنتاج المعولم، لا يمكن للأمة والاقتصاد الوطني أن يكونا بمثابة المستوى الكلي. علاوة على ذلك، وكما يشير مثالا برمودا والجمهورية الدومينيكية، فإن الأسباب الرئيسية للمسافة التي تفصل "الناتج المحلي الإجمالي" عن كونه مقياسًا موضوعيًا لناتج الدولة تكمن في العلاقات السياسية - الاقتصادية بين الدول الإمبريالية والجنوب العالمي. إن الاعتراف بأن "إجمالي رأس المال الاجتماعي" يشمل جميع رؤوس الأموال المشاركة في الاقتصاد العالمي لا يقودنا إلا إلى عتبة الحكمة. هذا "رأس المال الاجتماعي الكلي" ليس تجريدًا نظريًا ولكنه علاقة اجتماعية ملموسة، ويجب أن يُفهم في علاقته بالطبقة العاملة العالمية. علاوة على ذلك، فهذه علاقة داخلية حيث يتم تبادل جزء من "إجمالي رأس المال الاجتماعي" مقابل العمل الحي للطبقة العاملة العالمية، ومن خلال هذا التبادل يصبح ملكية، بحكم الواقع وبحكم القانون، لرأس المال[723]. (74) عولمة رأس المال / علاقة العمل، على أساس التقسيم الموجود مسبقًا للعالم إلى دول مضطهِدة ومضطهَدة، تستلزم استيعاب هذا التقسيم وظهور الشكل الإمبريالي لعلاقة رأس المال.

"الإمبريالية هي نظام لإنتاج فائض القيمة الذي يجمع هيكليا بين الاضطهاد القومي والاستغلال الطبقي"

وبعبارة أخرى، فإن التقسيم الإمبريالي للعالم موروث من قبل رأس المال الصاعد. هو الآن متأصل، جزء من طبيعته الخاصة. هذا هو جوهر ما يسمى بـ "العولمة الليبرالية الجديدة"، وقد أوضحه أندرو هيجينبوتوم بشكل أوضح، الذي جادل بأن الاحتفاظ بالأجور (الجنوبية) [...] أقل من قيمة قوة العمل (الشمالية) هو أمر مركزي من الناحية الهيكلية سمة من سمات الرأسمالية الإمبريالية المعولمة. تتطلب هذه العلاقات الاجتماعية إعادة عمل رأس المال لتضمين بشكل منهجي فائض القيمة الإضافية المستخرج من العمال المضطهدين، أو "الاستغلال الفائق" [...] الإمبريالية هي نظام لإنتاج فائض القيمة الذي يجمع هيكليا بين الاضطهاد القومي والاستغلال الطبقي "[724]. 75

ما نحتاجه هو مفهوم أكثر واقعية عن "رأس المال الاجتماعي الكلي"، مفهوم يتجاوز التصنيف الخالد لمفهوم ماركس عن رأس المال بشكل عام وهو أقرب بكثير إلى شكله الحقيقي المعاصر من الوجود. والمهمة هي فهم هذا الشكل، وتحديده على أنه الشكل الإمبريالي لعلاقة رأس المال، وبذلك، على حد تعبير إيفالد إلينكوف، "الصعود من المجرد إلى الملموس".

## 7.2 "القيمة المضافة" للناتج المحلي الإجمالي ونظرية الشركة

على الرغم من ادعائه أنه مقياس "للإنتاج"، فإن الناتج المحلي الإجمالي يقيس نتائج المعاملات في السوق. لكن لا شيء ينتج في الأسواق، عالم تبادل النقود وسندات الملكية. يحدث الإنتاج في مكان آخر، خلف الجدران العالية، في الملكية الخاصة، في عمليات الإنتاج.

لتقييم صحة ادعاء الناتج المحلي الإجمالي بأنه مقياس موضوعي لإنتاج ثروة الدولة، يجب علينا فحص المقدمات المنطقية التي يقوم عليها هذا الادعاء. المفهوم الأساسي في الناتج المحلي الإجمالي هو "القيمة المضافة" - الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع "القيمة المضافة" التي تنتجها جميع الشركات في الاقتصاد الوطني[725]. 76 "القيمة المضافة" نفسها هي صافي الإضافة إلى القيمة التي تعتبر ناتجة عن النشاط الإنتاجي لتلك الشركة، الذي يتم الحصول عليه بطرح تكلفة جميع المدخلات من حصيلة بيع المخرجات[726] .77 لكن كل بيانات السعر هذه تخبرنا عن سعر ما يدخل وسعر ما

---

على الاغتراب، والذي - على عكس الربح من فائض القيمة - يعتمد بشكل أساسي على نوع من التبادل غير المتكافئ. يتيح لنا الوجود حل اللغز الشهير المتمثل في الاختلاف بين مجموع الأرباح ومجموع فائض القيم الناتج عن التحول من قيم إلى أسعار الإنتاج.

[722] - Marx, [1 894] 199 I, p97 I .

كارل ماركس، رأس المال، المجلد الثالث، الصفحة 882 وما بعدها ، والصفحة 964

[723] - "القوة الدافعة الوحيدة لرأس المال هي الدافع إلى تثمين نفسه، لخلق فائض القيمة ... رأس المال هو العمل الميت الذي، مثل مصاصي الدماء، يعيش فقط من خلال امتصاص العمالة الحية، ويعيش أكثر، كلما تمتص العمالة." ماركس، [1867] 1976، ص 342.

[724] - أندرو هيجينبوتوم، 2009، الشكل الثالث لزيادة فائض القيمة، ورقة مقدمة إلى المؤتمر المادي التاريخي السنوي السادس، 2009.

[725] - هذا التفكيك للناتج المحلي الإجمالي يترك مجموعة من القضايا الثانوية ولكن المهمة إلى جانب واحد، على سبيل المثال طريقة المحاسبة عن إنتاج السلع والخدمات من قبل الحكومات.

[726] - وفقًا لقاموس أكسفورد الإنجليزي، فإن القيمة المضافة هي "المقدار الذي يتم بموجبه زيادة قيمة السلعة في كل مرحلة من مراحل إنتاجها من قبل الشركة أو الشركات المنتجة لها، باستثناء تكلفة المواد والأجزاء المشتراة والخدمات"، وينص أصل الكلمة على أنه، بصرف النظر عن الاستخدام السابق فيما يتعلق بالضرائب، تم سك هذا المصطلح بواسطة Paul Samuelson في عام 1951، في الطبعة الثانية من كتابه الاقتصاديات، في هذه الجملة: "إذا نحن نصر على تحليل 10 سنتات من المنتج النهائي الذي يمثله الخبز في مساهمات مراحل الإنتاج المختلفة، يمكننا دائمًا القيام بذلك من خلال التركيز على ما يسمى بـ "القيمة المضافة" في كل مرحلة من مراحل الإنتاج ".

يتجه للخارج؛ هذه هي المعلومات الوحيدة حول عملية الإنتاج ذات الصلة بالمفهوم، وبالتالي تظل عملية الإنتاج مخفية داخل "الصندوق الأسود" الخاص بها. قبل الانتقال إلى تقييم المباني الخاطئة والافتراضات غير الصحيحة الواردة في مفهوم "القيمة المضافة"، يجب أن نلاحظ ضمنيًا واحدًا صالحًا تمامًا: يتم إنشاء هذه القيمة (أو إضافتها ") في عمليات الإنتاج، قبل تحقيق هذه القيمة في معاملات السوق. ومع ذلك، فإن إدراك هذه الحقيقة الأولية مرتبك من خلال الإصرار العقائدي للاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد على أن القيمة يتم تحديدها في السوق وليس لها وجود مستقل، بل مؤقت، من السعر. كما قال ماركس عن هذه الفكرة المشوشة للغاية، "ويبدو أن القيمة التي تعوض عن القيم المسلفة في الإنتاج، ولا سيما فائض القيمة الماثل في السلع، لا تتحقق في التداول فحسب، بل تنبع منه"[727]. 78

وفقًا لهذه النظرية الميتافيزيقية للقيمة، يتم اشتقاق الناتج الهامشي لأي عامل واحد من خلال استقراء "القيمة المضافة" المتبقية إلى الوراء في عملية الإنتاج. يتم تصور المساهمة التي يقدمها كل عامل، بما في ذلك "العمالة"، من خلال تقسيم شرائح القيمة المتبقية بأثر رجعي إلى مختلف عوامل الإنتاج؛ إلى العمالة ورأس المال والبحث والتطوير وما إلى ذلك، ويتم حسابه عن طريق تقدير الفرق الذي تحققه زيادة الوحدة في أي منها في قيمة الناتج الإجمالي[728]. 79 هذا حشو محض - يتم استبدال العلاقة المعقدة بين القيمة والسعر بعلامة "يساوي" بسيطة؛ علاوة على ذلك، فإن سهم الزمن معكوس: غير قادر على إنكار الحقيقة الأولية القائلة بأن القيم تنشأ في عمليات الإنتاج، إلا أن العقيدة الهامشية تصر مع ذلك على أن مقادير هذه القيم يتم تحديدها بأثر رجعي من خلال "التقييمات الذاتية للمستهلكين". وكما أوضح أنور شيخ وإي أحمد توناك، فإن "الحجة الأرثوذكسية تدور حول فكرة أن القابلية للتسويق تعادل الإنتاج. لكن [...] القابلية للتسويق ليست سوى مقياس للقدرة على جذب المال"[729]. 80

لا تتوقف هوية القيمة – السعر، عند مجرد الحشو، أي المعادلة القسرية لظاهرتين منفصلتين؛ تم الخلط بين الاثنين، ووجود "القيمة" كشيء متميز عن السعر مستبعد تمامًا. ومع ذلك - لا يستطيع الهامشيون الالتفاف على هذه الحقيقة العنيدة - تضاف القيمة "في عمليات الإنتاج. يؤدي الخلط بين القيمة والسعر إلى انهيار الوقت بينهما، مما يسمح للمفهوم الهامشي بالتهرب من التناقض، ولكنه يخلق عالمًا زجاجيًا حيث تنقلب العلاقات وتنقلب العمليات. لا يمكن تجنب هذا التناقض إلا من خلال افتراض تعسفي بعيد الاحتمال. على الرغم من أن الشركات المختلفة ووظائف الإنتاج الخاصة بها تستمر في وقت واحد، وكجزء من كل عضوي، فإن "نظرية الشركة" الهامشية لا تسمح لها بالتأثير على بعضها البعض - لا يُسمح بتسريب "قيمة مضافة" فيما بينها. بدلاً من ذلك، يُفترض أن تكون كمية "القيمة المضافة" التي تبقى بعد طرح سعر المدخلات من سعر المخرجات ناتجة بالكامل وفقط عن عملية الإنتاج التي تتم داخل تلك الشركة. لا يسمح بالتسريب أو النقل بين "الصناديق"، وإلا فإن ذلك ينتهك الهوية القسرية للسعر بالقيمة. اتضح أن "الصناديق السوداء" الشهيرة ليست فقط "سوداء"، حيث إن كل ما هو مرئي هو ما يدخل وما يخرج، كما أنها مغلقة بإحكام عن بعضها البعض.

يقدم مايكل براوز، كاتب العمود في الفاينانشيال تايمز، مثالاً جيدًا على وجهة نظر الاقتصاديين المولعة بخلق القيمة: "ما الذي يحدد قيمة السلع والخدمات؟ الإجابة الصحيحة هي تقييماتنا الذاتية كمستهلكين. والسلع ذات قيمة فقط إلى الحد الذي يثبته الناس الرغبة في شرائها بدلاً من أي شيء آخر. إذا تغيرت أذواقنا، حتى السلعة النادرة ستتوقف عن فرض سعر مرتفع. يجب أن تكون نظرية القيمة هذه بديهية؛ ففي النهاية ما يمكن أن يمنح قيمة للأشياء الجامدة غير قرارات تثمين الأفراد "؟[730]

في هذا المخطط، تكون عملية الإنتاج خارج المسرح تمامًا، والجهات الفاعلة الوحيدة هي المشترين والبائعين، والنشاط الوحيد هو البيع والشراء. استبدلت الثورة المضادة الهامشية في القرن التاسع عشر، التي عبر عنها براوز بإيجاز، التعقيد (تحويل القيم إلى أسعار) بعبثية (ألا يحدث مثل هذا التحول لأن القيمة والسعر هما الشيء نفسه)، أصبحت الثورة دائمة عن طريق الكلاسيكية الجديدة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية[731]. 82 "وظيفة الإنتاج" للاقتصاديين، في

---

[727] - كارل ماركس، رأس المال، المجلد الثالث، الصيغة العربية، الصفحة 959، الصيغة الإنجليزية، الصفحة 597.

[728] - العوامل، بشكل أساسي، هي العمالة ورأس المال، ويتحلل الأخير إلى العديد من العناصر (البحث والتطوير، والآلات، ومدخلات المواد، إلخ) حيث توجد إصدارات مختلفة من وظيفة الإنتاج.

[729] - Shaikh & Tonak, 1994, p33

[730] - Michael Prowse, 1996, Financial Times, 8 September 1996.

[731] - تعليقات مارك بلاوج، "نشر ورقة Arrow-Debreu لعام 1954، والتي تثبت وجود توازن عام، وإعلان Samuelson عن" التوليف الكلاسيكي الجديد "في الطبعة الثالثة من كتابه اقتصاديات: مقدمة (1955) يمثل الولادة الحقيقية لـ ما كان يسمى منذ ذلك الحين "الاقتصاد

متغيراتها العديدة، تعبر رياضيًا عن هذه الهوية غير المشروطة: المدخلات مضروبة في إنتاجيتها الواقعية توضع على جانب واحد من علامة "يساوي"، الإخراج "من جهة أخرى. يمكن تجميع أي شيء لا يزال غير مفسر معًا وتسمى "إنتاجية العامل الكلي" وإدراجها في المعادلة لضمان الهوية. كما يعلق لانس تايلور ساخرًا، "على الرغم من حقيقة أن TFP والتركيبات المماثلة تتلخص أساسًا في التلاعب بالمحاسبة، إلا أنه يُنظر إليها على أنها محركات ذات قوة تحليلية كبيرة من قبل التيار الرئيسي"[732]. 83

بين كل رأس مال فردي وجميع رؤوس الأموال الأخرى، ما أسماه ماركس "إجمالي رأس المال الاجتماعي". مهما كان من الصعب تصور أو "حل" ما أصبح يسمى "مشكلة التحول"، فإن[733] 84 القيمة، التي تسبق الأسعار، يجب أن تتحول إلى قيم في عملية قائمة بالفعل. عواقب هذا عميقة. يتطلب السماح بنقل أو إعادة تخصيص القيمة بين رؤوس الأموال المتنافسة إعادة تعريف جذرية لـ "القيمة المضافة": يجب أن يُنظر الآن إلى "القيمة المضافة" للشركة على أنها لا تمثل القيمة التي أضافتها ولكن نصيبها من إجمالي القيمة التي أنشأتها جميع الشركات المتنافسة داخل الاقتصاد ككل. و"الاقتصاد ككل" هو الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وليس الاقتصاد الوطني.

وهذا يقلب المفاهيم السائدة عالميا عن المقصود بعبارة "الناتج المحلي الإجمالي". يتم تجميع البيانات القياسية للبنك الدولي / صندوق النقد الدولي حول الناتج المحلي الإجمالي والتجارة وما إلى ذلك عن طريق إضافة "القيمة المضافة" التي تساهم بها كل شركة في اقتصاد الدولة. وبالتالي فهي توقعات لمغالطة الحشو التي تشكل حجر الأساس للاقتصاد الهامشي: القيمة - هوية السعر، ونتيجتها الطبيعية، أن ما تضيفه الشركة بالفعل إلى القيمة الإجمالية في الاقتصاد بأكمله هو نفس الشيء مثل "القيمة المضافة".

تدل عولمة عمليات الإنتاج على أن عملية إنتاج القيمة نفسها، وتحويل هذه القيم إلى أسعار، تحدث الآن، إلى حد نوعي أكبر مما كانت عليه قبل العولمة الليبرالية الجديدة، على المستوى الدولي. إذا كان من الممكن إنتاج قيمة من قبل شركة واحدة في عملية إنتاج واحدة والتكثيف في الأسعار المدفوعة للسلع المنتجة في شركات أخرى داخل الاقتصاد الوطني، فلا جدال في أنه في عصر عمليات الإنتاج المعولمة، يحدث هذا أيضًا بين الشركات في الاقتصاد العالمي. بعبارة أخرى، كما افترض ديفيد هارفي، "قد يختلف الإنتاج الجغرافي لفائض القيمة عن توزيعه الجغرافي"[734]. 85 إلى الحد الذي يحدث فيه ذلك، فإن الناتج المحلي الإجمالي يبتعد عن كونه مقياسًا موضوعيًا أكثر أو أقل دقة لمنتج الأمة، وبدلاً من ذلك يصبح حجابًا لا يخفي فقط مدى ووجود الاستغلال بين الشمال والجنوب.

## 7.3 مفهوم "سلسلة القيمة"

يمكن استخدام نقد "القيمة المضافة" الذي تم تطويره في القسم السابق لإثراء تقييم نقدي لمجالات جديدة وفعالة للغاية من البحث متعدد التخصصات فيما يسميه دعاة هذا "سلاسل القيمة العالمية" و "سلاسل القيمة المضافة" "أو" سلاسل السلع العالمية "أو" شبكات الإنتاج العالمية "- يشار إليها مجتمعة هنا باسم نظرية GVC / GPN. ظهرت هذه المدارس غير التقليدية ذات الصلة استجابة لنفس الظاهرة التحويلية التي هي محور هذه الأطروحة؛ وبالتحديد عولمة عمليات الإنتاج - "أدى الاستعانة بمصادر خارجية عالمية إلى ظهور مجموعة جديدة من الهياكل الاقتصادية في الاقتصاد العالمي والتي نشير إليها باسم" سلاسل القيمة العالمية "[735]، 86 يعلن جاري جيريفي - وقد ساهم بالعديد من الأفكار كما هي يشار إليها من خلال المراجع العديدة لهذه الأدبيات في أجزاء مختلفة من هذه الأطروحة. علاوة على ذلك، يتم تضمين كل من الشكل "الداخلي" و "طول الذراع" لنشاط الشركات متعددة الجنسيات في مجال رؤيتهم، وبالفعل، فإن مفاهيم GVC

---

الكلاسيكي الجديد". مارك بلاوج، 2001، "لا تاريخ للأفكار، من فضلك، نحن اقتصاديون"، في Journal of Economic Perspectives، I 5، (I: I 45- I 64. (p I 6 I).

[732] - لانس تايلور 2004، إعادة بناء الاقتصاد الكلي: اقتراح إنشائي وانتقادات للتيار السائد. كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة جامعة هارفارد (ص 351).

[733] - "ما يجب أن يكون عزيزًا، والذي يحتوي أيضًا على لحظة من الصعوبة الحقيقية، هو أن العمل الموضوع في القيمة التبادلية لسلعة ما لا يتوافق مع كمية العمل التي يتم إنفاقها على الفور في إنتاجها. بدلاً من ذلك، هو ثمرة وساطة مع العمل المخصص اجتماعيا ". ماسيميليانو تومبا، 2007، "تفاضلات فائض القيمة في الأشكال المعاصرة للاستغلال ،" في The Commoner، I2، الصفحات 23-37 (ص 29)

[734] - Harvey, [ 1982] 2006a, pp44 I -2

[735] - Gereffi, 2005 p2

GPN / مناسبة بشكل خاص لإضفاء الرؤية على علاقات "طول الذراع" متعددة الأشكال، وفي هذا تحسين كبير على * عدسة DI التي عفا عليها الزمن والتي تمت مناقشتها في الفصل 2، والتي تعترف فقط بالاستثمار المباشر وتترك العلاقات "البعيدة" ذات الأهمية المتزايدة مع الموردين المملوكين بشكل مستقل خارج الصورة.

صرح جاري جيريفي، وجون همفري، وتيموثي ستورجون، وهم ثلاثة منظرين بارزين في سلسلة القيمة العالمية، بأنه "بالنسبة لنا، فإن نقطة البداية لفهم الطبيعة المتغيرة للتجارة الدولية والمنظمة الصناعية موجودة في مفهوم سلسلة القيمة المضافة، كما تم تطويرها من طرف علماء الأعمال الدوليين الذين ركزوا على استراتيجيات كل من الشركات والبلدان في الاقتصاد العالمي.[736] "87 يشرح رافائيل كابلينسكي، وهو باحث آخر قدم مساهمة كبيرة في هذه المدرسة، المفهوم الأساسي مثل هذا:" تصف سلسلة القيمة كامل مجموعة من الأنشطة المطلوبة لإحضار منتج أو خدمة من المفهوم، عبر مراحل الإنتاج المختلفة (التي تتضمن مزيجًا من التحول المادي ومدخلات خدمات المنتج المختلفة) التسليم إلى المستهلكين النهائيين، والتخلص منها بعد الاستخدام.[737] "88 تعريف متوافق تم نشره بموجب تصريح من البنك الدولي بعنوان التحرك نحو التنافسية: نهج سلسلة القيمة '. تنص على أن: تحليل السلسلة هو طريقة للمحاسبة وتقديم القيمة التي يتم إنشاؤها في منتج أو خدمة حيث يتم تحويلها من المدخلات الأولية إلى المنتج النهائي الذي يستهلكه المستخدمون النهائيون. يتضمن تحليل سلسلة القيمة تحديدًا ورسم خرائط للعلاقات بين أربعة أنواع من الميزات: (1) الأنشطة التي يتم إجراؤها خلال كل مرحلة من مراحل المعالجة؛ (2) قيمة المدخلات ووقت المعالجة والمخرجات والقيمة المضافة؛ (3) العلاقات المكانية، مثل المسافة والخدمات اللوجستية [...] و (4) هيكل الوكلاء الاقتصاديين، مثل الموردين والمنتجين وتاجر الجملة.[738] "89

يطرح جيفري هندرسون، وبيتر ديكن، ومارتن هيس، ونيل كو، وهنري واي - تشونغ يونغ مفهوم "شبكة الإنتاج"، بحجة أن "نقطة الضعف الرئيسية في نهج" السلسلة "تكمن في تصورها لعمليات الإنتاج والتوزيع باعتبارها عمودية وخطية بشكل أساسي. في الواقع، يتم تصور هذه العمليات بشكل أفضل على أنها هياكل شبكة معقدة للغاية حيث توجد روابط معقدة - أفقية وقطرية ورأسية - تشكل شبكات متعددة الأبعاد ومتعددة الطبقات للنشاط الاقتصادي.[739] " 90

يُعزى الاختلاف في التركيز بين مقاربتَي سلاسل القيمة العالمية GVC وشبكة الإنتاج العالمية GPN جزئيًا إلى أصول كل منهما في علم الاجتماع والجغرافيا، وإلى التنافس بين المدارس الأكاديمية المتلهفة للتمييز بين نهجها عن الآخرين. يجادل هندرسون وآخرون، على سبيل المثال، بأن "سلسلة القيمة أو سلسلة القيمة المضافة هي مفهوم قديم في الاقتصاد الصناعي وفي أدبيات دراسات الأعمال [...] مع القليل من الأهمية لدراسة التنمية الاقتصادية.[740]" 91 ومع ذلك، يوجد نموذج سلاسل القيمة العالمية GVC وشبكة الإنتاج العالمية GPN أكثر بكثير مما يوجد بينهما - في الواقع هناك قدر كبير من التعاون الإبداعي والتلاقح بين هذه المدارس - ونقد نظرية GVC المطورة في الصفحات التالية ينطبق بالتساوي على كليهما.

لقد استوحى قدر كبير من النقاش والبحث من ملاحظة غاري جيريفي أن سلاسل السلع العالمية تأتي في نوعين أساسيين: سلاسل "يقودها المنتجون"، و"شركاتها الرائدة" هي المنتجون الصناعيون الذين يستعينون بمصادر خارجية لمهام الإنتاج كثيفة العمالة؛ والسلاسل "التي يقودها المشتري"، والتي تكون "شركاتها الرائدة" رأسمالية تجارية، مثل وول مارت وتيسكو، التي تقوم بتعهيد إنتاج السلع الاستهلاكية الضخمة والمدخلات الوسيطة منخفضة التقنية إلى منتجين مستقلين في الجنوب. اكتشف البحث منذ ذلك الحين تعدد الأشكال الهجينة بين هذه الأنواع القطبية المثالية. في هذا المخطط، ما يحدد نوع السلسلة هو طبيعة الحلقة النهائية في سلسلة الإنتاج، بين "الشركة الرائدة" التي يوجد مقرها عادة

---

[736] - غاري جيريفي، جون همفري، وتيموثي ستورجون، 2004، "إدارة سلاسل القيمة العالمية"، في مراجعة الاقتصاد السياسي الدولي، 1: 2: 104-178 (ص 79).

[737] - Raphael Kaplinsky (2005) pl 01. لا يشمل هذا المفهوم حقيقة أن "سلاسل القيمة" هذه تتم دراستها فقط لأنها تعبر الحدود، ولا سيما الحدود بين الشمال والجنوب.

[738] - World Bank/FIAS, 2007, Moving Toward Competitiveness: A Value Chain Approach. (http://vle.worldbank.orenpp/en/publications/capacity-building-gender/moving-towards-competitiveness-a-value-chain-approach, accessed 14/04/2009), ppix-x

[739] - Jeffrey Henderson, Peter Dicken, Martin Hess, Neil Coe & Henry Wai-Chung Yeung, 2002, 'Global production networks and the analysis of economic development', in the Review of International Political Economy, 9:3, 436 — 464. (p442).

[740] - Henderson, Dicken, Hess, Coe & Yeung. 2002, p439

في دولة إمبريالية واحدة أو غيرها من الدول الإمبريالية ومورديها، الموجودين عادة في البلدان ذات الأجور المنخفضة. كيف يتوافق هذا التصنيف الأساسي مع التمييز الداخلي / الفردي الذي تم تحليله في هذه الأطروحة؟ قد تكون السلاسل التي يقودها المنتج في حد ذاتها داخلية أو بطول الذراع، في حين أن السلاسل التي يقودها المشتري تتكون حصريًا من "الشركات الرائدة" المتصلة بمورديها من خلال العلاقات القائمة على أسس تجارية. ولكن سواء كانت سلاسل القيمة مدفوعة بالمشتري أو مدفوعة بالمنتج، فإن الشركات الرائدة تتخذ من الدول الإمبريالية مقراً لها، بينما يحدث المزيد والمزيد من الإنتاج في الجنوب. كما يجادل Gary Gereffi، "من المهم إدراك عدم التناسق الأساسي في تنظيم الاقتصاد العالمي بين الدول الأكثر والأقل نموًا. وإلى حد كبير، يقع الجزء المركّز ذي القيمة المضافة الأعلى من سلسلة القيمة في البلدان المتقدمة، في حين أن الجزء ذي القيمة المضافة المنخفضة من سلسلة القيمة موجود في الاقتصادات النامية "[741]. 92

أعطت نظرية سلاسل القيمة العالمية قدرًا كبيرًا من الاهتمام للأنماط التي يقودها المنتج ويقودها المشتري، حيث قامت بتحليل ديناميكياتها المتناقضة وأشكالها الهجينة التي لا تعد ولا تحصى، ولكن على الرغم من حدة ملاحظة جريفي التي تم الاستشهاد بها للتو، فقد أعطت اهتمامًا أقل بكثير للإعجاب اللافت للنظر، عدم التماثل بين الشمال والجنوب وهو أمر شائع لكليهما. يتخذ منظرو سلاسل القيمة العالمية نقطة انطلاقهم ليس الاقتصاد العالمي الملموس بل سلسلة القيمة المجردة.

بغض النظر عن مقدار الإشارة الملطفة إلى "التباينات العالمية" في سياق تحليلاتهم، فإن الانقسام الإمبريالي بين الشمال والجنوب ليس جزءًا من المفهوم الأساسي لسلسلة القيمة؛ تظهر مثل هذه "التباينات" كعوامل عرضية تمنع سلاسل القيمة من تحقيق نتائج أكثر إنصافًا. وأصل هذا هو التنازل عن النظريات السائدة في التنمية والتجارة وما إلى ذلك، والتي تعتبر أن البلدان "النامية" لا يمكن تمييزها عن البلدان "المتقدمة" إلا من خلال درجة تنميتها، وليس بعلاقة القهر والاستغلال. ومع ذلك، لن تكون هناك سلاسل قيمة كما نعرفها، ولا أي نظريات GVC / GPN، لولا نقل عمليات الإنتاج كثيفة العمالة إلى الدول ذات الأجور المنخفضة، من خلال الشركات الرائدة التي تتركز بشكل كبير في الولايات المتحدة الأمريكية. وأوروبا واليابان. تعليقات فلورنس بالباكير دقيقة بقدر ما هي ملعون:

"إذا كان الجزء العلوي من [...] السلسلة [...] يقع في النخبة عبر الوطنية من مالكي الشركات الرائدة والمحللين والمديرين التنفيذيين، فعندئذٍ [يتألف] الجزء السفلي من ملايين العاملات الشابات اللاتي يساهمن يدويًا في ظل ظروف قمعية شديدة في إنتاج المكونات وتجميعها، معظمها - ولكن ليس حصريًا - في البلدان النامية. بالكاد دخلت البحوث السائدة في سلاسل السلع العالمية (GCCs) / سلاسل القيمة العالمية (GVC) إلى عالم هؤلاء النساء العاملات "[742]. 93

بالنسبة لكل من نظرية شبكة الانتاج العالميةGPN وسلاسل القيمة العالمية GVC، فإن الرغبة في الحصول على "الوصول" إلى العمالة منخفضة الأجر هي مجرد محدد واحد في قائمة طويلة بما في ذلك عوامل متنوعة مثل ثورة الاتصالات، وانخفاض تكاليف النقل، والبنية التحتية، والمهارات والمؤهلات الأخرى للقوى العاملة المحلية. يحاول مشروعهم شرح العوامل المختلفة التي تحدد العلاقة بين رؤوس الأموال المشاركة في السلسلة؛ العلاقات الداخلية لكل رأسمال خارج مجال رؤيتها. لا يقتصر المفهوم المركزي لسلاسل القيمة العالمية وشبكة الانتاج العالميةGVC / GPN على عدم تأسيسه على علاقة العمل / رأس المال، بل إنه يتعارض معها تمامًا. والنتيجة هي مفهوم فوضوي، تأسس على ما أسماه ماركوس تايلور "صنم العمل كعامل إنتاج ببساطة"[743]. 94

يلاحظ تايلور أن القوة التفسيرية لتحليل سلسلة القيمة تكمن "بشكل خاص في الطريقة التي يبرز بها النهج كيفية هيكلة سلاسل السلع حول الاختلالات الكبيرة في القوة التي تسعى الشركات الرائدة من خلالها إلى التحكم في الوصول إلى السوق، وتشكيل التنظيم الفني للإنتاج، والتأثير في توزيع التكاليف [...] من أجل تعظيم سيطرتها على

---

[741] - جيريفي، 2005، ص 46-7. ويضيف جيريفي: "هناك نمط مشابه واضح في الإنتاج الزراعي. على الرغم من أنه كان هناك نظام إنتاج عالمي في الزراعة منذ فترة طويلة، فإن الإنتاج اليوم يخضع لسيطرة أكبر بكثير من قبل عدد محدود من الشركات متعددة الجنسيات الموجودة في العالم المتقدم".

[742] - Palpacuer, p402

[743] - Taylor, 2007, p538

تخصيص القيمة عبر السلسلة ككل.[744] " 95 يجذب هذا الملخص المقتضب الانتباه إلى المضمون المركزي لمفهوم سلسلة القيمة، وهو أن "الشركات الرائدة" تمارس أشكالًا مختلفة من سلطة الاحتكار من أجل "تعظيم تخصيصها للقيمة" التي تنتجها الشركات في أسفل السلسلة. ومع ذلك، بدلاً من إلقاء الضوء على نظام التفاعل المهم هذا، فإن نظرية سلاسل القيمة العالمية وشبكة الانتاج العالميةGVC / GPN تحيرها وتخصصها لمجال "الحوكمة"، وبذلك تستبعد عنصرين أساسيين من مفهوم "سلسلة القيمة" الأساسي. الأول هو كيف ينتج العمال هذه القيمة - بعبارة أخرى، استغلال العمالة الحية في عمليات الإنتاج، والتي، كما يقول تايلور، تعتبر نظرية سلاسل القيمة العالمية GVC قيمة "صامتة بشكل مثير للفضول" (نظرية سلاسل القيمة العالمية وشبكة الانتاج العالميةGVC / GPN منشغلة حصريًا بكيفية استيلاء الرأسماليين عليها في المعاملات في السوق). والثاني هو الانقسام الإمبريالي بين الشمال والجنوب، والمسؤول عن إنشاء سلاسل القيمة.

ينتقد تايلور بذكاء نظرية سلاسل القيمة العالمية لمفهومها الفقير وغير المطور للإنتاج، مسلطًا الضوء على ثلاث ثغرات على وجه الخصوص: "يُترك الإنتاج كـ" صندوق أسود "غير مفتوح، على غرار مفاهيم الاقتصاد الكلاسيكي والمؤسسي [...] يتم إنتاج القوى العاملة المحلية والوطنية، وإعادة إنتاجها، ونشرها لخلق قيمة ضمن عملية الإنتاج، ويتم تهميشها. ويتم التعامل مع العمالة كعامل ثابت للإنتاج، وتطويق الأسئلة المهمة حول القوة والذاتية في كل من عملية العمل وداخل النطاق الأوسع. سياق خلق وإعادة إنتاج القوى العاملة. يجب التخلص من صنم العمل كعامل إنتاج [...] "[745]. (96)

ومع ذلك، يدعو تايلور إلى فتح "الصندوق الأسود" ولكنه لا يحاول هو نفسه فتحه، وما يقصده بـ "العلاقات الاجتماعية المحددة" هو العلاقات الاجتماعية الخاصة بكل مكان فريد، وبالتالي استبعاد ما هو أكثر أهمية بالنسبة للعالمية. سلاسل القيمة، أي "العلاقة الاجتماعية المحددة" الديناميكية للغاية الموجودة بين الشركات متعددة الجنسيات الإمبريالية والعمالة الجنوبية. وهكذا يجادل بأن سلاسل القيمة "تتشكل من خلال النضالات عبر مجموعة من المؤسسات الاجتماعية بما في ذلك: (1) البيئة المؤسسية التي أنشأتها هيئات الدولة الوطنية والإقليمية [...] (2) التوظيف واستراتيجيات مراقبة العمل لأصحاب العمل [. ..] (3) ممارسات الاستبعاد أو الإدماج التي تنظم القوى العاملة على أساس الأصل الاجتماعي أو العمر أو بيندر أو العرق؛ و (4) العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة ،[746] "97 مع عدم ذكر كيفية تشكيل سلاسل القيمة أيضًا. "المؤسسات الاجتماعية" كحدود دولية مفتوحة لكل شخص باستثناء العمال، و"كوكب الأحياء الفقيرة"، وكل ما يتماشى مع التقسيم الإمبريالي بين الشمال والجنوب في العالم.

وهكذا، في الصمت الثاني المذكور أعلاه، كان تايلور أيضًا صامتًا، منتقدًا نظرية سلاسل القيمة العالمية لتجاهلها "العلاقات الاجتماعية والسياقات المؤسسية التي تشكل الإنتاج العالمي وتتوسط آثاره التنموية"، ولكن تعامل "العلاقات الاجتماعية والسياقات المؤسسية" على أنها مواضيع للدراسات الدقيقة. متناسين أنها تشمل العلاقات الاجتماعية الدولية والمؤسسات الدولية[747]. 98

## 7.4 سلاسل القيمة ونظرية القيمة

تجادل جينيفر بير، في مراجعة واضحة للخيوط المختلفة لأبحاث سلاسل القيمة العالمية، بأن "المهمة الرئيسية" لمحللي سلاسل القيمة العالمية يجب أن تكون "فهم أين وكيف ومن يقوم بإنشاء القيمة وتوزيعها" في "الصناعات العالمية"[748] .99 والمضمون القوي لهذا هو أنه يمكن "إنشاء" القيم في بعض الروابط في السلسلة (على سبيل المثال، الحقول والمصانع في الجنوب)، و "توزيعها" على الآخرين (على سبيل المثال، عمالقة البيع بالتجزئة، والشركات الأم MNC) - في مجالات أخرى الكلمات التي تم إنشاؤها في رابط واحد تتكثف مع الأسعار التي يتم تلقيها في مكان آخر، من خلال روابط أخرى في السلسلة، على الرغم من أن هذه "الروابط" المنفصلة هي شركات مختلفة تعمل في قارات مختلفة. لقد ترددوا (ربما يفسر ذلك بإحجامهم عن التعامل مع الماركسية - أو اتهامهم بها) في التفكير في الآثار بعيدة المدى لذلك،

---

[744] - Taylor, 2007, p534

[745] - Taylor, 2007, p535

[746] - Taylor, 2007, p539

[747] - في مساهمة أحدث في مجال "الدراسات الأمنية" المختلف تمامًا، يعالج ماركوس تايلور، للوهلة الأولى، التأثير المدمر لـ "التراكم اللامتناهي لرأس المال" على الجنوب العالمي. لكن إطاره هو إطار الرأسمالية غير الإقليمية، وليس الإمبريالية. وهكذا يتحدث عن "جهاز عالمي لحكم السوق يمكن من خلاله دمج الموارد البشرية والطبيعية اللازمة للتراكم اللامتناهي لرأس المال تحت سلطة المال العالمي" (Taylor، 2009، p I49).

[748] - Jennifer Bair, 2004, From Commodity Chains to Value Chains and Back Again? (http://www.irows.ucr.eduiconferencesiglobgisipapers/Bair.htm) p5

مفضلين الحديث عن "الإيجارات" بدلاً من "تحويلات القيمة"، أو تجاهلوا بدلاً من ذلك المشكلة برمتها، القبول بعبادة قدسية تحديد السوق للقيمة. رافائيل كابلينسكي، الذي يعتبر كل الدخل الذي تحصل عليه الشركة أعلى من نقطة التعادل كـ "إيجار"، هو نموذج للنهج السابق، وكلها تسقط في الأخير.

في ورقة لاحقة، تابعت جينيفر بير مكالمتها بدعوة عامة لزملائها الباحثين في سلسلة القيمة العالمية لإيلاء "اهتمام أكبر لدور العمال كمشاركين في السلسلة [...] من أجل الاهتمام الجاد بالعمل أكثر مما تم إعطاؤه حتى الآن "، بل والأكثر واعدة، أنه" بالإضافة إلى النظر إلى مدى استفادة العمال من عمليات الارتقاء [...] مناقشات الترقية تحتاج أيضًا إلى دراسة كيفية مساهمة العمال في خلق القيمة من حيث العمالة معالجة.[749]" 100 لسوء الحظ، فإن دعوتها لنظرية سلاسل القيمة العالمية لدراسة كيفية "مساهمة" العمال في خلق القيمة يتم تناولها ولا تنعكس في "جدول أعمال البحث للجيل الثاني من أبحاث سلاسل القيمة العالمية" الذي يختتم بحثها، وتتجنب طلب سؤال واضح - لماذا ليس لدى نظرية سلاسل القيمة العالمية حتى الآن سوى القليل لتقوله عن هذا الأمر؟

على الرغم من جميع رؤاها وأبحاثها التجريبية حول أشكال ووظائف سلاسل القيمة، فشلت نظرية سلاسل القيمة العالمية GVC في اختبار Bair؛ فهي غير قادرة على تفسير "أين وكيف ومن الذي يتم إنشاء القيمة وتوزيعها على طول سلسلة السلع"[750] .101 وجذر ذلك هو رفضها للقطع مع التحديد الكلاسيكي الجديد للقيمة مع "القيمة المضافة". هذا هو الفشل الذي يضاعف من أبعاد أخرى مماثلة: ليس لديها(الكلاسكية الجديدة) ما تقوله عن كيفية تقسيم القيمة، بمجرد أن تستحوذ عليها الشركة، بين رأس المال والعمل. كما كار وآخرون. علق، "[و] العديد من دراسات سلسلة القيمة العالمية تركز على من يتم توظيفه، وما هي أنواع علاقات العمل، ولأي عوائد."[751] 102

تصل نظرية شبكة الإنتاج العالمية GPN إلى نفس المنعطف تمامًا مع نظرية سلاسل القيمة العالمية GVC، حيث يعترف مؤيدوها الرئيسيون بشكل غير مريح ومتردد بـ "الاحتمالات الموجودة لالتقاط القيمة. إنه شيء واحد يتم إنشاء القيمة وتعزيزها في مواقع معينة، ولكن قد يكون الأمر كذلك تمامًا" آخر ليتم التقاطها لصالح تلك المواقع "[752]. 103 يدعي منظري شبكة الإنتاج العالمية وسلاسل القيمة العالمية GVC / GPN أنهم "يدركون صراحة أن [...] هياكل المدخلات والمخرجات داخل الشبكات ذات أهمية مركزية، لأسباب ليس أقلها أنها تشكل المواقع التي يتم فيها إنشاء القيمة وحيث [...] تباينات هائلة في ظروف عمل [...] موجودة في جميع أنحاء العالم "[753]. 104 ولكن بدون نظرية للقيمة، لا يمكن إحراز مزيد من التقدم، ولا يمكنهم اتخاذ قرار بشأن هذا الأمر: "بالقيمة" نعني كل من المفاهيم الماركسية المتعلقة بفائض القيمة والمفاهيم الأكثر تقليدية المرتبطة بالريع الاقتصادي "[754]. 105

إلى نفس الدرجة التي تسبب فيها مشاكل لا يمكن حلها للاقتصاد الأرثوذكسي، فإن نظرية القيمة الماركسية مرتاحة تمامًا مع فكرة أن الأسعار التي يتلقاها رابط في سلسلة القيمة (أو، إذا كنت تفضل، عقدة في شبكة الإنتاج) تتباعد عادةً بشكل كبير من مساهمتها في القيمة المتولدة في السلسلة ككل. وهي لا تتردد في اتخاذ الخطوة التالية: إذا كان من الممكن حدوث مثل هذه الاختلافات وتحويلات القيمة المقابلة داخل سلاسل القيمة، فيجب أن تحدث أيضًا بين سلاسل القيمة. من هذا المنظور، ترتكب نظرية شبكة الإنتاج العالمية وسلاسل القيمة العالمية GVC / GPN نفس الخطأ الذي يرتكبه علم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد مع وظائف الإنتاج المغلقة بإحكام، ولكن هنا ينتقل الخطأ من مستوى الشركة الفردية إلى مستوى السلسلة بأكملها. من قبل، لا توجد تسربات في القيمة بين الشركات. الآن، لا توجد تسربات للقيمة بين السلاسل[755] .106 بينما يستبعد علم الاقتصاد التقليدي عمليات النقل المنتظمة واسعة النطاق للقيمة بين الشركات، فإن مفهوم سلسلة القيمة يعني أن هذا يحدث بالفعل، لكنه يستبعد بداهة أن مثل هذه التحويلات قد تتم بين السلاسل. هنا نرى النطاق المحدود للبدع. التضمين الجذري لنظرية شبكة الإنتاج العالمية وسلاسل القيمة العالمية GVC / GPN هو أن

---

[749] - جينيفر بير، 2005، "الرأسمالية العالمية وسلاسل السلع: النظر إلى الوراء، والمضي قدمًا"، في المنافسة والتغيير، المجلد. 9، العدد 2، يونيو 2005153-180، ص I67.

[750] - Ibid., p 157.

[751] - Carr et al., 2000, p 129-130.

[752] - Henderson, Dicken, Hess, Coe & Yeung. 2002, p449

[753] - Ibid., p446.

[754] - Ibid., p448.

[755] - ضمن سلسلة التوريد، يشتري كل منتج المدخلات ثم يضيف قيمة، والتي تصبح بعد ذلك جزءًا من تكلفة المرحلة التالية من الإنتاج. مجموع القيمة المضافة من قبل كل فرد في السلسلة يساوي سعر المنتج النهائي. "جريج ليندن، كينيث إل.كرايمر وجيسون ديدريك، 2007، من يجسد القيمة في نظام الابتكار العالمي؟ حالة جهاز iPod الخاص بشركة Apple. مركز صناعة الحوسبة الشخصية، جامعة كاليفورنيا ايرفين، ص 2.

الشركات الفردية داخل السلسلة قد تتسرب القيمة إلى روابط أخرى أو تمتص القيمة منها. هذا يدمر هوية القيمة / القيمة المضافة، الآن السلاسل نفسها مغلقة بإحكام عن بعضها البعض. يعتبر نهج سلسلة القيمة بشكل فعال إجمالي القيمة المضافة التي تم إنشاؤها في سلسلة القيمة بأكملها بمثابة فطيرة يتم تقطيعها وتخصيصها بأثر رجعي لكل رابط - بالضبط نفس الإجراء الحشو الذي حددناه في فحصنا لوظيفة الإنتاج الكلاسيكية الجديدة.

إن الاعتراف بأن القيمة لا تحصرها الشركات ولا سلاسل القيمة، وأن كل ما يسميه الاقتصاديون البرجوازيون "القيمة المضافة" هو في الواقع قيمة مضافة، هو الخطوة المنطقية التالية، ولكنها خطوة من شأنها أن تدل على قطيعة حاسمة وصريحة مع مقدمات الاقتصاد الكلاسيكي الجديد ويتطلب إعادة التعامل مع نظرية القيمة الماركسية.

إن نتيجة فشل نظرية سلاسل القيمة العالمية في الاستمرار في منطق نقدها المتردد للعقيدة الهامشية الحاكمة للقيمة و"القيمة المضافة" هي أنها أصبحت ملزمة من الناحية المفاهيمية بهذه العقيدة. هذا أمر طبيعي، لأن مؤلفيها الأكثر نفوذاً (Kaplinsky ،Gereffi، إلخ) يتعاملون بشكل صريح مع سلاسل السلع العالمية من وجهة نظر رواد الأعمال الرأسماليين في "الدول النامية" ومع مراعاة مصالحهم، في محاولة لاكتشاف كيف يمكنهم "الترقية"، هو تحسين حصتهم الضئيلة من كعكة الأرباح. لذلك ليس من المستغرب أن تركيز نظرية سلاسل القيمة العالمية على توزيع القيمة بين روابط السلسلة لا يقول شيئًا عن كيفية توزيع هذه العائدات ضمن هذه الروابط، لا سيما بين رأس المال والعمل. ليس هناك أي معنى في أدبيات سلاسل القيمة العالمية أننا، في دراسة سلاسل السلع العالمية، ندرس علاقات الاستغلال، وأن هذا ليس مجالًا للمنافسة بين رؤوس الأموال فحسب، بل هو صراع بين الطبقات.

يشير التحرك الأخير من قبل بعض الباحثين البارزين في هذا المجال إلى تفضيل مصطلح سلسلة القيمة على سلسلة السلع إلى تقدمهم نحو تبني نظرية صريحة للقيمة. ومع ذلك، لسوء الحظ، فإن المفهوم السائد والنيوكلاسيكي للقيمة هو الذي يتماشى معه بشكل أكثر انفتاحًا:

"اخترنا [...] استبدال مصطلح" سلعة "بكلمة" قيمة "بسبب الدلالات الشائعة لكلمة" سلعة "[...] ولأن مصطلح" قيمة "يجسد مفهوم" القيمة المضافة "، "التي تتلاءم بشكل جيد مع استعارة السلسلة التي كنا نستخدمها، وركز الانتباه على المصدر الرئيسي للتنمية الاقتصادية: تطبيق الجهد البشري، الذي غالبًا ما يتم تضخيمه بواسطة الآلات، لتوليد عوائد على رأس المال المستثمر.[756]" 107

نجح Sturgeon، مؤلف هذه الكلمات، في تحديد توليد "عوائد رأس المال المستثمر" ليكون الهدف الأسمى والربيع الرئيسي لـ "التنمية الاقتصادية" الرأسمالية، ولكن دون نقد، كما لو أن لا شيء يمكن أن يكون أكثر طبيعية. تساعد مواءمة تحليل سلسلة القيمة مع مفهوم الاقتصاديين البرجوازيين عن "القيمة المضافة" الجهود المبذولة لإدخال تحليل سلسلة القيمة في الاتجاه السائد. ولكن هل هذا حيث تنتمي؟ إن قبول المفهوم السائد لـ "القيمة المضافة" يحرم Sturgeon والآخرين الذين يتحركون في هذا الاتجاه من الأدوات المفاهيمية التي يحتاجون إليها لفهم هذه الظاهرة، مما أدى إلى اكتشاف أهم اكتشاف من خلال تحليل سلسلة القيمة - نقل القيمة بين مختلف تُترك "الصناديق السوداء"، أو الشركات أو الروابط المختلفة في السلسلة، ملقاة على الأرض حتى يتمكن الآخرون من التخلص منها.

ندرة الأدبيات التي تحاول تطبيق التحليل الماركسي على انتشار سلاسل القيمة العالمية أمر لافت للنظر، بالنظر إلى مركزية هذه الظاهرة في الاقتصاد السياسي العالمي في عصر العولمة الليبرالية الجديدة. قد يكون هذا على وشك التغيير. في ورقتين قادمتين، يقدم Guido Starosta مساهمة مهمة في سد هذه الفجوة وفتح مجال للبحث بوعود كبيرة[757]. [108]

يلاحظ Starosta أن "القيمة لا يتم إنشاؤها ببساطة داخل كل سلسلة أو شبكة من الشركات ثم يتم التقاطها بشكل طارئ بدرجات مختلفة من قبل كل مشارك، كما يشير إليه محللو سلاسل السلع العالمية GCC. وبدلاً من ذلك، يتم

[756] - Sturgeon, 2008, p I 0

[757] - جويدو ستاروستا، 2009، "الاستعانة بمصادر خارجية للتصنيع وظهور المقاولين العالميين العملاقين: نهج ماركسي لبعض التحولات الأخيرة في سلاسل القيمة العالمية"، في الاقتصاد السياسي الجديد (مرتقب)؛ —20 0 I، "سلاسل السلع العالمية والقانون الماركسي للقيمة"، في Antipode، 42: 2، ص 433-465.

إنشاء القيمة من خلال العمل الحي للعاملين في الاقتصاد ككل ويتم تخصيصها من خلال العملية الموضوعية لتشكيل المعدل العام للربح من قبل كل رأس مال فردي "[758]. 109

من وجهة نظر Starosta، فإن التمايز بين الشركات المشاركة في سلاسل السلع - إلى شركات "رائدة" قادرة على التقاط ما يسميه منظرو سلاسل القيمة العالمية "الإيجارات الاقتصادية الأولية" والمنتجين الخارجيين الذين يتلقون شريحة صغيرة ومتقلصة من إجمالي فطيرة القيمة المضافة - هو نتيجة المنافسة بين رؤوس الأموال "العادية" و "الصغيرة". رؤوس الأموال الصغيرة هي تلك التي لا تصل إلى الحجم المحدد اللازم لتحويلها إلى رؤوس أموال عادية؛ أي أنهم لا يصلون إلى "الحد الأدنى المحدد لرأس المال [الذي] المطلوب في كل خط من مجالات الأعمال لإنتاج السلع بسعر إنتاجهم" (ماركس) "، وبالتالي يشاركون في تكوين متوسط معدل الربح[759]. 110 بدلاً من ذلك، "يتم تحديد قدرتها على التثمين من خلال معدل الفائدة الذي يمكن أن تحققه رؤوس الأموال ذات الحجم المحدود إذا أغلقت أعمالها وتحولت إلى رؤوس أموال تحمل فائدة [...] للوهلة الأولى، يمكن لبعض رؤوس الأموال الصغيرة أن تبدو مثيرة للإعجاب 'كبير' . والنتيجة، كما يجادل ستاروستا، هي أن "التسلسل الهرمي لرؤوس الأموال الفردية مع قوى التثمين التفاضلي ينبثق من ديناميات المنافسة الجوهرية"[760]، 111 مؤكدًا أن هذا التسلسل الهرمي لمعدلات الربح هو نتيجة للمنافسة غير المقيدة ولا ينطوي على ممارسة احتكار القوة.

وفقًا لستاروستا، فإن إعادة إنتاج فئة من رؤوس الأموال الصغيرة غير القادرة على بيع سلعها بسعر يوفر لها معدل ربح عادي يستلزم ظاهرة ذات أهمية حاسمة لفهم انتشار سلاسل القيمة العالمية. هذا هو "تحرير فائض القيمة من قبل رؤوس الأموال الصغيرة في مجال التداول." وهكذا يجادل، "بافتراض، من أجل الجدل، أن رؤوس الأموال الصغيرة هي موردي المدخلات لتلك رؤوس الأموال العادية، فإن الأخيرة ستستفيد من التدفق الدائم لفائض القيمة الإضافية المستمد من شراء المدخلات بأسعار أقل من سعرها العادي من الإنتاج. وهذا بدوره يعني أن رؤوس الأموال العادية الناجحة التي ينتهي بها الأمر باحتكار علاقة السوق مع الموردين الصغار ستحصل بشكل منهجي على معدل ربح أعلى من المعدل الطبيعي "[761]. 112

والنتيجة هي أن "انكشاف المعركة التنافسية داخل الرأسمالية يولد ثلاثة أضعاف التمايز بين رؤوس الأموال الفردية. أولاً، هناك رؤوس أموال عادية أو متوسطة يتساوى معدل ربحها اتجاهاً مع مستوى المعدل العام للربح. ثانيًا، هناك رؤوس أموال صغيرة، خاسرة في الحرب التنافسية والتي تمكنت مع ذلك من إطالة عمرها من خلال التقييم المنهجي بمعدل ربح أقل من المعدل العام. ثالثًا، هناك بعض رؤوس الأموال العادية التي، من خلال الاستيلاء على فائض الربح الذي حررته رؤوس الأموال الصغيرة، تثمن بشكل منهجي بمعدلات ربح أعلى من المتوسط. وسأطلق على هذا النوع الأخير من رأس المال الفردي المعزز رأس المال العادي "[762]. (113)

هذا اكتشاف ذو أهمية كبيرة: يتم تثمين الشركات الرائدة أو "رؤوس الأموال العادية" جزئياً بفائض القيمة المستخرج من العمل الحي في "رؤوس الأموال الصغيرة". السؤال الذي يجب طرحه هو ما إذا كان هذا كافيا في حد ذاته لشرح ظاهرة الاستعانة بمصادر خارجية. يستشهد Starosta بالسلطة لحجته في مناقشة ماركس حول نشأة الريع الأرضي الرأسمالي في المجلد 3 من رأس المال، حيث يقدم مفهوم رؤوس الأموال الزراعية العادية والصغيرة التي يعممها Starosta مع تأثير كبير على سلاسل القيمة العالمية. في المقطع الذي استشهد به Starosta، وصل ماركس إلى نقطة الاسترخاء في أحد التجريدات التي قدمها في عرضه للتطور الرأسمالي لقانون القيمة. حتى تلك النقطة، افترض ماركس أن جميع رؤوس الأموال، كبيرة كانت أم صغيرة، شاركت على قدم المساواة في الصراع التنافسي من أجل الأرباح وفي التكوين الناتج لمعدل متوسط للربح الصناعي، وأظهر أن هذا يستلزم تباعد القيم من الأسعار إلى أي مدى يختلف التركيب العضوي لرأس المال داخل وبين فروع الصناعة. لكن الآن، ولأول مرة في تحليله لعلاقة رأس المال، يقدم ماركس مثالًا ملموسًا حيث يتم انتهاك قانون المساواة بين رؤوس الأموال، موضحًا كيف يمكن لرؤوس الأموال الزراعية أن تجتذب فائضًا من الأرباح إذا كانت أراضيها أكثر خصوبة بشكل طبيعي، مما يؤدي إلى ظهور إلى التسلسل الهرمي لمعدلات الربح الناتجة عن امتلاك احتكار طبيعي، وإعادة توزيع فائض القيمة من الصناعة ورؤوس الأموال

---

[758] - Starosta, 2010, p448.
[759] - Starosta, 2010, p445.
[760] - Ibid., p447.
[761] - Ibid., p447.
[762] - Ibid., p447.

الزراعية ذات الخصوبة العادية. في سياق هذه المناقشة، يشير ماركس باختصار إلى مثال آخر لمعدلات الربح التفاضلية - ظهور فئة من "رؤوس الأموال الصغيرة" من خلال المنافسة - ولهذا يسخر ستاروستا نظريته: " إلى هذه التحديدات الأكثر واقعية [...] يمكن العثور عليها [...] في المجلد 3 من رأس المال. على وجه التحديد، يلمح ماركس إلى هذه المشكلة في سياق مناقشته لنشأة ريع الأرض الرأسمالي عندما يكشف عن الخصوصيات ملكية الفلاحين الصغيرة ( Marx 1981: 94 Off). هناك يكشف ماركس عن فئة "رأس المال الصغير" ويظهر أن تثمينه لا يتم تنظيمه بنفس شكل رؤوس الأموال العادية. [...] سيثبت هذا أهمية قصوى لتفسير سلاسل السلع العالمية على أساس قانون القيمة "[763]. 114 لكن سياق مناقشة ماركس - تحقيق في شكل معين من أشكال الاحتكار، أي عامل يعيق المساواة التنافسية للأرباح، وهو عامل لا ينشأ من النشاط البشري ولكنه ورثته الطبيعة (في شكل مصدر جاهز للمياه أو التربة الخصبة بشكل استثنائي) - هي أيضًا وثيقة الصلة بدراسة سلاسل القيمة العالمية، ولكن ليس من أجل هذا تسعى Starosta إلى إقامة صلة، ولكن في حالة معينة حيث يبدو أن القمع الاحتكاري للتكافؤ التنافسي لمعدلات الربح غائب على ما يبدو. علاقة Starosta ضيقة بلا داع، مما أدى إلى إغلاق التحقيق في أشكال أخرى من التمايز بين رؤوس الأموال، ولكن السماح له بتأكيد أن مفهوم الاحتكار لا علاقة له بتحليل سلاسل القيمة العالمية.

يستكشف ماركس كيف يتم تعديل الشكل الملموس الذي تعبر فيه علاقة القيمة عن نفسها، في هذه الحالة من خلال وجود فئات مختلفة من مالكي الممتلكات. وبالتالي، فإن نظريته عن الريع في المجلد 3 من رأس المال لا ينبغي أن يُنظر إليها على أنها إضافة إلى نظريته عن علاقة رأس المال، كما كان يُنظر إليها عمومًا، ولكنها خطوة أولى نحو إعادة صياغة أكثر واقعية لها، وهي مرحلة أخرى في ما قبله إلينكوف. يدعو "الصعود من المجرد إلى الملموس". هناك العديد من الخطوات التي لم يكن لدى ماركس الوقت (أو لم يعش في الوقت المناسب) لمناقشتها، بما في ذلك الخطوة التي تجادل هذه الأطروحة بأنها ذات أهمية مركزية لفهم التطور الإمبريالي للرأسمالية: قمع الحركة الحرة للعمالة وما نتج عنها. التسلسل الهرمي القومي / العرقي الذي يفرضه هذا على الطبقة العاملة العالمية، وما يترتب على ذلك من تباعد دولي في معدل الاستغلال.

تصبح الطبيعة المحدودة لـ Starosta واضحة عندما يُلاحظ أن كل ما يقوله عن التسلسل الهرمي لمعدلات الربح الناتجة عن إعادة إنتاج رؤوس الأموال الصغيرة ينطبق على رؤوس الأموال المتنافسة داخل الاقتصاد الوطني بقدر ما ينطبق على رؤوس الأموال المتنافسة داخل الاقتصاد العالمي. يمكن أن يحدث التسلسل الهرمي لمعدلات الربح التي اكتشفتها Starosta حتى مع وجود معدل استغلال موحد في رؤوس الأموال المحسنة والعادية والصغيرة، كما هو الحال بالفعل إذا استكملنا افتراض Starosta للمنافسة الكاملة بين رؤوس الأموال بافتراض المنافسة الكاملة بين العمال.

تؤدي هذه الاعتبارات إلى انتقادين لأطروحة ستاروستا.

أولاً، هناك مشكلة منهجية في نهج Starosta. يتم توفير نقطة انطلاقه من خلال الاختيار التعسفي لحالة معينة من التمايز بين رؤوس الأموال التي لا تنتج عن القمع الاحتكاري للمنافسة. إذا اخترنا بدلاً من ذلك أن تكون نقطة انطلاقنا هي حقيقة انتشار سلاسل القيمة العالمية، فإن الشكل الملموس الذي اتخذته عولمة الإنتاج، يكشف التحليل أن هذا لا يحركه التمايز بين رؤوس الأموال "العادية" و "الصغيرة"، ولكن من خلال التمايز في معدلات الاستغلال التي يحددها قمع الحراك الدولي للعمالة الحية وما يترتب على ذلك من اختلافات شديدة في الظروف في أسواق العمل المقسمة دوليًا.

من الصحيح بالطبع أن معدلات الاستغلال التفاضلية هذه لا يمكن قراءتها ببساطة من الاختلاف الدولي في الأجور الحقيقية، ولكن تجاهل أو إنكار وجود هذا التمايز يقلل بشدة من المفهوم النظري، والأسوأ من ذلك، يقبل ضمنيًا العقيدة الكلاسيكية الجديدة التي تقول تعكس الفروق الدولية في الأجور فقط مستويات مختلفة من الإنتاجية. تناقش هذه الأطروحة، في المقابل، أن هذه الاختلافات العالمية في معدل الاستغلال، وليس التمايز وفقًا لحجم رؤوس الأموال المتنافسة، هي التي توفر التفسير الأساسي للقوى التي تنتج التحول العالمي للإنتاج إلى البلدان ذات الأجور المنخفضة. هذا اختلاف منهجي، لأن المفاهيم المختلفة تنتج من نقاط انطلاق مختلفة؛ فرضية مستخلصة من المبادئ النظرية، من ناحية، مفهوم مشتق من تحديد الحقائق التجريبية الجديدة التي لم تتوقعها النظرية، من ناحية أخرى (الحدود الإمبريالية، المراجحة العمالية العالمية، إلخ).

---

[763] - Starosta, 2010, p444.

ثانيًا، إن التجريد من الانحرافات الاحتكارية التي تعيق وتحجب في الوقت نفسه عمل قانون القيمة الرأسمالي على نطاق عالمي شيء، وإنكار وجودها تمامًا شيء آخر. المنافسة والاحتكار هما قطبان ينفيان بعضهما البعض ويفترض كل منهما الآخر، وينهاران في بعضهما البعض ويتكاثران في أشكال جديدة. تتنافس "رؤوس الأموال العادية" بضراوة مع بعضها البعض بينما تمارس في نفس الوقت القوة الاحتكارية ضد المنتجين الخارجيين - في الواقع، فقط من خلال القيام بذلك يمكنهم البقاء في الحلبة. تتآكل الحواجز الاحتكارية للنضال التنافسي من أجل الأرباح باستمرار بسبب هذه المنافسة ذاتها، تمامًا كما تتآكل الحدود الدولية التي تعرقل المنافسة بين العمال من خلال الاستعانة بمصادر خارجية والهجرة غير الشرعية ولكن هذا التآكل عملية مطولة إلى حد ما وليست حدثًا فوريًا. أنور شيخ، الذي يشتمل تأكيده على أولوية قانون القيمة مقابل المفاهيم البنيوية للرأسمالية الاحتكارية على الكثير من القواسم المشتركة مع نهج ستاروستا، يقدم رؤى مضيئة حول الصلة المستمرة للاحتكار بفهم الواقع الملموس اليوم: "لا يوجد بعض الماركسيين [.. .] التركيز والمركزية يعنيان الاحتكار [...] عكس المنافسة الحرة [...] فكرة الاحتكار هذه غير كافية؛ إنها تنبع إلى حد كبير من النظرية الأرثوذكسية، التي يقع تحليلها في مجال التداول [...] [بينما] التحليل الماركسي يقع في المقام الأول في الإنتاج وإعادة الإنتاج؛ وعلى هذا النحو، فهي ليست مسألة إرادة فردية للرأسماليين، ولكن بالحدود المفروضة عليهم [...] لا ينبغي فهم المنافسة بين رؤوس الأموال على أنها على نقيض الاحتكار، ولا يجب فصل رأس المال الاحتكاري عن قانون القيمة ."[764] 115

يجادل Starosta بشكل مقنع بأن "الغرض الأساسي الأعمق والمحرك الأساسي للاستعانة بمصادر خارجية للتصنيع هو [...] مضاعفة مصادر فائض القيمة الزائدة التي تطلقها رؤوس الأموال الصغيرة في مجال التداول[765]." 116 ولكن عندما تتركز هذه رؤوس الأموال الصغيرة في البلدان منخفضة الأجور، ورؤوس الأموال التي تقود هذه العملية من أجل الحصول على هذه المصادر من فائض القيمة الزائدة تقع بشكل حصري تقريبًا في دول الثالوث، التي أصبحت بالنسبة لها هذه التدفقات الناتجة من فائض القيمة، أكثر أهمية من أي وقت مضى للحفاظ على معدلات الربح والتراكم المستمر، فمن الضروري أن نتجاوز التجريدات مثل "الرأسمالية العالمية" و"رأس المال الاجتماعي الكلي"، ونطلق على هذا الاسم الحقيقي، الإمبريالية.

## 7.5 ثلاثة عناصر من وهم الناتج المحلي الإجمالي

تُعد برمودا مثالًا رائعًا على كيف أن البيانات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي، سواء في الفوركس بالدولار أو تعادل القوة الشرائية بالدولار، يمكن أن تبتعد كثيرًا عن كونها مقياسًا لمساهمة الدولة في الثروة العالمية[766]. 117 ولكنه يسلط الضوء على واحدة فقط من ثلاث طرق مختلفة ينحرف بها الناتج المحلي الإجمالي عن ما يدعي أنه: مقياس لمقدار القيمة المضافة من خلال النشاط الاقتصادي داخل حدود الدولة. وإذا أخذناها معًا، فإنها تجعل من الضروري إعادة تفسير" الناتج المحلي الإجمالي" '، ليس كمقياس لمقدار القيمة التي يتم إنشاؤها داخل البلد، ولكن كم يكسبها.

البعد الأول، المتجسد في شكل متطرف ونقي من قبل برمودا (وغيرها من "المراكز المالية الخارجية" بما في ذلك أكبرها جميعًا، مدينة لندن)، ينتج عن المسافة التي تفصل الأسواق المالية العالمية عن مجال الإنتاج، في حين أن الفروق في البعدين الثاني والثالث في التركيب العضوي لرأس المال والاختلافات في معدل الاستغلال - تنبع من الإنتاج المعولم نفسه.

يلفت مثال برمودا الانتباه إلى أحد العدسات المشوهة التي تخلق وهم الناتج المحلي الإجمالي، الناشئ عن التمييز الواقعي بين النشاط الاقتصادي الإنتاجي وغير الإنتاجي - القطاع المالي، حيث يتم تداول السندات وفرض المطالبات ولكن لا يتم تكوين ثروة، أوضح مثال ممكن على هذا الأخير. كما سيتم مناقشته لاحقًا في هذا الفصل، تشمل الأنشطة غير الإنتاجية أيضًا الأمن والإدارة والإعلان والأنشطة التي قد لا تقل أهمية عن أنشطة الإنتاج ولكنها في حد ذاتها لا تضيف إلى الثروة الاجتماعية ويجب اعتبارها بدلاً من ذلك أشكالًا من الاستهلاك الاجتماعي. نمت الأنشطة غير الإنتاجية بشكل مطلق ونسبي على حد سواء كعنصر من مكونات الناتج المحلي الإجمالي لجميع البلدان الإمبريالية، أكثر بكثير مما كانت عليه في دول الجنوب، التي تقع على عاتقها بشكل متزايد مهمة الإنتاج. وبالتالي فإن عدم التناسق المتزايد

---

[764] - Shaikh,1980, p232

[765] - Starosta, 2010, p45I.

[766] - ثلاثة "مراكز مالية خارجية" أخرى - جيرسي وجزر كايمان وجزر فيرجن البريطانية - جعلتها من بين الدول العشر الأولى في العالم من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006.

هذا يعني ضمناً أن رؤوس الأموال الشمالية العاملة في القطاعات غير الإنتاجية يتم تقييمها جزئيًا من خلال العمالة الحية التي يتم إنفاقها في أنشطة الإنتاج الجنوبية.

ينتج الانحراف الثاني الذي يشتمل على وهم الناتج المحلي الإجمالي عن ارتفاع كثافة رأس المال في الدول الإمبريالية مقارنة بالدول الجنوبية، أي أن الاستثمار في رأس المال الثابت يشكل نسبة أعلى من إجمالي الاستثمار، مع استثمار أقل نسبيًا في الأجور (فمن الناحية الماركسية، فإن التركيب العضوي لرأس المال أعلى في الدول الإمبريالية). لا يمكن لرؤوس الأموال كثيفة رأس المال أن تحصد إلا قدرًا صغيرًا نسبيًا من فائض القيمة الجديد من قوتها العاملة الصغيرة نسبيًا، والباقي الذي تحصل عليه في التداول وبالتالي فإن رأس المال المستثمر في وسائل الإنتاج الأكثر تكلفة يتم تقييمه من خلال تحويلات القيمة من رؤوس الأموال ذات الكثافة المنخفضة. لخص ماركس هذه العملية في مقطع من المجلد 3 من رأس المال:

"إذا تم بيع السلع بقيمتها [...] تنشأ معدلات ربح مختلفة جدًا في مجالات الإنتاج المختلفة [...] لكن رأس المال ينسحب من مجال مع معدل ربح منخفض ويغزو مناطق أخرى مما يؤدي إلى ارتفاع الربح. من خلال هذا التدفق المتواصل والتدفق [...] يخلق نسبة العرض والطلب بحيث يصبح متوسط الربح في مختلف مجالات الإنتاج كما هو، وبالتالي يتم تحويل القيم إلى أسعار إنتاج. ويتبع ذلك [ ...] أنه في كل مجال معين من مجالات الإنتاج، يشارك الرأسمالي الفردي ... بشكل مباشر في استغلال مجموع الرأسمال من قبل مجموع رأس المال "[767]. 118.

يحدث هذا التأثير سواء كانت رؤوس الأموال المتنافسة تعمل أم لا داخل حدود اقتصاد واحد، وحتى إذا افترضنا المنافسة الكاملة بين رؤوس الأموال ومعدل موحد لاستغلال العمالة الحية. إلى حد كبير أن رؤوس الأموال كثيفة رأس المال تتركز في دول الثالوث ورؤوس الأموال كثيفة العمالة في الدول الجنوبية، فإن هذا الاختلاف في شمال شرق في التركيب العضوي يعني بشكل مباشر نقل S-N أو إعادة توزيع القيمة التي لم يتم تسجيلها في بيانات الناتج المحلي الإجمالي. هذا، وهو الأساس الوحيد لـ "التبادل غير المتكافئ" الذي قبله النقاد "الأرثوذكس" لنظرية التبعية، يشير بالتالي إلى طريقة ثانية يمكن أن تُثمن بها رؤوس الأموال الشمالية بواسطة العمالة الجنوبية.

والثالث، الأقل اعترافًا به والأهم من ذلك كله، هو تشويه "الناتج المحلي الإجمالي" الناتج عن الاختلافات الدولية في معدل الاستغلال. تشير الأدلة التي تم جمعها في الفصول 2-5 حول حالة الطبقة العاملة الجنوبية الناشئة والجهود المضنية للشركات الشمالية "لاستخراج القيمة" منها بقوة إلى وجود هذه الاختلافات، وأن الفكرة القائلة بأن الفروق في الأجور الدولية تعكس الاختلافات الدولية في إنتاجية العمل خاطئة، وحشوها، وتتناقض مع البيانات التجريبية.

بعد أن قدمنا بإيجاز العناصر الثلاثة لوهم الناتج المحلي الإجمالي، سنقوم الآن بفحصها بشيء من التفصيل.

## العمل المنتج وغير المنتج

لا تؤدي معادلة الاقتصاديين لحشو القيمة مع "القيمة المضافة" إلى اختفاء الاستغلال فحسب، بل إنها تلغي أيضًا التمييز الكلاسيكي بين العمل المنتج وغير المنتج. إذا كان كل سعر يمثل قيمة بحكم التعريف، فإن أي نشاط ينتج عنه عملية بيع هو بحكم التعريف "منتج". "بالنسبة للاقتصادي العملي ... إذا تم البيع، فإنه يُعرَّف بأنه إنتاج. وبالتالي - ضمن الحسابات التقليدية - يُعتبر تجار السلع الأساسية والحراس الخاصون وحتى الجيوش الخاصة جميعًا منتجين للناتج الاجتماعي، لأن شخصًا ما يدفع مقابل خدماتهم"[768]. 119 تؤكد نظرية القيمة الماركسية أن الأنشطة الاقتصادية التي ليست متكاملة ولكنها مشروطة بعملية الإنتاج، على سبيل المثال، الخدمات المصرفية والمالية والشرطة والأمن والبيروقراطيات الحكومية وما إلى ذلك، ليست أنشطة منتجة للقيمة ويجب بدلاً من ذلك اعتبارها أنشطة غير إنتاجية، حيث أن تنبؤات الاستهلاك الاجتماعي للقيم تنتجها في أماكن أخرى.

[767] - Karl Marx, [1894] 199 I , p 193-194.
[768] - Shaikh & Tonak, 1994, p33

التمييز بين العمل المنتج وغير المنتج موجود في جميع أنماط الإنتاج ولا يقتصر على تبادل السلع، ناهيك عن الرأسمالية. ما يميز الرأسمالية هو أن هذا التمييز محجوب بالتسليع العالمي، وبالمعيار الجديد للرأسماليين للإنتاجية والربحية.

قد يُسأل، أليس هذه "الأنشطة غير الإنتاجية" التي توفر المنافع العامة "ضرورية لإعادة إنتاج المجتمع؟ يقدم الشيخ وتوناك ردًا مقنعًا: "إن القول بأن هذه الأعمال تؤدي بشكل غير مباشر إلى تكوين هذه الثروة ما هو إلا طريقة أخرى للقول بأنها ضرورية. كما يؤدي الاستهلاك بشكل غير مباشر إلى الإنتاج، حيث يؤدي الإنتاج بشكل غير مباشر إلى الاستهلاك. ولكن هذا نادرًا ما يكون يغني عن الحاجة إلى التمييز بين الاثنين "[769]. (120) لرؤية صحة هذا المفهوم، ضع في اعتبارك اقتصادًا يتكون من العمال وحراس الأمن[770]. (121) ينتج العمال جميع السلع التي يحتاجون هم وحراس الأمن للعيش عليها؛ يوفر حراس الأمن "الصالح العام". من الواضح أنه كلما ارتفعت نسبة حراس الأمن إلى العمال، وتساوي كل الأشياء الأخرى، انخفض الناتج الإجمالي، وبالتالي فمن المنطقي اعتبار هذا النشاط الاقتصادي عمالة غير منتجة، وشكل من أشكال الاستهلاك الاجتماعي. بمجرد إنشاء هذا التمييز لفئة واحدة من النشاط الاقتصادي، يُفتح الباب لمزيد من الإضافات إلى القائمة. لنفترض، على سبيل المثال، أن مجتمعنا التخيلي يجد أنه من الضروري تخصيص جزء من عمله الاجتماعي لوزن وتسجيل ناتج عمال الإنتاج، وأن الوسيلة الوحيدة المتاحة للقيام بذلك هي نحت البيانات إلى ألواح حجرية، وهي عملية بطيئة تتطلب الكثير من العمال. عملهم غير منتج بنفس الطريقة تمامًا مثل عمل حراس الأمن. هذه الأحجار ليست في حد ذاتها إضافات للثروة الاجتماعية، إنها مجرد تمثيلات للثروة التي أنشأها العمل الإنتاجي. في حالة التقدم التكنولوجي لاستبدال الإزميل والحجر بالقلم والورق، يمكن إطلاق الكثير من هذا العمل غير الإنتاجي للإنتاج، وبالتالي زيادة إجمالي الثروة الاجتماعية، أو إعادة نشرهم كحراس أمن، مما يؤدي إلى عدم تغيير الثروة الاجتماعية (بافتراض أن حراس الأمن يستهلكون نفس كمية الموارد مثل أمناء الحسابات). لا يعني تعيين الوظائف الأمنية والإدارية على أنها أنشطة "غير إنتاجية" على الإطلاق أنها غير ضرورية - في نموذجنا البسيط، يؤدي كل من حراس الأمن والنحاتين الحجارة الوظائف الضرورية.

يمكن أيضًا استخدام هذا النموذج البسيط لتقديم مفهوم مهم آخر. إن الثروة الاجتماعية التي يستهلكها العمال غير المنتجين تنبع من فائض عمل عمال الإنتاج، أي العمل الذي يؤدونه بما يزيد عن ذلك المطلوب لاستبدال استهلاكهم الخاص، وهو ما يسميه ماركس العمل الضروري. تمامًا كما هو الحال مع التمييز بين العمل المنتج والعمل غير المنتج، فإن تقسيم وقت العمل إلى وقت عمل فائض ووقت عمل ضروري موجود في جميع أنماط الإنتاج.

في المجتمع الرأسمالي، يأخذ فائض العمل شكل فائض القيمة. في الإطار الماركسي، فإن نسبة العمالة الفائضة إلى العمالة الضرورية، أو "معدل فائض القيمة" مرادفا لمعدل الاستغلال. من المهم أن نلاحظ أنه على الرغم من أن العمل المأجور غير الإنتاجي لا ينتج أي قيمة، وبالتالي من غير المناسب في حالتهم الحديث عن "معدل فائض القيمة"، فإن هؤلاء العمال يتحملون معدل الاستغلال (السائد على الصعيد الوطني) المشترك مع الإنتاج. العمل. وفقًا لماركس، يشير " الاستغلال" إلى أن العمال ملزمون بالعمل لفترة أطول وإنتاج قيم أكثر مما هو ضروري لاستبدال كمية العمل المطلوبة لإعادة إنتاجهم، وهذا مستقل عن الطريقة المحددة لتوظيف عملهم. وبالتالي، إذا كان العامل غير المنتج يعمل لمدة ثماني ساعات في اليوم ولكنه يتلقى أجرًا يمثل أربع ساعات من العمل الضروري اجتماعيًا، فإنه يتحمل معدل استغلال بنسبة 100٪.

ويترتب على ذلك أن فائض القيمة هو أصل الربح بجميع أشكاله ولكنه أكبر بكثير منه، لأنه يشمل أيضًا أجور العمال غير المنتجين والقيم المستهلكة في سياق عملهم. يمكن زيادة معدل فائض القيمة، على سبيل المثال عن طريق خفض الأجور، ومع ذلك قد يستمر معدل الربح في الانخفاض، إذا تم استخدام المزيد والمزيد من العمالة الاجتماعية غير المنتجة، في التجارة، والتمويل، والأمن، والخدمات القانونية، إلخ. - تمامًا كما حدث على نطاق متسارع في الاقتصادات الإمبريالية خلال فترة العولمة النيوليبرالية.

---

[769] - Shaikh & Tonak, 1994, p25

[770] - بما أن التمييز بين العمل المنتج والعمل غير المنتج موجود في جميع أنماط الإنتاج، فإننا لسنا بحاجة إلى ذلك نبدأ بافتراض وجود اقتصاد رأسمالي. يتفق هذا مع شيخ وتوناك: "تحتوي كل النظرية الاقتصادية على تمييز أولي بين الأنشطة الإنتاجية وغير الإنتاجية. ما يميز التقليد الكلاسيكي / الماركسي عن التقليد الكلاسيكي الجديد / الكينزي هو موقع غرامة التقسيم. توزيع الأماكن السابق وأنشطة الصيانة الاجتماعية في مجال الأنشطة غير الإنتاجية، بينما يضعها هذا الأخير في الإنتاج ". شيخ وتوناك، 1994، ص 25. وهي لا تتفق مع تأكيد بن فاين وألفريدو سعد فيلهو بأن "التمييز المنتج - غير المنتج خاص بالعمل الرأسمالي". Ben Fine & Alfredo Saad-Filho، 2004، Marx's Capital، London: Pluto Press (p47). يمكن التغلب على الاختلاف إذا تم إدراج الكلمات "الشكل الذي اتخذته" بعد "ال".

## الاختلافات الدولية في التكنولوجيا والتركيب العضوي

"تؤدي أعمال السوق الرأسمالية العالمية إلى نقل هائل وغير معقول إلى البلدان الإمبريالية للثروة التي ينتجها العمال والفلاحون في إفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ومعظم دول آسيا والمحيط الهادئ. وهذا الابتزاز هو لا يضمنه في المقام الأول شروط التجارة "غير العادلة" المفروضة من الخارج في الأسواق العالمية. وهو مكفول قبل كل شيء من خلال القيمة التفاضلية لقوة العمل والفجوة في إنتاجية العمل بين البلدان الإمبريالية من جهة، وتلك المضطهدة والمستغلة من قبل الإمبريالية من ناحية أخرى - تفاضل لا يقوم فقط على التبادل غير المتكافئ ولكنه يعيد إنتاجه ويزيده بلا هوادة "[771]. 122

هناك الكثير من الحكمة في هذه الكلمات من قبل جاك بارنز، وقد تعززت قوتها من خلال الحديث البسيط. لكن "القيمة التفاضلية لقوة العمل والفجوة في إنتاجية العمل" هما في الواقع بعدين مختلفين للغاية لعلاقة رأس المال والعمل في ظل الإمبريالية. يجب فصلها بشكل صارم، وإلا فُتح الباب للمفاهيم الهامشية للإنتاجية والمفاهيم المرتبطة بأن فروق الأجور تعكس الاختلافات في الإنتاجية. كان ماركس واضحًا جدًا في أن قيمة قوة العمل مستقلة عن إنتاجيتها، نظرًا لأن الإنتاجية هي صفة لفائدتها الملموسة وليس لها أي تأثير على قيمة سلعتها: "من خلال" الإنتاجية "، وبالطبع فإن القدرة الإنتاجية ترتبط دوماً بعمل نافع ملموس، وتتوقف فعالية أي نشاط إنتاجي هادف، خلال فترة زمنية معيّنة، على إنتاجية هذا العمل، ويصبح العمل النافع، لذلك، منبعاً لمنتوجات بهذا القدر أو ذاك من الغزارة بصورة تتناسب طردياً مع ارتفاع أو انخفاض قدرته الإنتاجية. من جهة أخرى نجد أن تغيّر القدرة الإنتاجية لا يؤثر أبداً في العمل المتمثل في القيمة. ولما كانت القدرة الإنتاجية صفة مرتبطة بالأشكال النافعة الملموسة للعمل فإنها تفقد تأثيرها في ذلك العمل حالما نجرّده من أشكاله الملموسة النافعة. ومهما تغيرت القدرة الإنتاجية، فإن العمل نفسه، المبذول أثناء فترات متساوية من الزمن، يُثمر دوماً مقادير متساوية من القيمة. إلا أنه يولّد، خلال فترات متساوية من الزمن، كميات مختلفة من القيم الاستعمالية، كميات أكبر إذا ارتفعت القدرة الإنتاجية، وكميات أقل إذا هبطت. إن ذلك التغير في القدرة الإنتاجية، الذي يزيد العمل خصوبة، وبالتالي يزيد كمية القيم الإستعمالية التي ينتجها هذا العمل، سوف يخفض القيمة الإجمالية لمقدار القيم الاستعمالية التي ازدادت، شريطة أن يُفضي هذا التغير إلى تقليص وقت العمل الكلي الضروري لإنتاجها، والعكس بالعكس [772]»123

ترتبط قيمة قوة العمل بالإنتاجية فقط من خلال تحديدها من خلال إنتاجية العمل في فروع الإنتاج التي تنتج سلعًا استهلاكية للعمال، ولكننا نواجه بعد ذلك حقيقة أن هذه السلع الاستهلاكية ينتجها بشكل متزايد إخواننا وأخواتنا في العالم الثالث. لا يعترف بيان بارنز صراحةً بأن العمال الصينيين وغيرهم يتحملون معدل استغلال أعلى من أخواتهم وإخوانهم في الدول الثلاثية. عندما نفعل ذلك، نضطر إلى التخفيف من افتراض ماركس لمعدل موحد للاستغلال. - لكن هذا يجب أن نفعله، لأن هدف بحثنا ليس الرأسمالية بشكل عام بل شكلها الإمبريالي.

## ملاحظة حول التقدم التكنولوجي في تكنولوجيا المعلومات / النقل

حددت هذه الأطروحة الرغبة في استغلال العمالة منخفضة الأجر كمحرك لعولمة عمليات الإنتاج، وتعاملت مع التقدم التكنولوجي في تكنولوجيا المعلومات والنقل كمسهل وليس محفزًا، ويتمثل دورها في فتح المزيد والمزيد من مهام الإنتاج للاستعانة بمصادر خارجية. لأغراض هذه الأطروحة، كان من الضروري استخلاص كل جوانب التقدم في تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا النقل التي لا تتعلق مباشرة بالاستعانة بمصادر خارجية للإنتاج. ومع ذلك، تتطلب نظرية القيمة للإمبريالية مفهومًا أكثر ثراءً للتأثير متعدد الجوانب لهذه التقنيات، وقد تم توضيح بعض القضايا التي يجب معالجتها هنا.

إن تأثير الابتكارات في تكنولوجيا المعلومات والنقل على الاستعانة بمصادر خارجية، على الرغم من أهميتها، هو فقط إحدى الطرق التي تؤثر بها هذه التطورات التكنولوجية على معدل الربح ومسار الاقتصاد. بالإضافة إلى تسهيل الاستعانة بمصادر خارجية، فقد قاموا بتسريع وقت دوران رأس المال، مما وفر دعامة حاسمة لمعدل الربح المتدهور الذي حدد الأزمة النظامية في السبعينيات[773]. 124 معظم المؤلفات التي تمت مراجعتها هنا تعتبر تكاليف العمالة عاملًا واحدًا من بين عوامل كثيرة، وغالبًا ما تعطي الأولوية للتغيرات التكنولوجية بشكل عام و "الثورات" في تكنولوجيا

[771] - Barnes, 2005b, p35.

[772] - Marx Capital Vol.' p 53. In Arabic version p : 76

[773] - إذا جنى الاستثمار الأولي نفس العائد في نصف الوقت، فإن معدل ربحه يتضاعف بشكل فعال.

المعلومات / النقل بشكل خاص. ومع ذلك، ربما يتفق الجميع على شيء واحد: لا توجد ابتكارات تكنولوجية في الأفق قادرة على تكرار تأثير ثورة تكنولوجيا المعلومات / النقل على أوقات الدوران ومعدلات الربح. ستستمر الجهود المبذولة للضغط على المزيد من الانخفاضات من هذه القفزات الكمية في التكنولوجيا: ضغوط التكلفة التي تدفع الاستعانة بمصادر خارجية أصبحت أكثر كثافة، وهناك إمكانات كبيرة غير محققة لتعهيد الخدمات. لكن معظم فوائدها قد تحققت بالفعل، وستتعارض موجات التعهيد الجديدة مع التخفيضات المُدارة أو التي تفرضها الأزمات في "الاختلالات العالمية" في الشمال والجنوب.

هنا سننظر بإيجاز في تكنولوجيا النقل وتكنولوجيا المعلومات بشكل منفصل، وننظر إلى الدور المميز لكل منهما في المراحل الفردية للدائرة العامة لرأس المال. هذا، وفقًا لماركس في المجلد 2 من رأس المال، يمكن تمثيله بشكل تخطيطي كـ 'M - C - C '- M،[774] 125 حيث يمثل M رأس المال الأولي للرأسمالي، في شكل مبلغ من المال يستخدم لشراء C، مجموعة من السلع بما في ذلك وسائل الإنتاج والمواد الخام وقوة العمل. ينتج عن عملية الإنتاج التالية مجموعة جديدة من السلع، C '، والتي يتم بيعها وتحويلها إلى مبلغ جديد أكبر من المال، M'. الفرق بين M و M "هو الربح الإجمالي، ويتوافق مع المفهوم الهامشي لـ" القيمة المضافة ". يؤثر التقدم في النقل بشكل أساسي على العناصر الأولى والأخيرة من هذه الدائرة، وبعبارة أخرى M - C و C '- M'، وكلاهما يتوافق مع تداول السلع[775] .126 التقدم التكنولوجي في النقل، عن طريق تسريع M - C و C '- M'، كان لها تأثير إيجابي لا لبس فيه على معدل الربح، حيث تمارس تأثيرها الرئيسي من خلال ضغط الوقت المطلوب لإكمال هذه المرحلة من دائرة رأس المال، بدلاً من خفض تكاليف النقل بالقيمة المطلقة[776]. 127 التقدم في تكنولوجيا المعلومات، من خلال تسريع الوقت اللازم لإتمام عملية البيع، وتمكين إدارة المخزون في الوقت المناسب وبطرق أخرى، يؤثر أيضًا بشكل مباشر على وقت التداول وبالتالي معدلات الربح. لكن لتكنولوجيا المعلومات آثارها الأكثر عمقًا على عملية الإنتاج، أي على C - C '. إن تطبيق تكنولوجيا المعلومات على عمليات الإنتاج أدى، في كلمة واحدة، إلى تسريع التقدم في الإنتاجية الاجتماعية للعمالة الحية. وفقًا لنظرية ماركس للقيمة، فإن هذه الإنتاجية الاجتماعية المتزايدة للعمل الحي هي التي تجد تعبيرها النهائي في الميل إلى انخفاض معدل الربح، كما أكد ماركس: "إن معدل الربح لا ينخفض بسبب أن العمل، يصبح أقل إنتاجية، ولكن لأنه يصبح أكثر إنتاجية. فكل من ارتفاع معدل فائض القيمة وانخفاض معدل الربح ما هي إلا أشكال محددة يتم من خلالها التعبير عن إنتاجية العمل المتزايدة في ظل الرأسمالية "[777].128 ما يسمى بتكنولوجيا المعلومات / قدمت ثورة النقل دفعة دائمة لوقت دوران رأس المال، ولكنها فقط دفعة مؤقتة للمعدل الإجمالي للربح، حيث تؤدي المنافسة إلى تآكل المكاسب التي حققتها الشركات

---

[774] - يمكن العثور على الفرق بين المفهوم الهامشي والماركسي بشكل خاص في الجزء الأخير من الدائرة، C '- M'. وفقًا للعقيدة الهامشية، فإن M "هي مجرد تعبير نقدي عن C"؛ تجادل نظرية القيمة الماركسية على العكس من ذلك، أن الزيادة في M، (أي أرباح الشركة الإجمالية) لا تعكس القيمة الجديدة التي تم إنشاؤها في عملية إنتاج هذه الشركة (C - C ')، إنها تمثل بدلاً من ذلك حصة إجمالي قيمة السلعة التي تم التقاطها من خلال هذه الشركة من خلال بيع سلعها. في العقيدة الاقتصادية السائدة، السعر، معبرًا عنه بـ M '، مجموع أسعار الإنتاج، مرتبط بشكل حشو مع C'، القيم الناتجة في الإنتاج. في المفهوم الماركسي، يتم تحويل القيم المتولدة في عمليات الإنتاج إلى أسعار إنتاج، وهي عملية تنطوي على إعادة توزيع القيمة بين رؤوس الأموال، والتي يتبعها، بالنسبة لأي شركة فردية، المقدار الذي تزيد به M (الفرق بين M ' و M) لا يتوافق مع القيمة التي تم إنشاؤها في عملية الإنتاج الخاصة به (أي الفرق بين C 'و C).

[775] - النقل هو أيضًا جزء من عملية الإنتاج، على سبيل المثال في حركة المدخلات الوسيطة، وتفكك وتشتيت عمليات الإنتاج يعني توسعًا كبيرًا في هذا الدور. هناك حاجة إلى تحليل تجريبي ونظري أكثر تفصيلاً حول دور النقل في عصر الإنتاج المعولم، على وجه الخصوص، عندما يجب اعتبار عمل عمال النقل على أنه إنتاج للقيمة وعندما يكون مجرد رسم على الإيرادات من العمل الإنتاجي. أوضح أنور شيخ وأحمد توناك بعض القضايا التي ينطوي عليها هذا الأمر: "شحن البرتقال من نقطة إنتاجه إلى نقطة استهلاكه، يقوم سائق شاحنة بتحويل خاصية استخدام fui الموضوعية لهذا البرتقال (موقعها في الفضاء) وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لهم ككائنات للاستهلاك. لكي يتم استهلاكها، يجب ألا يكون البرتقال مجرد برتقالا في مكان ما، بل يجب أن يكون برتقالا حيث يكون المستهلك. وبالتالي، فإن النقل من بستان البرتقال إلى منطقة الاستهلاك هو تشكيل انتقالي منتج، [... ] إنه أمر داخلي لعملية الإنتاج. من المهم أن نفهم أن النقل لا يشكل نشاطًا إنتاجيًا. [...] لنفترض أن برتقالنا يتم إنتاجه في كاليفورنيا ليتم بيعه في نيويورك، ولكن يتم تخزينه في نيو جيرسي بسبب مرافق المستودعات الأرخص د ...] الحلقة عبر نيوجيرسي ليس لها تأثير (إيجابي) على استخدام خصائص fui للبرتقال ككائن للاستهلاك [...] هذه الحلقة داخلية لنظام التوزيع [...] أ نشاط غير إنتاجي ". شيخ وتوناك، 1994، ص 23-4.

[776] - "الشحن عبر المحيط، الذي يشكل 99 في المائة من التجارة العالمية من حيث الوزن وأغلبية التجارة العالمية من حيث القيمة، شهد أيضًا ثورة تكنولوجية في شكل شحن بالحاويات، لكن الانخفاضات الهائلة في الأسعار ليست واضحة." ديفيد هوملز، 2007، "تكاليف النقل والتجارة الدولية في العصر الثاني للعولمة"، في 152 Journal of Economic Perspectives 21 (3) pp.131-154 (p). ما أصبح أسرع وأرخص بكثير هو النقل الجوي: "حتى بعد هذه التحسينات، فإن الشحن عبر المحيط لا يزال ثابتًا) عملية بطيئة. شحن الحاويات من أوروبا إلى الغرب الأوسط الأمريكي يتطلب 2-3 أسابيع؛ من أوروبا إلى آسيا يتطلب أسابيع Pive. وعلى النقيض من ذلك، فإن الشحن الجوي يتطلب يومًا أو أقل لمعظم الوجهات. وبالتالي، فإن الزيادة العشرة أضعاف في أسعار الشحن الجوي منذ الخمسينيات من القرن الماضي تعني أن تكلفة السرعة قد انخفضت بشكل كبير ".

[777] - ماركس، [1894] 1991، ص 240. تلقت هذه الملاحظات الموجزة حول الإنتاجية ومعدل الربح مزيدًا من التطوير في الفصل السابع، في مناقشة المفاهيم الهامشية والماركسية للإنتاجية.

الفردية بينما يتم تحويل الزيادة الإجمالية في كتلة الأرباح إلى قيم أصول أعلى، مما يدعم وإطعام كتلة أكبر من رأس المال. لذلك لا يكفي لرأس المال أن تكون سلفه دائمة؛ يجب أن تتقدم بشكل دائم.

## الفروق الدولية في معدل الاستغلال

اعتاد نقاد نظرية التبعية أن يجادلوا بأنه إذا كانت هناك اختلافات في معدل الاستغلال بين البلدان الإمبريالية وشبه المستعمرة، فإن إنتاجية العمل الأعلى بكثير في الأولى تعني أن العمال في الدول الإمبريالية قد يخضعون لمعدل أعلى من الاستغلال. مما كانت عليه في العالم الثالث، على الرغم من مستويات الاستهلاك الأعلى بكثير. يحدث هذا، كما تقول الحجة، نظرًا لأن إنتاجية العمل في فروع الاقتصاد المنتجة للسلع الاستهلاكية كانت أعلى بكثير مما كانت عليه في الدول المضطهدة لدرجة أن العمال في البلدان الإمبريالية يمكن أن يتمتعوا بمستويات استهلاك أعلى ومع ذلك يتم استغلالهم بشكل مكثف أكثر من إنتاجهم الأكثر فقرًا. الاخوة في الدول منخفضة الاجور. وهكذا، في تبادلهم لعام 1979 مع سمير أمين، جادل جون ويكس وإليزابيث دور بأنه "بما أن إنتاجية العمل أعلى في البلدان الرأسمالية المتقدمة، فليس من الواضح أن مستوى معيشة مرتفع للعمال في مثل هذه البلدان يعني ضمناً أن كما أن القيمة التبادلية للسلع التي يتكون منها مستوى المعيشة هذا أعلى أيضًا[778] "129 طرح نايجل هاريس نفس الحجة بشكل أساسي:" إذا كانت الأشياء الأخرى متساوية، فكلما زادت إنتاجية العمل، زاد الدخل المدفوع للعامل (منذ تكون تكاليف تكاثرها أعلى) وكلما زاد استغلاله أو استغلالها - أي زادت نسبة إنتاج العمال [التي] المخصصة 13 عامًا لدى صاحب العمل "[779]. (130)

قام إرنست ماندل بشكل غير مريح بمحاذاة أطروحة التبعية ونقيضها "الماركسي"، دون تحقيق أي شيء في طريق التوليف. هذا الالتباس واضح في عمله الاقتصادي الرئيسي، الرأسمالية المتأخرة. في الفصل المعنون "هيكل السوق العالمية"، يعترف إرنست ماندل بأن "وجود سعر أقل بكثير لقوة العمل في البلدان التابعة وشبه المستعمرة مقارنة بالدول الإمبريالية يسمح بلا شك بمتوسط معدل ربح عالمي أعلى[780]. 131، مما يعني ضمناً أن قيمته أقل أيضًا، وأنه يتحمل معدل أعلى من الاستغلال. في وقت لاحق، في الفصل الخاص بالتبادل غير المتكافئ، يبدو أنه يكرر ذلك، مشيرًا إلى "الاختلافات الدولية الهائلة في قيمة وسعر قوة العمل البضاعة"[781]، 132 ولكن في الصفحة التالية يجادل بالعكس، أن هناك "موجودًا". في البلدان المتخلفة [...] انخفاض معدل فائض القيمة "، وقضاء عدة صفحات في تطوير مثال رقمي يتحمل فيه عمال الدولة المضطهدة معدل استغلال أقل مما هو عليه في البلدان الإمبريالية - دون تفسير أو تبرير. في كلتا الحالتين، لا الاختلافات الهائلة في قيمة قوة العمل ولا في سعرها تجعلها في السمات العشر التي تحدد "هيكل السوق العالمية" الذي يختتم تحليله.

لقد أدت عولمة عمليات الإنتاج إلى تقويض حجة النقاد الماركسيين حول نظرية التبعية: السلع الاستهلاكية التي يستهلكها العمال في الشمال لم تعد تنتج فقط أو بشكل رئيسي في الشمال. إلى حد متزايد، يتم إنتاجها من خلال العمالة منخفضة الأجر في جنوب الكرة الأرضية؛ ما يهم هو إنتاجيتهم وأجورهم[782] .133 ومع ذلك، تستمر هذه الحجج في التقدم حتى يومنا هذا. وهكذا يجادل أليكس كالينيكوس بأن "[f] من منظور نظرية القيمة لماركس، فإن الخطأ الفادح [لمنظري التبادل غير المتكافئ مثل Arghiri Emmanuel و Samir Amin"] لا يأخذ في الاعتبار أهمية المستويات العالية للعمل. الإنتاجية في الاقتصادات المتقدمة[783]؛ " 134 بينما يعتقد جوزيف تشونارا أن "من المفاهيم الخاطئة أن العمال في دول مثل الهند أو الصين يتعرضون للاستغلال أكثر من العمال في دول مثل الولايات المتحدة أو بريطانيا. هذا ليس هو الحال بالضرورة. ربما يكون لديهم رواتب وظروف أسوأ، و يواجهون قمعًا وتدهورًا أكبر من العمال في أكثر البلدان الصناعية تقدمًا. ولكن من الممكن أيضًا أن يولد العمال في الولايات المتحدة أو بريطانيا فائضًا في القيمة مقابل كل جنيه يتم دفعه لهم كأجور "[784]. 135

[778] - John Weeks and Elizabeth Dore, I979a, 'International Exchange and the Causes of Backwardness', in Latin American Perspectives, 6:2 62-87, I979a, p71.
[779] - Harris, 1986, pp119-20.
[780] - Ibid., p68.
[781] - Ernest Mandel, [1972] 1975, Late Capitalism. Trans. Joris de Bres. London: NLB, p353.
[782] - انظر "الاستعانة بمصادر خارجية وإعادة إنتاج قوة العمل في الدول الثلاثية" أعلاه (خطأ! إشارة مرجعية غير محددة).
[783] - Callinicos, 2009, pp I79-80.
[784] - Joseph Choonara, 2009, Unravelling Capitalism, p34.

يقبل Weeks & Dore وغيرهم من النقاد الماركسيين "الأرثوذكس" لنظرية التبعية أن تحويلات القيمة معادلة الربح تحدث داخل البلدان - بين فروع الإنتاج ذات التركيبات العضوية المختلفة، ونحو المنتجين الأكثر كفاءة داخل كل فرع، وينكرون وجود أي شيء جديد نوعيًا أو مختلفًا عن "تحويلات فائض الأرباح" الناتج عن تغيرها بين رؤوس الأموال الموجودة في البلدان الغنية والفقيرة. مع عدم وجود شيء جديد يمكن تفسيره، فإن المهمة تكمن في تفسير وتطبيق المفاهيم التي اشتقها ماركس من تحليله للمنافسة الرأسمالية. لكن لم يعد هناك شرط ذو أهمية أساسية يفترضه ماركس: المساواة بين البروليتاريين. تستند المساواة بين البروليتاريين إلى قدرة كل منهم على بيع قوة عملهم على قدم المساواة مع الآخرين. إن المساواة في الأجور والمساواة بين البروليتاريين في الاقتصاد القومي تقوم على حرية حركة العمال. على المستوى الدولي، هذه السمة الأساسية للوضع البروليتاري مقيدة بشكل كبير من خلال ضوابط الهجرة وتنتهكها العنصرية والفصل العنصري الذي يعيشه عمال الجنوب في الدول الإمبريالية. إن انتهاك هذا الشرط يعني أن مساواة الأجور التي تحدث بين أرباب العمل الأفراد وفروع الإنتاج داخل الاقتصاد الوطني لا تحدث بين الدول.

## 7.6 الناتج المحلي الإجمالي في عصر الإنتاج المعولم

تحليلنا للاستعانة بمصادر خارجية عالمية، و"عدم التناسق" بين المصانع المستغلة للعمال في الجنوب و"الشركات الرائدة" التي يوجد مقرها في الدول الإمبريالية، والقوى التي تقود وتشكل النمو السريع للبروليتاريا الجنوبية، وتملي الشروط التي يمكن أن تبيع عمالها بموجبها القوة، قد قدمت أسباباً عديدة للتشكيك في القبول العالمي لـ "الناتج المحلي الإجمالي" كمقياس للثروة التي ينتجها الاقتصاد الوطني[785]. 136 يتم دعم الحجة لإعادة تفسير جذري للناتج المحلي الإجمالي من خلال دراستنا لبعض المفارقات والشذوذ التي تبرزها هذه البيانات، مثل الناتج المحلي الإجمالي النسبي لبرمودا وجمهورية الدومينيكان، والغموض المثير للفضول حول سبب وجود علاقة بين الأطراف. أكثر ربحية للشركات متعددة الجنسيات التي تستعين بمصادر خارجية من العلاقة الداخلية على الرغم من عدم وجود تدفقات واضحة للأرباح. كشف تحقيقنا في كيفية قياس الناتج المحلي الإجمالي فعليًا لما يدعي أنه يقيس، المباني الكلاسيكية الجديدة القابلة للجدل والتي تعلق عليها ادعاءاتها. إن الفحص الدقيق لهذه الأفكار الكلاسيكية الجديدة الحاكمة، وتفسيرها لكيفية إنشاء القيمة في عمليات الإنتاج، والنظريات غير التقليدية التي تنفصل جزئيًا عن بعض هذه الأفكار ولكنها تتبنى الباقي، يقودنا إلى رفض هذه التفسيرات والافتراضات الأساسية التي تكمن وراءها. . وهو يجعلنا نعيد تعريف الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للثروة التي تستحوذ عليها الدولة أو تستولي عليها، وليس مقياسًا لمنتج الأمة.

إلى الحد الذي يبالغ فيه الناتج المحلي الإجمالي أو يقلل من المساهمة الحقيقية للأمة في الثروة العالمية، فإن هذه الأمة إما مستهلك صاف للثروة التي ينتجها العمل الحي للدول الأخرى، أو مساهم صاف، ينتج ثروة أكثر مما تستهلك. . تجادل هذه الأطروحة بأن هذا هو ما يحدث بشكل روتيني ومنهجي - وبفضل "العولمة" - على نطاق أكبر من أي وقت مضى. "وهم الناتج المحلي الإجمالي" هو فشل البيانات في التقاط هذا، وبدلاً من ذلك ذكرت أن الدول تستهلك فقط ما تنتجه وتنتج فقط ما تستهلكه - كما ورد في افتتاحية الفاينانشيال تايمز التي ذكرت أن "أغنى خمس سكان العالم يولدون - ويتمتع - بنسبة 85 في المائة من الناتج العالمي. وينتج الخمس الأفقر - ويكافح من أجل البقاء - 1.4 في المائة فقط "[786]. 137- إن تصحيح وهم الناتج المحلي الإجمالي يعطينا صورة أكثر دقة وموضوعية عن الاقتصاد العالمي، حيث يُنظر الآن إلى مواطني دول الثالوث على أنهم مصادرون ومستهلكون للثروة التي ينتجها العمال وصغار المنتجين في دول جنوب الكرة الأرضية. بعبارة أخرى، صورة عن الشكل الناشئ والمتطور بالكامل لمرحلة التطور الإمبريالي للرأسمالية.

[785] - هنا، يتم استخدام "الثروة" في التفضيل للتأكيد على أن المنتج الاجتماعي يتكون من كتلة من قيم الاستخدام. بالطبع، يأخذ المنتج الاجتماعي بالضرورة شكل الأسعار، أي قيم التبادل المحولة، وفي هذا الشكل فقط تظهر القيمة ويمكن قياس ومقارنة القيم المختلفة.

[786] - Editorial, Financial Times, 2 June I994.

# 10

## كل الطرق تؤدي الى الازمة

بصرف النظر عن أغراضها الأصلية، يجب على [النقابات] الآن أن تتعلم التصرف بشكل ارادي كمراكز منظمة للطبقة العاملة من أجل مصلحتها الكبرى في التحرر الكامل. فعلى الطبقة العاملة أن تساعد كل حركة اجتماعية أو سياسية تميل في هذا الاتجاه. . . . وأن تهتم بعناية بمصالح الفصائل العمالية الأسوأ أجرا. . . . وعليها أن تقنع العالم بأسره بأن جهودها، بعيدة كل البعد عن المصالح الضيقة أوالأنانية، بل تهدف إلى تحرير الملايين المضطهدين[787].

كارل ماركس، 1866، النقابات العمالية: موقعها وحاضرها ومستقبلها

يوضح هذا الفصل سبب أهمية التحول العالمي والتحول في الإنتاج اللذان تم فحصهما في الفصول السابقة لفهم الأزمة العالمية التي تتكشف. هذه الأزمة لا تزال في مراحلها الأولى، وستستمر لعقود، ولا مفر منها، وتؤدي حتما إلى الحروب والثورات. ما هو غير حتمي هو نتيجة المعارك القادمة التي ستحدد ليس فقط مستقبل البشرية، ولكن ما إذا كان للبشرية مستقبل. العلاجات التي يقدمها المعلقون والممارسون الاقتصاديون المختلفون - بدءًا من التقشف للجميع، الذي دعا إليه مؤيدو اقتصاد عدم التدخل، البارزين في الجناح اليميني للحزب الجمهوري الأمريكي، الذي يعارض التدخل الحكومي لمنع حالات الإفلاس وتدمير الأصول، إلى التيار الحالي. السياسة التي تنتهجها الحكومات في أوروبا وأمريكا الشمالية من أجل دعم الأغنياء والتقشف للبقية، إلى سياسات مناهضة التقشف التي يتبناها الاقتصاديون الكينزيون والديمقراطيون الاشتراكيون اليساريون مثل جيريمي كوربين، زعيم حزب العمال البريطاني، الذي يدعو إلى أن تطبع الحكومات النقود لتمويل الإنفاق الحكومي والاستهلاك الشخصي - كلها طرق مختلفة نحو الوجهة نفسها: أزمة نظامية تطرح سؤالاً: من يحكم العالم - الكادحون أم المستغلون؟

بينما احتشد المصرفيون والممولين على المسرح، فإن الرأسماليين التجاريين والصناعيين الأقوياء الذين يقودون الشركات عبر الوطنية غير المالية يظهرون في هذه الدراما كضحايا فقط. نظرًا لأنهم ظهروا بشكل بارز في تحقيق هذا الكتاب حول تحول الإنتاج، فمن الطبيعي أن يضع تحقيقنا في الأزمة هؤلاء الممثلين الأقوياء في دائرة الضوء ويكشف عن أدوارهم الحقيقية. لا يمكن العثور على عمق جذور الزوبعة المالية التي تدور حاليًا حول العالم في التمويل بل في الإنتاج الرأسمالي. سلسلة النوبات القلبية المالية التي بدأت في 9 أغسطس 2007، أثارتها الآثار الجانبية للتدبيرين الرئيسيين اللذين سمحا للاقتصادات الإمبريالية بالهروب، لفترة من الزمن، من أزمات السبعينيات - التوسع الهائل للديون والتحول العالمي التاريخي للإنتاج إلى البلدان ذات الأجور المنخفضة. الطلب الأول الداعم(الديون)، الذي يخفف من فائض الإنتاج (إنتاج سلع أكثر مما يمكن بيعه من أجل الربح)؛ ساعدت الثانية (نقل الإنتاج الى الجنوب)على استعادة الأرباح المتدنية من خلال استبدال عمالة الشمال المكلفة نسبيًا بعمالة رخيصة في البلدان منخفضة الأجور. ساعد هذان العلاجان معًا في إعادة الرأسمالية العالمية إلى القضبان لمدة ثلاثين عامًا أخرى. لكن تراكم الديون أدى إلى زعزعة استقرار النظام المالي العالمي، وانتقال الإنتاج إلى البلدان ذات الأجور المنخفضة، كما سنرى، متورط بشدة في عوامل أخرى يشير إليها المعلقون عادة على أنها أسباب الأزمة العالمية، من زيادة الديون إلى الاختلالات التجارية الهيكلية. باختصار، تحولت هذه العلاجات إلى أمراض، والمرض الأساسي الذي ساعدوا في قمعه لفترة طويلة، الميل نحو الإفراط في إنتاج السلع وتراكم رأس المال، لا يمكن الآن احتواؤه إلا بجرعات أكثر تركيزًا من نفس المرض. الطب السام الذي تسبب في الأزمة في المقام الأول.

سنقوم في هذا الفصل بتشكيل جدول زمني للأزمة، ولكن من المهم أن ندرك أن تسلسل الأحداث خادع للغاية. تم التعبير عن التفسير القياسي لأزمة عام 2007 بدقة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تقريرها المؤقت الصادر في أبريل 2009، والذي بدأ بالقول إن "الاقتصاد العالمي في خضم ركود أعمق وأكثر تزامنًا في حياتنا، بسبب

787 - Karl Marx, 1866, Trade Unions: Their Past, Present, and Future,
http://www.marxists.org/history/international/iwma/documents/1866/instructions.htm#06.

أزمة مالية عالمية وعمقها الانهيار في التجارة العالمية[788] ". والكلمة المنطوقة هنا سببها. تقول الحكاية، تتكرر ألف مرة، أن أزمة مالية عالمية أحدثت أزمة في نظام الإنتاج والتجارة. هذا الفهم يوحي به بقوة التسلسل الزمني للأزمة: ما بدأ في آب (أغسطس) 2007 عندما أعقب تجميد الأسواق المالية بسرعة أزمة ائتمان وتراجع في ثقة المستهلك. أدى الانكماش المفاجئ الناتج عن الطلب على السلع والخدمات إلى انخفاض حاد في الطلبيات إلى المصانع، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج، وإغلاق المصانع، وتضاعف معدل البطالة في العديد من البلدان. وهكذا أدت الأزمة المالية إلى أزمة تجارية أدت بدورها إلى أزمة إنتاج. هذا جيد كوصف ولكن ليس كتفسير، لأنه من سمات الأزمات الرأسمالية أن الاتجاه الحقيقي للسبب والنتيجة هو عكس ما يقترحه تسلسل الأحداث. وقد أوضح ذلك منذ أكثر من نصف قرن إيفالد إلينكوف، وهو شيوعي منشق يعيش في موسكو. على الرغم من اختلاف أوقاته وظروفه شديدة الاختلاف، تقدم هذه الجمل الثلاث وصفًا أدق وتعريفًا لأحداث عامي 2007 و 2008 أكثر دقة من أي جمل مكتوبة منذ ذلك الحين:

"غالبا . . . يظهر السبب الموضوعي الحقيقي لظاهرة ما على سطح العملية التاريخية متأخرًا عن نتيجتها. على سبيل المثال، تتجلى الأزمة العامة لفرط الإنتاج في العالم الرأسمالي تجريبيًا أولاً وقبل كل شيء في شكل اضطرابات في مجال الائتمان المصرفي، كأزمة مالية، فيما بعد تتعلق بالتجارة وفقط في النهاية تكشف عن نفسها في مجال الإنتاج المباشر كأزمة عامة حقيقية لفرط الإنتاج. المراقب السطحي، الذي يأخذ الخلافة في الوقت المناسب للمبدأ التاريخي الوحيد، يستنتج من هذا أن سوء الفهم والصراع في التصاريح المصرفية هو سبب الأزمة العامة وأساسها ومصدرها[789].

## جذور الأزمة المالية

غير متأكد من كان يحمل سندات الرهن العقاري الأمريكية، في 9 أغسطس 2007، توقفت البنوك الأوروبية فجأة عن الإقراض لبعضها البعض، مما أجبر البنك المركزي الأوروبي على إجراء تحويل طارئ بقيمة 94.8 مليار يورو (131 مليار دولار) إلى النظام المصرفي في منطقة اليورو. عندما فتحت أسواق الولايات المتحدة بعد بضع ساعات، تبعها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بضخ 24 مليار دولار في النظام المصرفي الأمريكي. كتب مارتن وولف في صحيفة فاينانشيال تايمز بعد ذلك بفترة وجيزة، ووصف هذه "اللحظة التي جف فيها الائتمان حتى للمقترضين السليمين. بحالة من الذعر[790]. هذه اللحظة الحاسمة إيذانا باستكمال الانتقال من نظام عالمي ما بعد الحرب إلى نظام عالمي ما قبل الحرب. "الفقاعة" هي استعارة تستخدم في كثير من الأحيان لوصف نهج الأزمة المالية، ولكن الفقاعات عديمة الوزن وتنفجر مع فرقعة غير محسوسة، لذا فإن الصورة الأكثر ملاءمة هي انفجار السد أو انفجار قنبلة. كان 9 أغسطس 2007 هو اليوم الذي انفجرت فيه قنبلة الديون بالصدفة الذكرى الثانية والستين لتفجير آخر - للقنبلة النووية التي قتلت 80 ألف إنسان في مدينة ناغازاكي اليابانية. رمزية قوية - كان التفجير الأول بمثابة نهاية الحرب العالمية الثانية، وكان التفجير الثاني بمثابة نهاية النظام العالمي لما بعد الحرب[791].

هناك إجماع واسع بين صانعي السياسة والاقتصاديين والعديد من منتقدي الرأسمالية يرى "اقتصادًا حقيقيًا" سليمًا قد تضرر من جراء الأزمة المالية التي نتجت هي نفسها عن مزيج قاتل من التنظيم المتراخي والمديونية المفرطة والمجازفة المتهورة. يذهب البعض إلى أبعد من ذلك، ويشير إلى النمو السريع في العقد الذي أدى إلى أزمة "الاختلالات العالمية" - عجز تجاري هيكلي كبير وفوائض ولدت تدفقات مالية مزعزعة للاستقرار. تؤكد مدرسة فكرية مهمة أخرى على الزيادة الكبيرة في حصة التمويل من الأرباح ووزنها في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتقدمة. ومع ذلك، كما سنرى، يمكن اعتبار كل من هذه الأسباب المفترضة أعراضًا وآثارًا جانبية للتحولات في مجال الإنتاج، ولا سيما تحوله العالمي إلى البلدان ذات الأجور المنخفضة.

---

788 - Quoted in Martin wolf, “why the ‘Green Shoots’ of recovery Could yet wither,” Financial Times, april 21, 2009.

789 - evald ilyenkov, 1960, The dialectic of the Abstract and the Concrete in Marx’s Capital (Moscow: Progress Publishers), 217.

790 - Martin wolf, “Fear Makes a welcome return,” Financial Times, august 14, 2007.

791 - صاغ هذا المصطلح مؤلفو "صفقة خضراء جديدة"، الذين ألقوا باللوم في الأزمة على تحرير النظام المصرفي: "لقد سهّل إلغاء القيود المالية إنشاء ائتمان غير محدود تقريبًا. مع هذا الازدهار الائتماني، ظهرت أنماط غير مسؤولة وغالبًا ما تكون احتيالية من الإقراض، وخلقت فقاعات متضخمة في الأصول مثل العقارات، ودعم الاستهلاك غير المستدام بيئيًا. لقد أصاب هذا النهج مخازن الإعسار والديون غير القابلة للسداد في ما نعتقد أنه "يوم الديون"، 9 آب (أغسطس) 2007. " مجموعة الصفقة الخضراء الجديدة، 2008، صفقة خضراء جديدة ، http://www.neweconomics.org/publications/entry/a-green-new-deal.

في السنوات التي سبقت الأزمة العالمية، حلّت فترة من الهدوء في الأسواق العالمية، اتسمت بانخفاض أسعار الفائدة، وانخفاض التضخم، وتقلبات منخفضة. أطلق بن برنانكي على هذا الاصطفاف السحري لقب "الاعتدال الكبير"، الذي أصبح فيما بعد رئيسًا لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وعرف أيضًا باسم "اقتصاد المعتدل"، على اسم البطلة الخيالية التي أحببت العصيدة التي "لم تكن ساخنة جدًا، ليس شديد البرودة، "وقاد روبرت لوكاس الحائز على جائزة نوبل، رئيس الجمعية الاقتصادية الأمريكية آنذاك، إلى استنتاج أن" المشكلة المركزية للوقاية من الاكتئاب قد تم حلها، لجميع الأغراض العملية، وقد تم حلها في الواقع لعقود عديدة.[792] " كان يُنظر إلى أسعار الفائدة المنخفضة، والتضخم المنخفض، والتقلب المنخفض في ذلك الوقت على أنها وصفة مثالية للنمو المستدام، ولكن في وقت لاحق، أصبح يُنظر إليها على أنها مزيج سام شجع تضخم فقاعة ائتمان هائلة. كانت هذه الأسباب المباشرة للأزمة المالية، بشكل مباشر أو غير مباشر، هي آثار التحول العالمي للإنتاج.

شجعت أسعار الفائدة المنخفضة الأسر والشركات على تحمل المزيد من الديون وفي الوقت نفسه دفعت البنوك والمستثمرين الآخرين من القطاع الخاص إلى القيام بمراهنات أكثر خطورة في البحث عن العائد. تم الإبقاء على أسعار الفائدة منخفضة إلى حد كبير لأن الصين وغيرها من البلدان المصدرة للمصنوعات، مجبرة على ما أسماه لورانس سمرز "التوازن المالي للرعب"[793]، أعادت تدوير أرباح صادراتها إلى حكومة الولايات المتحدة كحظر بسعر فائدة حقيقي صفري أو سلبي - خطة مارشال في الاتجاه المعاكس، حيث تقرض البلدان الفقيرة أغنى الأموال التي تحتاجها لشراء منتج مصانعها.

كما تم الحفاظ على معدل التضخم منخفضًا بسبب انخفاض أسعار المدخلات الوسيطة والسلع الاستهلاكية التي كان إنتاجها شأنا للدول ذات الأجور المنخفضة. كيف تغير الزمن - كما علق جابرييل ويلداو، كاتب العمود في الفاينانشيال تايمز، "احتوت السلع الرخيصة المصنوعة في الصين على ارتفاع الأسعار في جميع أنحاء العالم عندما كان ذلك قوة من أجل الخير. الآن، حيث تكافح أوروبا واليابان والولايات المتحدة مع الركود أو الانهيار الأسعار، شبح الانكماش المُصَدَّر هو بعيد كل البعد عن كونه قوة خيرة "[794]، التي ساعدت في دفع التضخم إلى ما دون الصفر في اليابان والمملكة المتحدة ومنطقة اليورو ويهدد بالقيام بذلك في الولايات المتحدة. يخشى هذا بشدة: التضخم السلبي، أي الانكماش، يعطي المستهلكين حافزًا لتأجيل الشراء، ويزيد عبء الديون، وإذا ترسخت الأسعار المتراجعة، فسيوجه ضربة قاضية للآمال في إحياء الاستثمار الرأسمالي. لا أحد يريد أن يستثمر في إنتاج أشياء تنخفض أسعارها.

التقلب هو المقدار الذي تدور به أسعار الأصول حول توازنها المفروض، وهو مرتبط بالدرجة التي تتحرك بها أسعار أنواع الأصول المختلفة كقطيع. كلاهما يقيس مزاج الصفاء أو الذعر بين المستثمرين وانخفض كلاهما إلى مستويات حميدة للغاية في الفترة التي سبقت الأزمة. إلى جانب أسعار الفائدة المنخفضة، شجعوا أيضًا سلوك المخاطرة والمزيد من الاقتراض، وكان هدوءهم شرطًا أساسيًا لإنشاء المشتقات المعقدة والمراهنات عالية الاستدانة التي ميزت جنون التغذية المالية قبل عام 2007. تم إضعاف التقلبات والارتباط من خلال جدار ثابت من الدولارات يتم إعادة تدويره إلى الولايات المتحدة من قبل الصين وغيرها من البلدان ذات الفائض - أكثر من مليار دولار يوميًا، يومًا بعد يوم، لأكثر من عقد من الزمان. كما أشار أندرو غامبل، "لقد كان رخص السلع الصينية واستعدادها لتمويل العجز الأمريكي هو الذي أبقى الفقاعة في حالة تضخم طالما فعلت"[795].

لم يكن علينا أن ننظر بعيدًا جدًا أو صعبًا جدًا لاكتشاف أن الأزمة المالية العالمية مرتبطة بالتحولات في الإنتاج الرأسمالي، وعندما نأتي لمناقشة الاختلالات التجارية العالمية والأموال، سيصبح هذا الارتباط أكثر وضوحًا.

---

[792] - robert e. lucas, Macroeconomic Priorities, address to the 115th meeting of the american economic association, January 4, 2003, washington, dC,
http://pages.stern.nyu.edu/~dbackus/Taxes/lucas%20priorities%20aer%2003.pdf, 1.

[793] - للحفاظ على استمرار ازدهار الصادرات، يجب أن يتم تمويل الولايات المتحدة. ولمنع ارتفاع قيمة عملاتها مقابل الدولار، اضطرت الصين وغيرها من المصدرين ذوي الأجور المنخفضة إلى إعادة تدوير عائدات صادراتهم إلى الولايات المتحدة لشراء سندات الخزينة منخفضة المخاطر وذات العائد المنخفض. قال سمرز، مستحضرًا صورة العم سام وهو يوجه مسدسه إلى رأس بلده ، معلناً "سلم أموالك أو سأطلق النار!" لورنس ح. سامرز، 2006، تأملات حول اختلالات الحسابات العالمية وتراكم احتياطي الأسواق الناشئة، ل. محاضرة K. Jha التذكارية، Reserve Bank of India، مومباي، 24 مارس 2006،
http://www.harvard.edu/president/speeches/summers_2006/0324_rbi.php.

[794] - Gabriel wildau, "China Central Bank admits defeat in war on deflation," Financial Times, June 11, 2015.

[795] - andrew Gamble, 2009, The Spectre at the Feast—Capitalist Crisis and the Politics of Recession (Basingstoke: Palgrave Macmillan), 131.

مرارًا وتكرارًا طوال العقدين اللذين سبقا الأزمة، واجهت حكومات الدول السبع تهديدات الركود من خلال زيادة الإنفاق وخفض أسعار الفائدة وتخفيف ضوابط الائتمان، فقط لتتبع خطواتها بحذر مع انحسار قوى الركود وبدء التضخم في الارتفاع برأسه القبيح. تصرفت الحكومات على هذا النحو خوفًا من أنه إذا سمح للركود بالسيطرة، فسوف يطور بسرعة زخمًا خاصًا به، مما يتسبب في تراكم السلع غير المباعة، وانخفاض الأسعار، وزيادة حالات الإفلاس. كانت الحكومات مرعوبة من أنها قد تنضم إلى اليابان في دوامة انكماشية لا مفر منها.

**الشكل 10.1: الانكماش الياباني (النسبة المئوية للتغير عن العام السابق، المتوسط المتداول لثلاثة أشهر)**

Source: Thomson Reuters Datastream.

لماذا أثار مأزق اليابان مثل هذا الرعب؟ بحلول الثمانينيات من القرن الماضي، كانت صناعات السيارات والإلكترونيات اليابانية تفوز بالحيرة التنافسية مقابل الريالات الأوروبية والأمريكية الشمالية، لكنها حُرمت من ثمار انتصارها من خلال حصص الصادرات وغيرها من الإجراءات الحمائية. ساعدت التهديدات التي وجهتها إدارة ريغان بتكثيف حمايتها العدوانية في إقناع اليابان والأعضاء الآخرين فيما كان يعرف آنذاك بمجموعة الخمس بتصميم تخفيض قيمة الدولار مقابل كبح عجز الميزانية الأمريكية - اتفاق بلازا في سبتمبر 1985.[796] في غضون عامين انخفض سعر صرف الدولار مقابل الين بنسبة 50 في المائة، مما وجه ضربة قاصمة للقدرة التنافسية للصادرات اليابانية، وثني المستثمرين اليابانيين عن استثمار أرباحهم في الإنتاج الموسع، وحفزهم على الانغماس في مجموعة من المضاربات العقارية. انفجرت فقاعة العقارات الناتجة في عام 1990، مما أدى إلى إغراق النظام المصرفي الياباني في نفس النوع من الأزمة الذي أصبح مألوفًا لنا جميعًا الآن - أزمة مالية أخرى لها جذور في فائض الإنتاج.

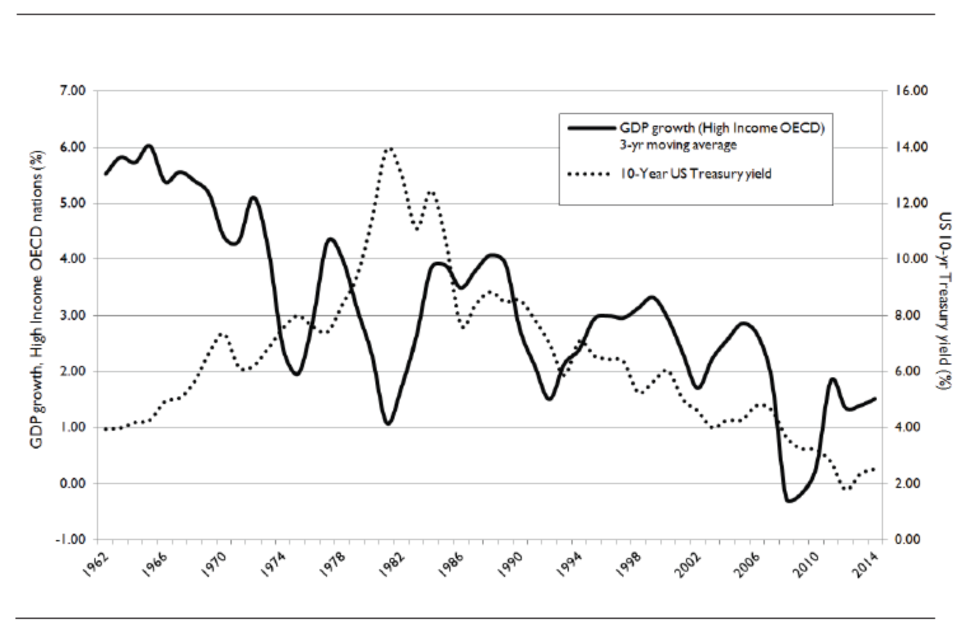
في الشكل 10.2، يعني "الانكماش" هبوط الأسعار؛ نظرًا لأن الناتج المحلي الإجمالي هو مجرد مجموع أسعار السلع النهائية، فإنه يمكن أن ينخفض حتى إذا ظل حجم الإنتاج كما هو أو حتى زاد الناتج المحلي الإجمالي. يظهر الرسم البياني أن الناتج المحلي الإجمالي تحول إلى سلبي في 2009-2010، ولكن هذا كان في الأساس تأثير التخفيضات الحادة في حجم الإنتاج. "عائد سندات الخزانة الأمريكية لمدة 10 سنوات" هو سعر الفائدة المدفوع على سندات العشر سنوات الصادرة عن حكومة الولايات المتحدة. الأسعار على سندات العشر سنوات الصادرة عن الحكومات الإمبريالية الأخرى هي أقل من ذلك - في منتصف سبتمبر 2015، كانت العوائد 0.3 في المائة على سندات الحكومة اليابانية لمدة عشر سنوات؛ 0.7٪ على السندات الألمانية؛ 1 في المائة على السندات الفرنسية؛ و 1.8 في المائة على السندات الإيطالية والمملكة المتحدة[797]. معدل الفائدة هو تكلفة رأس المال النقدي، ووفقًا للنظرية السائدة، يضمن معدل الفائدة

[796] - G5: الولايات المتحدة واليابان وألمانيا الغربية وفرنسا والمملكة المتحدة، حلت محلها G7 في عام 1986: هذه الدول الخمس بالإضافة إلى إيطاليا وكندا.

[797] - Sebastian lyon, “Safety Margin is Becoming Perilously Thin,” Financial Times, March 1, 2013.

المتوازن استثمار جميع المدخرات. إنه مرتبط بأوسع تعريف لمعدل الربح: النسبة بين الكتلة الإجمالية لفائض القيمة والكمية الإجمالية لرأس المال. وبالتالي فإن هبوطها إلى مستويات منخفضة تاريخياً هو علامة على أزمة ربحية عميقة، وهي طريقة مختلفة لقول أزمة الرأسمالية.

**الشكل الأول 10.2: من الانحدار إلى الانكماش**




Source: World Economic Outlook Database; U.S. Federal Reserve.

في الشكل 10.2، يعني "الانكماش" هبوط الأسعار؛ نظرًا لأن الناتج المحلي الإجمالي هو مجرد مجموع أسعار جميع السلع النهائية، فإنه يمكن أن ينخفض حتى لو ظل حجم الإنتاج كما هو أو حتى يزيد من الناتج المحلي الإجمالي. يوضح الرسم البياني أن الناتج المحلي الإجمالي تحول إلى سلبي في 2009-2010، ولكن هذا كان في المقام الأول تأثير تخفيضات حادة في حجم الإنتاج. "عائد سندات الخزانة الأمريكية لمدة 10 سنوات" هو سعر الفائدة المدفوع على سندات العشر سنوات الصادرة عن حكومة الولايات المتحدة. الأسعار على سندات العشر سنوات الصادرة عن الحكومات الإمبريالية الأخرى هي أقل من ذلك - في منتصف سبتمبر 2015، كانت العوائد 0.3 في المائة على سندات الحكومة اليابانية لمدة عشر سنوات؛ 0.7٪ على السندات الألمانية؛ 1 في المائة على السندات الفرنسية؛ و 1.8 في المائة على السندات الإيطالية والمملكة المتحدة. معدل الفائدة هو تكلفة رأس المال النقدي، ووفقًا للنظرية السائدة، فإن معدل الفائدة المتوازن يضمن استثمار كل المدخرات. إنه مرتبط بأوسع تعريف لمعدل الربح: النسبة بين الكتلة الإجمالية لفائض القيمة والكمية الإجمالية لرأس المال. وبالتالي فإن هبوطها إلى مستويات منخفضة تاريخياً هو علامة على أزمة ربحية عميقة، وهي طريقة مختلفة لقول أزمة الرأسمالية.

على الرغم من ضخ الأموال العامة الهائلة في النظام المصرفي المعطل الذي أدى إلى زيادة ديون الحكومة اليابانية من 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 180 في المائة، على الرغم من نقل عمليات الإنتاج كثيفة العمالة على نطاق هائل إلى الدول الآسيوية المجاورة ذات الأجور المنخفضة، وعلى الرغم من الازدهار النمو في بقية العالم، نجحت اليابان بالكاد في الحفاظ على رأسها فوق الوحل. أصبح الخوف مما أسماه جون بلندر، الصحفي في الفايننشال تايمز وآخرون "اليابان"، أمرًا هامًا الآن، كما ورد في تقرير بهذا العنوان نشرته شركة بيمكو، أكبر المستثمرين في العالم في أسواق السندات العالمية:

تضخم العجز المالي، وانخفاض قياسي في أسعار الفائدة، وكساد النمو الاقتصادي، وتقليص المديونية في القطاع الخاص، والاستجابات الحكومية غير المنسقة وغير الفعالة، والسلطات النقدية التي تزداد استنفادها وترددها في التصرف. على مدى العقدين الماضيين، كان الناس قد ربطوا هذا التوصيف باليابان. ومع ذلك، في الآونة الأخيرة، هي

وصف دقيق للوضع الراهن في العديد من البلدان المتقدمة الأخرى، مما يثير السؤال: هل العالم المتقدم أصبح "يابانيا"[798]؟

تجربة اليابان منذرة بالسوء. كما يعلق بلندر، "تتمتع اليابان بميزة قد لا تتمتع بها دول العجز اليوم. كان بقية العالم ينمو، في حين أنها واجهت خطر الركود والانكماش، مما سمح للصادرات اليابانية بالحفاظ على الاقتصاد قائمًا.[799]" "اليابان" هي كلمة أخرى لما يسميه لورنس سمرز وآخرون "الركود العلماني:" الذي حددته الفاينانشيال تايمز على أنه "حالة نمو اقتصادي ضئيل أو معدوم.[800]" الآن بعد أن أدى الانكماش على الطريقة اليابانية التي يعزز بعضها بعضاً إلى إحكام قبضته على جميع الاقتصادات الإمبريالية، ولأن الانتشار إلى الصين وما يسمى بالأسواق الناشئة الأخرى يعني عدم وجود مصادر خارجية للنمو لمواجهة هذا، فإن النمو الهزيل لفترة طويلة هو في الواقع سبب أفضل سيناريو. على الأرجح، يشير ظهور الأزمة العالمية إلى أن الاقتصاد الرأسمالي العالمي قد تجاوز أفق الحدث ولا يمكنه الآن الهروب من الانجراف في انكماش الثقب الأسود[801].

## الاختلالات العالمية

إلقاء اللوم على الأعراض - الديون المفرطة، والمخاطرة المتهورة، وتراخي التنظيم - يميز معظم الخطاب العام المتعلق بالأزمة المالية. يسعى بعض المحللين إلى الذهاب إلى أبعد من هذه التفسيرات السطحية، وإعطاء مكانة مركزية في بداية الأزمة المالية العالمية إلى "الاختلالات العالمية"، أي تراكم الفوائض التجارية الكبيرة والمتنامية في بعض البلدان والعجز الكبير والمتزايد في الآخرين. هذه الاختلالات في الحساب الجاري تولد اختلالات متساوية ومعاكسة في حساب رأس المال، حيث تقرض الصين ودول أخرى فوائضها التجارية للبلدان التي تعاني من عجز، ولا سيما الولايات المتحدة. لكن هذه الاختلالات العالمية هي في حد ذاتها أعراض للتحول الأعمق للإنتاج الرأسمالي الذي هو موضوع هذا الكتاب. مارتن وولف، كبير المعلقين الاقتصاديين في صحيفة فاينانشيال تايمز، من بين أولئك الذين يؤكدون على دور الاختلالات العالمية. في كتابه التحولات والصدمات: ما تعلمناه - وما زلنا نتعلمه - من الأزمة المالية، يوضح:

بين عام 1996، قبل الأزمة المالية الآسيوية مباشرة، وعام 2006، زادت الاختلالات في [حساب الإيجار الحالي] بنحو خمسة أضعاف مقارنة بالإنتاج العالمي. ظهرت ثلاث فئات من كبار مصدري رأس المال الصافي: الصين وآسيا الناشئة؛ شيخوخة الاقتصادات المرتفعة الدخل الموجهة للتصدير (ألمانيا واليابان)؛ ومصدرو النفط. . . . كما ظهرت مجموعتان فقط من كبار مستوردي رأس المال الصافي - الولايات المتحدة و "أوروبا المحيطية" - أوروبا الغربية والجنوبية والشرقية[802].

يسلط وولف الضوء على الدور الفريد للعجز التجاري للولايات المتحدة، والذي امتص بحد ذاته 60 في المائة من الفوائض سريعة النمو لبقية العالم، والذي تضاعف أكثر من ثلاثة أضعاف فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة من 1.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1997 إلى معدل هائل. 5.8 في المائة في عام 2006[803]. يمثل هذا العجز الضخم الاختلالات العالمية التي يتحدث عنها وولف، ومع ذلك، ربما لأنه يركز على الاختلالات المالية الناتجة، فإنه لا يتوقف لبحث العجز التجاري عن كثب.

في عام 2006، عندما بلغ العجز التجاري للولايات المتحدة 5.8 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، وفقًا لتقرير وولف، كان العجز في تجارة البضائع مع بقية العالم أعلى بنسبة 6.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مما جعل الفائض في التجارة في الخدمات يصل الفرق. في ذلك العام، استوردت الولايات المتحدة ما يقرب من ضعف كمية

---

[798] - Scott Mather and dirk Jeschke, 2012, “Japanification,” in Viewpoint (Newport Beach, Ca: PiMCo), https://media.pimco.com/documents/PiMCo_Viewpoint_Japanification_Mather_Jeschke_august2012.pdf.

[799] - John Plender, “return to risk differences and imbalances,” Financial Times, January 3, 2010.

[800] - Financial Times lexicon, http://lexicon.ft.com/Term?term=secular-stagnation. The term, originally coined by alvin hansen in 1938, was reintroduced by Lawrence Summers in his Address to Fourteenth Annual Research Conference in Honor of Stanley Fischer, washington, dC, november 8, 2013, http://larrysummers.com/imf-fourteenth-annual-research-conference-in-honor-of-stanley-fischer/.

[801] - "أفق الحدث" هو مصطلح يستخدمه علماء الكون لوصف نقطة اللاعودة عندما يصبح الجسم قريبًا جدًا من الثقب الأسود ولا يمكنه الإفلات من جاذبيته.

[802] - Martin wolf, 2014, The Shifts and the Shocks—What We’ve Learned, and Have still to Learn, from the Financial Crisis (london: Penguin), 159.

[803] - ibid., 164–65.

الأشياء من حيث القيمة التي صدرتها - كان إجمالي صادرات البضائع الأمريكية 53.5 في المائة فقط من وارداتها من البضائع. إذا اقتربنا من ذلك قليلاً، فإن معظم العجز في تجارة البضائع يعكس العجز في تجارة السلع المصنعة، والتي بلغت وحدها 3.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة في عام 2006. بعد التذبذب في عام 2009، استأنف عجز السلع المصنعة مساره التصاعدي ووصل إلى 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014، أو 695 مليار دولار، منها 496 مليار دولار تمثل العجز في التجارة المصنعة الأمريكية مع الاقتصادات النامية. لم ينعكس ارتفاعها الأخير إلى هذه الارتفاعات الفلكية بشكل كامل في العجز التجاري الإجمالي، حيث يقابله جزئيًا الفائض المتزايد في تجارة الخدمات، والذي نما من 86 مليار دولار في عام 2006 إلى 227 مليار دولار في عام 2013.

يشير الحجم المذهل للعجز في التجارة المصنعة، وحقيقة أنه منذ عام 2007، نشأ أكثر من 70 في المائة من التجارة مع الاقتصادات النامية، إلى التحول العالمي للإنتاج إلى الاقتصادات منخفضة الأجور باعتبارها المساهم الرئيسي في النمو العالمي. الاختلالات. وتجدر الإشارة أيضًا إلى ارتفاع هذا العجز إلى مستويات قياسية جديدة منذ عام 2009، وهو اتجاه آخر قبل الأزمة استمر بكامل قوته أثناء الانتعاش المفترض. ومع ذلك، فإن هذا التحول المحدد للعصر ليس من بين "التحولات والصدمات" التي اكتشفها مارتن وولف في كتابه الذي يحمل هذا الاسم.

وبحسب وولف، فقد تم فرض عجز تجاري متضخم على الولايات المتحدة من خلال "التدخل الهائل في أسواق العملات من قبل الحكومات، وخاصة من الدول الناشئة ... متابعة النمو الاقتصادي الذي يقوده التصدير - وهو أنجح استراتيجيات التنمية.[804]" لمنع ارتفاع قيمة عملاتها مقابل الدولار، اشترت البنوك المركزية الصينية وغيرها من البنوك المركزية تريليونات الدولارات من الأصول الأمريكية التي يُفترض أنها آمنة. ويتهم وولف أن "حكومات البلدان الناشئة نظمت هذه التدفقات ... ما يترتب على ذلك من تراكم احتياطيات العملات الأجنبية. . . وصلت إلى 11.4 تريليون دولار في نهاية سبتمبر 2013، بصرف النظر تمامًا عن أكثر من 6 تريليونات دولار في صناديق الثروة السيادية "[805].

ومع ذلك، يتجاهل وولف ذكر مجموعة أخرى قوية جدًا من الجهات الفاعلة التي يمكن القول إنها أكثر أهمية بكثير من الحكومات في البلدان الناشئة في قيادة هذه العملية: الشركات عبر الوطنية التي يقع مقرها الرئيسي في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع والأجور المرتفعة. أفاد الأونكتاد في عام 2013 أن "حوالي 80 في المائة من التجارة العالمية (من حيث إجمالي الصادرات) مرتبطة بشبكات الإنتاج الدولية للشركات عبر الوطنية،[806]" ثلاثة أرباعها" تتكون من تجارة السلع الوسيطة والخدمات التي تم دمجها في مراحل مختلفة في عملية إنتاج السلع والخدمات للاستهلاك النهائي.[807]".. ارتفعت "الصين، المورد المفضل في جميع سلاسل القيمة العالمية كثيفة العمالة تقريبًا[808]،" كما وصفها غاري جيريفي في عام 2005، بسرعة كبيرة إلى حد كبير لأن الشركات عبر الوطنية الأمريكية والأوروبية واليابانية استخدمتها كمنطقة معالجة تصدير عملاقة. إذا كانت حكومات البلدان الناشئة، كما يؤكد وولف، قد نظمت التدفقات المالية، فإن التحول العالمي للإنتاج الذي ألزم ذلك تم تنظيمه من قبل الشركات الغربية التي تسعى إلى خفض تكاليف الإنتاج من خلال زيادة "وصولهم" إلى "مجموعة العمالة العالمية"، كما وصفها صندوق النقد الدولي بدقة.[809]" قدم ستيفن روتش من Morgan Stanley شرحًا أكثر صراحة لما ينطوي عليه ذلك: استبدال "hig العاملون بأجور ح هنا مع عمال ذوي أجور متشابهة في الخارج،[810]" ولماذا أصبح هذا إلزاميًا: "في عصر فائض العرض، تفتقر الشركات إلى نفوذ تسعير لم يسبق له مثيل ويجب أن تكون بلا هوادة في بحثها عن كفاءات جديدة. . . إن التعهيد الخارجي الذي يستخرج المنتجات من العمال ذوي الأجور المنخفضة نسبيًا في العالم النامي أصبح أسلوبًا ملحًا بشكل متزايد للبقاء على قيد الحياة بالنسبة للشركات في الاقتصادات المتقدمة[811]."

[804] - ibid., 162.

[805] - ibid., 10.

[806] - استمرارًا لذلك، يسرد unCTad ثلاثة أشكال "إما كتجارة داخل الشركة، من خلال neMs [أوضاع غير متعلقة بالأسهم] (والتي تشمل، من بين أمور أخرى، التصنيع التعاقدي، والترخيص، والامتياز)، أو من خلال المعاملات التجارية التي تشمل على الأقل شركة TnC . " الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2013، 135.

[807] - ibid., 122.

[808] - غاري كريفي Gary Gereffi، 2005، النقل الجديد للوظائف والتنمية العالمية، محاضرات السياسة الاجتماعية ilo (جنيف: منشورات ilo)، 18. تغير الوضع إلى حد ما في العقد الذي أعقب نشر هذا الكتاب - سعت شركات التكنولوجيا الوطنية بشكل متزايد إلى مضيفين ذوي أجور منخفضة مثل فيتنام وكمبوديا وبنغلاديش، بينما حققت الصين بعض النجاحات المحدودة في جهودها للانتقال إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى.

[809] - IMF, World Economic outlook—Spillovers and Cycles in the Global Economy, 180.

[810] - Stephen S. roach, “More Jobs, worse work,” New York Times, July 22, 2004.

[811] - wolf, The Shifts and the Shocks, 6.

يحتوي كتاب وولف بالفعل على مناقشة واحدة مهمة حول التحول العالمي للإنتاج، حيث يعترف بالدور المركزي الذي لعبه في بداية الأزمة:

"دون الارتفاع المتفجر في التجارة العالمية وخاصة نمو الصادرات والإنتاج في الدول الناشئة، وخاصة الصين، حجم الاختلالات. . . لا يمكن أن يظهر. هذا النمو السريع في التجارة. . . كان مرتبطًا أيضًا بالتحول السريع في الإنتاج من الاقتصادات المرتفعة الدخل إلى المنتجين الأرخص ثمناً ومنخفضي التكلفة. برزت الصين خلال فترة زمنية قصيرة بشكل ملحوظ كأكبر دولة مصنعة في العالم وأكبر مصدر للسلع. لقد أصبح هذا . . . ممكنا من خلال السهولة التي يمكن بها نقل المعرفة عبر الحدود. وجاء ذلك بدوره في جزء منه نتيجة ظهور الشركات العالمية المتكاملة، التي كانت هي نفسها نتاج التحرير وتحسين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[812].

بصرف النظر عن الملخص المقتضب بشكل رائع للتحول الذي طرأ على الإنتاج، فإن أكثر ما يلفت الانتباه في هذا المقطع هو الدور الغامض الذي يسنده وولف "للشركات العالمية المتكاملة". حتى الشركات عبر الوطنية لا يشار إليها بالاسم. لم يتم تقديم أي حساب عن وكالتهم، ما الذي دفعهم، للقوة الهائلة التي أتوا لممارستها؛ لا يوجد اعتراف بأن رغبتهم في خفض التكاليف عن طريق خفض تكاليف العمالة قد أدت إلى التحول العالمي للإنتاج، وبالتالي فهي مصدر الاختلالات العالمية التي، كما يجادل، كانت مركزية للغاية في الدراما التي بدأت في عام 2007.

يرتبط عالم الإنتاج والتجارة في كل نقطة بعالم المال. كل منهما مستقل نسبيًا ويؤثر بقوة على الآخر، لكن المفهوم النظري للأزمة العالمية يجب أن يعطي الأولوية لإنتاج الثروة التي تتدفق عبر أنابيب وحويصلات النظام المالي العالمي. إذا كان مارتن وولف قد وسع بحثه عن أسباب الاختلالات العالمية خارج نطاق التمويل إلى التحولات والتغيرات في الإنتاج، لكان قد اكتشف مصدرها النهائي وأكمل سعيه. لكن عليه بعد ذلك أن يعترف بأن هذه الأزمة المالية العالمية هي أزمة مالية في الشكل فقط، وأن جذورها النهائية تكمن في الضرورات والتناقضات التي تحكم سلوك الشركات الرأسمالية القوية، والتي تتركز بشكل كبير في البلدان الغنية، ولماذا استجابت لها عن طريق خفض تكاليف الإنتاج من خلال توفير أكبر قدر ممكن منها للبلدان ذات الأجور المنخفضة.

## إضراب الاستثمار

في رسالة أُرسلت في أبريل 2015 إلى الرؤساء التنفيذيين لأكبر 500 شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية الأمريكية، اتهم لاري فينك، رئيس بلاكستون، أكبر مدير للأصول في العالم، بمحفظة تبلغ 4.65 تريليون دولار، رؤساء الشركات الأمريكية بارتكاب جريمة. محاولة "تحقيق عوائد فورية للمساهمين. مع نقص الاستثمار في الابتكار أو القوى العاملة الماهرة أو النفقات الرأسمالية الأساسية اللازمة للحفاظ على النمو طويل الأجل". في عام 2014، ذكّر فينك الرؤساء التنفيذيين، بأن الشركات الأمريكية أعادت أكثر من 900 مليار دولار للمساهمين في توزيعات الأرباح وإعادة الشراء، واختتمت بالإشارة بأدب إلى أنه "مع اقتراب أسعار الفائدة من الصفر، فإن إعادة المبالغ الزائدة من رأس المال للمستثمرين يرسل رسالة محبطة عن الشركة القدرة على استخدام مواردها بحكمة ووضع خطة متماسكة لخلق قيمة على المدى الطويل "[813]. 27

تحظى عمليات إعادة الشراء بشعبية لأن أولئك الذين يبيعون أسهمهم يحصلون على سعر جيد، ويمكن لأولئك الذين لا يبيعون الخبراء رفع أسهمهم لأن عمليات إعادة الشراء تركز الملكية وتضخم أرباح الأسهم. والأهم من ذلك كله، أن رؤساء الشركات قيراط يفكرون في أي شيء أفضل له علاقة بالمال - الاستثمار في وسائل الإنتاج هو آخر شيء يدور في أذهانهم. يقول لوس: "من الناحية النظرية، تهدف الشركات إلى جمع الأموال من سوق الأسهم للاستثمار في نموها المستقبلي. والعكس تمامًا يحدث.[814]" يضيف ديفيد باورز، وهو مراقب ذكي آخر لمشهد الشركات، "من غير المعتاد

[812] - ibid., 184–85.

[813] - لاري فينك، 2015، رسالة إلى S&P 500 CEos في الولايات المتحدة، -http://www.businessinsider.com/larry-fink-letter to-ceos-2015-4؟ علق إدوارد لوس قائلاً: "من بين منظري السوق الأكفاء، تظل زيادة قيمة المساهمين هي كلمة السر. في الممارسة العملية، يجب أن يرمز MSV إلى تقليل القيمة الاجتماعية". luce، "عمليات إعادة شراء الأسهم الأمريكية تنهب المستقبل، "فايننشيال تايمز، 26 أبريل 2015.

[814] - ibid.

جدًا أن تدير قطاعات الشركات فوائض مالية مستدامة. انظر إلى المملكة المتحدة والولايات المتحدة لأكثر من نصف قرن، وكان قطاع الشركات يميل إلى أن يكون مقترضًا صافيًا، وليس مدخرًا صافًا "[815].

لا تنفق الشركات أرباحها على عمليات إعادة شراء الأسهم فحسب، بل تقترض لتمويلها، مما يزيد من قيمة المساهمين عن طريق تحميل شركتهم بالديون! ومع ذلك، فإن كل شيء منطقي، على الأقل بالنسبة للمشاركين: عمليات إعادة الشراء تركز على ملكية الأسهم، وتسعى الزيادة الكبيرة في إصدار السندات إلى الاستفادة من أسعار الفائدة المنخفضة تاريخياً قبل أن يضغط الاحتياطي الفيدرالي على الزر ويبدأ في رفع المعدل الذي يمكن للبنوك الاقتراض به. المال من أدنى مستوى 0.25 في المائة حيث كان منذ ديسمبر 2008. (في وقت كتابة هذا التقرير، نوفمبر 2015، كان يُعتقد أن الزيادة الأولى في الفائدة وشيكة). بين عامي 2009 و 2015، عادت الشركات الأمريكية الـ 500 الكبرى 2.7 تريليون دولار للمستثمرين من خلال عمليات إعادة شراء الأسهم، وهي فترة، وفقًا لـ Bloomberg News، "تتزامن مع ثاني أطول سوق صاعدة في الولايات المتحدة منذ الخمسينيات من القرن الماضي"[816]. حدثت معظم نوبات إعادة الشراء منذ عام 2013، وارتفعت عمليات إعادة الشراء منذ ذلك الحين، حيث بلغ متوسطها أكثر من 100 مليار دولار شهريًا في منتصف عام 2015.[817] أفادت بلومبرج أنه في عام 2014، أعادت أكبر 500 شركة أمريكية ما يعادل 95 في المائة من أرباحها للمساهمين في توزيعات الأرباح وعمليات إعادة الشراء[818] . مرت هذه المحيطات الشاسعة من النقد بين أيدي المستثمرين وعلى الأسهم وأسواق أخرى متعددة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الأصول، وبعضها يغذي الفقاعات في أجزاء بعيدة من العالم ويعزز الآثار من السياسات النقدية المتطرفة للاحتياطي الفيدرالي، والتي تهدف أيضًا إلى ضخ السيولة في الأسواق لدعم أسعار الأصول، على أمل بائس أن تعود الثقة وسيبدأ المستثمرون في الاستثمار في الإنتاج والنمو.

وفقًا لروبن هاردينغ، "يكافح الخبراء لشرح لغز كبير للاقتصاد الأمريكي ... واحد يعود إلى أواخر الثمانينيات، ولكنه أصبح أكثر إلحاحًا مع بدء عام خامس من الانتعاش البطيء. الأرباح في الولايات المتحدة في أعلى مستوياتها على الإطلاق، لكن الاستثمار راكد على نحو عكسي،[819]" نقلاً عن بيانات من GMO، وهي شركة عالمية لإدارة الأصول، أفاد هاردينغ أن" الأرباح وصافي الاستثمار الإجمالي في الولايات المتحدة تتبعت بعضها البعض عن كثب حتى أواخر الثمانينيات، مع كل من حوالي 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ثم بدأت العلاقة في الانهيار. بعد الركود، من عام 2009، سارت الأمور على ما يرام. وصلت أرباح الشركات قبل الضرائب الآن إلى مستويات قياسية - أكثر من 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي - بينما صافي الاستثمار بالكاد 4 في المائة من الناتج.[820]" " صافي الاستثمار هو مجموع الاستثمار في رأس المال الثابت "الملموس" في شكل مباني وآلات وما إلى ذلك، بالإضافة إلى الإنفاق على ما يسمى بالأصول غير الملموسة، بما في ذلك البحث والتطوير ولكن أيضًا العلامات التجارية و أشكال أخرى من رأس المال غير المادي ذلك، نظرًا لأن التغييرات في نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية (التي تمت مناقشتها في الفصل 9)، يتم احتسابها الآن كاستثمار وليس كمصروفات تجارية، مطروحًا منها استهلاك الأصول الملموسة. تظهر بيانات الكائنات المعدلة وراثيًا أن الاستثمارات الملموسة في المصانع والآلات من قبل الصناعة الخاصة الأمريكية قد انخفضت بشكل مطرد من 14 في المائة من الإنتاج في عام 1980 إلى حوالي 7 في المائة بحلول عام 2011، في حين ذهبت الاستثمارات غير الملموسة في الاتجاه المعاكس وتشكل الآن أكثر من ثلثي إجمالي استثمارات الشركات الصناعية الأمريكية. يضيف هاردينغ، "هذا التغيير غريب للغاية. تقول النظرية الاقتصادية إن الاستثمار مدفوع بالفرص القادرة على الربح من جانب وتكلفة رأس المال من ناحية أخرى. تشير الأرباح المرتفعة إلى وجود فرص لائقة لكسب المال؛ وانخفاض تاريخي في أسعار الفائدة وإن الارتفاعات في سوق الأسهم تعني أن رأس المال رخيص للغاية. لكن الاستثمار لا يتبع ذلك. في تشرين الثاني (نوفمبر) 2013، نشر Credit Suisse بحثًا يؤكد ذلك، ويظهر أن "صافي الاستثمار

---

815 - david Bowers, "watch out as Sovereigns eye Company Cash Piles," Financial Times, February 8, 2012.
816 - oliver renick, 2015, "Bonds for Buybacks never Bigger in u.S. as $58 Billion Sold," Bloomberg Politics, http://www.bloomberg.com/politics/articles/2015-06-19/record-cash-wrung-from-bond-market-to-cover-u-s-stock-buybacks.
817 - rick rieder, 2015, "why to Pay attention to Today," Blackrock blog, June 1, 2015, http://www.blackrockblog.com/2015/06/01/pay-attention-todays-buybackboom/.
818 - lu wang and Callie Bos, 2014, "S&P 500 Companies Spend almost all Profits on Buybacks," Bloomberg Business, http://www.bloomberg.com/news/articles/2014-10-06/s-p-500-companies-spend-almost-all-profits-on-buybacks-payouts.
819 - robin harding, "Corporate investment: a Mysterious divergence," Financial Times, July 24, 2013.
820 - ibid.

التجاري في الولايات المتحدة قد انتعش - ولكن عند حوالي 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، لا يزال يقف عند المستويات المنخفضة التي شوهدت خلال فترتي الركود الماضيين.[821]" أظهر Credit Suisse ذلك منذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، كانت القمم التي بلغها صافي الاستثمار التجاري كحصة من الناتج المحلي الإجمالي تتراجع في كل انتعاش اقتصادي، وهو اتجاه هبوطي لا لبس فيه يتبع الانخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي الموضح في الشكل 10.2. من الآثار الملحوظة للإضراب الاستثماري أن عمر مخزون رأس المال في الولايات المتحدة كان في اتجاه صعودي طويل الأجل منذ عام 1980 وبدأ في الارتفاع بسرعة بعد مطلع الألفية، ووصل إلى مستويات قياسية قبل عدة سنوات من الأزمة.

لم يقتصر إضراب الرأسماليين الاستثماري على الولايات المتحدة. في عام 2011، بلغ العجز المالي للحكومة البريطانية (زيادة الإنفاق على الدخل، المعروف أيضًا باسم عجز الميزانية) 8.8٪ من إجمالي الناتج المحلي. وكان أكبر نظير لهذا هو فائض الشركات بنسبة 5.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والنقد غير المنفق الذي امتص الطلب الهائل من الاقتصاد البريطاني[822]. وعلق ديفيد باورز:

لقد كُتب الكثير عن الكيفية التي يجب أن يعالج بها العالم المتقدم العجز الهيكلي في ميزانيته. لكن الرابط الذي لا يزال يتعين الاعتراف به بشكل صحيح هو أن النظراء في عجز ميزانية القطاع العام "غير المستدام" هم بنفس القدر من الفوائض "غير المستدامة" في قطاع الشركات. . . . لا تكمن المشكلة في أن الحكومات كانت تنفق "أكثر من اللازم". هو أن الشركات كانت تنفق "القليل جدًا". علاوة على ذلك، لأن ادخار الشركات هذا هو المقابل الرئيسي لاقتراض الحكومة، إلى أن تبدأ الشركات في الإنفاق مرة أخرى، فإن عبء التعديل المالي يجب أن يقع على التخفيضات في الخدمات العامة والضرائب الشخصية المرتفعة[823].

في اليابان، حيث الفوائض الضخمة للشركات ومعدلات الاستثمار المنخفضة التي ميزت الاقتصاد منذ دخوله الانكماش في أوائل التسعينيات، فإن الوضع أكثر تطرفاً. يجادل مارتن وولف بأن العقبة الأساسية في اليابان هيكلية: فهي تكمن في ما أصبح الآن قطاع شركات يعاني من خلل وظيفي ... كان مجموع الإهلاك والأرباح المحتجزة للشركات اليابانية مذهلة بنسبة 29.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011، مقابل 16 في المائة فقط في الولايات المتحدة، التي تكافح هي نفسها مع فائض مالي للشركات[824]. " هذه الظاهرة هي بالفعل عالمية النطاق. لاحظ الأونكتاد في عام 2012 أنه "على الرغم من التقدم التدريجي للإنتاج الدولي للشركات عبر الوطنية، فإن مستوياتها النقدية القياسية لم تُترجم حتى الآن إلى نمو مستدام في مستويات الاستثمار. ويقدر الأونكتاد أن هذه المستويات النقدية وصلت إلى أكثر من 5 تريليونات دولار، بما في ذلك الإيرادات المحتجزة في الخارج[825]. " في عام 2008، جلست 963 شركة غير مالية في مؤشر S&P Global 1200 على أكوام نقدية يبلغ مجموعها 1.95 تريليون دولار. بحلول عام 2012، بلغ إجمالي الاحتياطيات براون بنسبة 62 في المائة إلى 3.16 تريليون دولار[826]. كما أوضح باورز، "كان الدافع إلى الانتقال الأخير إلى الفائض المالي هو قرار الشركات بالابتعاد عن الاستثمار. وتقترب الآن نسب الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في العالم المتقدم من أدنى المستويات التي شوهدت منذ 60 عامًا. الشركات يبدو أنهم قرروا إدارة أنفسهم من أجل المال وليس من أجل النمو "[827].

من الواضح أن الملاك والرؤساء التنفيذيين للشركات غير المالية والشركات عبر الوطنية التجارية والصناعية بعيدون عن أن يكونوا ضحايا سلبيين لتجاوزات المصرفيين. إن إضراب الرأسماليين الاستثماري حقيقي وضخم وسبق الأزمة واتسع منذ الأزمة. إنها تمارس ضغطًا هائلاً بلا هوادة على النظام المالي الضعيف، ومع ذلك فإن هذه الحقيقة المذهلة لا تحظى باهتمام كبير في الصحافة المالية ولا شيء يتجاوزها. لم يعترف مؤيدو الرأسمالية والمدافعون عنها

[821] - Cardiff Garcia, “The U.S. Capital Stock: old and Busted, But why?,” FT Alphaville, november 1, 2013, http://ftalphaville.ft.com/2013/11/01/1683962/the-us-capital-stock-old-and-busted-but-why/.

[822] - كان فائض الأسر المعيشية 0.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ التوازن الخارجي هو الذي شكل الفارق. مارتن وولف، "بريطانيا بحاجة إلى تقليص الأكوام النقدية للشركات ،" فاينانشيال تايمز، 16 شباط (فبراير) 2012.

[823] - Bowers, “watch out as Sovereigns eye Company Cash Piles.”

[824] - Martin wolf, “Japan’s unfinished Policy revolution,” Financial Times, april 9, 2013. depreciation is a charge on income, so the sum of the two is less than gross retained earnings.

[825] - UNCTAD, World Investment Report 2012, xv.

[826] - John Burn-Murdoch and Magnus Bennetzen, 2014, “where are the world’s Corporate Cash reserves?,” Financial Times, January 21, 2014.

[827] - Bowers, “watch out as Sovereigns eye Company Cash Piles.”

بالعلاقة بين هذا الإضراب الاستثماري وتحول الإنتاج إلى البلدان ذات الأجور المنخفضة، وهو ما كشفت عنه دراستنا للموازنة العمالية العالمية في هذا الكتاب، والتي تم متابعتها بحماس كبديل للاستثمار في مصنع وآلات جديدة. في بعض الأحيان، أشار بعض المعلقين إلى ذلك بإشارة سريعة؛ على سبيل المثال، إدوارد لوس، الذي جادل بأنه "ليس من قبيل المصادفة أن تصادف ارتفاع عمليات إعادة الشراء مع الطفرة في تقليص عدد الموظفين[828]" وباحث سيتي جروب توبياس ليفكوفيتش، الذي أشار إلى أن "الإحجام عن توظيف المزيد من الموظفين أيضًا حيث إن الاستعانة بمصادر خارجية لبدائل منخفضة التكلفة قد تركت فرق الإدارة مع شركات ضعيفة ومتوسطة الحجم "[829].

كيف يمكننا أن نفهم النقص المذهل في الاهتمام بإضراب الرأسماليين الاستثماري؟ هناك سببان محتملان يتبادران إلى الذهن. أحدهما هو ما يسميه علماء النفس التنافر المعرفي - عندما يتعارض الواقع مع قناعة عقلية، يظل المفكر أعمى عما يجب أن يكون واضحًا بشكل صارخ. في هذه الحالة، التفسيرات المحتملة مروعة جدًا (من وجهة نظر المؤمنين بالرأسمالية) ولا يمكن ببساطة أن تكون صحيحة. وهناك طريقة أخرى أكثر تشاؤماً - لحماية الرأسماليين من النقد العام، من خلال إلقاء اللوم بدلاً من ذلك على خدمهم أو المصرفيين أو الحكومات بسبب إنفاقهم الكثير أو القليل للغاية، أو في الواقع أي شخص باستثناء الأوغاد الحقيقيين. هناك بلا شك عنصر كبير من الحقيقة في هذا. الضجة الهائلة التي نشأت حول علاوات المصرفيين قد صرفت الانتباه عن الأرباح الأكبر بكثير التي حققوها لعملائهم المليارديرات، والأرباح التي تم تحصيلها بشدة من خلال "التيسير الكمي" (QE) وأسعار الفائدة الصفرية[830]، وهؤلاء المليارديرات، وليس الرؤساء التنفيذيون المعينون لإدارة شركاتهم، هم من يتخذون قرارات الاستثمار.

## النظريات الماركسية الأوروبية للأزمة

كما أدى اندلاع الأزمة العالمية في عام 2007 إلى موجة من التحليلات والنظريات من قبل الماركسيين المقيمين في أوروبا وأمريكا الشمالية. كما رأينا في الفصل السابع، مع استثناءات قليلة، فشل الماركسيون في تحديد أهمية أو حتى وجود التدفقات المتزايدة بشكل كبير لفائض القيمة من الدول ذات الأجور المنخفضة إلى الدول الإمبريالية خلال العصر النيوليبرالي، وبالتالي فليس من المستغرب أن تكون هذه الأشكال أي جزء من تحليلاتهم للأزمة. ما يلي هو تذييل موجز للفصل 7 مناقشة وجهات نظرهم.

ديفيد ماكنالي هو أحد الماركسيين القلائل المقيمين في البلدان الإمبريالية لمحاولة دمج التحولات في مجالات الإنتاج والتمويل في تحليل الأزمة الاقتصادية العالمية. سننظر في المدى الذي وصل إليه في هذا المسعى، لكن من المفيد أولاً أن نبلغ عن تصنيفاته للتحليلات الجذرية للأزمة. يلاحظ ماكنالي:

"في اليسار، تميل معظم تحليلات الأزمة إلى الوقوع في واحد من معسكرين. فمن ناحية، نجد سلسلة من المعلقين الذين ينظرون إلى الانهيار المالي على أنه مجرد أحدث مظهر لأزمة الربحية التي بدأت في أوائل السبعينيات. . . . يوجد في معسكر آخر عدد كبير من المعلقين الذين يرون أن الأزمة ناجمة أساسًا عن انفجار المعاملات المالية والمضاربة التي أعقبت إلغاء تنظيم الأسواق المالية على مدار ربع القرن الماضي[831].

يهاجم معلقي المعسكر الثاني بسببهم :

[828] - luce, “uS Share Buybacks loot the Future.”

[829] - Tobias levkovich, January 2012 Chart of the Month: Predicting Profitability Plunges, Citi Blog, January 13, 2012, http://blog.citigroup.com/2012/01/january-2012-chart-of-the-month-predicting-profitability-plunges.

[830] - "التسهيل الكمي" (Qe) هو وسيلة لضخ كميات هائلة من النقد في النظام المالي، حيث تخلق الحكومة الأموال وتستخدمها لإعادة شراء ديونها، وبالتالي تحويل السندات الحكومية المملوكة للقطاع الخاص التي تحتفظ بها البنوك وصناديق المعاشات التقاعدية، والمستثمرون الأثرياء في مجموعة ضخمة من السيولة التي تتدفق بعد ذلك عبر بقية الاقتصاد حيث يستخدمها أصحابها لشراء أصول مالية أخرى، وبالتالي دعم قيمة هذه الأصول. من خلال دخول السوق كمشترين لديونها، تمارس الحكومات ضغطًا هبوطيًا على أسعار الفائدة، وهو أمر مفيد عندما تكون أسعار الفائدة الاسمية قد خفضت بالفعل بالقرب من الصفر.

[831] - david Mcnally, “From Financial Crisis to world-Slump: accumulation, Financialisation, and the Global Slowdown,” Historical Materialism 17 (2009): 35–83.

الفشل في فهم الميول العميقة على مستوى تراكم رأس المال والربحية التي أدت إلى تحرير القيود والتي تدعم هذه الأزمة. . . . ونتيجة لذلك، فإنهم يميلون إلى وصف المشكلة من منظور تغييرات السياسة النيوليبرالية، بدلاً من الرأسمالية؛ إنهم يدافعون عن العودة إلى نوع من إعادة التنظيم الكينزي للأسواق المالية[832].

تظهر عيوب المعسكر الثاني بشكل كامل في فيلم أزمة السوبرايم Robin Blackburn's The Subprime Crisis، والذي يقدم وصفًا مستنيرًا لأزمة القروض العقارية عالية المخاطر والتجاوزات المالية الأخرى، وهو أمر منفصل تمامًا عن تحليل التناقضات والتحولات في مجال الإنتاج. ويصل إلى استنتاج إصلاحي ورائع ميؤوس منه: "الحل [للأزمة] ... ليس التخلي عن المال أو التمويل، ولكن تضمينهما في نظام منظم بشكل صحيح ... نظام عالمي للتنظيم المالي.[833]" ليو بانيتش وسام جيندين، في الأزمة الحالية: منظور اشتراكي، يقدمان وصفًا شاملاً لتطور "الرأسمالية الممولة"، على وجه الخصوص، مما يدل على التناقض الصارخ بين العقيدة النيوليبرالية المتمثلة في الحد الأدنى من تدخل الدولة وواقع دور ناشط للغاية للدولة الأمريكية. فيما يتعلق بالعلاقة بين تطور التمويل وتحول الإنتاج، ليس لديهم ما يقولونه باستثناء تعليق واحد عابر: "لقد جاء وصول نيويورك ولندن إلى المدخرات العالمية في وقت واحد إلى الاعتماد على الفائض المستخرج من خلال المعدلات المرتفعة لاستغلال طبقات عاملة جديدة في الأسواق الناشئة "[834]. على الرغم من طبيعته غير التافهة، ليس لدى بانيتش وجيندين ما يقوله أكثر عن هذا. وعلى الرغم من أنهم لاحظوا اعتماد نيويورك ولندن المؤسسات المالية على العمالة الجنوبية شديدة الاستغلال، إلا أنهم يتجاهلون الاعتماد المتزايد للشركات عبر الوطنية غير المالية التي يقع مقرها الرئيسي في تلك المدن نفسها.

يعاني روبرت برينر أيضًا من هذه النقطة العمياء، حيث يفشل في إدراك أهمية العلاقة بين العمال في البلدان ذات الأجور المنخفضة والشركات القائمة في البلدان الإمبريالية. ويعزو استمرار النمو غير المثير للإعجاب في "الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة"، على الرغم من استمرار القدرة المفرطة، حصريًا إلى تضخم فقاعات الائتمان: "كل شيء آخر متساوٍ، كان من المتوقع أن يؤدي تراكم الطاقة الزائدة ... عاجلاً وليس في وقت لاحق، إلى أزمة خطيرة. لكن حكومات الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة تمكنت منذ فترة طويلة من إعاقة هذه النتيجة من خلال التأكد من إتاحة كميات هائلة من الائتمان للشركات والأسر "[835]. يشير ماكنالي إلى ضعف هذه الإجابة: "لن يكون من المجدي أن نقول إنه لمدة 25 عامًا تم تأجيل الأزمة لأن الائتمان كان يضخ في النظام ... إذا كان هذا هو الجواب الكامل، إذا كان كل شيء ببساطة مدفوعا بالائتمان، ثم تشير جميع الأدلة إلى أن أزمة مالية عالمية هائلة من النوع الذي نشهده اليوم كان يجب أن تحدث قبل ذلك بكثير "[836].

وفقًا لماكنالي، فإن تأجيل الأزمة هو نتيجة العديد من العوامل التي تعمل معًا:

النجاحات الجزئية لكن الحقيقية لرأس المال في استعادة معدلات الربح خلال الثمانينيات؛ توليد مراكز جديدة للتراكم العالمي، مثل الصين؛ تكوين احتياطيات عمالة جديدة ضخمة (عن طريق "التراكم البدائي" المستمر)؛ إعادة تبعية الجنوب في ظل الليبرالية الجديدة؛ وما يرتبط بها من تحولات في الأسواق المالية، وكلها مكّنت الرأسمالية النيوليبرالية من تجنب الركود الاقتصادي والمالي المعمم لمدة ربع قرن، فقط لإرساء أسس أزمات جديدة من التراكم المفرط والتفكك المالي[837].

هذه قائمة شاملة - لكنها تتجاهل ذكر المراجحة العالمية للعمالة، أي الاستغلال الفائق، في الاستقرار المؤقت للرأسمالية في العصر النيوليبرالي. إن هذا الميل الاستغلالي، الإمبريالي المتصاعد محجوب بفكره المشكوك فيه عن "مراكز جديدة للتراكم العالمي!" إن "مراكز التراكم العالمي" القديمة هي الاقتصادات الإمبريالية التي تستحوذ على نصيب الأسد من فائض القيمة الذي يولده البروليتاريون في العالم، والثروة التي يولدها صغار المزارعين، وعائدات التراكم الوحشي عن طريق نزع الملكية. وماذا يفعل بالضبط يعني الإشارة إلى الصين وغيرها من الدول الجنوبية ذات الأجور

---

[832] - ibid., 42.
[833] - robin Blackburn, 2008, “The Subprime Crisis,” New Left Review 50: 63-106, quote at 106.
[834] - leo Panitch and Sam Gindin, The Current Crisis: A Socialist Perspective, Socialist Project e-Bulletin no. 142, September 30, 2008, http://www.socialistproject.ca/bullet/bullet142.html.
[835] - robert Brenner, 2009, “what is Good for Goldman Sachs is Good for america: The origins of the Current Crisis,” prologue to the Spanish translation of Economics of Global Turbulence, http://www.sscnet.ucla.edu/issr/cstch/papers/Brenner-CrisisTodayoctober2009.pdf, 12.
[836] - Mcnally, “From Financial Crisis to world-Slump,” 54.
[837] - ibid., 53–55.

المنخفضة على أنها "مراكز جديدة للتراكم العالمي"؟ هل الصين أو أي من الاقتصادات الناشئة المزعومة على وشك الانهيار في نادي النخبة من "الاقتصادات المتقدمة" الإمبريالية، لم يتغير منذ انضمام اليابان في نهاية القرن التاسع عشر؟ من غير الواضح ما إذا كان ماكنالي يعتقد بالفعل أنهم كذلك، لأنه يؤكد أيضًا على "إعادة تبعية الجنوب في ظل الليبرالية الجديدة". هناك العديد من الرأسماليين في الصين، وتتزايد ثروات عددا منهم بسرعة، وهناك بالفعل قدر كبير من التراكم الرأسمالي يحدث في الصين اليوم، ولكن يتم تجميع جزء كبير من هذا رأس المال من قبل الشركات عبر الوطنية في اليابان، الولايات المتحدة، ودول غنية أخرى - تنتج شركاتها الفرعية الأجنبية اليوم حوالي نصف الصادرات الصينية، وأيضًا من خلال شركات رائدة مثل Walmart و Apple التي يتم التوسط في علاقتها بالعمال الصينيين من خلال موردين مستقلين مثل Foxconn و Huawei. على الرغم من محاولاتها المضنية لتحقيق التنمية، لا تزال الصين تتميز بالاعتماد على صادرات السلع ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى الاقتصادات الإمبريالية، أو، في حالة صادراتها عالية التقنية، تجميع المدخلات المستوردة منخفض القيمة المضافة. لا يزال هذا "المركز الجديد للتراكم العالمي" مصدرًا رئيسيًا لفائض القيمة للشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية، كما رأينا في الفصول السابقة. لذلك من الضروري تحديد هذا المركز وغيره من مراكز التراكم الجديدة كمصادر جديدة للأرباح الإمبريالية الفائقة.

ووفقًا لماكنالي، فإن ظهور مراكز التراكم الجديدة قد عزز "فترة ديناميكية من النمو، تركزت على التوسع الصناعي في شرق آسيا [التي] مكنت الرأسمالية من تجنب أزمة عالمية لمدة خمسة وعشرين عامًا[838]. السؤال المركزي، ومع ذلك، كيف سمح نمو الإنتاج الصناعي في الجنوب العالمي ليس فقط للرأسمالية بشكل عام، ولكن الرأسمالية الأمريكية والأوروبية واليابانية على وجه الخصوص، بتجنب الأزمة النظامية؟ كيف استفادت الشركات الرأسمالية في هذه الدول الإمبريالية من التوسع الهائل من الصناعات التحويلية في الاقتصادات الناشئة منخفضة الأجور؟ بالنسبة لماكنالي، فإن استعادة الأرباح في الدول الإمبريالية لا تفسر جزئيًا حتى من خلال عائدات الاستغلال الفائق الموسع بشكل كبير في الجنوب العالمي، ولكن في الداخل من خلال "ضغط الأجور النيوليبرالي، "الذي" يضمن استردادًا جزئيًا مهمًا لمعدل الربح بين عامي 1982 و 1997.. [وكان] مكونًا رئيسيًا لزيادة معدل الفائض - في الفترة النيوليبرالية[839] .. " تم بالفعل قمع الأجور، وتم تسريع خطوط الإنتاج، لكن حسابه يتجاهل البعد الدولي، التدفقات القوية ولكن غير المرئية لفائض القيمة التي تنتقل من عمال الجنوب إلى خزائن الشمال.

## الاستعانة بمصادر خارجية والتمويل

مرشح آخر لقضية الأزمة التي جذبت انتباه العديد من الباحثين هو الوزن المتزايد للتمويل في الاقتصادات الإمبريالية، والمعروف أيضًا بالتمويل. هذه بالتأكيد ظاهرة حقيقية وذات مغزى كبير، وهي سمة مميزة للعصر الليبرالي الجديد. أشار مارتن وولف إلى أنه "بين انخفاضه في الربع الأول من عام 1982 وارتفاعه في الربع الثاني من عام 2007، ارتفعت حصة أرباح القطاع المالي في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بأكثر من ستة أضعاف. خلف هذا الازدهار كان ارتفاعًا على مستوى الاقتصاد في ديون الرافعة المالية. كانت الرافعة المالية هي حجر الفيلسوف الذي حوّل الريادة الاقتصادية إلى ذهب مالي. ومحاولات تقليصها الآن تخاطر بإعادة الذهب إلى الريادة مرة أخرى "[840].
كما لاحظ جون بيلامي فوستر وروبرت ماكيسني، "لقد تغير شيء أساسي في طبيعة الرأسمالية في العقود الأخيرة من القرن العشرين. . . أصبح التراكم - تكوين رأس المال الحقيقي في مجال السلع والخدمات - خاضعًا بشكل متزايد للتمويل. يبدو أن خوف كينز المعروف من أن تهيمن المضاربة على الإنتاج قد تحقق أخيرًا "[841].

تتطلب الأمولة تحليلًا تجريبيًا ونظريًا مفصلاً ودقيقًا. كل ما أسعى لفعله هنا هو إقامة علاقة وثيقة بين الاستعانة بمصادر خارجية والتمويل، وهما التحوّلان المحددان للعولمة النيوليبرالية، لإظهار أن كليهما يمثلان جوانب من نظام واحد معقد للتفاعل، ولإعطاء بعض الأسباب التي تجعل هذا الارتباط هو مفتاح فهم سبب عدم اندلاع الأزمة العالمية التي أذن بها انهيار سوق الأوراق المالية عام 1987 لمدة عقدين آخرين، ولماذا لا تعود جذور هذه الأزمة في النهاية إلى التمويل بل في الإنتاج الرأسمالي، ولماذا يمكننا فقط البدء في فهم الشكل والديناميكيات والنقاط. مسارات واضحة لهذه الأزمة إذا ما نظر إلى التطورات في مجال التمويل في هذا السياق الأوسع.

---

[838] - ibid., 53.
[839] - ibid., 60.
[840] - Martin wolf, “The Prudent will have to Pay for the Profligate,” Financial Times, april 1, 2008.
[841] - John Bellamy Foster and robert McChesney, 2012, The Endless Crisis: How Monopoly Finance Capital Produces Stagnation and Upheaval from the USA to China (new york: Monthly review Press), 49.

لقد ولّد كل من التعهيد والتمويل أدبًا ضخمًا. لقد راجعنا الأدبيات المتعلقة بالاستعانة بمصادر خارجية في الفصول السابقة وسننظر الآن بإيجاز في بعض المساهمات المهمة في أدبيات التمويل. وكما أشار ويليام ميلبرج، فإنهم يعرضون فجوتين متماثلتين: "لم تأخذ أدبيات سلسلة القيمة بأي تفصيل في اعتبار آثار الإنتاج المعولم على تدفق الأموال أو ما أصبح معروفًا على نطاق واسع بالتمويل[842]" بينما "دراسات التمويل تميل إلى ترك الارتباط الضمني بالإنتاج والاستثمار "، مضيفًا أن" العديد من المحللين. . . يفشلون في النظر في التغييرات في هيكل الإنتاج، وعلى وجه التحديد ظهور سلاسل القيمة العالمية التي وفرت القدرة المستمرة للبلدان الصناعية الكبرى على الحفاظ على نمو الأرباح.[843] " بعد سبع سنوات، يظل هذا الحكم صحيحًا، وينطبق أيضًا على الأدبيات المزدهرة حول الأزمة الاقتصادية العالمية، والتي يُنظر إليها بشكل كبير على أنها أزمة مالية، من حيث الجوهر والشكل، وبالتالي لا تولي اهتمامًا كبيرًا للتحول المصاحب للإنتاج.

لقد كان التمويل والاستعانة بمصادر خارجية مترابطين بشكل لا ينفصم منذ بداية عصر الليبرالية الجديدة، عندما كانت الشركات عبر الوطنية رائدة في استخدام المراكز المالية الخارجية وأسواق المال الدولية للتعامل مع عملياتها العالمية المتزايدة، مما أدى إلى فتح الأبواب أمام التكامل المالي الدولي. كما أوضح جيرار دومينيل ودومينيك ليفي، "في الستينيات، تطور تمويل دولي جديد ... ربما كان العنصر الأكثر أهمية هو التقارب بين صعود التمويل الدولي الجديد وتدويل الإنتاج (تطوير الشركات المتعددة الجنسيات). احتاجت الشركات الدولية إلى مؤسسات مالية تسمح بتداول الأموال دوليًا "[844]. وعلى العكس من ذلك، هدفت الهندسة المالية إلى تعزيز "قيمة المساهمين المقترنة بضغوط المنافسة الشرسة، مما أجبر الشركات الشمالية على خفض تكاليف الإنتاج عن طريق الاستعانة بمصادر خارجية للإنتاج إلى البلدان ذات الأجور المنخفضة. دعمت الاستعانة بمصادر خارجية معدل الربح في البلدان الإمبريالية، وأصبحت بديلاً مفضلاً بشكل متزايد للاستثمارات في تكنولوجيا تعزيز الإنتاجية وتوسيع القدرات الجديدة، مما أتاح تحويل أرباح التشغيل من الاستثمار في المصانع والآلات والعمالة الحية إلى المضاربة المالية بمختلف أنواعها. لا تكتفي الشركات غير المالية بالأموال النقدية غير المستثمرة التي نوقشت سابقًا في هذا الفصل. إنهم يستخدمونها ليصبحوا أكثر شبهاً بالشركات المالية، وغالبًا ما يكسبون من خلال عمليات أقسام الخزانة الخاصة بهم أكثر مما يربحون من خلال ما يقومون بصنعه وبيعه.

يعتبر ويليام ميلبرج وحده من صنع الصلة الحاسمة بين التمويل والاستعانة بمصادر خارجية واستكشاف آثارها. لقد سمح له نهجه الشمولي وأسئلته البحثية الممتازة بالتخلص جزئيًا من قيود إطار عمل القيمة المضافة الذي يتقاسمه مع بقية الاقتصاديين العاديين وغير التقليديين. ومع ذلك، بدون نظرية قيمة قادرة على تفسير هذه الصلة، لا يمكنه أن يفعل أكثر من ذكر المشكلة. في عام 2004 كتب: "لقد تزامن التوسع الهائل في سلاسل القيمة العالمية ... مع تراجع التصنيع في معظم البلدان [وهو يعني معظم البلدان الغنية]، وبالتالي فقد سمح للشركات بإعادة حصة أكبر من صافي الإيرادات إلى حاملي الأسهم بدلاً من إعادة استثمار هذه الإيرادات في قدرة إنتاجية جديدة "[845]. بعد أربع سنوات من الكتابة، عشية الأزمة، رسم ميلبرج علاقة أوضح بين الاستعانة بمصادر خارجية والأموال: "الزخم لعملية الأمولة"، كما قال، هو نتيجة "التوسع السريع في القدرة الإنتاجية التصنيعية في البلدان ذات الأجور المنخفضة"، مما يولد "تدفقات رأس المال من البلدان ذات الأجور المنخفضة إلى البلدان الصناعية. . . دعم قيم الأصول في البلدان الصناعية وخاصة الولايات المتحدة[846] " وقد لوحظ هذا الارتباط في البيانات التجريبية التي استعرضتها إليسا باريسي كابوني، محللة تعمل في شركة روبيني للاقتصاد العالمي، والتي خلصت إلى أن "على مستوى الشركات عبر الوطنية، وفورات التكلفة من النقل إلى الخارج كبيرة وتتزامن مع الارتفاعات التاريخية في حصص الأرباح.[847] " لكن صدفتهم، كما يشرح ميلبرج، ليست مصادفة.

---

[842] - william Milberg, 2008, “Shifting Sources and uses of Profits: Sustaining u.S. Financialization with Global Value Chains,” Economy and Society 37/3: 420–51, quote at 421.

[843] - ibid., 445.

[844] - Gérard duménil and dominique lévy, 2004, “The economics of uS imperialism at the Turn of the 21st Century,” Review of International Political Economy 11/4: 657–76.

[845] - william Milberg, “Globalised Production: Structural Challenges for developing Country workers,” in Labour and the Globalisation of Production: Causes and Consequences of Industrial Upgrading, ed. william Milberg (new york: Palgrave Macmillan, 2004), 3.

[846] - Milberg, “Shifting Sources and uses of Profits,” 421.

[847] - elisa Parisi-Capone, 2006, offshore outsourcing: What Is the Impact on domestic Productivity?, rGe analysis, http://www.roubini.com/analysis/38534.php.

إن نقد القيمة المضافة والكشف عن وهم الناتج المحلي الإجمالي المقدم في الفصل الأخير، جنبًا إلى جنب مع كتلة البيانات التي تمت مراجعتها في الفصول السابقة، يقودنا إلى استنتاج أن الوزن المتزايد للأصول المالية وتدفقات الإيرادات المرتبطة بها في الناتج المحلي الإجمالي، أمر أساسي. إن سمة الأمولة ليست كلها رأس مال فوار ورغوة وخيالية ولكنها إلى حد كبير تجسيد لفائض القيمة المستخرج من العمال المستغلين بشكل كبير في البلدان ذات الأجور المنخفضة. هناك علاقة حقيقية للغاية، إذن، بين النمو الهائل للثروة المالية "للأفراد ذوي الملاءة المالية العالية" في العالم (أو الأثرياء، الذين لديهم أصول مالية تزيد عن مليون دولار)، والتي نمت من 32.8 تريليون دولار في عام 2008 إلى 56.4 تريليون دولار في عام 2014، بزيادة قدرها 72 بالمائة في ست سنوات فقط، وظروف العمل والمعيشة اللاإنسانية للعمال البنغاليين والصينيين الذين التقينا بهم في الفصل الأول[848].

لقد انغمس رأس المال المالي بالفعل في الكيمياء، مستخدمًا الدين لتضخيم تدفقات الأرباح وتضخيم قيم الأصول، مع الانحراف الذي يكمن في أنه كلما كان من السهل تجريد الأصل وتحويله إلى تدفق دخل، كلما أصبحت قيمة الأصل أكثر قيمة؛ كلما تم تفكيكها أكثر، يبدو أنها تحتوي على لحم أكثر[849]. ومع ذلك، بالإضافة إلى استحضار القيمة من فراغ، يستحوذ القطاع المالي أيضًا على القيمة التي تم إنشاؤها في القطاعات الإنتاجية للاقتصاد، بما في ذلك تلك التي ساعد في نقلها إلى الدول ذات الأجور المنخفضة. تتعامل المراجع العابرة للاستعانة بمصادر خارجية في الأدبيات المالية لهاتين العمليتين كما لو كانتا غير مرتبطتين تمامًا. تقدم أمولة الاقتصاد الأمريكي، وهي وثيقة تأسيسية لأدب الأمولة، مثالًا كلاسيكيًا على هذا الخطأ. هناك، تعرّف غريتا كريبنر الأمولة على أنها "نمط من التراكم تتراكم فيه الأرباح بشكل أساسي من خلال القنوات المالية وليس من خلال التجارة وإنتاج السلع"[850]. "التراكم" غامض. يمكن فهمه على أنه يعني تراكم الأرباح التي يكون مصدرها في مكان آخر، لكنها تتجنب أي اقتراح من هذا القبيل، وتتحدث بدلاً من "الأهمية المتزايدة للقطاع المالي كمصدر للأرباح للاقتصاد"[851] (تأكيدي) ومرة أخرى، حيث تبرر تركيزها على التمويل بالقول: "هذه الورقة. . . يبحث تيل فان تريك في مكان تولد الأرباح في الاقتصاد الأمريكي[852] " (تأكيدها). وينتقد تيل فان تريك هذا الأمر، ويوضح النقطة الأساسية:" لا شك في أن العديد من الأرباح مرتبطة في الوقت الحاضر بالأنشطة المالية. حتى الآن . . . تعتمد الأرباح الإجمالية في النهاية على إنتاج وتجارة السلع والخدمات الحقيقية. . . . من وجهة نظرنا، من الناحية اللغوية على الأقل، إن لم يكن من الناحية المفاهيمية، من الإشكالية اعتبار "القطاع المالي كمصدر لأرباح الاقتصاد"[853]. تم تحديد المشكلة الأساسية في هذا الرأي السائد شبه الإجماعي في What the 1987 Stock Market Crash Foretold، وهو قرار تبناه الشيوعيون الأمريكيون في عام 1988:

لا يمتنع الرأسماليون عن الاستثمار الكبير الجديد لتوسيع القدرات لأنهم يختارون تحويل الكثير من رأس المال إلى أسواق الأوراق المالية، والمضاربة العقارية، والمشاركة في القروض، وتسريع الإنتاج في المصانع التي عفا عليها الزمن. السبب والنتيجة هما العكس. يقوم المستغلون بإغراق رؤوس أموالهم في "توفير العمالة" والمطالبات الورقية المضاربة على القيم لأنهم يستطيعون الحصول على معدل عائد أفضل من الاستثمارات في بناء مصانع جديدة، وتركيب تقنيات جديدة رئيسية، والتوظيف بكميات كبيرة من قوة العمالة الإضافية [854].

هذا النقد للأموال لا يضعف "الاستقلالية النسبية للتمويل أو وكالة الممولين، ولا يعني أن الأمولة يمكن اختزالها بطريقة حتمية إلى حد التناقضات في مجال الإنتاج. الدراسة التفصيلية للدور المستقل للتمويل في الاقتصاد العالمي خارج نطاق هذا التحقيق. كل ما يمكننا القيام به هنا هو الإصرار على ارتباطه الذي لا ينفصل مع تحول الإنتاج، واستخدام الأدوات المفاهيمية لنظرية القيمة لاتخاذ خطوات تتجاوز متناول المحللين الذين أغمضهم المفهوم البرجوازي للقيمة المضافة.

---

[848] - data from CapGemini, World Wealth Report 2011 and 2015, https://www.worldwealthreport.com/.

[849] - كما قال كارل ماركس، "بالطريقة التي يمكن أن يظهر بها تراكم الديون كتراكم لرأس المال، نرى التشويه الذي ينطوي عليه نظام الائتمان يصل إلى ذروته". رأس المال، المجلد. 3 (لندن: 1894؛ repr. Penguin، (1991، 8–607.

[850] - جريتا ر. كريبنر، 2005، "أمولة الاقتصاد الأمريكي ،" مراجعة اجتماعية اقتصادية 3: 173-208.

[851] - ibid., 182.

[852] - ibid., 175–76.

[853] - Till van Treeck, 2008, The Political Economy debate on Financialisation: A Macroeconomic Perspective, iMK working Paper, http://ideas.repec.org/p/imk/wpaper/01-2008.htm, 4–5.

[854] - Socialist workers Party, [1988] 1994, “what the 1987 Stock Market Crash Foretold,” 1988 resolution adopted by the u.S. Socialist workers Party, New International 10: 101–204, quote at 146.

## الجنوب العالمي في الأزمة العالمية

بين عامي 2003 و 2007، السنوات التي سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية مباشرة، نمت ما يسمى بالأسواق الناشئة (EM) في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بمعدل أسرع من أي وقت منذ الحرب العالمية الثانية، وأكثر من الضعف. بأسرع من الدول الإمبريالية. تجاوز متوسط معدل نموها خلال هذه السنوات 7 في المائة (5.9 في المائة إذا تم تضمين الصين)، مقارنة بـ 2.6 في المائة في البلدان الغنية. حتى في أكثر الأعوام تضررًا من الأزمة، 2009، فقد نمت بنسبة 2.9٪ (0.9٪ باستثناء الصين)، مقارنة بانخفاض 3.7٪ في البلدان الإمبريالية، وفي عام 2010، قفزت معدلات النمو في الدول الناشئة إلى 7.7٪ (6.9٪). باستثناء الصين). على الرغم من انخفاض معدلات نمو الأسواق الناشئة في كل من السنوات الأربع المقبلة، إلا أنها لا تزال تنمو في المتوسط بنسبة 4.3٪ (3.1٪ باستثناء الصين) في عام 2014، مقارنة بنمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 1.7٪ في البلدان الإمبريالية. وهذا يثير سؤالًا واضحًا: لماذا يجب أن توصف الأزمة بأنها عالمية عندما تؤثر على أغنى 20 في المائة من سكان العالم، ولكنها تؤثر فقط على أزمة العالم الثالث عندما تدمر الـ 80 في المائة الأخرى؟ في الواقع، تُعرف أزمة 2007-2009 باسم "أزمة شمال الأطلسي" في الصين وأماكن أخرى. الإجابة المختصرة هي أن الأزمة النظامية التي تؤثر على جميع الدول الإمبريالية هي بالتعريف أزمة عالمية. في خريف عام 2015، وقت كتابة هذا التقرير، قدمت الأحداث إجابة أكثر اكتمالاً: الأزمة الاقتصادية العالمية لم تنته بعد، وهي الآن مهيأة لابتلاع العالم النامي بأسره، مما يشكل خطراً قاتلاً على الانتعاش الاقتصادي الهزيل الذي يكافح من أجل تترسخ في أراضي القلب الإمبريالية. كما أوضح أندرو هالدين، كبير الاقتصاديين في بنك إنجلترا، "تشكل الأحداث الأخيرة المرحلة الأخيرة مما يمكن تسميته بثلاثية أزمة ثلاثية الأجزاء. الجزء الأول من تلك الثلاثية كان" أزمة الأنجلو ساكسونية في 09/2008. الجزء الثاني كان أزمة "منطقة اليورو" في 2012/2011. وربما ندخل الآن المراحل الأولى من الجزء الثالث من الثلاثية، أزمة الأسواق الناشئة لعام 2015 فصاعدًا "[855].

قبل أن نحلل هذه اللحظة التاريخية بمزيد من التفصيل، من المهم أن نفهم لماذا كانت معدلات النمو المرتفعة التي شهدتها الدول الناشئة في نصف عقد قبل عام 2008 إلى حد كبير نتيجة مباشرة لتعميق التناقضات في البلدان الإمبريالية. يوضح الشكل 10.2 (الصفحة 285) أعلاه أنه حتى قبل اندلاع الأزمة، كانت أسعار الفائدة في المراكز الإمبريالية منخفضة بالفعل بشكل غير عادي، مما أجبر المستثمرين على البحث في الخارج عن معدلات عائد أعلى. ارتفعت تدفقات "الأموال الساخنة" إلى الأسواق الناشئة مع بحث المستثمرين عن العائد، مما أدى إلى تضخيم الآثار المحفزة للاندفاع الكبير الذي حدث قبل الأزمة في تعهيد الإنتاج. شهدت السنوات الأولى من الألفية الجديدة أيضًا بداية "الدورة الفائقة للسلع الأساسية، وهي فترة ارتفاع الأسعار العالمية للمعادن والنفط والسلع الأولية الأخرى التي تعتمد عليها العديد من الدول الناشئة، ولا سيما في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، من أجل الجزء الأكبر من عائدات صادراتهم. كانت هذه الدورة الفائقة مدفوعة بطلب الصين النهم على المواد الخام، ويرجع ذلك جزئيًا إلى اندفاع الاستعانة بمصادر خارجية، والمضاربة من قبل المستثمرين المتعطشين للعائد. كما لاحظت الإيكونوميست، "الطفرة الائتمانية في الأسواق الناشئة كان في جزء كبير منه استجابة لانهيار الائتمان في العالم الغني. خوفًا من الكساد في أسواق التصدير الأكثر ثراءً، تسببت السلطات في الصين في زيادة هائلة في الائتمان في عام 2009. وفي الوقت نفسه، أدى تدفق رأس المال الهارب من العائدات التافهة المعروضة في الاقتصادات المتقدمة إلى انخفاض أسعار الفائدة في البلدان النامية. هذا البحث عن العائد من قبل مستثمري العالم الغني أخذهم إلى أماكن أكثر غرابة من أي وقت مضى.[856] "وبالتالي فإن معدلات النمو المرتفعة في الأسواق الناشئة كانت انعكاسًا لتدهور الأوضاع الاقتصادية في المراكز الإمبريالية أكثر من انعكاسها لحيويتهم الاقتصادية. تشير لجنة إعادة اختراع بريتون وودز إلى أنه من بين جميع الاختصارات التي تم صياغتها لتحديد مجموعات مختلفة من الدول الناشئة، يبرز المرء: "WIMP: بدون قوة نقدية دولية. معظم الأسواق الناشئة غير متجانسة للغاية بحيث لا يمكن اختزالها في اختصار بسيط. ... ومع ذلك، هناك سمة مشتركة واحدة لا لبس فيها. وتعاني تلك البلدان من حقيقة أنها تفتقر إلى القوة النقدية الدولية: إنها دول ضعيفة وخفيفة الوزن "[857]. بالتوسع في هذا الأمر، يوضح مانديبنغ:

[855] - andrew haldane, How Low Can You Go?, speech delivered to Portadown (ireland) Chamber of Commerce, September 18, 2015, http://www.bankofengland.co.uk/publications/documents/speeches/2015/speech840.pdf, 13.

[856] - editors, “Pulled back in,” The Economist, november 14, 2015.

[857] - ousmène Mandeng, “why wimp label Sticks to emerging nations,” Financial Times, March 16, 2015.

في اجتماعات السياسة الاقتصادية، من اللافت للنظر عدد صانعي السياسة الذين يشهدون على أن أحد أكثر الاهتمامات إلحاحًا اليوم هو تأثير الزيادة في معدل سياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي. هذا هو الجانب، حيث يمتلك بنك مركزي واحد هذا التأثير الاستثنائي على بقية العالم، والذي يمثل أحد أكبر عيوب الاقتصاد الدولي. من ناحية، يوجد بلد أساسي يتمتع باستقلالية في السياسة الاقتصادية، ومن ناحية أخرى، هناك محيط يعتمد على قدرته على التكيف مع الجوهر[858].

قبل اندلاع الأزمة، كان من الممكن التظاهر بأن النمو الاقتصادي المزدهر في الدول الناشئة كان علامة أكيدة على تقدمها نحو التقارب مع الدول الإمبريالية. منذ ذلك الحين أصبح من الواضح تمامًا أن مصيرهم رهينة بتصرفات المستثمرين الإمبرياليين والبنوك المركزية المدينين لهم بالفضل. كما أشارت الفاينانشيال تايمز في أبريل 2015، "هناك اتجاه كبير وخبيث يتمثل في العمل على صياغة مصير مشترك لجميع الأسواق الناشئة تقريبًا. تدفق رأس المال العالمي الذي تدفق إلى اقتصاداتها في السنوات الست منذ الأزمة المالية 2008-2009 في معظم البلدان الآن إما أن يتباطأ إلى حد ضئيل أو يعكس المسار للعثور على موقع أكثر أمانًا في الاقتصادات المتقدمة[859].

يشكل الطلب الراكد أو المتناقص في البلدان الإمبريالية تهديدًا واضحًا لاستراتيجيات التنمية التصنيعية الموجهة للتصدير التي تتبعها الدول ذات الأجور المنخفضة. يجب أن نضيف إلى هذا آلية انتقال قوية أخرى تعمل على امتصاص الجنوب العالمي بأكمله في دوامة: انعكاس تدفقات "الأموال الساخنة" إلى البلدان النامية، والمعروفة أيضًا بالأسواق الناشئة، والتي سنبحثها الآن بمزيد من التفصيل.

## ديون الشركات في الأسواق الناشئة

وفقًا لصندوق النقد الدولي، ارتفع إجمالي ديون الشركات المحلية غير المالية في الأسواق الناشئة الرئيسية، والتي بلغت في عام 2004 4 تريليون دولار أمريكي، بحلول عام 2014 إلى أكثر من 18 تريليون دولار، أو 73 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، وتقريباً جميع تم تسجيل هذا النمو منذ اندلاع الأزمة المالية في عام 2008[860]. بحلول خريف عام 2015، وفقًا لمعهد التمويل الدولي (IIF)، بلغ إجمالي ديون الشركات الناشئة في الأسواق الناشئة 23.7 تريليون دولار، أو 90 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للأسواق الناشئة. قال هونغ تران، المدير التنفيذي لمعهد التمويل الدولي: "كانت السرعة في تراكم الديون مذهلة"[861]. شركة صينية غير مالية وحدها مسؤولة عن أكثر من نصف إجمالي ديون الشركات في الأسواق الناشئة؛ إن ديونها البالغة 12.5 تريليون دولار للبنوك وحاملي السندات تكلفهم ما يقدر بنحو 812 مليار دولار من مدفوعات الفائدة السنوية. وفقًا لمقال افتتاحي في صحيفة Financial Times، فإن هذا "أكبر بكثير من إجمالي الأرباح الصناعية المتوقعة للصين هذا العام"، ويبلغ بالقيمة الحقيقية 1.35 تريليون دولار بمجرد إنشاء الحساب لأسعار بوابة المصنع، والتي انخفضت في 42 شهرًا متتاليًا حتى سبتمبر. 2015 وكانت بحلول ذلك الوقت تتراجع بنحو 6 في المائة سنويًا. يعني الانكماش في أسعار المنتجين أن أسعار الفائدة الحقيقية في الصين ترتفع بشكل حاد، لتصل إلى 10.8 في المائة في مارس 2015[862]. شركة صينية بعيدة كل البعد عن المعاناة من انخفاض أسعار منتجاتها:

أفاد مورجان ستانلي أنه بحلول عام 2015، كانت كرمة العشرة الأوائل من الأسواق الناشئة تشهد هبوطًا في أسعار المنتجين، مع خروج إندونيسيا فقط من هذا الاتجاه[863]. ارتفاع الديون وانخفاض أسعار المنتجات مزيج قاتل يهدد بموجة من إفلاس الشركات، مع إمكانية نسف الأنظمة المصرفية في البلدان المتضررة. يحذر صندوق النقد الدولي من أن

---

858 - ibid.

859 - James Kynge and Jonathan wheatley, “emerging Markets: The Great unravelling,” Financial Times, april 1, 2015.

860 - iMF, Global Financial Stability Report: Risks Rotating to Emerging Markets, October 2015 update, https://www.imf.org/external/Pubs/FT/GFSr/2015/02/Pdf/Text_V3.pdf, 84.

861 - James Kynge and Jonathan wheatley, “emerging asia: The ill wind of deflation,” Financial Times, october 4, 2015.

862 - المحررين، "الصين تراهن على توسيع طريقها للخروج من الديون"، فاينانشيال تايمز، 22 مايو 2015. لإعطاء فكرة عن حجم هذا، أضاف محررو فاينانشال تايمز أن خدمة الديون السنوية من قبل الشركات الصينية أكبر من الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك.

863 - Kynge and wheatley, “emerging asia: The ill wind of deflation.”

"الصدمات التي يتعرض لها قطاع الشركات يمكن أن تنتقل بسرعة إلى القطاع المالي وتولد حلقة مفرغة[864]" ، خاصة في الأسواق الناشئة حيث تشكل القروض المقدمة للشركات نسبة عالية من الأصول المصرفية. في إشارة إلى الانتشار العالمي للظاهرة، توجد الأنظمة المصرفية الأكثر تعرضًا، باستثناء الصين، في تركيا والفلبين وتشيلي وبلغاريا.

ما أدى إلى تفاقم الانكماش الاقتصادي هو الانخفاض في صادرات الأسواق الناشئة الآسيوية، التي تراجعت بنسبة 7.7 في المائة في يوليو 2015 مقارنة بالعام السابق، وهو الشهر التاسع على التوالي من الانخفاضات على أساس سنوي. كما يشير جون بلندر، كاتب العمود في الفاينانشيال تايمز، "إن سبب التبخر في نمو التجارة الآسيوية، مع ذلك، يثير قلقًا أكثر من الاتجاه نفسه. ضعف قيم العملات مقابل الدولار يفشل في تعزيز أداء الصادرات - كما هو متوقع في العادة - لكنها مع ذلك تؤدي إلى انخفاض الطلب على الواردات، مما يؤدي إلى تفاقم الاتجاه الانكماشي "[865]. التراجع في الصادرات الآسيوية، الذي "حول الأسواق الناشئة من مساهم في نمو التجارة العالمية إلى منتقصين[866]"، جزء من اتجاه أوسع - نمت التجارة العالمية خلال حقبة الليبرالية الجديدة مرتين أسرع من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ولكن منذ الأزمة لقد حافظت على وتيرتها بالكاد. تحذر الإيكونوميست من أن شركات الأسواق الناشئة في حالة سيئة لتحمل انخفاض الصادرات، وانخفاض أسعار المصانع، وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية: "على مدى السنوات الخمس الماضية، كانت الشركات كذلك. . . تصبح أقل ربحية، وبالتالي أقل قدرة على سداد [الدين]. على الرغم من التمتع بعوائد منخفضة وفرصة إعادة التمويل بشروط أفضل، لا يزال يتعين على 40 في المائة دفع فائدة تصل إلى ما يقرب من نصف أرباحهم قبل الضرائب. "ويضيف محررو الفاينانشيال تايمز أن" سيناريو الانكماش الكابوس هو أن الأسعار الهابطة في آسيا تستمر في الانخفاض أرباح الشركات، مما أدى إلى تسريح جماعي وخفض طلب المستهلكين. وقد يتفاقم العبء الذي يفرضه هذا على الطلب العالمي، مما يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي الضعيف في أوروبا واليابان وإضعاف الديناميكية في الولايات المتحدة. جوانب هذا السيناريو موجودة بالفعل ..[867] "

## القروض والسندات

يأتي الدين في شكلين: قروض بنكية وديون على شكل سندات. عندما تصدر شركة أو حكومة سندًا، على سبيل المثال، مقابل مليون دولار، فإنها توافق على إعادة المليون دولار بالكامل إلى المُقرض في وقت محدد في المستقبل ودفع "قسيمة" تبلغ 5 في المائة على سبيل المثال كل عام. حتى ذلك الوقت. البنوك الوسيطة بين أصحاب رأس المال والراغبين في الاقتراض. في أسواق السندات يلتقيان وجهاً لوجه. على عكس القروض المصرفية، يتم بيع السندات مباشرة إلى المستثمرين الأفراد وكذلك إلى المؤسسات المالية، ويتم تداولها بنشاط في الأسواق الثانوية، لذلك لا يعرف المقترض أبدًا حتى يصل السند إلى مدته التي يجب سدادها. إن الأسواق المالية الثانوية هي التي تخلق "ظروف سوق مالية أكثر تقلبًا". كما يشرح جوناثان ويتلي: "إذا انخفض سعر السند بشكل حاد، فإن أي مستثمر اقترض المال لشرائه - كما تفعل عادة صناديق التحوط - سيضطر إلى بيع الآخرين لتعويض الخسارة. يمكن أن تنتشر موجات البيع هذه بسرعة، ليس فقط إلى السندات الأخرى ولكن أيضًا إلى فئات الأصول الأخرى "[868]. يستشهد ويتلي ببحث أجراه بنك UBS مفاده أن إجمالي الرصيد العالمي للديون التي تحتفظ بها البنوك قد انخفض بمقدار النصف في الفترة بين 2010 و في عام 2015، يعكس القيود التي تفرضها السلطات المالية على حجم الأموال التي يمكن للبنوك أن تتجه إليها، في حين أن حجم الأصول التي يحتفظ بها المستثمرون في شكل سندات قد تضاعف أربع مرات.، التغيير في تكوينها هو في حد ذاته مصدر لعدم الاستقرار المتزايد:

"تزداد احتمالية عدم الاستقرار بسبب تغير الشروط في الأسواق الثانوية، حيث يتم تداول السندات، على عكس الأسواق الأولية، حيث يتم إصدارها. أدى التيسير الكمي إلى ضخ الأسواق الأولية، ولكن منذ الأزمة المالية، تسببت التغييرات التنظيمية وغيرها من التغييرات في جفاف السيولة في الأسواق الثانوية. لم تعد البنوك الاستثمارية التي اعتادت الاحتفاظ بمخزونات كبيرة من السندات في دفاترها قادرة على القيام بذلك. . . . يقول David Spegel (الرئيس العالمي لاستراتيجية السندات السيادية وسندات الشركات في بنك BNP Paribas]: "عندما تكون هناك نوبات شراء، لا

864 - ibid., 86.
865 - John Plender, “relentless Capital outflows and Sinking Currencies,” Financial Times, September 27, 2015.
866 - Jonathan wheatley and James Kynge, “emerging Markets: Trading Blow,” Financial Times, June 10, 2015.
867 - Kynge and wheatley, “emerging asia: The ill wind of deflation.”
868 - Jonathan wheatley, “Corporate Bonds: emerging Bubble,” Financial Times, February 15, 2015.

يوجد بائعون وعندما تكون هناك نوبات بيع لا يوجد مشترين". "إنه يخلق بيئة مثالية للأسواق المتعثرة لكي تزداد سوءًا. هذا هو عام حلقات التغذية الراجعة السلبية.[869]"

ويقدر صندوق النقد الدولي تمويل السندات، "الذي يعرض الشركات أكثر لظروف السوق المالية المتقلبة." زادت حصتها من 9 في المائة من إجمالي ديون الشركات الناشئة في عام 2004 إلى 17 في المائة في عام 2014[870]. بما أن إجمالي ديون الشركات في الأسواق الناشئة قد تضاعف خمس مرات في هذه الفترة، فإن مضاعفة نصيبه في شكل سندات تعني أن ديون سندات الشركات في الأسواق الناشئة قد تضاعف بنحو عشرة أضعاف خلال هذا العقد؛ والأكثر من ذلك، أن هذه الزيادة الكبيرة قد تركزت في بعض الأسواق الناشئة الضعيفة بشكل خاص، مثل البرازيل، حيث زادت ديون سندات الشركات بمقدار اثني عشر ضعفًا منذ عام 2007[871].

## الدين بالعملة الصعبة

يمكن أيضًا تقسيم ديون الشركات في الأسواق الناشئة، كما هو الحال مع ديون الأسرة والديون السيادية، إلى ديون محلية، أي ديون صادرة بالعملات المحلية، وديون خارجية "بالعملة الصعبة"، ومعظمها بالدولار. تدق أجراس الإنذار الأعلى على الإطلاق بشأن الارتفاع الحاد في ذلك الجزء من ديون الشركات في الأسواق الناشئة المقوم بالعملات الصعبة. يعد الاقتراض بالعملة الصعبة أمرًا جذابًا للشركات في الأسواق الناشئة لأن معدل الفائدة بشكل عام أقل بكثير من معدل الفائدة على الديون الصادرة بالعملات المحلية. من ناحية أخرى، بقدر ما تحصل الشركات المصدرة للديون على دخلها بالعملات المحلية، فإنها تكون عرضة "لمخاطر العملة" إذا انخفضت قيمة عملتها المحلية مقابل الدولار. كانت حالات الإفلاس الناجمة عن "عدم تطابق العملة" سمة بارزة لجميع أزمات ديون العالم الثالث. في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015، انخفضت عملة كل سوق ناشئة بشكل حاد مقابل الدولار. أربعة منهم انخفض بمقدار واحد على الأقل: ماليزيا وكولومبيا وتركيا والبرازيل، والأخيرة بمقدار الثلث.

على الرغم من أن حوالي 8 في المائة فقط من ديون الشركات مقومة بالعملات الأجنبية[872]، نمت عشرة أضعاف منذ عام 2004 وتضاعفت تقريبًا بين عامي 2012 و 2014، وتتجاوز الآن 2 تريليون دولار[873]. بالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من الشركات الناشئة في الأسواق الناشئة معظم ديونها بالعملات الصعبة. ينطبق هذا بشكل خاص على شركات النفط والمعادن، التي يتم تسعير منتجاتها بالدولار، وبالتالي تجنب مخاطر العملة وتسهيل اقتراضها بالعملة الصعبة، لكن هذه الشركات معرضة لمخاطر من نوع مختلف: هبوط أسعار السلع. على سبيل المثال، 80 في المائة من ديون شركة غازبروم بالعملة الصعبة؛ فالي، شركة التعدين البرازيلية، لديها أكثر من 60 في المائة من ديونها بالعملة الصعبة. وشركة بتروبراس، شركة النفط البرازيلية المملوكة جزئيًا للدولة والمتورطة حاليًا في فضيحة فساد ضخمة، تدين بحوالي نصف ديونها بالعملة الصعبة[874]. من ناحية أخرى، فإن أكثر مصدري الديون الصينية غزارة هو شركات العقارات، التي لديها دخل أجنبي ضئيل، إن وجد، والتي تقع في خضم فقاعة عقارية ذات أبعاد توراتية. إن شهيتهم للحصول على قروض بالعملة الصعبة هي علامة على محنتهم الشديدة[875].

علاوة على ذلك، يتركز تعرض الشركات للديون بالعملة الصعبة في بلدان معينة، لا سيما في أمريكا اللاتينية، حيث يعادل حوالي 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا اللاتينية[876]. وفي تقرير عن النتائج التي توصلت إليها وكالة التصنيف الائتماني الدولية فيتش، يلاحظ جوناثان ويتلي أنه في عام 2015، تراكمت على شركات أمريكا اللاتينية حوالي 802 مليار دولار من الديون، منها 501 مليار دولار، أي أكثر من 60 في المائة، بالدولار الأمريكي[877]. يمثل أحد عشر بلدًا من كبار مصدري النفط والمعادن حوالي 40 في المائة من هذا الإجمالي. إنهم يتلقون أرباحهم بالدولار،

[869] - ibid.
[870] - iMF, Global Financial Stability Report: Risks Rotating to Emerging Markets.
[871] - editors, “The never-ending Story,” The Economist, november 14, 2015.
[872] - Steve Johnson, “‘enormous’ rise in eM debt rings alarm Bells,” Financial Times, august 11, 2015.
[873] - Kynge and wheatley, “emerging asia: The ill wind of deflation.”
[874] - alberto Gallo, “Prepare for a rough ride in eM Bonds,” Financial Times, april 22, 2015.
[875] - editors, “invisible Bonds,” The Economist, november 8, 2014, http://www.economist. com/news/finance-and-economics/21631143-foreign-borrowing-emergingmarket-firms-higher-it-seems-invisible-bonds.
[876] - wheatley, “Corporate Bonds: emerging Bubble.”
[877] - Jonathan wheatley, “Spectre of Bond downgrade hovers over latin American Markets,” Financial Times, november 12, 2015.

لذلك لا يتعرضون لمخاطر العملة، على الرغم من أن هذا تعويض ضئيل في وقت انخفاض أسعار السوق العالمية لصادراتهم. يوضح ويتلي سبب تعرض الشركات الأخرى المدينة في أمريكا اللاتينية، والتي تدين بمبلغ 471 مليار دولار، منها 232 مليار دولار بالدولار، بشكل خاص للانخفاض في عملاتها الوطنية:

ما لم يشتروا تحوطات العملات في الأسواق المالية - لإصلاح التزاماتهم بالدولار بعقود عملات آجلة - فإنهم يخاطرون بحدوث عدم تطابق في العملة. ولكن للقيام بذلك، يجب عليهم الاقتراض من الأسواق المحلية. في البرازيل، تكلفة القيام بذلك - ما لا يقل عن 14.25 في المائة سنويًا (معدل الليلة الواحدة) بالإضافة إلى فارق نقطتين أو ثلاث نقاط - باهظة للغاية. يفضل العديد من المصدرين فقط تحمل مخاطر العملة[878].

يُعتقد أن ديون الشركات المقومة بالعملة الأجنبية بالإضافة إلى ديون الأسرة تشكل 47 في المائة من إجمالي الدين الخاص في المكسيك، و 43 في المائة في المجر، و 40 في المائة في سنغافورة، و 27 في المائة في تركيا، و 23 في المائة في البرازيل[879].

مؤشر آخر على الديناميكيات الخطيرة لديون العملة الصعبة هو الاستخدام المتزايد من قبل شركات الأسواق الناشئة للملاذات الضريبية الخارجية لإصدار هذا الدين. في هذه الحالة، تنشئ شركة تابعة في جزر كايمان، على سبيل المثال، غالبًا ما لا تزيد عن كونها عنوانًا بريديًا، وتستخدمها لاقتراض الدولارات من المستثمرين. محسوبًا بالطريقة القياسية، يكون هذا الدين غير مرئي لأن الدين صادر عن كيان كاريبي، وليس كيانًا صينيًا أو برازيليًا. تسمح هذه الممارسة للشركات بالالتفاف حول ضوابط رأس المال، وإنشاء قناة لرأس المال الهروب، وتساعد الشركات على إخفاء مستوى مديونيتها عن المساهمين والمنظمين وبالتالي الحفاظ على تصنيفها الائتماني. كما أنه يجعل حساب إجمالي الديون المستحقة أكثر صعوبة.

## الدين الكلي

أحد أهم الدروس المستفادة من الانهيار المالي هو أنه عندما تنفجر الأزمة، لا يهم كثيرًا ما إذا كانت جبال الديون قد تراكمت من قبل الشركات الخاصة أو الأسر أو الحكومات. يؤدي تعثر الديون الخاصة إلى انهيار البنوك، الأمر الذي يفرض بدوره على الحكومة عمليات الإنقاذ؛ ومن هنا جاء تحذير كريستين لاجارد، المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، من أن "أسعار الفائدة المتزايدة في الولايات المتحدة والدولار الأقوى يمكن أن يكشفا عن عدم تطابق العملة، مما يؤدي إلى تخلف الشركات عن السداد - وحلقة مفرغة بين الشركات والبنوك والجهات السيادية"[880]. - لذلك، فإن الأهم من ذلك كله هو إجمالي الدين. وفقًا لدراسة أجرتها شركة McKinsey، ارتفع إجمالي ديون الأسواق الناشئة إلى 49 تريليون دولار أمريكي في نهاية عام 2013، وهو ما يمثل 47 بالمائة من نمو الدين العالمي منذ عام 2007.[881] ارتفع إجمالي ديون الصين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 156 بالمائة في عام 2008. إلى 244٪ في عام 2014، وديون كوريا الجنوبية أعلى بنسبة 254٪، على الرغم من أنها لا تنمو بهذه السرعة. كما أن ماليزيا وتايوان وتايلاند مثقلة بالديون الإجمالية بمقدار ضعف أو أكثر من إجمالي الناتج المحلي. في المقابل، تعد نسبة الهند أقل، حيث تبلغ 135 في المائة، ولم تتحرك بالكاد منذ الانهيار[882]، ونسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في البرازيل مماثلة لتلك الخاصة بالهند، لكنها نمت بنسبة 27 في المائة بين عامي 2007 و 2013.

إن جميع فئات الديون الثلاثة - الشركات، والأسر، والديون السيادية - آخذة في الارتفاع بسرعة في البلدان النامية منذ الأزمة العالمية. ارتفع الدين الأسري في تايلاند، على سبيل المثال، من 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 إلى 85 في المائة من إجمالي الناتج المحلي بحلول ربيع عام 2015 [883]، كما أن المستويات المرتفعة جدًا لديون الأسر المعيشية تومض أيضًا إشارات الخطر في مجموعة من البلدان الأخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية، ولا سيما كوريا الجنوبية وماليزيا والبرازيل. ويشير تحليل أجراه بنك جيه بي مورجان إلى أن الدين الخاص

---

878 - ibid.
879 - Johnson, "'enormous' rise in eM debt rings alarm Bells."
880 - Sam Fleming, "iMF Chief warns of 'disappointing' Growth," Financial Times, September 30, 2015.
881 - Kynge and wheatley, "emerging Markets: The Great unravelling."
882 - henny Sender, "india's happy Story Stands out in asia," Financial Times, February 10, 2015.
883 - Michael Peel, "rising household debt Casts doubt over Thailand's economic revival," Financial Times, april 16, 2015.

بالأسواق الناشئة (الشركات والأسر) قفز من 73 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 إلى 106 في المائة في نهاية عام 2014. والمشكلة أكثر حدة في آسيا. وبغض النظر عن هونغ كونغ وسنغافورة، حيث تتأثر نسب الدين الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي المرتفعة للغاية بسبب وضعها كمراكز مالية إقليمية، توجد أعلى النسب في البلدان الآسيوية مثل ماليزيا (170.7 في المائة)، وكوريا الجنوبية (167.2 في المائة)، والبر الرئيسي للصين. (147.1 في المائة)، وتايلاند (134.4 في المائة)[884].

## الرحلة من الجنوب

تدفق إجمالي صافٍ قدره 2.2 تريليون دولار من رأس المال إلى أكبر خمسة عشر سوقًا ناشئةً بين يوليو 2009 ويونيو 2014، عندما انعكس التدفق فجأة وبدأ في التدفق، مما يعكس فقدانًا كبيرًا للثقة من قبل المستثمرين الإمبرياليين في آفاق البلدان النامية. ارتفع إجمالي صافي التدفقات الخارجة من أكبر خمسة عشر سوقًا ناشئة إلى 600.1 مليار دولار على مدى ثلاثة أرباع حتى نهاية مارس 2015، وهو أعلى من التدفقات الخارجة البالغة 545.2 مليار دولار التي شوهدت خلال الأرباع الثلاثة التي مزقتها الأزمة حتى أبريل 2009. والأكثر إثارة هو أن الأمر غير المسبوق هو تراجع احتياطيات النقد الأجنبي في الأسواق الناشئة منذ ديسمبر 2014. في مارس 2015 وحده، انخفض إجمالي الاحتياطيات التي تحتفظ بها البلدان الناشئة الخمس عشرة بمقدار 374.4 مليار دولار، وهو أول انخفاض لها منذ بدء السجلات في عام 1995، ويعكس الجهود التي تبذلها البنوك المركزية للدفاع عن عملاتها ضد موجات الاستهلاك وركود الصادرات[885]. الدافع وراء هذا الانعكاس هو نهاية الدورة الفائقة للسلع الأساسية والانخفاض الكبير في أسعار السلع (حيث يؤثر تباطؤ الصين بشدة)، والأهم من ذلك، التحرك الوشيك من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بعيدًا عن سعر الفائدة الصفري. . هذا الأخير مهم لأن احتمال ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة والارتفاع المستمر للدولار يمتص الأموال الساخنة في الوطن في حين أن خوف المستثمرين من عواقب ارتفاع أسعار الفائدة على الأسواق الناشئة المثقلة بالديون يحفز رحيلها. .

كما يقول المثل القديم، "ما هي صلصة الأوز، هي صلصة الأبقار"، لذا فإن نفس الضغوط التي تعمل على المستثمرين الإمبرياليين في الأسواق الناشئة تعمل أيضًا على الرأسماليين المحليين، الذين يتحركون أيضًا لتحويل ثرواتهم بعيدًا عن انخفاض قيمة العملات إلى الدولار واليورو. هروب رأس المال هو بلا شك أحد العوامل التي تفسر الزيادة الكبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الأسواق الناشئة منذ عام 2009، والتي قفزت من 21.3 في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2009 إلى 35.7 في المائة في عام 2014 ،[886] على الرغم من وجود العديد من العوامل الأخرى المتضمنة في ذلك - على سبيل المثال، تم استخدام نمو ديون الشركات جزئيًا لتمويل سلسلة من عمليات الاندماج والاستحواذ بين شركات الأسواق الناشئة. تعليقات Henny Sender:

من الصعب معرفة ما الذي يمثل التنويع الحكيم وما الذي يشكل هروب رأس المال من جانب المجموعات الصينية والمسافرين الأثرياء. ولكن بالنسبة لأولئك الذين يتتبعون تدفقات رأس المال الخارجة من الصين، فإن التمييز لا يهم كثيرًا. . . . جبل احتياطيات الصين من العملات الأجنبية، الذي كان في يوم من الأيام حوالي 4 تريليونات دولار، انخفض الآن إلى أقل من 3.7 تريليون دولار ومن المتوقع أن ينخفض أكثر إلى 3.3 تريليون دولار بحلول نهاية العام[887].

تضيف افتتاحية في الفايننشيال تايمز أنه "حتى الوتيرة الحالية لا يمكن افتراض أنها بحد أقصى. وسوف تستنزف أكبر الاحتياطيات بسرعة إذا فقدت الأسواق الثقة في بلد ما"[888]. ولذلك فإن العاصفة المتصاعدة في الجنوب العالمي لا تولد فقط ضغوط انكماشية هائلة مع انخفاض أسعار المواد الخام والسلع المصنعة على حد سواء، ولكن الأزمة المتفاقمة تضغط أيضًا على حكومات الصين والدول النامية الأخرى لإبطاء أو وقف إعادة التدوير، من احتياطيات العملة

884 - Johnson, "'enormous' rise in eM debt rings alarm Bells."
885 - James Kynge, "emerging Market Capital outflows eclipse Financial Crisis levels," Financial Times, May 7, 2015.
886 - unCTad, Fdi/TnC database, http://www.unctad.org/fdistatistics.
887 - henny Sender, "Capital Flight now the Big Concern for Slowing China," Financial Times, September 6, 2015.
888 - editors, "Time is Money for emerging Markets," Financial Times, october 4, 2015.

الصعبة إلى سندات الخزانة الأمريكية، مما يجعل من الصعب على حكومة الولايات المتحدة تمويل عجزها التجاري ويهدد بفرض تشديد السياسة النقدية. وتأثير ذلك هو سحب السيولة من الأسواق المالية الدولية، وإلغاء آثار التيسير الكمي من قبل البنوك المركزية الإمبريالية، يعلق جورج سارافيلوس، محلل العملات في دويتشه بنك، قائلاً: "ليس بيع الأسهم الصينية ولا ضعف العملة هو الأهم. إنه ما يحدث لاحتياطيات الصين من العملات الأجنبية وما يعنيه ذلك للسيولة العالمية. إن إجراءات بنك الشعب الصيني تعادل إلغاء التيسير الكمي أو، بعبارة أخرى، التشديد الكمي "[889]. يشير جيمس كينجي وجوناثان ويتلي إلى أهمية هذا:

تم إلقاء اللوم على الانكماش في تحويل انهيار سوق الأسهم الأمريكية عام 1929 إلى الكساد العظيم. كانت المخاوف من احتمال حدوث دوامة هبوطية في الأسعار بعد الأزمة المالية لعام 2009/2008 دافعًا رئيسيًا وراء قرار بن برنانكي، رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي آنذاك، بإطلاق العنان للتيسير الكمي - السياسة النقدية التي هيمنت على الدورة الاقتصادية العالمية منذ ذلك الحين . لهذه الأسباب، فإن الدلائل على تعمق دوامة الانكماش في آسيا - الناجمة عن الطاقة التصنيعية الزائدة، وتبخر الطلب التجاري والإنتاجية الهزيلة - هي سبب رئيسي للقلق. يتم تضخيم هذا القلق بسبب. . . إنه يحدث في الوقت الذي ينزلق فيه الاتحاد الأوروبي واليابان مرة أخرى إلى الانكماش بينما تكافح الولايات المتحدة مع أرباح الشركات الضعيفة، [وهذا] يجعل الأسعار المنخفضة في آسيا قضية محورية[890].

## جميع الطرق تؤدي إلى أزمة

لم تكن المفاجأة الأكبر في اندلاع أعمق أزمة في تاريخ الرأسمالية في عام 2007 أنها حدثت. على العكس من ذلك، كان الماركسيون يتوقعون ذلك منذ فترة طويلة، بمن فيهم أنا، الذين اعتادوا على السخرية بسبب بكاء الذئب. ولم يكن مفاجئًا أن الأزمة ظهرت لأول مرة على أنها نوبة من الذعر في الأسواق المالية - وهذا هو الحال دائمًا. بدلاً من ذلك، كانت المفاجأة أن الأمر استغرق وقتًا طويلاً. كان اندلاع أزمات الديون السيادية في ربيع عام 2010، والتي تركزت في البداية على اليونان وأيرلندا وأيسلندا والبرتغال، بمثابة بداية لمرحلة جديدة وأكثر خطورة من الناحية النوعية من الأزمة العالمية. هناك عاملان، قبل كل شيء، حددا أن هذه التطورات كانت بداية لمرحلة جديدة فيما كان آنذاك أزمة اقتصادية عالمية دامت ثلاث سنوات. أولاً، الاستجابة اللطيفة للاقتصادات الإمبريالية، والولايات المتحدة على وجه الخصوص، لتتابع حزم التحفيز الهائلة - التي تنطوي على معدلات فائدة غير مسبوقة تقترب من الصفر، وعمليات إنقاذ ضخمة ليست للعمال غير القادرين على سداد أقساط الرهن العقاري.

أو لشعوب اليونان وأيرلندا والبرتغال ولكن دائنيها من القطاع الخاص. ثانيًا، كرد فعل للأزمة اليونانية، سارعت الحكومات لاستبدال حزم التحفيز بتخفيضات حادة مسايرة للتقلبات الدورية في الإنفاق العام[891]. على الرغم من الخطر الواضح للغاية المتمثل في أن التخفيضات الجذرية والمتزامنة في الإنفاق الحكومي من شأنها أن تعزز اتجاهات الركود، كانت الحكومات الإمبريالية خائفة من اتخاذ هذا المسار بسبب الخطر الأكبر المتمثل في عدم القيام بذلك: الخوف من ذلك، كما هو الحال في اليونان وغيرها مما يسمى في دول منطقة اليورو، سيبدأ المستثمرون في المطالبة بمعدلات فائدة أعلى بشكل حاد على القروض الجديدة، مما يجعل عبء ديونهم غير مستدام، مما يخلق حلقة مفرغة يمكن أن تتحول بسرعة إلى دوامة الموت. اندفاع الجادارين نحو التقشف لا يقتصر على الدول الإمبريالية، بل هو أبعد ما يكون عن ذلك. في تقرير عن مسح شمل 128 دولة نامية، حذرت اليونيسف من "عصر جديد من التقشف يجتاح العالم النامي"[892].

بينما تتجه الحكومات في جميع أنحاء العالم نحو التقشف، يقوم المواطنون والشركات بخفض الاستهلاك وسداد الديون، وإذا استمر إجمالي الدين مع ذلك في الزيادة، فهذه علامة على الضائقة الاقتصادية، وليس على الثقة في المستقبل. في هذه الحالة، فإن النمو الذي تقوده الصادرات هو الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تحاول بها البلدان الفردية تجنب الانكماش. ومع ذلك، فإن غياب النمو يحول استراتيجيات النمو الموجه نحو التصدير إلى لعبة محصلتها صفر، حيث تكافح كل دولة متنافسة لتصدير البطالة وتدمير الأصول إلى جيرانها، القريبين والبعيدين. يعني المستوى العالي من

---

[889] - Quoted in Sender, "Capital Flight now the Big Concern for Slowing China."

[890] - Kynge and wheatley, "emerging asia: The ill wind of deflation."

[891] - لقد انتهت الاستجابة المالية التوسعية لأزمة الائتمان الآن بشكل جيد وبالفعل. الاقتصاد العالمي على وشك المرور عبر نقطة انعطاف مهمة، حيث يتغير الموقف المالي للدول المتقدمة الرئيسية من التوسع على نطاق واسع إلى الانكماش على نطاق واسع ". جافين ديفيز، مدونة فايناتشيال تايمز، 8 أكتوبر 2010، http://blogs.ft.com/gavyndavies/2010/10/08/the-era-of-fiscalconsolidation-starts-here.

[892] - إيزابيل أورتيز وجينغتشينغ تشاي وماثيو كومينز، إجراءات التقشف تهدد الأطفال والأسر الفقيرة: أدلة حديثة في النفقات العامة من 128 دولة نامية، صندوق الأمم المتحدة للأطفال (نيويورك: uniCeF، (2011، 4-3.

التكامل الاقتصادي العالمي أن العودة إلى الحرب الاقتصادية بين القوى الإمبريالية الكبرى ستكون أكثر ضررًا وتدميرًا من المرة السابقة. هذا لا يعني أنه لن يحدث، لأن مصدر اللاعقلانية لا يوجد في أدمغة الرأسماليين، بل في النظام الرأسمالي نفسه، كما يوضح مايكل بيتيس:

يتفق الجميع تقريبًا على أن العالم الذي يتراجع إلى أشكال مباشرة وغير صحيحة من الحماية التجارية هو عالم أسوأ حالًا ومن المرجح أن يتعافى بشكل أبطأ من الأزمة العالمية. لكن حقيقة أن الجميع يبدو متفقًا على هذه النقطة لا ينبغي أن يخفف من مخاوفنا. في الثلاثينيات من القرن الماضي، كان من المفهوم جيدًا أن الأزمة ستتفاقم بسبب هبوط التجارة الدولية. لم يوقف هذا الانحدار إلى الحمائية التي أدخلت "العظيم" في الكساد العظيم[893].

في وقت كتابة هذا التقرير، كانت عين العاصفة المالية وأعين العالم قد انتقلت من الأزمة في منطقة اليورو، والتي استقرت مؤقتًا بسبب طباعة النقود وأسعار الفائدة المنخفضة للغاية، إلى الصين وكل ذلك- يسمى العالم النامي. مع "حدود الصفر" - بمعنى آخر، تم تخفيضها إلى الصفر وخفض القيراط أكثر - حرمت البنوك المركزية من سلاحها النقدي الرئيسي ضد الصدمات الجديدة. إن النمو الهائل للدين العام يجعل الإضافات إليه محفوفة بالمخاطر للغاية، على الرغم من أسعار الفائدة المنخفضة حاليًا، وبالتالي فإن الخوف من رد الفعل العكسي للسوق يحرم الحكومات من الأدوات المالية، أي العجز الكبير في الميزانية لدعم الطلب المتدهور. كل ما تبقى هو حلول "غير تقليدية"، تتضمن نفس الحيل الاستفزازية التي تستخدمها البنوك الخاصة لتضخيم الفقاعات المالية في المقام الأول. وهكذا، يشير ميرفين كينج، محافظ بنك إنجلترا، إلى "مفارقة السياسة ... تقريبًا أي إجراء سياسي مرغوب فيه الآن يظهر بشكل معاكس تمامًا للاتجاه الذي نحتاج إلى السير فيه على المدى الطويل"[894]، وجهة نظر رددها لورانس سمرز، الذي هزمته جانيت يلين في المنافسة على المنصب المعادل في الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي: "إن المفارقة المركزية للأزمة المالية - الناجمة عن الثقة المفرطة والاقتراض والإنفاق - أنها لا تستطيع أن يتم حلها دون مزيد من الثقة، والمزيد من الاقتراض والإقراض والمزيد من الإنفاق "[895]. آخرون يذهبون أبعد من ذلك. في عام 2011، دعا مارتن وولف الحكومات إلى تشغيل المطابع وإبقائها تعمل على مدار الساعة - "لقد حان الوقت لاستخدام هذا الخيار النووي على نطاق واسع" - واستخدام هذه الأموال المسكوكة حديثًا ليس فقط لدعم الأسعار من الأصول المالية (المستفيدون الرئيسيون حتى الآن من الهبات الحكومية) ولكن أيضًا لتمويل فاتورة رواتب الحكومة والاستثمار في البنية التحتية[896]. ورفض وولف الانتقادات التي وجهت إلى أن اقتراحه يلجأ إلى خطر التضخم المفرط على أساس أن الضغوط التي يمكن اكتشافها على أسعار الفائدة كانت تدفع في الاتجاه المعاكس، نحو الانكماش، مهددة "بالانهيارات المالية وأزمات الديون السيادية التي تتصاعد في جميع أنحاء العالم"[897].

من المعترف به الآن على نطاق واسع أن الإجراءات الطارئة التي اتخذتها الحكومات للتخفيف من الأزمة المالية حالت دون تدمير الأصول بالجملة ولكن على حساب تضخيم فقاعات جديدة وأكبر. خلص مارتن وولف إلى أنه "بدون طفرة ائتمانية غير مستدامة في مكان ما، يبدو الاقتصاد العالمي غير قادر على توليد نمو في الطلب بما يكفي لاستيعاب العرض المحتمل .... هناك قدر كبير من المشاكل ينتظرنا بالتأكيد.[898]" نورييل روبيني، أحد الاقتصاديين القلائل الذين دقوا ناقوس الخطر بشأن فقاعة ما قبل عام 2007، جادل بأن "التأثير المشترك لسياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي المتمثل في عدم وجود معدل فائدة على الأموال الفيدرالية، والتيسير الكمي، والشراء المكثف لأدوات الدين طويلة الأجل هو على ما يبدو جعل العالم آمنًا - في الوقت الحالي - لأم جميع صفقات الشراء بالاقتراض وأم جميع فقاعات الأصول العالمية عالية الاستدانة.[899] " كما أوضح توني جاكسون، كاتب العمود في الفايننشال تايمز، فإن

---

[893] - Michael Pettis, “Competitive devaluations Threaten a Trade war,” Financial Times, december 1, 2009.

[894] - Mervyn King, Speech to Institute of directors, liverpool, october 18, 2011, http://www.bankofengland.co.uk/publications/speeches/2011/speech523.pdf.

[895] - Quoted in Chris Giles, “dark humour and hard Talk at iMF Meetings,” Financial Times, September 25, 2011.

[896] - Martin wolf, “Time to Think the unthinkable and Start Printing again,” Financial Times, September 29, 2011.

[897] - Martin wolf, “Fear and loathing in the eurozone,” Financial Times, September 27, 2011.

[898] - Martin wolf, “we are Trapped in a Cycle of Credit Booms,” Financial Times, October 7, 2014.

[899] - نورييل روبيني، "أم جميع أصحاب الحرف اليدوية تواجه انهيارًا حتميًا ،" فاينانشيال تايمز، 1 نوفمبر 2009. تشير عبارة "عالية الاستدانة" إلى المستثمرين الذين يستخدمون الأموال المقترضة لتمويل معظم استثماراتهم، وبالتالي جني الأرباح - إذا عادت التجارة 10٪ ربح و 90٪ من الدين عبارة عن أموال مقترضة، وربح المستثمر 100٪ أقل من تكاليف التمويل. "تجارة المناقلة" هي عندما يتم اقتراض الأموال بعملة واحدة واستثمارها في عملة أخرى تقدم معدل فائدة أعلى. يمكن أن يكون هذا مربحًا للغاية، خاصةً عندما تنخفض قيمة عملة التمويل (نتيجة مقصودة لأسعار الفائدة المنخفضة للغاية لأنها تزيد من القدرة التنافسية للصادرات) والعملة المقصودة ترتفع. لسنوات قبل عام 2007، اضطرت

المستثمرين الأثرياء ينتقلون بمرح من فقاعة ائتمان إلى أخرى:" لا فقط المستثمرون يدركون أنهم في فقاعة أخرى، ويبدو أنهم لا يهتمون. . . . في السنوات الأخيرة، أصبحت الأسواق العالمية غير مستقرة لدرجة أن اكتشاف واستغلال الفقاعة التالية أصبح اسم اللعبة. لذا، إذا حذر المتشائمون من أن فقاعة تتشكل، فهذا لا يعتبر تهديدًا بل وعدًا "[900].

في المرة القادمة التي يسيطر فيها الذعر على الأسواق المالية، والذي قد يكون قريبًا، لن يكون لدى البنوك المركزية الموارد ولا المصداقية للقيام بعملية إنقاذ ثانية. يمكنهم فقط تأجيل الانفجار الحتمي لما أطلق عليه روبيني "أم جميع فقاعات الأصول"، ولكن لا يوجد ما يمكنهم فعله لمنع الكساد العالمي الكارثي الذي طال أمده، وخفض قيمة العملة التنافسية، وبالتالي الحروب التجارية الشرسة وتفاقم العلاقات. - التنافس الإمبريالي.

## خاتمة

كانت الموجة الواسعة من الاستعانة بمصادر خارجية لعمليات الإنتاج في البلدان ذات الأجور المنخفضة، والتي أتاحها الوصول المصادفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقدم السريع في تكنولوجيا النقل، استجابة استراتيجية للأزمات المزدوجة المتمثلة في انخفاض الربحية والإفراط في الإنتاج اللذان عادا إلى الظهور في السبعينيات في القرن الماضي. شكل من أشكال التضخم المصحوب بالركود والركود العالمي المتزامن. كان هذا المسار مشروطًا بإحجام الإمبرياليين عن عكس التنازلات الباهظة التي ساعدت على تحويل عمال شمال الكرة الأرضية إلى متفرجين سلبيين، أو حتى متواطئين، في إخضاعهم لبقية العالم. جنبا إلى جنب مع التوسع الهائل في الديون المحلية والشركات والديون السيادية، أعطى التحول العالمي للإنتاج النظام الرأسمالي الذي عفا عليه الزمن والمدمّر فترة راحة استمرت ما يقرب من خمسة وعشرين عاما. إن "الأزمة المالية" التي أنهت هذا الأمر هي عدوى ثانوية، وهو مرض يسببه الدواء الذي يشرب للتخفيف من توعك أعمق، وهو المرض الذي ليس للرأسمالية علاجات بديلة له. نجحت المديونية المتزايدة بشكل كبير في احتواء أزمة فائض الإنتاج، لكنها أوصلت النظام المالي العالمي إلى نقطة الانهيار. لقد عززت التعهيد من أرباح الشركات في جميع أنحاء العالم الإمبريالي وساعدت في الحفاظ على مستويات المعيشة لسكانها، لكن هذا أدى إلى تراجع التصنيع، وتكثيف الميول الإمبريالية والطفيلية للرأسمالية، وتراكم الاختلالات العالمية التي تهدد بإغراق العالم في التدمير. الحروب التجارية. كل العوامل التي أدت إلى هذه الأزمة - زيادة الديون، فقاعات الأصول، الاختلالات العالمية - يتم تضخيمها من خلال تأثيرات تدابير الطوارئ المصممة لاحتوائها. تكمن المفارقة في سياسة سعر الفائدة الصفري والتيسير الكمي في أن نجاحهما الأكبر - الحفاظ على قيمة الأصول المالية وبالتالي ثروة أولئك الذين يمتلكون هذه الأصول المالية - يعيق الحل الرأسمالي الوحيد الممكن للأزمة، أي الإلغاء الشامل و إعادة التنازل عن مطالبات الثروة الاجتماعية. QE و ZIRP - سياسة سعر الفائدة الصفري، أو "كراك الكوكايين للأسواق المالية ؛" في عبارة لا تُنسى قالها مصرف جولدمان ساكس[901] - هي بالتالي وسيلة لتأجيل ما لا مفر منه، أي ركل العلبة على الطريق أثناء الانتظار والأمل في إعادة تشغيل محرك النمو.

على الرغم من أن الأزمة العالمية تجلت لأول مرة في مجال التمويل والمصارف، فإن ما يجتاح العالم الآن هو أكثر بكثير من مجرد أزمة مالية. إنها النتيجة الحتمية والتي لا يمكن تأجيلها الآن لتناقضات الإنتاج الرأسمالي نفسه. خلال ثلاثة عقود فقط، تحول الإنتاج الرأسمالي وتناقضاته المتأصلة تمامًا بسبب التحول العالمي الهائل للإنتاج إلى البلدان ذات الأجور المنخفضة، مما أدى إلى أن الأرباح والازدهار والسلام الاجتماعي في البلدان الإمبريالية أصبحت نوعًا أكثر اعتمادًا على عائدات والاستغلال المفرط للعمالة الحية في دول مثل فيتنام والمكسيك وبنغلاديش والصين. يترتب على ذلك أن هذه ليست مجرد أزمة مالية، وليست مجرد أزمة رأسمالية أخرى، إنها أزمة إمبريالية.

لم يكن صعود النيوليبرالية بعد عقد من الحروب والأزمات والثورات أمرًا لا مفر منه. كانت السبعينيات، بعد كل شيء، عقد طرد الولايات المتحدة من فيتنام، وثورات نيكاراغوا وإيران، وهزيمة كوبا لغزو جنوب إفريقيا لأنغولا، وانتفاضة سويتو التي تلت ذلك. لقد كانت نتيجة للحيرة التي لم يتم تحديد نتيجتها مسبقًا. بعد أربعة عقود، لم يتم تحديد

---

الحكومة اليابانية إلى إبقاء أسعار الفائدة منخفضة للغاية، وحققت "التجارة المحمولة بالين" ثروات لا توصف لمستثمريها. الآن لدى المستثمرين خيار تمويل العملات والكثير من الرهانات المحفوفة بالمخاطر للاختيار من بينها.

[900] - توني جاكسون، "إنها بابلي من جميع النواحي، ولكن حقًا، هل هناك من يهتم؟"، الفاينانشيال تايمز، 4 ديسمبر 2009. ويضيف، "يبدو الأمر كما لو أن الناجين من الحرب العالمية الأولى، بعد أن توقفوا مؤقتًا لتناول فنجان من الشاي والجلوس، كانوا يلقون أنفسهم في الثانية ".

[901] - Quoted in henny Sender, “on wall St: a Tonic that works Too well,” Financial Times, december 23, 2009.

المستقبل مسبقًا، لكن هذا لا يعني أن هناك عددًا لا حصر له من العقود الآجلة المحتملة. في الواقع، هناك نوعان فقط: الاشتراكية أو البربرية. أي من هذه العقود المستقبلية سيتحقق سيعتمد على نضال الملايين، وعلى قدرة الثوار على تشكيل قيادة من عيار البلاشفة الروس أو حركة 26 يوليو الكوبية.

إن النمو الهائل للطبقة العاملة، ولا سيما الطبقة العاملة الصناعية، في الصين وفي الدول المضطهدة من قبل الإمبراطورية الإمبريالية هو أهم تحول في العصر النيوليبرالي ويصنف من بين أهم التطورات في تاريخ الرأسمالية. إن تحول الطبقة العاملة جنوبا، وتعزيز الطبقة العاملة في البلدان الإمبريالية من خلال الهجرة من الدول المضطهدة، وتدفق النساء إلى العمل المأجور في جميع البلدان يعني أن الطبقة العاملة الآن تشبه إلى حد كبير وجه الإنسانية، تعزيز فرصها في الانتصار في المعارك القادمة. ساعد فائض القيمة المستخرج من هذه الجحافل الجديدة من العمال ذوي الأجور المتدنية على إخراج النظام الرأسمالي من ثقبه في السبعينيات، عندما واجه النظام الإمبريالي تحديًا بفعل فائض الإنتاج، وتراجع الأرباح، والصراع الطبقي المتصاعد في قلبه وبسبب الثورات في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. جنبا إلى جنب مع أخواتهم وإخوانهم في البلدان الإمبريالية، فإن العمال لديهم القدرة والرسالة والمصير لحفر حفرة جديدة، قبر لدفن الرأسمالية وإنهاء ما أسماه ماركس "مجتمع ما قبل تاريخ الإنسان".[902]

التفاعل بين العمل الحي والطبيعة هو مصدر كل الثروة. لم يؤد استغلال الرأسمالية المحموم لكليهما إلى أزمة اجتماعية واقتصادية خطيرة فحسب، بل أدى أيضًا إلى انتشار كارثة بيئية. تتسبب تركيزات ثاني أكسيد الكربون المتزايدة في الغلاف الجوي، إلى جانب بقية القاذورات الناتجة عن الإنتاج الرأسمالي والتي تُلقى على الأرض وفي الأنهار والمحيطات، بالفعل في حدوث ظروف مناخية قاسية عبر الجنوب العالمي. ميل الرأسمالية لاستنفاد العمل والطبيعة قديم قدم الرأسمالية نفسها، ولكن مثل شهيتها الشرهة للعمالة الرخيصة وحلمها في التحايل على الإنتاج بالكامل من خلال الكيمياء المالية، فإن كل ميولها المدمرة تصل إلى أقصى درجات التعبير عنها في نفس الوقت. يعني التدمير الرأسمالي للطبيعة أن هذه ليست فقط أكبر أزمة رأسمالية على الإطلاق، إنها أزمة الرأسمالية الأخيرة، أزمة وجودية للبشرية.

من هنا إذن، كل الطرق تؤدي إلى الأزمة. هذا، على حد تعبير الزعيم الثوري الكوبي رايل " Valdés Viv6، هو أزمة خطيئة ساليدا ديل الرأسمالية، أزمة لا يوجد مخرج رأسمالي لها. السبيل الوحيد للمضي قدمًا للبشرية هو" البدء في الانتقال إلى نمط الإنتاج الشيوعي. . . . فإما أن تدمر الشعوب القوة الإمبريالية وتؤسس لنفسها أو نهاية التاريخ. إنها ليست "اشتراكية أو بربرية: كما قالت روزا لوكسمبورغ في عام 1918، إنها اشتراكية أو لا شيء"[903].

---

[902] - Karl Marx, 1859, A Contribution to the Critique of Political Economy, http://www.marxists.org/archive/marx/works/1859/critique-pol-economy/preface.htm.

[903] - raúl Valdés Vivó, “Crisis sin salida del capitalismo,” Rebelión, January 30, 2009, http://www.rebelion.org/noticia_pdf.php?id=79985. My translation.